

لحجرتهم

## للقراء السبعة

أئمة الأمصار بآحجاز والعراق والشام  
الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الفقار الفارسي  
المتوفى سنة ٥٣٧٢ هـ

وضع حواشيه وعلق عليه

بطل مصطفى الهندي

تنبية:

وضعنا الفهارس العامة للكتابات في آخر الجزء الرابع

المحتوى:

من أول سورة الرعد إلى آخر سورة الطور

الجزء الثالث

منشورات

مخرج أبي بصير

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

#### الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

#### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، تناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٦٦٦)  
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3127-3



<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)  
[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)  
[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سورة الرعد

اختلفوا في تخفيف الشين وتشديدها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُعْشَىٰ آلِيلَ النَّهَارِ﴾ [٣].  
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص ﴿يُعْشَىٰ﴾ خفيفة.  
وقرأ عاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿يُعْشَىٰ﴾ بفتح الغين  
وتشديد الشين<sup>(١)</sup>.

وجه من قرأ: ﴿يُعْشَىٰ﴾ قوله: ﴿فَأَغْشَيْنَهُمْ﴾ [يس: ٩].  
ووجه من قرأ: ﴿يُعْشَىٰ﴾ قوله: ﴿فَفَشَّنَهَا مَا غَشَّتْ﴾ [النجم: ٥٤]، وكلا الأمرين قد  
جاء به التنزيل.

اختلفوا في الخفض والرفع من قوله: ﴿وَزَّرَعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ صِنَوَانٍ﴾ [٤].  
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿وَزَّرَعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ  
صِنَوَانٍ﴾ رفعا.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم، في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي: ﴿وَزَّرَعٍ  
وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ وَعَبْرٍ صِنَوَانٍ﴾ خفضاً.

وكلهم كسر الصاد من: ﴿صِنَوَانٍ﴾ إلا أن الحسن حدثني عن أحمد بن يزيد  
الحلواني، عن القواس عن حفص عن عاصم: ﴿صِنَوَانٍ﴾ بضم الصاد والتنوين، ولم  
يقله غيره عن حفص<sup>(٢)</sup>.

من رفع ﴿زَّرَعًا﴾ من قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَّرَعٍ﴾ جعله محمولاً على قوله:  
﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ تقديره: وفي الأرض قطع متجاورات، وجنات من أعناب، وفي الأرض  
زَّرَعٍ ونخيل صِنَوَانٍ، فجعله محمولاً على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ ولم يجعله محمولاً على  
ما الجنات منه من الأعناب.

والجنة على هذا يقع على الأرض التي فيها الأعناب دون غيرها، كما تقع على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧.

الأرض التي فيها النخيل دون غيرها ويقوي ذلك قول زهير:

كَأَنَّ عَيْنِي فِي عَرْبِي مُقْتَسَلَةٍ مِنْ التَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحُقًا<sup>(١)</sup>  
 والمعنى: تسقي نخيل جنة، يدلُّك على ذلك أَنَّ السُّحُقَ لا يخلو من أن يكون  
 صفةً للتخيل المرادة، أو للجنة. فلا يجوز أن تكون من صفة الجنة، لأنَّ السُّحُقَ جمع  
 سحوق، وإنما يوصف بها النخيل إذا بسقت، فكأنه سمى الأرض ذات النخيل جنة،  
 ولم يذكر أن فيها غيرها، فكما أَنَّ الجنة تكون من النخيل من غير أن يكون فيها شيء  
 آخر غيرها، كذلك تكون الكروم وإن لم يكن فيها غيرها، فهذا وجه قول من قطع  
 قوله: ﴿وَزَّرَعٌ﴾ من إعراب ما قبله.

فأما من قرأ: ﴿وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَّرَعٍ وَنَخِيلٍ صِنَوَانٍ﴾ فإنه حمل الزرع  
 والنخيل على الأعناب، كأنه: جنات من أعناب، ومن زرع ومن نخيل. والدليل على  
 أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا كَانَ فِيهَا النَّخِيلَ وَالكَرْمَ وَالزَّرْعَ، سُمِّيَتْ جَنَّةً، قوله: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ  
 مِنْ أَعْنَبٍ وَحَفَفْتَهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]، فكما سميت الأرض ذات العنب  
 والنخل والزرع جنة، كذلك يكون في قول من قرأ: ﴿وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَّرَعٍ  
 وَنَخِيلٍ﴾ أن يكون الزرع والنخيل محمولين على الأعناب، فتكون الجنة من هذه  
 الأشياء، كما كانت منها في الآية الأخرى، ويقوي ذلك أيضاً قوله:

أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَخْرُدُ حَرْدَ الْجَنَّةِ الْمُغِيلَةِ<sup>(٢)</sup>  
 فقوله: الْمُغِيلَةِ في وصف الجنة يدلُّ على أن الجنة يكون فيها الزرع، لأن الغلة

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٧، ولسان العرب ١٥٤/١٠ (سحق)،  
 ٥٥١/١١ (قتل)، ٩٩/١٣ (جنن)، ومجمل اللغة ١/١٠٠، ومقاييس اللغة ١/٤٢١، وتاج العروس  
 ٤٣٨/٢٥ (سحق)، (قتل)، (جنن).

أراد نخل جنة فحذف إلا أن يكونوا قد قالوا جنة سُحُقَ، كقولهم:

نَاقَةَ عُطْلَطٍ وَامْرَأَةَ عُطْلَلٍ

الأصمعي: إذا طالت النخلة مع انجراد فهي سُحُوقٌ.

المقتل من الدواب الذي دُلَّ وَمَرَّنَ عَلَى الْعَمَلِ، وناقاة مقتلة: مذلة.

النواضح: (ج) الناضح: الدابة يُسْقَى عليها. وهي ناضحة.

(٢) يروى «كان» بدل «جاء».

الرجز لقطرب في خزانة الأدب ٣٥٦/١٠، وسمط اللآلي ص ٣١، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤٥/٣  
 (حرد)، ٥٠٤/١١ (غلل)، ٤٦٧/١٣ (أله)، وخزانة الأدب ٣٥٦/١٠، وجمهرة اللغة ص ١٦٠،  
 ٥٠١، ٩٦٢، وسر صناعة الإعراب ص ٧٢١، ومعجم ما استعجم ص ٧٨٥، وتهذيب اللغة ٦/٤٢٢،  
 ومجمل اللغة ٥٦/٢، ومقاييس اللغة ٥١/٢، وديوان الأدب ١٥١/٢، وتاج العروس (غلل)، وكتاب  
 العين ١٨١/٣.

يحدد حردها: أعد يقصد قصدها.



إنما هي مما يُكَالُ بالقفيز<sup>(١)</sup> في أكثر الأمر، ومما يقوي ذلك قولُ زهير:

فَتُغْلِلُ لَكُمْ مَا لَا تُغْلِلُ لِأَهْلِهَا قُرَى بِالْعِرَاقِ مِنْ قَفِيزٍ وَدِزْهَمٍ<sup>(٢)</sup>  
 فبين الغلة بالقفيز والدرهم، ومن ذهب من الفقهاء إذا قال: أوصيتُ له بغلة هذه القرية، أنه يكون على ما فيه في الحال، والثاني، والثمرَةُ على ما كان وقت الكلام للوصية دون ما يحدث من بعدُ يشهد له بيت زهير.

فإذا اجتمع النخل والكرم في أرض سُمِّيت جنةً بدلالة قوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [يس: ٣٤] وقوله: ﴿أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ﴾ [الإسراء: ٩١]، وهذا يقوي قولَ من جرَّ النخيل في قوله: ﴿وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٍ وَنَخِيلٍ﴾، لأنه قد ثبت أن الجنة تكونُ من الكرم والنخيل في الآيتين اللتين تلوناهما. والصنوان فيما يذهب إليه أبو عبيدة، صفة للنخيل قال: والمعنى أن يكون الأصل واحداً، ثم يتشعب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملن. قال: وقال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾، إنما تشرب من أصل واحد، ﴿وَنُفِضَ بِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ وهو الثمر.

وأجاز غيره أن يكون الصنوان من صفة الجنات، قال أبو علي: فكأنه يكون يرادُ به في المعنى ما في الجنات، وإن جرى على لفظ الجنات، وعلى هذا يجوز أن يُرفع، وإن جُرَّت النخل، لأن الجنات مرفوعة، وهذا لم يحكه في قراءة السبعة.

وأما الكسرة التي في «صنوان» فليست التي كانت في صنو، كما أن الكسرة التي في «قنو» ليست التي كانت في «قنوان» لأن تلك قد حُذِفَتْ في التكسير، وعاقبتُها الكسرة التي يجلبها التكسير، وكذلك الكسرة التي في هجان، وأنت تريد الجمع، ليست الكسرة التي كانت في الواحد، ولكنه مثل الكسرة في ظراف إذا جمعت عليه ظريفاً، وكذلك الضمة التي في الفلُك، إذا أردت التكسير، لا تكون الضمة التي كانت في الواحد، ولكن على حدِّ أسدٍ، وأسدٍ، ووثنٍ ووثنٍ، وكذلك الضمة التي في آخر منصور على قول من قال: يا جارُ، ليست التي كانت في قول من قال: يا جارٍ.

وأما من ضمَّ الصاد من صنوان، فإنه جعله مثل: ذئبٍ وذؤبانٍ، وربما تعاقب فعلان وفُعلان، على البناء الواحد نحو حَشٍّ<sup>(٣)</sup> وحشَّانٍ، وكذلك: صنوان،

(١) القفيز: مكيال كان يُكَالُ به قديماً. ومن الأرض: قَدْرُ مائة وأربع وأربعين ذراعاً (ج) أفضة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١، ولسان العرب ٥٠٤/١١ (غلل)، وجمهرة اللغة ص ١٥٩، ٩٦٢، ومقاييس اللغة ٣٤٦/٥، وتاج العروس (غلل)، وأساس البلاغة (حكيم).

(٣) الحَشُّ والحَشُّ: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحش أيضاً: البستان (لسان العرب ٢٨٦/٦ مادة: حشش).

وأظنّ سببويه قد حكى الضم فيه . والكسر فيه أكثر في الاستعمال .  
اختلفوا في التاء والياء من قوله عزّ وجلّ: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ [٤] وفي الياء  
والنون من قوله: ﴿وَنُفِّضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [الرعد: ٤].  
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تُسْقَى﴾ بالتاء و﴿نُفِّضَلُ﴾ بالنون .  
وحمزة والكسائي ﴿تُسْقَى﴾ أيضاً، مُمالّة القاف، وقرأ ﴿وَنُفِّضَلُ﴾ بالياء مكسورة  
الضاد .

وقرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُسْقَى﴾ بالياء و﴿وَنُفِّضَلُ﴾ بالنون<sup>(١)</sup> .  
من قال: ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ أراد: تُسْقَى هذه الأشياء بماءٍ واحد، ولا يكون  
التذكير لأنك إن حملته على الزرع وحده، تركت غيره، وإن حملته على الجنّات مع  
حملة على الزرع فقد ذكر المؤنث .  
ويقوي التانيث قوله: ﴿وَنُفِّضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ﴾، فكما حُمِلَ هذا على التانيث  
كذلك يُحْمَلُ ﴿تُسْقَى﴾ .

ومن قال: ﴿يُسْقَى﴾ كان التقدير: يُسْقَى ما قصصناه وما ذكرناه .  
اختلفوا في الاستفهام وتركه من قوله: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَاباً أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].  
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَاباً أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ جميعاً  
بالاستفهام، غير أن أبا عمرو يمدُّ الهمزة، ثم يأتي بالياء ساكنة، وابن كثير يأتي بياء  
ساكنة بعد الهمزة من غير مدّ .

وقرأ نافع: ﴿أَيُّدَا كُنَّا﴾ مثل أبي عمرو، واختلف عنه في المدّ، وقرأ: ﴿إِنَّا لَفِي  
خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ مكسورة على الخبر ووافق الكسائي في اكتفائه بالاستفهام الأول من  
الثاني، غير أنه كان يهمز همزتين .

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿أَيُّدَا كُنَّا . . . أَيْنَا﴾ بهمزتين فيهما .  
وقرأ ابن عامر: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ مكسورة الألف من غير استفهام ﴿أَيْنَا﴾ يهمز ثم يمدّ،  
ثم يهمز في وزن: عاعنّا، هكذا قال لي أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار  
بإسناده عن ابن عامر، يُدْخِلُ بينهما ألفاً، فذكر بعض من روى عن ابن ذكوان عن يحيى  
ابن الحارث ﴿أَيُّدَا﴾ بهمزتين لا ألف بينهما، مثل قراءة حمزة، والمعروف عن ابن عامر  
﴿أَيُّدَا﴾ بهمزتين من غير ألف .

من قرأ: ﴿أَيُّدَا كُنَّا تُرَاباً، أَيْنَا﴾ جميعاً بالاستفهام فموضع ﴿أَيُّدَا﴾ نصب بفعل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٧، والسبعة لابن مجاهد ص ٣٥٧.

مضمّر يدلّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ لأن هذا الكلام يدلّ على: نُبِعْتُ وَنُحْشِرُ، فكأنّه قال: أنبعث إذا كنا تراباً؟ ومن لم يُدْخِلِ الاستفهام في الجملة الثانية كان موضع (إذا) أيضاً نصباً بما دلّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ كأنه قال: أنبعث إذا كنا تراباً؟

وما بعد إن، في أنّه لا يجوز أن يعمل فيما قبله، بمنزلة الاستفهام، فكما قَدَّرْتَ هذا الناصب لإذا مع الاستفهام، لأنّ الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ كذلك تقدّره في إن لأنّ ما بعدها أيضاً لا يعمل فيما قبلها.

وقول ابن عامرٍ: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ من غير استفهام، ﴿أَتْنَا﴾ ينبغي أن يكون على مُضْمَرٍ، كما حُجِلَ ما تقدّم على ذلك، لأنّ ما بعد الاستفهام مُتَقَطِعٌ ممّا قبله.

فأمّا قول أحمد: إنّ أبا عمرو يمدّ الهمزة، ثمّ يأتي بالياء ساكنة؛ فعبارة فيها تَجَوُّزٌ، وحقّقتها: إن أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام. ويُدْخِلُ بينها وبين همزة ﴿إِذَا﴾ مَدَّةً، كما يفعل ذلك بقوله: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو ذلك مما يُفْصَلُ فيه بالألف بين الهمزتين، كما يُفْصَلُ بها بين النونات في: اخْشَيْنَانَ، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين، كما يأتي به بعد الألف في ﴿أئذا﴾، إنّما هي همزة بين بين، بين الكسرة والياء، وليست ياء محضة، كما أنّ الهمزة في «المسائل» ليست ياء محضة إنّما هي همزة بين بين، فهذا تحقيق ما يريد، إن شاء الله.

وقول أحمد بن موسى: وابن كثير يأتي بياء ساكنة بعد الهمزة من غير مدّ، فهذا ليس على التخفيف القياسي، ولو كان عليه، لوجب أن تكون الهمزة بين بين، بين الياء وبين الهمزة، كما أنّ قولهم: سَمِمَ فِي الْمَتَصِلِ، و﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ في المنفصل كذلك، ولكنه يُبَدِّلُ الياء من الهمزة إبدالاً مَحْضاً، وهذا كما حكاه سيبويه من أنه سمع بعض العرب يقول: بَيْسَ، وقد جاء في الشعر في يَوْمَيْدٍ، يَوْمَيْدٍ، والأوّل يدلّان على قول ابن كثير.

قال أحمد: قرأ ابن كثير ﴿الكبير المتعالي. سَوَاءٌ مِنْكُمْ﴾ [الرعد: ٩، ١٠]، بياء في الوصل والوقف، وكذلك قال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وكذلك أخبرني أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup> في كتابه إلي عن أبي زيد عن أبي عمرو. الباقون لا يثبتون الياء في وصل ولا وقف.

(١) أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ = ٨١٠ - ٨٩٠م) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم، حافظ للحديث، من أقران البخاري ومسلم. ولد في الري، وإليها نسبه وتنقل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، وتوفي ببغداد. له «طبقات التابعين» وكتاب «الزينة» و«تفسير القرآن العظيم» و«أعلام النبوة».

الأعلام ٢٧/٦، وتهذيب التهذيب ٣١/٩، وتاريخ بغداد ٧٣/٢، وطبقات السبكي ٢٩٩/١، ومفتاح السعادة ١٦٩/٢.

أما إثبات ابن كثير وأبي عمرو الياء في: ﴿الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِي﴾ فهو في القياس، وليس ما فيه الألف واللام من هذا، كما لا ألف ولام فيه من هذا النحو، نحو: قاضٍ وغازٍ.

قال سيبويه: إذا لم يكن في موضع تنوين - يعني اسم الفاعل - فإنّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل يريد أن الياء مع الألف واللام تثبت ولا تُحذف، كما تحذف من اسم الفاعل إذا لم يكن فيه الألف واللام، نحو هذا قاضٍ؛ فاعلم.

فالياء مع غير الألف واللام تُحذف في الوصل، فإذا حُذفت في الوصل كان القياس أن تُحذف في الوقف، وهي اللغة التي هي أشيخ وأفشى، فإذا دخلت الألف واللام فلا تُحذف اللام في اللغة التي هي أكثر عند سيبويه.

وأما قول من حذف في الوصل والوقف في ﴿الْمُتَعَالِي﴾ فإنّ الحجة في حذفها في الوقف أن سيبويه زعم: «أن من العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن ألف ولام».

وأما حذفهم لها في الوصل، فلم يكن القياس، لأنه لم يضطر إلى حذفه شيء، كما اضطر إلى حذف ما لا ألف ولام فيه التقاء الساكنين، وكُرِه التحريك فيه لتحرك الياء بالكسر وهي لا تُحرك بضمة ولا كسرة، ولكن حذفت ذلك من حذف لأنها في الفواصل، وما أشبه الفواصل من الكلام التام، تحذف تشبيهاً بالقوافي، والقوافي قد كثر حذف ذلك منها. والفواصل وما أشبهها في حكمها فحذفت منها كما حذفت في القوافي.

قال أحمد: وروى عباس عن خارجة إمالة الواو من أول ﴿وَالِي﴾ [١١]، قال: وكلهم يفتحها.

الإمالة في ﴿وَالِي﴾ حسنة في قياس العربية، كما أنها في عامرٍ وواقِدٍ حسنة، لا مانع يمنع منها، ووالٍ: فاعلٌ، من وُلِيَ يُلِي. ووالٍ ووليٌّ، كعالمٍ وعليمٍ، وقادِرٍ وقديرٍ، وراحمٍ ورحيمٍ، والوالي والوليّ: من يلي أمرك خلاف العدو، والله وليّ المؤمنين.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾ [١٦].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿تَسْتَوِي﴾ بالتاء. وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةٌ والكسائي بالياء.

حفص عن عاصم بالتاء<sup>(١)</sup>.

التأنيث حَسَنٌ، لآته فعل مؤنث لم يفصل بينه وبين فاعله شيء، وعلى هذا جاء: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣] ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، وقد جاء: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وقد جاء التأنيث في هذا النحو: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾ وهو اسم جماعة مؤنثة، كما أن نسوة كذلك.

والتذكير سائغ، لأنه تأنيث غير حقيقي، والفعل مقدم.

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَمِمَّا تُوْقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ [١٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تُوْقِدُونَ﴾ بالباء.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿تُوْقِدُونَ﴾ ويقرأ أيضاً: ﴿يُوْقِدُونَ﴾ والغالب عليه ﴿تُوْقِدُونَ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ بالتاء فلما قبله من الخطاب، وهو قوله: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [١٦]، ويجوز أن يكون خطاباً عاماً، يراد به الكافة. كأن المعنى: مما تُوقدون عليه أيها الموقدون زبدٌ مثل زبد الماء الذي يحمله السيل، فأما الزبد فيذهب جفاء لا ينتفع به كما لا ينتفع الكافر بما يتخذه من الآلهة، مثل الزبد الذي لا ينتفع به كما ينتفع بما يخلص منه الزبد من الماء والذهب والصفير<sup>(٣)</sup> والفضة.

ومن قرأ بالياء، فلأن ذكر الغيبة قد تقدم في قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٦]، ويجوز أن يراد به جميع الناس، ويقوي ذلك قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [١٧]، فكما أن الناس يعمُّ المؤمن والكافر، كذلك الضمير في ﴿يُوْقِدُونَ﴾ وقال: ﴿وَمِمَّا يُوْقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾، فجعل الظرف متعلقاً بيقدون، لأنه قد يوقد على ما ليس في النار كقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَهْمَكُنْ عَلَى الظِّلِينِ﴾ [القصص: ٣٨] فهذا إيقاد على ما ليس في النار، وإن كان يلحقه وهجها ولهبها.

وأما قوله: ﴿بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ﴾ [النمل: ٨]، فالمعنى: من في قرب النار، وليس يراد به متوغلها، ومن حولها ممن لم يقرب منها قرب الآخرين، ألا ترى أن قوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١]، لم يقرب المنافقون الذين

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٣) الصفير: النحاس الأصفر.

حولهم فيه قُرْبَ المخالطين لهم، حيث يحضرونه ويشهدونه في مشاهدتهم.

حدّثنا أحمد بن محمد البصري قال: حدّثنا المؤمّل قال: حدّثنا إسماعيل بن عُليّة عن أبي رجاء قال: سمعت الحسن يقول: الله ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ تُبْدِرُهَا﴾ إلى قوله: ﴿أَبْغَاءَ حِلْيَةٍ﴾: الذهب والفضة، والمتاع: الصفر والحديد، كذلك يضرب الله الحقّ والباطل، كما أوقد على الذهب والفضة والصفر والحديد، فخلص خالصه ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾، قال: وكذلك الحقّ بقي لأهله فانتفعوا به.

اختلفوا في: فتح الصاد وضمّها من قوله جَلَّ وعزّ: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَصَدُّوا﴾ بفتح الصاد، وفي حم المؤمن [٣٧] مثله.

وقرأ عاصم وحزمة والكسائي: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ بالضمّ فيهما<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عمّر عن أبي الحسن: صَدَّ وصدّدته مثل: رَجَعَ ورجعته، ومن ذلك قول الشاعر:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَا لَا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلِ الْفِضْحِ صُؤَامٍ<sup>(٢)</sup>  
فهذا صدّت في نفسها. وقال آخر:

صَدَّتْ الْكَأْسَ عَنَا أُمَّ عَمْرٍو<sup>(٣)</sup>

فأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّيْلَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالمعنى: يصدّون المسلمين عن المسجد الحرام، فكأنّ المفعول محذوف، وقوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، يكون على: يصدّون عنك، أي: لا يبايعونك كما يبايعوك المسلمون، ويجوز أن يكونوا يصدّون غيرهم عن الإيمان، كما صدّوا هم، ويثبّطونهم عنه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٩، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٥٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٥٥.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وكان الكأس مجراها اليميناً

البيت من الوافر، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٦٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٢، والكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٥، ولسان العرب ١٣/٢٤٤ (صبن)، ولعمر بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ٢١٣، ولعمر بن عدي أو لعمر بن كلثوم في خزنة الأدب ٨/٢٧٢، والدرر ٣/٨٧، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٣٠٢، وجمع الهوامع ١/٢٠١.

وحجة من قال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ فأسند الفعل إلى الفاعل: قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥]. فكما أسند الفعل إلى الفاعل في جميع هذه الآي، كذلك يكون مسنداً إليهم في قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾. وقد زعموا أن قوله: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ نزلت في قوم جلسوا على الطريق، فَصَدُّوا النَّاسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾، فإن فاعل الصدَّ غواثهم والعتاة منهم في كفرهم. وقد يكون صدَّ على نحو ما يقولون: حُدَّ فلانٌ عن الخير، وصدَّ عنه، يريد أنه لم يفعل خيراً، ولا يريد أن مانعاً منعه منه.

فأما قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سَوْءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] فالفتح الوجه، لأنه لم يصدَّه عن الإيمان أحد، ولم يمنعه منه.

والذي زين له ذلك الشيطان، كما جاء في الأخرى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤].

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ [٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ ساكنة التاء. خفيفة الباء.

وقرأ ابن عامر ونافع وحزمة والكسائي: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ مشددة الباء مفتوحة التاء<sup>(١)</sup>.

المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبت، فاستغني بتعديّة الأوّل من الفعلين عن تعديّة الثاني، والمعنى يثبت، ومثل ذلك قوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وزعم سيبويه أن من العرب من يعمل الأوّل من الفعلين، ولا يعمل الثاني في شيء كقولهم: متى رأيت، أو قلت: زيدا منطلقاً. وقال الشاعر:

بأبي كتابٍ أم بأية سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلِيٍّ وَتَحْسِبُ<sup>(٢)</sup>  
ولم يعمل الثاني.

وهذا والله أعلم فيما يحتمل النَّسخ والتبديل من الشرائع الموقوفة على المصالح

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ٢٧٢/١، ٢٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٥٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١٨٣/١، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وجمع الهوامع ١٠٢/١.

على حسب الأوقات. فأما ما كان من غير ذلك فلا يُمحي ولا يُبدل، وأم الكتاب: هو الذكر المذكور في قوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وحجة من قال: . ﴿يُثَبِّتُ﴾ قوله: ﴿وَأَشَدُّ ثَبَاتًا﴾ [النساء: ٦٦] وقوله: ﴿فَتَثَبُّوا﴾ [النساء: ٩٤] لأن ثَبَّتَ مطاوع ثَبَّتَ .

وحجة من قال ﴿يُثَبِّتُ﴾ ما روي عن عائشة: «كان إذا صَلَّى صلاة أثبَّتْهَا»<sup>(١)</sup> وقولهم: ثابت، من قوله: ﴿يَأْقُولُ الثَّابِتُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] لأن ثَبَّتَ مطاوع أَثَبَّتَ، كما أن ثَبَّتَ مطاوع ثَبَّتَ .

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [٤٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ واحداً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿الْكَافِرُ﴾ على الجمع<sup>(٢)</sup>.

العلم في قوله: ﴿سَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ هو المتعدّي إلى مفعولين، بدلالة تعليقه ووقوع الاستفهام بعده، تقول: علمتُ لمن الغلامُ، فتعلّقهُ مع الجار كما تعلّقهُ مع غير الجار في نحو: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] وموضع الجار مع المجرور نصبٌ من حيث سدّ الكلام الذي هو فيه مسدّ المفعولين، لا من حيث حكمت في نحو: مررتُ بزيدٍ بأن موضعه نصبٌ، ولكن اللام الجارة كانت متعلقة في الأصل بفعل فصار مثل: علمتُ بمن تمرُّ، في أن الجار يتعلّق بالمرور، والجملة التي هي منها في موضع نصب، وقد علّق الفعل عنها.

فأما من قرأ: ﴿الْكَافِرُ﴾ فإنه جعل الكافر اسماً شائعاً كالإنسان في قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُبِيرٌ﴾ [العصر: ٢] وزعموا أنه لا ألف فيه، وهذا الحذف إنما يقع في فاعل نحو: خالدٌ وصالحٌ، ولا يكاد يُحذف في فُعَالٍ؛ فذا حجة لمن قال: الكافرُ.

وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فهو يقوي الجمع.

وقد جاء فاعل يراد به اسم الجنس، أنشد أبو زيد:

إِنْ تَبَخَّلِي يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تَضْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه البخاري في (الصحيح ٣/٥٠)، ومسلم في الصحيح (صلاة المسافرين ب ١٨ رقم ١٣٩، ب ٥٤٦ رقم ٢٩٨) والنسائي في السنن (المواقيت ب ٣٤)، وأحمد بن حنبل في (المسند ٦/٤٠، ٦١، ٢٤١)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٢/٤٥٧)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٥/١٧٨)، وأبو عوانة في (المسند ١/٣٨٣)، والمتقي الهندي في (كتر العمال ١٧٩٠٢).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٣) مرّ سابقاً.



فهذا إنما يكون على الكثرة، وليس المعنى على كافرٍ واحد؛ والجمع الذي هو الكفار، المراد في الآية لا إشكال فيه.

قال: ابنُ كثيرٍ وحده: يقف على ﴿هادي﴾ [الأعراف: ٣٣] و﴿واقٍ﴾ [سبأ: ٣٧]، وكذلك من ﴿والي﴾ [١١] بالياء.

حجة قول من لم يقف بالياء، وهو الوجه، أنك تقول في الوصل: هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ، فتحذفُ الياء لسكونها والتقاءها مع التنوين، فإذا وَقَفْتَ فالتنوين يحذف في الوقف في الجبر والرفع، لا يُبدل منه شيء، والياء قد كانت انحذفت في الوصل، فيصادف الوقف الحركة التي هي كسرة في عين فاعل، فتحذفُها كما تحذف حركة سائر المتحرّكات التي نقف عليها، فإذا حذفتها سكن الحرف في الوقف، كما تسكنُ سائر الحروف المتحرّكات فيه، فيصير (داغ) و(واق) و(هاذ)، هذا الكثير في الاستعمال، الشائع فيه.

ووجه قول ابن كثير إن سيبويه قال: حدّثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يُوثق به من العرب يقول: هذا داعي وعمي، فيقفون بالياء ووجه ذلك أنّهم قد كانوا حذفوا الياء في الوصل لالتقاءها مع التنوين ساكنة، وقد أمن في الوقف أن يلحق التنوين، فإذا أمنَ التنوين الذي كانت الياء حُذفت في الوصل من أجل التقائها معها في الوصل، رُدَّت الياء فصارَ: هذا قاضي وهادي والأول أكثر في استعمالهم، ومن ثم قال الخليل في نداء قاضٍ ونحوه: يا قاضي، بإثبات الياء، لأنّ النداء موضع لا يلحق فيه التنوين وإذا لم يلحق لم يلتق ساكن مع التنوين، فيلزم حذفها، فثبتت الياء في النداء لَمَّا أمنَ لحاق التنوين، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمنَ التنوين معهما في نحو: ﴿المتعالي﴾ [الرعد: ٩]، و﴿دعوة الداعي﴾ [البقرة: ١٨٦]. كذلك ثبت في النداء لذلك.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## اختلافهم في سورة إبراهيم

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو، وعاصمٌ، وحمزة، والكسائي: ﴿الْحَمِيدِ﴾ ﴿الله﴾ [١، ٢] على البدل.

وقرأ نافعٌ وابن عامر: ﴿الْحَمِيدِ \* اللهُ﴾ رفعاً.

حدّثني عبيدُ الله بنُ عليّ قال: حدّثنا نصرُ بنُ علي عن الأصمعي عن نافع: ﴿الله﴾. حفصٌ مثل أبي عمرو، ولم يرو عن نافع ذلك غيره<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من جرّ جعله بدلاً من الحميد، ولم يكن صفةً، لأنّ الاسم، وإن كان في الأصل مصدرًا، صفةً، والمصادر يوصف بها كما يوصف بأسماء الفاعلين وكذلك كان هذا الاسم في الأصل (الإله) ومعناه: ذو العبادة، أي: العبادة تجب له. قال أبو زيد: تألّه الرجل: إذا نسك، وأنشد لرؤبة:

سَبَّحَنَ وَاسْتَرْجَعَنَ مِنْ تَأَلَّهِهِ<sup>(٢)</sup>

فهذا في أنه في الأصل مصدر قد وُصف به مثل السلام والعدل، إلا أنّ هذا الاسم غلب حتى صار في الغلبة لكثرة استعمال هذا الاسم كالعلم.

وقد يغلب ما أصله الصفة، فيصير بمنزلة العلم، قال:

ونابغةُ الجعديّ بالرّمْلِ بيئُهُ عَلِيهِ صَفِيحٌ<sup>(٣)</sup>...

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ٤٧٢/٢ (سبح)، ٤٨٥/١٣ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)، وخرانة الأدب ٦/٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، وشرح المفصل ٤/٨١، وتهذيب اللغة ٦/٢٣٠، ٤٢٢، وجمهرة اللغة ص ٤٣، ٦٨٥، ومقاييس اللغة ١/١٢٧، وديوان الأدب ٢/٤٦٤ وكتاب العين ٤/٣٢، ٩٠، وتاج العروس (أله)، (مده)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/٤٦٩ (أله)، ٥٠٠ (سمه)، والأشباه والنظائر ٦/١٠٥، وشرح المفصل ١/٣، وجمهرة اللغة ص ٨٢٩ ومقاييس اللغة ٥/٣٠٧، والمخصص ١٢/١٩١، ١٣/٩٧، ١٧/١٣٦.

(٣) مرّ سابقاً وهو للفرزدق.

والأصل: النابغة، فلما غلب نُزِعَ منه الألف واللام، كما نُزِعَ من الأعلام نحو: زيد وجعفر، وربما استعمل في هذا النحو الوجهان، قال:

تَقَعَّدَهُمَ أَغْرَاقَ حَذَلَمَ بَعْدَمَا رَجَا الْهُنْمَ إِدْرَاكَ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ<sup>(١)</sup>  
وقال:

وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ<sup>(٢)</sup>

وأما قوله:

وَالْتَيْمُ أَلَامٌ مَنْ يَمْشِي وَالْأُمُّهُمُ ذُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّوءِ الْمَدَانِيْسُ<sup>(٣)</sup>  
فيجوز أن يكون جعل التيم، لما كان في الأصل مصدراً بمنزلة الصفة، ويجوز أن يكون جعل التيم جمع تيمي، كيهودي ويهود، وعلى هذا ما في التنزيل من قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣، المائدة: ١٨، ٦٤، التوبة: ٣٠]، ألا ترى أن يهود قد جرى في كلامهم اسماً للقبيلة، كما أن مجوس كذلك فلولا أن المراد بها الجمع، لم يدخلهما الألف واللام، كما لا تدخل المعارف نحو: زيد وجعفر، إلا أنه جمع، فحذف الياءين اللتين للنسب، كما جُمع: شعيرة وشعيرٌ فحذف الهاء، ومثل ذلك: رومي وروم، وزنجي وزنج.

ومن رفع قطع من الأول، وجعل ﴿الذي﴾ الخبر، أو جعله صفة، وأضمر خبراً، ومثل ذلك في القطع قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمُ عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] فمن قطع ورفع جعل قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبأ: ٣] خبراً لقوله: ﴿عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾، ومن جر أجرى ﴿عَالِمٌ الْغَيْبِ﴾ صفةً على الأول، وعلى هذا يجوز: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢] إن شئت جعلت ﴿هَذَا﴾ صفة لقوله: ﴿مِنْ مَرْقَدًا﴾ وأضمرت خبراً لقوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ وإن شئت جعلت قوله: ﴿هَذَا﴾ ابتداءً، وجعلت قوله: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ خبراً، وكذلك: ﴿عَطَاءٌ حِسَابًا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ﴾ [النبا: ٣٦، ٣٧]، إن شئت جعلته صفة، وإن شئت جعلته ابتداءً و﴿لَا يَلْكُونَ﴾ خبره، ومثل ذلك: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]، ثم انقطع قوله: ﴿التَّائِبِينَ﴾ [التوبة: ١١٢] عنهم، واستؤنف به، وزعموا أن في بعض الحروف: ﴿التَّائِبِينَ﴾ على إتياع المؤمنين، فكذاك قراءة من قرأ: ﴿اللَّهُ﴾ فقطعه مما قبله، واستأنف به.

اختلفوا في قوله جل وعز: ﴿الَّذِي تَرَأَتْكَ اللَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ﴾ [١٩].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وعاصمٌ: ﴿خَلَقَ﴾ على فَعَلَ.

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خالق﴾ على فاعل<sup>(١)</sup>.  
وجه قول من قرأ: ﴿خالق﴾ أن ذلك أمر ماضٍ فأخبروا عنه بلفظ المضى على فعل.

ووجه من قال: ﴿خالق﴾ أنه جعله مثل: ﴿فَأَطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠، يوسف: ١٠١، فاطر: ١] ألا ترى أن فاطراً بمعنى خالق، وكذلك قوله: ﴿فَالِقُ الإِضْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] هو على فاعل دون فعل، وهما مما قد فعل فيما مضى.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحٍ إِيَّيَّ﴾ [٢٢]، فحرّك حمزة ياءها الثانية، إلى الكسر، وحرّكها الباقون إلى الفتح. وروى إسحاق الأزرق<sup>(٢)</sup> عن حمزة ﴿بِمُصْرِحٍ﴾ بفتح الياء الثانية<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: قال الفراء في كتابه في التصريف: هو قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب<sup>(٤)</sup> قال: وزعم القاسم بن معن<sup>(٥)</sup> أنه صواب، قال: وكان ثقةً بصيراً، وزعم فطرب أنه لغة في بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ  
قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَافِيٍّ<sup>(٦)</sup>

وقد أنشد الفراء ذلك أيضاً.

- (١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.
- (٢) هو إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، وله ثمان وسبعون. (تقريب التهذيب ٦٣/١).
- (٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.
- (٤) هو يحيى بن وثاب الأسدي بالولاء، الكوفي (توفي ١٠٣هـ = ٧٢١م) إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث. من أكابر القراء. له خبر طريف مع الحجاج: كان يحيى يؤم قومه في الصلاة، وأمر الحجاج أن لا يؤم بالكوفة إلا عربي. فقيل له: اعتزل، فبلغ الحجاج، فقال: ليس عن مثل هذا نهيت، فضلى بهم يوماً، ثم قال: اطلبوا إماماً غيري إنما أردت أن لا تستدلوني فإذا صار الأمر إلي فلا تؤمكم.
- الأعلام ١٧٦/٨، وتهذيب ٢٩٤/١١، وغاية النهاية ٣٨٠/٢، والنجوم ٢٥٢/١.
- (٥) هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي (توفي ١٧٥هـ = ٧٩١م) أبو عبد الله قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث. كان عالماً بالعربية والأخبار والأنساب والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، يقال له: شعبي زمانه، وكان سخياً، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود وإليه نسبتة. من كتبه «النوادر» في اللغة، و«غريب المصنف».
- الأعلام ١٨٦/٥، وتهذيب التهذيب ٣٣٨/٨، وإرشاد الأريب ١٩٩/٦ - ٢٠٢، وبغية الوعاة ٣٨١، وتذكرة الحفاظ ٢٢٠/١، والجواهر المضية ٤٢/١.
- (٦) مرّ سابقاً.

ووجه ذلك من القياس: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب، أو جر، فالياء في النصب والجر كالياء فيهما، وكالكاف في: في أكبر منك، وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في: هذا لهو، وضربوه. ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه وأعطيتكاه، فيما حكاه سيبويه، وهما أختا الياء كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد، فقالوا: فيي ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال:

لَـهُ أَرْقَانٌ<sup>(١)</sup>

وزعم أبو الحسن أنها لغة، وكما حذفت الزيادة من الكاف، فقالوا: أعطيتكه وأعطيتكبه، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة، وكما لحقت الكاف والتاء والهاء الزيادة، كذلك لحقت الياء الزيادة، فلحاق التاء الزيادة نحو ما أشد من قول الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَضْمَيْتِ فَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمْيَةَ<sup>(٢)</sup>

فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً.

قال: روى عباس عن أبي عمرو: ﴿إِنَّمَا نُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ٤٢] بالنون ولم يروها غيره.

وقرأ الباقون بالياء. الزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ على ياء.

وجه الياء أن لفظ الغيبة المفرد قد تقدم، فيكون بالياء: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢].

ووجه النون أنه قرأ في المعنى. مثل الياء، وقد تقدم مثله.

اختلفوا في كسر اللام الأولى وفتح الثانية من قوله: ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [٤٦].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى من ﴿تَزُولُ﴾ وضم الثانية.

وقرأ الباقون: ﴿لِتَزُولَ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية<sup>(٣)</sup>.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٨.

من قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ﴾ فَإِنَّ (إِنْ) على قوله: بمعنى «ما» التقدير: ما كان مكرهم لِنَزُولِ، وَإِنْ مثل التي في قوله: ﴿إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المملك: ٢٠] وهذا مثل قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. والمعنى: وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم أي: جزاء مكرهم، فحذف المضاف كما حذف من قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، أي: جزاؤه، أي: قد عرف الله مكرهم فهو يجازيهم عليه، وما كان مكرهم لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ، والجبال كأنه أمر النبي، وأعلامه ودلالته، أي: ما كان مكرهم لنزول منه ما هو مثل الجبال في امتناعه ممن أراد إزالته.

ومن قرأ: ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ﴾ كانت ﴿إِنْ﴾ المخففة من الثقيلة على تعظيم أمر مكرهم، على خلاف القراءة الأخرى، وهو في تعظيم مكرهم، كقوله: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٢] أي: قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالته وثباتها، ومثل هذا في تعظيم الأمر قول الشاعر:

ألم تر صدعاً في السماء مبيناً      على ابن لبيني الحارث بن هشام  
وقال:

بكى حارث الجولان من موت ربه      وحواراً منه خاشع متضائل<sup>(١)</sup>  
وقال أوس:

ألم تكسف الشمس شمس النهار      مع النجم والقمر الواجب<sup>(٢)</sup>  
فهذا كله على تعظيم الأمر وتفخيمه. ويدل على أن الجبال يعنى به أمر النبي، قوله بعد: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدَهُ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] أي: فقد وعدك الظهور عليهم والغلبة لهم في قوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٣]، الفتح: ٢٨، الصف: ٩]، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ كَثِيرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقد استعمل لفظ الجبال في غير هذا في تعظيم الشيء وتفخيمه، قال ابن مقبل<sup>(٣)</sup>:

(١) يروى «فقد» بدل «موت»، و«موحش» و«خائف» بدل «خاشع».

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذباني في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرف) ١٣٣/١١ (جول)، والتنبية والإيضاح ١٨٣/١، وتاج العروس ٢١٧/٥ (حرف)، (جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٣، ١٠٤٤.

الحارث: قلة من قُل الجولان، وهو جبل بالشام. وقوله: من فقد ربه، يعني النعمان.

(٢) كَسَفَتِ الشمس: احتجبت وذهب ضوءها، لحلول القمر بينها وبين الأرض.

(٣) البيتان في الشعر والشعراء ص ٢٩٨.

إِذَا مُتُّ عَنْ ذِكْرِ الْقَوَافِي فَلَنْ تَرَى لَهَا شَاعِرًا مِثْلِي<sup>(١)</sup> أَطَبَّ وَأَشْعَرًا  
وَأَكْثَرَ بَيْتًا شَاعِرًا<sup>(٢)</sup> ضُرِبَتْ بِهِ بُطُونُ<sup>(٣)</sup> جِبَالِ الشَّعْرِ حَتَّى تَيْسَّرَا  
اِخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾ [٤٠] فِي إِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ.

فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَجَمِزَةٌ وَهَبِيرَةٌ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي  
رَبَّنَا﴾ بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ وَقَالَ الْبِزْزِيُّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: يَصِلُ وَيَقِفُ بِيَاءً، وَقَالَ قَنْبَلٌ عَنْ ابْنِ  
كَثِيرٍ: يُشَمُّ الْيَاءُ فِي الْوَصْلِ وَلَا يُثَبَّتُهَا، وَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ.  
وَالْبَاقُونَ: ﴿دُعَاءً﴾ بِغَيْرِ يَاءٍ.

وَرَوَى نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقْرَأُ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي رَبَّنَا﴾  
بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ وَرَوَى غَيْرُهُ هَذِينَ عَنْ نَافِعٍ: بِغَيْرِ يَاءٍ فِي وَصْلِ وَلَا وَقْفٍ.  
وَرَوَى أَبُو عَمَارَةَ عَنْ أَبِي حَفْصٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنِ عَاصِمٍ: بِغَيْرِ يَاءٍ فِي وَصْلِ وَلَا  
وَقْفٍ.

الْكِسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ: بِغَيْرِ يَاءٍ فِي وَصْلِ وَلَا وَقْفٍ.  
أَمَّا وَقْفُ ابْنِ كَثِيرٍ وَوَصْلُهُ بِيَاءٍ فَهُوَ الْقِيَاسُ، وَأَمَّا وَصْلُ عَاصِمٍ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَائِي﴾  
بِيَاءٍ فَقِيَاسٌ. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ قَنْبَلٌ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ يُشَمُّ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ وَلَا يُثَبَّتُهَا، فَالْقِيَاسُ  
كَمَا قَدِمْنَا، وَهَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا جَائِزٌ لِدَلَالَةِ الْكُسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ، وَلِأَنَّ الْفَوَاصِلَ وَمَا أَشْبَهَ  
الْفَوَاصِلَ مِنَ الْكَلَامِ التَّامِ يَحْسُنُ الْحَذْفُ فِيهِ، كَمَا يَحْسُنُ فِي الْقَوَافِي، وَذَلِكَ كَثِيرٌ قَالَ  
الْأَعْمَشِيُّ<sup>(٤)</sup>:

فَهَلْ يَمْتَعَنِي اِزْتِيَادِي الْبَلَا دَمَنْ حَذَرَ الْمَوْتَ أَنْ يَأْتِيَن  
وَمَنْ شَانِي كَاسِيفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ  
وَحَذَفَهَا فِي الْوَقْفِ أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا فِي الْوَصْلِ، لِأَنَّ الْوَقْفَ مَوْضِعَ تَغْيِيرٍ، يُغَيَّرُ  
فِيهِ الْحَرْفُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ كَثِيرًا.

(١) فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٢٩٨: لَهَا تَالِيًا بَعْدِي.

(٢) فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٢٩٨: مَارِدًا.

(٣) فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٢٩٨: حُزُونٌ.

(٤) مَرًّا سَابِقًا.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الحجر

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها من قوله: ﴿رُبَّمَا﴾ [٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿رُبَّمَا﴾ مشددة. علي بن نصر قال: سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعاً، خفيفاً وثقيلاً. وقرأ نافع وعاصم: ﴿رُبَّمَا﴾ خفيفة.

قال أبو علي: أنشد أبو زيد:

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّمَا غَارَةٌ شَغَوَاءَ كَاللَّذَعَّةِ بِالْمَيْسَمِ<sup>(١)</sup>  
وَأُنْشَدَ أَيْضاً<sup>(٢)</sup>:

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنٍ  
يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ

وقال السكري: رُبَّمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّمَا، وَرُبَّبٌ: حرف جر عند سيبويه،

وتلحقها (ما) على وجهين: أحدهما أن تكون نكرة بمعنى شيء وذلك كقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِلَّهُ فُرْجَةً كَحَلِّ الْعُقَالِ<sup>(٣)</sup>

(١) يُرْوَى «يا» بدل «بل».

البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢، وخزانة الأدب ٣٨٤/٩، والدرر ٢٠٨/٤، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٠، ونوادر أبي زيد ص ٥٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٦ والإنصاف ١/١٠٥، وخزانة الأدب ٥٣٩/٩، ١٩٦/١١، وشرح ابن عقيل ص ٣٧١، وشرح المفصل ٣١/٨، ولسان العرب ٤٠٩/١ (ريب)، ٥٥٤/١٣، (هيه)، ٤٣٥/١٤ (شعا)، ٣٠٠/١٥ (موا) ٤٧٣ (ما)، وجمع الهوامع ٣٨/٢.

قيل: قد تلي ربما الأسماء وكذلك ربتما. ماوية: اسم امرأة، وهو من أسماء النساء. وأراد هنا يا ماوية فرخم. غارة شعواء؛ أي فاشية متفرقة.

الميسم: الآلة التي يوسم بها، وهي حديدة يُحمى عليها في النار وتكوى بها جلود الحيوانات لتحدث السمة (ج) مياسم ومواسم.

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٤٢١، ٤٢٤، ٣٨٦، وشرح المفصل ٨/٣٢، ونوادر أبي زيد ص ١٠٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠، والأزهية ص ٨٢، ٩٥، وحماسة =



ف«ما» في هذا البيت اسم لما يُقَدَّرُ من عَوْدِ الذكر إليه من الصفة، والمعنى: رَبُّ شيءٍ تَكَرُّهُ النَّفُوسُ، وإذا عاد إليه الهاءُ كان اسمر، ولم يجز أن يكون حرفاً، كما أن قوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، لَمَّا عاد الذكرُ إليه علمت بذلك أنه اسم.

فأما قوله: «لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ»، فَإِنَّ فَرْجَةَ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ فِي قَوْلِ النَّاسِ جَمِيعاً، وَلَا يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ. وأما قوله: «كَحَلِّ الْعَقَالِ» فَإِنَّ مَوْضِعَ الْكَافِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ لَهُ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِفَرْجَةٍ.

ويدلُّك على أن ما تكون اسماً إذا وقعت بعد رب، وقوع مَنْ بعدها في نحو قوله:

أَلَا رَبُّ مَنْ يَهْوَى وَفَاتِي وَلَوْ دَنْتَ      وفاتي لذلت للعدو مراتبُه  
وقال:

يَا رَبِّ مَنْ يُبَغِضُ أَذْوَادَنَا      رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَعْتَدِينَ<sup>(١)</sup>  
وقال:

أَلَا رَبُّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لِكَ نَاصِحٍ      وَمُؤْتَمَنِ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ<sup>(٢)</sup>

= البحري ص ٢٢٣، وخزانة الأدب ٦/١٠٨، ١١٣، ٩/١٠، والدرر ١/٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣، والكتاب ٢/١٠٩، ولسان العرب ٢/٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٧، ٧٠٨. والمقاصد النحوية ١/٤٨٤، وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/١١٥، ولعبيد في ديوانه ص ١٢٨، وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/١٣٤، وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)، والأشباه والنظائر ٣/١٨٦، وأمالى المرتضى ١/٤٨٦، والبيان والتبيين ٣/٢٦٠ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وجواهر الأدب ص ٣٦٩، وشرح الأشموني ١/٧٠، وشرح شذور الذهب ص ١٧١، وشرح المفصل ٤/٣٥٢، ٨/٣٠، ومغني اللبيب ٢/٢٩٧، والمقتضب ١/٤٢، وهمع الهوامع ٨/١. الفَرْجَةُ: الراحة من حُزْنٍ أو مَرَضٍ.

(١) البيت من السريع، وهو لعمر بن قميثة في ديوانه ص ١٩٦، والأزهية ص ١٠١، والكتاب ٢/١٠٨، ولعمر بن لؤي بن مؤالفة في معجم الشعراء ص ٢١٤، وبلا نسبة في الحيوان ٣/٣٠٦، وشرح المفصل ٤/١١، والمقتضب ١/٤١.

(٢) يروى «ناصح».

البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن همام في حماسة البحري ص ١٧٥، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٥٢، والدرر ١/٣٠١، ٤/١٣٢، ٢١٣، والكتاب ٢/١٠٩، ولسان العرب ٦/٣٢٣ (غشش) وهمع الهوامع ١/٩٢، ٢/٢٨، ٣٩. اغتشتت فلاناً أي عدته غاشاً.

فكما دخلت على مَنْ، وكانت نكرة، كذلك تدخل على ما على الحدّ الذي دَخَلَ في مَنْ، فهذا ضربٌ.

والضربُ الآخر: أن تدخل كافة نحو الآية، ونحو قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ تَزْفَعُنْ ثُوْبِي شِمَالًا<sup>(١)</sup>  
والنحويون يسمّون ما هذه الكافة، يريدون أنها بدخولها كَفَّتِ الحرفَ عن العمل الذي كان له، وهياتَه لدخوله على ما لم يكن يدخلُ عليه. ألا ترى أن رب إنما تدخل على الاسم المفرد، ربّ رجل يقول ذاك، ورُبُّه رجلاً يقول ذاك، ولا تدخل على الفعل، فلَمَّا دخلت ما عليها هياتها للدخول على الفعل، فمن ذلك قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، فوقع الفعل بعدها في الآية، وهو على لفظ المضارع، ووقع في قوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ

على لفظ الماضي، وهكذا ينبغي في القياس، لأنها تدلّ على ما قد مضى وإنما وقع في الآية على لفظ المضارع لآئه حكايةً لحال آتية، كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] حكاية لحال آتية أيضاً.

ومن حكاية الحال قول القائل:

جاريةً في رمضان الماضي  
تَقَطُّعُ الحديدِ بالإيماضِ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأهمية ص ٩٤، ٢٦٥، والأغاني ٢٥٧/١٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١، والدرر ٢٠٤/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣، والكتاب ٥١٨/٣، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ)، ٣٦٦/١١ (شمل)، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤، ٣٢٨/٤، وأوضح المسالك ٧٠/٣، والدرر ١٦٢/٥، ورسف المباني ص ٣٣٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح التصريح ٢/٢٠٦، وشرح المفصل ٩/٤٠، وكتاب اللامات ص ١١١، ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩، والمقتضب ١٥/٣ والمقرب ٧٤/٢، وهمع الهوامع ٣٨/٢، ٧٨.

شمالات: جمع شمال: الشمال من الرياح ما استقبلك عن يمينك إذا وقفت في القبلة، وقيل: مهب الشمال من بنات نعش إلى مسقط النسر الطائر، من تذكرة أبي علي، ويكون اسماً وصفة.  
(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٢٣٣/٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨١/٢، والإنصاف ١/١٤٩، ومغني اللبيب ٢/٦٩١، وتاج العروس ١٨/٣١٥ (خضض)، ٣٦٣ (رمض)، ولسان العرب ٧/١٦١ (رمض).

رمضان: من أسماء الشهور معروف. يريد إذا تبسّمت قطع الناس حديثهم ونظروا إلى ثغرها قال أبو عمر مُطْرُز: هذا خطأ، الإيماض لا يكون في الفم إنما يكون في العينين، وذلك أنهم كانوا يتحدثون فنظرت إليهم فاشتغلوا بحسن نظرها عن الحديث ومضت، والجمع رمضانات ورماضين وأرمضاء وأرمضة وأرمض؛ عن بعض أهل اللغة وليس بثبت. (اللسان ٧/١٦١ رمض).

ومن زعم أن الآية على إضمارٍ كان، وتقدير: رَبِّمَا كَانَ يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا؛ فقد خرج بذلك عن قول سيبويه، ألا ترى أَنَّ كَانَ لَا تُضْمَرُ عنده، ولم يَجُزْ: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول.

فأما إضمارُها بعد إن في قوله: إن خيراً فخير، فإنما جاز ذلك لاقتضاء الحرف له، فصار اقتضاء الحرف له كذكره. فأما ما أنشده ابن حبيب لنبهان بن مشرق:

لقد رزئت كعب بن عوفٍ وربما فتى لم يكن يرضى بشيءٍ يضممها<sup>(١)</sup>  
 فإن قوله: فتى، في «ربما فتى» يحتمل ضرباً، أحدها: أن يكون لما جرى ذكر رزئت، استغنى بجزئي ذكره عن أن يعيده، فكأنه قال: ربما رزئت فتى، فيكون انتصاب فتى برزئت هذه المضمرة، كقوله: ﴿أَلَكِنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]، فاستغنى بذكر «أمنت» المتقدم عن إظهاره بعد، ويجوز أن ينتصب فتى برزئت هذه المذكورة، كأنه قال: لقد رزئت كعب بن عوف فتى، وربما لم يكن يرضى، أي: رزئت فتى لم يكن يضام، ويكون هذا الفصل في أنه أجنبي بمنزلة قوله:

أبو أمه حي أبوه يُقَارِبُهُ<sup>(٢)</sup>

ويجوز أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر، كأنه قال: ربما لم يرض فتى، وكقوله:

.... وَقَلَمَا

وصالٌ على طول الصدود يدوم<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٧/٣.

(٢) عجز بيت. صدره:

وما مثله في الناس إلا مملكاً

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في لسان العرب ٤٩٢/١٠ (ملك)، ومعاهد التنصيص ٤٣/١، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢. قال الفرزدق البيت في خال هشام بن عبد الملك يقول: ما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه، ونصب مملكاً لأنه استثناء مقدم. وخال هشام هو إبراهيم بن إسماعيل المخزومي. (اللسان ٤٩٢/١٠ ملك).

(٣) تمام البيت:

صدذت وأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠، والأزهية ص ٩١، وخزانة الأدب ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والدرر ١٩٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢، ومغني اللبيب ٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٤/١، وخزانة الأدب ١٤٥/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧، والدرر ٣٢١/٦، وشرح المفصل ١١٦/٧، ١٣٢/٨، ١٠/٧٦، والكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول)، ٥٦٤ (قلل)، والمحتسب ٩٦/١ والمقتضب ٨٤/١، والمتمع في التصريف ٤٨٢/٢، والمنصف ١٩١/١، ٦٩/٢، وجمع الهوامع ٢/٨٣، ٢٢٤.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة بمنزلة شيء، ويكون فتى وصفاً لها، لأنها لما كانت كالأسماء المبهمة في إبهامها، وصفت بأسماء الأجناس، كأنه: رَبُّ شَيْءٍ فَتَى لَمْ يَكُنْ، فكان كذا وكذا، هذه الأوجه فيها ممكنة.

ويجوز في الآية أن تكون ما بمنزلة شيء، و﴿يُودُّ﴾ صفة له وذلك أن ما لعمومها تقع على كل شيء، فيجوز أن يعنى بها الود، كأنه قال: رَبُّ وَدُّ يُوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا، ويكون يود في هذا الوجه أيضاً حكاية حال، ألا ترى أنه لم يكن بعد، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢]، وكقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وكتمئيبهم الرد في قوله: ﴿يَلْبِثُنَا تُرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ يَأْتِي رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

وأما قول من قال: ﴿رُبَّمَا﴾ بالتخفيف؛ فلأنه حرف مضاعف، والحروف المضاعفة قد تحذف وإن لم يحذف غير المضاعف.

فمن المضاعف الذي حذف قولهم: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنَّ، قد حُذِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وليس كل المضاعف يُحذف، لم أعلم الحذف في ثم.

وأما دخول التاء في «رُبَّمَا» فإن من الحروف ما يدخل عليه حرف التانيث نحو: ثُمَّ وَثَمَتْ، وَلَا وَلَات، قال:

ثُمَّ لَا تَجْزَوْنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُهُ فَيُغْقِبَابَا<sup>(١)</sup> فكذلك ألحقت التاء في رُبُّ في قوله: رَبَّمَا.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ مفتوحة التاء والنون، والزاي مشددة، ﴿الملائكة﴾ رفع، فاعله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ مضمومة [التاء] مفتوحة النون، ﴿الملائكة﴾ رفع لم يُسَمَّ فاعله.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مَا نَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ بالنون مشددة الزاي، ﴿الملائكة﴾ نصباً، مفعول به، والأولى لم يَخْتَلَفُوا فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ: ﴿مَا تَنْزَلُ﴾ قوله: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٧، والأزهية ص ٢٦٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٢١، والرد على النحاة ص ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٦، والكتاب ٣/ ٣٩، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩، ٢٧٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

وحجة من قال: ﴿مَا تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ قوله: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].  
 وحجة من قال: ﴿نُزِّلَ﴾ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُوكَ وَكَلَّمَهُمُ النَّوَقَ﴾  
 [الأنعام: ١١١].

اختلفوا في تشديد الكاف وتخفيفها من قوله عز وجل: ﴿سُكِرَتْ﴾.  
 فقرأ ابن كثير: ﴿سُكِرَتْ﴾ خفيفةً.  
 وقرأ الباقون: ﴿سُكِرَتْ﴾ مشددة<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿سُكِرَتْ﴾ عُشِيَتْ، وكان معنى ﴿سُكِرَتْ﴾ لا ينفذ نورها، ولا تُدرك الأشياء على حقيقتها، وكان معنى الكلمة انقطاع الشيء عن سببه الجاري، فمن ذلك: سكر الماء، هو رذؤه عن سببه في الجزية، وقالوا: التسكيرُ في الرأي قبل أن يعزم على شيء، فإذا عزم على أمر ذهب التسكير، ومنه السكر في الشراب، إنما هو أن ينقطع عن ما هو عليه من المضاء في حال الصحو، فلا ينفذ رأيه ونظره على حد نفاذه في صحوه، وقالوا: سكران لا بيت، فعبروا عن هذا المعنى فيه.

ووجه التثقيب أن الفعل مسند إلى جماعة فهو مثل: ﴿مَفْنَعَةٌ لِّمُ الْأَبْوَابِ﴾ [ص: ٥٠]  
 ووجه التخفيف أن هذا النحو من الفعل المسند إلى الجماعة قد يُخَفَّف. قال:

ما زلتُ أغلقُ أبواباً وأفتحُها<sup>(٢)</sup>

وإنما حملت التثقيب في ﴿سُكِرَتْ﴾ على التكثير، على تنزيل أن ﴿سُكِرَتْ﴾ بالتخفيف قد ثبت تعديه في قراءة ابن كثير، والذي عليه الظاهر في سُكِرَ أنه يتعدى، وإذا بني الفعل للمفعول فلا بد من تنزيله معدى، فيكون تعديه على قول ابن كثير مثل: شترت عينه، وشترتها<sup>(٣)</sup>، وعاتر وعزتها.

ويجوز أن يكون أراد التثقيب، فحذفه لما كان زائداً، وهو يريد، كما جاز ذلك في المصادر وأسماء الفاعلين نحو قولهم: عَمَرَكَ اللهُ، وَقَعَدَكَ<sup>(٤)</sup> اللهُ، و:  
 دَلُّوا الدَّالِيَّ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

(٢) صدر بيت مر سابقاً.

(٣) التهذيب: الشترُ: انقلاب في جفن العين قلما يكون خلقه، والشترُ مخففة: فغلك بها. ابن سيده: الشترُ انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل وتشججه، وقيل: هو أن ينشق الجفن حتى ينفصل الحنار، وقيل: هو استرخاء الجفن الأسفل. شترت عينه شترأ وشترها يشترأ وشترها وشترها. (لسان العرب ٤/ ٣٩٣ مادة: شتر).

(٤) للتوسع انظر لسان العرب ٤/ ٦٠٢ مادة: عمر.

(٥) جزء من بيت من الرجز تمامه:

يكشف عن جماته دلو الدال

و﴿الرَّيْحَ لَوْفِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]، ويجوز أن يكون فعلاً قد سمع معدّى في البصر، والتثقيل الذي هو قول الأكثر أعجب إلينا، ويكون التضعيف للتعدية.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ [٥٤].

فقرأ ابن كثير ونافع، كسراً، غير أنّ ابن كثير شدد التّون، وخفّفها نافع.

وقرأ أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحمرّة والكسائي: ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ بفتح النون<sup>(١)</sup>.

تشديد ابن كثير النون أنه أدغم النون الأولى التي لعلامة الرفع في الثانية المتصلة بالياء التي هي المضمرة المنصوب المتكلم.

وفتحها لأنه لم يعدّ الفعل إلى المفعول به، كما عدّاه غيره، وحذف المفعول كثير.

ولو لم يُدغم ويُنَّ لكان حسناً في القياس، مثل: اقتتلوا، في جواز البيان فيه والإدغام.

وأما قراءة نافع ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾ فإنه أراد: «تبشرونني» وتعدية الفعل إلى المضمرة المنصوب، لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنها زائدة، ولأنّ علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدني، وقدني، قال:

قَدْنِي مِّنْ نَّضْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي<sup>(٢)</sup>

فحذف وأثبت في بيت. وقال الأعشى في حذف هذه النون اللاحقة مع الياء:

فهل يَمْنَعَنِي ارتياد البلا دِمْن حَذْرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِينَ<sup>(٣)</sup>  
وإنما هو: يَمْنَعَنِي. وقال آخر:

أبَا المَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَتَيْ مُلَاقِي لَأَبَاكَ تُخَوِّفِينِي<sup>(٤)</sup>

= الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢١/٢، ولسان العرب ٢٦٥/١٤ (دلا)، وأدب الكاتب ص ٦١٢ وتاج العروس ٢٠٠/١٣ (غثر)، وبلانسية في جمهرة اللغة ص ٤٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩٦، والمقتضب ١٧٩/٤، وتهذيب اللغة ٨٨/٨، ١٧١/١٤، وكتاب العين ٦٩/٨ والمخصص ١٦٧/٩، وتاج العروس (دلا)، ولسان العرب ٧/٥ (غثر).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.

فهذا مثل الآية . وقال :

تسراه كالسغام يُعلُّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني<sup>(١)</sup>  
فحذف الثانية، فكذاك قراءة نافع .

ومن قرأ: ﴿تُبْشِرُونَ﴾ ففتح النون، فالنون علامة الرفع، ولم يُعَدِّ الفعل فتجتمع نونان .

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله: عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ [٥٦].  
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿مَنْ يَقْنُطْ﴾ بفتح النون في كلِّ القرآن .

وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ﴾ بكسر النون .  
وكلُّهم قرأ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ بفتح النون<sup>(٢)</sup> .  
قَنَطَ يَقْنُطُ، وَقَنِطَ يَقْنُطُ، لغتان، ومثله: نَقِمَ يَنْقُمُ، وَنَقَمَ يَنْقُمُ: لغتان، وكان يَقْنُطُ  
أعلى، ويدلُّ على ذلك اجتماعهم في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ .

وحكي أن يَقْنُطُ لغة، فهذا يدلُّ على أن يَقْنُطُ أكثر، لأن مضارع فَعَلٍ يجيء على  
يفعل ويفعل، مثل: يَفْسُقُ، ويفسُقُ، ولا يجيء مضارع فَعِلٍ على: يَفْعُلُ .

اختلفوا في تخفيف الجيم وتشديدها من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ﴾ [٥٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿لَمُنْجُوهُمْ﴾ مشددة الجيم .

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمُنْجُوهُمْ﴾ خفيفاً<sup>(٣)</sup> .

حجَّة التشكيل قوله: ﴿وَمِمَّنَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] . وحجَّة التخفيف:  
﴿فَأَجْحَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤] .

قال: وكلُّهم قرأ: ﴿إِلَّا أَمْرَاتُهُ قَدَرْنَا﴾ مشددة الدال، و﴿قَدَرْنَاها﴾ مثله في سورة  
النمل [الآية: ٥٧] مشدداً في كلِّ القرآن إلا عاصماً، فإنه خففها، في رواية أبي بكر،  
في كلِّ القرآن، وشددها في رواية حفص في كلِّ القرآن .

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠] خفيفاً والباقون  
يشدّدون .

وقرأ نافع والكسائي ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣] مشددة، وقرأ  
الباقون: ﴿فَقَدَرْنَا﴾ مخففة .

(١) مرَّ سابقاً .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٠٩ .

وقرأ الكسائي وحده: ﴿قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣]، خفيفاً، وقرأ الباقون: ﴿قَدَّرَ﴾ مشددة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: قَدَّرْتَ الشيء في معنى: قَدَّرْتُهُ، يدلُّك على ذلك قول الهذلي:

وَمُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَّرْتُ لَسَاقِهَا فَخَرَّتْ كَمَا تَتَّبَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ<sup>(٢)</sup>  
المعنى: قَدَّرْتُ ضَرْبَتِي لَسَاقِهَا فَضَرْبَتِهَا، فحذف ضربتها لدلالة الكلام عليه، كقوله: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا فَيَذِيهُ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: فحَلَّقَ. وهذا في المعنى كقول الآخر:

وإن تَعَتَّرِزُ بِالْمَخْل من ذِي ضُرُوعِهَا على الضيف يَجْرَحُ في عَرَاقِيبِهَا نَضْلِي<sup>(٣)</sup>  
وقال أيضاً: يَقْدِرُ في معنى يُقَدِّرُ، قال الراجز:

يَا رَبِّ<sup>(٤)</sup> قَد أُولِعَ بِي وَقَد عَيْثُ  
فَاقْدِرْ لَهُ أَصِيلَةً مِثْلَ الْحَفِثِ<sup>(٥)</sup>

المعنى: قَدَّرَ له ووقفه، ويقال: قَدَّرَ الشيء يَقْدِرُهُ: إذا ضَيِّقَهُ، قال: ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وقال: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، فقوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ مقابل لقوله: ﴿يَسْطُرُ﴾، فقوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ خلاف: ﴿يَسْطُرُ﴾، وكذلك قوله: ﴿فَطَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] أي: ظَنَّ أَنْ لَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ، وكونه: في بَطْنِ الحُوتِ تَضْيِيقُ عليه، وخلاف الاتساع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص ٩٢، ولسان العرب ٣٨/٨ (تبع)، ١١/٥٦١، ٥٦٢ (قفل)، ١٣/٥٢٢ (فره)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٦، ١١٦٠، والمخصص ١٠/٢٠٠، وتاج العروس ٢٠/٤٠٦ (تبع، قفل، فره)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/١٤٥، ٩/١٦٠. ناقة مفرهة: تلد الفرهة. العنُس: الناقة القوية (ج) عناس وعنوس.

القفل: ما ييس من الشجر.

(٣) يروى «إلى» بدل «على».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٦، وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)، وخرزانة الأدب ٢/١٢٨، وشرح المفصل ٢/٣٩، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢٥١، وخرزانة الأدب ١٠/٢٣٣، ومغني اللبيب ٢/٥٢١.

الضرع: (ج) الضرع لذوات الخف أو للشاء والبقر ونحوها كالثدي للمرأة.

العراقيب: (ج) العرقوب: وتر غليظ فوق عقب الإنسان.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٩/٢٠٥: إن يك.

(٥) الرجر بلا نسبة في تاج العروس ٥/٢٠١ (حبت).

الحفث: حية عظيمة كالحراب. الأصل: حية قصيرة خبيثة، تثب وتُهلك.



وقراءة ابن كثير: ﴿قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ مخففاً في معنى ﴿قَدَرْنَا﴾ .  
 وقراءة نافع والكسائي: ﴿فَقَدَرْنَا فَنعَمُ الْقَادِرُونَ﴾ بمعنى: ﴿قَدَرْنَا﴾ الخفيفة،  
 وعليه جاء: ﴿الْقَادِرُونَ﴾ ومن قرأ: ﴿قَدَرْنَا﴾ مخففاً، كان في معنى التشديد.  
 وقوله: ﴿الْقَادِرُونَ﴾ بعد ﴿قَدَرْنَا﴾ يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون ﴿قَدَرْنَا﴾  
 في معنى ﴿قَدَرْنَا﴾. فجاء ﴿الْقَادِرُونَ﴾ على اللغة الخفيفة، كأنهما جمعاً بين اللغتين.  
 ويجوز أن يكون: فَنِعَمَ الْمُقَدِّرُونَ. فحذف تضعيف العين، كما حذفت الهمزة  
 من نحو:

دَلُو الدَّالِي (١) .....

و:

يَخْرُجِنِ مِنْ أَجْوَازِ لَيْلٍ غَاضٍ (٢)

ونحو ذلك، وكذلك قراءة الكسائي: ﴿قَدَرَ﴾ فهذا خفيفاً، ومعناه: قدر، وكأنَّ  
 المشددة في هذا المعنى أكثر في الاستعمال، وفي التنزيل، كقوله: ﴿قَدَرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾  
 [فصلت: ١٠]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].  
 ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨]: لم يختلفوا في هذه السورة، ولا في سورة  
 قاف.

واختلفوا في سورة الشعراء، وفي سورة ص [١٣]، فقرأ ابن كثير ونافع وابن  
 عامر في سورة الشعراء: ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ [١٧٦] غير أن وَزْشاً روى عن نافع  
 ﴿الْأَيْكَةِ﴾ متروكة الهمزة، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة.  
 لأنه ألقى عليها حركة الهمزة في الحجر، وفي قاف.  
 وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي ﴿الْأَيْكَةِ﴾ في كل القرآن.  
 قال أبو علي: تقول: هي أيكة، فإذا ألحقت لام المعرفة كانت الأيكة، قال  
 الهذلي:

مُوسِحَةَ<sup>(٣)</sup> بِالطَّرَّتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةِ يَضْفُو<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا قِصَارَهَا<sup>(٥)</sup>

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) في لسان العرب ٤١١/٨: مولعة.

(٤) في لسان العرب ٤١١/٨: تضفو.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧١، ولسان العرب ٤١١/٨ (ولع)، وأساس البلاغة (وشح)، وتاج العروس (أيك).

وأشد الأصمعي:

وَمَا خَلِيحٌ مِنَ الْمَرْوَةِ ذُو حَدَبٍ يَزْمِي الضَّرِيرَ بِخُشْبِ الْأَيْكِ وَالضَّالِ (١)  
 فَأَيْكٌ وَأَيْكَةٌ، مثل: تمرٍ وتمرّة، فقد ثبت أن الأيك تعريف أيك، فإذا خَفَّفَتِ  
 الهمزة في أيكة، وقد أَلْحَقَهَا الألف واللام، حذفها، وألقت حركتها على اللام التي  
 هي فاء من أيكة، فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان: من قال: الأخر، قال: «أَلَيْكَةٌ» ومن  
 قال: لَحْمَرٌ، قال: «أَلَيْكَةٌ»، وإذا كان كذلك فقول من قال: لَيْكَةٌ، ففتح التاء، مشكلاً،  
 لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بَلْحَمَرٌ، فيفتح الآخر  
 مع لحاق لام المعرفة؛ وإنما يخرج قول من قال: «أَصْحَابُ لَيْكَةٍ» على أن هذا  
 المعنى قد يُسمى بكلمة تكون اللام فيها فاء، ويكون مقلوب: كيل، فإن لم يثبت هذا  
 مشكلاً، ولم أسمع بها.

ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال ورش عنه.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة النحل

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢] في التخفيف، والتشديد، والتاء، والياء. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء، غير أن ابن كثير وأبا عمرو أسكنا النون، وخففا الزاي وشدّدها الباقون. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿تُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالتاء مضمومة، وفتح الزاي. ﴿الملائكة﴾ رفع.

فاعل ﴿يُنزِّلُ﴾ الضمير العائد إلى اسم الله تعالى، في ﴿أَنزَلَ أَمْرًا لِلَّهِ﴾ [١].

فأما إسكان النون في ﴿يُنزِّلُ﴾ وتخفيفها وتشديدها، فكل واحد من القراءتين سائغ؛ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩] وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤].

فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿تُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ فإنه أثبت الفعل لإسناده إلى الملائكة، كما قال: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وبنى الفعل للمفعول، وأسند إليهم، والأول أبين.

قال: كلهم قرأ: ﴿يُنْبِتُ﴾ [١١] بالياء إلا عاصمًا، في رواية أبي بكر، فإنه قرأ: ﴿تُنْبِتُ﴾ بالنون، وروى حفص عنه بالياء<sup>(١)</sup>.

﴿يُنْبِتُ﴾ بالياء، لتقدم قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [١٠]، يُنْبِتُ وَيُنْبِتُ، أشكل لما تقدم من الإفراد، والنون لا تمتنع أيضاً، ويقال: نَبَتَ البَقْلُ، وأنبته الله وقد روي: أنبت البقل، والأصمعي: يأبى إلا نَبَتَ، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:

... حتى إذا أنبت البقل<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) تمام البيت:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل

البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١١، وجمهرة اللغة ص ٢٥٧، ٢٦٢، =

متهمة . فأما قوله : ﴿ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ ﴾ [المؤمنون : ٢٠] فيجوز أن تكون الباء زائدة  
 كقوله : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، ﴿ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾  
 [النحل : ١٥] ، فَعَدَى ﴿ الْقَى ﴾ مرّة بالياء ، ومرّة بغيرها .

وإذا نُبِتَ : أُنْبِتَ ، في معنى : نَبَتَ ، جاز أن تكون الباء للتعدي ، كما أنّها لو  
 كانت مع نبت كان كذلك ، ويجوز أن تكون الهمزة في أُنْبِتَ ، للتعدي ، والمفعول  
 محذوف ، والباء للحال كأنه تَنْبُتُ ثمرة الذُّهْنِ ، فحذف المفعول ، وبالدهن في موضع  
 حال كأنه : تَنْبُتُ بالدهن ، أي : تنبتُ الثمر ، وفيه دهن ، ويجوز في تَنْبُتُ بالدهن ، أي :  
 بذى الذُّهْنِ ، أي تنبت ما فيه دهن .

قال : وقرأ ابنُ عامرٍ : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ [١٢] رَفَعُ كُلَّهُ ، وقرأ  
 الباقر : بنصب ذلك كله ، وأبو بكرٍ عن عاصم .

وروى حفصٌ عن عاصمٍ مثلَ قراءةِ ابنِ عامرٍ في ﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ وحدها ، ونصب  
 الباقي<sup>(١)</sup> .

النصب في قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ أحسنُ ، ليكون معطوفاً على ما قبله  
 وداخلاً في إعرابه ، لاستقامته في المعنى ، ألا ترى أن ما في التنزيل من نحو قوله :  
 ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ [الفرقان : ٣٩] ، وقوله : ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان :  
 ٣١] يُخْتَارُ فيه النصب ، ليكون مثل ما يُعطف عليه ، ومُشاكلاً له ، فكذلك إذا حُمِلَ  
 ذلك على التسخير ، كان أشبه ، فإن قلت : فكيف جاء ﴿ مُسَخَّرَاتٌ ﴾ بعد هذه الأشياء  
 المنصوبة المحمولة على ﴿ سَخَّرَ ﴾ ؟ فإن ذلك لا يمتنع ، لأنّ الحال تكون مؤكدة  
 ومجيء الحال مؤكدة في التنزيل وفي غيره كثير ، كقوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾  
 [البقرة : ٩١] ، و :

أَنَا ابْنُ دَاوَةَ مَعْرُوفًا<sup>(٢)</sup>

= وخزانة الأدب ٥٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٣١٤/١ ، ولسان العرب ٩٦/٢ (نبت) ٣٤٣/١٣  
 (قطن) ، وتاج العروس ١١٠/٥ (نبت) ، (قطن) ، والمحتسب ٨٩/٢ ، ومغني اللبيب ١٠٢/١ .  
 القطين : الحشم وسكان الدار .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠ ، والتيسير ١٣٧ .

(٢) قطعة من بيت تمامه :

أنا ابنُ دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يال للناس من عارِ  
 البيت من البسيط ، وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب ٤٦٨/١ ، ١٤٥/٢ ، ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦  
 والخصائص ٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٦٠/٣ ، والدرر ١١/٤ ، وشرح أبيات سيويه ٥٤٧/١ وشرح  
 المفصل ٦٤/٢ ، والكتاب ٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٦/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/  
 ٢٥٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٨ ، وجمع الهوامع ٢٤٥/١ .

و: كفى بالنأي من أسماء كافي<sup>(١)</sup>

ويقوي النصب قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، فكما حملا هنا على التسخير كذلك في الأخرى، وكذلك النجوم قد حُمِلَتْ على التسخير في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧].

وكأن ابن عامر قطع عن سخر، لئلا يجعل الحال مؤكدة، فابتدأ الشمس والقمر والنجوم، وجعل مُسَخَّرَاتٍ خَبْرًا عنها. ويدل على جواز ذلك أنه إذا جاء: ﴿سَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ عَلِمَ من هذا أنهما مسخران، فجاز الإخبار بالتسخير عنها لذلك.

ووجه ما روي عن عاصم من الرفع في مسخرات وحدها، أنه لم يجعلها حالاً مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف، كأنه لما قال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ﴾ [النحل: ١٢] قال بعد: هي مسخرات، فحذف المبتدأ، وأضمره لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف فقد علم ذلك بما تقدم، كما أنه إذا جعل مسخرات حالاً مؤكدة فقد عَلِمَ ذلك بما تقدم، وهذا المعنى في الحال أسوغ منه في الخبر، لأن الخبر ينبغي أن يكون مفيداً، لم يجرى إلا كذلك، ألا ترى أنه حمل قوله على الحال، ولم يحمله على الخبر، والحال قد جاءت مؤكدة.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً﴾ [النحل: ١٩، ٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ كلهن بالتاء.

وقرأ عاصم: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ بالتاء، ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء.

أخبرنا الخزاز عن هبيرة، عن حفص عن عاصم: أنه قرأهن ثلاثهن بالياء. وقال ابن اليتيم عن أبي حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم مثل أبي بكر عن عاصم.

(١) صدر بيت. عجزه:

وليس لحيبها ما عشت شافي

البيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢، وخزانة الأدب ٤/٤٣٩، ١٠/٤٧٧، ٤٨٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤، ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٥/١٩٥ (قفا)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٨، ١١٢، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩، وخزانة الأدب ٣/٤٤٣، ٦/٣٩٧، والخصائص ٢/٢٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٧٠، وشرح المفصل ١٥/٦، ١٠٣/١٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٥، والمقتضب ٤/٢٢، والمنصف ٢/١١٥.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ذلك كله بالياء في الثلاثة<sup>(١)</sup>.  
 هذا يكون كله على الخطاب، لأن ما بعده خطاب كقوله بعد: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.  
 وقوله: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ يَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ لَمَّا عَلِمْتَهُ لَمْ تُغَمِّضْهُ﴾ [النحل: ٢٢]، فكل هذا خطاب، فإن قلت: إن فيه ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ وهذا لا يكون خطاباً للنبي ﷺ، ولا للمسلمين، فإنه يكون على إرادة: قل، كأنه: قل لهم: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فلا يمتنع الخطاب إذا كان على هذا الوجه، ولهذا قرأ عاصم: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ بالياء، لما كان ذلك عنده إخباراً عن المشركين، ولم يجز أن يكون في الظاهر خطاباً للمسلمين. فأما ما روي عن عاصم من أنه قرأ كله بالياء، فهذا على توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ، كأنه: قل لهم: والله يعلم ما يُسْرُونَ وما يعلنون، والذين يدعون.

اختلفوا في فتح النون وكسرها من قوله عز وجل: ﴿تُشَقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧].  
 فقرأ نافع وحده: ﴿تُشَاقُونَ فِيهِمْ﴾ بكسر النون وتخفيفها.  
 وقرأ الباقون: ﴿تُشَقُّونَ فِيهِمْ﴾ بفتح النون<sup>(٢)</sup>.

قد ذكرنا وجه قول نافع فيما تقدم، ومعنى ﴿تُشَاقُونَ﴾: تكونون في جانب والمسلمون في جانب، ولا تكونون معهم يداً واحدة. ومن هذا قيل لمن خرج عن طاعة الإمام وعن جملة جماعة المسلمين: شق العصا، أي: صار في جانب عنهم، فلم يكن ملائماً لهم، ولا مجتمعاً معهم في كلمتهم.

اختلفوا في الهمز من قوله عز وجل: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ [٢٧]، فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - إن شاء الله - وحمزة والكسائي: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ بهمزة وفتح الياء.

وقال البزّي عن ابن كثير: ﴿شُرَكَائِ الَّذِينَ﴾ بغير همز وفتح الياء، مثل: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وروى القوأس عن ابن كثير: ﴿شُرَكَاءِ الَّذِينَ﴾ مهموزة<sup>(٣)</sup>.

الوجه فيه الهمز: لأن شريكاً وشركاء كخليطٍ وخلطاء، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ [ص: ٢٤]، ولا نعلم أحداً جمعه على غير فعلاء.  
 ووجه القصر: أن هذا الضرب من الممدود قد قُصِرَ في الأحاد مرة، ومُدَّ أخرى، قال:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

وَأَرَبْدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرَتِ الْمَشَاجِرُ بِالْفَتَامِ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهْتَدٌ<sup>(٢)</sup>  
فكذلك الجموع، وقد حذف الهمزة إذا كانت لأمًا، قالوا في: سَوَائِيَّةٌ: سَوَايَةٌ،  
وإنما السوائية مثل الكراهية.

وذهب أبو الحسن في قولهم: أشياء، إلى أنه أفعلاء: أشياء، فحذفت والوجه  
المد في ﴿شركاي﴾.

وأما قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ فَإِنَّ الْقَدِيمَ سَبَحَانَهُ لَمْ يُثَبِتْ بِهَذَا الْكَلَامِ لَهُ شَرِيكًا،  
وإنما أضيف على حسب ما كانوا يقولونه وينسبونه، وكما أضيفت هذه الإضافة،  
فكذلك أضيف إليهم، فقال: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وفي  
أخرى: ﴿وَقَالَ شُرَكَائِهِمْ مَا كُنْتُمْ إِينَانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، فإنما أضيفوا هذه الإضافة على  
حسب ما كانوا يسمونهم ويعتقدونه فيهم، ومثل ذلك قوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ  
الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، ومثله: ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ أَدْعَاً لِنَارِكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، فهذا  
على حسب ما كانوا يقولون فيه، ويسمونه به، وقد تقع الإضافة لبعض الملابس دون  
التحقيق، كقول الشاعر:

إِذَا قُلْتُ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَشَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا<sup>(٣)</sup>  
فأضاف الإناء إليه لشربه منه، والإناء في الحقيقة لمن يسقي به، دون من يشرب  
منه، ومثل ذلك قول الهذلي، أنشدناه علي بن سليمان:

وَكُنْتُ كَعَظْمِ الْعَاجِمَاتِ اكْتَفَنَهُ بِأَطْرَافِهَا حَتَّى اسْتَدَقَّ نُحُولُهَا<sup>(٤)</sup>

(١) يروى «بالخيام» بدل «بالفتام» البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٠١، وشرح شواهد  
الإيضاح ص ٣٧٢ (وفيه «بالقيام» مكان «بالخيام»، ولسان العرب ٢/٣٩٥ (هيج) (وفيه «بالفتام» مكان  
«بالخيام» ٤/٣٩٧ (شجر) (وفيه «بالقيام» مكان «بالخيام»، ١٢/٤٤٧ (فأم) (وفيه «بالفتام» مكان  
«بالخيام»، والمعاني الكبير ص ٩٠٩، (وفيه «بالفتام» مكان «بالخيام»).

الهيجا: الحرب. المشجر: مركب من مراكب النساء. الفتام: وطاء يكون للمشاجر، وقيل: هو  
الهودج الذي قد وسع أسفله بشيء زيد فيه، وقيل: هو عكَم مثل الجوالق صغير الفم يُغَطَّى به مركب  
المرأة، يجعل واحد من هذا الجانب، وآخر من هذا الجانب. (اللسان ١٢/٤٤٧ فأم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/  
٥٨١، وسقط اللالي ص ٨٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٢٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤ وشرح شواهد  
المغني ٢/٩٠٠، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٧، ٦٦٧، وشرح المفصل ٢/٥١، ولسان العرب ١/٣١٢  
(حسب)، ٢/٣٩٥ (هيج)، ١٥/٦٦ (عصا)، ومغني اللبيب ٢/٥٦٣، والمقاصد النحوية ٣/٨٤.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٧٥، ولسان العرب ١١/٦٤٩ =

فهذا كما تقول لمن يحمل خشبةً ونحوها: خذ طَرَفَكَ، وأخذُ طَرَفِي، فتنسبُ إليه الطرف الذي يليه، كما تنسبُ إلى نفسك الطرف الذي يليك، فعلى هذا تجري الإضافة في قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَكَةُ﴾ [القصص: ٣٢].

فقرأ حمزة وحده: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَأِكَةُ﴾ بالياء والتاء وبالإمالة.

وقرأ الباقر بقاءين في الموضعين.

أبو عُمارة عن حفص عن عاصم مثل حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم، وابن اليتيم عن ابن عمر عن عاصم مثل أبي بكر<sup>(١)</sup>.

قول حمزة: ﴿يَتَوَفَّاهُمُ﴾ بالياء، لأنَّ الفعل متقدّم، والإمالة حسنة في هذا النحو من الفعل، وعلى هذا قرأ الأخرى بالياء أيضاً.

وأما ﴿تَوَفَّنَهُمُ﴾ فلأنَّ الفعل مسند إلى جماعة، والجماعة مؤنث، كما جاء: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢، ٤٥] في غير موضع في التنزيل، وقرأ كثير من القراء: ﴿كَأَلَيْكَ اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١] ولو كان استهواه كان حسناً أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَأِكَةُ﴾ [٣٣].

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلَأِكَةُ﴾ بالياء.

فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قد تقدم القول في هذا ونحوه.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [٣٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿لَا يُهْدِي﴾ برفع الياء وفتح الدال.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الياء وكسر الدال.

ولم يَخْتَلَفُوا فِي ﴿يُضِلُّ﴾ أَنَّهَا مضمومة الياء مكسورة الضاد<sup>(٣)</sup>.

الراجع إلى اسم ﴿إِنْ﴾ هو الذّكر الذي في قوله: ﴿يُضِلُّ﴾ في قراءة من قرأ:

﴿يُهْدِي﴾.

= (نحل)، ١٢/٣٩٠ (عجم)، وتاج العروس (نحل)، (عجم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١/٣٩٣ العجم: عض شديد بالأضراس دون الثنايا. وعجم الشيء يعجمه عجماً وعجوماً: عضه ليعلم صلابته من حَوْرِهِ. يقول: ركبنتي المصائب وعجمتني كما عجمت الإبل العظام. وأراد الشاعر ناحلها، فوضع المصدر موضع الاسم، وقد يكون جمع ناحل كأنه جعل كل طائفة من العظم ناحلاً، ثم جمعه على فحول كشاهد وشهود. (اللسان ١١/٦٤٩ نحل).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠، وغيث النفع ص ٢٧٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠، ١١١.



ومن قرأ ﴿يَهْدِي﴾: فمن جعل ﴿يَهْدِي﴾ من: هديته: جاز أن يعودَ الذكر الفاعل الذي فيه إلى اسم إن، ومن جعل ﴿يَهْدِي﴾ في معنى: يهتدي، وجعل: ﴿مَنْ يُضِلُّ﴾ مرتفعاً به؛ فالراجع إلى اسم إن الذكر الذي في ﴿يُضِلُّ﴾ كما كان كذلك في قول من قال: ﴿يُهْدِي﴾ فالراجع إلى الموصول الذي هو ﴿مَنْ﴾ الهاء المحذوفة من الصلة تقديره: «يُضِلُّ» والمعنى: إن من حَكَمَ بإضلاله له وتكذيبه، فلا يُهْدَى. ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، تقديره: من بعد إضلال الله إياه والمفعول محذوف، أي: بعد حكمه بإضلاله.

وقراءة عاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ في المعنى كقوله: ﴿مَنْ يُضِلُّ اللَّهَ فَكَأَهِدَى لَهْمٌ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وهذا كقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] فموضع (من) نصب بـ ﴿يَهْدِي﴾ وقد قيل: إن ﴿يَهْدِي﴾ في معنى يهتدي، بدلالة قوله: ﴿لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] فموضع ﴿مَنْ﴾ على هذا رفع، كما أنه لو قال: يهتدي كان كذلك.

قال: ولم يَخْتَلِفُوا في ﴿يُضِلُّ﴾ أنه مضموم الياء، فهذا من قولك: ضلَّ الرجل، وأضله الله. أي: حَكَمَ بإضلاله، كقولك: كفر زيدٌ وأكفره الناس، أي: نسبوه إلى الكفر، وقالوا: إنه كافر، كما أن أسقيته قلت له: سقاك الله. قال:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ<sup>(١)</sup>  
اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وحمزة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ رفعاً، وكذلك في كل القرآن.

وقرأ ابن عامرٍ والكسائي: ﴿فَيَكُونُ﴾ نصباً، وفي سورة يس [٨٢] مثله فتح<sup>(٢)</sup>.  
أما نصب الكسائي؛ ﴿فَيَكُونُ﴾ ههنا، وفي سورة يس فإنه يحمله على أن، كأنه: أن يقول... فيكون، قال: وسمعت ذلك بالنصب مراراً ذكرها.

فأما ابن عامر فإنه قد نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ وإن لم يكن قبله أن نحو: ﴿وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧، آل عمران: ٤٧] فَإِنْ نَصَبَ هُنَا عَلَى هَذَا الْحَدِّ؛ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَيْهِ قَبْلُ، وَإِنْ نَصَبَهُ مِنْ حَيْثُ نَصَبَهُ الْكَسَائِيُّ: فَمُسْتَقِيمٌ.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٤٨].

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١، والسبعة لابن مجاهد ص ٣٧٣.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [وكذلك] ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، في العنكبوت [١٩]، بالياء جميعاً.

واختلف عن عاصم، فروى يحيى بن آدم عن أبي بكر، وابن المنذر عن عاصم أيضاً عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم في العنكبوت بالتاء. وروى حسين الجعفي والكسائي والأعشى وعبد الجبار بن محمد، عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم في العنكبوت بالياء، ولم يختلف عن عاصم في النحل أنها بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿أَوْلَمَ تَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ بالتاء، ﴿أَوْلَمَ تَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ﴾ بالتاء جميعاً.

وكلهم قرأ: ﴿يَنْفَيْتُوا ظِلَّ اللَّهِ﴾ [٤٨] بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿تَنْفِيًّا﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩] بالتاء، وقرأ الباقون: بالياء.

قوله: ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا﴾.

حجة الياء: أن ما قبله غيبة، وهو قوله: ﴿أَنْ يَخْصِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ أَوْ يَأْخُذَهُمْ﴾ [٤٥، ٤٦] ﴿أَوْلَمَ يَرَوْا﴾ [٤٨]، وكان النبي ﷺ، وأصحابه قد رأوا ذلك وتيقنوه.

ومن قرأ بالتاء: أراد جميع الناس، فوقع التنبيه على الجمع بقوله: ﴿أَوْلَمَ تَرَوْا﴾.

قال: كلهم قرأ: ﴿يَنْفَيْتُوا﴾ بالياء، غير أبي عمرو، فإنه قرأ بالتاء: التذكير والتأنيث - في فعل هذا الضرب من الجميع، إذا تقدم - جميعاً حسناً، وقد تقدم في غير موضع.

فأما يتفياً، فيتفعل من الفياء، يقال: فاء الظل يفياء فيئاً؛ إذا رجع وعاد بعدما كان ضياء الشمس نسخته، ومنه فيء المسلمين: لما يعود عليهم وقتاً بعد وقت من خراج الأرضين المفتوحة والغنائم، فإذا عُدِّي قولهم: فاء، عُدِّي بزيادة الهمزة، أو تضعيف العين، فمما عُدِّي بنقل الهمزة: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧] وبالتضعيف: فاء الظل وفياءه الله، فتفياً: مطاوع فيأه، فالفيء: ما نسخته ضوء الشمس، والظل: ما كان قائماً لم تنسخه الشمس، مما يدل على ذلك قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَيْكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥]، فالشمس ينسخ ضياؤها هذا الظل، فإذا زال ضياء الشمس الناسخ للظل، فاء الظل، أي: رجع كما كان أولاً، قال أبو زيد: ظهر تظهيراً، وذلك قبل نصف النهار إلى أن تزيغ الشمس وزيعها: إذا فاء الفياء، انتهى كلام أبي زيد.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

قال أبو علي: والضمير في قوله: ﴿ثُمَّ قَبَضْتَهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦].  
يجوز أن يكون للظل، ويجوز أن يكون لضياء الشمس، لأن كل واحد منهما يقبض  
قبضاً يسيراً على التدرج.

وقال: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وقال: ﴿وَظِلٌّ تَمْدُودٌ﴾ [الواقعة:  
٣٠]، هما في الجنة، فيكون ظلاً، ولا يكون فيئا، لأن ضياء الشمس لا ينسخه، على  
أن أبا زيد أنشد للنابغة الجعدي:

فَسَلَامُ الْإِلَهِ يَغْدُو عَلَيْهِمْ      وَفِيوهُ الْفِرْدَوْسُ ذَاتُ الظُّلَالِ<sup>(١)</sup>  
وهذا الشعر قد أوقع فيه الفيء على ما لم تنسخه الشمس، وجمعه على فيوء،  
مثل بيتِ ويوت، ويدل على أن الظل ما لم تنسخه الشمس قول النابغة: ذاتُ الظلال،  
فسمي ما في الجنة ظلاً، ويدل عليه قول الآخر:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ      وَلَا الْفِيءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ<sup>(٢)</sup>  
فجعل الظل وقت الضحى، لأن الشمس لم تنسخه في ذلك الوقت، بدلالة ما  
تقدم حكايته عن أبي زيد، وقال أبو عمرو: أكثر ما تقول العَرَبُ: أفياء، وأنشد  
لعلقمة:

تَتَّبِعُ أَفْيَاءَ الظُّلَالِ عَشِيَّةً      عَلَى طُرُقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبُ<sup>(٣)</sup>  
قال أبو علي: فقول علقمة: أفياء الظلال، يجوز أن يكون جمع فيئا في أفياء،  
وأضافه إلى الظلال، على معنى أن الفيء يعود به الظل الذي كان نسخته ضوء الشمس،  
وأضافها إلى الظل كما يضاف المصدر إلى الفاعل، وأفياء يكون للعدد القليل مثل:  
أبيات وأعيان، وفيوء للكثير، كالبيوت والعيون، وقال:

أرى المال أفياء الظلال فتارة      يؤوب وأخرى يخيل المال خابله<sup>(٤)</sup>  
ومن هذا الباب قوله: ﴿حَتَّى نَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أي: ترجع عن بغيتها إلى  
جملة أهل العدل، والنفيء في الإيلاء مثل الرجعة في الطلاق، وهذه الآية في المعنى مثل  
قولته: ﴿وَلِلَّهِ سَخْدٌ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلْمًا هُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٥]،

(١) البيت من الخفيف، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٢٨، ولسان العرب ١١/٤١٥ (ظلل)، وتاج  
العروس (ظلل)، وتاج العروس (ظلل)، وللنابغة (دون تحديد) في المخصص ٥٦/٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤٠، ولسان العرب ١/١٢٤ (فيأ) وتاج العروس ١/  
٣٥٤ (فيأ)، ويلا نسبة في لسان العرب ١١/٤١٦ (ظلل)، وتهذيب اللغة ١٤/٣٥٨ وتاج العروس (ظلل).

(٣) السبوب: جمع السبب: شقة كنان رقيقة. (لسان العرب ١/٤٥٦ سبب).

(٤) الخيل في كل شيء: القرض والاستعارة. والإخيال: أن يُعطي الرجل البعير أو الناقة ليركبها ويجتز  
وبرها ويتنفع بها ثم يردها، يقال منه: أخبلت الرجل أخبله إخيالاً. (لسان العرب ١١/١٩٨ خبل).

وزعموا أنّ الحسن كان يقول: يابن آدم أما ظلك فيسجدُ الله، وأما أنت فتكفر بالله.

وقال: ﴿ظلاله﴾ فأضاف الظلال إلى مفرد، ومعناه الإضافة إلى ذوي الظلال، لأن الذي يعود إليه الضمير واحد، يدلّ على الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهذا مثل قوله: ﴿يَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، فأضاف الظهور وهو جمع إلى ضمير مفرد، لأنه يعود إلى واحد يُراد به الكثرة، وهو قوله: ﴿مَا تَرَكُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، ومثل ذلك إضافة بين إلى ضمير المفرد في قوله: ﴿يُزَجِّجِي سَعَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُنَّ ثُمَّ يُجْعَلُنَّ رِجَالًا﴾ [النور: ٤٣]، ولو أنّك لجاز من وجهين: أحدهما: على قياس ﴿تَخَلَّى حَاوِيَةَ﴾ [الحاقة: ٧] على قوله: ﴿وَبُنِيَتْهُ السَّعَابُ أَلْتَقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

ومما ينسب إلى ثعلب أنه قال: أخبرت عن أبي عبيدة أن رؤية قال: كُلُّ ما كانت عليه الشمسُ فزالت عنه فهو فيء وظلٌّ، وما لم تكن عليه الشمس فهو ظلٌّ. وقال بعض أهل التأويل: الظلُّ هو الشخص نفسه، ويدلّ عندي على ما قال: قول علقمة:  
إذا نزلنا نصبنا ظلًّا أخبيةً وفارًا للقوم باللحم المراجيل<sup>(١)</sup>  
ألا ترى أنهم ينصبون الظلّ الذي هو فيء، وإتما ينصبون الأخبية فيصير لها فيء ويمكن أيضاً أن يستدلّ بقوله:

... أفياء الظلال عشية

أي: أفياء الشخوص، فيحمل على هذا دون ما تأولناه، وقال: ظلٌّ أخبية، ولم يقل: ظلال أخبية، كما تقول: شخوص أخبية، ولكنه أفرد كما قال<sup>(٢)</sup>:

جلد الجواميس

يريد: جلودها، فوضع الواحد موضع الجميع، ولا يكون ذلك على حذف المضاف، كأنه: ذا ظلٌّ أخبية، لأنك حينئذٍ تضيف الشيء إلى نفسه، ألا ترى أن ذا ظلّ في قولك: ذا ظلّ، هو الظلّ، ويقوي ذلك قول عُمارة<sup>(٣)</sup>:

كأنهنّ الفتيات اللعس<sup>(٤)</sup>

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٣٢٥:

لما نزلنا نصبنا ظلًّا أرديةً وفارًا باللحم للمراجيل

البيت من البسيط، وهو لعدة بن الطبيب في ديوانه ص ٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٩.

الأخبية: جمع الخباء: البيت من الشعر أو الوبر يُقام على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بيت فارت القدر: اشتد غليانها وارتفع ما فيها. المراجل: (ج) المرجل: القدر يُطبخ بها.

(٢) جزء من بيت لجريبر مرّ سابقاً.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٥/٣٧.

(٤) اللعس: سواد مستحسن في باطن الشفة، أو سواد في حمرة.

كَأَنَّ فِي أَظْلَالِهِنَّ الشَّمْسُ

أي: في أشخاصهن، لأنَّ شبه الشمس إنما هو في أشخاصها، دون ما يفيء من أفيائها، ويزعم هذا المتأول أن المعنى: أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء له ظلٌّ من جبل وشجر وبناء يتفياً ظلاله، أي: يكون للأشخاص فيء عن اليمين والشمال، إذا كانت الشمس عن يمين الشخص، كان الفيء عن شماله، وإذا كانت على شماله، كان الفيء عن يمينه! وقيل: أول النهار عن يمين القبلة، وآخره عن شمال القبلة. وقول الشاعر:

أفباء الظلال عشيّة

وقولهم: أظلَّ القومُ عليهم؛ فيهما دلالة أيضاً على أن الظلَّ نفس الشخص.

وكلُّهم قرأ: ﴿إِلَّا رَجَالاً يُوحى إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] بالياء، إلا عاصماً في رواية حفص؛ فإنه قرأ: ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ بالنون، وكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

وجه الفعل المبني للمفعول قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦]، و﴿وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ إلَّا يُوحى إليه﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وجه قراءة عاصم: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَاللَّيْتَنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]. ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [يونس: ٨٧].

قال: قرأ نافعٌ وحده: ﴿وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء خفيفة من أفرطت.

وقرأ الباقون: ﴿مُفْرَطُونَ﴾ بفتح الراء، من أفرطوا فهم مُفْرَطُونَ<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: مُفْرَطُونَ: مُعْجَلُونَ، قال: وقالوا: متروكون منسيون، وقال أبو زيد: فرط الرجل أصحابه، يفرطهم أحسن الفراطه، وهو رجل فارط. قال: والفرارط: الذي يتقدم الواردة، فيصلح الدلاء<sup>(٣)</sup> والأرسان<sup>(٤)</sup>، وقوله: مُفْرَطُونَ، يمكن أن يكون من هذا كأنه فرط هو، وأفرطه القوم، فكذلك: ﴿مفراطون﴾، كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرطٌ للذي يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطاً»<sup>(٥)</sup> ومنه ما في الحديث من قوله: «أنا فرطكم على الحوض»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٣) الدلاء: جمع الدلو: وعاء يُستقى به من البئر (مؤنثة وقد تُذكر).

(٤) الأرسان: (ج) الرسن: الحبل تُقاد به الدابة.

(٥) أخرجه البخاري (جناز ٦٦).

(٦) أخرجه البخاري في (الصحيح ١٤٨/٨، ١٥٠، ١٥٨، ٥٨/٩)، ومسلم في (الصحيح (الفضائل ٢٥،

٣٢، ٢٦)، وابن ماجه في (السنن ٤٣٠٦)، ومسلم في (الصحيح (الطهارة ٣٩)، وأحمد بن حنبل في

(المسند ٢٥٧/١، ٣٨٤، ٤٠٦، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٠٨/٢، ٣١١/٤، ٣٥١، ٤١/٥).

فأما قول نافع فكأنه: من أفرط أي: صار ذا فرط: فهو مفرط مثل: أقطف وأجرب أي: هو ذو فرط إلى النار، وسبق إليها، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى.

قال أبو الحسن: قال أهل المدينة: مفرطون، أي أفرطوا في أعمالهم.

اختلفوا في فتح النون وضمها من قوله تعالى: ﴿لَعِبْرَةُ شُقَيْكُمُ﴾ [٦٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي ﴿شُقَيْكُمُ﴾ بضم النون، وفي المؤمنين [٢١] مثله.

وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون فيهما. حفص عن عاصم ﴿شُقَيْكُمُ﴾ بضم النون، وفي المؤمنين مثلها<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تقول: سقيته حتى روي، أسقيه، وعلى هذا قوله: ﴿وَسَقَلَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وقال ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ [الشعراء: ٧٩] وقال: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَ هُمْ﴾ [محمد: ١٥]، وقال: ﴿لَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: ٥٥] وقال:

أَنَحْنَا فَسُمْنَاهَا النَّطَافَ فَشَارِبٌ قَلِيلًا وَأَبْ صَدَّ عَنْ كُلِّ مَشْرَبٍ<sup>(٢)</sup>  
وقوله: ﴿وَسُقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] مثل يُضْرَبُ، وليس مثل يُكْرَمُ، يدل على ذلك قوله: ﴿وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾، وتقدير ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ من ماء ذي صديد<sup>(٣)</sup> فهذا خلاف قوله: ﴿وَسَقَلَهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١].

فأما قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُم مَاءً فَرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]، وقوله: ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] فمعنى ذلك جعلناه سقياً لكم، كما تقول: أسقيته نهرًا، أي جعلته شرباً له، وقالوا: سقيته في معنى: أسقيته يدل على ذلك قوله:

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ<sup>(٤)</sup>

= ٨٦، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٩٣، والبيهقي في (السنن الكبرى ٧٨/٤)، وصاحب (الإتحافات السنية ١٩٣)، وابن خزيمة في (الصحيح ٦)، والأجري في (الشريعة ٣٥٥)، والقرطبي في (التفسير ٦/٤١٣)، ٨/٣٠٦، والهيثمي في (مجمع الزوائد ١٠/٣٦٥)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٢/٣٩)، ١٠/٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٨)، والساعاتي في (منحة المعبود ٢٨١٤)، وابن حجر في (فتح الباري ٨/٣٨٥)، ١١/٤٦٣، ٤٦٥، ٣/١٣، ٤)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣١٠٩٧، ٣١١١٤، ٢١٨٨٨)، ٦/٣٦٢٢١، ٣٩١٢٥، ٣٩١٢٦، ٣٩١٦٥)، والطبري في (المعجم الصغير ٢/١٨١، ١٨٢، ٢٦٧)، ٦/١٧٦، ١٩٢، ٨/٩٣، ١٠/٢٢٩، ٢٣١، ١١/٣٣)، وأبو نعيم في (تاريخ أصفهان ٢/٣٥٢) وابن الجوزي في (تليس إبليس ١٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) أناخ فلان بالمكان: أقام به. النطاف: جمع النطفة: الماء الصافي قل أو كثر.

السوم: عرض السلعة على البيع.

(٣) وسقى من ماء صديد: يتجرعه؛ قال: الصديد: ما يسيل من أهل النار من الدم والقيح. (لسان العرب ٣/٢٤٦ مادة: صدد).

(٤) يروى «بكر» بدل «مجد».

فسقى قومي: ليس يريد به ما يُروى عطاشهم، ولكن يريد: رزقهم سقياً لبلادهم، يُخصِبُونَ منها - وبعيدٌ أن يسألَ لقومه ما يُروى العطاش، ولغيرهم ما يخصبون منه، ويبين ذلك قول الشاعر:

أَخْطَا الرِّبِيعُ بِلَادَهُمْ فَسُقُوا وَمِنْ أَجْلِهِمْ أَخْبَنْتُ كُلَّ يَمَانٍ  
فقوله: سُقُوا، دعا لهم بالسقيا التي أخطأت بلادهم. وهذا - وإن كان الأكثر فيما يرفع العطش - سقى، وفي السقيا: أسقى، فإن من قرأ: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ يريد: إننا جعلناه في كثرته، وإدامته كالسقيا، فهو كقولك: أسقيته نَهراً. وأما من فتح النون، فإنه لما كان للشفة فتح النون، فجعله بمنزلة قوله: ﴿وَسَقَّيْنَاهُمْ رِزْقًا طَهُورًا﴾ والذين ضموا النون جعلوا ذلك لدوامه عليهم كالسقيا لهم.

قال: كلهم قرأ: ﴿أَفِينِعْمَةَ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١] بالياء، غير عاصم فإنه قرأ في رواية أبي بكر: ﴿تَجْحَدُونَ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم بالياء<sup>(١)</sup>.  
ومن قال: ﴿يَجْحَدُونَ﴾ بالياء، فإنه يُرادُ به غير المسلمين والمسلمون لا يخاطبون بجحدهم نعمة الله.

ووجه التاء: قل لهم: أفينعمة الله بهذه الأشياء التي تقدم اقتصاصها تجحدون، ويقوي الياء قوله: ﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُم بِكُفْرُونٍ﴾ [النحل: ٧٢].

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [٦٨] بضم الراء. وقرأ الباقر بكسر الراء، وروى حفص عن عاصم: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ بكسر الراء. هما لغتان: ﴿يعرش ويعرش﴾ ومثله: يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، ويعكف ويعكف، ويفسق ويفسق، قال أبو عبيدة: كل شيء مما عرش فهو عريش، وحكي الضم والكسر في يعرش. اختلفوا في فتح العين وإسكانها من قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ظَعْنِكُمْ﴾ بفتح العين. وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾، ساكنة العين<sup>(٢)</sup>.

= البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٩، ٦٨٤/١٠، وتاج العروس ٩/ ١٥٣ (مجد)، (سقى)، والمخصص ١٦٩/١٤، ونوادير أبي زيد ص ٢١٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠، ولسان العرب ٣٩٦/٣ (مجد).

مجد: بنت تميم بن عامر بن لؤي: هي أم كلاب وكعب وعمار وكليب بني ربيعة بن عامر بن صعصعة. وبنو مجد: بنو ربيعة بن عامر بن صعصعة، ومجد: اسم أمهم هذه التي فخر بها لبيد في شعره (اللسان ٣٩٦/٣ مجد).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

هما لغتان. ومثل ذلك: الشَّمْعُ والشَّمْعُ، والنَّهْرُ والنَّهْرُ، قال الأعشى:

فقد أشربُ الراحَ قَدْ تَعَلَّمِي — منَ يومِ المُقامِ وَيَوْمِ الظُّعِنِ<sup>(١)</sup>  
ولا يجوز أن يكون الظُّعِنُ مخففاً عن الظُّعِنِ، كما أن عَضْداً وكثفاً ونحو ذلك،  
مخفف عن الكسر والضم، ألا ترى أن من قال: في عَضِدٍ، وعَضْدٍ لم يخفف نحو:  
جَمَلٍ وَرَسَنِ كما أن الذي يقول: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا سَرَّ﴾ [الفجر: ٤] و﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبُغُ﴾  
[الكهف: ٦٤] لا يقول إلا: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا بَعَثْنَا النَّهَارَ إِذَا جَاءَ﴾ [الليل: ١، ٢] وحرف الحلق  
وغيره في ذلك سواء.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [٩٦] في الياء والنون.

فقرأ ابن كثير وعاصم: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ بالنون. وقرأ نافع، وأبو عمرو  
وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالنون مثل عاصم ولم يختلفوا في  
قوله: ﴿وَلَيَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [النحل: ٩٧] أنها بالنون<sup>(٢)</sup>.

حجة الياء: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبُ﴾ [النحل: ٩٦] والنون في المعنى مثل الياء.

اختلفوا في فتح الياء والحاء وضمها من قوله: ﴿يُلْحَدُونَ﴾ [١٠٣] فقرأ ابن كثير  
ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بضم الياء وكسر الحاء وقرأ حمزة  
والكسائي ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء<sup>(٣)</sup>.

حجة ﴿يُلْحَدُونَ﴾ بالضم قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ﴾ [الحج: ٢٥] وَيُلْحَدُونَ  
لغة. وينبغي أن يكون الضم أرجح من حيث كان لغة التنزيل.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢] خفيفة ساكنة الدال.

الباقون ﴿الْقُدُسِ﴾ متحركة الدال.

قال: التحريك أكثر. والإسكان تخفيف من التحريك، وقد تقدم ذكر هذا  
الحرف.

اختلفوا في فتح الفاء وضمها من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَتَسْنُوْا﴾ [١١٠] فقرأ ابن عامر  
وحده: ﴿فَتَسْنُوْا﴾ بفتح الفاء والتاء. وقرأ الباقون: ﴿فَتَسْنُوْا﴾ بضم الفاء وكسر التاء<sup>(٤)</sup>.

حجة من قال: ﴿فَتَسْنُوْا﴾: أن الآية في المستضعفين المقيمين كانوا بمكة، وهم:

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦٧، والمخصص ١٦/١٢٦، ومقاييس اللغة ٢/٤٥٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١، والسبعة ص ٣٧٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.



صهيب<sup>(١)</sup> وعمار<sup>(٢)</sup> وبلال<sup>(٣)</sup>. فتتوا وحملوا على الارتداد عن دينهم فمنهم من أعطى للتقية. وروي أن عماراً كان ممن أظهر ذلك ثم هاجروا إلى المدينة، فالآية فيهم، والمعنى على فُتِنُوا.

فأما قول ابن عامر: ﴿فَتَنُوا﴾: فيكون على أنه: فتن نفسه وكأن المعنى: من بعد ما فتن بعضهم نفسه بإظهار ما أظهر للتقية، وكأنه يحكي الحال التي كانوا عليها من إظهار ما أخذوا به من التقية، لأن الرحمة فيه لم تكن نزلت بعد، وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُتَكِبِينَ ظَالِمِينَ أُنْفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الْمُتَّصِفِينَ﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨] وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ﴾ [١٠٦].

اختلفوا في فتح الضاد وكسرها من قوله عز وجل: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [١٢٧].

فقرأ ابن كثير: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ كسراً، وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع وهو غلط في روايتهما جميعاً.

(١) هو صهيب بن سنان بن مالك (٣٢٢ق هـ - ٣٨هـ = ٥٩٢ - ٦٥٩م) من بني النمر بن قاسط صحابي، من أرمئ العرب سهماً، وله بأس، وهو أحد السابقين إلى الإسلام. كان أبوه من أشرف الجاهليين. وولاه كسرى على الأبله (البصرة) وكانت منازل قومه في أرض الموصل. على شط الفرات مما يلي الجزيرة والموصل، وبها ولد صهيب، فأغارت الروم على ناحيتهم، فسبوا صهيباً وهو صغير، فنشأ بينهم، فكان الكن، واشتراه منهم أحد بني كلب وقدم به مكة، فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمي ثم أعتقه، فأقام بمكة يحترف التجارة إلى أن ظهر الإسلام فأسلم ثم تخلى عن ماله من أجل الهجرة إلى المدينة فبلغ النبي ﷺ ذلك فقال: ربح صهيب، ربح صهيب. وشهد بدرأ وأحداً والمشاهد كلها له ٣٠٧ أحاديث. وتوفي في المدينة.

الأعلام ٢١٠/٣، وطبقات ابن سعد ١٦١/٣، وابن عساكر ٤٤٦/٦، وصفة الصفوة ١٦٩/١، وحلية الأولياء ١٥١/١، وتاريخ الإسلام ١٨٥/٢، والإصابة ٤٠٩٩.

(٢) هو عمار بن ياسر بن عامر الكنانى (٥٧ق هـ - ٣٧هـ = ٥٦٧ - ٦٥٧م) المذحجى العنسى القحطاني، أبو اليقظان. صحابي، من الولاة الشجعان ذوى الرأي. وهو أحد السابقين إلى الإسلام والجهري به. هاجر إلى المدينة، وشهد بدرأ وأحداً والخندق وبيعة الرضوان، وكان النبي ﷺ يلقبه «الطيب المطيب»، وهو أول من بنى مسجداً في الإسلام، وولاه عمر الكوفة، فأقام زمناً وعزله عنها، وشهد الجمل وصفين مع علي، وقتل في الثانية. له ٦٢ حديثاً.

الأعلام ٣٦/٥، والإصابة ٥٧٠٦، والمحبر ٢٨٩ و٢٩٦، وحلية الأولياء ١٣٩/١، وصفة الصفوة ١٧٥/١.

(٣) هو بلال بن رباح الحبشى، أبو عبد الله (توفي ٢٠هـ = ٦٤١م) مؤذن رسول الله ﷺ وخازنه على بيت ماله، من مولدى السراة، وأحد السابقين للإسلام، وفي الحديث: «بلال سابق الحبشة». وكان شديد السمرة، نحيفاً طويلاً، خفيف العارضين، له شعر كثيف، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ولما توفي رسول الله ﷺ أذن بلال، ولم يؤذن بعد ذلك. وأقام حتى خرجت البعوث إلى الشام، فسار معهم. وتوفي في دمشق. روى له البخارى ومسلم ٤٤ حديثاً، الأعلام ٧٣/٢، وابن سعد ١٦٩/٣، وصفة الصفوة ١٧١/١، وحلية ١٤٧/١، وتاريخ الخميس ٢٤٥/٢.

وقرأ الباقون: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ وكذلك في النمل [٧٠] مَنْ كَسَرَ هَذِهِ كَسَرَ تِلْكَ، وَمَنْ فَتَحَ هَذِهِ فَتَحَ تِلْكَ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبيدة: ﴿فِي ضَيْقٍ﴾: تخفيف ضَيْقٍ، يقال: أَمْرٌ ضَيْقٌ وَضَيْقٌ.

قال أبو الحسن: الضَيْقُ والضَيْقُ: لغتان في المصدر، وأما المثقلة فيكون فيها التخفيف، فيكون ضَيْقٌ مثل مَيْتٍ، وينبغي أن يحمل على أن ضَيْقاً مصدرٌ، لأنك إن حملته على أنه مخفف من ضَيْقٍ، فقد أقتت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة، والمعنى: لا تك في ضَيْقٍ. أي: لا يضق صدرك من مكرهم، كما قال: ﴿وَصَاقِبُ يَوْمٍ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] وليس المراد: لا تكن في أمر ضَيْقٍ، فمن فتح ضَيْقاً، كان في معنى من كسر، وهما لغتان كما قال أبو الحسن.

وكلّمهم قرأ: ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [١١٢] بخفضهما إلا ما روى علي بن نصر وعباس بن الفضل وداود الأزدي وعبيد بن عقيل عن أبي عمرو: ﴿لِبِئْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بفتح الفاء. وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بكسر الفاء.

قول: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَأْسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ المعنى فيه: مقارنة الجوع لهم ومسه إياهم، كمخالطة الذائق ما يذوقه، أو اللابس لما يلبسه، واتصاله به فأوقع عليه الذوق كما قال:

دونك ما جنيتُهُ فاحسُّ ودُقْ

وكذلك لباس الجوع هو مسه لهم كمس الثوب للابس قال الشاعر:

وقد لبست بعد الزبير مُجاشعٌ ثيابَ التي حاضت ولم تغسل الدما<sup>(٢)</sup>  
يريد أن العار والسببة لحقهم، واتصل بهم لغدرهم، فجعل ذلك لباساً لهم، وقال أوس بن حجر:

وإن هز أقوامٌ إليّ وحددوا كسوئهم من بزْدٍ بُزْدٍ<sup>(٣)</sup> مُتَحَمِّمٍ<sup>(٤)</sup>  
وقال آخر:

إذا ما الضجيجُ ننى عطفها تئنّت فصارت عليه لباساً<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١١.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) في الشعر والشعراء ص ١١٤: خير بزّ.

(٤) البيت في الشعر والشعراء ص ١١٤. هزّ من السير، وقحم من الأحمي وهو بزّد.

(٥) البيت من المتقارب، وهو للنايعة الجعدي في ديوانه ص ٨١، ومقاييس اللغة ٢٣٠/٥، وتهذيب اللغة

١٢/٤٤٤، ومجمل اللغة ٤/٢٦٢، وتاج العروس ١٦/٤٦٨ (لبس)، ولسان العرب ٦/٢٠٣ (لبس) =

فإنما المعنى أن اتصالها به ومسها له، كمسّ الملبوس للابسه، ومن ثمّ جاء في التنزيل: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولذلك سُمي المرأة إزاراً في قوله:

ألا أبلغ أبا حفصٍ رسولاً فدى لك من أخي ثقةً إزاري<sup>(١)</sup>  
فسمي المرأة إزاراً، كما جاء ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ فالجر على لباسِ الجوع ولباسِ الخوف، جُعِلَ مسٌ كلِّ واحدٍ منهما لأصحابهما كمس الآخر لهم، وجعل للجوع لباساً كما جعله للخوف. ويقوّي الجر في الخوف أنّ في حرفِ أبيّ ﴿لباسِ الخوفِ والجوع﴾ فقد جعل للخوف لباساً، كما جعله للجوع.

وأما ما روي من نصب الخوف عن أبي عمرو فإنه حمله على الإذاقة، والخوف لا يذاق في الحقيقة، فإذا لم يُدَقَّ على الحقيقة كان حمله على اللباس أولى، لأن اللباس أقرب إليه من الإذاقة، فحمله على الأقرب أولى، وليكونا محمولين على عامل واحد، كما كان في قوله: ﴿وَلَنْبَلُوكُم بِشئٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الحمل على عامل واحد.

= (وفيه «فكانت» بدل «فصارت»)، والشعر والشعراء ص ١٨١ وفيه «جيدها» بدل «عطفها» و«تثنت عليه فكانت لباساً» بدل تثنت فصارت عليه لباساً.

العرب تسمي المرأة لباساً وإزاراً.

(١) البيت من الوافر، وهو لفيلة الأكبر الأشجعي، وكنيته أبو المنهال، في لسان العرب ١٧/٤ (أزر) والمؤتلف والمختلف ص ٦٣، وعجزه في لسان العرب ١٨/٤ (أزر) منسوباً إلى جعدة بن عبد الله السلمي، وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص ٢٥٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٢، ولسان العرب ٨١/٧ (قلص).

أبو عبيد: فلان عفيف المئزر وعفيف الإزار إذا وصف بالعفة عما يحرم عليه من النساء، ويكنى بالإزار عن النفس وعن المرأة، ومنه قول نفيلة الأكبر الأشجعي، وكنيته أبو المنهال، وكان كتب إلى عمر بن الخطاب أبياتاً من الشعر يشير فيها إلى رجل، كان والياً على مدينتهم، يخرج الجوّاري إلى سلع عند خروج أزواجهن إلى الغزو، فيعقلهن ويقول: لا يمشي في العقال إلا الحصان، فربما وقعت فتكشفت، وكان اسم هذا الرجل جعدة بن عبد الله السلمي. (لسان العرب ١٧/٤ مادة: أزر).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في بني إسرائيل

اختلفوا في الباء والتاء من قوله عز وجل: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً﴾ .  
فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء .  
وقرأ الباقر: ﴿أَلَا تَتَّخِذُوا﴾ بالتاء<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: وجه قول من قرأ بالياء، إن المتقدم ذكرهم على لغة الغيبة فالمعنى: هديناهم أن لا يتخذوا من دوني وكيلاً .

ومن قرأ بالتاء فهو على الانصراف إلى الخطاب بعد الغيبة مثل قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾  
ثم قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والضمير في ﴿تَتَّخِذُوا﴾ وإن كان على لغة الخطاب فإنما يعني به الغيب في المعنى، ومن زعم أن ﴿أَنْ لَا يَتَّخِذُوا مِن دُونِي﴾ على إضمار القول، كأنه يراد به: قال: أن لا تتخذوا، لم يكن قوله هذا متجهاً، وذلك أن القول لا يخلو من أن يقع بعد جملة تحكى، أو معنى جملة يعمل في لفظه القول، فالأول كقوله: قال زيد: عمرو منطلق، فموضع الجملة نصب بالقول، والآخر: يجوز أن يقول القائل: لا إله إلا الله، فتقول: قلت حقاً، أو يقول: الثلج حارٌّ، فتقول: قلت باطلاً، فهذا معنى ما قاله، وليس نفس المقول، وقوله: ﴿أَنْ لَا يَتَّخِذُوا﴾ خارج من هذين الوجهين، ألا ترى أن ﴿أَلَا يَتَّخِذُوا﴾ ليس هو بمعنى القول، كما أن قولك حقاً، إذا سمعت كلمة الإخلاص: معنى القول، وليس قوله: ﴿أَنْ لَا يَتَّخِذُوا﴾ بجملة، فيكون كقولك: قال زيد: عمرو منطلق .

ويجوز أن تكون (أن) بمعنى: أي التي بمعنى التفسير، وانصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب كما انصرف منها إلى الخطاب في قوله: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦] والأمر، وكذلك انصرف من الغيبة إلى النهي في قوله: ﴿أَنْ لَا يَتَّخِذُوا﴾، وكذلك قوله: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي﴾ [المائدة: ١١٧] في وقوع الأمر بعد الخطاب، ويجوز أن يُضمَر القول ويحمل ﴿تَتَّخِذُوا﴾ على القول المضمَر إذا جعلت (أن) زائدة، فيكون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢ .

التقدير: وجعلناه هدى لبني إسرائيل، فقلنا: لا تتخذوا من دوني وكيلاً.

فيجوز إذن في قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون أن الناصبة للفعل، فيكون المعنى: وجعلناه هدى كراهة أن تتخذوا من دوني وكيلاً، أو لأن لا يتخذوا من دوني وكيلاً.  
والآخر: أن تكون بمعنى (أي)، لأنه بعد كلام ناهٍ، فيكون التقدير: أي لا تتخذوا.

والثالث: أن تكون (أن) زائدة وتُضمَرُ القول.

فأما قوله: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا﴾ [الإسراء: ٣] فيجوز أن يكون مفعول الاتخاذ، لأنه فعلٌ يتعدى إلى مفعولين، كقوله: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ [المجادلة: ١٦] فأفرد الوكيل وهو في معنى الجمع، لأن فعيلًا يكون مفرد اللفظ والمعنى على الجمع، نحو قوله: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]. فإذا حمل على هذا كان مفعولاً ثانياً في قول من قرأ بالتاء، والياء.

ويجوز أن يكون نداءً وذلك على قول من قرأ بالتاء: ألا تتخذوا يا ذرية، ولا يسهل أن يكون نداءً على قول من قرأ بالياء، لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، ولو رفع الذرية على البدل من الضمير في قوله: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا﴾ كان جائزاً، وقد ذكر أنها قراءة. ولو رَفَعَ على البدل من الضمير المرفوع كان جائزاً، ويكون التقدير: أن لا تتخذ ذرية من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً، ولو جعله بدلاً من قوله: ﴿بني إسرائيل﴾ جاز، وكان التقدير: وجعلناه هدى لذرية من حملنا مع نوح.

اختلفوا في قوله: ﴿لِيَسْتَفْؤُاْ وُجُوْهُكُمْ﴾ [٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وحفص عن عاصم: ﴿لِيَسْتَفْؤُاْ﴾ بالياء جماعاً، همزة بين واوين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحمزة: ﴿لِيَسُوْءَ﴾ على واحد بالياء.

وقرأ الكسائي: ﴿لِنِسْوَةٍ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: ﴿لِنَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] المعنى: فإذا جاء وعد الآخرة، أي: المرة الآخرة من قوله: ﴿لِنَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ بعثناهم ليسوءوا وجوهكم، فحذف بعثناهم، لأن ذكره قد تقدم، ولأنه جواب إذا وشرطها تقتضيه، فحذف للدلالة عليه.

فأما ﴿لِيَسْتَفْؤُاْ﴾ فقال أبو زيد: سُوْؤُهُ مَسَاءَةٌ، وَمَسَائِيَةٌ، وَسَوَايَةٌ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

وقال: ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ على أَنَّ الوجوه مفعول به لسؤت، وعُدِّي إلى الوجوه لأن الوجوه قد يراد بها ذوو الوجوه، كقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ صَاحِكَةٌ مُّنتَبِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨، ٣٩] وقال: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤]. وقال النابغة:

أَفَارُغٌ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلَ غَيْرَهَا      وَجُوهٌ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ<sup>(١)</sup>  
وكأن الوجوه إنما خصت بذلك لأنها تدل على ما كان في ذوي الوجوه من الناس من حزين، ومسرة، وبشارة، وكآبة.

فأما ﴿لِيَسْتَوُوا﴾ فالحجة له أنه أشبه بما قبله وما بعده، ألا ترى أن الذي يراد قبله: بعثناهم، وبعده: ليدخلوا المسجد، وهو بيت المقدس، والمبعوثون في الحقيقة هم الذين يسوؤونهم بقتلهم إياهم وأسرهم لهم، فهو وفق المعنى.

فأما وجه قول من قرأ: ﴿ليسوء وجوهكم﴾: بالياء، ففاعل ليسوء يجوز أن يكون أحد شيتين:

أحدهما: أن يكون اسم الله عز وجل لأن الذي تقدم: ﴿بعثنا﴾، و﴿رددنا لكم﴾ و﴿وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ﴾.

والآخر: أن يكون البعث دل عليه: بعثنا المتقدم كقوله: ﴿لَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا أَنَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، أي: البخل.

ومن قرأ ﴿لنساء﴾ بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم من اسم الله، وجاز أن تُنسب المساءة إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله عز وجل وتمكينه لهم، فجاز أن ينسب إليه كما: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿كَتَبْنَا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [١٣].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كِتَابًا يَلْقَاهُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وقرأ الباقر: ﴿يَلْقَاهُ﴾ بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف.

حمزة والكسائي: يميلان القاف<sup>(٢)</sup>.

من قرأ ﴿يُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ فالمعنى: يخرج طائر له كتاباً

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٤، ٣٥، وخزانة الأدب ٤٤٦/٢، ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٦/١، والكتاب ٧٠/٢، ٧١، ولسان العرب ٤٢/٨ (جدع)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١٩٧/١. جادعه مجادعة وجداعاً: شاتمه وشاره كأن كل واحد منهما جدع أنف صاحبه.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

يلقاه منشوراً، وهي قراءة الحسن ومجاهد فيما زعموا. فأما طائره فقليل فيه: حَظُّهُ، وقيل: عمله. وما قَدِمَ من خير أو شرٍّ، فيكون المعنى على هذا، وَيَخْرُجُ عمله كتاباً أي ذا كتاب ومعنى ذا كتاب: أنه مُثَبَّتٌ في الكتاب الذي قيل فيه: ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] وقوله: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦] وقال: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُغُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] وقوله: ﴿هَازِمٌ آقَرٌ وَأَكْبِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

وإنما قيل لعمله طائرٌ، وطيرٌ في بعض القراءة على حسب تعارف العرب لذلك في نحو قولهم: جرى طائره بكذا. ومثل هذا في ياسين: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ [يس: ١٩] وفي الأعراف: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]. وروينا عن أحمد بن يحيى عن أبي المنهال المهلبى قال: حدثنا أبو زيد الأنصاري: أن ما مرَّ من طائر أو ظبي أو غيره فكلَّ ذلك عندهم طائرٌ، وأنشد أبو زيد لكثيرٍ في تصييرهم كلَّ ما زَجَرَ طائراً، وإن كان ظبياً أو غيره من البهائم. فقال:

فَلَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَسْتُ بِتَارِكِ إِذَا عَرَضَ الْأُذْمُ الْجَوَارِي سُؤَالَهَا  
قال: ثم أخبر في البيت الثاني أن الذي زجره طائرٌ فقال:  
أَدْرِكُ مِنْ أَمِّ الْحَكِيمِ غِبْطَةً بِهَا خَبَّرْتَنِي الطَّيْرُ أَمْ قَدِ اتَى لَهَا  
وأنشد لزهير في ذلك:

فَلَمَّا أَنْ تَفَرَّقَ آلٌ لَيْلَى جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ظِبَاءُ  
جَرَتْ سُحْحاً فَقَلْتُ لَهَا مَرُوعاً نَوَى مَشْمُولَةً فَمَتَى اللَّقَاءُ<sup>(١)</sup>  
قال أبو زيد: فقولهم: سألتُ الطيرَ، وقلتُ للطير: إنما هو: زجرتها، وقولهم:  
خبرتني الطباء والطير بكذا: إنما هو وقع زجري عليها على كذا وكذا من خير وشرٍّ،  
ويقوي ما ذكره أبو زيد قول الكمي:

وَلَا أَنَا مَمَّنْ يَزْجُرُ الطَّيْرَ هَمَّهُ أَصَاحَ غَرَابٍ أَمْ تَعَرَّضَ ثَعْلَبُ  
وأنشد لحسان بن ثابت:  
ذَرِينِي وَعَلْمِي بِالْأُمُورِ وَسِيرَتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا<sup>(٢)</sup>  
أي: رأيي ليس بمشؤوم، وأنشد لكثير:

(١) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٩، ولسان العرب ٤٩١/٢ (سخ) ٣٦٤/١١ (شمل) وفيه «أجيزي» بدل «مروعا»، وتهذيب اللغة ٣٢٢/٤، ٣٧٣/١١، وأساس البلاغة ص ٢٤٢ (شمل)، وتاج العروس ٤٩٠/٦ (سخ)، (شمل).  
قيل في اللسان ٤٩١/٢: السانح يُتَبَرَكُ به، والبارح يُتَشَاءُ به، وقد تشاءم زهير بالسانح مشمولة أي شاملة، وقيل: مشمولة أُخِذَ بها ذات الشمال. والسُّنْحُ: الظباء الميامين والسُّنْحُ الظباء المشائم.  
(٢) يُرَوَى «وشيمتي» بدل «وسيرتي».

أقول إذا ما الطيرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً لعلك يوماً فانتظر أن تنالها  
مخيلةً: مكروهة. وهو من الأخيَل.

فأما قوله: ﴿فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] فمعناه والله أعلم: لزوم ذلك له وتعلقه  
به، وهذا مثل قولهم: طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أي صرفته نحوك، وألزمته إياك.  
ومنه: قلده السلطان كذا، أي: صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة، ومكان  
الطوق، قال الأعشى:

قَلَدْتُكَ الشُّعْرَ يَا سَلَامَةً ذَا الـ إِفْضَالِ وَالشُّعْرُ حَيْثُ مَا جُعِلَا  
وقال أوس بن حجر:

تَجُولُ فِي الْأَعْنَاقِ مِنْهَا خَزَايَةٌ أَوَابِدُهَا تَهْوِي إِلَى كُلِّ مَوْسِمٍ  
وقال الهذلي:

فَلَيْسَتْ كَعَهْدِ الدَّارِ يَا أُمَّ خَالِدٍ وَلَكِنْ أَحَاطَتْ بِالرَّقَابِ السَّلَاسِلُ<sup>(١)</sup>  
وأنشد الأصمعي:

إِنَّ لِي حَاجَةً إِلَيْكَ فَقَالَتْ بَيْنَ أُذُنِي وَعَاتِقِي مَا تَرِيدُ<sup>(٢)</sup>  
ومن قرأ: ﴿وَنُحِرُوا لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾، وهو قراءة الجمهور، فالكتابُ ينتصب بأنه  
مفعولٌ به كقوله: ﴿هَازِمٌ أَرْمُوا كِتَابِيَةَ﴾ [الحاقة: ١٩] وقوله: ﴿أَقْرَأُ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ  
حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤]، ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
[الجاثية: ٢٩].

فأما قوله: ﴿يَلْفَنَهُ مَنشُورًا﴾ فيدلُّ عليه قوله: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠].  
فأما من قرأ: ﴿يُلْقَاهُ﴾ فهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضَعَفْتَ قلت: لِقَانِيهِ زيدٌ،  
فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول  
واحد. فإذا بني الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين، لأن أحدهما يقوم مقام

= البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١، وشرح التصريح ٢/٢١٤، وشرح شواهد  
الإيضاح ص ٣٩٢، ولسان العرب ١١/٢٣٠ (خيل)، والمقاصد النحوية ٤/٣٤٨، وتاج العروس  
(خيل)، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، وشرح الأشموني ٢/٥١٤.  
الأخيل: طائر أخضر على جناحيه لمعة تخالف لونه (ج) خَيْلٌ.

(١) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٣/٣١٣، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٢٢٦:

فليس كعهده الدار يا أم مالك

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٣، ولسان العرب ٣/  
٣١٣ (عهد)، والتنبيه والإيضاح ٢/٤٣.

أي ليس الأمر كما عهدت ولكن جاء الإسلام فهدم ذلك، وأراد بالسلاسل الإسلام وأنه أحاط بربابنا  
فلا نستطيع أن نعمل شيئاً مكروهاً.



الفاعل في إسناده فيبقى متعدياً إلى مفعول واحد، وعلى هذا قوله: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا كَمِيحًا وَسَلْمًا﴾ [الفرقان: ٧٥] وفي البناء للفاعل: ﴿وَلَقَنَّهُمْ نَصْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١].

وإمالة حمزة والكسائي القاف حسنةً وتركها حسنٌ.

قال: ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦] أنها خفيفة الميم، إلا ما روى خارجة عن نافع: ﴿أَمْرًا﴾ ممدودةً مثل: ﴿أَمْنَا﴾، حدّثني موسى بن إسحاق القاضي قال: حدّثنا هارون بن حاتم، قال: حدّثنا أبو العباس ختن<sup>(١)</sup> ليث قال: سمعت أبا عمرو يقرأ: ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا﴾، مشددة الميم.

وروى نصر بن علي عن أبيه عن حماد بن سلمة<sup>(٢)</sup>، قال سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿أَمْرًا﴾ ممدوداً.

قال أبو عبيدة: ﴿أَمْرًا﴾ أي: أكثرنا، يقال: أمر بنو فلان، إذا كثروا، وأنشد للبيد:

إِنْ يُغَبَطُوا يُهَبَطُوا وَإِنْ أَمِرُوا يَوْمًا يَصِيرُوا لِلْقُلِّ وَالنَّفْدِ<sup>(٣)</sup>

قال: وقال بعضهم أمرنا مثل أخذنا وهي في معنى: أكثرنا، قال: وزعم يونس أن أبا عمرو قال: لا يكون في هذا المعنى أمرنا، قال أبو عبيدة: وقد وجدنا تشبيهاً لهذه اللغة: «سكّة مأبورة، ومهرة مأمورة»<sup>(٤)</sup>. أي: كثيرة الولد. قال: وقال قوم: أمرنا: من الأمر والنهي.

قال أبو علي: لا يخلو قوله: ﴿أَمْرًا﴾ فيمن خفف العين، من أن يكون فعلنا من الأمر، أو من: أمير القوم، وأمّرتهم، مثل شتّرت عينه، وشتّرتها، ورجع ورجعته، وسار وسيرته. فمن لم ير أن يكون ﴿أَمْرًا﴾ من أمير القوم، إذا كثروا، كأبي عمرو، فإنّ

(١) الختن: زوج البنت أو الأخت. و: كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ (ج) أختان.

(٢) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري الربيعي بالولاء (توفي ١٦٧هـ = ٧٨٤م) أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث، ومن النحاة، كان حافظاً ثقة مأموناً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخذ من حديثه بعض ما سمع منه قبل تغييره. له تاليف.

الأعلام ٢/٢٧٢، وتهذيب التهذيب ١١/٣، ونزهة الألبا ٥٠، وحلية ٦/٢٤٩.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٢٦/٢: «للهلك والنكد» بدل «للقل والنقد».

البيت من المنسرح، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٦٠، ولسان العرب ٢٨/٤ (أمر)، ٤٢٢/٧ (هبط)، ٢٨٨/٨ (قعع)، وتهذيب اللغة ٦٣/١، ١٨٣/٦، ٢٩٦/١٥، وتاج العروس ٥٤/٢٢ (قعع)،

ومقاييس اللغة ١٣٨/١ (وفي اللسان ٤٢٢/٧ هبط)، والمقاييس «النقد» مكان «النكد»، وأساس

البلاغة ص ٤٧٨ (هبط).

أمر بنو فلان أي كثروا. الهبط: الذل.

(٤) أخرجه أحمد بن حنبل ٤٦٨/٣.

يونس حكى ذلك عنه، فإنه ينبغي أن يجعل أمرنا من الأمر الذي هو خلاف النهي، ويكون المعنى أمرناهم بالطاعة فعصوا، وفسقوا. ومن قال: ﴿أمرنا مترفيها﴾ فإنه يكون: أفعلنا، من أمر القوم، إذا كثروا، وأمرهم الله، أي: أكثرهم. وذلك إن ضاعف فقال: أمرنا، ونظير ذلك قولهم: سارت الدابة وسيرتها، وسيرتها، وفي التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَبِّحُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [يونس: ٢٢]. وقال لييد:

لَسِيَّانَ حَرْبٌ أَوْ تَبَوُّوْا بِخِزْيَةِ      وقد يقبل الضيم الذليل المسير<sup>(١)</sup>  
وكما عُدِّي بتضعيف العين، كذلك يُعَدِّي بالنقل بالهمز، فيكون أمرنا. وزعم  
الجرمي أن أمرنا أكثر في اللغة، ومثل أمر وأمرته، سلك وسلكته، وفي التنزيل:  
﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢] و﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر:  
٤٢] وقال:

حَتَّى إِذَا سَلَكَوْهُمُ فِي قَتَائِدِهِ<sup>(٢)</sup>...

ويقوي حمل ﴿أمرنا﴾ على النقل من أمر، وأن لا يُجعل من الأمر الذي هو خلاف النهي، لأن الأمر بالطاعة على هذا يكون مقصوراً على المترفين، وقد أمر الله بطاعته جميع خلقه، من مترف وغيره، ويحمل أمرنا على أنه مثل: أمرنا. ونظير هذا كثر وأكثره الله وكثره، ولا يحمل أمرنا على المعنى: جعلناهم أمراء، لأنه لا يكاد يكون في قرية واحدة عدة أمراء، فإن قلت: يكون منهم الواحد بعد الواحد، فإنهم إذا كانوا كذلك لا يكثرون في حال، وإنما يهلك الله لكثرة المعاصي في الأرض، وعلى هذا جاء الأمر في التنزيل في قوله: ﴿يَنْعَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣/٣٦٥:

فسيان حربٌ أو تبوء بمثله      وقد يقبل الضيم الذلول المسيرُ  
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٩١، ولسان العرب ١٤/٤١٢ (سوا).

(٢) صدر بيت. عجزه:

شَلَا كَمَا تُطْرَدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرْدَا

البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الهذلي في الأزهية ص ٢٠٣، ٢٥٠، والإنصاف ٢/٤٦١، وجمهرة اللغة ص ٨٥٤، وخزانة الأدب ٧/٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١، والدرر ٣/١٠٤، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٥ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣١، ولسان العرب ٣/٢٣٧ (شرد)، ٣٤٢ (قتد)، ١٠/٤٤٢ (سلك) ١٥/٤٣١ (إذا)، ومراتب النحويين ص ٨٥، ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٤/٢١٣ (حمر)، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٣٤، والأشياء والنظائر ٥/٢٥، وأمالي المرتضى ١/٣، وجمهرة اللغة ص ٣٩٠، ٤٩١، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٩، وهمع الهوامع ١/٢٠٧ أي أسلكوهم في طريق في قَتَائِدِهِ. والشُّرْدُ: جمع شُرود مثل صبور وضبر، والشُّرْدُ: جمع شارد مثل خادم وخدم. قال: وجواب إذا محذوف دل عليه قوله: شَلَا كَأَنَّهُ قَالَ: شَلُوْهُمُ شَلَا، وقيل: قَتَائِدُهُ موضع بعينه. (اللسان ٣/٣٤٢ قتد).

[العنكبوت: ٥٦] فأمرهم بالهجرة من الأرض التي تكثر فيها المعاصي إلى ما كان بخلاف هذه الصفة.

ومما جاء فيه أمرٌ بمعنى الكثرة قول زهير:

والإثمُ من شَرِّ ما يُصَالُ به      والبِرُّ كالغيثِ نَبْثُهُ أمرٌ  
فقوله: أمرٌ: اسم الفاعل من أمرَ يأمرُ، وزعموا أن في حرف أبي ﴿بَعَثْنَا فِيهَا أَكَابِرَ مجرميها﴾ فهذا يقوي معنى الكثرة.

اختلفوا في فتح الفاء وكسرها من قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ والتنوين [٢٣].

فقرأ ابن كثير، وابن عامر ﴿أَفْ ولا﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع: ﴿أَفِي ولا﴾ بالتنوين، وكذلك في الأنبياء [٦٧] والأحقاف [١٧].

حفص عن عاصم مثله.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي ﴿أَفْ﴾ خفضاً بغير تنوين<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير: ﴿أَفْ ولا﴾ الفاء فيه مبني على الفتح، لأنه وإن كان في الأصل مصدراً في قولهم: أَفَّةٌ وَنَفَّةٌ، يراد بها: نَتْنًا وَذَفْرًا، قد سمي الفعل به فبني، وهذا في البناء على الفتح كقولهم: «سُرْعَانُ ذِي إِهَالَةٍ»<sup>(٢)</sup> كما صار اسماً لَسُرْعٍ، وكذلك أَفْ، لما كان اسماً لأنكره وأتفجر ونحو ذلك، ومثل سُرْعَانَ قولهم: وَشَكَانَ ذَلِكَ، وأنشد أبو زيد:

لَوْشَكَانَ لَوْ عَنِّيْثُمْ وَشَمِيْثُمْ<sup>(٣)</sup>      بِإِخْوَانِكُمْ وَالْعِزُّ لَمْ يَتَجَمَّعِ<sup>(٤)</sup>

ومثل ذلك قولهم: رُوَيْدٌ، في أنه سمي به الفعل فبني ولم يلحق التنوين، إلا أن هذا في الأمر والنهي، وأف في الخبر. وقال:

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أُمَّهُم      إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

(٢) في المثل: سرعانُ ذا إهالة؛ أصل هذا المثل أن رجلاً كان يُحَمَّق. اشترى شاة عجفاء يسيل رُغَامُهَا هُزَالاً وسوء حال، فظن أنه وَدَكَ فقال: سرعانُ ذا إهالة. (لسان العرب ١٥٢/٨ مادة: سرع).

(٣) رواية الشطر الأول في لسان العرب ٥١٣/١٠، وفي المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٠٤/٤:

أوشكان ما عنيتم وشمتم

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك)، وتاج العروس (وشك) وشكانُ ذا خروجاً أي عجلان.

(٥) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١٠٠/١، وللمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٧٣٧/٣، ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١، وللهدلي في الكتاب ٢٤٣/١ =

وقولُ نافع: ﴿أَفِي وَلَا﴾ فإنه في البناء على الكسر مع التنوين مثل ﴿أَفَّ﴾ في البناء على الفتح، إلا أنه بدخول التنوين دل على التنكير مثل إيهِ، وصِهِ، ومثله قولهم: فداءً لك، فبنوه على الكسر وإن كان في الأصل مصدرًا، كما كان أَفَّةً في الأصل كذلك، ومن قال: أفَّ، ولم يُنَوِّنْ جعله معرفة فلم يُنَوِّنْ، كما أن من قال: صه<sup>(١)</sup> وغاق<sup>(٢)</sup> فلم يُنَوِّنْ أراد به المعرفة، فإن قلت: ما موضع أفَّ في هذه اللغات بعد القول، هل يكون موضعه نصبًا كما ينتصب المفرد بعده، أو كما تكون الجمل؛ فالقول إن موضعه موضع الجمل، كما أنك لو قلت: رويد، لكان موضعه موضع الجمل، وكذلك لو قلت: فداً.

قال أبو الحسن: وقول الذين قالوا: أفُّ أكثر وأجود، ولو جاء أفُّ لك، وأفَّا لك، لاحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الذي صار اسماً للفعل، لحقه التنوين لعلامة التنكير. والآخر: أن يكون نصباً معرباً، وكذلك الضم، فإن لم يكن معه ﴿لك﴾ كان ضعيفاً، ألا ترى أنك لا تقول: ويلٌ حتى توصل به: لك، فيكون في موضع الخبر. اختلفوا في التوحيد والثنية من قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ﴾ [الإسراء: ٢٣].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصمُ وابن عامر: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ﴾ على واحد. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُبَلِّغَانُ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ﴿إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدَهُمَا﴾ مرتفع بالفعل وقوله: ﴿أَزَّ كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه. والذكر الذي عاد من قوله: ﴿أَحَدُهُمَا﴾ يغني عن إثبات علامة

= ولسان العرب ١١١/٣ (جدد) (وفيه «متنابر» مكان «متماين» وهذا تحريف)، ٣٩٦/١٣ (مان) وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٨٨/٢، وشرح المفصل ٤٠/٤، ولسان العرب ١٨٩/٣ (رود) ٤٢٦/١٣ (مين)، والمقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨.

قال الأزهري: وتفسير البيت أن علياً قبيلة من كنانة، كأنه قال: رويدك علياً أي أزود بهم وارفق بهم، ثم قال: جُدُّ ثدي أمهم إلينا أي بيننا وبينهم خؤولةٌ رحم وقرابة من قبل أمهم، وهم منقطعون إلينا، وإن كان في ودهم لنا مِثْنٌ أي كذب وملتق. (اللسان ١١١/٣ جدد)

(١) صه: كلمة بنيت على السكون، وهو اسم سمي به الفعل، ومعناه اسكت، تقول للرجل إذا سكتته وأسكتته صه، فإن وصلت نونت قلت: صه صه، ويقال: صه بالكسر، قال ابن جني: أما قولهم: صه إذا نونت فكأنك قلت: سُكوتاً، وإذا لم تنون فكأنك قلت: السكوت فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (لسان العرب ٥١١/١٣ مادة: صهصه).

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب، فإن نكرته نونته، ويقال: سمعت غاقٍ غاقٍ وغاقٍ غاقٍ ثم سمي الغراب غاقاً فيقال: سمعت صوت الغاق. وقال ابن جني: إذا قلت حكاية صوت الغراب غاقٍ غاقٍ فكأنك قلت: بُعداً بُعداً وفراقاً فراقاً، وإذا قلت: غاقٍ غاقٍ فكأنك قلت: البُعد البُعد، فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (لسان العرب ٢٩٥/١٠ مادة: غوق).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

الضمير في ﴿يَبْلَغَانُ﴾ فلا وجه لمن قال: إن الوجه ثابت الألف لتقدم ذكر الوالدين. ووجه ذلك أنه على الشيء الذي يذكر على وجه التوكيد، ولو لم يذكر لم يقع بترك ذكره إخلال نحو قوله: ﴿أَمَوْتُ غَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١] وقوله: ﴿غَيْرَ أَحْيَاءٍ﴾ توكيد، لأن قوله: ﴿أَمَوْتُ﴾ قد دلّ عليه.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿خِطَاءٌ كَبِيرًا﴾ [٣١].

فقرأ ابن كثير: ﴿خِطَاءًا كَبِيرًا﴾، مكسورة الخاء، ممدودة مهموزة وقرأ ابن عامر: ﴿خِطَاءٌ﴾ بنصب الخاء. والطاء وبالهمز من غير مدّ.

وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمره والكسائي: ﴿خِطَاءٌ﴾ مكسورة الخاء ساكنة الطاء مهموز مقصور.

وروى عبيد عن شبل عن ابن كثير ﴿خِطَاءٌ﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير: ﴿خِطَاءٌ كَبِيرًا﴾، يجوز أن يكون مصدر خاطأ، وإن لم يُسمع خاطأ، ولكن قد جاء ما يدل عليه. وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تَخَاطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُ<sup>(٢)</sup>

وأنشد محمد بن السري في وصف كماء<sup>(٣)</sup>:

وَأَشَعَتْ قَدْ نَاوَلَتْهُ أَحْرَشُ الْقَرَى أَرَيْتُ عَلَيْهِ الْمُذْجِنَاتُ الْهَوَاضِبُ  
تَخَاطَاهُ الْقَعَّاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخَرَطُوهُ فِي مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ<sup>(٤)</sup>

فتخاطأت يدلّ على خاطأ. لأن تفاعل مطاوع فاعل كما أنّ تفعّل مطاوع فَعَلّ.

وقول ابن عامر: ﴿خِطَاءٌ﴾ فإن الخطأ ما لم يتعمّد، وما كان المأثم فيه موضوعاً عن فاعله، وقد قالوا: أخطأ في معنى خَطِيءَ، كما أن خَطِيءَ في معنى أخطأ، وقال:

عِبَادُكَ يَخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ كَرِيمٍ لَا تَلِيْقُ بِكَ الذَّمُّومُ<sup>(٥)</sup>

فحوى الكلام أنهم خاطئون، وفي التنزيل: ﴿لَا تَوَاجِدْنَا إِلَّا نَسِيئًا أَوْ آخِطَانًا﴾

[البقرة: ٢٨٦] فالمؤاخذه عن المخطئ موضوع، فهذا يدلّ على أن آخطاناً في معنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الكمء: جنس فطور من فصيلة الكمثيات، لها لون يميل إلى العُبرة، تنبت وتتكاثر تحت الأرض فتجنّى وتؤكل مطبوخة. ويختلف حجمها بحسب الأنواع (ج) أكمؤ، وكمأة. والكمأة: واحدة الكمء.

(٤) الحَرَشُ: الأثر، وخص بعضهم به الأثر في الظهر، وجمعه حراش (اللسان ٦/٢٨٠ مادة: حرش) مقصه مقصاً: طعنه بالرمح طعناً سريعاً. و-: قتله مكانه.

(٥) البيت من الوافر، وهو لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ (ورواية العجز فيه: بكفيك المنايا والحتوم)، ولسان العرب ١/٦٧ (خطأ) وفيه «يخطؤون» بدل «يخطئون»، والمخصص ١٧/١٦٥.

خَطِئْنَا، وكما جاء أخطأ في معنى خَطِئَ كذلك جاء خَطِئَ في معنى أخطأ في قوله:

يَا لَهْفَ نَفْسِي إِذْ خَطِئَنَ كَاهِلًا<sup>(١)</sup>

وفي قول الآخر:

وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ<sup>(٢)</sup>  
أي: أخطؤه. فكذا قول ابن عامر: خَطَأَ في معنى خِطَأَ جاء الخطأ في معنى  
الخِطَاءِ، كما جاء خَطِئَ في معنى الخِطَأِ.

ووجه قول من قرأ: ﴿خَطَا﴾ بَيْنَ، يقال: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْئًا: إذا تعمد الشيء،  
حكاه الأصمعي، والفاعل منه خاطئ، وقد جاء الوعيد فيه في قوله عز وجل: ﴿لَا يَأْكُلُهُ  
إِلَّا الْخَطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧] ويجوز في قول ابن عامر أن يكون الخطأ لغة في الخِطَاءِ.  
مثل: المثل والمثيل، والشبه والشبيه، والبذل والبذل. وقال أبو الحسن: هذا خِطَاءٌ من  
رأيك. فيمكن أن يكون خِطَاءٌ لغة فيه أيضاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿فَلَا تُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [٣٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿فَلَا يُسْرِفْ﴾ بالياء جزماً.

وقرأ حمزة وابن عامر والكسائي بالتاء جزماً<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾: فاعل يسرف يجوز أن يكون أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون القاتل الأول فيكون التقدير: فلا يسرف القاتل في القتل،  
وجاز أن يُضْمَرَ، وإن لم يجز له ذكر، لأن الحال يدل عليه. فإن قلت: أمر بأن لا  
يسرف في القتل، والإسراف: مجاوزة الاقتصاد، بدلالة قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا  
وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أي: كان قصداً بين السرف وأن يقتير،  
ولا يكون في القتل قصد بين شيئين كما كان ذلك في الإنفاق، قيل: لا يمتنع أن يكون  
فيه الإسراف كما جاء في أموال اليتامى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [النساء: ٦]  
ولم يجز أن يأكل منه على الاقتصاد ولا على غيره. لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ  
الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] فحظر كل مال اليتيم حظراً عاماً على جميع الوجوه، فكذا لا  
يتمتع أن يقال للقاتل الأول: لا تُسْرِفْ في القتل، لأنه يكون لقتله مسرفاً، ويدل على  
جواز وقوع الإسراف عليه قوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] والقاتل  
يدخل في هذا الخطاب مع سائر مرتكبي الكبائر، ويكون الضمير على هذا في قوله: ﴿إِنَّهُ

(١) مرأ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٢.

كَانَ مَنْصُورًا، لقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ تقديره: فلا يسرف القاتل المبتدئ في القتل، لأنَّ من قُتِلَ مَظْلُومًا كان مَنْصُورًا كأنَّ يقتصَّ له وليُّه أو السلطان إن لم يكن له وليُّ غيره، ليكون هذا ردعاً للقاتل عن القتل. كما أن قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] كذلك، فالوليُّ إذا اقتصَّ فإنما يقتصَّ للمقتول، ومنه انتقل إلى الوليِّ بدلالة أن المقتول لو أنه أبرأ من السبب المؤدي إلى القتل لم يكن للولي أن يقتص، ولو صالح الوليُّ من العمد على مال؛ كان للمقتول أن يؤدي منه ديته، ولا يمنع أن يقال في المقتول: مَنْصُورٌ، لأنه قد جاء: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٧].

والآخر: أن يكون في ﴿يُسْرِفُ﴾ ضميرُ الولي فلا يسرف الولي في القتل؛ وإسرافه فيه: أن يقتل غير من قتل، أو يقتل أكثر من قاتل وليه، وكان مشركو العرب يفعلون ذلك، والتقدير: فلا يسرف الولي في القتل، إن الولي كان مَنْصُورًا بقتل قاتل وليه، والاقتصاص من القاتل.

ومن قرأ: ﴿فلا تُسْرِفُ﴾ بالتاء، احتمل أيضاً وجهين: أحدهما: أن يكون المبتدئ القاتل ظلماً، فليل له: لا تسرف أيها الإنسان فتقتل ظلماً من ليس لك قتله، إن من قُتِلَ ظلماً كان مَنْصُورًا بأخذ القصاص له.

والآخر: أن يكون الخطاب للولي فيكون التقدير: لا تسرف في القتل أيها الولي، فتعدى قاتل وليك إلى من لم يقتله، إن المقتول ظلماً كان مَنْصُورًا، وكل واحد من المقتول ظلماً. ومن ولي المقتول قد تقدم ذكره في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

اختلفوا في ضم القاف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [الإسراء: ٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿بِالْقِسْطِ﴾ بضم القاف. وفي الشعراء [١٨٢] مثله.

حفص عن عاصم ﴿بِالْقِسْطِ﴾ كسراً.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر القاف فيهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

قال: القِسْطُ والقِسْطُاسُ<sup>(٢)</sup> لغتان، ومثله القِرْطاس والقِرْطاس<sup>(٣)</sup>. قال أبو الحسن: الضمُّ في القِسْطاس أكثر. وهذا كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الزُّكُوفَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا أَلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩]، وكقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُواهُمْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) القِسْطاس: أضبط الموازين وأفومها. و-: ميزان العدل.

(٣) القِرْطاس: الصحيفة التي يكتب فيها. و-: الفرض الذي يُرمى (ج) قرطاس

يُخَيَّرُونَ ﴿ [المطففين: ٢، ٣] وكقوله: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [هود: ٨٤] والوعيد في البخس في المكيال والميزان إنما يلحق من نقص أو بخس ما يتقارب بين الكيلين والوزنين، فأما ما لا يتقارب من الزيادة والنقصان بينهما فهو إن شاء الله موضوع، لأن ذلك لا يخلو الناس منه، فليس عليهم إلا الاجتهاد في الإيفاء. وكذلك جاء في الأنعام لما ذكرهما ﴿لَا تُكْفُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢] إنما عليه الاجتهاد في تحريره الإيفاء وقصده له، وأما ما لا يضبط فموضوع عنه، لأنه لم يكلف في ذلك إلا الوسع.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٣٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ غير مضاف مؤنثاً.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿سَيِّئُهُ﴾ مضافاً مذكراً<sup>(١)</sup>.

زعموا أن الحسن قرأ: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وقال: قد ذكر أموراً قبل منها حسنٌ ومنها سيئٌ، فقال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ لأن فيما ذكر الحسن والسيئ من المذكور المكروه، ويقوي ذلك قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ التذكير فيه، ولو كان ﴿سَيِّئَةٌ﴾ غير مضاف لزم أن يكون مكروهةً، فإن قيل: إن التأنيث غير حقيقي، ولا يمتنع أن يذكر؛ قيل: تذكير هذا لا يحسن، وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدم ذكره، ألا ترى أن قوله:

وَلَا أَرْضَ أَبْغَلَ إِنْقَالَهَا<sup>(٢)</sup>

مستقيم عندهم ولو قال: أبغل أرض، لم يُسْتَبْعَ، فليس ما تقدم ذكره مما أريت بمنزلة ما لم يتقدم ذكره، لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه، كما يكون وفقه في التثنية والجمع، فإذا لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره.

وجه من قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةٌ﴾ أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله: ﴿ذَلِكَ حَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥] وكان الذي بعد من قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [٣٦] أمراً حسناً فيه. كما كان بعد قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [٢٣] إلى قوله: ﴿وَكُنْ تَبْلَغٌ لِّجِبَالٍ طُورًا﴾ [٣٧] منه حسنٌ ومنه سيئٌ؛ قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةٌ﴾، فأفرد ولم يضيف.

فإن قلت: فكيف ذكر المؤنث في قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ فإنه يجوز أن لا يجعله صفةً

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) مرّ سابقاً.



لسيئة، فيلزم أن يكون له فيه ذكر، ولكن يجعله بدلاً، ولا يلزم أن يكون في البديل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة ويجوز أن يكون قوله: ﴿مَكْرُوهًا﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ على أن يجعل ﴿عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ صفةً للنكرة سيئة.

والسيئة والحسنة قد جاءتا في التنزيل على ضربين: أحدهما مأخوذ بها، وحسنة مثاب عليها، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وتكون الحسنة والسيئة لما يستثقل في الطباع أو يستخف نحو قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ نَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وكقوله: ﴿ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ [الأعراف: ٩٥] فهذا على الخضب والجذب، وكذلك الفساد قد يكون فساداً معاقباً عليه كقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٧] ويكون على ذلك: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] فهذا على الجذب، والبحر: الريف قال:

حَسِبْتُ فِيهِ تَاجِرًا بَضْرِيًّا نَشَّرَ مِنْ مُلَائِهِ الْبَحْرِيًّا  
وكذلك السوء كقوله: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧] وقوله:  
﴿تَخْرُجُ بِيضًا مِنْ غَيْرِ سُوٍّ﴾ [طه: ٢٢] ومن الجذب والخضب قوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ فقوله: ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ أي: عقوبة معجلة، كما أن قوله:  
﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ كذلك.

اختلفوا في تشديد الذال وتخفيفها من قوله جل وعز: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ مُشَدِّدًا، وكذلك في الفرقان [٥٠].

وقرأ حمزة والكسائي ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ وكذلك في الفرقان بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذْكُرُوا﴾ أي: صرّفنا القول فيه كما قال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١] فهذا حجة من قال: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾، فالتذكر هنا أشبه من الذكر، لأنه كأنه يراد به التدبر، وليس التذكر الذي بعد نسيان، ولكن كما قال: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، فإنما المعنى: ليتدبروه بعقولهم، وليس المراد ليتذكروه بعد نسيانهم.

ووجه التخفيف أن التخفيف قد جاء في هذا المعنى، قال: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] فهذا ليس على: لا تنسوا، ولكن تدبروه يقوي ذلك:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٩٣] ففي هذا بعث على البصر فيه والتدبّر له، والأوّل لهذا المعنى ألزم به وأخصّ.

فأما قوله: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فيراد به الذكر باللسان، لأنّ ضروب الذكر من التلبية وغيرها مندوب إليها، وكذلك قوله: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] وكذلك ما في القرآن من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] أي: ليدبّروا نعمة الله عليهم في سقياهم ويشكروه عليها، ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]. فقوله: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ قريب من قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] أي: ما يزيدهم تصريفنا الآيات لهم وتكريرها إلا نفوراً منهم عنها. فهذا على أنهم ازدادوا كفوراً عند تفصيل الآي لهم، لا لأنّ تصريف الآي نفّرهم، ومثل هذا قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وكقوله في الأصنام: ﴿رَبِّ إِنْهُمْ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وإنما ضلّوا هم بعبادتها لا أنها هي فعلت بهم شيئاً من ذلك، ويدلّ على أنّ التذكر قد لا يكون عن النسيان قوله:

تَذَكَّرَ مِنْ أُمَّي وَمِنْ أَيْنَ شِزْبُهُ يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الْهَجْمَةِ الْأَيْلُ<sup>(١)</sup>  
اختلفوا في البياء والتاء من قوله: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ... عَمَّا يَقُولُونَ... يُسَبِّحُ﴾ [الإسراء: ٤٢ - ٤٤].

فقرأ ابن كثير: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ﴿يُسَبِّحُ بِحَيِّهِ﴾، ثلاثتهن بالياء.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ بالتاء هذه وحدها، ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالياء في هذين الموضعين.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا تقولون﴾ بالتاء ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء. وروى حفص عن عاصم ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ بالياء، ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾ كلاهما بالياء، ﴿تُسَبِّحُ﴾ بالتاء، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ءَالِهَةٌ كَمَا تقولون﴾ ﴿تُسَبِّحُ﴾ كلهن بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ بالياء ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ فالمعنى: عما يقول المشركون من إثبات آلهة من دونه فهو مثل قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَيِّغْلِبُونَ﴾ [آل عمران: ١٢] لأنهم غيَّب.

فأما من قرأ: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ﴾، فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يعطف

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣، والمبسوط ٢٦٩، والتيسير ١٤٠.

على ﴿يَقُولُونَ﴾ كما عطف قوله: ﴿يُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ على ﴿سَيُغْلَبُونَ﴾. والآخر: أن يكون نزه نفسه سبحانه عن دعوهم، فقال: ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ وقراءة نافع وعاصم وابن عامر: ﴿كما تقولون﴾ على ما تقدم. وقوله: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ على أنه نزه نفسه عن قولهم، ويجوز أن تحمله على القول، كأنه: قُلْ أنت: سبحانه وتعالى عما يقولون.

فأما قوله: ﴿كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا تَبْعُوهُ إِلَّا ذِي الْعَرْشِ سَيِّلًا﴾ وذلك أن المشركين كانوا يعبدون الملائكة، ف قيل لهم: إن الذين عبدتموهم وجعلتموهم آلهةً معه يبتغون أن يتخذوا إلى ذي العرش سبيلاً بعبادتهم له وتقربهم إليه لها، ومثل ذلك قوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الدهر: ٢٩] فهذا قول، وقال قومٌ من أهل التأويل: إنَّ قوله: ﴿إِذَا لَا تَبْعُوهُ إِلَّا ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ اتخذت سبيلاً إلى مضادته وممانعته، وزعموا أن ذلك بمنزلة قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا حَقَّقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحٰنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] وتعالى عما يقولون مما يدعونه ويفترونه من اتخاذ الولد، ومن أن يكون معه آلهة.

فأما قوله: ﴿تَسِيحٌ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ﴾ [الإسراء: ٤٤] فكل واحد من الياء والتاء حسن وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿سَبَّحَتْ لَهُ السَّمَوَاتُ﴾ فهذا يقوي التأييد هنا.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَكُنَّا عِظْمًا وَرَفْنَا أَمَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩].

فقرأ ابن كثير ﴿أَيْدَا﴾ يهمز، ثم يأتي بياء ساكنة من غير مد: أيذا، ﴿أَيْتَا﴾ مثله، وكذلك في كل القرآن. وكذلك روى أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع، غير أن نافعاً كان لا يستفهم في ﴿أَيْتَا﴾، كان يجعل الثاني خيراً في كل القرآن.

وكذلك مذهب الكسائي غير أنه يهمز الأولى همزتين، وقد بينت قراءتهما، وما كانا يقولان في سورة النمل [٦٧] والعنكبوت [٢٨] في قوله: ﴿أَيْتَا لَمُخْرَجُونَ﴾. وفي قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ آلَ فِجْحَشَةَ﴾، وشرحته في سورة الرعد [٥].

وقرأ عاصمٌ وهمزتين في الحرفين جميعاً.

وكان ابن عامر يقرأ: ﴿إِذَا كُنَّا﴾ بغير استفهام بهمزة واحدة. ﴿أَيْتَا﴾ بهمزتين، كان يمد بين الهمزتين مدةً، أخبرني بذلك أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار.

وقرأ أبو عمرو: ﴿إِذَا﴾ ﴿إِنَّا﴾ ممدودتين مهموزتين.

قول ابن كثير ﴿أَيْدَا﴾ هو في الأصل إذا وخفف الهمزة الثانية، وقياسها إذا خَفَّفَتْ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، بين الياء والهمزة، فقلبها ياء قلباً وأسكنها ولم يخففها تخفيفاً قياسياً، ولكن على ما حكاه سيويه من أن بعضهم قال: بئس وبئس، وشبه ابن كثير المنفصل بالمتصل، وعلى هذا ما جاء في الشعر في قولهم: يَوْمَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ. ومن

ألحق همزة الاستفهام ﴿إِنَّا﴾ ومن لم يلحق، فموضع إذا عنده تصير بما دلّ عليه قوله: ﴿إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأُولُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧، ٤٨] لمبعوثون، لا يكون إلا كذلك، وقد تقدم تفسير هذا فيما تقدم.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿دَاوُدُ زُبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥] مضمومة الزاي.

وقرأ الباقون ﴿زُبُورًا﴾ بفتح الزاي<sup>(١)</sup>.

يحتمل ضم الزاي أمرين: إما أن يكون جَمَعَ الزبور، فحذف الزيادة ثم جَمَعَ، ونظير ذلك قولهم في جمع ظريف ظروف.

وإما أن يكون سَمَّى ما أتى به داود، عليه السلام، زَبْرًا كما سَمَّى القرآن كتاباً، فسَمَّى الكتابات باسم المصدر، لأن زبرت بمنزلة كتبت، ثم جَمَعَ كأنه جعل أنحاء، ثم جُعل كلُّ نحو زَبْرًا، ثم جمعه زُبُورًا كما جمع الكتاب على كُتِبٍ حيث صارت التسمية مثل عمادٍ وعمُدٍ.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿لَيْسَ أَخْرَجْتَنِي لِأَخْتِنِكَ﴾ [الإسراء: ٦٢]

بياء في الوصل، ابن كثير يقف بياء.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف.

إثبات الياء حسن لأنه بفاصلة، فيحسن الحذف كما يحسن من القافية، نحو قوله:

فَهَلْ يَمُنَّعُنِي اِزْتِيَادِي الْبَلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي<sup>(٢)</sup>

وأما وقف ابن كثير بالياء فلأنه ليس بفاصلة، وأما من قرأ بغير ياء في وصل ولا وقف فلأنه أشبه ياء قاضٍ من حيث كانت ياء قبلها كسرة، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، فحذفوها كما حذف في هذا النحو من الأسماء والأفعال.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿بِحَيْلِكَ وَرَجُلِكَ﴾ [مكسورة الجيم].

أبو بكر عن عاصم ساكنة الجيم، وكذلك قرأ الباقون ﴿وَرَجُلِكَ﴾ ساكنة الجيم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من أسكن فقال: ﴿وَرَجُلِكَ﴾ جعله جمع راجلٍ، وقالوا: راجلٌ وَرَجُلٌ،

كما قالوا: تاجرٌ وَتَجْرٌ، وراكبٌ وَرَكْبٌ، وصاحبٌ وَصَحْبٌ، وقالوا: راجلٌ وَرَجَالٌ، كما

قالوا: صاحبٌ وَصَحَابٌ، وراعٍ وَرِعَاءٌ، وفي التنزيل: ﴿فِرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]

وقال: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] وقالوا: رَجُلِي وَرُجَالٌ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

فأما ما روي عن عاصم في قوله: ﴿وَرَجُلِكَ﴾، فقال أبو زيد: يقال: رَجُلٌ رَجُلٌ للرجال، ويقال: جاءنا حافياً رَجُلاً، وأنشد أبو زيد:

أما أَقَاتِلُ عن دِينَي على فَرَسٍ ولا كَذَا رَجُلاً إلا بِأَصْحَابِ<sup>(١)</sup>  
 كأنه قال: أما أَقَاتِلُ فارساً وراجلاً، ورجلٌ على ما حكاه أبو زيد صِفةً ومثله:  
 نَدَسٌ<sup>(٢)</sup>، وَحَذَرٌ وَأَخْرٌ ونحوها، قد قالوا فيها: فَعِلٌ وَفَعْلٌ، وكذلك جاء رَجِلٌ كما  
 جاء نَدِسٌ.

ويجوز أن يكون فيمن أسكن الجيم أن يكون قوله: ﴿وَرَجُلِكَ﴾، فَعْلٌ الذي هو مخفَّفٌ من فَعْلٍ أو فَعِلٍ، مثل عَضِدٍ وَكَثْفٍ، ويكون المضاف واحداً يعني به الكثرة.

ومن أهل التأويل من يقول: إن قوله: ﴿بِخَيْلِكَ وَرَجُلِكَ﴾ يجوز أن يكون مثلاً، كما تقول للرجل المجدِّ في الأمر: جئت بخيلك ورجلك، وقد قيل: إن كل راكبٍ في معصية الله فهو من خيل إبليس، وكلُّ راجلٍ في معصية الله فهو من رجالة إبليس، وفي التنزيل: ﴿وَجُنُودَ إبْلِيسِ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٥] والجنود يعم الفارس والراجل، فيجوز أن يكون الخيل والرجل مثل مَنْ ذَكَرَ من جنوده.

اختلفوا في الياء والنون من قوله عز وجل: ﴿أَنْ نَخْسِفَ بِكُمْ، أَوْ نُرْسِلَ عَلَيْكُمْ .. أَنْ نُعِيدَكُمْ .. فنرسل عليكم .. فنفرقكم﴾ [الإسراء: ٦٨، ٦٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ذلك كله بالياء<sup>(٣)</sup>.

مَنْ قرأ بالياء: فلأنه قد تقدم: ﴿صَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا آيَةً فَلَمَّا بَخَّكَرُ﴾ [٦٧] ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾.

وأما من قرأ بالنون، فلأن هذا النحو قد يقطع بعضه من بعض وهو سهل، لأن المعنى واحد، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلاً﴾ [الإسراء: ٢] فكما انتقل من الجميع إلى الأفراد لاتفاق المعنى، كذلك يجوز أن ينتقل

(١) البيت من البسيط، وهو ليحيى بن وائل في نوادر أبي زيد ص ٥، وليحيى بن وائل في لسان العرب (١١/٢٦٨) (رجل)، وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص ١٠٣، وشرح المفصل ١٣٣/٥ قال أبو حاتم: أما مخفف الميم مفتوح الألف، وقوله: رجلاً أي راجلاً كما تقول العرب جاءنا فلان حافياً رجلاً أي راجلاً، كأنه قال: أما أَقَاتِلُ فارساً ولا راجلاً إلا ومعني أصحابي، لقد لقيت إذا شراً إن لم أَقَاتِلُ وحدي، وأبو زيد مثله وزاد: ولا كذا أَقَاتِلُ راجلاً، فقال: إنه خرج يقاتل السلطان فقبل له: أتخرج راجلاً تقاتل؟ فقال البيت. (لسان العرب ١١/٢٦٨) (رجل).

(٢) الندس: رجل نَدَسٌ ونَدَسٌ أي فهم سريع السمع فظن وقد نَدِسَ، يندس نَدَساً وقال يعقوب: هو العالم بالأمر والأخبار. (لسان العرب ٦/٢٢٩ مادة ندس).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

من الغيبة إلى الخطاب، والمعنى واحدٌ، وكلُّ حَسَنٍ، والخسف بهم نحو الخسف بمن كان قبلهم من الكفار، نحو قوم لوطٍ وقوم فرعونَ.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿أَعْمَى﴾، و﴿أَعْمِي﴾ [الإسراء: ٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر، ﴿أَعْمَى فهو في الآخرة أَعْمَى﴾ مفتوحتي الميم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿أَعْمِي فهو في الآخرة أَعْمِي﴾ بكسر الميم فيهما جميعاً.

حفص عن عاصم: لا يكسرهما.

وقرأ أبو عمرو ﴿في هذه أَعْمِي﴾ بكسر الميم ﴿فهو في الآخرة أَعْمَى﴾ بفتحها. قال أبو علي: من قرأ ﴿أَعْمَى﴾ بالفتحة غير ممالّة كان قوله حسناً، لأن كثيراً من العرب لا يميلون هذه الفتحة.

ومن أمال الجميع فحسنٌ، لأنه ينحو بالألف نحو الياء ليُعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة. والإمالة فيها حسنةٌ لأن الفاصلة موضعٌ وقفٍ، والألفُ تخفى في الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحو الياء ليكون أظهرَ لها وأبين. ومما يقوِّي ذلك أنّ من العرب من يقلب هذه الألفات في الوقف ياءً ليكون أبينَ لها، فيقول: أفعي، وحُبلي، ومنهم من يقول: أفعو، وهم كأنهم أحرص على البيان من الأولين من حيث كانت الواو أظهر من الياء، والياء أخفى منها من حيث كانت أقرب إلى الألف من الواو إليها.

وأما قراءة أبي عمرو: ﴿أَعْمِي فهو في الآخرة أَعْمَى﴾ فأمال الألف من الكلمة الأولى، ولم يملها في الثانية، فلأنه يجوز أن لا يجعل أعمى في الكلمة الثانية عبارة عن العوارف الجارحة، ولكن جعله أفعُل من كذا، مثل: أبلد من فلان، فجاز أن يقول فيه: أفعُل من كذا وإن لم يجز أن يقال ذلك في المصاب ببصره، وإذا جعله كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها إنما هو من كذا، وإنما تحسُن الإمالة في الأواخر لما تقدم. وقد حذف من أفعُل الذي هو للتفضيل الجار والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف، وذلك نحو قوله: ﴿فَأَنَّهُ يَعْلَمُ النِّسْرَ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] المعنى: أخفى من السر، وكذلك قولهم: عامٌ أولٌ، أي: أولٌ من عامِك، وكذلك قوله: ﴿فهو في الآخرة أَعْمَى﴾ أي: أعمى منه في الدنيا، ومعنى العمى في الآخرة: أنه لا يهتدي إلى طرق الثواب ويؤكد ذلك ظاهرٌ ما عطفَ عليه من قوله: ﴿وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وكما أن هذا لا يكون إلا على أفعُل، كذلك المعطوف عليه، ومعنى أضلُّ سبيلاً في الآخرة: أن ضلاله في الدنيا قد كان ممكناً من الخروج منه، وضلاله في الآخرة لا سبيل له إلى الخروج

منه، ويجوز أن يكون قوله: أعمى، فيمن تأوله أفعل من كذا على هذا التأويل أيضاً.

اختلفوا في كسر الخاء وإثبات الألف في قوله عز وجل: ﴿خَلَفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لا يلبثون خَلْفَكَ﴾.

حفص عن عاصم: ﴿خَلَفَكَ﴾.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿خَلَفَكَ﴾<sup>(١)</sup>.

زعم أبو الحسن أن خَلَفَكَ في معنى خَلَفَكَ، وأن يونس روى ذلك عن عيسى وأن معناه: بَعْدَكَ. فمن قرأ ﴿خَلَفَكَ﴾ و﴿خَلَفَكَ﴾ فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف، كأنه: لا يلبثون بعد خروجك. وكان حذف المضاف في الآية وفي قول ذي الرمة:

له واجِفٌ والصُّلْبُ حتى تَقَطَّعَتْ خِلافَ الثُّرَيَّا من أريكِ ما رَبَّه<sup>(٢)</sup>

المعنى: خلاف طلوع الثريا، وحسن حذف المضاف لأنه إحدى الجهات التي تضاف إلى الأسماء التي هي أعيان وليست أحداثاً. وقد أضافوا هذه الظروف كما يضاف إلى أسماء الأعيان، وكأنهم لم يستحبوا إضافتها إلى خلاف ما جرى عليه كلامهم في إضافتها، كما أنها لما جرت منصوبة في كلامهم تركوها على نصبها إذا وقعت في غير موضع النصب كقوله: ﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] وقوله: ﴿يَوْمَ الْيَكْمَةِ يَقْضِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ٣] فكما تركوها على النصب هنا، كذلك أضافوها إلى الأسماء الأعيان، وكان كذلك من جعل قوله: ﴿خَلَفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] اسماً للجهة على حذف المضاف، كأنه: خلاف خروج رسول الله، ومن جعله مصدرأ جعله مضافاً إلى المفعول به، وعلى أي الأمرين حُمِلَ في سورة التوبة كان قوله: ﴿يَمَقَّعِدِهِمْ﴾. المقعد فيه مصدر في معنى القعود، ولا يكون اسماً للمكان، لأن أسماء الأماكن لا يتعلّق بها شيء.

ومعنى قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال أبو عبيدة: ﴿لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾ [الإسراء: ٧٦] فأما الأرض فهو بلده، وحيث يستوطنه، وكذلك قوله: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، إنما هو من حيث كانوا يتصرفون فيه لمعاشهم ومصالحهم، ولا يجوز أن يعنى به جميع الأرض، لأنه لا سبيل إلى إخراجه من جميعها، وكذلك قوله: ﴿فَلَنْ أُنْجِيَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] إنما يريد به الأرض التي كان قصدها للامتياز منها، فربما أطلقت اللفظة، والمراد بها المكان المخصوص، وربما خصص في اللفظ:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) الصلب: اسم أرض. الأريك: اسم وادٍ.

﴿رِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ﴾ [الشعراء: ٣٥] إنما يعني به بلادهم ومواطنهم. ولو أخرجوك من أرضك، لم يلبثوا بعدك إلا قليلاً حتى يُستأصلوا، وهذه الآية كقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] فلو أخرجوك لاستأصلناهم كسُتُنَّا في إخراج الرسل قبلك إذا أخرجوا من ديارهم، ومن ظهرانيهم. وقد أخرج النبي ﷺ من مكة قال: ﴿وَكَأَنَّ مِنْ قَرِيْبَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرِيْبِكَ الَّتِي أَخْرَجْتَ أَهْلَكُنْهُمْ﴾ [محمد: ١٣] فحكم فيهم بالقتل، ولم يؤخذوا بالاستئصال لما سبق من القول بأنه لا تهلك هذه الأمة بالاستئصال. وكذلك جاء ﴿وَمَا مَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ﴾ [الإسراء: ٥٩].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ﴾ في وزن نَعَى حيث وقع بفتح النون والهمزة.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿وَنَاءَ بِجَانِبِهِ﴾ مثلُ باع. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَنِيَّيْ﴾ في رواية خلف عن سُلَيْمٍ بإمالة النون وكسر الهمزة، كذلك حدثني أبو الزغراء عن أبي عمر عن سليم عن حمزة.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في سورة بني إسرائيل وفتح الهمزة في السجدة [٥١]. وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً.

وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي: ﴿وَنَأَىٰ﴾ مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. وقال عبد الوارث مثله ههنا. وقال في السجدة: بهمزة بعدها ياء، ونَأَى في وزن نَعَى<sup>(١)</sup>.

وقال عباس: ونأى مكسورة مهموزة في وزن نعى: أعرض، أي: ولى غرضه، أي: ناحيته، كأنه لم يُقبل على الدعاء والابتهاال على حسب ما يقبل في حال البلوى والمحنة، ونأى بجانبه قال أبو عبيدة: تباعد.

ابن كثير ونافع: ﴿وَنَأَىٰ﴾ لم يُميلا واحدةً من الفتحين، وترك الإمالة كثير سائغ، وهو قول أهل الحجاز. ابن عامر: ناءٌ مثل ناع، وهذا على القلب، وتقديره فلغ، ومثل هذا في القلب قولهم راء، ورأى قال:

وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائلٌ من أجلكِ هذا هامةُ اليومِ أو غدٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥، ولسان العرب ١٢/٦٢٤ (هوم) ٣٠٤/١٤ (رأى)، والكتاب ٣/٤٦٧. يقال: هذا هامة اليوم أو غد أي يموت اليوم أو غداً.



حمزة والكسائي: **بِإِي** بإمالة الفتحيتين، ووجه ذلك أنه أمال فتحة الهمزة لأن الألف منقلبة من الياء التي في **النأي**، فأراد أن ينحو نحوها، وأمال فتحة النون لإمالة الفتحة فتحة الهمزة، وقد قالوا: رأيت عماداً، فأمالوا الألف لإمالة الألف، وكذلك أمالا الفتحة لإمالة الفتحة، لأنهم قد يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياء.

ووجه رواية خلاد عن سليم **﴿وِنَائِي﴾** بفتح النون وكسر الهمزة أنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية، كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف في رأيت عماداً.

قال: واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر أنه كسر هذه التي في بني إسرائيل، وفتح الهمزة في السجدة، إن كان يريد بهذه التي في بني إسرائيل كسر النون من غير أن يميل الفتحة التي في الهمزة فوجهها أن مضارع نأى ينأى على يفعل، فإذا كان المضارع على يفعل أشبه الماضي ما كان على فَعِلَ والعينُ همزةً فكسرها كما كسر شِهَدَ، كما أن من قال: أبى يأبى كان على هذا، وهذا كقول من قال: **﴿رَأَى﴾** [الأنعام: ٧٧] وإن كان يريد بقوله كسر هذه أنه أمال الفتحة، فهو مثل قول حمزة.

قال: وروى حفص عن عاصم أنه فتحهما جميعاً، فهذا مثل قول ابن كثير ونافع قال: وأما أبو عمرو فروى عنه اليزيدي **﴿نَأَى﴾** مفتوحة الهمزة ههنا وفي السجدة. قال: وقال عبد الوارث مثله ههنا. قال: وقال في السجدة بهمزة بعدها ياء، **﴿وِنَائِي﴾** في وزن نعا، وقال عباسٌ مثل ذلك.

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك كله.

اختلفوا في ضم التاء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله: **﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾** [الإسراء: ٩٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر **﴿حتى تَفْجُرَ لَنَا﴾** بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم مع الكسرة.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي **﴿حَتَّى تَفْجُرُ﴾** بفتح التاء وتسكين الفاء وضم الجيم مع التخفيف<sup>(١)</sup>.

وجه قول من ثقل: إنهم أرادوا كثرة الانفجار من ينبوع، وهو وإن كان واحداً فلتكرر الانفجار فيه يحسن أن يثقل كما تقول: ضَرَبَ زيدٌ إذا أكثر الضرب، فيكثر الفعل، وإن كان فاعله واحداً.

ووجه قول الكوفيين: **﴿تَفْجُرُ﴾**، فلأن ينبوع واحد فلا يكون قوله: **﴿فَفْجَرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾** [الإسراء: ٩١] لأن فَجَرْتُ الأنهارَ، مثل: عَلَقْتُ الأبوابَ، فلذلك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

اتفق الجميع على التثقيل في ﴿تَفَجَّرَ﴾. وَتَفَجَّرَ يَصْلُحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَتَضْعِيفُ الْعَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ، وَمِمَّا يَقْوَى ﴿تَفَجَّرَ﴾ قَوْلُهُ: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وانفجر مطاوعٌ فَجَّرَتْهُ.

اختلفوا في فتح السين وإسكانها من قوله: ﴿كِسْفًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة في كل القرآن إلا في الروم [٤٨] فإنهم قرؤوا ﴿كِسْفًا﴾ متحركة.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ متحركة ههنا وفي الروم ﴿كِسْفًا﴾ متحركة السين أيضاً وسائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ في الشعراء [١٨٧] وفي سبأ [٩] والطور [٤٤].

وروى حفص عن عاصم أنه يقرأ ﴿كِسْفًا﴾ في كل القرآن إلا في والطور، فإنه قرأ ﴿وإن يَرَوْا كِسْفًا﴾. السين ساكنة هذه وحدها خفيفة.

وقرأ ابن عامر غير ذلك كله: قرأ في بني إسرائيل بفتح السين، وفي سائر القرآن ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: قالوا كسفت الثوب أكسفته كِسْفًا إذا قطعته قطعاً، والكِسْفُ: القِطْعُ، الواحدة قطعة، وكِسْفَةٌ، وقال أبو عبيدة: كِسْفًا: قِطْعًا. ومن جعله جمع كِسْفَةٍ قال: كِسْفًا، مثل قِطْعَةٍ وَقِطْعٍ.

قال أبو علي: إذا كان المصدرُ: الكِسْفُ، فالكِسْفُ الشيء المقطوع، كالطَّخَنُ، والطَّخَنُ، والسَّقِي والسَّقِي ونحوه. ويجوز أن يكون الكِسْفُ جمع كِسْفَةٍ، مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير ومن اتبعه: ﴿أَوْ تُسْقِطُ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ أي: ذات قطع، وذلك أنه أسقط فِعْلٌ لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب كِسْفًا على الحال، والحال ذو الحال في المعنى، فإذا كان كذلك وجب أن يكون الكِسْفُ هو السماء، فيصير المعنى: أو تسقط السماء علينا مقطعة أو قطعاً، وإنما قرؤوا في الروم في قوله: ﴿الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا﴾ متحركة السين، لأن السحاب يكون قطعاً، وإنما يتضام عن تفرق، فأما قوله: ﴿مِنْ خَلِيلِهِ﴾ [النور: ٤٣] فالذَّكْرُ يرجع إلى السحاب، وأما قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ ههنا، وفي الروم فقد مضى ما جاء من ذلك في الروم، وفي بني إسرائيل كذلك، لأن المعنى: تسقط السماء علينا كِسْفًا، أي: قطعاً، وكِسْفٌ في جمع كِسْفَةٍ مثل: سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، وكِسْفٌ على هذا يجوز أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

يكونَ مثلَ: سَدْرَةٌ وَسِدْرٍ، وَدِرَّةٌ وَدِرَرٍ. وإذا لم يكن المعنى في بني إسرائيل: تسقط السماء علينا قطعة، وإنما المعنى تسقطها قطعاً؛ كان التقدير ذات كِسْفٍ.

فأما ما في الشعراء من قوله: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ فتقديره: قطعاً، وهذا يقوي قراءة نافع وعاصم في إحدى الروايتين ﴿كِسْفًا﴾ في بني إسرائيل. وفي الشعراء يتبين في اللفظ أيضاً على أنه يراد به القِطْع وهو قوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ فكأنه دلَّ على بعض السماء، وعلى قطع منها. وأما ما في سبأ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِن شَاءَ نَحْصِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمُ كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ فكما أن المعنى في قوله: إن نشأ نحسف بهم الأرض التي يتقبلون فيها ويتصرفون في بلادهم ومساكنهم، وكذلك نسقط عليهم من السماء ما أظلمهم منها دون سائر السماء فهو واحدٌ. وأما ما في الطور من قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ فقد أبان قوله: ﴿سَاقِطًا﴾ والتذكير فيه أنه مفردٌ ليس بجمع، وإن كان جمعاً فهو على حدِّ شعيرةٍ وشعيرٍ.

وما رواه حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿كِسْفًا﴾ في كلِّ القرآن إلا في الطور، فقد ذكرنا وجه الجميع فيه، فيما مرَّ وخصَّ هذا الذي في الطور لوصفه بالواحد المذكور. وأما قراءة ابن عامر ما في بني إسرائيل ﴿كِسْفًا﴾ بفتح السين فإن المعنى: أو تسقط السماء قطعاً، وقرأ ما عدا التي في بني إسرائيل كِسْفًا، فوجه ذلك: أن الذي في الطور قد مضى وجهه، وفي الشعراء كأنه قال: أسقط علينا قطعة من السماء، فاقترحوا إسقاط قطعة منها، ولم يقترحوا إسقاط جميعها، وكذلك في سبأ: أو تسقط عليهم كِسْفًا من السماء أي: قطعة منها مظلة لأرضهم دون سائرهما، وأما قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] أي: يجعل ما يلتئم ويجتمع من السحاب قطعة قطعة، فتمطر، فكأنه اعتبر ما يؤول إليه حالُ السحاب من الالتئام والاجتماع، كما اعتبر من قرأه ﴿كِسْفًا﴾ حاله قبل، وكلتا القراءتين مذهبٌ.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٩٣] في ضم القاف وإسقاط الألف.

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والشام.

وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو، وحمزة والكسائي: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ بغير ألف.

وجه من قرأ: ﴿قَالَ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ أن الرسول، عليه السلام. قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها، ويأتي به ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠] وهذه الأشياء ليس في قوى البشر أن يأتوا بها، وإنما يظهرها الله، جلَّ وعزَّ، في أزمان الأنبياء علماً لتصديقهم وليفصلهم

بها من المتنبئين. ﴿وقل﴾ على الأمر له بأن يقول ذلك. ويقوي ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ونحو ذلك مما يجيء على لفظ الأمر دون الخبر.

اختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا﴾.

فقرأ الكسائي وحده: ﴿لقد علمت﴾ بضم التاء. وقرأ الباقون: ﴿لقد علمت﴾<sup>(١)</sup>

[الإسراء: ١٠٢].

حجة من فتح قال: ﴿لقد علمت﴾ أن فرعون ومن كان تبعه قد علموا صحة أمر

موسى بدلالة قوله: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقوله: ﴿فَلَمَّا

جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ وَحَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَنَهَا أَنفُسَهُمْ ظَلَمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٣، ١٤]

وقوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاحِرِ ادَّخِرْ لَنَا رَبِّكَ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٩].

ومن قال: ﴿لقد علمت﴾ فضم التاء...؟ فإن قلت: كيف يصح الاحتجاج عليه

بعلمه، وعلمه لا يكون حجة على فرعون، إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة

أمر موسى حجة عليه، فالقول إنه لما قيل له: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ

لَمَجْنُونٌ﴾، [الشعراء: ٢٧]، كان ذلك قدحاً في علمه. لأن المجنون لا يعلم، فكأنه

نقى ذلك، فقال: لقد علمت صحة ما أتيت به علماً صحيحاً كعلم العقلاء؛ فصار

الحجة عليه من هذا الوجه، وزعموا أن هذه القراءة رويت عن علي بن أبي طالب،

رضي الله عنه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الكهف

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿مَنْ لَدُنْهِ﴾ [الكهف: ٢] بفتح اللام وإشمام الدالِ الضمة، وكسر النون والهاء، ولم يقرأ بذلك غيره، ووصل الهاء بياء في الوصل .  
وقرأ الباقون ﴿مَنْ لَدُنَّهُ﴾ بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واو، حفص عن عاصم مثلهم<sup>(١)</sup>.

في لَدُنْ ثلاث لغات<sup>(٢)</sup>: لَدُنْ مثل سَبَعُ، وَتُخَفَّفُ الدال، فإذا خَفَّفْتَ كان على ضربين: أحدهما أن تحذف الضمة من الدال، وتنقل إلى اللام فيقال: لَدُنْ، مثل: عُضْدٍ، وفي كلا الوجهين يجتمع في الكلمة ساكنان: الدال المنقول عنها الحركة والمحذوفة منها.

ويلحق الكلمة حذف النون، فإن حذفت أمكن أن يقدر حذف النون منها، وقد أسكنت، وأن يقدر الحذف منها غير مسكن الأوسط، فإذا قُدِّرَ حذفها وقد أسكنت ورُدَّ فيها النون بعد الحذف، جاز أن تحرك بالفتح فيقال: لَدُنْ. قال سيبويه: شَبَّهوه بالخفيفة مع الفعل ففتحوها كفتحهم لام الفعل مع الخفيفة. وقال أبو زيد: جئت فلاناً لَدُنْ عُدوةً، ففتحوا الدال، ويجوز أن تُحْرَكَ بالكسر في نحو ﴿مَنْ لَدُنْكَ﴾، و﴿لَدُنْهُ﴾ لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يُحْرَكُ أحدهما بالكسر كما يُحْرَكُ بالفتح، وربما تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة، فأما حذف النون في قوله:

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا<sup>(٣)</sup> .....

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) قال ابن بري: ذكر أبو علي في لَدُنْ بالنون أربع لغات: لَدُنْ وَلَدُنْ، بإسكان الدال حذف الضمة منها كحذفها من عُضْدٍ، وَلَدُنْ بإلقاء ضمة الدال على اللام، وَلَدُنْ بحذف الضمة من الدال، فلما التقى ساكنان فتحت الدال الالتقاء الساكنين، ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أسكن الدال، قال: وينبغي أن تكون مكسورة، قال: وكذا حكاهما الحوفي لَدُنْ ولم يذكر لَدُنْ التي حكاهما أبو علي، والقياس يوجب أن تكون لَدُنْ، وَلَدُنْ على حد لم يلبه أبوان... (لسان العرب ١٣ - ٣٨٤ / ٣٨٥ مادة: لدن).

(٣) جزء من رجز تمامه:

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَانِهَا

فينبغي أن يكون أجري في الحذف، ولم يلتق مع ساكن آخر مجراه في حذفهم لها لالتقاء الساكنين، وذلك أنه في قولهم: من لدّ الصلاة، حُذفت لالتقاء الساكنين من حيث كثر، كما حذفت من الأسماء الأعلام نحو: زيد بن فلان. واستجازوا حذفها كما استجازوه في نحو:

ولك اسقني<sup>(١)</sup> .....

وكما حذفوها من عمرو العلى ونحو ذلك، والدليل على أنه حُذف كما كان حذف لالتقاء الساكنين أنه لا يخلو من أن يكون الحذف على ما كان عليه لالتقاء الساكنين، أو على حدّ الحذف في دَدٍ، ودَدَنٍ، فلا يجوز أن يكون على حدّ دِدٍ ودَدَنٍ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يُسكَنَ للبناء كما أنك لما حذفت النون من المعرب الذي هو لامّ في دَدَنٍ أُجْرِيَتْ على العين ما كان يجري على اللام من الإعراب، وكذلك لدّ لو كان الحذف فيه على حدّ الحذف في دَدَنٍ لوجب أن تُسكَنَ الدالّ من لدّ بعد حذف النون، ألا ترى أنهم قالوا: لَهَيَ أبوك<sup>(٢)</sup>، فبنوا الاسم لما تضمّن معنى لام المعرفة، وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين، ثم لما حذفوا الياء التي في موضع اللام قالوا: لَهَ أبوك، فبنوه على السكون، فكذلك الحذف في ﴿لَدُنْ﴾ لو كان على حدّ الحذف في لهي، والنون في دَدَنٍ لوجب أن تسكن الدال في لدّ ولا تحرك، فبقاؤها على الحركة دلالة على أن حذفها ليس على حدّ الحذف في دَدَنٍ، ولَهَيَ أبوك، ولكن حذفت كما كانت حذفت لالتقاء الساكنين لأن الحذف لالتقاء الساكنين كأنه في تقدير الثبات، كما أن التحريك لهما في تقدير السكون، فالذي

= الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٤/١٠١، ٨/٣٥، والكتاب ١/٢٦٤، ولسان العرب ١٣/٣٨٤، ومغني اللبيب ٢/٤٢٢، والمقاصد النحوية ٢/٥١، وهمع الهوامع ١/١٢٢. أراد: أن كانت شولاً.

(١) جزء من بيت تمامه:

فلسستُ بآتيه ولا أستطيعه      ولك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل  
البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١، والأزمية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، ٤١٩، وشرح أبيات سيويه ١/١٩٥، وشرح التصريح ١/١٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠١، والكتاب ١/٢٧، والمنصف ٢/٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٣، ٣٦١، والإنصاف ٢/٦٨٤، وأوضح المسالك ١/٦٧١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩، والجنى الداني ص ٥٩٢، وخزانة الأدب ٥/٢٦٥، ورفص المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٠، وشرح الأشموني ١/١٣٦، وشرح المفصل ٩/١٤٢، واللامات ص ١٥٩، ولسان العرب ١٣/٣٩١ (لكن) ومغني اللبيب ١١/٢٩١، وهمع الهوامع ٢/١٥٦، وتاج العروس (لكن).

(٢) انظر لسان العرب ١٣/٥٣٩ مادة: لوه.

قال: «من لد شولاً...»<sup>(١)</sup> إنما استعمل المحذوف لالتقاء الساكنين بالدلالة التي ذكرنا، وأنشد أبو زيد:

لُدُّ غُدُوَّةٌ حَتَّىٰ أَعَاثَ شَرِيذَهُمْ جَوُّ الْعِشَارَةِ فَالْعِيُونَ فَرُنُقُبُ<sup>(٢)</sup>  
فالدال متحركة بالضم فمن قال: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، على ما حكاه أبو زيد وسيبويه شبهها بالخفيفة مع الفعل كما شبهها مع التنوين في قوله: لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وإنما شبهوه بالزيادة في الموضوعين جميعاً أعني: لَدُنْ، لَدُنْ، لأنه لم يكن حقها أن تحذف النون منها لمشابتها الحروف وهذا الحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة فلما أشبهت الحروف لم يلزم الحذف فيها فاستنكروه وجعلوا النون بمنزلة الزائد في لَدُنْ، وفي لَدُنْ غُدُوَّةٌ، وكذلك قد يستقيم أن تقول في الذي قال «لُدُّ شولاً» أنه تركها على الضمة لأنه قدر أن تلك زائدة، وأنشد عن خالد بن كلثوم:

مِنْ عَن لَدُنْ قُرَعْتُ نَفْسَ الصَّلَاةِ إِلَىٰ أَنْ وَلَّتِ الشَّمْسُ فِي عَلِيٍّ وَفِي نَهْلِ  
وقد أضيفت فيه إلى الفعل، ويمكن أن تكون إضافتها إلى الفعل كإضافة حيث إليه لأنها في الإيهام مثلها في الإيهام، وإضافة ذي إلى تسلم. وريث إلى الفعل في مواضع، ويمكن أن يكون المعنى: لدن أن قرعت، فحذف أن، ويقوي ذلك ثباتها في قول الأعشى:

أراني لَدُنْ أَنْ غَابَ أَهْلِي كَأَنَّمَا يَرَانِي فِيكُمْ طَالِبُ الضِّمِّمِ أَرْزَبَا<sup>(٣)</sup>  
وقد جاءت أيضاً مضافة إلى الفعل في قول بعض عبد القيس:  
وإنَّ لُكَيْزَا لَمْ تَكُنْ رَبِّ عُكَّةٍ لَدُنْ صَرَّحَتْ حُجَّاجُهُمْ فَتَفَرَّقُوا<sup>(٤)</sup>  
وجاء مضافاً إلى الفعل في غير هذه المواضع.

فأما ما روي عن عاصم من قراءته: ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾ [الكهف: ٢] فالكسرة ليست فيه بجرراً إنما هي كسرة لالتقاء الساكنين وذلك أن الدال أسكنت كما أسكنت في سَبْعٍ، والنون ساكنة، فلما التقيا كسرت الثاني منهما. فإن قلت: فكيف حرّكت الأول من الساكنين فيمن قال: لَدُنْ، وحرّكت في قراءة عاصم الثاني منهما، قيل: حرّك الأولان لَدُنْ لأنه نُزِّلَ أن النون ليست من نفس الكلمة، كما نُزِّلَ في لَدُنْ غُدُوَّةٌ كذلك، وليس

(١) مرّ قريباً.

(٢) رُنُقُبُ: علم مرتجل لا أصل له في النكرات، وهو ماء لبني عيس؛ عن العمراني؛ وقال نصر: زنقب ماء ببلاد يربوع بالقوارة لبني سليط بن يربوع. (معجم البلدان ٣/١٥٤، ١٥٥).

(٣) يروى «قومي» بدل «أهلي»، و«الحق» بدل «الضميم».

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وأساس البلاغة ص ١٨٠ (رنب).

(٤) مرّ سابقاً.

يُخرجُ الكلمةَ هذا التنزيلُ فيها من أن تكون النون من أصلها، بدلالة رَدِّها في المضمَر نحو: من لَدُنْكَ، ومن لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي، ولَدُنِّي، حكاة أبو زيد، والساكنان، إذا التقيا في كلمة حُرْكَ الثاني منهما، فكذلك حرك الثاني في لَدُنْهُ، وليس يخرج ما عُرض من شبه الثون بالزيادة عن أن يكون من نفس الكلمة، وأن يراعي فيها الأصل، ألا ترى أن نحو الترامي والتعادي روعي فيه التفاعل فصرف كما صرف، ولم يجعل بمنزلة جوارِي وحضاجر<sup>(١)</sup>، وكذلك قولهم: المريضُ عدته، روعي فيه التعدي الذي في الفعل في الأصل، وكذلك هذه النون جعلت في التحريك لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: انطَلَقْتُ، و:

لم يَلِدْهُ<sup>(٢)</sup> .....

لَمَّا أُسْكِنَ اللامان من الكلمتين حُرْكَ الآخر منهما لالتقاء الساكنين، فكذلك في قوله: مِنْ لَدُنْهِ، حرك الثاني من الساكنين لما أسكن الحرف الذي قبل النون.

وأما إشمام الضم الدال في قراءة عاصم في قوله: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ فليعلم أن الأصل كان في الكلمة الضمة، ومثل ذلك قولهم: أنت تغزِين، وقولهم: قِيلَ، أشمَّت الكسرة فيها الضمة، لتدلَّ أن الأصل فيها التحريك بالضم وإن كان إشمام عاصم ليس في حركة خرجت إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، ولو كانت مثل الحركة في تغزِين لم يلتق ساكنان ولم تكسر النون لاجتماعهما، ولكن يجتمعان في أن أصل الحرف التحريك بالضم وإن اختلفا في أن الحركة في تغزِين قد خرجت إلى اللفظ، ولم تخرج في قوله: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ وأما وصله الهاء بياء في الوصل فحسنٌ، ألا ترى أنك لو قلت: ببابه وبعده، فلم توصل الهاء بياء لم يحسن، وكان ذلك مما يجوز في الشعر كقوله:

له زجلٌ كأنه صوتٌ حادٍ<sup>(٣)</sup>

وأما قراءة الباقيين ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فعلى أصل الكلمة، والنون في موضع جرٍّ وضم الهاء من غير بلوغ ياءٍ حَسَنٌ، لسكون ما قبل الهاء، فلو بلغوا به الياء لم يجز لأن هذا ليس من المواضع التي تلحق هاء الضمير فيه الياء لأنه لا ياء قبلها، ولا كسرة ولكن لو بلغوا بها الواو فقال: ﴿مِنْ لَدُنْهُوَ﴾، لم يكن يحسنُ الضمُّ بلا واوٍ، لأن الهاء خفية فإذا سكن ما قبلها وما بعدها أشبه التقاء الساكنين، ولو كان ما قبل الهاء حرف لين كان أقبح، وأما الجار في قوله: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ فيحتمل ضربين، أحدهما: أن يكون متعلقاً

(١) الحَضَجْرُ: العظيم البطن الواسعة، وحَضَجْرٌ: اسم للذكر والأنثى من الضباع، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه. وحضاجر معرفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه اسم للواحد على بنية الجمع لأنهم يقولون وَطَبَّ حَضَجْرٍ وَأَوطب حضاجر، يعني واسعة عظيمة. (لسان العرب ٢٠٢/٤ حضجر).

(٢) جزء من بيت مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.



بشديد، والآخر: أن يكون صفة للنكرة وفيها ذكر الموصوف.

اختلفوا في فتح الميم وكسر الفاء وكسر الميم وفتح الفاء من قوله: ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿مَرْفَقًا﴾ بكسر الميم وفتح الفاء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَرْفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء مثلهما.

أبو عبيدة: المَرْفَقُ: ما اِزْتَفَقَتْ به، وبعضهم يقول: المَرْفِقُ. فأما في اليدين فهو مَرْفَقٌ. وقال أبو زيد: رَفَقَ اللهُ عَلَيْكَ أَهْوَنَ المَرْفِقِ والرَّفِقِ.

قال أبو علي: المَرْفِقُ فيما حكاه أبو زيد مصدرٌ، ألا ترى أنه جعله كالرفق، وكان القياسُ الفتحُ لأنه ليس من يَرْفُقُ، ولكنه كقولهِ: ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥]. ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال أبو الحسن: مَرْفَقًا، أي: شيئاً يرتفقون به مثل المِقطَعِ، ومَرْفَقًا: جعله اسماً مثل المسجد، أو تكون لغةً.

وقوله: جعله اسماً، أي: جعل المرفق اسماً، ولم يجعله اسم المكان ولا المصدر من رَفَقَ يَرْفُقُ، كما أن المسجد ليس باسم الموضع من سَجَدَ يَسْجُدُ. وقوله: أو يكون لغةً، أي: لغة في اسم المصدر، كما جاء المَطْلِعُ ونحوه، ولو كان على القياس لفتحت اللام.

قال أبو الحسن أيضاً: مَرْفَقًا ومَرْفَقًا: لغتان لا فرق بينهما أيضاً، هما اسمان مثل المسجد والمطبخ.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الكهف: ١٧].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿تَزَاوَرُ﴾ بتشديد الزاي.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿تَزَوَّرُ﴾ خفيفةً.

وقرأ ابن عامر: ﴿تَزَوَّرُ﴾ مثل تَحَمَّرُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ تميلُ عنه، وهو من الزَّوَرِ والأزور منه،

وأُشْد ابن مقبل:

فِينَا كَرَائِرُ أَجْوَاذِ مُضَبَّرَةٍ فِيهَا دُرُوءٌ إِذَا شِئْنَا مِنَ الزَّوَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) الكراكر: الجماعات، واحدها كركرة. (اللسان ١٣٨/٥ مادة: كزر).

قال أبو علي: تَزَاوَرُ، وتَزَاوَرُ، من قال: تَزَاوَرُ حذَفَ التاء الثانية، وخفف الكلمة بالحذف، كما تخفف بالإدغام، وقول ابن عامرٍ: تَزَوَّرُ. قال أبو الحسن: لا يوضع في هذا المعنى إنما يقال: هو مُزَوَّرٌ عني، أي: منقبضٌ. قال أبو علي: ويدل على أن ازواراً في المعنى انقبض كما قاله أبو الحسن، قوله:

وازورَّ من وقع القنَّا بلبانِه

والذي حسن القراءة به قولُ جرير:

عَسْفَنَ عَلَى الْأَوَاعِسِ مِنْ قَفِيلٍ      وفي الْأَطْعَانِ عَنْ طَلْحِ ازورارٍ<sup>(١)</sup>  
فظاهر استعمال هذا في الأَطْعَانِ مثل استعماله في الشمس، فإن قلت: كيف جاز أن يقال: تَزَاوَرُ، ولا يكاد يستعمل هذا البناء في هذا النحو، فإن هذا حَسَنٌ لَمَا كَانَ معناه الميلُ عن الموضع، وقد استعملوا تمايل، فأجروا تَزَاوَرُ مجرى تمايلُ، قال:  
كَلُونِ الْحِصَانِ الْأَنْبِطِ الْبَطْنِ قَائِماً      تمايلُ عنه الْجُلُّ واللونُ أَشْقَرُ<sup>(٢)</sup>  
وقال:

تجائفُ عن خَلِّ<sup>(٣)</sup> اليمامةِ ناقتي      وما قصدتُ من أهلِها لسوائِكَ<sup>(٤)</sup>

= الأجواز: الأوساط. وجوز كل شيء: وسطه والجمع: أجواز (اللسان ٣٢٩/٥ مادة: جوز).  
مضيرة: فرس مضير الخلق أي موثق الخلق، وناقاة مضيرة الخلق. ورجل مضير: شديد (اللسان ٤/٤٧٩ ضير).

دروء: جمع درء: العوج في القناة والعصا ونحوها مما تصلب وتصعب إقامته (اللسان ١/٧٥ درأ).  
الزَّوَرُ: عَوْجُ الزَّوَرِ وقيل: هو إشراف أحد جانبيه على الآخر. (اللسان ٤/٣٣٤ زور).  
(١) البيت من الوافر، في ديوانه ص ١٧٨ من قصيدة بعنوان «وما رضيت بدمتكم قريش» ورواية الشطر الأول فيه:

عسفن على الأماعز من حُبِّي

عسف: مال عن الطريق، الأماعز: الأرض الكثيرة الحصى. الأزورار: النظر بغضب.

(٢) يُرَوَى «كمثل» بدل «كلون».

البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٦٢٦، ولسان العرب ٧/٤١١ (نبط)، وجمهرة اللغة ص ٣٦٢، وتاج العروس ٢٠/١٣٠ (نبط)، وتهذيب اللغة ١٣/٣٧١، وكتاب العين ٧/٤٣٩، وأساس البلاغة (نبط).  
وقبله:

وقد لاح للساوي الذي كَمَّلَ السُرِّي      على أخريات الليل، فتقَّ مشهَرُ

شبه بياض الصبح طالعاً في احمرار الأفق بفرس أشقر قد مال عنه جُلُّه فبان بياض إبطه.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/٢٥٤: جُلُّ وفي اللسان ٩/٣٣: جو وفيه «وما عدلت» بدل «وما قصدت».

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٩، والأشبه والنظائر ٥/١٦٤، ١٧٢، والأضداد ص ٤٤، ١٩٨، وخزانة الأدب ٣/٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١، والدرر ٣/٩٤، وشرح أبيات =

والزور في بيت ابن مقبل هو الميل والعدول للكبير والصَّعْر، فمعنى العدول فيه حاصل للكبر كان أو لغيره، وكما أن تقرضهم تجاوزهم وتتركهم عن شمالها، كذلك تزاور عنهم: تميل عنهم ذات اليمين، فإذا مالت عنهم إذا طلعت، وتجاوزتهم إذا غربت، وكانوا في فجوة من الكهف؛ دل أن الشمس لا تصيبهم البتة، أو في أكثر الأمر، فتكون صورهم محفوظة.

اختلفوا في تشديد اللام وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾ [الكهف: ١٨].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾: مشددة مهموزة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وحمره والكسائي: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾ خفيفة مهموزة، وروى إسماعيل بن مسلم عن ابن كثير: ﴿وَلَمَلَّتْ﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

قال أبو الحسن: الخفيفة أجود في كلامهم، تقول: ملأني رعباً، ولا يكادون يعرفون: ملأني. قال أبو علي: مما يدل على ما قاله أبو الحسن من أن التخفيف أكثر في كلامهم قوله:

فيملاً بيتنا أقطاً وسمننا

وقول الأعشى:

وقد ملأت بكرٍ ومن لفَّ لَفَّها<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

ومن مالىء عينيه من شيء غيره

= سيبويه ١/١٣٧، والكتاب ١/٣٢، ٤٠٨، ولسان العرب ٩/٣٣ (جنف)، ١٤/٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)، وأساس البلاغة ص ٦٦ (جنف)، وتاج العروس (سوا)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٩٥، وشرح المفصل ٢/٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤، والمحتسب ٢/١٥٠، والمقتضب ٤/٣٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٠٢.

تجانف لإثم: مال. الخُلُّ: ماء ونخل لبني العنبر باليمامة. والخل: موضع باليمن في وادي رمع (معجم البلدان ٢/٣٨٥).

اليمامة: بينها وبين البحرين عشرة أيام، وهي معدودة من نجد وقاعدتها حَجْر (معجم البلدان ٥/٤٤٢).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٤.

(٢) صدر بيت. عجزه:

نباكاً فأحواض الرجا فالنواعصا

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٩، ولسان العرب ٧/٩٩ (نعص)، ومقاييس اللغة ٥/٢٠٧، ومجمل اللغة ٤/٢٤٧، وتاج العروس ١٨/١٨٣ (نعص)، ٢٤/٣٧٠ (لف، نيك).

النواعص: مواضع معروفة.

وقول الآخر:

لا تملأِ الدَّلَوَ وَعَرِّقْ فِيهَا<sup>(١)</sup>

وقولهم: امتلأت، يدلّ على ملأ، لأنّ مطاوع فعلت افتعلت، قال:

امتلاً الحوض، وقال قطنى<sup>(٢)</sup>

وقد جاء التثقيب أيضاً، أنشدوا للمخبل السعدي<sup>(٣)</sup>:

وإذ فتنك النعمان بالناس مُحرمًا فمُلئى من كعبِ بنِ عوفٍ سلاسلُهُ<sup>(٤)</sup>

اختلفوا في كسر الراء، وإسكانها من قوله عزّ وجلّ: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ مكسورة

الراء.

وقرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ ساكنة الراء خفيفة. وروى

روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ مُدغمة، قال: وكان يشتمها شيئاً

من التثقيب<sup>(٥)</sup>

وَرِقٌ وَوَرِقٌ: كَنَبِدٍ وَنَبْدٍ<sup>(٦)</sup> وَكَتِفٍ وَكَتْفٍ، والتخفيف في هذا النحو سائغ مطرد.

(١) بعده:

ألا ترى حَبَارَ مَنْ يَسْقِيهَا

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥٩/٤، ١٦٠، (حبر)، ٢٤٣/١٠، (عرق)، وتهذيب اللغة ٢٢٦/١  
٣٣/٥، ١٣٤/٩، وتاج العروس ٥١٨/١٠، (حبر)، (عرق)، ومقاييس اللغة ٢٢٤/١، ٢٨٥/٤،  
والمخصص ١٣٤/٩، ١٤/١٠، ١٨/١٧، وأساس البلاغة (حبر، عرق)، حَبَار: اسم ناقته، وعرقت  
في السقاء والدلو وأعرقت: جعلت فيهما ماء قليلاً.

(٢) مرّاً سابقاً.

(٣) المُخْبِلُ السعدي: هو ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، أبو يزيد، من بني أنف الناقة، من  
تميم، شاعر فحل، من مخزومي الجاهلية والإسلام، هاجر إلى البصرة، وعمر طويلاً، ومات في  
خلافة عمر أو عثمان. قال الجمحي: له شعر كثير جيد، هجا به الزبرقان وغيره؛ وكان يمدح بني قريع  
ويذكر أيام بني سعد (قبيلته).

الأعلام ١٥/٣، والأغاني ٣٨/١٢ - ٤٢، وسمط اللآلي ٤١٨، والشعر والشعراء ١٥٩، وخزانة  
البغدادى ٥٣٥/٢ و٥٣٦، وطبقات فحول الشعراء ١١٩ و١٢٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٣٠٨، ولسان العرب ٤٧٣/١٠ (فتك)، وتهذيب  
اللغة ١٤٩/١٠ (وفيها: عوف بن كعب بدل كعب بن عوف)، وأساس البلاغة (فتك)، وتاج العروس  
(فتك)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٢/١٢ (حرم)، وكتاب العين ٣٤٠/٥.

كان النعمان بعث إلى بني عوف بن كعب جيشاً في الشهر الحرام وهم آمنون غازون فقتل فيهم وسبى.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٦) نَبْدٌ: سكن وركد (لسان العرب ٤١٣/٣ مادة: نبد).

وأما إدغام القاف في الكافِ فحسُنٌ، وذلك نحو قولك: الحق كَلَدَةٌ<sup>(١)</sup>، فلَمَّا كان إدغام الكاف في القاف في قولك: انهك قَطَنًا كذلك، ولإدغام القاف في الكاف من المزيّة في الحُسْن أن القاف أدخل في الحلق، وهي أول مخارج الفم، والكاف أخرج إلى الفم، والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أن الإدغام إنّما هو في حروف الفم، وأن حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام.

اختلفوا في التنوين من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ منونٌ.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مضافٌ غيرُ منونٍ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحسن: تكون السنون لثلاث مائة، قال: ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مائة سنين، وقال: هو جائز في هذا المعنى، وقد يقوله بعض العرب، قال: وقد قرأها الأعمش، وفي حرف عبد الله: ﴿ثلاثمائة سنة﴾.

قال أبو علي: مما يدل على صحة قول من قال: ثلاثمائة سنين أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الأحاد نحو: ثلاثمائة رجلٍ وأربع مائة ثوبٍ قد جاء مضافاً إلى الجميع في قول الشاعر:

ما زَوَّدُونِي غَيْرَ سَخِقِ عِمَامَةٍ<sup>(٣)</sup> وخميسٍ مِي فِيهَا قَسِيٌّ وَزَائِفُ<sup>(٤)</sup>

وذاك أن مِي لا تخلو من أن تكون في الأصل مِثِي، كأنه فِعْلَةٌ، فجمع على فِعْلٍ، مثل: سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ، أو تكون: فِعْلَةٌ، جُمِعَ على فُعُولٍ، مثل: بَدْرَةٌ وَبُدُورٍ، ومَأْنِيَةٌ وَمُؤُونٍ، قال:

عظيّمات الكلاكلِ والمُؤُونِ<sup>(٥)</sup>

(١) كَلَدَ الشيء كَلَدًا وكَلَدَهُ: جمعه وجعل بعضه على بعض. والكَلَدَةُ: الأرض الصلبة. والكَلْدَة: قطعة من الأرض غليظة. (لسان العرب ٣/٣٨٠ مادة: كلد).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥/٢٠:

فكانت سراويل وجُرْدٌ خميصَة

(٤) البيت من الطويل، وهو لمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٥٣، وإصلاح المنطق ص ٣٠٠، ولسان العرب ٩/١٤٣ (زيف)، ١٥٣/١٠ (سحق)، ١٨١/١٥ (قسا)، ٢٧٠/١٥ (مأى)، وتاج العروس (قسا) (مأى)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١١٤، وجمهرة اللغة ص ٨٢٢، وشرح ديوان الحماسة للمزوقي ص ٣٦٤.

(٥) عجز بيت. صدره:

يُشَبِّهُن السَّفِينِ وَهُنَّ بُخْتٌ

ويروى «الأباهر» بدل «الكلاكل».

فإن قلت: ما ننكر أن يكون مبيّ أصله: مبيّ، وإنما حرّكت العين كما حرّكت نحو: رَكَكٍ<sup>(١)</sup>، ومما أتبع حركة عينه ما بعده. فالذي يضعف ذلك أنك لا تجد فيما كان على حرفين نحو: شعيرة وشعير، وسدرة وسدر، فإذا لم تجد لذلك نظيراً عدلت عنه، وحملته على أنه فُعولٌ وأنه خفف كما يخفف في القوافي كقوله:

كَنَّهُوَرٌ كَانَ مِنْ أَغْقَابِ السُّمَيِّ<sup>(٢)</sup>

وإذا كان كذلك فقد جاء إضافة نحو: ثلاثمائة إلى الجمع، وكسرت الفاء من مبيّ كما كسرت من جليّ ونحوه، فأما قوله:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوْدًا<sup>(٣)</sup> .....

فلا يدلّ على جواز ثلاث مئين، وإضافتها إلى الجمع، لأن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً، والحلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً، فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الحلوبة جمعاً وجعل السُودَ وصفاً لها، فإذا أمكن هذا لم تكن فيه دلالة على جواز إضافة ثلاث مائة ونحوها إلى الجمع، فإن قلت يكون حلوبة في البيت واحداً ولا يكون جمعاً، لأنه تفسير العدد وهذا الضرب من العدد يفسر كالأحاد دون الجموع؛ قيل: هذا لا يمتنع إذا كان المراد به الجمع، أن يكون تفسيراً لهذا الضرب من العدد من حيث كان على لفظ الأحاد، فكذلك الحلوبة يراد به الجمع ولا يمتنع أن تكون تفسيراً، كما لا يمتنع عشرون نفراً، وثلاثون قتيلاً.

= البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص ١٤٩ وفيه «الشؤون» مكان «المؤون» وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٩٥/١٣ (مأن)، مأنه يمانه مأناً: أصاب مأنه وهو ما بين سُرته وعانته وشرسوفه.

(١) كلمة من بيت تمامه:

ثم استمروا وقالوا إن مشربكم ماء بشريقي سلمى فيدُ أوركك

البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٦٧، والعقد الفريد ٣٥٥/٥، ولسان العرب ٣٤١/٣ (فيد)، ٤٣٤/١٠ (ركك)، وتاج العروس ٥١٥/٨ (فيد)، (ركك)، والمحتسب ١/ ٨٧، ٢٧/٢، ومعجم البلدان ٦٤/٣ (ركك)، والمنصف ٣٠٩/٢، وبلا نسبة في معجم ما استعجم ص ١٠٣٣، والمقتضب ٢٠٠/١، والمقرب ١٥٦/٢، والممتع في التصريف ٦٤٣/٢.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) تمام البيت:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩٣، والحيوان ٤٢٥/٣، وخزانة الأدب ٣٩٠/٧ وشرح شذور الذهب ص ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٢٥/٣ وشرح المفصل ٥٥/٣، ٢٤/٦.

ونحو ذلك من الأسماء التي يراد بها الجمع، وهي على لفظ الأحاد. ومما يدل على أنه فُعُولٌ قوله:

وَحَاتَمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي<sup>(١)</sup>

فهذا يدل على التخفيف، وهو فُعُولٌ في الأصل، وإنما خفف للقافية، كما خفف البيت الذي قبله وهو:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِي<sup>(١)</sup>

فحذف كما حذف نحو:

مَتَى أَنَامُ لَا يُوْرُقْنِي الكَّرِي لِيلاً وَلَا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المَطِي<sup>(٢)</sup>  
فإن قيل: لم لا يكون المِئِي فُعُلاً، ويكون جمع فَعَلَةٍ على فُعُلٍ، نحو: خَشْبَةٌ  
وَحُشْبٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُدُنٌ؟ فإن ذلك لا يكون، ألا ترى أن فُعُلاً لا يكسر فاؤها كما يكسر  
فَاءَ فُعُولٍ، ولأن فُعُلاً قد رفض في المعتل فلم يستعمل إلا في هذه الكلمة التي هي ثن  
في جمع ثني فقط، فلا يحمل عليها غيرها.

وأما قول من قال «ثلاثمائة سنين» فإن «سنين» فيه بدلٌ من قوله: «ثلاثمائة»  
وموضعه نصب، كما أن موضع البدل منه كذلك، وقد قدمنا ذكر ذلك عن أبي الحسن.

قال: وقرأ ابن عامر وحده: «بِالغُدُوَّةِ والعِشِي» [الكهف: ٢٨].

وقرأ الباقون: «بِالغُدُوَّةِ والعِشِي»<sup>(٣)</sup> بِالْفِ.

أما غدوة فهو اسمٌ موضوعٌ للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يدخل عليه  
الألف واللام، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كتبت في المصحف  
بالواو، ولم يدل على ذلك، ألا ترى أنهم قد كتبوا فيه الصلاة بالواو وهي ألفٌ،  
فكذلك الغداة إن كتبت في هذا بالواو، ولا دلالة فيه على أنها واوٌ، كما لم يكن ذلك  
في الصلاة ونحوها مما كتبت بالواو وهو ألف. ووجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد  
يجوز وإن كان معرفة أن يتنكر، كما حكاه أبو زيد من أنهم يقولون: لَقَيْتَهُ فَيْئَةً، والفينة

(١) الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ولسان العرب ١٢/١١٥ (حتم)،  
١٥/٢٧٠ (مأي) (وفيه. قال أبو زيد: إنه للعامرية)، ونوادير ص ٩١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٣،  
ولقضي بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/٥٦٥، ولسان العرب ١٣/٤٧٢ (أمه) وبلا نسية في لسان  
العرب ٣/١٦٠ (حيد)، والمخصص ٩/٣، ١٧/١٠٧، والإنصاف ٢/٦٦٣، وخزانة الأدب ٨/٣٠،  
١١/٣٧٤، ٣٧٦، والخصائص ١/٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب  
٢/٢٣٤، والمنصف ٢/٦٨، وتاج العروس (سنا).

(٢) مرٌ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

بعد الفينة، ففينة مثل الغدوة في التعريف بدلالة امتناع الانصراف، وقد دخلت عليه لام التعريف، وذلك أنه يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك، ويقوي هذا تشنية الأعلام وجمعها، وقولهم:

لا هيثم الليلة للمطي<sup>(١)</sup>

وقولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، فأجري هذا مجرى ما يكون شائعاً في الجنس، وكذلك الغدوة. وقول من قال: ﴿بِالْغُدْوَةِ﴾ أئين.

قال: وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤] بياء في الوصل.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بغير ياء.

إثبات الياء حسن لأنها ليست بفواصل فتكون كالقوافي.

ومن حذف فلأن الحذف في هذا النحو وإن لم يكن قافية فقد جاء وكثر.

قال: وكلهم قرأ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦] بالياء والرفع، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿وَلَا تُشْرِكُ﴾ جزماً بالتاء<sup>(٢)</sup>.

﴿يُشْرِكُ﴾ بالياء لتقدم أسماء الغيبة، وهو قوله: ﴿وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ﴾، والهاء للغيبة، فكذلك قوله: ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ أي: لا يشرك الله في حكمه أحداً.

وقراءة ابن عامر: ﴿ولا تشرك﴾ أنت أيها الإنسان في حكمه على النهي عن الإشراك في حكمه، المعنى: أي لا تكن كمن قيل فيه: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] ﴿وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والقراءة الأولى أشيع، والرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقولك: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بعد ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وقرأ أبو عمرو: ﴿ثُمَّرٌ﴾ [الكهف: ٣٤] و﴿بِثْمُرِهِ﴾ [٤٢] بضم الثاء وسكون الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّرٌ﴾ و﴿بِثْمُرِهِ﴾ مضمومة الثاء والميم.

(١) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/٢١٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٠، والأشباه والنظائر ٣/٨٢، ٩٨/٨، وتخليص الشواهد ص ١٧٩، وخزانة الأدب ٤/٥٧، ٥٩، ووصف المباني ص ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/٥٩، وشرح الأسموني ١/١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥ وشرح المفصل ٢/١٠٢، ٤/١٢٣، والكتاب ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٢، وجمع الهوامع ١/١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.



علي بن نَصْر، وحسين الجعفي، عن أبي عمرو: ﴿ثُمَّرٌ﴾ مثل نافع.  
وقرأ عاصم: ﴿ثُمَّرٌ﴾ و﴿بِشْمَرِهِ﴾، بفتح الشاء والميم فيهما<sup>(١)</sup>.

الثمرة؛ ما يجتنى من ذي الثمرة، وجمعه: ثمرات، ومثله: رَحْبَةٌ، ورحبات  
ورقبة ورَقَبَات، قال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧].  
وقال: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]. ويجوز في جمع ثمرة ضربان:  
أحدهما: أن يجمع على ثَمَرٍ، كبقرة وبقر. والآخر: على التكرير: ثمارٌ، كرقبة  
ورقاب، وهذا على تشبيه المخلوقات بالمصنوعات، وقد يُشَبَّه كل واحد منهما بالآخر.  
ويجوز في القياس أن يكسّر ثمار، الذي هو جمع ثمرة، على ثَمَرٍ، فيكون ككتاب  
وكتب، ويكون تكسيره على فُعُل، كتكسيره على فعائل في نحو قوله:

وقرّب بالزرق الجمائل بعدما تَقَوَّبَ عن غزبان أوراكيها الخَطِر<sup>(٢)</sup>  
فقراءة ابن عامر: ﴿وكان له ثَمَرٌ﴾ إذا خَفَّفَ يجوز أن يكون جمع: ثمارٍ، ككتاب  
وكتب، ويخَفَّفُ كما يخَفَّفُ كُتُبٌ، ويجوز أن يكون ثَمَرٌ جمع ثَمَرَةٍ، كَبَدَنَةٍ وبُدُنٍ،  
وَحَشْبَةٍ وَحُشْبٍ، ويجوز أن يكون ثَمَرٌ واحداً كعُنُقٍ وطُئِبٍ، فعلى أي هذه الوجوه كان  
جاز إسكان العين منه وساغ، وكذلك قوله: ﴿وَأُحِيطَ بِشْمَرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢].

وقال بعض أهل اللغة: الثَمَرُ: المال، والثَمَرُ: المأكول. وجاء في التفسير قريب  
من هذا، قالوا: الثَمَرُ: النخل والشجر، ولم يُرد به الثمرة. والثَمَرُ على ما روي عن عدّة  
من السلف: الأصول التي تحمل الثمرة، لا نفس الثمر، بدلالة قوله: ﴿فَأَصْبَحَ يَقْلُبُ كَفَّيْهِ  
عَلَى مَا أَفَقَّ فِيهَا﴾، أي: في الجنة، والنفقة: إنما تكون على ذوات الثمر في أغلب العرف.  
وكان الآفة التي أرسلت عليها، اضطلمت<sup>(٣)</sup> الأصول واجتاحتها، كما جاء في صفة  
الجنة الأخرى: ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [ن: ٢٠] أي: كالليل في سواده لاحتراقها، أو  
كالنهار في بياضها، وما بطل من خضرتها بالآفة النازلة بها.

وحكي عن أبي عمرو: ﴿الثَمَرُ﴾، والثَمَرُ: أنواع المال، وإذا أُحِيطَ بالثمر  
فاجتبيح؛ دخلت فيه الثمرة ولا يكون أن يصاب الأصل ولا تصاب الثمرة، وإذا كان  
كذلك؛ فمن قرأ: ﴿بِشْمَرِهِ﴾ و﴿بِشْمَرِهِ﴾ كان قوله أْبَيَّنَ مَمَّنَ قرأ بالفتح. وقد تجوز  
القراءة بالفتح، فأخبر عن بعض ما أصيب، وأمسك عن بعض، وهو قراءة عاصم.  
وفي الثمرة لغة أخرى ولم يحك عمن ذكر من القراء في هذا الكتاب، قال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) صلّم الشيء: قطعه من أصله (استأصله).

سيبويه: تقول: ثَمْرَةٌ وَثَمْرَاتٌ، وَسَمْرَةٌ وَسَمْرَاتٌ، قال أبو علي: يجوز في جمع ثَمْرَةٍ ثَمْرٌ كما جاز السَّمْرُ، وقالوا: ثَمْرَةٌ وَثَمْرٌ، وَثِمَارٌ، فثِمَارٌ جمع ثَمْرَةٍ كما أن إضَاءً جمعُ أضاء<sup>(١)</sup>، وكَسَّرُوهُ عَلَى فِعَالٍ كَمَا كَسَّرُوهُ عَلَى فَعُولٍ فِي قَوْلِهِمْ: صَفَاً وَصُفِيٌّ.

وقرأ ابن كثير ونافعُ وابن عامرٍ ﴿خَيْرًا مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] بزيادة ميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام.

وقرأ أبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ وكذلك هي في مصاحف أهل البصرة والكوفة<sup>(٢)</sup>.

قال: الأفراد أولى من حيث كان أقرب إلى الجنة المنفردة من قوله: ﴿وَدَخَلَ حَتَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [الكهف: ٣٥]. والتثنية لا تمتنع لتقدم ذكر الجنتين.

اختلفوا في إسقاط الألف من قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] وإثباتها.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف.

وقرأ نافع في رواية المسيبي: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ يثبت الألف في الوصل والوقف، وقال ابن جَمَّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن قالون عن نافع: بغير ألف في الوصل، ويقف بالألف.

وقرأ ابن عامرٍ: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، يثبت الألف في الوصل والوقف.

قال أبو بكر أحمد: ولم يُخْتَلَفْ فِي الْوَقْفِ أَنَّهُ بِالْأَلْفِ، وَإِنَّمَا اِخْتَلَفَ فِي الْوَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

قال: القول فيمن قرأ: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فلم يثبت الألف في الوصل أنه كان: لكن أنا، فحَقَفَ الهمزة وألقى حركتها على النون، فصار لَكِنَّا، فاجتمع مثلان، فأدغم المثل الأول في الثاني بعد أن أسكنها، فصار في الدَّرَجِ: ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾، فلم يثبت الألف في الوصل كما لم تثبت الهاء في الوصل في نحو: إرمه واغزه، لأنها إنما تلحق في الوقف لتبين الحرف الموقوف عليه، فإذا وقف قال: ﴿لَيْكِنَّا﴾، فأثبت الألف في الوقف كما كان يثبت الهاء فيه. ومثل ذلك في الإدغام ما حكاه أبو زيد من قول من سمعه يقرأ: ﴿أَنْ تَقَعَ عِلْرَضٍ﴾ [الحج: ٦٥] حَقَفَ الهمزة، وألقى حركتها على لام

(١) الأضَاءُ: الغدير، ابن سيده: الأضاء الماء المُسْتَنْقَع من سيل أو غيره والجمع أضوات وأضاً مقصور، وإضاء، وإضون. (لسان العرب ٣٨/١٤ مادة: أضاً).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

المعرفة فصار على الرض. وخففها على قول من قال: الحمر، فأثبت همزة الوصل لأن اللام في تقدير السكون، فلما كان في تقدير السكون حذف الألف من على، كما يحذفها إذا كانت اللام ساكنة، فاجتمع لآمان مثلان فأدغم الأولى في الثانية، ولو خففها على قول من قال: لَحْمَر، لم يجز الإدغام لأن الألف في على تثبت ولا تحذف كما حذفت في القول الأول، لما كانت اللام في تقدير سكون، فلم يجز الإدغام لفصل الألف بين المثليين، فإذا وقف من أدغم ﴿لَيْكِنَّا﴾ أثبت الألف، وإذا لم يقف حذفتها.

ومثل هذه الألف في أنها تَثْبُتُ في الوقف وتسقط في الإدراج، الألف في حَيْهَلَا، تقول: حَيَّ هَلْ بَعْمَر، فتحذفها، فإن وقفت قلت: حَيْهَلَا، وقد تجيء هذه الألف مثبتة في الشعر في الإدراج، كقول الأعشى:

فكيفَ أنا وانتحالي القوافي<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

أنا شيخُ العشيرة فاغرفوني حُمَيْدٌ قد تَذَرَيْتُ السَّنَامَا<sup>(٢)</sup>  
ولا يكون هذا مختاراً في القراءة، وقد جاء في غير هذا إجراء الوصل مجرى الوقف. نحو قوله:

ببازِلٍ وجنَاءٍ أو عَيْهَلِي<sup>(٣)</sup>

فأما من قرأ ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ في الوصل فإنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يجعل الضمير المتصل مثل المنفصل الذي هو: نحن، فيدغم النون من لكن لسكونها في النون من علامة الضمير، فيكون على هذا في الوصل والوقف، ﴿لَيْكِنَّا﴾ بإثبات الألف لا غير، ألا ترى أن أحداً لا يحذف الألف في نحو: فعلنا.

وقوله: ﴿هُوَ﴾ من: ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ علامة الحديث والقصة، كما أنه من قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] كذلك والتقدير: الأمر لله أحد، لأن هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ والخبر في موضع خبر، كما أنه في: إن، وكان، وظننت، وما يدخل على المبتدأ والخبر كذلك، وعاد الضمير على الضمير الذي دخلت عليه لكن على المعنى، ولو عاد على اللفظ لكان: لكننا هو الله ربنا، ودخلت لكن على الضمير مخففة كما دخلت في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] وهذا وجه.

ويجوز فيه وجه آخر: وهو أن سيبويه حكى أنه سمع من العرب من يقول: أعطني أبيضه، فشدّد وألحق الهاء. والتشديد للوقف، وإلحاقه إياها، كإلحاقه الألف

(٣) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً.

في: سَبَسَبًا<sup>(١)</sup>. والياء في: عَيْهَلِي<sup>(٢)</sup>. فأجرى الهاء مجراها في الإطلاق كما كانت مثلها في قوله:

صَفِيَهُ فُومِي وَلَا تَجَزَعِي وَبَكِّي النِّسَاءَ عَلَى حَمْرَةَ<sup>(٣)</sup>  
فهذا الذي حكاه سيبويه في الكلام، وليس في شعر، وكذلك الآية تكون الألف فيها كالياء، ولا تكون الهاء للوقف، ألا ترى أنّ هاء الوقف لا يبين بها المعرب، ولا ما ضارح المعرب، فعلى أحد هذين الوجهين يكون قول من أثبت الألف في الوصل أو عليهما جميعاً. ولو كانت فاصلة لكان مثل ﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وقرأ ابن كثير: ﴿إِنْ تَرَنِي أَنَا﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿يُؤْتِينِي خَيْرًا﴾ [٤٠] و﴿نَبِيٍّ فَارْتَدَا﴾ [٦٤]، و﴿إِنْ تَعْلَمَنِي مِمَّا﴾ [٦٦] و﴿يَهْدِينِي رَبِّي﴾ [٢٤] يثبت الياء في الوصل والوقف.

وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل في هذه الحروف، وزاد ﴿فهو المهتدي﴾ [١٧] بياء في الوصل، ويحذفها في الوقف.

الكسائي يحذفها ويثبت الياء في ﴿نَبِيٍّ﴾ وحدها في الوصل.

ابن عامر وعاصم وحمزة يحذفون الياء في الوصل والوقف في كل ذلك.

إثبات ابن كثير الياء فيما أثبت من هذه الحروف في الوصل والوقف هو الأصل والقياس، وإثبات نافع وأبي عمرو الياء في هذه الحروف التي حكيت عنهما في الوصل هو القياس والأصل، وحذفهما لها في الوقف أنه فواصل، أو قد أشبهت الفواصل، فحذفها كما تحذف في القوافي لأنه موضع وقف، والوقف مما يعبر فيه الكلم عن حالها في الوصل.

وأما حذف ابن عامر وعاصم وحمزة الياء في هذه الحروف في الوصل والوقف فإن حذفهم لها في الوقف كحذف من تقدم ذكره، لأنها كالفواصل، وأما حذفها في الوصل، فلأنهم قد يحذفون مما ليس بفاصلة في الوصل نحو: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ﴾ [هود: ١٠٥].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً﴾ [الكهف: ٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر - فيما أرى - : ﴿وَلَمْ تَكُنْ﴾ بالتاء.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿ولم يكن﴾ بالياء<sup>(٤)</sup>.

الياء والتاء كلاهما حسن وقد مضى ذلك في غير موضع.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْخَلْقِ﴾ [الكهف: ٤٤].

(١) كلمة من بيت رجز لرؤية مرّ سابقاً.

(٢) مرّ في الصفحة السابقة.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في الروایتين: ﴿الْوَالِيَةُ﴾ بفتح الواو ﴿لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ خفضاً.

وقرأ حمزة: ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ بكسر الواو والقاف.

وقرأ أبو عمرو: ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ بفتح الواو وضم القاف.

وقرأ الكسائي: ﴿هنالك الولاية﴾ كسراً ﴿لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ بضم القاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: الولاية: أي التوالي، قال: وهو مصدرُ الوَلِيِّ، وحكي عن أبي عمرو والأصمعي أنَّ الولاية هنا لحنٌ، والكسر يجيء في فِعَالَةٍ فيما كان صنعة ومعنى، مُتَقَلِّداً كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك، وليس هنا معنى تولي أمر إنمّا هو الولاية من الدين وكذلك التي في الأنفال: ﴿مَالِكُومِنَ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وقد كسر قوم من القراء ذلك أيضاً، وحكى ابنُ سَلَامٍ عن يونس في قوله: ﴿هُنَالِكَ الْوَالِيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ قال يونس: ما كان لله عزّ وجلّ فهو ولاية مفتوح من الولاية في الدين، وما كان من ولاية الأمور فبالكسر: ولاية. وقال بعض أهل اللغة: الولاية: النصر. يقال: هم أهل ولاية عليك، أي: متناصرون عليك، والولاية: ولاية السلطان، قال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تيك، كما قالوا: الوكالة والولاية في هذا الموضوع.

وأما من قال: ﴿هُنَالِكَ الْوَالِيَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ فكسر القاف فإنه جعله من وصف الله سبحانه، وَوَصَفَهُ بِالْحَقِّ وهو مصدرٌ كما وَصَفَهُ بِالْعَدْلِ وبالسّلام، والمعنى: أنه ذو الحق وذو السّلام، وكذلك الإله معناه: ذو العبادة، يدلّ على ذلك قوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢].

ومن رفع ﴿الْحَقِّ﴾ جعله صفةً للولاية، ومعنى وصف الولاية بالحق أنه لا يشوبها غيره، ولا يخاف فيها ما يخاف في سائر الولايات من غير الحق.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عزّ وجلّ: ﴿عُقْبَاءَ﴾ [الكهف: ٤٤].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿عُقْبَاءَ﴾ مضمومة القاف.

وقرأ عاصمٌ وحمزة: ﴿عُقْبَاءَ﴾ ساكنة القاف<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: خيرٌ عُقْبَاءُ، وعاقبةٌ، وعُقْبَى، وعُقْبَةٌ، والمعنى واحدٌ وهي الآخرة.

قال أبو علي: ما كان على فُعْلٍ جاز تخفيفه نحو العُتُق، والطنُبُ وقد تقدم ذكر ذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ نُسِّرُ الْجِبَالَ﴾ [الكهف: ٤٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَيَوْمَ تُسِيرُ﴾ بالتاء. ﴿الجبال﴾ رفعا.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي: ﴿نُسِيرُ﴾ بالنون ﴿الجبال﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

حجة من بنى الفعل للمفعول به فقال: ﴿نُسِيرُ﴾ قوله: ﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾،

وقوله: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [التكوير: ٣].

ومن قال: ﴿نُسِيرُ﴾ فلأنه أشبه بما بعده من قوله: ﴿وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾

[الكهف: ٤٧] فإن قلت: وقد جاء ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سِيرًا﴾ [الطور: ١٠] ولم يجب على

هذا أن يقال: ﴿نُسِيرُ الْجِبَالُ﴾؛ قيل: إنما قرئ على: ﴿نُسِيرُ الْجِبَالُ﴾ و﴿نُسِيرُ

الجبَالُ﴾ ولم يقرأ على غير هذين الوجهين، فكما أسند الفعل إلى المفعول به في قوله:

﴿وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾ كذلك أسند إليها في قوله: ﴿نُسِيرُ الْجِبَالُ﴾.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا﴾ [الكهف: ٥٢] في النون والياء.

فقرأ حمزة وحده: ﴿نقول﴾ بالنون وقرأ الباقون بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قول حمزة ﴿نقول﴾ إن قبلها: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا﴾

[الكهف: ٥١] ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ﴾: محمول على ما تقدم في المعنى، فكما أن ﴿كُنْتُ﴾

للمتكلم كذلك ﴿نقول﴾ والجمع والإفراد في ذلك بمعنى.

وحجة الياء أن الكلام الأول قد انقضى. وهذا استئناف، فالمعنى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾:

أي يوم يقول الله سبحانه ﴿أين شركائي الذين زعمتم﴾ وهذا يقوي القراءة بالياء دون

النون، ولو كان بالنون لكان أشبه بما بعده أن يكون جمعاً مثله، فيقول: شركاءنا، فأما

قوله: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾، فالراجع إلى الموصول محذوف، وخبر الزعم محذوف،

والمعنى: الذين زعمتموهم إياهم، أي: زعمتموهم شركاء، فحذف الراجع من الصلة،

ولا بد من تقديره، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ومثل هذا في

حذف المفعولين جميعاً، قول الشاعر، وهو الكمي:

بأي كتاب أم بأية سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلِيٍّ وَتَحْسِبُ<sup>(٣)</sup>

فلاية أقوى من هذا، لأن الراجع إلى الموصول مقتضى، وإذا ثبت الراجع ثبت

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو للكمي في خزنة الأدب ١٣٧/٩، والدرر ١/٢٧٢، ٢/٢٥٣، وشرح التصريح ١/٢٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١/١٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٤١٣، ٣/١١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦٩، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وهمع الهوامع ١/١٥٢.

حصول المفعول الثاني، لأن الاقتصار على الأول من المفعولين لا يجوز.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿العذابُ قَبْلاً﴾ [الكهف: ٥٥] في كسر القاف وفتح الباء، وضم القاف والباء.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قَبْلاً﴾ بكسر القاف.  
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قَبْلاً﴾ رفعا<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: قَبْلاً مقابلةً، وقال أبو زيد: لقيت فلاناً قَبْلاً ومقابلةً وقَبْلاً وقَبْلاً وقَبْلاً وقَبْلاً وقبيلاً كله واحد وهو المواجهة.

قال أبو علي: فقوله: قَبْلاً، أي: مقابلةً. وقالوا إذا سقى إبله ولم يكن أعد لها الماء قبل ورودها: سقاها قَبْلاً، والقابل: الذي يسقيها وهي تقابل سقبه<sup>(٢)</sup>، قال الراجز:

لن يَغْلِبَ اليومَ جَبَاكُم قَبْلِي<sup>(٣)</sup>

فهذا أيضاً من المقابلة فمعنى: ﴿أو يأتِيهم العذابُ قَبْلاً﴾ أي: مقابلةً من حيث يرونها وهذا كقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤].

وأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿قَبْلاً﴾ فيحتمل تأويلين: يجوز أن يكون قَبْلاً بمعنى قَبْلاً، كما حكاه أبو زيد، فيكون معنى القراءتين على ما فسرهما واحداً اختلف اللفظ، واتفق المعنى، ويجوز أن يكون قَبْلاً جمع قبيل، كأنه: يأتِيهم العذابُ قبيلاً قبيلاً، أي: صنفاً صنفاً، فجمع قبيلاً الذي هو فعيلاً على فُعَل، وصنوفُ العذاب التي يقابلونها كما أخذ أصحابُ فرعون، فيكون ضرباً مختلفاً كل قبيل منه غير صاحبه، ويكون ضرباً واحداً ويجيئهم منه شيء بعد شيء.

وقرأ الكسائي وحده: ﴿وما أنسانيه﴾ [الكهف: ٦٣] بإمالة السين. وكلهم فتحها غيره<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) السَّقْبُ: ولد الناقة، وقيل: الذكر من ولد الناقة، بالسين لا غير، والسَّقْبُ والصَّقْبُ والسقيية: عمود الخباء. (لسان العرب ١/٤٦٨، ٤٦٩ مادة: سقب).

(٣) قبله:

أنا حُنَيْنٌ واعتُراني أفكلسي

الرجز بلا نسبة في ديوان الأدب ١/٢٢٨.

الجَبَا: أن يتقدم الساقى للإبل قبل ورودها بيوم فيجبي لها الماء في الحوض ثم يوردها من الغد. (اللسان ١٢٩/١٤ جبي).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

قال أبو علي: الإمالة في السين من ﴿أَسَانِيهِ﴾ سائغة، لأنك تقول: أُنْسِيْتَهُ، وسواء كان من نسيْتُ، الذي هو خلاف ذكرتُ، أو من نسيْتُ الذي هو تركتُ، لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالإمالة في السين شائعة من حيث قلتُ في كل واحد منهما أُنْسِيْتَهُ، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

حفص عن عاصم ﴿أُنْسَيْنِيَهُ إِلَّا﴾ بضم الهاء، وفي فتح: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] بضم الهاء أبو بكر عن عاصم: ﴿أُنْسَيْنِيَهُ﴾ بكسر الهاء و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ بكسر الهاء.

الباقون بكسر الهاء من غير بلوغ ياء، إلا ابن كثير فإنه يثبت الياء في الوصل بعد الهاء ﴿أَسَانِيهِ إِلَّا﴾.

قال: وقد تقدم ذكر القول في وجوه ذلك كلها. اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] في التشكيل والتخفيف.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ مضمومة الراء خفيفة الشين.

وقرأ ابن عامر: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾، مضمومة الراء والشين، هكذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان: ﴿رُشْدًا﴾: خفيفة، وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر ﴿رُشْدًا﴾ خفيفة. وقرأ أبو عمرو ﴿رُشْدًا﴾، مفتوحة الراء والشين<sup>(١)</sup>.

قال: رُشْدًا ورُشْدًا لغتان، وكل واحد منهما بمعنى الآخر، وقد أجرت العرب كل واحد منهما مجرى الآخر، فقالوا: وَثْنٌ وَوُثْنٌ، وَأَسْدٌ وَأُسْدٌ وَخَسْبَةٌ وَخُسْبٌ، وَبُدْنَةٌ وَبُدْنٌ، فجمعوا فَعَلًا على فُعْلٍ، ولما كان فُعْلٌ يجري عندهم مجرى فَعَلٍ جمعوا أيضاً فُعْلًا على فُعْلٍ، كما جمعوا فَعْلًا عليه. وذلك قوله: ﴿وَأَلْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وفي أخرى: ﴿فِي الْفُلِّكَ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩، يس: ٤١]، فهذا يدلُّك على أنهما عندهم يجريان جميعاً مجرى واحداً، وعلى هذا أيضاً جمعوا فُعْلًا وَفَعْلًا، على فِغْلَانٍ، فقالوا: قَاعٌ وَوَيْعَانٌ. وَتَاجٌ وَتَيْجَانٌ، وقالوا: حَوْتٌ وَجَيْتَانٌ، وَنُونٌ وَنَيْنَانٌ، وقد قيل: إن القراءة بـ﴿رُشْدًا﴾ أرجح، لأنهم اتفقوا في قوله: ﴿فَأَوْلِيكَ تَحْرُورًا رُشْدًا﴾ [الجن: ١٤] على الفتح، والتي في الكهف رأسُ آية مثل ما وقع الاتفاق على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.



فتحه، وتحريك عينه، فوجب أن يكون هذا أيضاً مثله، من حيث اجتماعهما في أن كل واحد في رأس آية. فأما انتصاب ﴿رَشَدًا﴾، فيجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، ويكون متعلقاً بآتبع، وكأته: هل أتبعك للرشد، أو لطلب الرشد على أن تعلمني، فيكون على حالاً من قوله: أتبعك، ويجوز أن يكون للرشد مفعولاً به تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته، ويكون العلم الذي يتعدى إلى مفعول واحد يتعدى بتضعيف العين إلى مفعولين، كقوله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] تقديره: هل أتبعك على أن تعلمني رشداً مما علمته. فحذفت الراجع من الصلة إلى الموصول، ويكون على هذا كل واحد من الفعلين قد استوفى مفعوليه اللذين يقتضيهما الفعلان، ومعنى: عَلَّمَنِي رَشَدًا: عَلَّمَنِي أَمْرًا ذَا رَشْدٍ، أو علماً ذا رشد.

قال: قرأ عاصم وحده، في رواية أبي بكر: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ [الكهف: ٥٩] بفتح الميم واللام الثانية. وفي النمل: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ [٤٩] مثلها. وروى عنه حفص: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ بكسر اللام فيهما.

وقرأ الباقون: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾، بضم الميم وفتح اللام<sup>(١)</sup>.

قالوا: هَلَكَ زَيْدٌ وَأَهْلَكَتَهُ، وفي التنزيل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَابَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨] وفيه: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنَاهُ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحْمَتًا﴾ [الملك: ٢٨] وحكوا أن تميمياً تقول: هلكني زيدٌ، كأنهم جعلوه من باب رجع، ورجعته، وغاض الماء وغطته، وعلى هذا حمل بعضهم:

وَمَهْمَهُ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا<sup>(٢)</sup>

فقالوا: هو بمنزلة: مَهْلِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا. ومن لم يجعل هلك متعدياً ففي هالك ضميرٌ عائدٌ إلى النكرة، واسم الفاعل مضافٌ إلى المفعول به، كما أنه لو كان مكان الهالك المَهْلِكُ كان كذلك، ومن لم يجعل هالك بمعنى مهلك كان تقديره: هالك من تَعَرَّجَهُ، ومن تعرجه فاعل المَهْلِكِ في المعنى وموضعه نصبٌ مثل: حسن الوجه، فلما حذف التنوين أضافه إليه مثل حسن الوجه، فموضع «من تَعَرَّجَا»: جرٌّ على هذا الحد. فقول عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾: مصدرٌ يكون على قول من عدى هلك مضافاً إلى المفعول به، نحو ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] وفي قول من لم يعد هلك مضافاً إلى الفاعل، كقولك: وجعلنا لهلاكهم. والمصدر من فَعَلَ في الأمر الشائع يبنى على مَفْعَل.

ومن قال: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾ كان المصدر مضافاً إلى المفعول بهم، كأنه:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٥.

(٢) رجز للعجاج مرٌ سابقاً.

لإهلاكهم موعداً. ورواية حفص عن عاصم: ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ و﴿مَهْلِك﴾ الرواية الأولى، وفتح اللام التي هي عينٌ من مهلك أقيس وأشيع، وقد جاء المصدر من باب فَعَلَ يَفْعُل بكسر العين قال: ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقالوا: ما في بُرْكٍ مكيلاً، يريدون: الكيل، والأول أكثر وأوسع.

اختلفوا في قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ عَنْ شَيْءٍ﴾ [الكهف: ٧٠].  
 فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿تَسْأَلُنَّ﴾ ساكنة اللام.  
 وقرأ نافع: ﴿تَسْأَلُنِّي﴾ مفتوحة اللام مشددة النون.  
 وقرأ ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ عَنْ شَيْءٍ﴾ اللام متحركة بغير ياء مكسورة النون.  
 وقال هشام عنه: ﴿تَسْأَلُنِّي﴾ بقاء مشددة النون<sup>(١)</sup>.

قول ابن كثير ومن تبعه عدواً فيه السؤال إلى المفعول الذي هو المتكلم مثل: لا تَضْرِبْنِي، ولا تَظْلِمْنِي، ونحو ذلك.

وقول نافع: ﴿تَسْأَلُنِّي﴾ مفتوحة اللام، ففتحة اللام لأنه لما ألحق الفعل الثقيلة بنى الفعل معها على الفتح. فإن أثبت الياء، كما أثبت من تقدم ذكره، فقد عداه إلى المفعول به كما عداه من تقدم. فإن فتح النون عدى الفعل في المعنى، وليس في اللفظ بمتعد.

وقول ابن عامر: ﴿فَلَا تَسْأَلُنَّ﴾ ألحق الثقيلة، وعدى الفعل إلى المفعول به في اللفظ، والكسرة في النون تدل على إرادة المفعول به، وحذف الياء من اللفظ.

ورواية هشام ﴿تَسْأَلُنِّي﴾ بياء، مشددة النون، تعدى الفعل فيه إلى المفعول به، وبين إثبات علامته غير محذوف منها الياء.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿لِيُنْفِرَقَ أَهْلُهَا﴾ [الكهف: ٧١] ورفع الأهل ونصبهم.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم: ﴿لِيُنْفِرَقَ﴾ بالتاء ﴿أَهْلُهَا﴾ نصباً.  
 وقرأ حمزة والكسائي: ﴿لِيُنْفِرَقَ أَهْلُهَا﴾ بفتح الياء والراء ﴿أَهْلُهَا﴾ رفع. وكلهم يخفف الراء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لِيُنْفِرَقَ﴾ أولى ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك، ألا ترى أن المعطوف عليه: ﴿أَخْرَقْنَاهَا﴾ وكذلك المعطوف، وهذا يجيء على معنى الياء، لأنه إذا أغرقهم غرقوا، وما بعده أيضاً كذلك وهو قوله: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ﴾ فهو أيضاً خطاب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

قال: وكلهم خفف الراء، يعني أنهم قرؤوا: ﴿لِتُعْرِقَ﴾، ولم يقل أحد منهم لِتُعْرِقَ، وذلك لقوله: ﴿فَاعْرِفْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ولقوله: ﴿وَأَعْرَفْنَا مَا يَكُونُ﴾ [البقرة: ٥٠]، وقد يدخل فَعَلَ في هذا النحو نحو: عَرَّمْتُهُ وَأَعْرَمْتُهُ، إلا أن الذي جاء به التنزيل أولى.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]. فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو والكسائي: ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة في كل القرآن إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٦]، وخفف ابن كثير أيضاً ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر في كل القرآن: ﴿نُكْرًا﴾ و﴿نُكْرٍ﴾ مثقل. حفص عن عاصم ﴿نُكْرًا﴾ خفيفة.

واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر ﴿نُكْرًا﴾ خفيفاً في كل القرآن، إلا قوله: ﴿إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ فإنه مثقل. وروى ابن جَمَاز وقالون والمسيبي وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع ﴿نُكْرًا﴾ مثقل في كل القرآن، نصر عن الأصمعي عن نافع ﴿نُكْرًا﴾ مثقل<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: نُكْرٌ: فُعِلَ، وهو من أمثلة الصفات، قالوا: ناقةٌ أُجِدُّ، ورجل شُلُّ، ومشيئةٌ سُجِحَ وأنشد سيبويه:

وامشُوا مِشِيَةً سُجِحاً<sup>(٢)</sup>

فمن خَفَّفَ ذلك، فكما يخفَّفُ العُنُقَ والعُنُقَ، والطُنْبَ والطُنْبَ، والشُّغْلَ والشُّغْلَ، والتخفيف في ذلك مستمر، وإذا كان الأمر كذلك فمن أخذ بالتثقيل وبالتخفيف كان مصيباً، وكذلك إن أخذ أخذً باللغتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل فجازر.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) قطعة من بيت تمامه:

ذروا التخاجؤ وامشوا مشيةً سُجِحاً  
إِنَّ الرِّجَالَ ذُو عَصَبٍ وَتَذَكِيرِ  
البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٧٩، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٧، والخصائص ١١٦/٢ وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، ولسان العرب ٦٤/١ (خجاً)، ٦٠٣ (عصب)، ٤٧٥/٢ (سجج)، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤٤/٤.

التخاجؤ: أن يُؤرِّمَ استه ويُخرج مؤخره إلى ما وراءه. والعصب: شدة الخلق، ومنه رجل معصوب أي شديد؛ والمشيئة السُّجِح: السهلة، وقيل: التخاجؤ في المشي: التباطؤ. قال ابن بري: هذا البيت في الصحاح: دعوا التَّجَاجِئَ، وللصحيح: التجاجؤ، لأن التفاعل في مصدر تفاعل حقه أن يكون مضموم العين نحو التقاتل والتضارب، ولا تكون العين مكسورة إلا في المعتل اللام نحو التغازي والترامي، والبيت في التهذيب أيضاً، كما هو في الصحاح، دعوا التَّجَاجِئَ؛ وقيل: التخاجؤ مشية فيها تبختر. (لسان العرب ٦٤/١ خجاً).

اختلفوا في قوله: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ [الكهف: ٧٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ مثقل.

وقرأ نافع: ﴿من لَدُنِّي﴾ بضم الدال مع تخفيف النون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿من لَدُنِّي﴾ يُشْمُ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف عن أبي بكر عن عاصم. وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿من لَدُنِّي﴾ يسكن الدال مع فتح اللام. وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿من لَدُنِّي﴾ بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط. وفي كتاب المعاني الذي عمله إلى طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿من لَدُنِّي﴾ مفتوحة اللام ساكنة الدال، وقال حفص عن عاصم: ﴿لَدُنِّي﴾ مثل أبي عمرو وحمزة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿من لَدُنِّي﴾، زاد النون التي تزداد مع علامة المضممر المجرور والمنصوب في نحو: مَنِي وَعَنِي، وَقَطَنِي، وَضَرَبَنِي فأدغم الأولى الساكنة في التي تزداد مع الضمير، فصار ﴿لَدُنِّي﴾ وهذا هو القياس، والذي عليه الاستعمال.

وقرأ نافع ﴿من لَدُنِّي﴾، بضم الدال مع تخفيف النون. وجه ذلك: أنه على ما قَدَّم ذكره إلا في حذفه النون التي تلحق علامة الضمير، وإنما حذفها كما حذفت من قَدُنِي وَقَدِي، قال:

قدني من نصرِ الحُبَيْبَيْنِ قدي<sup>(٢)</sup>

ولا تكون النون المحذوفة الثالثة من لَدُنْ لأنها تُرَدُّ مع إضافتها إلى الضمير في نحو: ﴿مِنْ لَدُنْهُ وَيُبْسِرُ﴾ [الكهف: ٢]، وَمِنْ لَدُنَّا وَلَدُنِّي، فكما لا تحذف من علامة الضمير، وإن حذفت من: «لُدْ شَوْلٍ»<sup>(٣)</sup> و«لُدْ غُدْوَةٌ»<sup>(٤)</sup> فإنها تُرَدُّ مع الضمير إلى الأصل، كما ردوا:

فلا بِكَ ما أَسْأَلَ ولا أَعْمَأَ<sup>(٥)</sup>

ونحو ذلك. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ يشْمُ الدال شيئاً من الضم في رواية خلف، قال أبو علي: وجه ذلك أن لَدُنْ مثل سَبْع، وَعَضِد، فكما تحذف الضمة من نحو سَبْع، كذلك حذفت من لَدُنْ، فصار لَدُنْ، فأما إسماءها الضم فليعلم أن الدال كانت تتحرك بالضم، كما أن من قال: تَغْزِين، وَقِيلَ: فَأَشْمَ الحرفين الضمة، أراد أن يُعْلِمَ أنها في الأصل مضمومة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦، والتيسير ص ١٤٥.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.

(٥) مرّ سابقاً.

قال أحمد: وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: يسكن الدال مع فتح اللام. قال أبو علي: هذا هو الوجه الذي تقدّم، إلا أنه لم يشمّ الدالّ الضمة، وإنما لم يشمّها، كما أن كثيراً منهم لا يشمّون الضمة نحو: قيل.

قال: وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مِنْ لُدْنِي﴾ بضم اللام، ويسكن الدال، قال أحمد: وهو غلط. قال أبو علي: يشبه أن يكون التغليب من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح، ألا ترى أنّ مثل سَبُعٍ وَعَضُدٌ إذا حُفِّفَ فتخفيفه على ضربين، أحدهما: أن تُحذف الضمة وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: عَضُدٌ. والآخر: أن تُلقَى الحركة التي هي الضمة على الفاء، وتحذف الفتحة فيقال: عَضُدٌ، وكذلك لُدْنٌ، ومثل ذلك: كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَكَبْدٌ، فهذه أوجه هذه الرواية في القياس. والنون التي تتبع علامة الضمير تحذف إذا سكنت الدال، لأن الدال قد سكنت بإلقاء الحركة منها، والنون من لُدْنٌ ساكنة، فتحذف النون، لأن إدغام الأولى فيها لا يصلح لسكون ما قبلها من الدال فيصير لُدْنِي أو لُدْنِي، فيحذف لالتقاء الساكنين، أحدهما الدال المسكنة، والآخر نون لُدْنٌ، فإن أدغمت ولم تحذف لزمك أن تحرك الدال لثلاثي ساكنان، فيصير في الامتناع للإدغام بمنزلة امتناعه في: قَرَمَ مَالِكٌ، في تحريك الساكن في المنفصل، وهذا ممتنع، فلما لم يسغ ذلك حذف لالتقاء الساكنين إذ قد حذفت لالتقائهما في نحو: لُدُّ الصَّلَاةِ وَلُدُّ الحَائِطِ.

اختلفوا في قوله: ﴿لَتَخِذْتُ﴾ [الكهف: ٧٧].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَتَخِذْتُ﴾ بكسر الخاء، وكان أبو عمرو يدغم، والدال، وابن كثير يظهرها.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿لَا تَخِذْتُ﴾. وكلهم أدغم إلا ما روى حفص عن عاصم فإنه لم يدغم مثل ابن كثير<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: اتَّخَذْنَا مَالاً فَنَحْنُ نَتَّخِذُهُ اتِّخَاذًا، وَتَخِذْتُ اتَّخَذْتُ تَخَذًا. وحكى سيبويه: اسْتَخَذَ فلان أرضاً، يتأوله على أمرين: أحدهما: أنه أرادَ اتَّخَذَ فأبدل السين من التاء الأولى، والآخر: أنه استفعل، فحذف التاء التي هي فاء، من تخذت.

قال أبو علي: قوله: ﴿لَتَخِذْتُ﴾ بكسر الخاء: فَعِلْتُ، وأنشدوا:

وقد تَخِذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ عَزْرِهَا نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ القِطَاةِ المُطَرَّقِ<sup>(٢)</sup>  
وقال: وكان أبو عمرو يدغم الدال، ووجه الإدغام أن هذه الحروف متقاربة،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) مرّ سابقاً.

فيدغم بعضها في بعض كما يدغم سائر المتقاربة، والطاء والذال، والتاء والذال والطاء والظاء، أدغم بعضها في بعض للمقاربة، فأما الصاد والسين والزاي فتدغم بعضها في بعض، وتدغم فيها الحروف الستة ولا يدغمن في الستة لما يختل في إدغامها في مقاربها من الصّفير، فالذال أدغمها أبو عمرو في التاء، وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة لأن ما بينهما من الجهر والهمس لا يمنع من الإدغام لقلّة ذلك.

فأما تبين ابن كثير: ﴿لَتَخَذَتْ﴾ وتركه الإدغام، فلأن لكل حرف من الذال والتاء حيزاً غير حيز الآخر، فالذال من حيز الظاء والتاء، فلم يدغم لاختلاف الحيزين واختلاف الحرفين في الجهر والهمس. وحكى سيبويه أنهم قالوا: أخذت، فبَيّنوا. اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله جلّ وعزّ: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١] و﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] و﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ﴾ [التحریم: ٥] و﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [ن: ٣٢] خفاً جُمع.

وقرأ نافع وأبو عمرو في الكهف والتحریم ونون والنور مشدداً كلّه.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي في الكهف والتحریم ونون مخففاً، وفي النور: ﴿وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ مشددة. وروى حفص عن عاصم أنه خفف في الكهف والتحریم ونون، وشدّد في النور<sup>(١)</sup>.

قال: بدّل وأبدل يتقاربان في المعنى، كما أن نزل وأنزل كذلك، إلا أن بدّل ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله: ﴿لَا بُدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] ولم يجيء منه الإبدال كما جاء التبديل في مواضع من القرآن، وقد جاء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾ [النساء: ٢٠] فهذا يكون بمعنى الإبدال كما أن قوله:

فلم يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ<sup>(٢)</sup>

بمعنى: فلم يجبه، فكما جاءت يستجبه بمنزلة يجبه، كذلك الاستبدال يمكن أن يكون بمعنى الإبدال، فأما من قال: إن بدّل غير أبدل، لأن قولك: تبدل، هو أن تذهب بالشيء وتجيء بغيره، كقوله:

عَزَلَ الْأَمِيرَ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلَ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) الرجز لأبي النجم في لسان العرب ٤٨/١١ (بدل)، ومقاييس اللغة ٢١٠/١، وبلا نسبة في كتاب العين

وقد يقال: يُبَدَّلُ في الشيء، وقد يكون قائماً وغير قائم، كقوله: ﴿وَلَبَدَّلْتُم مِّنْ بَدَلِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥] فالخوف ليس بقائم في حال الأمن، ومن قال: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١] فقد تكون الآية المبدلة قائمة التلاوة كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤] ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْهُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. وربما رفع المبدل من التلاوة. وقال: ﴿وَبَدَّلْتُمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦] فالجنتان قائمتان، وقال: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] فالقولان جميعاً قائمان، فليس يتفصل بدل من أبدل في هذا النحو بشيء.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وحمة والكسائي: ﴿رُحْمًا﴾ ساكنة الحاء.

وقرأ ابن عامر: ﴿رُحْمًا﴾ مثقلة الحاء، وروي عن أبي عمرو: ﴿رُحْمًا وَرُحْمًا﴾. عباس عن أبي عمرو أنه قال: أيتهما شئت فاقراً. قال: وأنا أقرأ بالضم ﴿رُحْمًا﴾. علي بن نصر، عن أبي عمرو: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ و﴿رُحْمًا﴾ بتسكين الحاء وتحريكها<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: الرَّحْمُ والرُّحْم، وهو الرحمة، وأنشد العجاج:

ولم تَعَوِّجْ رُحْمٌ مِّنْ تَعَوِّجَا<sup>(٢)</sup>

وأنشد غيره لرؤية:

يَا مُنْزِلَ الرَّحْمِ عَلَى إِدْرِيسَ وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَ<sup>(٣)</sup>

قال أبو عبيدة: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: عطفاً.

اختلفوا في تشديد التاء وتخفيفها من قوله: ﴿فَاتَّبَعُ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٥] ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فَاتَّبَعُ سَبِيًّا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ مشددات التاء. وقرؤوا: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مهموزاً، وكذلك: ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ١٧٥] وكذلك: ﴿فَاتَّبَعُهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصفوات: ١٠] ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مَّبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨]. وقرؤوا: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٦٦/٢ (وفيه «تعرجا» مكان «تعوجا»، ولسان العرب ٢٣٢/١٢ (رحم) الرحم: العطف والرحمة.

(٣) الشطر الأول في لسان العرب ٢٣٢/١٢ (رحم).

مشددة التاء. وروى حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ رواه هارون عن حسين عنه.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبَبًا﴾ ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ﴾، ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾، ﴿فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ﴾ مقطوع. ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ موصولة<sup>(١)</sup>.

أبو زيد: رأيت القوم فأتبعتهم إتباعاً: إذا سبقوا فأسرعت نحوهم، ومروا علي فاتبعتهم إتباعاً: إذا ذهب معهم ولم يستبعوك وتبعتهم تبعاً مثل ذلك.

قال أبو علي: تبع فعل يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، يدل على ذلك قوله: ﴿وَاتَّبَعْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [القصص: ٤٢] وفي أخرى: ﴿وَاتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠] لما بني الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل. فأما اتبعوا فافتعلوا، فتعدى إلى مفعول واحد، كما تعدى فعلوا إليه، مثل: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وجرحته واجترحتة، وفي التنزيل: ﴿اجتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] وفيه ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحَهُ بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وكذلك: فديته وافتديته، وهذا كثير. وأما قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فتقديره: فاتبعوهم جنودهم، فحذف أحد المفعولين كما حذف في قوله: ﴿لينذر بأساً شديداً من لدنهُ﴾ [الكهف: ٢] ومن قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣] والمعنى: لا يفقهون أحدر قولاً، ولينذر الناس بأساً شديداً، ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٥١] أي: عذابه أو حسابه، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي: يخوفهم بأوليائه، يدل على ذلك: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. فقوله: ﴿فَاتَّبَعَ سَبَبًا﴾ إنما هو افتعل الذي هو للمطاوعة، فتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

فأما قراءتهم: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] فالمعنى: أتبعوهم جنودهم مشرقين، وقوله: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠] تقديره: أتبعهم فرعون طلبه إياهم وتبعه لهم، وكذلك ﴿فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُّبِينٌ﴾. المعنى: أتبعه شهاب مبین الإحراق، والمنع من استراق السمع. وقوله: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٦] فمطاوع تبع، تعدى إلى مفعول واحد، ومثله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. وأما ما رواه حسين عن أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ﴾ فإن أتبِع يتعدى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.



إلى مفعولين من حيث كان منقولاً من تبعه، فأقيم أحدهما مقام الفاعل، وانتصب الآخر كما انتصب الدرهم في: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا، والمعنى: وأُتْبِعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا عِقَابَ مَا أَتْرَفُوا فِيهِ، وجزاء ما أترفوا فيه.

وقرأه عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿فَأَتَّبَعَ سَبَبًا﴾ تقديره: فأتبع سبباً سبباً، أو أتبع أمره سبباً، أو أتبع ما هو عليه سبباً، وقد فسرت الآي التي ذكرها بعد فيما تقدم. وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿وَأَتَّبَعْتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤] المعنى: وأتبعناه من كل شيء بالخلق إليه حاجة سبباً، أي: علماً ومعونة له على ما مكناه فيه، وأتبع سبباً، يراد به: اتجه في كل وجه وجهناه له وأمرنا به للسبب الذي ينال به صلاح ما مكن منه. وقال أبو عبيدة: أتبع سبباً: طريقاً وأثراً.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْنِ حَمِيَّةٍ﴾ [الكهف: ٨٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿حَمِيَّةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] وكذلك عاصم في رواية حفص: ﴿حَمِيَّةٍ﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحزمة والكسائي ﴿حَامِيَّةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: في ﴿عَيْنِ حَمِيَّةٍ﴾: ذات حمأة<sup>(٢)</sup>. قال الحسن: رحمه الله من قرأ: ﴿حَمِيَّةٍ﴾ فهي فعلة، ومن قرأ: ﴿حَامِيَّةٍ﴾ فهي فاعلة من حميت تحمى فهي حامية. حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبي رجاء عن الحسن في قوله: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ قال: حارة، ويجوز فيمن قرأ: ﴿حَامِيَّةٍ﴾ أن يكون فاعلة من الحمأة، فخفف الهمزة على قياس قول أبي الحسن، فقلبها ياءً مخضبة، وإن خفف الهمزة من فاعل على قول الخليل كانت بين بين. قال سيبويه: وهو قول العرب والخليل. وروي عن ابن عباس قال: كنت عند معاوية<sup>(٣)</sup> فقرأ: ﴿فِي عَيْنِ حَامِيَّةٍ﴾ فقلت: ما نقرؤها إلا ﴿حَمِيَّةٍ﴾ فقال لعبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٤)</sup>: كيف تقرؤها؟ قال: كما قرأتها يا أمير المؤمنين، قال

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) الحمأة: الطين الأسود الممتن المتغير (ج) حمأ.

(٣) انظر ترجمته في الأعلام ٧/ ٢٦١، ٢٦٢، والطبري ٦/ ١٨٠، وابن الأثير ٤/ ٢، ومنهاج السنة ٢/ ٢٠١ - ٢٢٦.

(٤) هو عبد الله بن عمرو بن العاص (٧ق هـ - ٦٥هـ = ٦١٦ - ٦٨٤م) من قريش، صحابي، من النسك من أهل مكة. كان يكتب في الجاهلية، ويحسن السريانية، وأسلم قبل أبيه، فاستأذن رسول الله ﷺ في أن يكتب ما يسمع منه، فأذن له، وكان يشهد الحروب والغزوات. ويضرب بسفين وحمل راية أبيه يوم اليرموك، وشهد صفين مع معاوية. وولاه معاوية الكوفة مدة قصيرة، ولما ولي يزيد امتنع عبد الله من بيعته وانزوى بجهة عسقلان منقطعاً للعبادة، وعمي في آخر حياته. له ٧٠٠ حديث.

الأعلام ٤/ ١١١، والإصابة ٨٣٨، وحلية ١/ ٢٨٣، وصفة الصفوة ١/ ٢٧٠.

ابن عباس: فقلت: في بيتي نزل القرآن، فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب في التوراة؟ فقال: أما العربية، فأنتم أعلم بها، وأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين، وكان جمهور الناس على ﴿حامية﴾.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله عز وجل: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾ [الكهف: ٨٨].  
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وابن عامر ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾ رفع مضافة.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾ منون منصوب<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: من قرأ: ﴿جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾، كان المعنى: له جزاء الخلال الحسنى، لأن الإيمان والعمل الصالح خلال، فالتقدير: المؤمن له جزاء الخلال الحسنى التي أتاها وعملها.

ومن قال: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنِ﴾ فالمعنى: له الحسنى جزاءً، أي: له الخلال الحسنى جزاءً، فالجزاء مصدر واقع موقع الحال، المعنى: فله الحسنى مجزئةً، قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدماً إلا في الشعر.

اختلفوا في ضم السين وفتحها من قوله جل وعز: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣].  
فقرأ ابن كثير: ﴿بَيْنَ السُّدَيْنِ﴾ بفتح السين، ﴿وَبَيْنَهُمَا سُدًّا﴾ [الكهف: ٩٤] بفتح السين أيضاً، وقرأ في يس: ﴿سُدًّا﴾ و﴿سُدًّا﴾ [٩٦]، وأبو عمرو مثله. حفص عن عاصم بفتح ذلك كله.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بضم السين في ذلك كله، وكذلك ابن عامر.  
وقرأ حمزة والكسائي بضم ﴿بين السُّدين﴾ وحدها، ويفتحان: ﴿وَبَيْنَهُمَا سُدًّا﴾ و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ سُدًّا وَمَنْ خَلْفَهُمْ سُدًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: كل شيء وجدته العرب من فعل الله من الجبال والشعاب فهو سُدٌّ، وما بناه الآدميون فهو سُدٌّ، وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد، كالضَّعْف والضَّعْف، والفَقْر والفَقْر.

قال أبو علي: ويجوز أن يكون السُّد المصدر من سدده سُدًّا، والسُّد: المسدود في الأشياء التي يفصلُ فيها بين المصادر والأسماء نحو السُّقي والسُّقي، والطَّحن والطَّحن والشُّرب والشُّرب والقبض والقبض، فإذا كان ذلك كذلك، فالأشبه ﴿بين السُّدين﴾ لأنه المسدود. ويجوز فيمن فتح السُّدين أن يجعله اسماً للمسدود، نحو:

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٦.

(٢) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

نسخُ اليمن، وضربُ الأمير تريد بهما: منسوجهُ ومضروبهُ، فأما ما في يس من قوله: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سُدًّا﴾ [يس: ٩]، فمن ضم كان المعنى جعلنا بينهم مثل السُدِّ والحاجز المانع من الرؤية، ومن فتح جعل السُدِّ المسدود، قال أبو الحسن المفتوحة أكثر اللغتين.

اختلفوا في فتح الياء وضمها من قوله تعالى: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بفتح الياء، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء، وكسر القاف<sup>(١)</sup>.

﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ أي: يعلمونه ولا يستنبطون من فحواه شيئاً. ومن قال: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ﴾ فَإِنَّ فَقَهُتُ فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: فَقَهُتُ السُّنَّةَ، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمعنى فيمن ضم: لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ أحداً قولاً، فحذف أحد المفعولين كما حذف من قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢] وكما حذف من قوله: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠]. وهذا النحو غير ضيق.

اختلفوا في همز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤].

فقرأ عاصم وحده: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ مهموزٌ ههنا، وفي سورة الأنبياء [٩٦] أيضاً. وقرأ الباقون بغير همز<sup>(٢)</sup>.

اعلم أنك إن جعلت ﴿يَأْجُوجَ﴾ عربياً فيمن همز فهو يفعلٌ مثل يربوعٌ، وهو من أجَّ من قولك: هَبَّ له بأجَّةٍ، وليس من يَأْجُجُ الذي حكاه سيبويه، لأن الياء في يَأْجُجُ فاءٌ بالكلمة من ياء وهمزة وجيم وأظهر الجيم في يَأْجُجُ لأنها للإلحاق كما أظهرت الدال في مَهْدِدٍ لذلك، ولو كان في العربية فعلولٌ لأمكن أن يكون يَأْجُوجُ فيمن همز فَعْلُولٌ من يَأْجُجُ، ومن لم يهمز فقال: يَأْجُوجُ، أمكن أن يكون خفف الهمزة، فقلبها ألفاً مثل راس، فهو على قوله أيضاً يفعل، فإن كانت الألف في يَأْجُوجُ فيمن لم يهمز ليس على التخفيف، فإنه فاعولٌ من ي ج ج، فإن جعلت الكلمة من هذا الأصل كانت الهمزة فيها كمن قال: سَأَقُ، ونحو ذلك مما جاء مهموزاً ولم ينبغ أن يهمز، ويكون الامتناع من صرفه على هذا للتأنيث والتعريف، كأنه اسم للقبيلة كمجوس.

وأما ﴿وَمَأْجُوجَ﴾ فيمن همز فمفعول من أجَّ كما أن يَأْجُوجُ يفعل منه، فالكلمتان على هذا من أصل واحد في الاشتقاق. ومن لم يهمز ماجوج كان ماجوجٌ عنده فاعولٌ من مَجَّ، كما كان ياجوج من يَجَّ، فالكلمتان على هذا من أصليين وليسا من أصل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

واحد، كما كانتا كذلك فيمن همزهما، ويكون ترك الصرف فيه أيضاً للتأنيث والتعريف، وإن جعلتهما من العجمي فهذه التمثيلات لا تصح فيهما، وامتنعنا من الصرف للعجمة والتعريف، وإنما تمثل هذه التمثيلات في العجمية ليعلم أنها لو كانت عربية لكانت على ما يذكرنا.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿خَرَجًا﴾ [الكهف: ٩٤] ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾، وفي المؤمنين: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف. ﴿فَخَرَجُ﴾ الأخير بألف.

وقرأ ابن عامر: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، وفي المؤمنين ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف، ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بغير ألف في الثلاثة.

وقرأ حمزة والكسائي ثلاثين بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هل نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا: أي: هل نجعل لك عطية نخرجها إليك من أموالنا، وكذلك قوله: أم تسألهم خرجاً، أي: مالا يخرجونه إليك، فأما المضروب على الأرض فالخراج، وقد يجوز في غير ضرائب الأرض الخراج بدلالة قول العجاج:

يومُ خراجٍ يخرجُ الشمرجا<sup>(٢)</sup>

فهذا ليس على الضرائب التي ألزمت الأرضين المُفتتحة كأرض السواد، لأن ذلك لا يكاد يضاف إلى وقت من يوم وغيره، وإنما هو شيء مؤبّد لا يتغير عما عليه من اللزوم للأرضين، ويدلّ على أن الخراج العطية منهم له، قوله في جوابه لهم: ﴿مَا مَكَّنِي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥] كأن المعنى: ما مكنتني فيه من الاتساع في الدنيا خير من خَرْجِكُم الذي بذلتموه لي، فأعينوني بقوة دون الخراج الذي بذلتموه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير ص ١٤٦.  
(٢) قبله:

فهنّ يعكفن به إذا حجا عكف النسيط يلعبون الفترجا

الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤، ٢٥، ولسان العرب ٢/٣٠٠ (سمرج)، ٣٤٩ (فترج)، ٢٥٥/٩ (عكف) ١٦٦/١٤ (حجا)، وتهذيب اللغة ١/٣٢٢، ١٣٢/٥، ١٣٣، ٢٤١/١١، ٢٤٨، وتاج العروس ٦/٤٥ (سمرج) ١٦٤ (فترج)، ١٨/٣٣٦ (ريض)، ٢٤/١٧٩ (عكف)، (حجا)، وجمهرة اللغة ص ٢٣٩، ١١٣٨، وديوان الأدب ٢/٨٧، وكتاب العين ١/٢٠٥، ٦/٢٠٠، ٢٠٤، ولرؤية في لسان العرب ٢/٣٠٩ (سمرج) وتاج العروس ٦/٦٦ (سمرج)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٣، ومقاييس اللغة ٤/١٠٨، ٥١٥ ومجمل اللغة ٤/١٠٨. والمخصص ٣/١٦، ١٢/٦٧، ١٤/٤٢، ١٥/١٣٥.

الشمرج: يوم للعجم يستخرجون فيه الخراج في ثلاث مرات، وعزبه رؤية بأن جعل الشين سينا فقال: السمرجا. (اللسان ٢/٣٠٩ سمرج).

قال: كلهم قرأ: ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ [الكهف: ٩٥، ٩٦] ممدوداً غير عاصم فيما حدّثني به إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي عن أبيه عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ بكسر التنوين. وحدّثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ بكسر التنوين على معنى جيثوني. وحدّثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم: ﴿رَدْمًا، أَتُونِي﴾ مثله، على جيثوني.

وروى حفص عن عاصم: ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

حجة من قرأ ﴿رَدْمًا أَتُونِي﴾ أن ﴿أتوني﴾ أشبه بقوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥] لأنه كلّفهم المعونة على عمل السد، ولم يقبل الخراج الذي بذلوه. فقوله: ﴿أتوني﴾ الذي معناه: جيثوني، إنما هو معونة على ما كلّفهم من قوله: ﴿فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾. وأما ﴿أَتُونِي﴾ فمعناه: أعطوني، وأعطوني يجوز أن يكون على المشاركة، ويجوز أن يكون على الاتهاب.

أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن الحسين، أن ابن سماعة روى عنه محمد في رجل كان عنده ثوبٌ لرجل، فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك، قال: هو صدقة، فإن لم يكن الثوب عنده ولكن عند ربّ الثوب فقال له: أعطني هذا الثوب، فقال: قد أعطيتك قال: هو عارية.

وقولهم: ﴿أَتُونِي﴾ مثل أعطوني في المعنى، وقد احتمل أعطوني الوجهين، وكذلك يحتملها أتوني. وأتوني لا يحتمل إلا جيثوني، فأتوني المقصورة ههنا أحسن لاختصاصه بالمعونة فقط دون أن يكون سؤال عين، والعطية قد تكون هبة، قال: ومِنَّا الذي أعطى الرسولَ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُيُونُ دَوَامِعُ فالعطية تجري مجرى الهبة لهم والإنعام عليهم في فك الأسير، وقد يكون بمعنى المناولة.

ووجه قول من قرأ: ﴿أَتُونِي﴾ أنه لم يُرد بأتوني: العطية، والهبة، ولكن تكليف المناولة بالأنفس، كما كان قراءة من قرأ: ﴿أتوني﴾ لا يُصرف إلى استدعاء تملك عين هبة ولا بغيرها، وأما انتصاب ﴿زُبُرَ الْحَدِيدِ﴾ فإنك تقول: أتيتك بدرهم، وقال: أتيتُ بعبد الله في القيد موثّقاً فهلاًّ سعيداً إذا الخيانة والغدر<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير للداني ص ١٤٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦١٠، ومجالس ثعلب ١/ ٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥.

فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف اتساعاً، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حد:

أمرتك الخيـر<sup>(١)</sup>

ونحوه.

قال: قرأ ابن كثير وحد: ﴿ما مَكَّنِي﴾ [الكهف: ٩٥] بنونين، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وقرأ الباقون ﴿مَا مَكَّنِي﴾ مدغم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: رجل مكين عند السلطان من قوم مكئاء، وقد مَكَّنَ مَكَانَةً. قال أبو علي: مَكَّنَ فِعْلٌ غير متعدٍ كَشَرَفٌ وَعَظَمٌ، فإذا ضَعُفَت العين عَدِيته بذلك كقولك: شَرَفْتَهُ وَعَظَمْتَهُ، فقول ابن كثير: مَكَّنِي يكون منقولاً من مَكَّنَ، وكذلك قول الباقيين، فأما إظهار المثليين في مَكَّنِي فلأن الثاني منهما غير لازم، لأنك قد تقول: مَكَّنَكَ وَمَكَّنَهُ فلا تلزم النون، فلما لم تلزم لم يعتدَّ بها، كما أن التاء في اقتتلوا كذلك، ومن أدغم لم ينزله منزلة ما لا يلزم، فأدغم، كما أن من قرأ: قَتَّلُوا في: اقتتلوا كذلك. اختلفوا: في قوله: ﴿بَيْنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الكهف: ٩٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿الصَّادِقِينَ﴾ بضم الصاد والذال.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿الصَّادِقِينَ﴾ بفتح الصاد والذال.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿الصَّادِقِينَ﴾ بضم الصاد وتسكين الذال. وروى

حفص عن عاصم: ﴿الصَّادِقِينَ﴾ بفتحيتين<sup>(٣)</sup>.

هذه لغات في الكلمة فاشية زعموا. وقال أبو عبيدة: الصدفان: جنبتا الجبل<sup>(٤)</sup>.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ءَأَتُونِي أَوْرَعٌ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦] فقرأ ابن كثير ونافع

وابن عامر والكسائي ﴿قَالَ ءَأَتُونِي أَوْرَعٌ﴾ ممدوداً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة

﴿قَالَ أَتُونِي﴾ قصراً.

وروى خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه قال: ﴿ءَأَتُونِي﴾ ممدودة.

حفص عن عاصم قال: ﴿ءَأَتُونِي﴾ ممدودة<sup>(٥)</sup>.

(١) جزء من بيت لعمر بن معديكرب مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٤) الصدفان: ناحيتا الشعب أو الوادي كالصديين. ويقال لجانبي الجبل إذا تحاذيا: صدفان وصدفان لتصادفهما أي تلاقيهما وتحاذي هذا الجانب الجانبي الذي يلاقيه، وما بينهما فح أو شعب أو وادٍ.

(لسان العرب ١٨٨/٩ مادة: صدف).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧، والتيسير ص ١٤٦.

قال أبو علي: أما قراءة من قرأ ﴿ائتوني أفرغ عليه قطراً﴾ فمعناه: جيئوني به، واللفظ على إيصال الفعل إلى المفعول الثاني بالحرف، كما كان قوله: ﴿ائتوني زبر الحديد﴾ كذلك، إلا أنه أعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لكان: ﴿ائتوني أفرغه عليه قطراً﴾ إلا أن تقدير الفعل أن يصل إلى المفعول الثاني، بلا حرف كما كان كذلك في قوله: ﴿ائتوني زبر الحديد﴾، وجميع ما مر بنا في التنزيل من هذا النحو إنما هو على إعمال الثاني كما يختاره سيبويه، فمنه قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلِمَاتِ﴾ [النساء: ١٧٦] ومنه قوله: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْتَبُ﴾ [الحاقة: ١٩].

ووجه من قال: ﴿هَآؤُونِي أَقْرَعُ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أن المعنى: ناولوني قطراً أفرغه عليه، إلا أنه أعمل الثاني من الفعلين كما أعمل الثاني في قصر ائتوني.

قال: كلهم قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧] بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾ يريد: فما اسْتَطَاعُوا، ثم يُدغم التاء في الطاء، قال: وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة<sup>(١)</sup>.

قالوا: طاع يطوع، فلم يتعد الفعل منه، فإذا أريد تعديته ألحقت الهمزة فقالوا: أطعت زيدا، قال: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١] وقالوا أيضاً: اسطاع يستطيع في معنى أطاع يطيع، وقولهم: اسطاع أفعل، وإنما ألحقت السين البناء لنقل الحركة إلى الفاء وتهيئة الكلمة بنقل الحركة فيها للحذف، ألا ترى أنها هيأت الكلمة للحذف منها في نحو لم يَسْطِغْ، ومثل السين في ذلك الهاء في قول من قال: أَهْرَاقِ يَهْرِيقِ. فالهاء في أنها عوضٌ مثل السين في اسطاع، وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أنَّ ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض. وقالوا أيضاً: اسطاع يستطيع، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] فهذا استفعل، وكأن استفعل في ذلك جاء في معنى أفعل، كما أن استجاب في معنى أجب في نحو:

فلم يستجبه عند ذلك مجيب<sup>(٢)</sup>

وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا: اسطاع يستطيع، وفي التنزيل: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ وهو قراءة الجمهور، لما اجتمعت المتقاربة أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك في الأمثال، فلما لم يسْغُ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع عُدِلَ عنه إلى الحذف، كما أنه لما اجتمع المثان في قولهم: عَلماء بنو فلان، يريدون: على الماء، ولم يسْغُ إدغام الأولى في الثانية وإن كانت تتحرك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

(٢) عجز بيت مر سابقاً.

بحركة الهمزة في نحو قولهم: أَلْحَمَرُ؛ حذفوا الأول من المثليين لما كان الإدغام يؤدي إلى تحريك ما تكره الحركة فيه فأما تحريكه بحركة الهمزة فهي في هذا التحريك في نية السكون يدلّك على ذلك تقدير همزة الوصل مع تحرك اللام، فقالوا: علماء بنو فلان، فحذفوا الأول من المثليين حيث لم يتجه الإدغام، وهذا أولى من قولهم: اسطّاع، لأن هذه السين لم تتحرك في موضع من الحركات كما تحركت اللام، فهذا استفعل بمنزلة أفعل وأجروا المتقاربين في هذا مجرى المثليين، فقالوا: بلعُنبر، لَمَّا كانت النون مقاربة اللام، وكانت تدغم فيها في نحو: من لك، أريد إدغامها في هذا الموضع أيضاً، فلما لم يسغ ذلك عندهم خففوا بالحذف كما خففوا به في المثليين، ولغة أخرى خامسة في الكلمة، وهي أن بعضهم قال في: يسطيع: يَسْتِيع، فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أنه أبدل من الطاء التي هي فاء التاء ليقربها من الحرف الذي قبلها، فأبدل التاء لتوافق السين في الهمس، كما أبدل الدال من التاء في نحو: ازدان ليوافق ما قبله في الجهر، والآخر: أن يكون حذف الطاء لما لم يستقم إدغام ما قبلها في المتقارب منها، كما حذف المثل والمتقارب من: عِلْمَاءِ بنو فلان، وبلعُنبر، ويكون هذا في أنه حذف من الكلمة الأصل للتخفيف، بمنزلة قولهم: تَقَيْتُ، ألا ترى أنه في الأصل: اتَّقَى، فحذف الفاء التي هي في الأصل واو، فلما حذفها سقطت همزة الوصل المجتلبة لسكون الفاء فبقي تَقَيْتُ على فعلت، فإن قلت: فلم لا يكون على أنه أبدل من الفاء التي هي واو التاء، كما أبدل من تَيَّقُور<sup>(١)</sup> وتَوَلَّج<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك، ولا يكون على ما ذكرت من حذفه الفاء من افتعلت، فالدليل على أن الحذف من افتعلت وليس على حد ما ذكرت قولهم في المضارع: يَتَّقِي ولو كان على الحد الآخر لسكن ما بعد حرف المضارعة وأنشدنا:

يَتَّقِي بِهِ نَفِيَانَ كُلَّ عَشِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>

(١) التيقور: فيعول من الوقار، وقيل: لغة في التوقير. قيل: والتيقور الوقار وأصله ويقور قلبت الواو تاء. (لسان العرب ٢٩٠/٥ مادة: وقر).

(٢) التَوَلَّجُ: كناس الظبي أو الوحش الذي يلج فيه، التاء فيه مبدلة من الواو، والدولج لغة فيه، داله عند سيبويه بدل من تاء، فهو على هذا بدل من بدل وعده كراع فوعلا الجوهري: قال سيبويه التاء مبدلة من الواو، وهو فوعل لأنك لا تجد في الكلام تفعل اسماً، وفوعل كثير. (لسان العرب ٤٠٠/٢ مادة: ولج).

(٣) صدر بيت. عجزه:

فالماء فوق متونهِ يتصبَّبُ

يُرَوَّى «يقرو» بدل «يتقي».

البيت من الكامل، وهو لساعدة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠٠، ولسان العرب ١٥/٣٣٧ (نفي)، وتاج العروس (نفي).

نفيان السحاب: ما نفته السحابة من مائها فأسالته.



ومثل تقديره الفاء التي هي طاء من يستيع، تقدير حذف التاء من قولهم: استخذ فلان مالا، يجوز أن يكون: استخذ، فحذف الفاء لاجتماع حروف متماثلة، فحذفت التاء التي هي فاء، كما حذفت الفاء في يستيع، وإنما هو يستطيع، ويجوز أن يكون: استخذ اتخذ، فأبدل السين من التاء لاجتماعهما في الهمس ومقاربة المخرج، وأبدلت السين من التاء، كما أبدلت التاء من السين في قولهم: طسئت. قال العجاج:

أَأَنَّ رَأَيْتِ هَامَتِي كَالطَّسْتِ<sup>(١)</sup>

والأصل السين، يدل على ذلك أن أبا عثمان أنشد:

لَوْ عَرَضْتَ لِأَيْبُلِي قَسًّا

أَشَعَّتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌ حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِّينِ الطَّسِّ<sup>(٢)</sup>

فأما قول حمزة: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو، وقد قدمنا ذكر وجه هذا النحو، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْجِي مَرُّ عَقَابِ كَاسِرِ<sup>(٣)</sup>

والحذف في: ما استطاعوا، والإثبات في ما استطاعوا، كل واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿دَكَاةً﴾ [الكهف: ٩٨]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿دَكَاةً﴾ منون غير مهموز ولا ممدود.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصم: ﴿دَكَاةً﴾ ممدود مهموز بلا تنوين.

وهبيرة عن حفص ﴿دَكَاةً﴾ منون غير ممدود، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم: ممدود<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿جعلته دَكَاةً﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أنه لما قال: ﴿جَعَلَهُ﴾ وكان بمنزلة خَلَقَ وَعَمِلَ، فكأنه قد قال: دَكُهُ دَكًا، فحمله على الفعل الذي

(١) مرّ سابقاً.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٦/١٢٣ (طسس)، ١٧٤ (قسس)، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٨٨، وتهذيب اللغة ١٢/٢٧٥، وتاج العروس ١٦/٣٧١ (قسس) طس: جاء بها على الأصل لأن أصلها طس، والتاء في طست بدل من السين.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

دلّ عليه قوله: جَعَلَهُ، والوجه الآخر: أن يكون جعله ذا دك، فحذف المضاف، ويمكن أن يكون حالاً في هذا الوجه.

ومن قال: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ فعلى حذف المضاف، كأنه جعله مثل دكّاء، قالوا: ناقةٌ دكّاء، أي: لا سنام لها، ولا بدّ من تقدير الحذف، لأن الجبل مذكّر فلا يوصف بدكّاء، لأنه من المؤنث وجعل مثل خَلَقَ، ويمكن أن يكون حالاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَتُ﴾ بالتاء. وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يَنْفَدُ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: التأنيث أحسن، لأن المسند إليه الفعل مؤنث، والتذكير حسن أيضاً لأن التأنيث ليس بحقيقي وقد تقدم ذكر ذلك في غير موضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٧.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة مريم

اختلفوا في ﴿كَهَيْعَصَ ذِكْرٌ﴾ [١، ٢].

فقرأ ابن كثير ﴿كَهَيْعَصَ﴾ بفتح الهاء والياء، وتبيين الدال التي في هجاء صاد.  
وقرأ أبو عمرو ﴿كَهَيْعَصَ﴾ بذكر ﴿بكسر الهاء وفتح الياء ويدغم الدال في الذال .  
نافع يلفظ بالهاء والياء بين الكسر والفتح، ولا يدغم الدال التي في هجاء صاد في الذال  
من ﴿ذِكْرٌ﴾ هذا قول محمد بن إسحاق عن أبيه . وقال ابن سعدان عن إسحاق المدني  
عن نافع بفتح الهاء والياء ويدغم، وقال إسماعيل بين الكسر والفتح . وقال أحمد بن  
صالح عن ورش، وقالون عن نافع: الهاء بين الكسر والفتح، ونون العين غير مبيّنة،  
ودال صاد غير مبيّنة وهو معها ذال . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي بكسر  
الهاء والياء والكسائي لا يبين الدال وعاصم يبينها .

وقرأ حمزة وابن عامر ﴿كَهَيْعَصَ ذِكْرٌ﴾ بفتح الهاء وكسر الياء ويدغمان، وكلهم  
يخفي نون ﴿عين﴾ .

وروى ابن اليتيم عن أبي حفص عن عاصم أنه كان يبين الهاء ولا يرفعها ولا  
يكسر الياء . أبو عمار عن حفص عن عاصم يفخّم<sup>(١)</sup> .

القول في إمالة هذه الحروف أن إمالتها لا تمتنع، لأنها ليست بحروف معنى وإنما  
هي أسماء لهذه الأصوات، قال سيبويه: قالوا: با، تاء، لأنها أسماء ما يتهتجى به، فلما  
كانت أسماء غير حروف جازت فيها الإمالة كما جازت في الأسماء . ويدلّك على أنها  
أسماء أنها إذا أُخبرت عنها أعربت، وإن كنت لا تعربها قبل ذلك، كما أن أسماء العدد  
إذا أُخبرت عنها أعربت، فكما أن أسماء العدد قبل أن تُعربها أسماء، فكذلك هذه  
الحروف، وإذا كانت أسماء ساغت الإمالة فيها، فأما من لم يمل فعلى قول أهل الحجاز .

قال: كلهم يُخفي نون عين . حفص عن عاصم يبين النون، قال أبو عثمان: بيان النون  
مع حروف الفم لحن، إلا أن هذه الحروف تجري على الوقف عليها والقطع لها مما بعدها،

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨ .

فحكّمها البيان وأن لا تُخفى، وقول عاصم هو القياس فيها وما لا مذهب عنه، وكذلك أسماء العدد حكّمها على الوقف على أنها منفصلة مما بعدها. ومما يبين أنها على الوقف أنهم قالوا: ثلاثة أربعه، فألقوا حركة الهمزة على الهاء لسكونها ولم يقلبوها تاء، وإن كانت موصولة لما كانت النية بها الوقف، فكذلك النون ينبغي أن تبيّن لأنها في نية الوقف والانفصال ممّا بعدها. ولمن لم يبيّن أن يستدلّ بتركهم قطع الهمزة من قوله: ﴿الْمِيمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] ألا ترى أن الهمزة لم تقطع، وإن كان ما هي منه في تقدير الانفصال ممّا قبله، فكما لم تقطع الهمزة في ﴿آلَهُ اللَّهُ﴾ وفي قولهم: واحد اثنان، كذلك لم تبيّن النون لأنها جعلت في حكم الاتصال، كما كانت الهمزة فيما ذكرنا كذلك. قال أبو الحسن: التبيين: يعني تبيين النون، أجود في العربية لأن حروف الهجاء والعدد منفصل بعضها من بعض، قال: وعامة القراء على خلاف التبيين.

اختلفوا في قوله: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قبيل ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مهموزة ممدودة مفتوحة الياء.

وحدثوني عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾ مثل:

﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨] و﴿هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣] بغير همز ونصب الياء.

وكلّهم همز ومدّ وأسكن الياء، غير ابن كثير.

قال أبو عبيدة وغيره: ﴿مِنْ وَرَائِي﴾: من قدامي، وكذلك قال: في قوله: ﴿وَكَانَ

وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: بين أيديهم وأنشد لسوار بن المضرب:

أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي وقومي تميم والفلاة ورائيا<sup>(١)</sup>

أي: أمامي، وهكذا حكى عنه التوزي، قال: وقال: وراء الرجل: خَلْفُهُ

ووراءه: قُدَامُهُ. قال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أي: أمامهم. وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ

وَرَائِهِمْ عَدَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: أمامه، قال التوزي: وأنشدنا أبو عبيدة:

أثوعذني وراء بني رياح كذبت لتقصّرَنَ يداك دُونِي<sup>(٢)</sup>

وراء بني رياح، أي: قدام بني رياح. وأنشد:

أليس ورائي أن أدبّ على العَصَا فَيَأْمَنُ أَعْدَائِي وَيَسْأَمُنِي أَهْلِي<sup>(٣)</sup>

(١) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (وري)، وتاج العروس (وري) ونوادر أبي زيد ص ٤٥، وللفردق في جمهرة اللغة ص ١٣١٨، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٦، ١٠٧٠.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) البيت لعروة بن الورد في الأغاني ٨٠/٣ وفيه «فيشمت» بدل «فيأمن».

وقال غيره أيضاً: وراء: يكون بمعنى خلف، وبمعنى قدام، قال: وفي القرآن في معنى خلف وبعد قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. وروي عن ابن عباس: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ أي: أمامهم، ونحو ذلك قال يعقوب مثل غيره.

وقد حكى متقدمو أهل اللغة وقوع الاسم على الشيء وعلى ضده، وصنفوا فيه الكتب كقطرب، والتوزي ويعقوب وغيرهم، وربما أنكر ذلك منكرون بتعسف وتأويلات غير سهلة، وليس ينكر أحد أن اللفظة الواحدة تقع على الشيء وعلى خلافه، وكذلك لا ينبغي أن يُنكر وقوعه على الشيء وعلى ضده، لأن الضد ضرب من الخلاف، فإن زعموا أن ذلك يُلبس فهو في الخلاف أيضاً يُلبس.

والقصر الذي روي عن ابن كثير لم أعلم أحداً من أهل اللغة حكاها ولعله لغة، وقد جاء في الشعر من قصر الممدود شيء كثير وقياسه قياس رد الشيء إلى أصله، واللام من هذه الكلمة همزة وليس من باب الراء، ولا من قول الشاعر:

كَظَهَرَ اللَّأْيُ لَوْ يَبْتَغِي رِيَّةً بِهَا<sup>(١)</sup>

لأنهم قالوا في تحقيرها: وَرِيَّةٌ، مثل: وَدِيَّةٌ، حكى ذلك أبو عثمان وغيره، ولو كان من باب الوري والتواري لكان تحقيره وَرِيَّةً، ومن نادر ما جاء في هذه الكلمة دخول الهاء في تحقيرها مع أنها على أربعة أحرف، وكذلك دخلت في: قُدَيْدِيْمَة، تحقير قدام، قال:

قُدَيْدِيْمَة التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ<sup>(٢)</sup>

وقال:

يَوْمَ قُدَيْدِيْمَة الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت. عجزه:

لَعْنَتِ وَشَقَّتْ فِي بَطُونِ الشَّوْاجِنِ  
البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص ٤٨٩، ولسان العرب ٢٣٣/١٣ (شجن)، ٣٥٠/١٤ (روي)، ٢٣٨/١٥ (لأي)، ٣٨٩/١٥ (وري)، وتهذيب اللغة ٣٦٧/١١، ٢٧١/١٤، وتاج العروس (شجن)، (لأي)، (وري)، وبلا نسبة في المخصص ٣٩/٨.  
الشواجن: جمع شاجنة: ضرب من الأودية يُبْتَبَاتُ نباتاً حسناً (اللسان ٢٣٣/١٣ شجن) الرية: ما يُورَى به النار، قال: وأصله رِيَّةٌ مثل وعدة، ثم قدموا الراء على الواو فصار رية (اللسان ٣٥٠/١٤ روي).  
اللأْي: بوزن اللعا: الثور الوحشي. (اللسان ٢٣٨/١٥ لأْي).

(٢) البيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٨٦/٧، واللمع في العربية ص ٣٠٣ ولسان العرب ٤٦٦/١٢ (قدم)، والمقتضب ٢٧٣/٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٢٨/٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠، والمقتضب ٤١/٤.

(٣) عجز بيت. صدره:

وقد علوث قتود الرّحل يسفّعي

والقول في ذلك إن ما كان على أربعة أحرف لا تدخله تاء التأنيث في التحقير كما يدخل عامة ما كان على ثلاثة أحرف، وكأن الحرف الأصل قام مقام الزائد، كما قام مقامه في قولهم لم يَغْزُ، ولم يخشَ ولم يرم، ألا ترى أن هذه اللامات حذفت كما تحذف الحركات للجزم، وأما دخولها على قديمية، وورثية، فمن الأشياء التي تشد فترد إلى الأصل المرفوض نحو: استحوذ والقصوى والقود ورجل لدوغ، وطعام قَضُّ<sup>(١)</sup>، حكاه أبو زيد.

فأما قوله: ﴿وَأِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي﴾ فإن الخوف لا يكون من الأعيان في الحقيقة، إنما يكون من معانٍ فيها، فإذا قال القائل: خفتُ الله، وخفت الوالي، وخفت الناس، فالمعنى: خفت عقاب الله ومؤاخذته، وخفت عقوبة الوالي وملامة الناس، وكذلك ﴿وَأِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي﴾ أي: خفت تضييع بني عمي، فحذف المضاف، والمعنى على تضييعهم الدين ونبذهم إياه وأطراحهم له، فسأل ربّه ولياً يرث نبوته وعلمه لئلا يضيع الدين. ويقوي ذلك ما روي عن الحسن أنه قال: ﴿يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٦]: يرث نبوتي، وهذا بين لأنه لا يخلو من أن يكون أراد: يرث مالي أو علمي ونبوتي. وفيما أثر عن رسول الله ﷺ من أنه قال: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث ما تركناه صدقة»<sup>(٢)</sup>. دلالة على أن الذي سأل أن يرثه وليه ليس المال، فإذا بطل هذا ثبت الوجه الآخر.

وقريب من هذا الوجه: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٩] على أنه لا يجوز على نبي الله أن يقول: أخاف أن يرثني بنو عمي وعصبتي على ما فرضته لهم، وكان الذي حمله على مسألة ذلك ربّه ما شاهدتهم عليه من تبديلهم الدين وأطراحهم له وتوثيبهم على الأنبياء وقتلهم إياهم. وروي عن عثمان بن عفان، رضي الله عنه: ﴿وَأِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَّ مِنْ وَرَائِي﴾ وكان المعنى: أنهم قتلوا وقتل من كان منهم يقوم بالدين، فسأل ولياً يقوم به، وقد قال الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك فلم<sup>(٣)</sup> يكن<sup>(٤)</sup> كلامك<sup>(٤)</sup> إلا من وراء وراء<sup>(٥)</sup>

= البيت من البسيط وهو لعقمة بن عبدة في ديوانه ص ٧٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٩، وبلا نسبة في المقتضب ٢/٢٧٣، ٤١/٤.

(١) قض الطعام يقض قضضاً، فهو قضض وأقض إذا كان فيه حصى أو تراب فوق بين أضراس الآكل. (لسان العرب ٧/٢٢٠ مادة: قضض).

(٢) أخرجه ابن حجر في (فتح الباري ٨/١٢)، وابن الجوزي في (زاد المسير ٥/٢٠٩)، والسيوطي في (اللآلئ المصنوعة ٢/٢٣٥)، وابن كثير في (البداية والنهاية ٢/١٥٤).

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٣٣: ولم.

(٤) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٣٣: لقاؤك.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعتي بن مالك في لسان العرب ١٥/٣٩٠ (ورى)، وبلا نسبة في خزانة الأدب =

فيجوزُ فيه أهل النظر في العربية غير وجه، منها: إلا من وراء وراء، بضمها كما ضممت قبل، وبعد، وتحث، ودون، وتجعل الثاني بدلاً من الأول، قال أبو الحسن: أنشدناه يونس وبيتاً آخر قبله، قال: وزعم أنه شعرٌ مرفوع: وإلا من وراء وراء، يريد به: ورائي، فحذف ياء الإضافة، وتدلّ الكسرة عليها. فيكون: من وراء وراء. وتكون الثانية بدلاً من الأولى، أو تكريراً، ويكون: من وراء وراء، على أن تجعل وراء معرفة فلا تصرفها للتأنيث والتعريف، وتكون الثانية تكريراً، وروى ابن حبيب عن أبي توبة: إلا من وراء وراء، أضاف وراء إلى وراء فجره للإضافة، وبني وراء المضاف إليها على الضم مثل: تحث ودون، ويجوز: إلا من وراء وراء، تضيف وراء الأول إلى الثاني، وقد جعلته لا ينصرف للتأنيث والتعريف وراء الأول التقدير فيه الأفراد كما يقدر في سائر ما يضاف ذلك.

اختلفوا في الرفع والجزم من قوله عز وجل: ﴿يُرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ [مريم: ٦].  
 فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة: ﴿يُرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ برفعهما.  
 وقرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يُرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بالجزم فيهما<sup>(١)</sup>.

وجه الرفع: أنه سأل ولياً وارثاً علمه ونبوته، وليس المعنى على الجزاء. أي: إن وهبته ورث، وذلك أنه ليس كل ولي يرث، فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث، لأنه قد يهب ولياً لا يرث، وكون ولياً فاصلة لا يدل على أن يرثني ليس بصفة، ألا ترى أن الفاصلة قد يكون ما بعدها متصلاً بها، فلا توجب الفاصلة قطع ما بعدها عنها.

ووجه الجزم: أنه أوقع الولي الذي هو اسم عام موضع الخاص فأراد بالولي ولياً وارثاً، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا كقوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وإنما يراذ بكل واحد من قوله الناس رجل مفرد، وقد يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وإنما أتاه بعضهم إذا قصد التثنية. وتقول: سير عليه الدهر والأبد، فوضع العام في كل ذا موضع الخاص، فكذلك قوله: ﴿وَلِيّاً﴾ لفظة عامة تقع على الوارث وغير الوارث، فأوقعه على الوارث دون غيره، فعلى هذا يصح معنى الجزاء.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿عِتَبَا﴾ [مريم: ٨] و﴿جُنَيْبَا﴾ [٦٨] و﴿بُكَيْبَا﴾ [٥٨] و﴿صُلَيْبَا﴾ [٧٠] في كسر أوائلها وضمها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر: بضم أوائل هذه الحروف.

= ٥٠٤/٦، والدرر ١١٣/٣، وشرح التصريح ٥٢/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٣٤ وشرح المفصل ٨٧/٤، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد)، وهمع الهوامع ٢١٠/١.  
 (١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها. حفص عن عاصم بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا ﴿بُكِنَا﴾ فإنه يضم أوله<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: كلّ مبالغ في شرّ أو كفر فقد عتا عتياً، ومثلها عسى. اعلم أن ما كان على فُعُول كان على ضربين، أحدهما: أن يكون جمعاً، والآخر: أن يكون مصدرأ، وقد جاءت أحرف في غير المصادر وهي قليلة.

فالجمع إذا كان على فُعُول من المعتل اللام جاء على ضربين، أحدهما: أن تكون اللام واواً، والآخر: أن تكون ياءً، فما كان اللام منه واواً من هذه الجموع قلب إلى الياء، وذلك نحو: حَقُّوْ وَحُقِّيْ، وَذَلُّوْ وَذُلِّيْ وَعَصَّأْ وَعُصِيْ وَصَفَّأْ وَصَفِيْ، فاللام إذا كانت واواً لزمها القلب على الاطراد إلى الياء، ثم قلبت واو فُعُول إلى الياء لإدغامها في الياء، وكسرت عين الفعل كما كسرت في مَزْمِيْ ونحوه، وقد جاءت حروف من ذلك قليلة على الأصل، فمن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: إنك لتنظرون في نُحُوْ كثيرة.

وحكى غيره في جمع نَحُوْ الذي يعني به السحاب: نُحُوْ، وفي حَمُوْ، وأشد: وَأُضْبَحَتْ مِنْ أَدْنَى حُمُوَّتِهَا حَمًا<sup>(٢)</sup>

فما كان كذلك فإن كسر الفاء فيه مطرد، وذلك نحو دَلِيْ وَحِقِّيْ وَعِصِيْ. وجاز ذلك فيها لأنها غيَّرت تغييرين، وهما: أن الواو التي هي لام قلبت، والواو التي كانت قبلها قلبت أيضاً، فلما غيَّرت تغييرين قويا على هذا التغيير من كسر الفاء، كما أن باب: حنيفة، وجديلة، في الإضافة لما غير تغييرين قوي على حذف الياء في قولهم: جَدَلِيْ، وَحَنَفِيْ، وَفَرَضِيْ وقد تركوا أحرفاً من ذلك على الأصل فلم تغير فقالوا في السليقة، سَلِيْقِي، وفي عُميرة كَلْبِ: عُمَيْرِي. وفي الحُرَيْبَةِ حُرَيْبِي، والمستمر هو الأول، فأما ما كان لأمه ياءً من هذا النحو نحو بُدِيْ وَحَلِيْ وَلُحِيْ فقد كسروا الفاء منه أيضاً فقالوا: بُدِيْ وَحَلِيْ وَإِنْ لَمْ يَغْيِرُوا التَّغْيِيرِينَ اللَّذِينَ ذَكَرْنَا فِي بَابِ حُقِّيْ وَعُصِيْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَجْرُوا الْيَاءَ هَهُنَا مَجْرَى الْوَاوِ، كَمَا أَجْرُوهَا مَجْرَاهَا فِي اتَّسَرَ وَاتَّبَسَ، إِذَا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

(٢) عجز بيت. صدره في اللسان ١٩٧/١٤ (حمو):

لقد أصبحت أسماء حجراً محرماً

وفي الشعر والشعراء ص ٤٧٩:

ألا إن هندا أصبحت منك محرماً

البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن عجلان النهدي في الشعر والشعراء ص ٤٧٩، ولمسافر بن أبي عمرو في الأغاني ٦٣/٩، ولعبد الله أولمسافر في الأغاني ٢٤٤/٢٢، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٢٧٢، وكتاب العين ٣/٣١٢، وتاج العروس (حمو)، ولسان العرب ١٩٧/١٤ (حمو). ذكر في اللسان قال: رجلٌ كانت له امرأة فطلقها وتزوجها أخوه. أي أصبحت أخا زوجها بعدما كنت زوجاً لها.



أردت: افتعل من اليُسْرِ واليُبْسِ، فاستمر الكسر في فاء ما كان من الباء كما استمر في باب الواو الذي غير تغييرين لإجرائهم الياء مجرى الواو، لأنهم قد غيروا أيضاً في باب النصب لتغيير واحد، فقالوا: قُرشي وهُدلي، فحذفوا الياء لما ألحقوا ياءي الإضافة.

وأما ما كان من ذلك مصدراً فما كان من الواو فالقياس فيه أن يصحح نحو: العُتو والقلو، لأن واوه لم يلزمها الانقلاب كما لزمها الانقلاب في الجمع، ولكن لما كانوا قد قلبوا الواو من هذا النحو وإن كان مفرداً نحو: معدّي ومزمني، وقَلِبَ ما كان قبل الآخر بحرفٍ كما قَلِبَ الآخر نحو ضيّم، وما كان على وزنه، وغير تغييرين كما غيروا في الجمع، قلبوا ذلك أيضاً في نحو عتيّ، وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ظلماً وعلياً﴾ [النمل: ١٤] في علوّ ولم يكن شبه هذا الضرب للجمع حيث وافقه في البناء، وغير تغييرين بدون شبه أحمَدَ بأشرب، فأجري المصدر مجرى الجمع في كسر الفاء منه.

فأما ما كان من هذه المصادر من الياء، فليس يستمر الكسر في فائه، كما استمر في الجمع، وفي المصادر التي من الواو، ألا ترى أن المضّي في نحو: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا مُضِيّاً﴾ [يس: ٦٧] ليس أحد يروي فيه الكسر فيما علمناه، وحكى أبو عمر عن أبي زيد: أوى إليه إويأ ومما يؤكّد الكسر في هذا النحو أنهم قالوا: قيسيّ وألزموها كسر الفاء، ولم نعلم أحداً يُسكّن إلى روايته حكى فيه غير الكسر، وذلك أنه قلبت الواو إلى موضع اللام، فلما وقعت موقعها قلبت كما تقلب الواو إذا كانت لاماً، وكسرت الفاء وألزمت الكسر فإن لم نسمع فيها غيره دلالة على تمكّن الكسر في هذا الباب.

قال أبو الحسن: أكثر القراء يضمون أول هذا، يعني: ﴿عُتِيّاً﴾. قال: وكذلك: الجُشيّ، والبُكيّ، والضليّ، قال: وزعم يونس أنها لغة تميم، وغيرهم يكسر. قال أبو الحسن: وسمعناه من العرب مكسوراً سوى بني تميم في المصدر والجمع.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ و﴿خَلَقْنَاكَ﴾ [مريم: ٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالتاء من غير ألف.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ﴾ أن قبله: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾. وحجة من قال: ﴿وقد خلقناك﴾ أنه قد جاء لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد، قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وجاء بعد: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكُتُبَ﴾ [الإسراء: ٢] وقال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمِئٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مِثْلَ نُوُوسٍ بِهِ فَنَنْسُوهُ﴾ [ق: ١٦] ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ونحو ذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿لِيَهَبَ﴾ [مريم: ١٩].

فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَاهَبَ﴾ بالهمز. وقرأ أبو عمرو ونافع في رواية ورش والحلواني عن قالون: ﴿لِيَهَبَ لِكَ﴾ بغير همز. وفي رواية غير ورش عن نافع: ﴿لَاهَبَ لِكَ﴾ بالهمز<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿لَاهَبَ لِكَ﴾، فأسند الفعل إلى المتكلم، والهبة لله سبحانه، ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم، فإن كان الفعل للموكل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل، وأن الرسول والوكيل مترجم عنه، ومن قال: ﴿ليهب لك﴾ فهو على تصحيح اللغة على المعنى، ففي قوله: ﴿ليهب لك﴾ ضمير من قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو سبحانه الواهب. وزعموا أن في حرف أبي وابن مسعود: ﴿وَلِيَهَبَ لِكَ﴾، ولو خَفَّفَتِ الهمزة من ﴿لَاهَبَ﴾ لكان في قول أبي الحسن: ﴿ليهب﴾ فتقلبها ياء محضة، وفي قول الخليل ﴿لَاهَبَ﴾ تجعلها بين الياء والهمزة.

اختلفوا في كسر النون وفتحها من قوله عز وجل: ﴿نَسِيًا مِّنْ نَّسِيًا﴾ [مريم: ٢٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿نَسِيًا﴾ بكسر النون. وقرأ حمزة بفتح النون.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه: ﴿نَسِيًا﴾ كسراً، وروى حفص عن عاصم ﴿نَسِيًا﴾ فتحاً مثل حمزة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن: النسي: هو الشيء الحقيق ينسى نحو النعل والسوط، وقال غيره: النسي ما أغفل من شيء حقيق، وقال بعضهم: ما إذا ذكر لم يطلب، وقالوا: الكسر أعلى اللغتين. وقال الشنفرى<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نَسِيًا تَقْضُهُ عَلَى أُمِّهَا وَإِنْ تُحَدِّثُكَ تَبَلَّتِ<sup>(٤)</sup>  
اختلفوا في فتح الميم والتاء وكسرها من قوله جل وعز: ﴿مِنْ مَّحْنَهَا﴾ [مريم: ٢٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾ بفتح الميم والتاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨، والتفسير ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٨.

(٣) الشنفرى (توفي نحو ١٠٠ ق هـ = نحو ٥٢٥ م) عمرو بن مالك الأزدي، من حططان، شاعر جاهلي يمني، من فحول الطبقة الثانية، كان من فئدة العرب وعدائهم. وهو أحد الخلعاء الذين تبرات منهم عشائريهم. قتله بنو سلامان. وقيست قفزاته ليلة مقتله، فكانت الواحدة منها قريباً من عشرين خطوة. وهو صاحب «لامية العرب».

الأعلام ٨٥/٥، والمرزباني ٢١٨.

(٤) مر سابقاً.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ بكسر الميم والتاء<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ لأنه إنما هو جبريل عليه السلام، أو عيسى، وقال بعض أهل التأويل: لا يكون إلا عيسى، ولا يكون جبريل لأنه لو كان جبريل لنادها من فوقها. وقد يجوز أن يكون جبريل، وليس قوله من تحتها يراد به الجهة المحاذية للتمكن من تحته، ولكن المعنى: فنادها من دونها، ويدل على ذلك قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] فلم يكن الجدول محاذياً لهذه الجهة، ولكن المعنى جعله دونك، وقد يقال: فلان تحتنا، أي: دوننا في الموضوع، قال ذلك أبو الحسن، فمن تحتها، أبين لأن المنادي أحد هذين، وأن يكون المنادي عيسى أشبه وأشد إزالة لما خامرها من الوحشة والاعتماد، لما يوجد به طعن عليها، لأن ذلك يثقل على طباع البشر، ألا ترى قوله للنبي ﷺ: ﴿قَدْ نَعَّمُ إِنَّهُ لِيَحْرُوكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعَّمْنَا أَنْكَ يَضِيقُ صَدْرَكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ [الحجر: ٩٧] وإذا قال: من تحتها، كان عاماً، فلم يبلغ في إزالة وحشتها وهما ما يبلغه نداء عيسى عليه السلام.

ووجه من قرأ: ﴿مَنْ تَحْتِهَا﴾: أنه وضع اللفظة العامة موضع اللفظ الخاص، فقال: ﴿مَنْ تَحْتِهَا﴾ وهو يريد عيسى ﷺ كما تقول: رأيت من عندك، وأنت تعني واحداً بعينه.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سَقَطَ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٢٥].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مشددة السين.

وقرأ حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بالتاء مخففة السين.

واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر: ﴿تَسَاقَطُ﴾ مثل أبي عمرو وروى عنه حفص ﴿سَقَطُ﴾ بضم التاء، وكسر القاف مخففة السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذه الوجوه كلها متفقة في المعنى إلا ما رواه حفص عن عاصم، ألا ترى أن قول حمزة: ﴿تَسَاقَطُ﴾ إنما هو تَسَاقَطُ، فحذف التاء التي أَدغمها غيره، وكلهم جعل فاعل الفعل الذي هو ﴿تَسَاقَطُ﴾ أو ﴿سَقَطُ﴾ في رواية حفص: النخلة، ويجوز بأن يكون فاعل تَسَاقَطُ أو تَسَاقَطُ هو: جذع النخلة، إلا أنه لما حذف المضاف أسند الفعل إلى النخلة في اللفظ، ويجوز في قراءة عاصم: ﴿سَقَطُ﴾ هَزُّ النخلة فيحذف، أو: تَسَاقَطُ النخلة، فأما تعديتهم تَسَاقَطُ وهو تفاعل، فإن يتفاعل مطاوع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

فاعل، كما أن تفعل مطاوع فَعَل، فكما عدّي تفعل في نحو: تجرعته وتمليته، وتمرّزته، كذلك عدّي تفاعل، فمما جاء من ذلك في الشعر قول ذي الرمة:

وَمِنْ جُودَةِ غُفْلِ بَسَاطِ تَحَاسَنَتْ      بها الوشي قَرَأَتْ الرِّيحَ وَخَوَزُهَا<sup>(١)</sup>  
ومن ذلك قول الآخر:

تَطَالِعْنَا<sup>(٢)</sup> خِيَالَاتٍ لَسَلْمَى      كما يَتَطَالَعُ الدِّينَ الْغَرِيمُ<sup>(٣)</sup>  
وأُشْدَ أَبُو عُبَيْدَةَ لِأَوْفَى بْنِ مَطَرٍ<sup>(٤)</sup>:

تَخَاطَطَاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءَهُ      وَأَخْرَى يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ<sup>(٥)</sup>  
قال هو في موضع أخطأت، وأُشْدَ لِلْأَعْشَى:

رَبِّي كَرِيمٌ لَا يَكْذُرُ نَعْمَةً      وَإِذَا تُنْشِدُ بِالْمَهَارِقِ أَنْشِدَا<sup>(٦)</sup>  
قال: هو في موضع تُشْدُ، أي: يُسأل بالكتب، وهي المهارق، وأُشْدَ لَامْرَأَةٍ الْقَيْسِ:

وَمِثْلِكَ بِيضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٍ      لَعُوبٍ تَنَاسَانِي<sup>(٧)</sup> إِذَا قَمْتُ سَرْبَالِي<sup>(٨)</sup>  
قال: يريد تُسْنِينِي. وقد قرأ غيرهم: ﴿يَتَسَاقَطُ﴾. فمن قرأ كذلك أمكن أن يكون فاعله الهزّ، لأن قوله: ﴿هَزِّي﴾ قد دل على الهزّ، فإذا كان كذلك جاز أن يضمه كما

(١) مرّ سابقاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٧/ ٢٤٠، وفي لسان العرب ٨/ ٢٣٧: تُطالِعني.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٢٣٨ (طلع)، وتاج العروس ٢١/ ٤٥٧ (طلع) تطالعت: طرقت ووافيته.

(٤) هو مقرون (المعروف بأوفى) بن مطر بن ناشرة، من بني مازن بن عمرو بن تميم، أحد العدائين المشهورين في الجاهلية (وهم: أوفى، وسليك بن سلكة، والمنتشر بن وهب) وكان أحدهم يعدو خلف الظبي فيأخذه، وهو من الشعراء أيضاً. وعده ابن حبيب من المشهورين بالوفاء. الأعلام ٧/ ٢٨٣، والمرزباني ٤٦٨، والمحبر ٣٤٨.

(٥) مرّ سابقاً.

(٦) البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٩، ولسان العرب ٣/ ٤٢٢ (نشد)، ١٠/ ٣٦٨ (هرق)، والمختصص ١٤/ ٦٦، وأساس البلاغة ص ٤٥٦ (نشد)، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٩٧، وتاج العروس ٩/ ٢٢٣ (نشد)، (هرق). أراد بالمهارق الصحائف.

(٧) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/ ٣٧٣: تُسْنِينِي.

(٨) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٠، والأزهية ص ٢٣٢، وخزانة الأدب ١/ ٦٦، ولسان العرب ١٥/ ٣٢٤ (نسا)، والمنصف ١/ ٩٣، وتاج العروس (نسي)، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.

تناساه: أرى من نفسه أنه نسيه. الطُّفُلُ: الرَّحْصُ النَّاعِمُ الرَّقِيقُ، وهي طفلة (ج) طُفُولُ السَّرْبَالِ: ما يُلبس من قميص أو درع (ج) سراويل.

أضمر الكذب في قوله: من كذب كان شراً له، ويمكن أن يكون الجذع، أي: يُساقط عليك الجذع، ويجوز في الفعل إذا أسند إلى الجذع وجهان: أحدهما أن الفعل أضيف إلى الجذع كما أضيف إلى النخلة برمتها، لأن الجذع معظمها. والآخر: أن يكون الجذع منفرداً عن النخلة يسقط عليها، ويكون سقوط الرطب من الجذع آية لعيسى عليه السلام، ويصير سقوط الرطب من الجذع أسكن لنفسها وأشد إزالة لاهتمامها، وسقوط الرطب من الجذع منفرداً عن النخل مثل رزقها الذي كان يأتيها في المحراب<sup>(١)</sup> في قوله: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧] إلى قوله: ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

وقوله: ﴿رُطْبًا﴾ في هذه الوجوه منصوب على أنه مفعول به، ويجوز في قوله: ﴿تَسَاقَطَ عَلَيْكَ﴾ أي تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً، فحذف المضاف الذي هو الثمرة، ويكون انتصاب رطبٍ على الحال، وجاز أن تُضمّر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر، لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر.

فأما الباء في قوله: ﴿هَزَيَ إِلَيْكَ بِجذع النخلة﴾، فتحتل أمرين: أحدهما: أن تكون زائدة، كقولك: ألقى بيده، أي: ألقى يده، وقولُه:

بِوَادٍ يَمَانٍ يَنْبُتُ الشَّثُّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّيْبَهُانِ<sup>(٢)</sup>  
ونحو ذلك، ويجوز أن يكون المعنى: ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ بِجذع النخلة﴾ أي: بهز جذع النخلة رطباً كما قال:

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَاجٍ تَجِيءُ بِهِ هَيْفٌ يَمَانِيَةٌ فِي مَرِّهَا نَكَبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) المحراب: مقام الإمام في المسجد. و- العُرْفَةُ.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحول اليشكري في لسان العرب ٥٠٦/١٣ (شبه) وبلا نسبة في لسان العرب ١٥٨/٢ (شث)، وتهذيب اللغة ٩٣/٦، وتاج العروس ٢٧٥/٥ (شث)، وجمهرة اللغة ص ٨٣، ١٢٣٦، وكتاب العين ٤٠٤/٣، ومجمل اللغة ١٩٦/٣، وديوان الأدب ٢١/٢.

الشث: الكثير من كل شيء، والشث: ضرب من الشجر، وقيل: الشث شجر طيب الريح، مرّ الطعم يُدبغ به. المرخ: شجر سريع الاشتعال، يُقتدح به. الشبهان: ضرب من العضاء وقيل: هو الشام. يمانية.

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٤، ولسان العرب ٥٢٠/٢ (صوح)، ٢١٥/٨ (صوح)، ٣٥١/٩ (هيف)، وتهذيب اللغة ١٦٥/٥، ٤٤٩/٦، وكتاب العين ٩٦/٤، ومقاييس اللغة ٣١٩/٣، ٣٧٦/٥، وأساس البلاغة ص ٤٤١ (ناج)، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٩ وتاج العروس ٦/٥٥٧ (صوح)، ٣٨٢/٢١ (صوح)، ٥٠٣/٢٤ (هيف). ويروى «صَوْحٌ» صَوْحَتِ الرِّيحُ: أَيْسَتَهُ. وقيل: تصوّح البقل إذا بيس أعلاه وفيه نُدُوَّةٌ.

وصوحت الريح: صيرته هيجاً كصوحت.

أي: تجيء بمجيئه هيف، أي: إذا جاء النَّاج جاء الهيف، وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت بهزه رطباً، أي: فإذا هزرت الرطب سقط.

قال: قرأ الكسائي وحده ﴿وَأَوْصِنِي﴾ [مریم: ٣١] مَمَالَةً. ﴿وَأَتَانِي﴾ [مریم: ٣٠] مَمَالَةً، الباقون لا يميلون.

الإمالة في آتاني أحسن منها في أوصاني لأن في أوصاني مستعلياً، وهو مع ذلك يجوز كما جازت إمالة صاد، وطعاً وصفاً ونحو ذلك.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ [مریم: ٣٤].

فقرأ عاصم: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ نصباً، وكذلك ابن عامر.

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحزمة والكسائي: ﴿قَوْلُ الْحَقِّ﴾ رفعاً<sup>(١)</sup>.

الرفع: على أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾: كلام، فالمبتدأ المضمرة ما دل عليه هذا الكلام، أي: هذا الكلام قول الحق، ويجوز أن تضمرة هو وتجعله كناية عن عيسى، فيكون الرفع قول الحق، أي: هو قول الحق، لأنه قد قيل فيه: روح الله وكلمته، والكلمة قول.

وأما النصب فعلى أن قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على: أحمق قول الحق. وتقول: هذا زيد الحق لا الباطل، لأن قولك هذا زيد عندك، بمنزلة أحمق، فكأنك قلت: أحمق الحق، وأحمق قول الحق.

اختلفوا في كسر اللام وفتحها من قوله عز وجل: ﴿كَانَ مُخْلِصًا﴾ [مریم: ٥١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر والمفضل عن عاصم: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام.

وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وحفص عنه: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام.

وقرأ حمزة والكسائي بفتح اللام أيضاً<sup>(٢)</sup>.

من كسر اللام فحجته قوله: ﴿وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٦] ومن فتحها فحجته قوله: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [مریم: ٣٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾ بنصب الألف.

= الهيف: كل ریح حارة وقيل: كل ریح ذات سُموم تُعطش المال وتبيس الرطب.

النَّاج: السريع، وریح نَوْج: شديدة المر. والناجات: الرياح الشديدة الهبوب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ خفضاً<sup>(١)</sup>.

حجة من كسر: أنه حملة على قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ فجعله مستأنفاً، كما أن المعطوف عليه مستأنف.

وحجة من فتح أنه حملة على قوله: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ وبأن الله ربي وربكم.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ﴾ [مريم: ٦٥] يدغم اللام ويقول: إن شئت أدغمته، وما كان مثله، وإن شئت بيئته. وقال هارون عن أبي عمرو إنه كان يدغم ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ ثم رجع إلى البيان.

قال أبو علي: يرى سيبويه: أن إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائز، وجواز إدغامها فيهن على أن آخر مخرج اللام قريب من مخارجهن، وهن حروف طرف اللسان، وليس إدغام اللام في الطاء والذال والتاء. في الحسن كإدغامها في الحروف الستة، لأن هذه أخرج من الفم من تلك. وقد جاز إدغامها أيضاً في الطاء وأختها. قال: وقرأ أبو عمرو ﴿هَلْ تُؤْتُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [المطففين: ٣٦] فإذا أدغمها في التاء مع أنها أخرج من الفم، فإدغامها في التاء التي هي أدخل في أجدر. ومما أدغم فيه اللام في التاء: ﴿بَلْ تُؤْتُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٦] وأنشد لمزاحم العقيلي<sup>(٢)</sup>:

فذر ذا ولكن هتعيين متيماً على ضوء بزقٍ آخر الليل ناصب<sup>(٣)</sup>  
اختلفوا في قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ [مريم: ٦٧].

فقرأ عاصم ونافع وابن عامر: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ﴾ ساكنة الذال خفيفة.  
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بفتح الذال مشددة الكاف ﴿يَذْكُرُ﴾.  
قال أبو علي: التذكّر يراد به التدبّر والتفكر، وليس تذكراً عن نسيان. والثقيلة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

(٢) مزاحم العقيلي (توفي نحو ١٢٠ هـ = نحو ٧٣٨ م) مزاحم بن الحارث، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، من بني عقيل بن كعب، من عامر بن صعصعة. شاعر غزل بدوي، من الشجعان. كان في زمن جرير والفرزدق، وقد أورد البغدادي والجمحي بعض محاسن شعره.

الأعلام ٧/ ٢١١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٤٣ و ٤٥، وطبقات فحول الشعراء ٥٨٣.

(٣) يروى «فذر» بدل «فذر».

البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٣٤٨، والكتاب ٤/ ٤٥٩، وكتاب اللامات ص ١٥٥، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٤٢، وشرح المفصل ١٠/ ١٤١.

كانه في هذا المعنى أكثر، فمن ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَدْعُونَ بِهِ مِنْ تَذَكُّرٍ﴾ [فاطر: ٣٧] وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩ والزمر: ٩] بإضافته إلى ﴿أولي﴾ يدل على أن المراد به النظر والتفكير. والخفيفة في هذا المعنى دون ذلك في الكثرة، وقد قال: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ﴾ [الإنسان: ٢٩] ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ [عبس: ١٢].

وزعموا أن في حرف أبي: ﴿أَوَلَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾. فأما قوله: ﴿وَلَمْ يَكْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٧] فمعناه: لم يك شيئاً موجوداً، وليس يراد أنه قبل الخلق لم يقع عليه اسم شيء، وهذا كما قال: ﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وقد قال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] والمعنى: أو لا يذكر الإنسان الجاحد للبعث أول خلقه، فيستدل بالابتداء على أن الإعادة مثل الابتداء؛ كما قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩] وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨].

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] في ضم الميم وفتحها في مريم والدخان والأحزاب.

فقرأ ابن كثير: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بضم الميم و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بفتح الميم، و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] بفتح الميم أيضاً.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بضم الميم، و﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح أيضاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي وأبو عمرو: ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ بفتح الميم، و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بالفتح، و﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالفتح فيهن.

وروى حفص عن عاصم في الأحزاب: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بالضم و﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ و﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ بفتح الميم فيهما. وروى غيره: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح الميم<sup>(١)</sup>.

اعلم أنهم قد قالوا: قام يقوم، وأقام يقيم، والمصدر واسم الموضع جميعاً من فَعَلَ يَفْعُلُ عَلَى: مَفْعَلٍ، وذلك نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلُنَا، وكذلك: المَقَام، يستقيم أن يكون اسماً للمصدر ويستقيم أن يكون اسم الموضع. وأما أقام يقيم فالمصدر والموضع يجيئان منه على مُقَام، وكذلك ما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرفٍ بحرفٍ زائد أو حرفٍ أصلٍ، فالمُقَام يصلح أن يكون الإقامة فتقول: أقمتُ إقامةً، ومكان الإقامة مُقَامٌ أيضاً وعلى هذا قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: ٤١] تقديره: إجراؤها وإرساؤها، وقد يكون المُقَام: المكان

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.



الذي تقيم فيه، فهذا هو الأصل المُقَام والمَقَام، وقال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذا على موضع قيامه، وليس المصدر. وزعم أبو الحسن أنهم يقولون للمَقْعَد: المَقَام، وللمشهِد: المَقَام. وتأوَّل قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] أي: من مشهدك، وهذا مما لا يَسُوغ فيه أن يكون اسماً للموضع، ألا ترى أن المصدر لا يكون ههنا، وأما قوله: ﴿إِنَّ الْمَتَّقِينَ فِي مَقَامٍ آمِينَ﴾ [الدخان: ٥١] فالمعنى على الموضع، ألا ترى أن الموضع يوصف بالأمن، كما يوصف بخلافه الذي هو الخوف، كما قال:

يَا رَبُّ مَاءٍ صَرِيٍّ وَرَذْتُهِ<sup>(١)</sup> سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيدُ<sup>(٢)</sup>  
فَأَمَّا مَنْ قَرَأَهُ: ﴿فِي مَقَامٍ آمِينَ﴾ [الدخان: ٥١] فإن المَقَام اسمٌ لما يقيم فيه، ويثوي. يدلُّك على ذلك ما قدَّمناه من وصفه بالأمن، ويدلُّ عليه أيضاً قول حسان:

مَا هَاجَ حَسَانَ رُسُومَ الْمَقَامِ  
فَالرَّسْمُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى الْأَمَكْنَةِ، وَلَا يُضَافُ إِلَى الْأَحْدَاثِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ  
الشاعر:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وَجُوهُهَا وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ<sup>(٤)</sup>

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١٧/١:

فَرَبَّ مَاءٍ وَرَدَّتْ أَجْنَ

(٢) البيت من مخلع البسيط، وهو لعبيد في ديوانه ص ١٦، وأساس البلاغة ص ١٢٢ (خوف) الصري: الماء الذي طال استنقاؤه، وقال أبو عمرو: إذا طال مكثه وتغيَّر، وقد صري الماء. (اللسان ٤٥٧/١٤).

(٣) صدر بيت. عجزه:

كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

البيت من الخفيف، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ٩٤/٨، وأمالِي القالي ٢٤٦/١ وخزانة الأدب ٢٠/١٠، والدرر ٨٤/٤، ١٩٩، وسمط اللآلي ص ٥٥٧، وشرح التصريح ٢٣/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١، ٤٠٣، ولسان العرب ١٢٠/١١ (جلل)، وتاج العروس (جلل)، ومغني اللبيب ص ١٢١، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩، وكتاب العين ٧/٤٠٥، وبلان نسبة في الإنصاف ٣٧٨/١ وأوضح المالك ٣/٧٧، والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥، والخصائص ١/٢٨٥، ٣/١٥٠، وورصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٣/٨٢، ٧٩، ٨/٥٢، ومغني اللبيب ص ١٣٦، وجمع الهوامع ٣٧/٢.

(٤) يروى «وجوههم» بدل «وجوهها».

فإنما هذا على حذف المضاف، أي: أهل مقامات ومُشاهد. وروى السكري عن الأصمعي أنه قال: المجلس: القوم، وأنشد:

واستبَّ بعدك يا كُليبُ المجلسُ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: والمجلس: موضع الجلوس، والمعنى: على أهل المجلس، كما أن المعنى على أهل المقامات. قال السكري: المقامة المجلس والمقام: المنزل. فأما قوله: ﴿الَّذِي أَحْلَنَّا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ قَصْبِهِ﴾ [فاطر: ٣٥] فهو من الإقامة. وسمي دار المقامة كما سمي دار الخلد، وجنات عدن، وكل ذلك من اللبث والمكث، وأنشد أبو زيد:

إنَّ التي وضعت داراً مهاجرةً بكوفةِ الخلدِ قد غالت بها عول<sup>(٢)</sup>

قالوا: زعم الأصمعي أن هذا تصحيف، وإنما هو بكوفة الجند، قال الجزمي: ليس بتصحيف، وإنما هو بكوفة الخلد، وإنما المعنى أن أهلها قاطنون فيها، لا ينتقلون للنجع، وطلب المراعي، وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

وذاك فراق لا فراق ظعائن لهنَّ بذي القزحى مقامٌ ومُختمَل

فإن المقام مصدر كما أن خلافه الذي هو محتمل كذلك فأما قوله: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣] فالمعنى: لا مشهد لكم، لأن المقام قد أريد به المشهد، ومن قرأ لا مقام: أراد الإقامة، وكلا الأمرين سائغ، وقد يكون المقام حيث يقوم الإنسان، مما يدل على ذلك قول الراجز:

هذا مقامٌ قَدَمَي رِبَاحٍ للشمسِ حتى ذَلَّكَتِ بِرَاحٍ<sup>(٣)</sup>

= البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب ٥٠٦/١٢ (قوم) وكتاب الجيم ١١٥/٣، وتاج العروس (قوم).

مقامات الناس: مجالسهم. الأندية: (ج) النادي: مكان مهياً لجلوس القوم فيه، والغالب أن يتفقوا في صناعة أو طبقة.

(١) عجز بيت. صدره:

نُبِنْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْقَدْتَ

البيت من الكامل، وهو للمهلhel في تاج العروس ٥١١/١٥ (جلس)، وأمالي القالي ٩٥/١، وسمط اللاكي ص ٢٩٨.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٠٩/٦:

إنَّ التي ضربت بيتاً مهاجرةً بكوفةِ الجندِ غالت وذُها عول

البيت من السيمط، وهو لعبد بن الطبيب العشمي في ديوانه ص ٥٩، وتاج العروس ٣٤١/٢٤ (كوف) ومعجم البلدان ٤٩١/٤ (الكوفة)، وشرح اختيارات المفصل ص ٦٤٦.

(٣) يُروى «غدوة» بدل «للشمس». وفي اللسان «ذيب» و«بكرة» بدل «للشمس» الرجز للغنوي في لسان

العرب ٤١٠/٢ (برج)، وتهذيب اللغة ٣٠/٥، ١١٦/١٠، وبلا نسبة في لسان ٤٠٩/٢ (برج)، ٤٤٤ =

المعنى: هذا موضعُ قيامه، وأما قوله: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] فمن ضم الميم كان اسماً للمثوى ومن فتح، كان كذلك أيضاً، ألا ترى أن الندي والنادي هما المجلس، من ذلك قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُتَكْرِرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩] ومن ذلك قول كثير:

أُنَادِيكَ مَا حَجَّجْتَ حَجِيحٌ وَكَبَّرْتَ بِفَيْفَا غَزَالٍ رُفْقَةً وَأَحَلَّتِ<sup>(١)</sup>  
فأما المقام فيمن ضم، وفيمن فتح على اسم المكان، وليس اسم الحدث، ويدلُّ على ذلك. ﴿وَكَلَّا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مَن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيَّةً﴾ [مريم: ٧٤] فلا يراد بهذا الحدث، إنما يراد به حسن الشارة والمنظر، وهذا إنما يكون في الأماكن فعلى هذه المسالك تسلك وجوه هذه القراءات.

اختلفوا في همز ﴿وَرِيَّةً﴾ وتركه [مريم: ٧٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَرِيئًا﴾ مهموزة بين الراء والياء في وزن رعيًا.

وقرأ ابن عامر ونافع: ﴿وَرِيئًا﴾ بغير همز، وروى ابن جَمَاز وورش وأبو بكر بن أبي أُويس: ﴿وَرِيئًا﴾ بالهمز بين الراء والياء. أخبرني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت أشهب يقول: سمعتُ نافعاً يقرأ: ﴿وَرِيئًا﴾ مهموزاً. وروى إسماعيل بن جعفر وقالون والمسيبي والأصمعي عن نافع: ﴿وَرِيئًا﴾ غير مهموز. وأخبرنا محمد بن يحيى الكسائي عن أبي الحارث عن أبي عُمارة عن يوسف عن ابن جَمَاز عن أهل المدينة: ﴿وَرِيئًا﴾ غير مهموز<sup>(٢)</sup>.

وذكر غير أحمد بن موسى أن الأعشى روى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وَرِيئًا﴾ مثل: وريعاً. أبو عبيدة: رئياً ما ظهر مما رأيت. قال أبو علي: رئي فعل من رأيت،

= (ريح)، ٤٢٧/١٠ (دلك)، ٤٩٨/١٢ (قوم)، وشرح المفصل ٦٠/٤ وتاج العروس ٣١٢/٦ (برج)، (دلك)، (قوم)، وديوان الأدب ١٢٦/٢، ٦٧/٣، والمخصص ٢٥/٩، وجمهرة اللغة ص ٢٧٤، ٦٧٩.

براح يعني الشمس. ورواه الفراء: براح، وهو جمع راحة وهي الكف أي استريح منها، يعني أن الشمس قد غربت أو زالت فهم يضعون راحتهم على عيونهم، ينظرون هل غربت أو زالت. (اللسان ٤١٠/٢ برج).

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٥٣/١:

أُنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَجِيحُ وَكَبَّرْتَ

البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٩٦، وتاج العروس ٢٣٥/٢٤ (فيفا)، (غزل) ومعجم البلدان ٢٨٥/٤ (فيفاء) وفيه: فيفاء غزال: بمكة حيث ينزل الناس منها إلى الأبطح.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

وكأنه اسم لما ظهر وليس المصدر، إنما المصدر الرأى والرؤية، يدلّك على ذلك قوله: ﴿تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] والرأى الفعل، والرئي: المرئي، كالطخن والطخن والسقي والسقي، والرعي والرعي.

فأما ما روي عن عاصم من قوله: ﴿وَرِيثًا﴾، فإنه قلب الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام فصار تقديره، فليعاً. فأما قولهم: له رواء، فيمكن أن يكون فعلاً من الرؤية، فإن كان كذلك جاز أن تحقق الهمزة، فيقال: رَاءً، فإن خففت الهمزة أبدلت منها الواو، كما أبدلتها من جَوْنٍ وتَوَدَّةٍ، فقلت: رواء، ويجوز في الرواء أن يكون فعلاً من الريّ فلا يجوز همزُهُ، كما جاز في قول من أخذه من باب رأيتُ، فيكون في المعنى أنه له طراءةٌ وعليه نضارةٌ، لأن الريّ يتبعه ذلك، كما أن العطش يتبعه ذلك الذبول والجهد.

ومن خففت الهمزة من رثيا لزم أن يبدل منها الياء لانكسار ما قبلها كما تبدل من ذيب وبيير، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرفٍ مثله فلا بدّ من الإدغام، وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو رُويًا وروية، ونُوي، إذا خففت الهمزة فيها، لأن الياء في رِيًّا قَبْلَ مِثْلٍ، ووقعت في رُويًّا قَبْلَ ما يجري مجرى المقارب، فإن خففت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله: ﴿وَرِيثًا﴾ حذفتها وألقت حركتها على الياء التي قبلها فقلت: رِيًّا ومن قال: سُوءٌ وَسِيٌّ قلب على قياس قوله: رِيًّا.

اختلفوا في ضم الواو وفتحها من قوله عز وجل: ﴿وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧] في ستة مواضع في مريم أربعة مواضع [٧٧، ٨٨، ٩١، ٩٢]، وفي الزخرف [٨١] ونوح [٢١].

فقرأهن ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَوَلَدًا﴾ بالفتح إلا في سورة نوح: ﴿مَالَهُ وَوَلَدَهُ﴾ فإنهما قرآه بضم الواو في هذه وحدها.

وقرأهن نافع وعاصم وابن عامر بفتح الواو في كل القرآن.

وقرأهن حمزة والكسائي بضم الواو في كل القرآن<sup>(١)</sup>.

قال أبو الحسن: الولد: الابن والابنة، قال: والولد: هم الأهل والولد. وقال بعضهم: بطنه الذي هو منه. قال أبو علي: الولد: هو ما ذكر في التنزيل في غير موضع مع المال، قال: ﴿أَمْوَالٌ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦] وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥] وقال: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَرْزَاقِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٤].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١١٩.

وروى محمد بن السري، عن أحمد بن يحيى عن الفراء قال: من أمثال بني أسد: **وَلَدُكَ مَنْ دَمَى عَقِيكَ** <sup>(١)</sup>. قال الفراء: وكان معاذ يعني: الهراء <sup>(٢)</sup> يقول: لا يكون الولد إلا جمعاً، وهذا واحد، يعني: الذي في المثل، أي: لا تقل لكل إنسان: ابني ابني وأنشد:

فليت فلاناً كان في بطن أمه وليت فلاناً كان ولد حمار <sup>(٣)</sup>  
قال أبو علي: الذي قال معاذ وجه، ويجوز أن يكون جمعاً كأسد وأسد، ونمر ونمر ونمر، والفلك، ويجوز أن يكون واحداً، فيكون ولد وولد، كبخل وبخل، وحزن وحزن، وعرب وعرب، فيكون لفظ الواحد موافقاً للفظ الجمع، كما كان الفلك كذلك، فلا يكون القول فيه كما قال معاذ، لأنه لا يكون إلا جمعاً، ولكن على ما ذكرناه. وأما قوله: **﴿وَاتَّبَعُوا مَنْ لَزِيذَهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾** [نوح: ٢١] فينبغي أن يكون جمعاً، وإنما أضيف إلى ضمير المفرد لأن الضمير يعود إلى **﴿مَنْ﴾** وهو كثرة في المعنى، وإن كان اللفظ مفرداً، وإنما المعنى: إنهم عصوني واتبعوا الكفار الذين لم تزدهم أموالهم وأولادهم إلا خساراً، فأضيف إلى لفظ المفرد وهو جمع، وقد حكى الكسائي أو غيره من البغداديين: ليت هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه، فولد، في أنه جمع، مثل الأنفس. وما أنشده الفراء من قوله:

وليت فلاناً كان ولد حمار <sup>(٤)</sup>

يدل على أنه واحد ليس بجمع، وأنه مثل ما ذكرناه من قولهم: **الفلك**، الذي يكون مرة جمعاً ومرة واحداً. ولهذا يشبه أن يكون ابن كثير وأبو عمرو قرأه بالضم. **﴿مَالُهُ وَوَلَدُهُ﴾** وفتح ما سوى ذلك.

(١) «ولدك من دمي عقيك» مثل عربي. الولد: لغة في الولد. حكى المفضل أن امرأة الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب، وهي امرأة من بلقين ولدت له عقيل بن الطفيل، فتبنته كبشة بنت عروة بن جعفر بن كلاب، فقدم عقيل على أمه يوماً فضربته، فجاءتها كبشة حتى منعتها وقالت: ابني ابني، فقالت القينية: ولدك - ويروى ابنك - من دمي عقيك يعني الذي نُسبت به فأدمى النفاس عقيك، أي من ولدته فهو ابنك، لا هذا، فرجعت كبشة وقد ساءها ما سمعت، ثم ولدت بعد ذلك عامر بن الطفيل (مجمع الأمثال ٢/٣٦٣).

(٢) هو معاذ بن مسلم الهراء (توفي ١٨٧هـ = ٨٠٣م) أبو مسلم، أديب معمر، له شعر. من أهل الكوفة. عرف بالهراء، لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة. له كتب في النحو ضاعت، وأخبار معاصريه كثيرة.

الأعلام ٧/٢٥٨، ووفيات الأعيان ٢/٩٩، وطبقات النحويين واللغويين ١٣٥، ١٣٦، وإنباه الرواة ٣/٢٨٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣/٤٦٨ (ولد)، وتهذيب اللغة ١٤/١٧٨ والمخصص ١٣/٢١٧، وتاج العروس ٩/٣٢٢ (ولد).

(٤) مر في هذه الصفحة.



الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو، فكذلك مع الألف والتاء. وروينا عن مجاهد في هذه السورة: الانفطار: الانشقاق، وقال أبو عبيدة: يتفطرن يتشققن. وفي التنزيل: ﴿بَلْ رَزَقَكُمُ رَبُّكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦] وفيه ﴿فَأَطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [فاطر: ١] فمطاوع فطر: انفطر، كما أن مطاوع فطر: تفطر وفطر للتكثير، فمطاوعه في الدلالة على الكثرة مثل ما هو مطاوع له، فكأنه ألق بهذا الموضع لما فيه من معنى المبالغة، وتكثير الفعل ولا يدل ما جاء في قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ [الانفطار: ١] وقوله: ﴿السَّمَاءُ منفطرة بئذ﴾ [المزمل: ١٨] على ترجيح قراءة من قرأ: ﴿ينفطرن﴾ وذلك أن قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ كقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ [الانشقاق: ١] وذلك في القيامة لما يريد الله سبحانه من إبادتها وإفنائها وجاء ذلك على تفعل أيضاً في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] وما في سورة مريم، إنما هو لعظم فزيتهم وعوتهم في كفرهم، فالمعنيان مختلفان. وذهب أبو الحسن في معنى قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ إلى أن ﴿تَكَادُ﴾ معناها: تريد، وكذلك قال: في قوله: ﴿كَذَلِكَ كَذَبْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦] أي: أردنا له، وأنشد:

كَادَتْ وَكَدَتْ، وَتَلَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى<sup>(١)</sup>  
وكذلك قال في قوله: ﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] أي: أريد أخفيها، وعلى هذا فسر غير أبي الحسن قول الأفوه<sup>(٢)</sup>:

بَلِّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا<sup>(٣)</sup>

أي: أرادوا. قال أبو الحسن: المعنى: يدنون، لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكن هي هممن به إعظاماً لقول المشركين. ولا يكون على من هم

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣/٣٨٢ (كود)، ٣٨٥ (كيد)، وتاج العروس ٩/١٢٠ (كود).

معناه: أرادت وأردت.

(٢) الأفوه الأودي (توفي نحو ٥٠٠ هـ = نحو ١١٧٠ م) صلاة بن عمرو بن مالك، من بني أود، من مذحج، شاعر يمني جاهلي يكنى أبا ربيعة. قالوا: لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان. كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم. وهو أحد الحكماء والشعراء في عصره. الأعلام ٣/٢٠٦، ٢٠٧، ومعاهد التنخيص ٤/١٠٧، والشعر الشعراء ص ٥٩، وسمط اللآلي ص ٣٦٥.

(٣) تمام البيت:

فإن تجمّع أوتاد وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا  
البيت من البسيط، وهو للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٠، ولسان العرب ٣/٣٨٥ (كيد) وتاج العروس ٩/١٢٠ (كود).

بالشيء أن يدنو منه، ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك وقد كانت منه إرادة.

وقال بعض المتأولين في قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْهُ﴾: هذا مثلٌ، كانت العرب إذا سمعت كذباً ومنكراً تعاضمت، عظمتها بالمثل الذي كان عندها عظيماً، تقول: كادت الأرض تنشق، وأظلم ما بين السماء والأرض، فلما افتروا على الله الكذب ضرب مثل كذبهم بأهول الأشياء وأعظمها، قال أبو علي: ومما يقرب من هذا قول الشاعر:

- ألم ترَ صَدَعًا فِي السَّمَاءِ مُبَيَّنًا      على ابنِ لُبَيْتِي الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ<sup>(١)</sup>  
 وقريب من هذا قول الآخر:  
 وأصبح بطنُ مكة مُشْعِرًا      كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشَامٍ<sup>(٢)</sup>  
 والآخر:  
 بكى حارثُ الجولانِ من مَوْتِ رَبِّهِ      وحوْرانُ منه خاشِعٌ متضائل<sup>(٣)</sup>  
 وقال:  
 لما أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتُ      سُورَ المدينةِ والجبالُ الخُشَعُ<sup>(٤)</sup>

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١، وجواهر الأدب ص ٩٣، والدرر ١٦٣/٢، وشرح التصريح ٢١٢/١، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قثم)، ومغني اللبيب ١٩٢/١، وهمع الهوامع ١/١٣٣. القشعرية: الرعشة والرعدة.

(٣) يُروى «فقد» بدل «موت»، و«موحش» بدل «خاشع».

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرث)، ١١/١٣٣ (جول)، والتنبيه والإيضاح ١٨٣/١، وتاج العروس ٢٢٧/٥، (حرث)، (جول)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٣، ١٠٤٤.

يُقال للجبل حارث الجولان، وحارث قُلة من قلاله. والجولان: أرض، وقيل: حارث وحوْران جيلان.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجريز في ديوانه ص ٩١٣، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢، ٢٢٠، ٢٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٢٣، وخزانة الأدب ٢١٨/٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٧/١، ولسان العرب ١٣٧/٢ (حرث)، ٣٨٥/٤ (سور)، ٦/١٠ (أفق)، ولجريز أو للفرزدق في سمط اللآلي ص ٣٧٩، ٩٢٢ وليس في ديوان الفرزدق، وبلا نسبة في الخصائص ٤١٨/٢، ووصف المباني ص ١٦٩، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٦٧، والمقتضب ١٩٧/٤.

السُّور: حائط المدينة، مذكَّر له، وهنا جريز أنت السور لأنه بعض المدينة فكأنه قال: تواضعت المدينة، والألف واللام في الخشع زائدة. (اللسان ٣٨٥/٤ سور).





وقوله: ﴿وَأَنَا أَخْرَجْتُكَ﴾ [طه: ١٣]، فهذه كلها حكاية، فالأشبه أن يكون قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ كذلك أيضاً.

ومن فتح كان المعنى: نودي بكذا، ونادى قد يوصل بحرف الجر، قال:  
 نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيْعَةَ بْنِ مُكْدَمٍ أَنَّ الْمُتَوَّءَ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوْقُ<sup>(١)</sup>  
 وقال:

ونادى بهاماءٍ إذا نار ثورَةٌ

المعنى: ونادى بندائها ماءٍ، فقوله: ماءٍ قد وقع النداء عليه، ومن الناس من يعمل هذه الأشياء التي هي في المعنى قولٌ، كما يعمل القول ولا يضمم القول معها، وينبغي أن يكون في نودي ضمير يقوم مقام الفاعل، لأنه لا يجوز أن يقوم واحد من قولك: ﴿يَتَمَوَّسَى﴾ ولا ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ مقام الفاعل لأنها جمل، والجمل لا تقوم مقام الفاعل، فإن جعلت الاسم الذي يقوم مقام الفاعل موسى، لأن ذكره قد جرى كان مستقيماً.

اختلفوا في إجراء ﴿طَوَى﴾ [طه: ١٢] وضم طائها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿طَوَى وَأَنَا﴾ غير مجرأة والطاء مضمومة وفي التازعات [١٦، ١٧] مثله. وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿طَوَى﴾ وقال: هي أرض.  
 وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿طَوَى﴾ مجرأة مضمومة الطاء<sup>(٢)</sup>.

حدثنا الكندي، قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن ابن أبي نجيح قلت له: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ﴾، قال: يقول: امض بقدميك إلى بركة الوادي، أظنه - يعني مجاهداً - ﴿طَوَى﴾؛ مصروف وغير مصروف، فمن صرف فمن وجهين أحدهما: أن يجعله اسم الوادي فيصرف لأنه سمى مذكراً بمذكر. والوجه الآخر: أن يجعله صفة، وذلك في قول من قال: إنه قُدَسَ مرتين، فيكون طَوَى كقولك: ثناً، ويكون صفة كقولهم: مكاناً سَوَى، وقومٌ عَدَى. وجاء في طَوَى الضم والكسر، كما جاء في قوله: ﴿مَكَاناً سَوَى﴾ [طه: ٥٨] الكسر والضم، قال الشاعر:

أَفِي جَنْبِ بَكْرِ قَطَعْتَنِي مَلَامَةً لِعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ مَلَامَتُهَا ثِنًا<sup>(٣)</sup>

(١) هو ربيعة بن مكدم بن عامر بن حرثان (نحو ٨٥ - ٦٢ هـ = نحو ٥٣٤ - ٥٥٨ م) من بني كنانة أحد فرسان مضر المعدودين في الجاهلية. له أخبار أشهرها حمايته الظعن بعد مقتله.

(٢) الأعلام ١٧/٣، وبلوغ الأرب للألوسي ١/١٤٤، وسمط اللآلي ٩١٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٣) يُروى «ثني».

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢١/١٥ (طوى).

أي: ليس هذا بأول ملامتها، وكذلك طوى وطوى. وقد أنشدوا:  
 ترى ثنانا إذا ما جاءَ بَدَأَهُمْ وَبَدَوْهُمْ إِنْ أَتَانَا كَانَ ثُنْيَانَا<sup>(١)</sup>  
 ثُنَانًا مكسورة التاء، أنشدناه محمد بن السري، وزعم أبو الحسن أن الضم في  
 هذا لغة، وبالضم أنشد قول الشاعر: ترى ثنانا... وقال: الثنئى: هو الثاني.  
 قال أبو علي: ومعنى ثنئى وثنئى: الذين يثنى بهم بعد السادة، لأنهم قالوا للسيد:  
 البدء، من حيث بدىء بهم فيما يهيم من الأمور.

ومن لم يصرف احتمال أمرين: أحدهما: أن يكون اسماً لبقعة أو أرض، وهو  
 مُذَكَّرٌ، فهو بمنزلة امرأة سميتها بحجر، ويجوز أن يكون معدولاً كعمر. فإن قلت: إن  
 عمر معدولٌ عن عامر، وهذا الاسم لا يعرف عمَّ عُدِلَ، بأنه لا يمتنع أن يقدر العدلُ  
 عما لم يخرجوه إلى الاستعمال، ألا ترى أن جُمِعَ وكُتِّعَ معدولتان عما لم يستعمل،  
 وكذلك يكون طوى.

ابن سعدان عن إسحاق عن نافع وحمزة: ﴿لَاهَلُهُ امْكُتُوا﴾ [طه: ١٠] وكذلك في  
 القصص [٢٩]، بضم الهاء.

والباقون يكسرون الهاء فيهما<sup>(٢)</sup>

وقد تقدم القول في ذلك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله عز وجل: ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي: ﴿وَأَنَا﴾ خفيفٌ  
 ﴿أَخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء بغير ألف.

وقرأ حمزة ﴿وَأَنَا﴾ النون مشددة ﴿أَخْتَرْتُكَ﴾ بألف ونون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الأفراد زعموا أكثر في القراءة، وهو أشبه بما قبله من قوله: ﴿إِنِّي﴾

(١) البيت من البسيط، وهو لأوس بن مغراء السعدي في لسان العرب ٢٩/١ (بدأ)، ١٢٢/١٤ (ثنئى)،  
 والتنبية والإيضاح ٦/١، وتهذيب اللغة ٢٠٥/١٤، ١٣٦/١٥، وتاج العروس ١٤٠/١ (بدأ)، (ثنئى)،  
 والمخصص ١٥٩/٢، ١٣٨/١٥، ومجمل اللغة ٢٤٨/١، ٣٦٩/٤، وبلا نسبة في كتاب العين ٨/  
 ٢٤٤، ومقاييس اللغة ٢١٣/١، ٣٩١.

البدء: السيد، وقيل: الشاب المُستجد الرأي، المُستشار، والجمع بدوء. والبدء: السيد الأول في  
 السيادة، والثُنْيَانُ: الذي يليه في السؤدد.

ورواه الترمذي: ثُنْيَانًا إن أتاهم، يقول: الثاني منّا في الرياسة يكون في غيرنا سابقاً في السؤدد والكامل  
 في السؤدد من غيرنا ثنئى في السؤدد عندنا لفضلنا على غيرنا. والثُنْيَانُ بالضم: الذي يكون دون السيد  
 في المرتبة، والجمع ثنية. (اللسان ١٢٢/١٤ مادة: ثني).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

أَتَارُيْكَ ﴿ ووجه الجمع: أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء: ٢]. وزعموا أنه قراءة الأعمش، وزعموا أنه في حرف أبي: ﴿وَأَتَى اخْتَرْتُكَ﴾ فهذا يقوي الوجه الأول.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿هَزُونِ أَخِي أَشْدُّ بِهِ﴾ [طه: ٣٠، ٣١] مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ الألف مضمومة على الجواب والمجازاة. وقرأ الباقون: ﴿أَخِي أَشْدُّ بِهِ أَرَزَى وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ مفتوحة على الدعاء، إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما فتحا الياء من ﴿أَخِي﴾.

وقرأ نافع في رواية المسيبي وابن كثير: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾ بزيادة واو في اللفظ.

وقرأ الباقون: ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ مضمومة الهاء من غير واو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الوجه: الدعاء دون الإخبار، لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قول: ﴿رَبِّ أَسْحَبٍ لِي صَدْرِي وَبَيْتِي لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥، ٢٦] فكما أن ذلك كله دعاء، فكذلك ما عطف عليه. وأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء، لأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله سبحانه، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذي هو غير النبوة، وإنما ينبغي أن يكون النبوة، ألا ترى أنه قد جاء: ﴿أَذْهَبْ إِلَيَّ فَرِحُونَ﴾ [النازعات: ١٧] فقال: ﴿فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] فأما ﴿أَشْدُّ بِهِ أَرَزَى﴾ فحمله على الإخبار، وغير الدعاء أسهل، لأن الشد يكون من هارون لموسى.

وقال أبو عبيدة: ﴿أَشْدُّ بِهِ أَرَزَى﴾ أي: ظهري قال: يقولون أَرَزَنِي أي: صار لي ظهراً، ويشبه أن يكون أَرَزَ لَغَةً في وازر، كأكدت ووكَّدت، وأصدت وأوصدت وأرَّخت وورَّخت، ونحو ذلك، ولا يسوغ أن يُحمل أشركه في أمري على غير السورة، لأنه قد جاء ما يعلم منه مسألة موسى لذلك، وذلك قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي، قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٣، ٣٤]. وقال: بِمَخْنِيَّةٍ قَدِ أَرَزَ الضَّالَّ نَبْتُهَا مَضْمٌ جِيوشٍ غَانِمِينَ وَخُيِّبٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠.

(٢) يروى «مَجْرٌ» بدل «مَضْمٌ».

البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٥، ولسان العرب ١٨/٤ (أزر)، ٢٠٦/١٤ (حنا)، وأساس البلاغة ص ٢٧٢ (ضمم)، وتاج العروس ٤٦/١٠ (أزر)، (حنا)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٩/٤ (جرر)، وتهذيب اللغة ٤٧٦/١٠، ٤٧٧/١٣، وتاج العروس ٤١١/١٠ (جرر).

المحنة: معطف الوادي. أَرَزَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: ساواه وحاذاه.

أي ساوئ نبتها الضال، وهو السدر البري، أراد: فأزره الله تعالى فساوئ الفرائخ الطوال فاستوئ طولها. (اللسان ١٨/٤ أزر).

كان المعنى أن كلاًها قد طال حتى صار في قوام الضال، ويدل على أن قول الجماعة غير ابن عامر أرجح أن قوله: ﴿كَيْ سُبْحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣] كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألها موسى ربه، فينبغي أن يكون ذلك كله في جملة ما دعا به.

اختلفوا في قوله: ﴿مهاداً﴾ [طه: ٥٣] في زيادة الألف ونقصانها ههنا وفي الزخرف [١٠] ولم يختلفوا في غيرها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر: ﴿مهاداً﴾ بالألف في كل القرآن. وقرأ عاصم وحمة والكسائي: ﴿مَهْدًا﴾ بغير ألف فيهما<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المهْدُ: مصدر كالفرش، والمهاد مثل الفراش في قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩] فالمهاد مثل الفراش والبساط، وهما اسم ما يفرش ويبسط، ويجوز أن يكون المهْدُ استعمل استعمال الأسماء، فجمع كما يُجمع فَعْلٌ على فِعَالٍ، والأول أبين، ويجوز في قول من قرأ: ﴿مَهْدًا﴾ أن يكون المعنى: ذا مهدٍ، فيكون المعنى كقول من قال مهاداً.

اختلفوا في قوله: ﴿مكاناً سيّوياً﴾ [طه: ٥٨] في ضم السين وكسرها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿مكاناً سيّوياً﴾ كسراً.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمة: ﴿سُويّاً﴾ بضم السين<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿مَكَانًا سُويّاً﴾ و﴿سُويّاً﴾ يضم أولها ويكسر مثل طوي وطوى. قال: وهو المكان التّصْفُفُ فيما بين الفريقين، وأنشد لموسى بن جابر الحنفي<sup>(٣)</sup>:

فإن أبانا كان حلاً ببلدة سيوى بين قيس قيس عيلان والفزير<sup>(٤)</sup>

قال أبو علي: قوله: سيوى، هو فَعْلٌ من التسوية، فكأن المعنى مكاناً تستوي فيه مسافته على الفريقين فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر، وهذا بناء يقل في الصفات، ومثله: قوم عدى، وأما فَعْلٌ فهو في الصفات أكثر من فِعْلٍ، نحو: رجل سلّع، ودليل حنّع، ومال لبّيد، ورجل حطّم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٣) هو موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة)، بن عبيد، الحنفي، شاعر مكثّر، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. من أهل اليمامة. كان نصرانياً يقال له: أزيرق اليمامة، ويُعرف بابن الفريعة أو بابن ليلى وهي أمه. وفي حماسة أبي تمام عدة مختارات من شعره.

الأعلام ٣٢٠/٧، والآمدي ١٦٥، والمرزباني ٣٧٦، وسقط اللآلي: الذيل ٣٥.

(٤) مرّ سابقاً.

فإما انتصابُ قوله: ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾، فلا يخلو من أن يكون مفعولاً للموعد في قوله: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨] أو يكون ظرفاً واقعاً موقع المفعول الثاني، أو يكون منتصباً بأنه المفعول الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بالموعد لا على أنه مفعول به، ولا على أنه ظرفٌ له، وذلك أن الموعد قد وصف بالجملة التي هي: ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ حَمْنٌ﴾ [طه: ٥٨] وإذا وصف لم يجز أن يعمل عمل الفعل لاختصاصه بالصفة، ولأنه إذا وصف لم يجز أن يتعلق به بعد الوصف شيء منه، كما أنه إذا عطف عليه لم يجز أن يتعلق به بعد العطف شيء منه، وكذلك إذا أخبر عنه لم يجز أن يقع بعد الخبر عنه شيء يتعلق بالمخبر عنه، ولم يجز سبويه: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدا، ولا: هذا ضوَّيربٌ زيدا، إذا حقر اسم الفاعل، لأن التحقير في تخصيصه الاسم بمنزلة إجراء الوصف عليه، وقد جاء من ذلك في الشعر شيء، سمعت أبا إسحاق ينشد:

وراكضةٍ ما تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرٍ جِلَالٍ غَادَرْتُهُ مُجَعْفَلٍ<sup>(١)</sup>

وقرأت على محمد بن السري من خط السكري لبشر بن أبي خازم<sup>(٢)</sup>:

إذا فاقِدُ حَظْبَاءَ فَرَحَيْنَ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَبَايِنِ<sup>(٣)</sup>  
وقال ذو الرُّمَّة:

وقائلةٍ تخشى عليّ أظنه سيودي به تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ

(١) البيت من الطويل، وهو لطيفيل في ديوانه ص ٦٨، ولسان العرب ١١٣/١١ (جعفل)، ١٧٢ (حلل) وتهذيب اللغة ٣/٣٢٣، وتاج العروس (جعفل)، (حلل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/٢٢ والمخصص ٧/١٤٧. مجعفل: مصروع. وقيل:

المجعفل: المقلوب. قال ابن بري: ومجعفل نعتٌ لحلال وهو مركب من مراكب النساء، ويعير مفعول براكضة. (اللسان ١١٣/١١ جعفل).

(٢) هو بشر بن (أبي خازم) عمرو بن عوف الأسدي (توفي نحو ٢٢٢ق هـ = نحو ٥٩٨م) أبو نوفل شاعر جاهلي فحل من الشجعان. من أهل نجد، من بني أسد بن خزيمه، توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على بني صعصعة بن معاوية. رماه فتى من بني وائلة بسهم فأصاب ثنودته. له «ديوان شعر» الأعلام ٢/٥٤، والشعر والشعراء ٨٦، وأمالي المرتضى ٢/١١٤، وخزانة البغدادي ٢/٢٦٢.

(٣) يروى «المزابل» بدل «المباين».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٣/٥٦٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٤١، ولسان العرب ٣/٣٣٧ (فقد)، وفيه «المباين» مكان «المزابل» يقال: ظلية فاقد وبقرة فاقد: شيع ولدها؛ وكذلك حمامة فاقد. قال ابن سيده: هكذا أنشده سيبويه بتقديم خطباء على فرخين مُقَوِّياً بذلك أن اسم الفاعل إذا وصف قَرَب من الاسم، وفارق شَبَه الفعل. (لسان العرب ٣/٣٣٧ فقد).

وهذا الذي جاء منه في الشعر يحمل النحويون مثله على إضمار فعلٍ آخر: كما ذهبوا إليه في نحو قول الشاعر:

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنَّبِيحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخْفَ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَا<sup>(١)</sup>  
وكذلك قوله:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكْرِيَتٌ تَرْقُبُ حَبَّهُ أَنْ يُخَصِّدَا<sup>(٢)</sup>  
فإن قلت: فقد جاء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٥٣، ولسان العرب ٥٥٩/٤ (عرر)، والتنبيه والإيضاح ٢٧٥/١، ١٦٨/٢، وجمهرة اللغة ص ٢٨٥، وتهذيب اللغة ١٠٢/١، ومقاييس اللغة ٣٧/٤، وأساس البلاغة (نجم)، وكتاب العين ٨٦/١، ٢٥٢/٣، وتاج العروس ١٦١/٧ (نجم) ١١/١٣، (عرر)، والمخصص ٩٠/١، ١٢١/٣، وبلا نسبة في لسان العرب ٦١٠/٢ (نجم)، وديوان الأدب ٦٨/٣ العرارة: الشدة. التبوخ: الجماعة الكثيرة من الناس، قال الجوهري: ثم وضع موضع الكثرة والعز قال الأخطل:

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنَّبِيحَ لِدَارِمٍ وَالْعَزَّ عِنْدَ تَكَامِلِ الْأَحْسَابِ  
وهذا البيت أورده ابن سيده؛ وغيره:

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنَّبِيحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَخْفَ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَا  
وقال ابن بري عن البيت الذي أورده الجوهري أنه للطرمح قال: وليس للأخطل كما ذكره الجوهري وصواب إنشاده والتبوح لطيء. وقيله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَفَاخِرُ طَيْئاً أَغْرَبْتَ نَفْسَكَ أَيُّمَا إِغْرَابٍ  
قال: وأما بيت الأخطل فهو ما أورده ابن سيده وبعده:

المانعين الماء حتى يشربوا عفواته، ويقسموه سججالا  
مدح الأخطل بني دارم بكثرة عددهم وحملهم الأمور الثقال التي يعجز غيرهم عن حملها، ويروى المستخف، بالرفع والنصب، فمن نصبه عطفه على اسم إن، وأخوهم خبر إن، والانتقال مفعول بالمستخف تقديره: إن المستخف الأثقال أخوهم، ففصل بين الصلة والموصول بخبر إن للضرورة، وقد يجوز أن ينتصب بإضمار فعل دل عليه المستخف تقديره إن الذي استخف الأثقال أخوهم، ويجوز أن يرتفع أخوهم بالمستخف والانتقال منصوبة به، ويكون العائد على الألف واللام الضمير الذي أضيف إليه الأخ، ويكون الخبر محذوفاً تقديره إن الذي استخف أخوهم الأثقال هم، فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه وأما من رفع المستخف فإنه رفعه بالعطف على موضع إن، ويكون الكلام في رفع الأخ من الوجهين المذكورين كالكلام فيمن نصب المستخف. (لسان العرب ٦١٠/٢، ٦١١ مادة: نجم).

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٩١/٢:

لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكْرِيَتٌ تُمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُخَصِّدَا  
البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨١، ولسان العرب ٤١٩/١٣ (منز)، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٢/٢، ٤٠٣، ٢٥٦/٣، ومغني اللبيب ٥٤١/٢، ولسان العرب ٧٨/٢ (كرت).  
تكريت: أرض. قال ابن جني: تقدير لسنا كمن حلت إياد دارها؛ أي كإياد التي حلت ثم قلت من بعد أن حلت دارها، فدل حلت في الصلة على حلت هذه التي نصبت دارها، وقيل: تكريت موضع. (اللسان ٧٨/٢ مادة: كرت).

تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَكُفِّرُونَ ﴿غافر: ١٠﴾ والظرف في المعنى يتعلق بالمقت الأول لأن المعنى: لمقت الله إياكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون، أكبر من مقتكم أنفسكم الآية. وقوله: ﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ متعلق بالمقت الأول، وقد وقع بعد خبره، قيل: إن الظروف يُتجاوز فيها ما لا يتجاوز في غيرها، ألا ترى أنها تقع مواقع لا يقعها غيرها، وهو أيضاً مع ذلك ينبغي أن يحمل على فعل آخر دل المقت عليه كأنه: مَقَّتْكُمْ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون. فعلى هذا الضرب من الأفعال يحمل هذا النحو إذا جاء، ولم نعلم في التنزيل مجيء شيء منه إلا في الظروف، فقد علمت أن ﴿مَكَانًا﴾ في قوله: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ ليس يتعلق بالموعد لما ذكرنا، وليس بالسهل أن تجعل انتصاب ﴿مَكَانًا﴾ في قوله: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾ على أن يكون ظرفاً، وقع موقع المفعول الثاني، كقولك: ظننتُ خروجك اليوم، وعلمتُ ركوبك غداً، لأنك إن حملته على ذلك جعلت المبتدأ الذي يلحقه، جعلتُ، وظننتُ ونحوه، موعداً لا تُخلفُهُ نحن ولا أنت مكاناً قصداً، فتنصب المكان كما تنصب اليوم، في قولك: القتال اليوم.

ولم يُجروا قولهم: الموعد مجرى سائر هذه الأحداث، ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] برفع الصباح، وجاء: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ [طه: ٥٩] فالقراءة بالرفع على أن الثاني هو الأول، وهذا حذف واتساع، ولا تقول على قياس موعدك الصبح: مرجعك الصبح، ولا مجيئك باب الأمير، ولا مقعدك السوق. وقد رأيت أنهم قد أخرجوا الموعد من أحكام نحوه، فلا يحسن فيه ما حسن في نحو ما يشبهه، ومما يدلُّ على أنهم أخرجوا ما بعد الموعد من أن يكون ظرفاً قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ [طه: ٥٩] ألا ترى أن قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ﴾ ليس من الظروف في شيء فلولا أن اليوم في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾، قد خرج من أن يكون ظرفاً لم يعطف عليه ما لا يكون ظرفاً. ولو نصب ناصب ﴿اليوم﴾ من قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ فجعل ﴿اليوم﴾ خبراً عن الحدث مثل: القتال اليوم، مع عطف قوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ عليه جاز على أن يتعلق ﴿يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ بالمحذوف، ويضمُرُ لقوله: ﴿وَأَنْ يُحَشِّرَ النَّاسَ صُحًى﴾ ما يكون مبنياً عليه، كأنه: موعدكم يوم الزينة، وموعدكم أن يحشُر الناس صُحًى، وهذا هو الأصل، وإذا صار الاستعمال فيه على ما وصفناه مما جاء التنزيل به كان غير ذلك كالأصول المرفوضة، ولو قال قائل: إن الموعد في الآي اسمُ الزمان، فيكون مجيء الموعد اسماً للزمان كقولهم: كان هذا مبعث الجيوش، ومضرب الشول<sup>(١)</sup>، ومخبل فلانة، أي وقت

(١) الشول: جمع شائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها وقيل:

الشول من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها أو ثمانية فلم يبق



بعثهم، ومضرب الشُول: أي وقت ضربها، ومجبل فلانة، أي: زمان مجبلها. فإذا جاز أن يكون اسماً للزمان ارتفع الصبحُ، ويوم الزينة من حيث كان الثاني لأنه هو الأول، وأنشد أبو الحسن:

كَلِمَا قَلْتُ غَدًا مَوْعِدُنَا غَضِبَتْ هِنْدٌ وَقَالَتْ بَعْدَ غَدٍ  
فهذا يتجه أيضاً على الوجهين اللذين قدمنا: أن يكون جَعَلَ الموعِدَ الحدثَ، وجَعَلَهُ غَدًا، قُبِلَ على الاتساع، أو يكون جَعَلَ الموعِدَ اسْمَ زَمَانٍ مِثْلَ المَجْبِلِ، وعلى هذا الاتساع فيه، ويجوز أن يكون الموعِدُ اسْمَ المَكَانِ فَمَا جَاءَ فِيهِ اسْمُ مَكَانٍ ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] فالموعِدُ ينبغي ههنا أن يكون مكاناً، لأن جهنم مكان، والثاني فيه هو الأول، وهذا أبين من أن تحمله على أن جهنم مكان موعدهم لأن الكلام على الظاهر ولا حذف فيه، فإذا جعلت قوله: مكاناً مفعولاً ثانياً لجعلت كان بمنزلة قوله: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] وقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] في أنه انتصب على أنه مفعول ثانٍ لجعلت.

اختلفوا في ضم الياء وفتحها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَيَسْجُدْكُمْ﴾ [طه: ٦١].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكرٍ وأبو عمرو وابن عامرٍ: ﴿فَيَسْجُدْكُمْ﴾ بفتح الياء من يسحت.

وقرأ عاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزة والكسائي: ﴿فَيَسْجُدْكُمْ﴾ بضم الياء من أسحت، وكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: يَسْحَتُكُمْ: يهلككم قال: وبنو تميم يقولون: يُسْحَتُكُمْ، وأنشد: وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنُّ مَرَوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا<sup>(٢)</sup>

= في ضروعها إلا شول من اللبن أي بقية، مقدار ثلث ما كانت تحلب حدثان نتاجها، واحدها شائلة، وهو جمع على غير قياس. (لسان العرب ١١ - ٣٧٤، ٣٧٥ شول).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢، وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٠، وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩، وخزانة الأدب ١/٢٣٧، ٥٤٣/٨، والخصائص ١/٩٩، ولسان العرب ٢/٤١ (سحت)، ٣١/٩ (جلف)، ٣٨٢/٨ (ودع)، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٨٨، وجمهرة اللغة ص ٤٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وشرح المفصل ١/٣١، ١٠٣/١٠، والمحتسب ١/١٨٠، ٣٦٥/٢ أسحت ماله: استأصله وأفسده. قال: والعرب تقول: سَحَتْ وَأَسْحَتْ، وبرى: إلا مُسْحَتْ أَوْ مُجْلَفٌ، ومن رواه كذلك، جعل لم يدع، لم يتقار، ومن رواه: إلا مُسْحَتًا، جعل لم يدع، بمعنى لم يترك، ورفع قوله: أَوْ مُجْلَفٌ بِإِضْمَارٍ، كأنه قال: أَوْ هُوَ مُجْلَفٌ، قال الأزهرى: وهذا هو قول الكسائي. (اللسان ٢/٤١ سحت).

المجلف: الذي بقيت منه بقية، والمجلف أيضاً: الرجل الذي جلفته السنون أي أذهبت أمواله (اللسان ٣١/٩ جلف)

وقسر لم يدع: لم يُبَيِّقِ، وقال أبو الحسن نحو ذلك، أبو عثمان: سحت وأسحت نحو قول أبي عبيدة.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِينَ﴾ [طه: ٦٣] في تشديد النون وتخفيفها.

فقرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون. ﴿هَذَا﴾ بالفتح خفيفة النون من هذان.

وقرأ ابن كثير: ﴿إِنَّ هَذَا﴾ بتشديد نون ﴿هَذَا﴾ وتخفيف نون ﴿إِنَّ﴾.

واختلف عن عاصم فروى أبو بكر ﴿إِنَّ هَذَا﴾ نوناً مشددة، وروى حفص عن عاصم ﴿إِنَّ﴾ ساكنة النون وهي مثل قراءة ابن كثير، و﴿هَذَا﴾ خفيفة.

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿إِنَّ﴾ مشددة النون ﴿هذين﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال قائلون: ﴿إِنَّ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ بمعنى: أجل، وأن تكون ﴿إِنَّ﴾ للتأكيد والناصفة للاسم أشبه بما قبل الكلام وما بعده، فأما قبل فقوله: ﴿فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢] فالتنازع إنما هو في أمر موسى وهارون، هل هما ساحران على ما ظنوه من أمرهما، وقد تقدم من قولهم ما نسبوهما فيه إلى السحر، وهو قولهم: ﴿أَجْتَنَّا لِنُخْرِجَنَّا مِنْ أَرْضِنَا بِسِعْرِكَ يَمُوسَىٰ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فهذا وإن لم يتقدمه سؤال عن سحرهم كما تقدم السؤال مثل قوله: ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾ وهو قوله: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] فقد تقدم ﴿أَجْتَنَّا لِنُخْرِجَنَّا مِنْ أَرْضِنَا بِسِعْرِكَ يَمُوسَىٰ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾ [طه: ٥٧، ٥٨] فيكون نعم منصرفاً إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر و﴿إِنَّ﴾ بمنزلة نعم. وقال: قد قال سيبويه: نعم عدة وتصديق، وأن تصرف إلى الناصبة للاسم أولى. قال الجزمي: هو قراءة أبي عمرو وعيسى وعمرو بن عبيد وقوله: ﴿يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ﴾ إلى آخر الكلام، أن يكون تأكيداً لأنهما ساحران أشبه بالكلام فإن حمله على التصديق ضرب من التأكيد فإن حملت ﴿إِنَّ﴾ على أنه بمعنى نعم بقي الكلام: هذان لساحران، فتحصل لام الابتداء داخله على خبر المبتدأ، وهذا قد قال النحويون فيه: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفاً، فإن هذا لا يتجه لأمرين: أحدهما: أن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه. والآخر: أن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد فأما أن يحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير، ووجه قول من قال: إن كان، وإن هذان مخفف ﴿إِنَّ﴾: أن إن إذا خففت لم يكن النصب بها كثيراً، وكان الأوجه أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

يرفع الاسم بعدها، والدليل على ذلك كثرة وقوع الفعل بعدها في نحو: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [الفرقان: ٤٢] ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [الصفات: ١٦٧] و﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفَلِتُكَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وإذا كان الأوجه الرفع بعدها رفع هذان بعدها، وأدى مع ذلك خط المصحف، ومن زعم أن ﴿هَذَانِ﴾ في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا ألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تنقلب هذه الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في هذا لا تنقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياء ومرة ألفاً دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين هذا وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بُنيت لمشابهتها الحروف، فإذا تثبت زال بالتثنية مشابهتها للحروف، من حيث لم تشن الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة، ويدل على أن هذه الألف للتثنية أن التي كانت في الواحد قد حذفت، كما حذفت الياء من التي والذي إذا قلت: اللتان واللذان، فالياء التي كانت في الاسم قد حذفت وجيء بالتي للتثنية. ومثل حذف هذه الألف حذف الألف من أولات ومن ذوات ومن هيهات، هذه كلها حذفت فيها الألف والياء لقلّة تمكّنها، فكذلك تحذف من قولهم: هذا، ألفه، وتلحق التي تكون علماً للتثنية، ومن ثم انقلبت مرة ياء ومرة ألفاً، والتي تثبت في الواحد لا يتعاورها القلب، ولا تزول عن أن تكون ألفاً، وقال أبو الحسن: ﴿إِنْ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾ بتخفيف ﴿إِنْ﴾ لأن الكتاب: ﴿هَذَا﴾ فيحملها على لغة من يخفف إن فيرفع بها، وإن ثقلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب يرفعون الاثنین في كل موضع قال: فأَيُّ التفسيرين فسرت فهو جيد.

اختلفوا في همز الألف من قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [طه: ٦٤] في كسر الميم وإسقاط الألف وفتح الميم.

فقرأ أبو عمرو وحده ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ مفتوحة الميم من جمعت. القطعي عن عبيد وهارون عن أبي عمرو: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ ألف مقطوعة مثل حمزة.

وقرأ الباقون: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ بقطع الألف وكسر الميم من أجمعت<sup>(١)</sup>.

احتج أبو عمرو، زعموا، للقراءة بالوصل بقوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾ [طه: ٦٠] والفعل في الموضعين جميعاً معدى إلى الكيد. قال أبو الحسن، وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا: أجمعنا على كذا وكذا، فأما إذا قالوا: أجمعوا أمركم، وأجمعوا كيدكم، فلا يقولون إلا بالوصل، قال: والقطع أكثر القراءة، قال: فإما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير، أو يكون ﴿أجمعوا﴾ أي: أجمعوا على كذا وكذا، ثم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

قال: ﴿كَيْدَكُمْ﴾ على أمر مستأنف، فإن قيل: فقد تقدّم ذكر قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَكُمْ﴾ فإذا قالوا: فأجمعوا كيدكم، كان تكريراً؛ قيل: لا يكون كذلك، لأن ذلك في قصة وذا في أخرى، ذلك إخبار عن فرعون في جمعه كيده وسحره، وهذا فيما يتواصى به السحرة في جمع كيدهم، وما يستظهرون في المبالغة في سحرهم، ويشبه أن يكون ذلك على لغتين كما ظنه أبو الحسن كقول الشاعر:

وَأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مَائَةٍ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَكَيْدُونِي<sup>(١)</sup>

فقوله: فأجمعوا أمركم بمنزلة: ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ لأن كيدكم من أمركم.

قال: وروى القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفّاً﴾ [طه: ٦٤] بفتح الميم، ثم يأتي بياء بعدها ساكنة. وروى خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آتَوْا﴾ بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط، لا تكسر الميم من ثَمَّ، وحظها الفتح، ولا وجه لكسرها، وإنما أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب فلفظ بالياء التي خلفت الهمزة بعد فتحة الميم. وروى الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آتَوْا صَفّاً﴾ مفتوحة الميم وبعدها ياء. وكذلك روى محبوب عن إسماعيل المكي عن ابن كثير وهذا هو الصواب.

وروى الثّبال وغيره عن ابن كثير: ﴿ثُمَّ آتَوْا صَفّاً﴾ مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون.

قول ابن كثير: ﴿ثُمَّ آتَوْا صَفّاً﴾ بفتح الميم ثم يأتي بياء بعدها ساكنة، وجهه فيه أنه مثل قوله: ﴿أَيْدَا﴾ كأنه قلب الهمزة ياءً بعد ما خفّفها بأن جعلها بين بين إلا أنه في هذا قلبها ياءً، وإن لم يكن خفّفها، وهذا مثل ما حكاه سيوييه في المتصل بيّس، وقد كان أبين من هذا أن يقلبها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، مثل: راسٍ وفاسٍ في المتصل، فأما قوله: ﴿ثُمَّ آتَوْا صَفّاً﴾ فخطأ بين وأصل هذا أنك تقول: أتى يأتي، فإذا أمرت منه قلت: إيت، تجتلب همزة الوصل لسكون الهمزة التي هي فاءً فلزم أن تُقلب الفاء ياءً لاجتماع الهمزتين، فقلت: إيت، وإن وصلته بشيء سقطت همزة الوصل، فلا يخلو ما يتصل به من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً لم يخل من أن يكون ضمّة أو فتحة أو كسرة، فإن كانت ضمّة وخفّفت الهمزة قلبتها واواً، فقلت: يا زيد

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٩٥، ولسان العرب ٣/١٩٨ (زيد) ٤/٥٧٤ (عشر)، والتنبية والإيضاح ٢/٢٥، وتاج العروس ٨/١٥٥ (زيد)، ٢٠/٤٦٤ (جمع)، وأساس البلاغة (زيد)، وكتاب الجيم ٢/٥٩، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٤٣، ومقاييس اللغة ٣/٤٠، وديوان الأدب ٣/٣٢٣.

الزيد: الزيادة. المعشر: الجماعة متخالطين كانوا أو غير ذلك. الطُّرُّ: الجماعة. يقال: جاء القوم طُرّاً؛ أي جميعاً دون أن يتخلف منهم أحد.

وت، وعلى هذا: ﴿يا صالح وتينا﴾ [الأعراف: ٧٧] وعلى هذا ﴿ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ اودَنْ لِي وَلَا﴾ [التوبة: ٤٩] وإن كانت كسرةً فخففت الهمزة قلت: يا غلام تيت بكذا، فقلبتا ياء، وإن شئت حققت الهمزة فقلت: يا غلام تيت بكذا، كما حققت بعد الضمة من قولك يا زيدُ وت، وإن كانت فتحةً قلبتها ألفاً إذا خففت الهمزة فقلت: يا غلام أت، وإن شئت حققت الهمزة. وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلام تيت، فتقلبها ياء ولا تقلبها ألفاً، والوجه ما عليه الجمهور والكثرة، وقد قال قوم فيما روى بعض البغداديين في أتى يأتي: ت بكذا وكذا، وأنشد:

ت لــــي آل زيــــد<sup>(١)</sup>

وهذا على قياس مَنْ حذف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علة، كما حذف من: خذ، ومُر، وكل، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف، والوجه في الآية قراءة النَّبَال وغيره عن ابن كثير.

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها من قوله: ﴿تَلَقَّفُ﴾ [طه: ٦٩].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ ما﴾ برفع الفاء وتشديد القاف.

وروى حفص عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ ما﴾ مجزومة الفاء.

وروى النَّبَال عن ابن كثير: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء كذلك قرأت على

قنبل. وكان ابن كثير يشدد التاء والقاف في رواية البرزي وابن فليح: ﴿ما في يمينك تَلَقَّفُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه قول ابن عامر: ﴿تَلَقَّفُ﴾ يرتفع على أنه في موضع حال، والحال يجوز أن

يكون من الفاعل المُلقِي ومن المفعول المُلقَى، فإن جعلته من الفاعل الملقى جعلته المُتَلَقَّفَ، وإن كان التَلَقَّفُ في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المُتَلَقَّفَ للفاعل على أن التَلَقَّفُ بالقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، كما قال: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله

(١) جزء من بيت تمامه:

ت لي آل زيـد وانـدُهُم لي جماعـة

وسل آل زيـد أي شيء يـضيرها  
البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣٢٠/٦، وسر صناعة الإعراب ٨٢٣/٢، ولسان العرب ١٤/١٤ (أتي)، وهمع الهوامع ٢١٨/٢.

قال ابن جني: حكى أن بعض العرب يقول في الأمر من أتى: ت زيـداً، فيحذف الهمزة تخفيفاً كما حذف من خذ وكل ومُر. وقُرئ: يوم تات بحذف الياء كما قالوا: لا أدر، وهي لغة هذيل. (اللسان ١٤/١٤ أتي).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

رَمَى ﴿[الأنفال: ١٧] فأضاف الرمي إلى الله سبحانه، وإن كان للنبي ﷺ لما كان بقوة الله وإقداره، ويجوز أن تكون الحال من المفعول، وقال فيه: ﴿تَلَقَّفُ﴾ على حد قولك: هند تذهب، لأنه حمل الكلام على المعنى، والذي في يمينه عصا فأنته، كما قال: ﴿وَمَنْ تَقَتُّتْ مِنْكَ لَلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] وكما قال: ﴿فَلَلَّ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فأنت الأمثال لما كانت في المعنى حسنة، ومثل هذا في أن لفظ يفعل يكون فيه مرة للمخاطب ومرة للمؤث الغائب قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] فهذا على أن تكون: تحدث أنت أيها الإنسان، وعلى أن الأرض تحدث، فأما قوله:

... فَإِنْ تَكُنْ ... هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى يُصَبِّكَ اجْتِنَابُهَا<sup>(١)</sup>  
فإن تهوى للغائبة لا غير، وجعلت ﴿تَلَقَّفُ﴾ حالاً، وإن لم تتلقف بعد، كما جاء في التنزيل: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَيْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] وكما أجاز النحويون: مررتُ برجلٍ معه صقر صائداً به غداً، وهذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره.

وأما ﴿تَلَقَّفُ﴾ فعلى أن يكون جواباً كأنه: إن تَلَقَّفَ تَلَقَّفَ، وكذلك تَلَقَّفَ، ويجوز في ﴿تَلَقَّفُ﴾ و﴿تَلَقَّفَ﴾ أن يكون لك أيها المخاطب، ويجوز أن يكون للغيبة وعلى الحمل على المعنى، ومن خَفَّفَ التاء من ﴿تَلَقَّفَ﴾ ومن شَدَّدَ فقال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفُ﴾، فإنما أراد: تَتَلَقَّفُ وهذا يكون على تتلقف أنت أيها المخاطب، وعلى تَتَلَقَّفُ في الآية أنه أدغم التاء في التاء، والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز، لأن المدغم يُسَكَّنُ وإذا سکن لزم أن تُجلب له همزة الوصل كما جُلبت في أمثلة الماضي، نحو: اذراً وأزيتاً واطيئروا، وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع، ألا ترى أن مَنْ قال في تَرَسَ: اترس، لا يقول في المضارع: اترسُون، ولا: اتفكروُن، يريد: تتفكرون. وهذا يلزم أن يقوله من قال: ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلَقَّفَ﴾ وإنما لم تدخل همزة الوصل على المضارع، كما لم تدخل على اسم الفاعل، لأن كل واحد منهما مثل الآخر، وليس حكم الوصل أن يدخل على الأسماء المعربة إلا أن تكون المصادر الجارية على أفعالها، وإنما دخلت على هذه الأسماء القليلة التي دخلت عليها لما كانت محذوفة الأواخر، لأنه بذلك أشبه الأفعال المحذوفة منها، فأشبهت الأفعال التي للأمر عند النحويين.

وسألتُ أحمد بن موسى: كيف يبتدئ من أدغم؟ فقال كلاماً معناه أنه يصير بالابتداء إلى قول من خفف ويدع الإدغام.

(١) تمام البيت:

زجرتُ لها طيرَ الشمال، فإن تكن هَوَاكَ الَّذِي تَهْوَى، يصبك اجتنابها  
البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٢، ولسان العرب ٥١١/٤ (طير)، ٣٦٥/١١ (شمل)، ٣٧٣/١٥ (هوا)، وتاج العروس (هوى)، وللهمذلي في جمهرة اللغة ص ١٧٢. طير شمال: كل طير يُتَشَاءُ به.

اختلفوا في فتح السين وكسرها، وإخراج الألف وإدخالها، وتسكين الحاء وكسرها من: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ [طه: ٦٩]. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

حجة: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ أن الكيد للساحر في الحقيقة، وليس للسحر إلا أن تريد: كيد ذي سحر، فيكون في المعنى حينئذ مثل: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾، ويقوي ذلك: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ﴾، والسحر لا يمتنع أن يضاف إليه الكيد على التوسع، وزعموا أنه قراءة الأعمش.

قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وورش عن نافع: ﴿آمَنْتُمْ﴾ [طه: ٧١] على لفظ الخبر.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزة ممدودة.

وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزتين، الثانية ممدودة<sup>(٢)</sup>.

يعني أحمد: أن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة القطع، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء الفعل، وقوله عن أبي عمرو وابن عامر بهمزة ممدودة يعني: أنهما يستفهمان فيأتيان بهمزة الاستفهام، وبعدها مدّة، وتكون الأولى همزة القطع، والثانية الأصل.

قال أبو علي: الخبر ههنا وجه حسن، كأن يُقَرَّعُهُمْ على تقدمهم بين يديه، وعلى استبدادهم على ما كان منهم من الإيمان عن غير أمره وإذنه، والاستفهام إلى هذا المعنى يؤول، لأنه تقرير وتوبيخ منه لهم بأيامانهم، وأما اللفظ، وقوله: قرأ نافع وابن عامر: ﴿آمَنْتُمْ﴾ بهمزة ممدودة. يعني به: أنهم يستفهمون، فيأتون بهمزة الاستفهام بعد مدّة: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: همزة أفعل في آمَنَ، وأبو عمرو إذا اجتمع هذا النحو من الهمزتين أدخل بينهما ألفاً، وكأنه ترك هنا هذا الأصل لما كان يلزم من اجتماع همزتين وألفين، الهمزة الأولى همزة الاستفهام والألف الأولى التي بعد الهمزة الأولى هي التي يفصل بها بين الهمزتين في نحو:

أَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمٌ<sup>(٣)</sup>

والهمزة الثانية وهي الثالثة من أول الكلمة همزة أفعل في: آمَنَ، والألف التي بعدها هي الألف المنقلبة عن فاء الفعل من الأَمْنِ والأَمَانِ، وأبدلت ألفاً لاجتماعهما مع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٣) جزء من بيت مرّ سابقاً.

همزة أفعل، فكان يلزم اجتماع همزتين وألفين متواليات: أأأمنتهم، فترك ذلك في هذا الموضوع لكراهة اجتماع الأمثال. وقرأ حمزة والكسائي على أصلهما في هذا النحو وقد مرّ ذلك في مواضع.

اختلفوا في قوله: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧].

وقرأ حمزة وحده: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ جزماً بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخَفْ﴾ رفعاً بألف.

ولم يختلفوا في فتح الراء من دَرَكًا<sup>(١)</sup>.

وجه قول من رفع أنه حالٌ من الفاعل: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشٍ، ويجوز أن تقطعه من الأول: أنت لا تخاف، ومن قال: ﴿لَا تَخَفْ﴾ جعله جواب الشرط، إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك، ولا تخشى غرقاً بين يديك، فأما من قال: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾، ثم قال: ﴿لَا تَخْشَى﴾، فيجوز أن يقطعه من الأول، أي: إن تضرب لا تخف، وأنت لا تخشى، ولا تحمله على قول الشاعر:

كَأَنْ لَمْ تَرَى قِبَلِي أُسَيْراً يَمَانِيَا<sup>(٢)</sup>

ولا على نحو:

لَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ<sup>(٣)</sup>

لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر كما أن نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى<sup>(٤)</sup>

ونحو قوله:

لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ<sup>(٥)</sup>

كذلك، ولكنك تقدّر أنك حذف الألف المنقلبة عن اللام ثم أشبعت الفتحة لأنها فاصلة، فأثبت الألف الثانية عن إشباع الفتحة، ومثل هذا مما ثبت في الفاصلة قوله: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧] وقد جاء إشباع هذه الفتحة في كلامهم قال:

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُلْقَى وَمَنْ دَمَّ الرَّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ<sup>(٦)</sup>

قال: روى عبيدٌ ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] وحدها موصولاً في هذا، وكل شيء في

القرآن ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾. وقرأ: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ﴾ [الشعراء: ٦٠] مقطوع الألف.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً. (٣) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً. (٥) مرّ سابقاً.

(٦) مرّ سابقاً.



وعبيد عن هارون عن أبي عمرو ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ﴾ موصولة، وكل شيء في القرآن ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ﴾ مقطوع.

قال أبو علي: الباء الجارة على هذا معدية الفعل إلى المفعول لأنك تقول: تبعته واتبعته كما تقول: شويته واشتويته، وحفرته واحفرتة، وفديته وافنديته، فإذا استوفيت المفعول الذي يتعدى إليه الفعل. فعديته إلى آخر عديته بالجار. ومن قطع الهمزة هنا، فقال: ﴿فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ﴾ فالباء زائدة في قوله، لأن ﴿اتَّبَعَهُمْ﴾ منقول من تبعهم، وتبع يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقلته بالهمزة تعدى إلى آخر كقوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَمَنَّةً﴾ [هود: ٩٩] فإذا كان كذلك جعلت الباء زائدة كما تزداد في كثير من المفعولات، نحو:

لَا يَفْقُرَانِ بِالسُّورِ<sup>(١)</sup>

وقد يجوز أن تكون هذه الباء في موضع حال من الفاعل، كأنه اقتصر بالفاعل على فعله ولم يُعَدَّه إلى مفعوليه اللذين يتعدى فعله إليهما فصار مثل: تبعه زيدٌ بسلاحه، وقد تقدم ذكر هذه الكلمة.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَجْمَنَكُمُ... وَوَعَدْنَاكُمْ... مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [طه: ٨٠، ٨١].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم الثلاثة الأحراف بالنون.

وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ بغير ألف في كل القرآن.

وقرأه حمزة والكسائي بالتاء<sup>(٢)</sup>.

حجة: ﴿وعدناكم﴾ أن ذلك يكون من الله سبحانه. وقال أبو الحسن: زعموا أن واعدناكم لغة في معنى وعدناكم، وإذا كان كذلك فاللفظ لا يدل على أن الفعل من الاثنين، كما أن استسحر واستقر، ونحو ذلك من بناء استفعل، لا يدل على استدعاء، والقراءة بـوعد أحسن، لأن واعد بمعنى وعد، ويعلم من وعد أنه فعل واحد لا محالة، وليس واعد كذلك، والأخذ بالأبين أولى.

(١) جزء من بيت تمامه:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رِيَاءَ أَحْمَرَةَ سَوْدَ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١، ولسان العرب ٣٨٦/٤ (سور)، والمعاني الكبير ص ١١٣٨، وللقنابل الكلابي في ديوانه ص ٥٣، وللراعي أو للقتال في خزنة الأدب ١٠٧/٩، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٣/٢، وجمهرة اللغة ص ١٢٣٦، والجنى الداني ص ٢١٧، وخزانة الأدب ٣٠٥/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨٣، ٥٠٠، ٨٣٠، وشرح شواهد المغني ٩١/١، ٣٣٦، ولسان العرب ١٢٨/١ (قرأ)، ٣٨٩/٣ (لحد)، ٥٤٧/١١ (قتل)، ٢٦٤/١٢ (زعم)، ومجالس ثعلب ص ٣٦٥، ومغني الليب ٢٩/١، ١٠٩، ٦٧٥/٢، والمقتضب ٢٤٤/٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

وحجة من قرأ: ﴿أُنْجِينَاكُمْ... وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ﴾ [طه: ٨٠] واتفقهم في ذلك على إسناد الفعل إلى اللفظ الدال على الكثرة، وفي أخرى: ﴿وَأَذَّأْتَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٤١].

اختلفوا في قوله: ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلِّدْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ﴾ بضم الحاء، ﴿وَمَنْ يَحِلُّدْ﴾ بضم اللام. وقرأ الباقون: ﴿فَيَحِلُّ﴾، ﴿وَمَنْ يَحِلُّدْ عَلَيْهِ﴾.

ولم يختلفوا في قوله: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] أنها بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

أبو زيد تقول: قد حلَّ عليه أمر الله يحلُّ حلولاً، وحلَّ الدارَ يحلُّها حلولاً: إذا نزلها، وحلَّ العقدة يحلُّها حللاً. وحلَّ له الصومُ يحلُّ له حللاً، وأحلَّ له إخلالاً، وحل حقي عليه يحل محلاً وأحل من إحرامه إخلالاً، وحل يحل حللاً.

وجه قراءة من قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بكسر الحاء أنه زوم<sup>(٢)</sup>: «أنه لشارب حلَّ وبلَّ» أي: مباح له غير محظور عليه، ولا ممنوع منه، والحلُّ والحلال في المعنى مثل المباح، فهو خلاف الحظر والحجر والحرام، والحرم، فهذه الألفاظ معناها المنع، وهي خلاف الحلِّ والحلال الذي هو الإباحة والتوسعة، والإباحة: من باح بالسر والأمر بيوح به، إذا لم يجعل دونه حظراً، والمحلَّ خلاف المحرم، فمعنى يحلُّ عليكم: ينزل بكم وينالكم بعدما كان ذا حظر وحجرٍ ومنع عنكم. ويبين ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: حلَّ عليه أمر الله يحلُّ، والأمر قد جاء في التنزيل يراد به العذاب، قال: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] فهذا يعنى به العذاب لقوله: ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [العنكبوت: ٥٤] وقال: ﴿أَتَنهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾ [يونس: ٢٤] ويقوي ذلك قوله: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ [هود: ٣٩] أي: ينزل به بعد أن لم يكن كذلك، ولم يختلفوا في هذا الحرف فيما زعموا، وهذا بمنزلة قوله: ﴿أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [طه: ٨٦] في أنه يحل بالكسر.

ووجه من قال: ﴿يَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ أن الغضب لما كان يتبعه العقوبة والعذاب جعله بمنزلة العذاب فقال: يحلُّ أي: ينزل، فجعله بمنزلة قولهم: حلَّ بالمكان يحلُّ، وعلى هذا جاء: ﴿تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١] فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه يحلُّ، كذلك أخبر عن الغضب بمثله، فجعله بمنزلة لأنه يتبعه ويتصل به.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢١.

(٢) زوم: بثر بمكة عند الكعبة غير منصرف للعلمية والتأنيث. و(ماء زوم): كثير.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿مَوْعِدَكَ يَمَلِكُنَا﴾ [طه: ٨٧] في ضم الميم وكسرها وفتحها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بكسر الميم.

وقرأ نافع وعاصم. ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بفتح الميم.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿بِمَلِكُنَا﴾ بضم الميم. القطعي عن عبيد عن هارون عن أبي عمرو ﴿بِمَلِكُنَا﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هذه لغات، وزعموا أن الكسر أكثر في القراءة، والفتح لغة فيه، المعنى: ما أخلفنا موعدك بملكنا الصواب، ولكن لخطئنا، فأضاف المصدر إلى الفاعل وحذف المفعول، كما أنه قد يضاف إلى المفعول ويحذف الفاعل في نحو: ﴿مِنْ دُعَاؤِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سُؤَالِ نَعِجَتِكَ﴾ [ص: ٢٤].

وأما من قال: ﴿مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكُنَا﴾ فإنه لا يخلو من أن يريد به مصدر المَلِكِ: أو يكون لغة في مصدر المالك، فإن أريد بالملك مصدر المَلِكِ فالمعنى لم يكن لنا مُلْكٌ فنخلف موعدك لمكان مُلْكنا، وهذا على هذا التقدير كقوله: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْنَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أي: ليس منهم مسألة فيكون منهم إلحاف فيها، ليس على أنه أثبت مُلْكاً، كما أنه لم يثبت في قوله: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْنَّاسُ إِلَّا حَقًّا﴾ مسألة منهم، ومثله قول ابن أحرر:

لَا يُفْزِعُ الْأَرْزَبَ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ<sup>(٢)</sup>  
أي: ليس لها أرنب فيفزع لهولها، ومثله:

وبلدة لا يستطيع سيدها حسرى الأراكيب ولا يهيدها<sup>(٣)</sup>  
ومثله قول ذي الرمة:

لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدْبُ<sup>(٤)</sup>

أي: ليس منها سقطة فتشتكي، ولا يجوز أن يراد به تشبث المَلِكِ الذي هو مصدر المَلِكِ، لأنهم لم يكن لهم مَلِكٌ بل كانوا مستضعفين قال: ﴿وَرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) يقال: ما يهيده ذلك أي ما يكثر له ولا يُزعجه (اللسان ٣/٤٤٠ مادة: هيد).

(٤) يُروى «المعاطش» بدل «المفاوز».

البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٤، ومقاييس اللغة ٤/٣٥٥، وجمهرة أشعار العرب

ص ٩٤٨، وبلا نسبة في كتاب العين ١/٢٤٣.

السقطة: العثرة والذلة.

الَّذِينَ أَسْتَضِعُّوهُ فِي الْأَرْضِ ﴿ [القصص: ٥] قال: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يَسْتَضَعُّونَ مَشْرُوفَ الْأَرْضِ وَمَعْرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]. وأظنُّ أَنَّ أبا الحسن حكى أَنَّ الْمَلِكَ مَصْدَرٌ فِي الْمَالِكِ، وَحَكَى غَيْرَ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: مَا لِي مُلْكٌ، يَرِيدُ: شَيْئاً أَمْلِكُهُ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَلِكُ: الشَّيْءُ الْمَمْلُوكُ، وَالْمَلِكُ: الْمَصْدَرُ، مِثْلُ الطَّحْنِ وَالطَّحِنِ، وَالسَّقِي وَالسَّقِي. وَقَدْ يَجُوزُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿بِمِلْكِنَا﴾ أَنَّ تَقْدِرَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَتَعْمَلَهُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ، كَمَا قَالَ:

وبعد عطائك المائة الرتاعاً<sup>(١)</sup>

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلِكِنَّا حُمْلَانًا﴾ [طه: ٨٧] في ضم الحاء وتشديد الميم، وفتحها وتخفيف الميم.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿حُمْلَانًا﴾ بضم الحاء مشددة الميم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿حَمَلْنَا﴾ خفيف. وقال أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿حملنا﴾ و﴿رَضَى﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حمل الإنسان الشيء وحملته إياه، يتعدى الفعل إلى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين عديته إلى المفعولين، قال: ﴿مِثْلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥] والحَمْلُ: المصدر، والجَمْلُ: المحمول، وفي التنزيل ﴿فَأَيُّكُمْ أَنْ يَحْمِلَنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢] كأنه: أبين أن لا يؤدِّين الأمانة فيما استؤمِّنَ فيه، وحملها الإنسان أي: لم يؤدِّها، لأن حمل الحامل الشيء إمساك وخلاف لأدائه، فكأنه لم يؤدِّ الأمانة، وكان المعنى: على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال ﴿وأشفقن منها﴾ أي: من حمل الأمانة، فحذف المضاف. وما روي في الحديث: «أنه إذا كان الماء قُلَّتَيْنِ أو خمسَ قِلَالٍ لم يحمل خبثاً»<sup>(٣)</sup>. معناه أنه لقلته يضعف عن أن يحتمل النجس، فينجس لأنه لا يحتمله كما يحتمله الكثير الذي بخلافه، وقالوا: احتمل الشيء وحمله: إذا اضطلع به وقوي عليه، أنشد الأصمعي:

وَاحْتَمَلَ الْيُثْمَ فُرَيْخُ الثَّمَرَةِ وَنَشَرَ الْيَسْرُوعُ بُرْدِي جَبْرَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٣) أخرجه الشافعي في (المسند، ٧)، وأحمد بن حنبل في اللسان ٥٦٥/١١ (قلل).

(٤) اليسروع: الدودة الحمراء تكون في البقل ثم تنسلخ فتصير فراشة. (لسان العرب ١٥٣/٨ سرع) الثمرة: طائر أصفر من العصفور، والجمع ثمر، وقيل: الثمر طائر يقال له: ابن تمره وذلك أنك لا تراه أبداً إلا وفي فيه تمره. (لسان العرب ٩٤/٤ مادة: تمر).

المعنى: أنه استقلّ بنفسه، واحتمل طلب قوته وفارق ما كان عليه من اليتيم في حاجته إلى الكاسب له، فمن قرأ ﴿حُمِلْنَا﴾ كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم و﴿حُمِلْنَا﴾ على ذلك وأردنا له. ومن قال: ﴿حَمَلْنَا﴾ أراد أنهم فعلوا ذلك، وقد يجوز إذا قرأ ﴿حَمَلْنَا﴾ أن يكونوا حُمِلوا على ذلك وكلفوه لأنهم إذا حَمَلُوهُ حملوه.

اختلفوا في إثبات الياء من قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَبْعِنِي﴾ [طه: ٩٣] وحذفها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَلَّا تَبْعِنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة. ويقف ابن كثير بالياء، وأبو عمرو يقف بغير ياء.

واختلف عن نافع، فروى ابن جَمَاز وإسماعيل بن جعفر: ﴿تَبْعِنِي﴾ بياء منصوبة، وليس في الكتاب، وفي رواية قالون والمسيبي وورش وأحمد بن صالح عن أبي بكر وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿تَتَّبِعِنِي﴾ بياء في الوصل ساكنة، ويقف بغير ياء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف. قد ذكر هذا النحو في غير موضع.

اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله عز وجل: ﴿يَبْنُؤُمْ لَا﴾ [طه: ٩٤]. فقرأ ﴿يَبْنُؤُمْ لَا﴾ بنصب الميم ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي وابن عامر ﴿يَا بِنُّ أُمَّ﴾ بكسر الميم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَبْنُؤُمْ لَا﴾ احتمل قوله أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: يا ابن أُمَّ، فحذف الألف كما يحذف من غلامي في النداء إذا قال: يا غلام، وحذف الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تحذف في المضاف إليه إذا قال: يا غلام غلامي، كما تحذف من المضاف إذا قال: يا غلام، لأن هذا الاسم قد كثر استعماله، فتغير عن أحوال النظائر، والفتحة في ابن علي هذا نصبة، كما أنها في قولك يا غلام أمي كذلك، ويجوز أن يكون جعل ابن وأُمَّ جميعاً بمنزلة اسم واحد فبنى الآخر على الفتح وكذلك الاسم الذي هو المصدر، فالفتحة في الأول ليس بنصبة كما كانت في الوجه الأول، ولكنها بمنزلة الفتحة في خمسة من خمسة عشر، والاسم في موضع ضم من حيث كانا بمنزلة خمسة عشر، كما أن خمسة عشر كذلك.

ومن قال: ﴿يَا بِنُّ أُمَّ﴾ احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أُمَّ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل يا غلام غلامي، والآخر: أن يكون جعل الاسم الأول مع الثاني اسماً واحداً. وأضافه إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

أقبلوا، فحذف الياء كما تحذف من أواخر المفردة نحو: يا غلام.  
 اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿بِمَالِهِمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [طه: ٩٦] في الياء والتاء.  
 فقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَبْصُرُوا﴾ بالتاء.  
 وقرأ الباقون: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.  
 من قال: ﴿يَبْصُرُوا﴾ وهو قراءة الأكثر فيما زعم بعضهم، أي: لم يبصر به بنو  
 إسرائيل. ومن قال: ﴿تَبْصُرُوا بِهِ﴾ صرف الخطاب إلى الجمع.  
 واختلفوا في قوله: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [طه: ٩٧] في فتح اللام وكسرها.  
 فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ بكسر اللام.  
 وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ بفتح اللام<sup>(٢)</sup>.  
 اختلفت يتعدى إلى مفعولين، ولن تُخْلَفَهُ مثل لن تعطاه، لما أسندت الفعل إلى أحد  
 المفعولين، فأقمته مقام الفاعل بقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، وفاعل الفعل الذي هو  
 تخلف: الله سبحانه، أو موسى، ومعناه: سنأتيك به ولن يتأخر عنك. و﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ أي:  
 ستأتيه ولا مذهب لك عنه، وهو وعيد، وهذا المعنى في القراءة الأولى أبين.  
 أبو بكر عن عاصم ﴿أعِمِّي﴾ و﴿أعِمِّي﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥] مكسورتان مثل  
 حمزة والكسائي.

حفص عن عاصم بفتحهما.

نافع بين الكسر والفتح. أبو عمرو بفتحهما، وكذلك ابن كثير وابن عامر.  
 الإمالة وتركها جميعاً حسناً في هذا، وقد ذكر فيما مرّ قبل. وقال بعض  
 المفسرين: ﴿لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: أعمى عن الحجّة، وقد كنت بصيراً بها،  
 ويجوز أن يكون أعمى عن طرق الثواب.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿يُفْعُ فِي الصُّورِ﴾ [طه: ١٠٢] في الياء والنون.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿يَوْمَ نُنْفِخُ﴾ بالنون.

وقرأ الباقون: ﴿يُنْفِخُ﴾ بالياء على ما لم يُسَمِّ فاعله<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي وجه من قال: ﴿يُنْفِخُ﴾: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ﴾ [الزمر: ٦٨]

و﴿يَوْمَ يُفْعُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَقْوَامًا﴾ [النبا: ١٨].

ووجه النون: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢] ونفخ الروح في التنزيل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

يجيء حيث يُرادُ الإحياء، قال: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَلَيْكَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] ويقوي ذلك أيضاً ما عطف عليه من قوله: ﴿وَتَحْشُرُ﴾ [طه: ١٠٢]، والصُّورُ: جمع صورة في قول الحسن، مثل: صوفٍ وصوفية، وثومٍ وثومية، وفي قول مجاهد: آله ينفخ فيها، قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَوَّقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] كأنهم أصابهم الصعق لما عاينوا من أهوال القيامة، وقال: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] لأنهم دُفعوا إلى حالٍ كالموت في الشدة وقال: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَوْعًا فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فقلوه: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨] في المعنى كقلوه: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَا تَظُنُّمَ فِيهَا﴾ [طه: ١١٩].

فقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَإِنَّكَ﴾ بكسر الألف.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وَإِنَّكَ﴾ مفتوحة الألف.

وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١٢] بالأسف على الخبر غير ابن كثير فإنه

قرأ: ﴿لَا يَخْفُ﴾ على النهي<sup>(١)</sup>.

مَنْ قَالَ: ﴿وَإِنَّكَ﴾ ففتح الألف حملها على أَنْ ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾ وَإِنَّ لَكَ أَنْكَ لَا تَظُنُّمَ فِيهَا، فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ (إِنَّ) لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمِلَ عَلَيْهَا (أَنَّ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: إِنْ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ، فَهَلَا لَمْ يَجُزْ فِي ذَلِكَ الْعَطْفِ أَيْضاً، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ: إِنْ أَنْ، لِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُتْقَارِبِي الْمَعْنَى، فَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا لَمْ يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِنْ مَعَ اللَّامِ لَا تَقُولُ: إِنْ لَزَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَلَا: لِأَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَلَوْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا لَجَازَ نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا﴾ [المؤمنون: ٣٠] و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ﴾ [الشعراء: ٦٧] فلذلك لم يَجُزْ: أَنْ إِنَّكَ، فَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا حَسُنَ، وَجَازَ.

ومن كسر فقال: ﴿وَإِنَّكَ﴾ قطع الكلام من الأول واستأنف، وعلى هذين

الوجهين حمل سيبويه الآية.

قال: وكلهم قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ بألف على الخبر، غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿فَلَا يَخْفُ﴾ على النهي. المعنى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] الجملة في موضع نصب على الحال، والعامل فيها ﴿يَعْمَلُ﴾ وذو الحال: الذكر، الذي في يعمل مِنْ ﴿مَنْ﴾، وموضع الفاء وما بعدها من قوله: ﴿يَخَافُ﴾ أو ﴿يَخْفُ﴾ جزمٌ، لكونه في موضع جواب الشرط، والمبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، والمعنى: فهو لا يخاف، وكذلك الفاء في قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتُمْرُ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

قَلِيلًا ﴿البقرة: ١٢٦﴾ ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] أي: لا يخاف أن يؤخذ بذنب غيره، والأمر في ﴿لَا يَخَفُ﴾ جنسٌ لأن المعنى: من يعمل من الصالحات، أي: شيئاً من الصالحات، أي: من يعمل من الصالحات فليأمن، لأنه لم يفرط فيما وجب عليه، وكذلك: ﴿فَلَا يَخَفُ﴾، واللفظ على النهي والمراد الخبر بأن المؤمن الصالح لا خوف عليه.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿لَعَلَّكَ تُرْضَى﴾ مضمومة التاء. وقرأ الباقر، وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ بفتح التاء.

أبو عمار عن حفص عن عاصم: ﴿تَرْضَى﴾ مضمومة التاء، والمعروف عن حفص عن عاصم بالفتح<sup>(١)</sup>.

حجّة من فتح التاء قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]. وحجّة من قال: ﴿تَرْضَى﴾ أنه قد جاء في صفة بعض الأنبياء: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ [مريم: ٥٥]. وكان معنى تَرْضَى لعلك ما أمزّت به من الأفعال التي يرضاها الله، أو تُرْضَى بما تُغَطّاهُ من الدرجة الرفيعة، وتَرْضَى: تُرْضَى بما يعطيكه الله من الدرجة العالية والدرجة المرضية.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ﴾ [طه: ١٣٣].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر وعاصم في رواية أبي بكر بالياء<sup>(٢)</sup>.

من قرأ: بالتاء فلتأنيث لفظة البيّنة، ومن قرأ بالياء فلأن البيّنة والبيان معناهما واحد، كما أن الوعظ والموعظة، والصوت والصيحة كذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٢.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اختلافهم في سورة الأنبياء

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ﴾ [الأنبياء: ٤].  
 فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾.  
 وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم. ﴿قال ربِّي﴾ بألف، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة<sup>(١)</sup>.

وجه من قال: ﴿قل﴾ إنه لما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْمَعُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿تُبْصِرُونَ﴾، قيل: ﴿قل ربِّي يعلم القول﴾، أي: قل: إن الله عز وجل عالم بما أسررتموه فيما بينكم وغيره مما لا يعلمه إلا الله عز وجل. و﴿قال﴾ على إضافة القول إلى الرسول ﷺ والخبر عنه.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ﴾ [٢٥] بالنون وكسر الحاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم يُوحى بالياء<sup>(٢)</sup>.  
 حجة النون أنه قد تقدمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ والنون أشبه بما قبله، والياء في المعنى كالنون، وكما جاء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى﴾ [الإسراء: ٢] كذلك يجوز أن يتقدم لفظ الجميع ويتبع لفظ الإفراد لأن المعنى واحد.  
 قال: قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥] بالياء مضمومة (الصَّم) نصباً.  
 وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بالياء ﴿أَلْصُرُّ﴾ رفعاً<sup>(٣)</sup>.

قول ابن عامر إنه حملة على ما قبله، والفعل مسندٌ إلى المخاطب، وكذلك قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ مسندٌ إليه، والمعنى: أنهم معاندون، فإذا أسمعهم لم يعملوا بما يسمعونه، ولم ينقادوا له كما لا يسمع الأصم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

ووجه قول الباقيين: إنه على وجه الذمّ لهم والتفريع بتركهم سَمِعَ ما يجب عليهم استماعه والانتهاء إليه، وقد تقول لمن تفرّعه بتركه ما تدعوه إليه: ناديتك فلم تسمع، وأفهمتكم فلم تفهم، ولو كان ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ كما قال ابن عامرٍ، لكان: إذا تذرهم، فأما إذا ما يندرون فَحَسُنَ أن يتبعَ ولا يَسْمَعُ الصَّمَّ إذا ما أنذروا.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿أَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٣٠] بغير واو بين الألف واللام، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة.

وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرَ﴾ كذلك قرأ الباقون: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup>.

وقد مضى ذكر هذا النحو فيما تقدّم.

وقرأ نافع وحده ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] رفعاً. وقرأ الباقون ﴿مِثْقَالٌ﴾ نصباً.

وجه الرفع أنه أسند الفعل إلى المِثْقَالِ، كما أسند في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. أي: ذا عسرة، وكذلك قوله:

إذا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبًا<sup>(٢)</sup>

ووجه النصب: وإن كان الظلامَةُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ، وهذا حسن لتقدم قوله: ﴿لَا تُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧] فإذا ذكر ﴿تُظَلِّمُ﴾ فكأنه ذكر الظلامَة، كقولهم: مَنْ كَذَبَ كان شراً له.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَضِيَاءٌ﴾ [الأنبياء: ٤٨] بهمزتين، الأولى قبل الألف، والثانية بعد الألف، كذلك قرأت على قنبل عن القواس، وأبى ذلك ابن فليح وغيره، وهو غلط، والذي روى ابن فليح وغيره هو الصواب.

وقرأ الباقون: ﴿ضِيَاءٌ﴾ بهمزة واحدة بعد الألف.

وقد تقدّم القول في ذلك.

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَالَّذِينَ تَرَجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥] بالتاء مفتوحةً.

وقرأ الباقون: ﴿ترجعون﴾ مضمومة التاء.

عباس عن أبي عمر ﴿وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَالَّذِينَ يُرْجَعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

ووجه ﴿تَرَجَعُونَ﴾: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ووجه ﴿تَرَجَعُونَ﴾:

﴿وَلَمَّا رُذِّدْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ تَرُدُّونَ إِلَىٰ عَلِيمِ الْعَلْيَبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً.

وقول أبي عمرو ﴿وإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾، يكون على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة، كقوله: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ كُفْرٍ تَرْبُوتٍ وَجَهَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] ويجوز أن يكون على قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

اختلفوا في ضم الجيم وكسرها من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُدَادًا﴾ [الأنبياء: ٥٨].

فقرأ الكسائي وحده ﴿جُدَادًا﴾ بكسر الجيم.

وقرأ الباقر ﴿جُدَادًا﴾ بضم الجيم<sup>(١)</sup>.

قال: جُدَادٌ: فُعَالٌ من: جَذَذْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ، قال:

تَجُدُّ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ<sup>(٢)</sup>

ومثل الجذاذ الحطام والرفات، والضم في هذا النحو أكثر، والكسر فيما زعموا لغة وهي قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله: ﴿أَفِّ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧].

فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿أَفِّ لَكُمْ﴾ بفتح الفاء.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم ﴿أَفِّ﴾ خفض منون.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿أَفِّ لَكُمْ﴾ بكسر الفاء غير منون<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدم القول في ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالياء.

وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالتاء.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿لِيُخَصِّنْكُمْ﴾ بالنون<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وتوقد بالسطح نار الحباحب

ويروى بالشرط الأول «تقد» بدل «تجد».

البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٤٦، ولسان العرب ٢٩٧/١ (حجب) ٥١٣/٢ (صفح)، ١٦٣/١٠ (سلق)، ومقاييس اللغة ٢٨/٢، ٢٩٣/٣، والتنبيه والإيضاح ٥٨/١، ومجمل اللغة ٢٨/٢، وكتاب العين ٧٧/٥، وتهذيب اللغة ٢٥٧/٤، ٤٠٤/٨، وجمهرة اللغة ص ١٧٤، وبلا نسبة في كتاب العين ١٢٢/٣، وجمهرة اللغة ص ٨٥١، وتاج العروس ٢٢٩/٢، ٢٣٠ (حجب)، ٦/٥٤٥ (صفح)، ٤٦٠/٢٥ (سلق).

السلوقي: السيف أو الدرع.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

وجه الياء في قوله: ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ يجوز أن يكون الفاعل اسم الله لتقدم ﴿عَلَّمْنَاهُ﴾، ويجوز أن يكون اللباس، لأن اللبوس بمعنى اللباس من حيث كان ضرباً منه، ويجوز أن يكون داود، ويجوز أن يكون التعليم يدل عليه ﴿عَلَّمْنَاهُ﴾. ومن قرأ ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ حمله على المعنى لأنها الدرغ. ومن قرأ ﴿لِيُحَصِّنْكُمْ﴾ فلتقدم قوله: ﴿وعلمناه﴾ أي علمناه لئحصىكم.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَكَذَلِكَ نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله والياء ساكنة.

وروى حفص عن عاصم: ﴿نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين خفيفة، الثانية منهما ساكنة، مثل حمزة، وكذلك قرأ الباقون عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿نُجِّي﴾ مدغمة كذلك قالوا، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام، لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال: مدغم فهو غلط<sup>(١)</sup>.

قال: قوله في ذلك أن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ ﴿نُجِّي﴾ بنونين وأخفى الثانية، لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبينها لحن، فلما أخفى عاصم، ظن السامع أنه مدغم لأن النون تخفى مع حروف الفم، ولا تبين، فالتبس على السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين، ويبين ذلك إسكانه الياء من ﴿نُجِّي﴾ لأن الفعل إذا كان مبنياً للمفعول به وكان ماضياً لم يُسكن آخره، وإسكان آخر الماضي إنما كان يكون في قول من قال في رُضٍ: رُضًا، وليس هذا منه، فإسكان الياء يدل على أنه قرأ ﴿نُشِجِي﴾ كما روى حفص عنه. ومما يمنع أن يُظن ذلك له نصب قوله ﴿المؤمنين﴾ من ﴿نُشِجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولو كان على ما لم يُسَمَّ فاعله لوجب أن يرتفع، فأما قول من قال: إنه يُسندُ الفعل إلى المصدر ويضمه لأن الفعل دلَّ عليه، فذلك مما يجوز في ضرورة الشعر، والبيت الذي أنشد:

ولو وُلدتُ فُقَيْرَةً جِرْوُ كَلْبٍ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الْكَلْبِ<sup>(٢)</sup>

لا يكون حجة في هذه القراءة، وإنما وجهها ما ذكرنا، لأن الراوي حسب الإخفاء إدغاماً، ألا ترى أن الفعل مبني للمفعول فينبغي أن يسند إليه كما يسند المبني للفاعل، وإنما يسند إلى هذه الأشياء من الظروف والجوار والمجرور إذا لم يذكر

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) البيت لجريير في خزنة الأدب ٣٣٧/١، والدرر ٢/٢٩٢، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في

الخصائص ٣٩٧/١، وشرح المفصل ٧/٧٥، وجمع الهوامع ١/١٦٢.

فقيرة: اسم أم الفرزدق.

المفعول به، فأما إذا ذكر المفعول به لم يسند إلى غيره، لأن الفعل له فهو أولى به. وكذلك من حكى عن أبي عمرو أنه أدغم النون الثانية من نُجِّي في الجيم فهو أيضاً وهم، ولعلّه التبس عليه الإخفاء بالإدغام أيضاً، وإنما حذفت النون من الخط كراهةً لاجتماع صورتين متفقتين، وقد كرهوا ذلك في الخط في غير هذا الموضع، وذلك أنهم كتبوا نحو: الدنيا والعليا والحديا بألف، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء، كما كتبوا نحو: بُهْمى وحُبلى وأخرى ونحو ذلك بالياء، كما كرهوا الجمع بين صورتين متفقتين في هذا النحو، كذلك كرهوه في ﴿نُجِّي﴾ فحذفوا النون الساكنة، والوجه فيه: كما رواه حفص عن عاصم، وقد قال بعض من يضبط القراءة: أن الصحيح أن الجماعة وحفصاً عن عاصم قرؤوا: ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنونين الثانية منهما ساكنة والجيم خفيفة. وروى أبو بكر عن عاصم ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وسكون الياء وقد تقدم القول فيه.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿وَحَرْمٌ﴾ بكسر الحاء بغير ألف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

وحرّم وحرام: لغتان، وكذلك: حِلٌّ وحلال. فكل واحد من حرم إن شئت رفعته بالابتداء لاختصاصه بما طال بعده من الكلام، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، وكان المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون، وجعلت ﴿لا﴾ زائدة، والمعنى: وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم، كما قال: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٥٠] وإن شئت جعلت حراماً وحرماً خبر مبتدأ، وأضمرت مبتدأ، ويكون المعنى: وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون، وجعلت (لا) غير زائدة، أي رجوعهم، المعنى: وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال رجوعهم، ومعنى حرام عليهم: أنهم ممنوعون من ذلك، كما يمنعون من الأشياء المحرّمة في الشرع والعقل. وقيل في تفسير قوله: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢] إن المعنى: حراماً مُحْرَماً، فهذا من معنى الامتناع، وما حُتم به عليهم، كما أن حراماً على قرية أهلكناها كذلك ليس كحظر الشريعة الذي إن شاء المحظور عليه ركه. وإن شاء توقاه وتركه، وكان الأمر فيه موقوفاً على اختياره وأما: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١] فيحتمل ضربين: أحدهما: كم أهلكنا بأنهم إليهم لا يرجعون، أي: بالاستئصال، والآخر: أن قوله: كم أهلكنا، يدل على إهلاكنا، فيكون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

قوله: ﴿أَتَمَّ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ فيكون هذا هو الإهلاك، ولا تكون بدلاً من (كم) لأن كم يراد به أهل القرون الذين أهلكوا، وليس الإهلاك فيبدل منهم.

كلهم قرأ: ﴿فُحِّحَتْ﴾ خفيفاً غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿فُتِّحَتْ﴾ مشدداً.

من خفف فلأن الفعل في الظاهر مسندٌ إلى هذين الاسمين، فلم يحمل ذلك على الكثرة فيجعله بمنزلة: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

ومن شدد ذهب إلى المعنى، وإلى أن ثم سُدَّماً وردُّماً يفتح، وذلك كثير في المعنى، فجعله مثل: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.

ويجوز أن يكون المعنى: حتى إذا فتح سدُّ يأجوج ومأجوج، فأريد السدَّ وأضيف الفعل إليهما، والسدُّ في اللفظ واحد فلم يحمل على الكثرة لانفراده في اللفظ.

وكلهم قرأ ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] غير مهموز إلا عاصماً فإنه قرأ: ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ بالهمز.

وقد تقدّم القول في ذلك:

اختلفوا في قوله: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ و﴿لِلْكِتَابِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] في الجمع والتوحيد. وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ جماعاً. وقرأ الباقون ﴿لِلْكِتَابِ﴾ واحداً<sup>(١)</sup>.

قيل: إن أبا الجوزاء روى عن ابن عباس: أن السَّجَلَ: الرجل، أراد كطيَّ الرجل الصحيفة، وروي عن السدي أن السَّجَلَ مَلَكٌ يطوي الصحف، قال قتادة: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السَّجْلِ﴾ كطيَّ الصحيفة فيها الكتب.

﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ﴾ يكون في انتصابه وجهان: أحدهما: أن يكون بدلاً من الهاء المحذوفة من الصلة، ألا ترى أن المعنى: هذا يومكم الذي كنتم توعدون، والآخر: أن يكون منتصباً بتعيده، المعنى: نعيد الخلق إعادةً كابتدائه، أي: كابتداء الخلق، ومثل ذلك في المعنى قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] ولا يكون الكلام على الظاهر لأن الظاهر تعودون كالبدء، وليس المعنى على تشبيههم بالبدء، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقدير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾: كما بدأ خلقكم يعود خلقكم، أي: يعود خلقكم عوداً كبديته، فكما أنه لم يُعَنَّ بالبدء ظاهره من غير حذف المضاف إليه منه، كذلك لا يعني بالعود من غير حذف المضاف إليه منه، فحذف المضاف الذي هو الخلق، فلما حذف قام المضاف إليه مقام الفاعل، وصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لما حذف المضاف من قوله ﴿كَمَا بَدَأَ خَلْقَكُمْ﴾، صار المخاطبون

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

مفعولين في اللفظ، ومثل ذلك في المعنى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ﴾ والخلق هنا اسم الحدث لا الذي يراد به المخلوق، فأما قوله: ﴿كُطِي السَّجَلُ﴾ والمصدر فيه مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف من اللفظ كقوله: ﴿سُؤَالَ نَجِيحِكَ إِلَى نَجَاحِهِ﴾ [ص: ٢٤] والتقدير: كُطِيَ الطاوي الكتب، كما أن المعنى بسؤالك نعتك، وكان معنى قوله: ﴿كُطِي السَّجَلُ﴾: كُطِيَ الصحيفة مدرجاً فيها الكتب، أي: كُطِيَ الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل فتادة، و: كُطِيَ الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى كُطِيَ زيد الكتب، فتكون اللام على هذا زائدة كالتي في ﴿رَوَى لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ألا ترى أنه لو قال: كُطِيَ زيد الكتب، لكان مستقيماً.

فأما قول من أفرد الكتاب، ولم يجمع، فإنه واحدٌ يراد به الكثرة، كما أن قول من قال: ﴿كُلُّ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتَابِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] كذلك، ومن قرأ: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ جمع اللفظ كما أن المراد به في المعنى الجمع.

وقرأ حمزة وحده: ﴿الرُّبُورُ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] بضم الزاي، وقرأ الباقون: ﴿الرُّبُورِ﴾ بفتح الزاي<sup>(١)</sup>.

وقد مضى القول في ذلك.

ابن اليتيم وغيره عن حفص عن عاصم: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكَمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بألف. وقرأ الباقون: ﴿قُلْ رَبُّ﴾ بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

من قال: ﴿قال رب احكم بالحق﴾ أراد: قال الرسول: رب احكم، وحنة ذلك أن الرسل قبله - عليهم السلام - قد دَعَوْا بمثل هذا في قولهم: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩]. و﴿قل﴾ على: قل أنت يا محمد.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿عَلَى مَا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

فقرأ ابن عامر وحده: ﴿على ما يصفون﴾ بالياء في رواية ابن ذكوان، وفي رواية هشام بن عمار بالتاء. وقرأ الباقون بالتاء.

والتاء على ما تكذبون به من ردكم إعادة الأموات، والياء على ما يصفون، يصف هؤلاء الكفار من كذبهم فيما يكذبون به من إحياء الأموات والبعث والنشور والجنة والنار.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٣.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد

## ذكر اختلافهم في سورة الحج

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سَكْرَى﴾ [الحج: ٢] في ضم السين وإثبات الألف وفتح السين وإسقاط الألف.

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ بغير ألف فيهما والسين مفتوحة.

وقرأ الباقون: ﴿سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى﴾ بضح السين فيها وبالألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿سَكْرَى﴾ أن سيبويه قال: قد قالوا: رجلٌ سكران، وقوم سَكْرَى، قال: وذلك أنهم جعلوه كالمرضى، قال: وقالوا: رجال رَوَى، جعلوه بمنزلة سَكْرَى، والرَوَى: الذين قد اسْتَقْلُوا نَوْمًا فَشَبَّهُوا بالسكران. انتهى كلام سيبويه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يجمع سكران على سَكْرَى من وجه آخر. وهو أن سيبويه حكى رَجُلٌ سَكْرٌ، وقد جمعوا هذا البناء على فَعْلَى، فقالوا: هِرْمٌ وَهَرْمَى وَرَمِنٌ وَرَمْنَى وَضَمِنٌ وَضَمْنَى، لأنه من باب الأدوية والأمراض التي يصاب بها، فَعْلَى من هذا الجمع وإن كان كعَطَشَى فليس يراد بها المفرد، إنما يراد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، وإن كان على لفظ الضاربة والقائمة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواحد من المؤنث.

وحجة من قال: ﴿سَكَارَى﴾ إنه لفظ يختص به الجمع وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم: سَكْرَى. ونظيره قولهم: أَسَارَى وَكُسَالَى، فجاء الأول منه مضموماً وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول نحو: حَذَارَى وَحَبَاطَى وَجَبَاجَى، كما جاء

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) قال سيبويه: هم الذين أنخنهم السفر والوجع، فاستقلوا نوماً. ويقال: شربوا من الرائب فسكروا (لسان العرب ١/ ٤٤١ مادة: روب).



نحو: تُؤَامِ وَطُؤَارِ وَتُنَاءِ وَرُحَالٍ مضمومة الأوائِل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسوراً نحو: سِقَامٍ وَمِرَاضٍ وَظِرَافٍ.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَوْ﴾ [الحج: ٢٣].

فقرأ ابن كثير ﴿وَلَوْلَوْ﴾ وفي الملائكة [فاطر: ٢٣] كذلك، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر ههنا وفي الملائكة ﴿وَلَوْلَوْ﴾ بالنصب. عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر بهمزة واحدة وهي الثانية. المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلَوْ﴾ يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى عن أبي بكر وهذا غلط.

حفص عن عاصم يهزهما وينصب<sup>(١)</sup>.

وجه الجر في قوله: ﴿وَلَوْلَوْ﴾ أنهم: يُحَلِّوْنَ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَمِنْ لَوْلُؤٍ، أي: منهما، وهذا هو الوجه، لأنه إذا نصب فقال: ﴿يُحَكِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا﴾ حملة على: وَيُحَلِّوْنَ لَوْلُؤًا. واللؤلؤ إذا انفرد من الذهب والفضة لا يكون حلية. فإن قلت: فقد قال: ﴿وَسَتَجَرُوا مِنْهُ حَلِيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤]. فهذا على أن يكون حلية إذا رُصِعَ في الذهب أو الفضة صار حلية، كما قال في العصر: ﴿إِنِّي أَرَبِّيَ أَعَصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] لأنه قد يستحيل إليها بالشدة، كما يكون ذلك حلية على الوجه الذي يحلّى به، وكذلك القول في التي في الملائكة.

ويحتمل قوله: ﴿وَلَوْلَوْ﴾ فيمن نصب وجهاً آخر، وهو أن تحمله على موضع الجار والمجرور لأن موضعهما نصب، ألا ترى أن معنى: ﴿الَّذِينَ يُحَكِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ يحلون فيها أساور، فتحمله على الموضع.

فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم ﴿وَلَوْلَوْ﴾ يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أن يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية، والثانية دون الأولى وأن يهزهما جميعاً، فإن همز الأولى دون الثانية حَقَّقَ الهمزة الأولى فقال: ﴿لَوْلُؤًا﴾ وإن خَفَّفَ الهمزة أبدل منها الواو فقال: ﴿لُولُؤُ﴾ مثال: بُوسٌ وَجَوْنَةٌ، وإن خَفَّفَ الثانية، وقد نصب الاسم قال: ﴿وَلَوْلُؤًا﴾ فأبدل من الهمزة الواو لانفتاح الهمزة وانضمام ما قبلها فيكون كقولهم: جَوْنٌ في جمع جَوْنَةٍ، والثَوْدَةُ في التَوْدَةِ، وإن خَفَّفَها جميعاً قال: لُولُؤًا. وأما من جرَّ فقال: ﴿وَلَوْلُؤٍ﴾ فتخفيف الثانية عنده أن يقلبها

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

واواً كما تقول: مررت بأكموك، فيقول: ﴿وَلَوْلَوْ﴾ وقد تقدم ذلك في سورة البقرة. اختلفوا في كسر لام الأمر وإسكانها من قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩].

فقرأ ابن كثير: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، ولم يكسر غيرها، هذه رواية القواس عنه. وقال البرزي: اللام مدرجة. قال: يعني بمدرجة ساكنة.

وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورة اللام، زاد ابن عامر: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [الحج: ٢٩]، ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾ [الحج: ٢٩] بكسر لام الأمر فيهما.

واختلف عن نافع، فقال إسماعيل بن جعفر وأحمد والقاضي عن قالون وإسحاق وإسماعيل بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ساكنتي اللام، وقال ورش وأبو بكر بن أبي أويس: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ مكسورتي اللام مثل أبي عمرو.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ ﴿وَلْيُوفُوا﴾، ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾، ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾ اللام للأمر ساكنة في كل القرآن، إذا كان ما قبلها واو أو فاء أو ثم (١).

قال أبو علي: أصل هذه اللام الكسر، يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت: ليقيم زيد، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم؛ فمن أسكن مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: كتيف، لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه، فصار بمنزلة كتيف وفخذ، فقلت: ﴿وَلْيَقْضُوا﴾. فإذا كان موضع الفاء والواو ﴿ثُمَّ﴾ لم يسكنه أبو عمرو، لأن ثم ينفصل بنفسه ويسكت عليه دون ما بعده، فليست في هذا كالفاء والواو، ومن قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ شبه الميم من ثم، بالفاء والواو، فيجعل فليَقْضُوا، من ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ بمنزلة الفاء والواو، وجعله كقولهم: «أراك مُنتَفِخاً» فجعل «تَفْخاً» من منتفخاً مثل كتيف، فأسكن اللام وعلى هذا قول العجاج:

فبات مُنْتَضِباً وما تكزداً (٢)

ومثل ذلك قولهم: ﴿وَهِي﴾ [هود: ٤٢] ﴿فَهِي كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وأما اختلاف الرواية عن نافع فأحدهما على قول من قال: ﴿فَهِي﴾ ﴿وَهِي﴾ والأخرى على قول من قال: ﴿فَهُوَ﴾ [الإسراء: ٩٧] ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: ٨٥] ويجوز أن يكون أخذ بالوجهين جميعاً لاجتماعهما في الجواز.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) مرّ سابقاً.

قال: وكلهم قرأ: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ﴾ [الحج: ٢٥] رفعاً غير عاصم فإنه قرأ في رواية حفص: ﴿سَوَاءٌ نَصَبًا﴾<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: العاكف: المقيم، والبادي غير العاكف وهو الذي لا يقيم. وجه الرفع في ﴿سَوَاءٌ﴾ أنه خبر ابتداء مقدم، والمعنى: العاكف والبادي فيه سواء، أي: ليس أحدهما بأحقّ به من صاحبه، واستواء العاكف والبادي فيه دلالة على أن أرض الحرم لا تملك، ولو مُلِكت لم يستويا فيه، وصار العاكف فيها أولى بها من البادي بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي من سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليها، فسبيله سبيل المباح الذي من سبق إليه كان أولى به.

ومن نصب فقال: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفُ﴾ أعمل المصدر عمل اسم الفاعل، فرفع ﴿الْعَاكِفُ فِيهِ﴾ كما يرفع بمستو، ولو قال: مستوياً فيه العاكف والبادي فرفع العاكف فيه بمستو، فكذلك يرفعه بسواء، والأكثر الرفع في نحو هذا، وأن لا تجعل هذا النحو من المصدر بمنزلة اسم الفاعل في الأعمال. ووجه إعماله أن المصدر قد يقوم مقام اسم الفاعل في الصفة نحو: رجل عدل فيصير عدل كعادل، وقد كسر اسم المصدر تكسير اسم الفاعل في نحو قوله:

فَنُورُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ<sup>(٢)</sup>

فلولا أن النون كاسم الفاعل لم يكسره تكسيه، وكذلك قول الأعشى

وَكُنْتَ لَقَاً تَجْرِي عَلَيْكَ السَّوَائِلُ<sup>(٣)</sup>

ومن أعمل المصدر إعمال اسم الفاعل فقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ درهمه، وقال: مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم، كما تقول: مستو هو والعدم، فقال: ﴿سَوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ كما تقول: مستوياً العاكف فيه والباد. ويجوز في نصب قوله: ﴿سَوَاءٌ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) عجز بيت. صدره:

بمستأسيد القرينان حو تلاءه

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٢١٩/١٠، وللحطّية في لسان العرب ٦٣٧/١١ (ميل)، القرينان: جمع القرى: مجرى الماء في الروض وقيل: مجرى الماء في الحوض (اللسان ١٥/١٧٩ قرأ).

الحوة: سواد إلى الخضرة وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

(٣) عجز بيت. صدره:

فليتك حال البحر دونك كُله

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٣٣، ولسان العرب ٣٥١/١١ (سيل)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٥٦/١٥ (لقا)، وجمهرة اللغة ص ١٠٨٣، وتاج العروس (لقى).

الْعَكْفُ فِيهِ ﴿ وجه آخر، وهو أن تنصبه على الحال، فإذا نصبته عليها وجعلت قوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ مستقراً، جاز أن يكون حالاً يعمل فيها معنى الفعل، وذو الحال الذكر الذي في المستقر، ويجوز أيضاً في الحال أن يكون من الفعل الذي هو ﴿جَعَلْنَاهُ﴾. فإن جعلتها حالاً من الضمير المتصل بالفعل كان ذا الحال الضمير، والعامل فيها الفعل، وجواز للناس مستقراً، على أن يكون المعنى أنه جعل للناس ونصب لهم منسكاً ومتعبداً، كما قال: ﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ويدل على جواز كون قوله: للناس مستقراً، أنه قد حُكي أن بعض القراء قرأ: ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سِوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ فهذا يدل على أنه أبدل العاكف والبادي من الناس من حيث كانا كاشامل لهم، فصار المعنى الذي جعلناه للعاكف والبادي سواء. فقوله: ﴿لِلنَّاسِ﴾ يكون على هذا مستقراً في موضع المفعول الثاني لجعلناه، فكما كان في هذا مستقراً، كذلك يكون مستقراً في الوجه الذي تقدمه، ومعنى: الذي جعلناه للعاكف والبادي سواء: أنهما يستويان فيه في الاختصاص بالمعنى، فأما قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سِوَاءَ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ [الجنائيات: ٢١] فقال سيويه فيه: اعلم أن ما كان من النكرة رفعاً غيرَ صفة، فإنه في المعرفة رفع، فذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا...﴾ فتلا الآية، وهذا إنما يُراد به، أنه إذا لم يرتفع الاسم مع النكرة في نحو: مررت برجلٍ سواء أبوه وأمه، لم يرتفع به مع المعرفة في نحو: ظننت زيدا سواء أبوه وأمه، ولكن تقول: سواء أبوه وأمه، قد رفع سواء إذا جرى على معرفة بأنه خبر مبتدأ، والجملة التي سواء منها في موضع نصب بأنه مفعول ثانٍ أو حال. والمعنى في الآية أن مجترحي السيئات لا يستوون مع الذين آمنوا كما قال: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]. وكما قال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] فالمراد في الآية هذا المعنى. والضمير في قوله: ﴿يَجْعَلُهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ لا يخلو من أن يكون للذين آمنوا دون الذين اجترحوا السيئات، أو للذين اجترحوا من دون المؤمنين، أو لهما، فيجوز أن يكون الضمير في ﴿يَجْعَلُهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ للذين آمنوا دون غيرهم، ويكون المعنى: كالذين آمنوا مستوياً محيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ، فتكون الجملة في موضع حال من الذين آمنوا، كما تكون الحال من المجرور في نحو: مررت بزید، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني من ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ أي: نجعلهم مستوياً محيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ كالذين آمنوا، لا ينبغي ذلك لهم، فيكون الضمير في محيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ للذين اجترحوا السيئات في المعنى، ألا ترى أن الضمير في ﴿يَجْعَلُهُمْ﴾ للذين اجترحوا السيئات، ومحيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ من قوله: ﴿سِوَاءَ يَجْعَلُهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ يعود الضمير منه إلى الضمير الذي في نجعلهم، ويدل على ذلك أنه قد قرئ فيما زعموا ﴿سِوَاءَ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ﴾ فنصب الممات، وقد حُكي عن الأعمش،

فهذا يدل على أنه أبدل المحيا والممات من الضمير المتصل بنجعلهم فيكون في البدل كقوله: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُ﴾ [الكهف: ٦٣] فيكون الذكر في محياهم ومماتهم على هذا في المعنى للذين اجتروا السيئات. ويجوز أن تجعل قوله: ﴿كَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البجائية: ٢١] في موضع المفعول الثاني لـ ﴿تَجَعَّلْ﴾ فيكون الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، ويكون العامل في الحال ﴿أَنْ تَجَعَّلَهُمْ﴾ الذي هو مفعول الحساب، ويكون المعنى: أن نجعلهم والمؤمنين متساوين في المحيا والممات. وقد روي عن مجاهد أنه قال في تفسير هذه الآية أنه قال: يموت المؤمن على إيمانه ويبعث عليه، ويموت الكافر على كفره ويبعث عليه، فهذا يكون على هذا الوجه الثالث، يجوز أن يكون حالاً من ﴿نَجَعَلَهُمْ﴾ والضمير للقبيلين، فإن قلت: إن من الكفار من يلحقه مكانة في الدنيا، ويكون له نِعَمٌ ومزية، فالذي يلحقه ذلك ليس يخلو من أن يكون من أهل الذمة أو من أهل الحرب، فإن كان من أهل الذمة، فليس يخلو من أن يكون قد أدركه ما ضرب عليهم من الذلة في الحكم، نحو أن يُحشروا إلى مُؤدِّي الجزية، والصغار الذي يلحقه في الحكم، وإن كان من أهل الحرب، فليس يخلو من إباحة نفسه وماله بكونه حرباً، أو من أن يكون ذلك جارياً عليه في الفعل من المسلمين ذلك بهم أو الحكم، والمؤمن مكرّم في الدنيا لغلبته بالحجة، وفي الآخرة في درجاته الرفيعة، ومنازله الكريمة.

وقرأ ابن كثير: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩] مشددة النون، وقرأ الباقون: ﴿هَذَانِ﴾ خفيفة النون.

قد تقدم القول في تثقيل هذه النون.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿البادي﴾ [الحج: ٢٥] بالياء في الوصل، ووقفاً بغير ياء.

واختلف عن نافع، فقال ابن جماز وإسماعيل بن جعفر وورش ويعقوب عن نافع: ﴿والبادي﴾ بالياء في الوصل. وقال المسيبي وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف. وقال الأصمعي: سمعت نافعاً يقرأ: ﴿والبادي﴾ فقلت: أهكذا كتابها؟ فقال: لا.

وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي بغير ياء في وصل ولا وقف.

قد تقدم القول في ذلك ونحوه.

عاصم في رواية أبي بكر ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] مشددة الفاء ساكنة اللام. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ خفيفة ساكنة اللام غير ابن عامر فإنه كسر اللام.

قال أبو علي: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ حجته: ﴿وَأَبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧] وسكون اللام قد تقدم القول فيه.

وحجة ﴿وَلْيُوفُوا﴾ قوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]. و﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] والأكثر في التنزيل ﴿وَأَوْفُوا﴾، ووفى وأوفى ووفى لغات مستعملة، قال الشاعر:

أما ابنُ طوقٍ فقد أوفى بِذِمَّتِهِ كما وَفَى بِقِلاصِ النجم حادِيها<sup>(١)</sup>  
وقرأ نافع وحده: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ [الحج: ٣١] مشددة الطاء. وقرأ الباكون: ﴿فَتَخَطَّفُهُ﴾ خفيفة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: خَطَفَ يَخِطِفُ، وَخَطَفَ يَخِطِفُ، وهذه أعلى، فأما قول نافع: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ﴾ فإنما هو: تَخَطَّفُ تَتَخَفَلُ، من الخطف، فحذف تاء التفعّل فصار: فتخطّفه، وتخطّف في كلتا القراءتين حكاية حالٍ تكون، والمعنى في قوله: ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ أنه قوبل به قوله: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦] فكما كان المؤمن في إيمانه متمسكاً بالعروة الوثقى<sup>(٣)</sup>، كان المشرك بعكس ذلك الوصف، فلم يتمسك لكفره وشركه بشيء يتعلّق به، ولم يتمسك بماله فيه أمانٌ من الخُرور<sup>(٤)</sup> ونجاةٍ من الهويّ واختطاف الطير له، كالمؤمن المتمسك بإيمانه، فصار كمن خرّ من السماء، فهوت به الريح، فلم يكن له في شيء من ذلك متعلّق ولا معتصم فيكون له ثبات، ومثل هذا قول الشاعر:

ولمّا رأيت الأمرَ عَرشَ هَويّةٍ تسلّيتُ حاجاتِ النفوسِ بصيّعراً<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من البسيط، وهو لطيف الغنوي في ديوانه ص ١١٣، ولسان العرب ٨٢/٧ (قلص) ٣٩٨/١٥ (وفي)، وتاج العروس ١٢٥/١٨ (قلص)، (وفي).

الوفاء: ضد الغدر، يقال: وفى بعهد وأوفى بمعنى وقد جمعهما طفيل الغنوي.

قِلاص النجم: هي العشرون نجماً التي ساقها الدبران في خطبة الثريا كما تزعم العرب

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٣) عروة وثيقة؛ أي محكمة لا تقطع ولا تنفصم.

(٤) خرّ الشيء خرّاً وخروراً: سقط وهوى بصوت.

(٥) رواية الشطر الثاني في الديوان ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٢٩/٤ (شمر)، ٣١٦/٦ (عرش) ٣٧٤/١٥ (هوا):

تسلّيت حاجات الفؤاد بشمراً

البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه ص ١٣٢، ولسان العرب ٤٢٩/٤ (شمر)، ٣١٦/٦ (عرش) ٣٧٤/١٥ (هوا)، وتهذيب اللغة ٦/٤٩٣، ١١/٣٦٥، ومقاييس اللغة ٤/٢٦٦، وتاج العروس ٧/٢٥٩ (عرض)، ١٢/٢٤٠ (شمر)، (هوا)، وبلا نسبة في مجمل اللغة ٣/١٧٥، ٤٦٦، وكتاب الجيم ٢/٢٣٣، ٢٥٧، والمخصص ١٠/٤٢.

قال: هوية تصغير هوة، وقيل: الهويّة بئر بعيدة المهواة، وعرشها سفنها المغمى عليها بالتراب فيتغير به واطنه فيقع فيها ويهلك، أراد لما رأيت الأمر مشرفاً بي على هلكت طواطي سقف هوة مُغمماً تركته =

فالعرش مكان المستقي والماتح، وليس بموضع طمأنينة ولا استقرار إلا على الخطر وخلاف الثقة بالموقف، يقول: لما رأيت الأمر لا ثبات بعدت منه، وقريب منه قول الآخر:

فَلَا يُرْمَى بِي الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي عَنِّي (١)  
أي: لا أدفع إلى شيء لا يكون لي معه ثبات ولا قرار، كما أن من رُمي به الرجوان لم يقدر على استقرار ولا اطمئنان.

اختلفوا في فتح السين وكسرها من قوله عز وجل: ﴿مَنْسِكًا﴾ [الحج: ٣٤ و٦٧].

فقرأ حمزة والكسائي، ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين في الحرفين جميعاً.

وقرأ الباقون: ﴿مَنْسِكًا﴾ بفتح السين في الحرفين جميعاً (٢).

قال أبو علي: الفتح أولى لأنه لا يخلو من أن يكون مصدرأ أو مكاناً، وكلاهما مفتوح العين، إذا كان الفعل على: فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ مَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلًا.

ووجه الكسر: أنه قد يجيء اسم المكان على المَفْعِلِ من هذا النحو، نحو: المَطْلَعِ، وإنما هو من طَلَعَ يَطْلَعُ، والمسجد وهو من يسجد، فيمكن أن يكون هذا مما شذ أيضاً عن قياس الجمهور، فجاء اسم المكان على غير القياس، ولا يقدم على هذا إلا بالسمع، ولعل الكسائي سمع ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨] ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠] بغير ألف.

وقرأ نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ﴿وَلَوْلَا دَفَاعُ اللَّهِ﴾ بألف.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ بألف، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ بغير ألف (٣).

= ومضيت وتسليت عن حاجتي من ذلك الأمر، وشمر: اسم ناقة أي ركبته ومضيت (لسان العرب ١٥/ ٣٧٤ مادة: هوا).

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٢/٨، وفي لسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا): «مكاني» بدل «غنائي» البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣٦٦، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٥٧، ولسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا).

الرجا، مقصور: ناحية كل شيء، وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها وحافتها وكل شيء وكل ناحية رجاً، وتثنيته رجوان كعصاً وعصوان. ورُمي به الرجوان: استهين به فكأنه رُمي به هنالك، أرادوا أنه طُرح في المهالك. (اللسان ٣١٠/١٤ (رجا).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾ جعلوا الدفع مصدر دفع، وقراءة نافع: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ فدفاع يكون مصدر دافع، كما أن القتال مصدر قاتل. فأما من فصل بين الفعل والمصدر وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ فيجوز أن يكون وافق قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ وذلك أن فاعل في معنى فَعَلَ مثل: طارقت النَّعْلُ، ولا يصح أن يكون مثل قَاتَلَ وضارب، فهو مثل واعد التي يراد به فعل، فجاء يدفع على أن معنى الفعل فَعَلَ، وإن كان لفظه على فاعَل، مثل: طارقت النَّعْلُ، وعاقبت اللص، وعافاه الله.

ولو قرأ قارئ: ﴿وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسُ﴾ وقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ لجاز أن يكون الدفاعة من دفع، كالكتاب من كتب، لا يريد به مصدر فاعل، ولكن مصدر الثلاثة مثل: الكتاب والقيام والعتاب، وقال أبو الحسن: أكثر الكلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ﴾ بغير ألف. قال: وتقولون: دفع الله عنك، قال: ودافع عربية إلا أن الأول أكثر.

اختلفوا في تشديد الدال وتخفيفها من قوله: ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ خفيفة الدال وقرأ الباقون: ﴿لَهْدَمَتْ﴾ مشددة الدال<sup>(١)</sup>.

هدمت يكون للقليل والكثير، يدلّك على ذلك أنك تقول: ضربت زيدا ضربة، وضربته ألف ضربة، فاللفظ في القلة والكثرة على حالة واحدة، وهُدِّمَتْ يختص به الكثير، كما أن الرُّكْبَةَ والجِلْسَةَ تختص بالحال التي هو عليها، وفي التنزيل: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابُ﴾ [يوسف: ٢٣]، وقال الشاعر:

ما زلتُ أفتحُ أبواباً وأغلقُها<sup>(٢)</sup> حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار<sup>(٣)</sup>  
فهذا وجه من قال: ﴿لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ﴾ بالتخفيف.

اختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ﴾ [الحج: ٣٩].

فقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ مفتوحة الألف مكسورة التاء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٢٧/٣:

ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أدب الكاتب ص ٤٦١، وسر صناعة الإعراب ٤٥٦/٢، ٥٢٨ وشرح أبيات سيبويه ٢٦١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٩٣/١، والكتاب ٥٠٦/٣، ٦٣/٤، ٦٥ ولسان العرب ٢٩١/١٠ (غلق)، ومراتب النحويين ص ٣٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٨/١، وشرح المفصل ٢٧/١.

قال أبو حاتم السجستاني: يريد أبا عمرو بن العلاء، وغلق الباب وانغلق واستغلق إذا عسر فتحه.



وقرأ نافع وأبو عماره وابن اليتيم وهبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿أُذِنَ﴾ برفع الألف ﴿يُقْتَلُونَ﴾ مفتوحة التاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مضمومة الألف مكسورة التاء. وقرأ ابن عامر ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ مفتوحة الألف والتاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المأذون لهم في القتال أصحاب رسول الله ﷺ، وما ظلموا به: أن المشركين أخرجوهم من ديارهم وشردوهم حتى لحق طائفة منهم بالحبشة، ثم بوؤوا المدينة بعد، فمن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبني الفعل للفاعل فلما تقدم من ذكر الله تعالى وقوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ في موضع نصب.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ﴾ فبني الفعل للمفعول به، فالمعنى على أن الله سبحانه أذن لهم في القتال، والجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل المبني للمفعول إليهما. ومن قرأ: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى أنهم يقاتلون عدوهم، والظالمين لهم بإخراجهم عن ديارهم.

ومن قرأ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ فالمعنى فيه: أذن الله للذين يقاتلون بالقتال، ومعاني هذه القراءات متقاربة. وزعموا أن في بعض القراءات: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهذا يصلح أن يكون في قراءة من قرأ: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ و﴿يُقَاتِلُونَ﴾ لأن من يقاتل المشركين ومن يقاتل من المسلمين، فقتاله في سبيل الله، وحذف مثل هذا في الكلام للدلالة عليه حسن كثير، والذي أظهره أخرج ما حذفه الجمهور من اللفظ إلى اللفظ. ومما يقوي قول من قال: ﴿يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ بأن الفعل الذي بعده مسند إلى المفعول به.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [الحج: ٤٥] بالتاء.

وقرأ الباقون: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ [الحج: ٤٥] بالنون، وروى عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

وجه قراءة: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ أن قبله: ﴿وَكَذَّبَ مُوسَىٰ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤] ﴿وَكَأَنِّ مِّنْ قَرِيبَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتَهَا﴾ [الحج: ٤٨] فهو أشبه بما قبله وما بعده مع أن الأصل في هذا النحو الإفراد.

ومن قرأ: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ فيشبه أن يكون لما رأى من كثرة ذلك في التنزيل بلفظ الجمع نحو: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكْتُهَا فَبَجَاءَ هَا بِأَسْتَأْيِتْنَا﴾ [الأعراف: ٤] ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [يونس: ١٣] ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِّنْ قَرِيبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

اختلفوا في همز البئر وترك همزها من قوله تعالى: ﴿وَيَبْرُؤُا مُعَظَّمَةً﴾ [الحج: ٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿وَيَبْرُؤُا﴾ مهموزة.  
وقرأ نافع في رواية ورش، وابن جماز ويعقوب وخارجة: ﴿وَيَبْرُؤُا﴾ بغير همز.  
وقال الأصمعي: سألت نافعاً عن البئر والذيب فقال: إن كانت العرب تهمزها فأهمز.  
واختلف عن المسيبي، فروى ابن المسيبي عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز، وروى أبو  
عمارة عن المسيبي عن نافع أنه همز. حدثني عبد الله بن الصقر عن محمد بن إسحاق  
عن أبيه عن نافع أنه لم يهمز ﴿وَيَبْرُؤُا﴾.  
وروى عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿وَيَبْرُؤُا﴾ مهموز<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تحقيق الهمز حسن وتخفيفه حسن، وتخفيفه أن تُقَلَّبَ ياءً بحسب  
الحركة التي قبلها، وكذلك الذئب وما أشبه ذلك من همزة ساكنة قبلها كسرة.  
اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا تَعْدُونَ﴾ [الحج: ٤٧].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿مِمَّا يَعْدُونَ﴾ بالياء هاءنا، وقرؤوا في  
السجدة: ﴿مِمَّا تَعْدُونَ﴾ [٥] بالتاء. وقرأ الباقون: بالتاء جميعاً<sup>(٢)</sup>.  
حجة من قرأ بالياء أن قبله: ﴿وَسْتَغْلِبُونَكَ بِالْعَدَابِ﴾ [الحج: ٤٧] فيكون الكلام من  
وجه واحد، وزعموا أن الحسن قرأ: ﴿مِمَّا يَعْدُونَ﴾ وقال: مما يعدون يا محمد.

وحجة التاء أنهم زعموا أنه أكثر في القراءة وهو مع ذلك أعم، ألا ترى أنه يجوز  
أن يُعْنَى به من ذَكَرَ في قوله: ﴿يَعْدُونَ﴾ وغيرهم من النبي ﷺ والمسلمين وغيرهم،  
وقد جاء في كلامهم وصف اليوم ذي الشدائد والجهد بالطول، وجاء وصف خلافه  
بالقصر، أنشد عن أبي زيد:

تطاوَلت أَيامُ مَغْنِ بنا فيومَ كَشهرينِ إذ يُسْتَهَلُّ  
وقال الآخر:

يطول اليومُ لا ألقاك فيه ويوم نلتقي فيه قصير  
وقال آخر:

ويوم كإبهام الحُبَارَى لهوئُهُ

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ [الحج: ٥١]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو كل ما فيه: ﴿مَاعِزِينَ﴾ بغير ألف مشدداً وقرأ الباقون: ﴿مُعَازِينَ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: معازين: ظانين ومُقدِّرين أنهم يُعجزوننا، لأنهم ظنوا أن لا بعث ولا نشور فيكون ثواب وعقاب، وهذا في المعنى كقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْفُتُونَا﴾ [العنكبوت: ٤] و﴿مُعَازِينَ﴾ ينسبون من تبع النبي ﷺ إلى العجز، وهذا كقولهم: جهلته: نسبته إلى الجهل، وسفطته: نسبته إلى الفسق، وزعموا أن مجاهداً فسّر معجزين: مثبطين أي: يثبطن الناس عن النبي ﷺ.

وكلهم قرأ: ﴿ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ [الحج: ٥٨] خفيفة غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿قُتِلُوا﴾ مشددة التاء، والقاف في قولهم جميعاً مرفوعة.

﴿قُتِلُوا﴾: يكون للقليل والكثير، وقُتِلُوا: في هذا الموضع حسن؛ لأنهم قد أكثر فيهم القتل في وجوه توجها إليها.

وقرأ نافع وحده: ﴿مَدْخَلًا﴾ [الحج: ٥٩] بفتح الميم، وقرأ الباقون: ﴿مُدْخَلًا﴾ مرفوعة الميم، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم.

قال: المُدْخَلُ يجوز أن يراد به الإدخال، ويمكن أن يراد به مكانه، وإذا عُنِيَتْ بالمُدْخَلِ الإدخال، كان المعنى أنهم إذا أدخلوا أكرموا، فلم يكونوا كمن ذكر في قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمُرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾ [الفرقان: ٣٤]، ويجوز أن يعنى به الموضع، ويرضونه لأن لهم فيه ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، فهو خلاف المدخل الذي قيل فيه: ﴿إِذِ الْأَعْدَاءُ فِي أَعْتَقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧١].

وحجة من قال: ﴿مَدْخَلًا﴾ أن المدخل يجوز أن يكون الدخول، ويجوز أن يكون موضعه كالمُدْخَلِ، ودل: ﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ﴾ [الحج: ٥٩] على الدخول لأنهم إذا أدخلوا دخلوا فكانه قال: ليُدْخِلَنَّهُمْ فيدخلون مدخلاً، ودل على هذا الفعل ما في قوله: ﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ﴾ من الدلالة عليه.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] في الباء والتاء هاهنا وفي العنكبوت [٤٢] ولقمان [٣٠] والمؤمن [٢٠].

فقرأ ابن كثير في الحج والعنكبوت ولقمان بالتاء، وفي المؤمن: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ بالياء.

وقرأه نافع بالتاء، وكذلك ابن عامر.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

وقرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم كله بالياء، وقرأ حمزة والكسائي في العنكبوت ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، والباقي بالياء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر حرفين بالياء وحرفين بالتاء، في الحج ولقمان بالتاء، وفي العنكبوت والمؤمن بالياء<sup>(١)</sup>.

حجّة من قرأ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢].

وحجّة التاء قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ﴾ [الحج: ٧٣] وهذا إليه أقرب من قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ والأقرب أولى، والتاء على تقدير: وأن ما تدعون أيها المشركون، والياء على تقدير: قل لهم إن ما يدعون. على هذا يحمل ذلك وما أشبهه.

عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ﴾ [الحج: ٧١] وقال: إذا لم يكن قبلها أنزل فهو ﴿لَمْ﴾ خفيفة. وكذلك يقول: إذا كان قبلها ﴿أُنزِلَ﴾؛ لا تبالي أيهما قرأت: ﴿يُنزِلُ﴾، أو ﴿يُنزَلُ﴾.

قد مضى القول في هذا النحو في غير موضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة المؤمنون

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾ [٨] واحدة، وقرأ الباقون: ﴿لَأَمَانَاتِهِمْ﴾ جماع.  
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صَلَاتِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٩] واحدة، والباقون: ﴿على صَلَاتِهِمْ﴾ جماعة<sup>(١)</sup>.

وجه الإفراد: أنه مصدر واسم جنس، فيقع على الكثرة، وإن كان مفرداً في اللفظ، ومن هذا قوله: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَّمَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فأفرد وجمع في قوله: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣] و﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فإن قلت: إن الأعمال تختلف، قيل: والأمانة تختلف ولها ضروب نحو: الأمانة التي بين الله وعبده كالصيام والصلاة والاعتسال، والأمانة التي بين العبيد في حقوقهم كالودائع والبضائع ونحو ذلك مما تكون اليد فيه أمانة. وقال: ﴿أَعْمَلَهُمْ كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩].

ووجه الجمع: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].  
ومما أفرد عليه الأمانة والمراد بها الكثرة ما روي عن أبي: «من الأمانة أن أوثمنت المرأة على فرجها». يريد به تفسير قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا أَرْحَامِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿على صلاتهم﴾ والباقون: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾.  
وجه الإفراد: أن الصلاة في الأصل مصدر كالعمل والأمانة.  
ووجه الجمع: أنه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في نحو قوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسماً شرعياً لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضم إليها.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْوُطُنَ﴾ [المؤمنون: ١٤] في الجمع والتوحيد.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

فقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿عَظْمًا فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ لَحْمًا﴾  
واحد ليس قبل الميم ألف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم وبكار عن أبان عن عاصم: ﴿عَظْمًا فَكَسَوْنَا الْعَظْمَ  
لَحْمًا﴾ جماعاً بألف<sup>(١)</sup>.

والجمع أشبه بما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع كقوله: ﴿أَوَدَا كُنَّا عَظْمًا وَرَفْنَا﴾  
[الإسراء: ٤٩، ٩٨] ﴿أَوَدَا كُنَّا عَظْمًا نَحْرَةً﴾ [النازعات: ١١] ﴿مَنْ يُنِىِ الْعَظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾  
[يس: ٧٨].

والإفراد أنه اسم جنس، وأفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأجناس نحو:  
الإنسان والدرهم والشاء والبعير، وليس ذلك على حد قوله:

كُلُوا فِي بَغْضٍ بَطْنِكُمْ تُعْفُوا<sup>(٢)</sup>

ولكنه على ما أنشد أبو زيد:

لَقَدْ تَعَلَّلْتُ عَلَى أَيَانِي صُهْبِ قَلِيلَاتِ الْقُرَادِ اللَّازِقِ<sup>(٣)</sup>  
فالقُرَاد يراد به الكثرة لا محالة.

اختلفوا في كسر السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ﴾ [المؤمنون: ٢٠].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿سَيْنَاءَ﴾ بكسر السين ممدوداً، وقرأ الباقون:  
﴿سَيْنَاءَ﴾ مفتوحة السين ممدودة أيضاً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿سَيْنَاءَ﴾ لم يتصرف الاسم عنده في المعرفة ولا في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) صدر بيت. عجزه:

فإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣، وتخليص الشواهد ص ١٥٧، وخزاة الأدب  
٥٣٧/٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣، والدرر ١/١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤، وشرح المفصل ٥/٨،  
٢١/٦، والكتاب ١/٢١٠، والمحتسب ٢/٨٧، والمقتضب ٢/١٧٢، وهمع الهوامع ١/٥٠.

(٣) بعده:

وَذَاتِ أَلْيَاطِ وَمُخِّ زَاهِقِ

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣/٣٤٨ (قرد)، وتاج العروس ٩/٢٦ (قرد)، والمخصص ١/٣١،  
١٧١/٩، ١١٨/١٤، ١٤٥/١٧.

الْقُرَاد: دُوْبِيَّة تَعْضُ الْإِيْل. عني بالقُرَاد ههنا الجنس فلذلك أفرد نعتها وذكره، ومعنى قَلِيلَات: أَنْ  
جلودها مُلْسٌ لا يثبت عليها قُرَاد إلا زلق لأنها سمان ممتلئة، والجمع أقردة وقردان كثيرة. (لسان  
العرب ٣/٣٤٨ (قرد)).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

النكرة، لأن الهمزة في هذا البناء لا تكون إلا للتأنيث ولا تكون للإلحاق، ألا ترى فَعْلَلاً لا يكون إلا في المضاعف نحو: الزَّلْزال والقَلْقَال، إذا اختص البناء هذا الضرب لم يجز أن يلحق به شيء لأنك حينئذٍ تعدي بالبناء إلى غير مضاعف الأربعة، فهذا إذن كموضع أو بقعة سمي بطرفاء وصحراء.

فأما من قرأ: ﴿سِينَاء﴾ بالكسر فالهمزة فيه منقلبة عن الياء كَعِلْبَاء، وجرْبَاء، وسِينَاء، وهي الياء التي ظهرت في نحو: دِرْحَايَةٌ<sup>(١)</sup> لَمَّا بنيت على التأنيث، فإتّما لم ينصرف على هذا القول وإن كان غير مؤنث لأنه جعل اسم بقعة أو أرض، فصار بمنزلة امرأة سميت بجعفر، ومن هذا البناء قوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] فسينين: فِغْلِيل، كرّرت اللام التي هي نون فيه كما كرّرت في: زحليل<sup>(٢)</sup> وكرديد<sup>(٣)</sup> وخنذيد<sup>(٤)</sup>، ومثله في أن العين ياء وكررت اللام فيه للإلحاق قول الشاعر:

تَسْمَعُ لِلجِنِّ فِيهِ زِيْرِيْرَمًا<sup>(٥)</sup>

الياء الأولى: عين، والثانية لفعليل، فإن قلت: فلم لا يكون سينين كغسلين ولا يكون كخنذيد؟ فالذي يمنع من ذلك أن أبا الحسن حكى أن واحد سنين: سينيئة، وما كان من نحو غسلين لم نعلم علامة التأنيث لحقه، وبهذه الدلالة يعلم أن سينين ليس كسنين ولا أرضين، لأن هذا الضرب من الجمع لا يلحقه التاء للتأنيث، وإنما لم ينصرف سينين كما لم ينصرف ﴿سِينَاء﴾ لأنه جعل اسماً لبقعة أو لأرض، كما جعل سِينَاء كذلك، ولو جعل اسماً للمكان أو المنزل أو نحو ذلك من الأسماء المذكورة لانصرف، لأنك كنت سميت مذكراً بمذكر.

(١) رجل درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لثيم الخلفة، وهو فعلاية ملحق بجعظارة (لسان العرب ٤٣٤/٢ مادة: درح).

(٢) الزحليل: السريع، مثل به سيبويه وفسره السيرافي؛ قال ابن جني: قال أبو علي زحليل من الزحل، كسحتيت من السحت. والزحليل: المكان الضيق الزلق من الصفا وغيره، وكذلك الزحليف. (لسان العرب ٣٠٣/١١ مادة: زحل).

(٣) الكرديد، بالكسر، ما يبقى في أسفل الجلة من جانبيها من التمر، والجمع الكراديد. (لسان العرب ٣/٣٧٩ مادة: كرد).

(٤) الخنذيد: الشاعر المجيد المتفح المغلق، وقيل: الشجاع البهمة الذي لا يهتدي لقتاله (لسان العرب ٣/٤٨٩ مادة: خنذ).

(٥) روايته في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٧٨/١٢، وفي لسان العرب ٣٥٩/٥ (زيز):

تسمع للجن به زي زي زيا

الرجز بلا نسبة في تاج العروس ١٧٢/١٥ (زيز).

زي زي: حكاية صوت الجن.

اختلفوا في ﴿تُنْبِتُ﴾ [المؤمنون: ٢٠] في فتح التاء وضمها. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿تُنْبِتُ﴾ بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون: ﴿تَنْبُتُ﴾ بفتح التاء وضم الباء<sup>(١)</sup>.

من قرأ ﴿تُنْبِتُ بِالذُّهْنِ﴾ احتمل وجهين: أحدهما: أن يجعل الجار زائداً، يريد تُنْبِتُ، ولحقت الباء كما لحقت في قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] أي: لا تلقوا أيديكم، يدل ذلك على ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ فِي الْأَرْضِ رَوًسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] وقد زيدت هذه الباء مع الفاعل كما زيدت مع المفعول وزيادتها مع المفعول به أكثر، وذلك نحو قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لاقت<sup>(٢)</sup> .....  
وقد زيدت مع هذه الكلمة بعينها قال:

بِوَادِ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّكَّ حَوْلَهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشُّبُهَانَ<sup>(٣)</sup>  
حمله على: وَيُنْبِتُ أَسْفَلُهُ الْمَرْخَ.

ويجوز أن يكون الباء متعلقاً بغير هذا الفعل الظاهر، ويقدر مفعولاً محذوفاً تقديره: تنبت جناها أو ثمرتها وفيها دهن وصبغ، كما تقول: خرج بشيابه وركب بسلاحه.

ومن قرأ: ﴿تُنْبِتُ بِالذُّهْنِ﴾ جاز أن يكون الجار فيه للتعدي: أنبتته ونبت به، ويجوز أن يكون الباء في موضع حالٍ كما كان في الوجه الأول، ولا يكون للتعدي ولكن: تنبت وفيها دهن، وقد قالوا: أنبت في معنى نبت، فكان الهمزة في أنبت مرّة للتعدي ومرّة لغيره، يكون من باب: أحال وأجرب وأقطف، أي: صار ذا حيالٍ وجرب، والأصمعي ينكر أنبت، ويزعم أن قصيدة زهير التي فيها:  
..... حتى إذا أنبتَ البقل<sup>(٤)</sup>

متهمة. وإذا جاء الشيء مجيئاً كان للقياس فيه مسلك، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن.

اختلفوا في قوله: ﴿شُقِيقُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: ﴿شُقِيقُكُمْ﴾ برفع النون.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.



وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ بفتح النون<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: أما من قال: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ فعلى أن يكون المعنى: جعلنا ما في ضروعها من ألبانها سقياً لكم. وقد قالوا: أَسْقَيْتَهُمْ نَهْراً إذا جعلته سقياً لهم، هذا كأنه أعم لأن ما هو سقياً لهم لا يمتنع أن يكون للشفة، وما للشفة فقد يمتنع أن يكون سقياً، وما أسقينا من ألبان الأنعام أكثر مما يكون للشفة ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ بالضم فيه أشبه. ومن قال: ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ جعل ذلك مختصاً به الشفاه دون المزارع والمراعي فلم يكن مثل الماء في قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧]. لأن ذا يصلح لأمرين فمن ثم جاء: ﴿وَسَقَيْنَاهُمْ شراباً طهوراً﴾ [الإنسان: ٢١]. وقد قيل: إن سقى وأسقى لغتان. قال الشاعر:

سقى قومي بني مجد وأسقى نُميراً والقبائل من هلال<sup>(٢)</sup>  
ألا ترى أن أسقى لا يخلو من أن يكون لغة في سقى، أو يكون على حد: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] وهذا الوجه فيه بعض البعد، لأنه قد دعا لقومه وخاصته بدون ما دعا للأجنبي الغريب منه.

اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله عز وجل: ﴿مُنْزَلًا﴾ [المؤمنون: ٢٩] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مُنْزَلًا﴾ بفتح الميم وكسر الزاي. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿مُنْزَلًا﴾ بضم الميم وفتح الزاي<sup>(٣)</sup>.

الْمُنْزَلُ فيمن ضم الميم منه يجوز أن يكون مصدراً أو يكون موضعاً للإنزال، فإذا أراد المكان فكأنه قال: أنزلني داراً، وإذا أراد المصدر كان بمنزلة: أنزلني مباركاً، فعلى هذا الوجه يجوز أن يعدّي الفعل إلى مفعول آخر، وعلى الوجه الأول قد استوفى مفعوليه. ومن قال: ﴿مُنْزَلًا﴾ أمكن أن يكون مصدراً وأن يكون موضع نزول، ودل: ﴿أَنْزَلْنِي﴾ على نزلت، وانتصب ﴿مُنْزَلًا﴾ على أنه محل، وعلى أنه مصدر، فإذا عنيت به المصدر جاز أن تعدّي الفعل إلى المكان.

حفص عن عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧] منون. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بلا تنوين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٢) يروى «بكر» بدل «مجد».

البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص ٩٣، وتهذيب اللغة ٢٢٨/٩، ٦٨٤/١٠، وتاج العروس ٩/ ١٥٣ (مجد)، (سقى)، والمخصص ١٦٩/١٤، ونوادر أبي زيد ص ٢١٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠، ولسان العرب ٣/٣٩٦ (مجد).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٥.

حجة قول عاصم: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ١٩] فحذف كما حذف في قوله: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] فزوجين على هذا مفعول به واثنين وصف له.

وأما من قال: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجِينَ﴾ فإنه أضاف كلاً إلى زوجين و﴿أَثْنَيْنِ﴾ انتصب على أنه مفعول به، والمعنى في قراءة عاصم: من كل يؤول إلى كل زوجين، لأن شيئاً المقدر حذفه في كل إنما هو ما يحمل من الأزواج التي للنسل وغيره دون الأشياء التي لا تكون أزواجاً.

قراءة الجمهور في هذا أبين، والرواية الأخرى عن عاصم أولى من هذه، كأنه وضع العام موضع الخاص. أراد من كل زوج الأشبه أن يريد هذا.

اختلفوا في التنوين من قوله: ﴿تَتْرَى﴾ [المؤمنون: ٤٤]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تَتْرَى كَلِمًا﴾ منونة؛ والوقف بالألف، وقرأ الباقون: ﴿تتري﴾ بلا تنوين، والوقف في قراءة نافع وعاصم وابن عامر بألف، هبيرة عن حفص عن عاصم يقف بالياء<sup>(١)</sup>.

قوله: يقف بالياء، يعني بألف ممالئة. ومن نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالألف والياء.

قال أبو علي: ﴿تتري﴾: فَعَلَى من المواترة، والمواترة أن تُثْبِعَ الخَبَرَ الخَبَرَ، والكتاب الكتاب، ولا يكون بين ذلك فصل كبير، قال الشاعر:

قَرِينَةٌ سَبَّحَ إِذَا تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضَرْبِنَ وَصَفَّتْ أَرْؤُسَ وَجُثُوبٍ<sup>(٢)</sup>  
يصف قطعاً انفرد بعضها عن بعض في طيرانها يقول: إن انقطع فلم يكن صفّاً ضربن أروساً وجنوباً لتصطف في طيرانها، فأعمل الفعل الثاني وحذف المفعول من الأول ليتبين الفاعل له، وقال آخر:

تَوَاتَرْنَ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رَيْبَةً وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَقِّبُ<sup>(٣)</sup>  
وقال أبو عبيدة: تتري: بعضها في إثر بعض، يقال: جاءت كتبه تتري. قال:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٥/ ٢٧٥ (وتر) وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٦٢.

(٣) يروى «تتابعن» بدل «تواترن».

البيت من الطويل، وهو لطفي الغنوي في ديوانه ص ٣٧، ولسان العرب ١/ ٦١٩ (عقب) وديوان الأدب ٤٣٨/٢، والتنبيه والإيضاح ١/ ١١٩، وأساس البلاغة ص ٣٠٨ (عقب) وتاج العروس ٣/ ٤١١ (عقب).

تعقت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه.

وينونها بعض الناس، ومن قال في تترى إنها تَفْعَلُ لم يكن غَلَطُهُ غَلَطَ أهل الصناعة، والأقيس أن لا يصرف لأن المصادر تلحق أواخرها ألف التأنيث كالدعوى والعدوى والذكرى والشورى، ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق، فمن قال: تترى، أمكن أن يريد فَعَلَى من المواترة، فتكون الألف بدلاً من التنوين. وإن كان في الخط بالياء كان للإلحاق، والإلحاق في غير المصادر ليس بالقليل نحو: أرطى ومعزى، فإن كان في الخط ياءً لزم أن يحمل على فَعَلَى دون فَعَلًا، ومن قال: تترى، فأراد به فَعَلًا فحكمه أن يقف بالألف مفخمةً، ولا يُميلها إلا في قول من قال: رأيت عنتًا، وهذا ليس بالكثير، فلا تحمل عليه القراءة. ومن جعل الألف للإلحاق أو للتأنيث أمال الألف إذا وقف عليها، وكثيراً ما تتعاقب الألف التي للإلحاق وألف التأنيث في أواخر الكلم التي لا تكون مصادر.

قرأ عاصمٌ وابن عامرٍ: ﴿إِلَى رَبُّوۥ﴾ [المؤمنون: ٥٠] بفتح الراء..

وقرأ الباقر: ﴿إِلَى رَبُّوۥ﴾ بضم الراء.

التوزي: الرِّبُوۥ والرِّبَاوۥ بمعنى. وقال أبو عبيدة: فلان في رِبُوۥ قومه، أي: في عزهم وعددهم، وقال الحسن: الربوة: دمشق.

اختلفوا في قوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٥٢] في فتح الألف وكسرها.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ بفتح الألف وتشديد النون.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَأَنَّ﴾ بفتح الألف أيضاً وتخفيف النون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ بكسر الألف وتشديد النون<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ﴾ كان المعنى في قول الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار، التقدير: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون، أي اعبدوني لهذا. ومثل ذلك عندهم قوله عز وجل: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] المعنى: ولأن المساجد لله. وكذلك عندهم قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَرِيشٌ﴾ [قريش: ١] كأنه: فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف قريش، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعهم عليها، وعلى هذا التقدير يحمل قراءة ابن عامر، ألا ترى أن (أَنَّ) إذا خففت اقتضت ما يتعلّق به اقتضاءها وهي غير مخففة، والتخفيف حسن في هذا لأنه لا فعل بعدها ولا شيء مما لا يلي أن؛ فإذا كان كذلك كان تخفيفها حسناً، ولو كان بعدها فعلٌ لم يحسن حتى تُعوّض السين أو سوف أولاً إذا كان في نفي، فإذا لم يكن بعدها فعلٌ ساغ التخفيف، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا لَهُمْ أَرْضًا أَنْ يَحْتَضِرُوا اللَّهَ لِيُنَظَّرُوا﴾ [يونس: ١٠].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

ومن كسر فقال: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ لم يحملها على الفعل كما يحملها من فتح، ولكن جعلها كلاماً مستأنفاً، ويجوز أن يكون فيه تبيين على الاعتداد بالنعمة كقول من فتح أن، فكان معنى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ أي: أنتم أهل دعوة واحدة ونصرة، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا، وقال: ﴿وَلَا تَفْرَقُوا فِيهِ كَبَّرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣] من الاتفاق على التوحيد وخلع ما تدعون إليه من دونه.

وقرأ نافع وحده: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧] بضم التاء وكسر الجيم. وقرأ الباقون: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ بفتح التاء وضم الجيم<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿تَهْجُرُونَ﴾ فالمعنى: أنكم كنتم تهجرون آياتي وما يتلى عليكم من كتابي فلا تنقادون له وتكذبون به؛ كقوله: ﴿فَدَكَانَتْ عَائِيَّتِي لُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَيَّ أَعْقَبِيكُمْ نُنْكَرُكُمْ مُسْتَكْبِرِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٦، ٦٧] بالبيت والحرم لأنكم فيه مع خوف سائر الناس في مواطنهم، وقال: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَنْحَطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧] و﴿تَهْجُرُونَ﴾ تأتون بالهجر، وهو الهديان وما لا خير فيه من الكلام، وفي الحديث في زيارة القبور: «زوروها ولا تقولوا هُجْرًا»<sup>(٢)</sup>.

قرأ ابن عامر: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] بغير ألف في الحرفين. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿خَرَجًا﴾ بغير ألف ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بألف. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا، فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ في الحرفين جميعاً بألف<sup>(٣)</sup>. أبو عبيدة: العبد يؤذي إليك خرجه، أي: غلته، والرعية تؤذي إلى الأمير الخرج، قال: والخرج أيضاً من السحاب، ومنه نرى اشتق هذا أجمع، قال أبو ذؤيب: إذا هم بالإقلاع هبَّتْ له الصَّبا وأغقب نَوْءٌ بعدها وخروج<sup>(٤)</sup> قال: وزعم أبو عمرو الهذلي أنه سمي خَرَجًا وخروجاً للماء الذي يخرج منه. وفيما حكاه أبو عبيدة من قوله: الرعية تؤذي إلى الأمراء الخرج، دلالة على من

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في (الاستذكار ١/ ٢٣٣)، وابن أبي شيبة في (المصنف ٣/ ٣٤٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٤) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨/٢:

إذا همَّ بالإقلاع همَّتْ به الصَّبا فعاقب نشءٌ بعدها وخروج

البيت من الطويل: وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩، ولسان العرب ٢/ ٢٥١ (خرج)، وتاج العروس ٥/ ٥١٠ (خرج)، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ١٧١ (نشأ)، وتهذيب اللغة ٤٨/٧، ٤١٩/١١، وتاج العروس ١/ ٤٦٥ (نشأ).

النشء: أول ما ينشأ من السحاب ويرتفع. الخرج: أول ما ينشأ من السحاب.

قرأ: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ فكأن الخرج يقع على الضريبة التي على الأرضين وعلى الجزية.

وحكى غير أبي عبيدة: أَدْ خَرَجُ رَأْسِك، والخَرْجُ: ما يَخْرُجُ إلى من يُخْرَجُ ذلك إليه وإن لم يكن ذلك ضريبة، ويدلُّ على ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَهَلْ يَجْمَلُ لَكَ خَرَجًا﴾ [الكهف: ٩٤]، وقد يقع على هذا الخراج بدلالة قول العجاج:

يَوْمَ خَرَجٍ يُخْرِجُ السَّمْرَجَا<sup>(١)</sup>

فهذا ليس على الضريبة، والاسم الأخص بالضريبة المضروبة على الأرضين الخراج، قال:

طَزَمَحُوا الدُّورَ بِالْخَرَجِ فَأُضْحَتْ مِثْلَ مَا امْتَدَّ مِنْ عَمَايَةَ نَيْقٍ<sup>(٢)</sup>

فمعنى هذا: بأموال الخراج، وإذا كان كذلك فقول ابن كثير ومن تبعه: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ معناه: أنك لا تسألهم شيئاً يُخرجون إليك، كما قال: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الفرقان: ٥٧] ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يوسف: ١٠٤] ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ كأنه أضافه إلى الله تعالى، لأنه أوجبه وألزمه هذه الأشياء من الحقوق في الأرضين وجزى الرؤوس، فلهذا قال: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾. وقول حمزة والكسائي: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ فقولهما: ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ بين على ما تقدم، و﴿خراج﴾ الذي قرأه غيرهما: ﴿خَرَجًا﴾ قد جاء فيه الخراج أيضاً، بدلالة قول العجاج، وزعموا أن أكثر القراءة: ﴿خَرَجًا فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ قال أبو الحسن: لا أدري أيهما أكثر في كلام العرب.

اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٥، ٨٧، ٨٩] في الآيتين. ولم يختلفوا في الأول، فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بألف في الحرفين. وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ.. لِلَّهِ.. لِلَّهِ﴾ هذه الثلاثة المواضع<sup>(٣)</sup>.

(١) بعده:

في ليلة تُغشي الصُّورَ المُحْرَجَا سَخًا أَمْاضِيبَ وَبَرْقًا مُرْعَجَا

الرجز للعجاج في ديوانه ٢٥/٢، ٢٦، ولسان العرب ٢٨٤/٢ (رعي)، وتهذيب اللغة ١/٣٦٤ وتاج العروس ٥٩٨/٥ (رعي)، وديوان الأدب ٢٨٧/٢؛ وكتاب الجيم ٢٦/٢، وكتاب العين ١/٢٢٤. السمرج: استخراج الخراج في ثلاث مرات، فارسي معرب. وقيل: يوم جباية الخراج، وقيل: يوم للعجم يستخرجون فيه الخراج في ثلاث مرات. (اللسان ٢/٣٠٠ مادة: سمرج).

(٢) طرمح البناء وغيره: علاه ورفع، والميم زائدة. (لسان العرب ٢/٥٢٩ مادة: طرمح). الثَّقِيُّ: أرفع موضع في الجبل، والجمع أنياق ونيوخ. وقيل: حرف من حروف الجبل، أو الطويل من الجبل. (لسان العرب ١٠/٣٦٤ مادة: نيق).

عماية: السحابة الكثيفة المطبقة وقيل: اسم جبل وقيل: جبل معروف بالبحرين (معجم البلدان ٤/١٥٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

أولها: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥] لا اختلاف فيها. الثاني: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧] و﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾. والثالث: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُهُ مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨] إلى آخرها ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٩].

أبو عمرو وحده يقول فيهما: ﴿اللَّهُ﴾ والباقون: ﴿لِلَّهِ﴾ ولم يختلفوا في الأول، أما الآية الأولى فجوابها على القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فنقول لزيد، كأنك تقول: لزيد الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدمها.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ في الحرفين. وقرأ الباقيون: ﴿الله . . . لله﴾، وأما قوله: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ فجواب هذا: الله، على ما يوجهه اللفظ، وأما من قال: ﴿الله﴾ فعلى المعنى، وذلك أنه إذا قال: من مالك هذا الدار؟ فقال في جوابه: لزيد، فقد أجابه على المعنى دون ما يقتضيه اللفظ، والذي يقتضيه: من مالك هذه الدار؟ أن يقال في جوابه: زيد، ونحوه، فإذا قال: لزيد، فقد حملة على المعنى، وإنما استقام هذا لأن معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحد، فلذلك حملت تارة على اللفظ وتارة على المعنى، والجواب على اللفظ هو الوجه.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٢] في الخفض والرفع.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ خفضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وحمزة والكسائي: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾<sup>(١)</sup> رفعاً. قال أبو الحسن: الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر ابتداء محذوف. قال: ويقوي ذلك أن الكلام الأول قد انقطع.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿شَقَوْتَنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦] في كسر الشين وفتحها والألف.

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿شَقَاوْتَنَا﴾ بفتح الشين وبالألف. وقرأ الباقيون: ﴿شَقَوْتَنَا﴾ بكسر الشين بغير ألف. حدثني أبو علي محمد بن عيسى العباسي وأحمد بن علي الخزاز قالا: حدثنا بشر بن هلال قال: حدثنا بكار عن أبان قال: سألت عاصماً فقال: إن شئت فاقراً: ﴿شَقَوْتَنَا﴾ وإن شئت فاقراً ﴿شَقَاوْتَنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

الشقوة: مصدر كالردة، والفطنة، والشقاوة: كالسعادة وإذا كان كذلك فالقراءة بهما جميعاً سائغ كما روي عن عاصم.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿سُخْرِيًّا﴾ في كسر السين في المؤمنين [١١٠] وفي صاد [٦٣]، ولم يختلفوا في الزخرف [٣٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين وكذلك في صاد. هبيرة عن حفص عن عاصم ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعاً، وهو غلط، والمعروف عن حفص عن حفص ﴿سُخْرِيًّا﴾ بكسر السين.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿سُخْرِيًّا﴾ رفعاً في السورتين<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيد: اتخذت فلاناً سُخْرِيًّا وسُخْرَةً: إذا هزئت منه، وقد سُخِرْتُ به وبه أسخر سُخْرِيًّا وسُخْرًا، أبو عبيدة: ﴿اتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾: تسخرون منهم، وسُخْرِيًّا: تُسَخِّرُونَهُمْ. وقال ابن سلام: قال يونس: ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢] قال: من السُّخْرَةِ، والسُّخْرِيُّ من الهزء قال: وقد يقال: سُخْرِيٌّ، فأما تلك الأخرى، يعني: السُّخْرِي، فواحدة مضمومة لا غير، ويقال من الهزء: سُخْرِيٌّ وسُخْرِيٌّ ومن السُّخْرَةِ مضمومة. أبو عبد الرحمن بن اليزيدي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ من السُّخْرِيَّة، و﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم من السُّخْرَةِ. وحكى غيره أن الحسن وقتادة قالا: ما كان من العبودية فهو سُخْرِيٌّ بالضم، وما كان من الهزء فبالكسر. قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَسْوَأَكُمْ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] بكسر السين أرجح من قراءة من ضم فقال: ﴿سُخْرِيًّا﴾ لأنه من الهزء، والأكثر من الهزء، كسر السين فيما حكوه، وترى أنه إنما كان الأكثر لأن السُّخْرَ مصدر سُخِرْتُ بدلالة حكاية أبي زيد لذلك، ولقول الشاعر:

مِنَ عَلْوٍ لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا سَخْرٍ<sup>(٢)</sup>

وقولهم في مصدر سُخِرْتُ: سُخْرِيًّا وسُخْرًا؛ إنما جاء ذلك لأن فَعَلَ وفِعَلَ قد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٢) عجز بيت. صدره:

إني أتتني لساناً لا أسرُّ بها

ويروى «لا عجبٌ منها» بدل «لا كذب فيه».

البيت من البسيط، وهو لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦، والأصمعيات ص ٨٨، وأمالى المرتضى ٢/٢٠، وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩، وخزانة الأدب ٦/٥١١، وسمط اللالكى ص ٧٥، وشرح المفصل ٤/٩٠، ولسان العرب ٤/٣٥٢ (سخر)، ١٣/٣٨٥، ٣٨٦ (لسن)، والمؤتلف والمختلف ص ١٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٩١، ٤/١٥٦، ولسان العرب ١٥/٨٣ (علا).

يكونان بمعنى، نحو: المثل والمثل، والشبه والشبه وحروف آخر على هذا، فكذلك السخر والسخر، إلا أن المكسورة ألزمت ياء النسب دون المفتوحة، كما اتفقوا في القسم على الفتح في: لعمر الله، ولم يخرج مع إلحاق ياء النسب عن حكم المصدر، ولم يخرج إلى الصفة بلحاق الياءين له، كما يخرج سائر ما لحقته الياء، يدلّك على ذلك قولهم: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فأفرد، وقد جرى على الجمع كما تفرد المصادر، فكأن ياء النسب لم يقع به اعتداد في المعنى كما لم يعتد به، ولم يكن للنسب في نحو أحمر وأحمري ودوّار ودوّاري، ومثل ذلك في أن ياء النسب لما كان كالتي في قُمري ونحوه لم يعتد به قولُ الشماخ:

### خضرانيات

ألا ترى أنه لو اعتدّ به وأريد به معنى النسب لُرِدَ إلى الواحد، كما يُرَدُّ سائر ما لحقه ياء النسب وأريد به النسب إلى الواحد، إذا لم يكن المنسوب مسمّى بالجمع، وإن لم يرد: خضرانيات إلى الواحد دلالة على أنه لم يُعتدّ بها وكان في حكم الزيادة. كـ(لا) في قوله: ﴿ثَلَاثَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]. وأما قراءة من ضم في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا﴾ وفي صاد في قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَنَدْرِي رِيحًا وَلَا نَكُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَتَّخَذْتَهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٢، ٦٣] فالكسر في معنى السخرية أفشى وأكثر إذا كان السخري في معنى الهزء، وهذان الموضوعان يراد بهما، الهزء يقوي ذلك قوله في المؤمنين: ﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠] والضحك بالسخر والهزء أشبه، وجه ذلك في صاد: ﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سُخْرِيًّا﴾. ووجه الضم أن يونس قال فيما حكى عنه ابن سلام: أن السخري قد يقال بالضم بمعنى الهزء، وقوله: فأما الأخرى فواحدة، يعني التي يراد بها السخرة. وقال أبو الحسن: سُخْرِي إذا أردت من سخرتُ به ففيه لغتان يعني الضم والكسر، ومن ثم اتفق هؤلاء القراء على الضم في التي في الزخرف في قوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ فهذا من السخرة وانقياد بعضهم لبعض في الأمور التي إن لم ينقد بعضهم لبعض فيها، لم يلتئم قوام أمر العالم. فأما سُخْرِي فإفراده يجوز أن يكون لإفراء بعضهم في اللفظ وإن كان المعنى على الكثرة، ويجوز أن يكون كسُخْرِي - بكسر السين - لم يخرج بلحاق الياء له من أن يكون مصدرًا، ووجه الضم في سُخْرِي إذا كان من الهزء أن السخر على فَعَل، وفَعَل وفُعَل يتعاقبان على الكلمة كالحزن والحزن، والبخل والبخل، كما كان فَعَل وفُعَل كذلك، إلا أن المضموم خصّ بالنسب كما خصّ المكسور به، وبقي على حكم المصدر كما بقي عليه المكسور، فأما ما حكاه أبو زيد من قوله: اتخذت فلاناً سُخْرِيًّا وسخرة، فإن قوله: سُخْرِي وصف بالمصدر، وقولهم: سُخْرَةٌ ليس بمصدر من الهزء، فيكون النسب إليه، ولكن سُخْرَةٌ كقولهم: ضُحْكَةٌ، وهُزَاةٌ - بتسكين العين - إذا كان يضحك منه. والفاعل



في هذا بفتح العين نحو: هُزَأَةٌ<sup>(١)</sup> وَنُكْحَةٌ<sup>(٢)</sup>، وجمل حُجَاةً<sup>(٣)</sup>.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] في كسر الألف وفتحها.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ﴾ فتحاً.  
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿إِنَّهُمْ﴾ كسراً. خارجه عن نافع: ﴿صَبَرُوا.. إِنَّهُمْ﴾ كسراً، مثل حمزة<sup>(٤)</sup>.

من فتح كان على قوله: جزيتهم لأنهم هم الفائزون، ويجوز أن يكون ﴿أَنَّهُمْ﴾ في موضع المفعول الثاني لأن جزيته يتعدى إلى مفعولين، قال: ﴿وَجَزَيْتَهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] تقديره: جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز، وفاز الرجل إذا نال ما أراد، وقالوا: فَوَزَّ الرجل إذا مات. ويشبه أن يكون ذلك على التفاضل له، أي: صار إلى ما أحب، والمفاضة للمهلكة على وجه التفاضل أيضاً، وقيل: إنه مَفْعَلَةٌ من فَوَزَّ إذا هلك، فكان فَوَزَّ في الأصل على التفاضل أيضاً، ومن كسر استأنف وقطعه مما قبله، ومثل ذلك في الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وأن الحمد..

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَمْ... لَيْسَتْ قُلٌّ إِنْ لَيْسَتْ﴾ [المؤمنون: ١١٢ - ١١٤].  
فقرأ ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَيْسَتْ﴾ على الأمر ﴿قُلْ إِنْ﴾ على الخبر ولا يدغم ﴿لَيْسَتْ﴾ هذه رواية البزّي عن ابن كثير، وروى قبل عن النبال عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قُلْ كَمْ لَيْسَتْ... قُلْ إِنْ لَيْسَتْ﴾ جميعاً في الموضعين بغير ألف.  
وقرأ نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿قُلْ كَمْ لَيْسَتْ﴾ و﴿قُلْ إِنْ لَيْسَتْ﴾ بالألف فيهما على الخبر.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿قُلْ كَمْ لَيْسَتْ﴾ و﴿قُلْ إِنْ لَيْسَتْ﴾ على الأمر جميعاً.  
وأبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون التاء، الباقون لا يدغمون<sup>(٥)</sup>.  
من قرأ: ﴿قُلْ كَمْ لَيْسَتْ﴾ كان على: قل أيها السائل عن لَيْسَتْ. وقال على الإخبار عنه. وزعموا أن في مصحف أهل الكوفة ﴿قُلْ﴾ في الموضعين، فكان حمزة والكسائي قرأ على مصاحف أهل الكوفة.

(١) يقال: رجل هُزَأَةٌ، بالتحريك يهزأ بالناس. (لسان العرب ١/١٨٣ مادة: هزأ).

(٢) رجل نُكْحَةٌ: كثير النكاح (لسان العرب ٢/٦٢٦ مادة: نكح).

(٣) يقال: رجل حُجَاةً، أي نُكْحَةٌ كثير النكاح، وفعل حُجَاةً: كثير الضراب (لسان العرب ١/١٦٣) (حجأ).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

وأما وجه إدغام الشاء في التاء في ﴿لَيْتُنْتُرُ﴾ فلتقارب مخرجي الشاء والتاء واجتماعهما في الهمس، فحسن الإدغام لذلك، ووجه ترك ابن كثير للإدغام تباين الحرفين في المخرجين، ألا ترى أن التاء من حيز الطاء والذال، والشاء من حيز الظاء والذال، فلما تباين المخرجان وكانا بمنزلة المنفصل والمنفصل لا يلزم؛ فأثر البيان، ألا ترى أنهم بينوا المثليين في اقتتلوا لما لم يكن الحرف من اللازم.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥ والقصاص: ٣٩] في

الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ههنا بالتاء مضمومة ﴿تُرْجَعُونَ﴾ وفي القصاص: ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ بالياء مضمومة.

وقرأ نافع في المؤمنين ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بضم التاء وفي القصاص ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الجيم.

وقرأ حمزة والكسائي جميعاً ﴿تُرْجَعُونَ﴾ و﴿يُرْجَعُونَ﴾ بفتح الياء والتاء وكسر الجيم<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿تُرْجَعُونَ﴾: ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا رَاغِبُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] ﴿وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٤] وقوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَاغِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٣] وقوله: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨] ألا ترى أن المصدر مضاف إلى الفاعل. فأما ما كان من الرجوع في الدنيا فإن الفعل فيه مسند إلى الفاعل نحو: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] و﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون: ٨] ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجَعُونَ﴾ [يس: ٥٠] ﴿الَّذِينَ يَرَوْنَ كَرَمَ أَهْلِكَ قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجَعُونَ﴾ [يس: ٣١] وكذلك بما كان من أمور الآخرة التي لا يراد بها البعث كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣] ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ نَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] وقد تقدم ذكر هذا النحو.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٦.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة النور

اختلفوا في التّشديد والتّخفيف من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١].  
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ مشدداً.  
وقرأها الباقر مخففة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: معنى فرضناها، فرضنا فرائضها فحذف المضاف وحسن إضافة  
الفرائض إلى السورة، وهي لله - سبحانه - لأنها مذكورة فيها، ومفهومة عنها والتثقيل  
في ﴿فَرَضْنَاهَا﴾ لكثرة ما فيها من الفرض. والتخفيف يصلح للقليل والكثير.  
ومن حجة التّخفيف قوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصص: ٨٥]  
والمعنى: أحكام القرآن، وفرائض القرآن، كما أنّ التي في سورة النور كذلك.

وقرأ ابن كثير ﴿رَافَةٌ﴾ [النور: ٢] ههنا وفي سورة الحديد ﴿رَافَةٌ﴾ [النور: ٢٧]  
ساكنة الهمزة، كذا قرأت علي قنبل، وقال لي قنبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم<sup>(٢)</sup>  
وقرأها جميعاً بالتحريك، فلما أخبرته أنّما هي هذه وحدها رجع.

وقرأ الباقر ساكنة الهمزة فيهما، ولم يختلفوا في الهمز غير أن أبا عمرو كان إذا  
أدرج القراءة وقرأ في الصلاة غير همزتها إلى الألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو زيد: رَأَفْتُ بالرجل أرؤف به رافة ورأفة، ورأفت به أرأف به وكلّ من  
كلام العرب<sup>(٤)</sup>.

ولعل رَافَةٌ التي قرأها ابن كثير لغة. ومعنى ﴿لا تأخذكم بهما رأفة﴾: كأنه نهى  
عن رحمتها؛ لأنّ رحمتها قد تؤدّي إلى تضييع الحدود، وترك إقامة عليها.  
اختلفوا في قوله: ﴿فَشَهَدَةَ أَحَدِيهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦] في ضمّ العين وفتحها.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) أوهم: أي أسقط (اللسان ١٢/٦٤٣ مادة: وهم).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٤) انظر لسان العرب ٩/١١٢ مادة: رأف.

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ بالضم .  
 وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فتحاً<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: من نصب قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ نصبه بالشهادة، وينبغي أن يكون قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبنياً على ما يكون مبتدأ، تقديره: ما الحكم؟ أو: ما الغرض؟ أن يشهد أحدهم أربع شهادات، أو فعليهم أن يشهدوا، وإن شئت حملته على المعنى؛ لأنَّ المعنى: يشهد أحدهم، فقوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة الشهادة، ومن صلة شهادات إذا نصبت الأربع، وقياس من أعمل الثاني أن يكون قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة شهادات، وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، كما تقول: ضربت وضربني زيداً. ومن رفع فقال: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإنَّ الجارَّ والمجرور من صلة شهادات، ولا يجوز أن يكون من صلة شهادة؛ لأنَّك إن وصلتها بالشهادة فقد فصلت بين الصلة والموصول، ألا ترى أن الخبر الذي هو أربع شهادات يفصل .

وقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ٨] في قول من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ يجوز أن يكون من صلة شهادة أحدهم، وتكون الجملة التي هي ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ في موضع نصب؛ لأنَّ الشهادة كالعلم فيتعلق بها ﴿إِنْ﴾ كما يتعلق بالعلم، والجملة في موضع نصبٍ بأنَّه مفعول به، وأربع شهادات ينتصب انتصاب المصادر .

ومن رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ لم يكن قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ إلا من صلة شهادات دون لشهادة، كما كان قوله: ﴿بِاللَّهِ﴾ من صلة شهادات دون صلة شهادة؛ لأنَّك إن جعلته من صلة شهادة فصلت بين الصلة والموصول .

وكلهم قرأ: ﴿وَالْخَوَّسَةُ﴾ [النور: ٧] رفعاً غير حفص عن عاصم فإنه قرأ ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ نصباً<sup>(٢)</sup> .

القول في ذلك إنَّ من نصب ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ وأضمر لقوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ أو حملة على المعنى، نصب ﴿الْخَامِسَةَ﴾ لأنَّ الخامسة من الشهادات؛ فيكون المعنى: شهد أربع شهادات بالله، والخامسة، فيكون محمولاً على ما حمل عليه الأربع في الإعراب؛ لأنَّه بمعناه. ومن رفع أربع شهادات على أنه خبر ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾ لزمه أن يرفع الخامسة أيضاً. فيكون المعنى: أربع شهادات، والشهادة الخامسة، وما بعده من ﴿أَنَّ﴾ في موضع نصب. والخامسة بأن غضب الله هذا هو

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧ .

القياس، ويجعل الخامسة يتعلق بها الباء التي تقدر في بأن لأنه بمعنى الشهادة فيتعلق به الجار كما يتعلق بالشهادة كما يتعلق إلى بالرفث في قوله: ﴿أَرَفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] لما كان الرفث بمعنى الإفضاء. ولا يجوز أن يكون تعلقه بالشهادة الموصوفة بالخامسة، لأن الموصول إذا وصفته لم يتصل به شيء بعد الوصف، فرواية غير حفص عن عاصم ﴿وَالْخَيْسَةَ﴾ يحملها على ما روي عنه من قوله: ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ المعنى: أربع شهادات والخامسة ومن نصب الخامسة مع رفعه ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ حمله على فعل دل عليه ما تقدم لازماً. تقدم من قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ يدل على يشهد أحدهم ويشهد الخامسة بكذا. ومن نصب ﴿أربع شهادات بالله﴾ جاز في قوله: ﴿وَالْخَيْسَةَ﴾ أن يكون معطوفاً على ما في صلة المصدر، وجاز أن يكون في صلة شهادات؛ لأنه لم يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، كما يفصل إذا رفع أربع شهادات، فإن رفع أربع شهادات لم يكن إلا معطوفاً على صلة شهادات، ولا يجوز أن يعطف على صلة المصدر الأول؛ لأنك تفصل حينئذ بين الصلة والموصول بخبر الموصول، ويجوز أن لا تقدر به العطف على الصلة، ولكن تضرر فعلاً يحمل عليه، وتنصبه به. وإذا رفع الخامسة، وقد رفع الأربع، حمل الخامسة على الأربع، لأنها شهادة، كما أن «الأربع» شهادات، ومجموع ذلك خبر المبتدأ الذي هو ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ﴾. ومن نصب الخامسة وقد رفع ﴿أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ قطعه منه ولم يجعل الخبر المجموع، ولكن حمله على ما الكلام من معنى الفعل كأنه ويشهد الخامسة، يضرر هذا الفعل، لأن في الكلام دلالة عليه.

قال: ولم يختلفوا في الأولى أنها مرفوعة<sup>(١)</sup>.

يعني بالأولى قوله: والخامسة بعد قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿وَالْخَيْسَةَ﴾ ووجه ذلك أنه لا يخلو أن يكون ما قبله من قوله: ﴿أربع شهادات﴾ مرفوعاً أو منصوباً؛ فإن كان مرفوعاً أتبع الرفع، التقدير: شهادة أحدهم أربع والخامسة؛ فيكون محمولاً على ما قبلها من الرفع، وإن كان ما قبله من قوله: ﴿أربع﴾ منصوباً قطعه عنه، ولم يحمله على النصب. وحمل الكلام على المعنى؛ لأن معنى قوله: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾: عليهم أربع شهادات، وحكمهم أربع شهادات والخامسة، فيحمله على هذا، كما أن قوله:

إِلَّا زَوَاكِدَ جَمْرَهُنَّ هَبَاءً<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) عجز بيت. صدره:

بادت وغير آيهن مع البلى

معناه ثم رواكده فحمل قوله:

وَمُسْتَجَجٍ أَمَا سَوَاءٌ قَدَالِهِ<sup>(١)</sup>

عليه. ويجوز في القياس النصب في الخامسة الأولى؛ رُفِعَ ﴿أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ أو نصب، وإذا نصب فعلى قوله: ﴿شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ﴾ و﴿الْخَمْسَةَ﴾ فَيَعْتَفُفُهُ عَلَى الْأَرْبَعِ الْمَنْصُوبَةِ. وإن رُفِعَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ؛ جاز النصب في الخامسة؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: يَشْهَدُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ، وَيَشْهَدُ الْخَامِسَةَ فَيَنْصِبُهُ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَأَحْسِبُ أَنَّ غَيْرَهُمْ قَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ.

اختلفوا في قوله: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٧ - ٩] فقرأ نافعٌ وحده: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ بكسر الضاد رفعٌ وقرأ الباقون: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ مشددة النون فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلا أجود في العربية، لأنك إذا خففت فالأصل عندي التثقيل فتخفف وتضممر، فإن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون أضمرت، ولا حذف شيئاً أجود، وكذلك: ﴿إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] وجميع ما في القرآن مما يشبه هذا.

فأما قراءة نافع: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قال سيبويه: من قال: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ فمعناه عنده: أَنَّهُ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَلَا تَخَفَّفَ فِي الْكَلَامِ أَبَدًا وَبَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ إِلَّا وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّقِيلَةَ عَلَى إِضْمَارِ الْقِصَّةِ فِيهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فِيمَنْ خَفَّفَ وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الْأَعْشَى:

..... قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ<sup>(٣)</sup>

= البيت من الكامل، وهو للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧، ٤٢٨، وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٦/١، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠، ١٨٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)، وتاج العروس ٥٦/٦ (شجج)، وخزانة الأدب ١٤٧/٥، والكتاب ١٧٣/١، ١٧٤، ولسان العرب ٣٠٤/٢ (شجج).

(١) صدر بيت. عجزه:

فبدا وغيب ساره المعزاء

= البيت من الكامل، وهو للشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧، ٤٢٨، وأساس البلاغة ص ٤٣٣ (معز)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٦/١، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٤٠، ١٨٤١، وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٢٢٩ (شجج)، وتاج العروس ٥٦/٦ (شجج)، وخزانة الأدب ١٤٧/٥، والكتاب ١٧٣/١، ١٧٤، ولسان العرب ٣٠٤/٢ (شجج).

المُشَجَّج: الودت لشعته، صفة غالبية. القذال: ما بين الأذنين من مؤخر الرأس (ج) قذال وأقذلة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٣) عجز بيت. صدره:

وإنما خُفِّفَتِ الثَّقِيلَةُ المفتوحة على إضمار القصة والحديث، ولم تكن كالمكسورة في ذلك؛ لأنَّ الثَّقِيلَةَ المفتوحة موصولة، والموصول يتشَبَّثُ بصلته أكثر من تشَبَّثُ غير الموصول بما يتصل، فلم يخفَّفَ إلاَّ على هذا الحدِّ؛ ليدلُّ على اتصالها بصلتها أشدَّ.

وأما قراءة نافع ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ ﴿أَنْ﴾ فيه المخففة من الثَّقِيلَةَ، وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل حتى يُفصَلَ بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ [المزمل: ٢٠] و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] و: علمت أن قد قام. وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه. فإن قيل: فقد جاء: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩] وجاء: ﴿ثُودِي أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] فَإِنَّ ﴿لَيْسَ﴾ تجري مجرى ما ونحوها ممَّا ليس بفعل. فأما ﴿ثُودِي أَنْ بُرِكَ﴾ فإن قوله: ﴿بُرِكَ﴾ على معنى الدعاء؛ فلم يجز دخول لا، ولا قد، ولا السين، ولا شيء ممَّا يصحُّ دخوله في الكلام، فيصحُّ به الفصل وهذا مثل ما حكاه من قولهم: أما أن جزاك الله خيراً. فلم يدخل شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعاً لها، وغير الدعاء في هذا ليس كالدعاء، ووجه قراءة نافع: أن ذلك، قد جاء في الدعاء ولفظه لفظ الخبر. وقد يجيء في الشعر، وإن لم يكن شيء يفصل بين أن وبين ما تدخل عليه من الفعل، فإن قلت: فلم لا تكون أن. في قوله: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾ أن الناصبة للفعل وُصِلَ بالماضي؟ فيكون كقول من قرأ: ﴿وَامرأةً مُؤمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] فإن ذلك لا سهل. ألا ترى أنَّها متعلقة بالشهادة، والشهادة بمنزلة العلم لا تقع بعدها الناصبة.

قال أحمد: وروى عبيد عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] مشددة التاء، مدغمة الذال، مثل ابن كثير. الفُطْعِيَّ عن عبيد، وعبيد عن هارون عن أبي عمرو مثله، قال أبو بكر، وهو رديء إلا أن تظهر الذال من إذ.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى مثل قول ابن كثير غلط، إنما ابن كثير يظهر

= البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩ وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، وخرزانة الأدب ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤، والدرر ١٩٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٧٦/٢، والكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ٣١٤/١، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٩١/١٠، ورفص المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٧١/٨، والمقتضب ٩/٣، وهمع الهوامع ١٤٢/١.

الذال، ويشدّد التاء، يريد: تَتَلَقَّوْنَهُ، وأبو عمرو لا يفعل ذلك، وإنّما أراد عبید عن أبي عمرو بقوله: مشدّدة التاء، مدغمة الذال أنّه يدغم الذال في التاء فيشدّها، لذلك رجع إلى كلام أحمد.

أبو عمرو وحمزة والكسائي. ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ مدغمة الذال في التاء، والباقون يظهرون الذال عند التاء، وكلّهم يخفّفها.

قال أبو علي: ابن كثير قد يدغم أحد المثليين في الآخر في الابتداء كما قال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ [الأعراف: ١١٧] يريد ﴿تَتَلَقَّفُ﴾ ولا يجوز أن يدغم ههنا: ﴿إِذْ تَتَلَقَّوْنَهُ﴾ كما أدغم في قوله: ﴿تَلَقَّفُ﴾ لأنّ الذال من ﴿إِذْ﴾ ساكنة فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن، ألا ترى أنّ الذال من ﴿إِذْ﴾ ليس بحرف لين كالألف في ﴿لا تناجوا﴾ [المجادلة: ٩] فيدغم التاء من قوله: ﴿تلقون﴾ كما يدغم من ﴿لا تناجوا﴾ فإذا كان كذلك لم يجرز إدغام الذال من ﴿إِذْ﴾ في التاء، وأمّا إذا حذف التاء الثانية من ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾ وأنت تريد تلقونه فبقيت تاء واحدة لم يمتنع أن يدغم الذال من إذ في التاء من تلقونه فتصير تاء مشدّدة.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤]. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالياء. وقرأ الباقر: ﴿تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

الياء والتاء في هذا النحو كلاهما حسن وقد مرّ نحوه. روى عبّاس عن أبي عمرو: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ﴾ [النور: ٣١] على معنى: كي إن كان صحيحاً.

وقرأ الباقر: ساكنة اللام على الأمر.

قال أبو علي: تقدير اللام الجارة في هذا الموضع فيه بُعد، لأنّه ليس المراد من أجل الضرب، فإذا لم يسغ هذا وجب أن تكون اللام للأمر، كما أنّ ما بعده وما قبله كذلك، وذلك: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ... وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١].

فهذا كلّ على الأمر والنهي. والمراد: مُرْهُم بهذه الأشياء، فإنّ كسر أبو عمرو اللام في ﴿وَلِيَضْرِبْنَ﴾ فإنّما كسرّها لأنّ أصل هذه اللام الكسر في نحو: لِيَذْهَبَ زيد. كما أنّ أصل الهاء من: هي وهو: الكسر والضمّ، وإنّما تَسْكُنُ مع لام الأمر وحروف العطف على التشبيه بَعْضِدِ وَكثْفِ، ونحو ذلك.

اختلفوا في خفض الراء ونصبها من قوله عزّ وجلّ: ﴿غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ﴾ [النور:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.



[٣١]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾ نصباً. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿غَيْرَ أُولَى﴾ خفضاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿غَيْرَ﴾ فيمن جر صفة للتابعين، المعنى: لا يبدین زینتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، والإربة: الحاجة، لأنهم في أنهم لا إربة لهم كالأطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء، أي: لم يَقْوُوا عليها. ومنه قوله: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] وجاز وصف التابعين بغير لأنهم غير مقصودين بأعيانهم؛ فأجري لذلك مجرى النكرة، كما أن قولك: مررت برجل أبي عشرة أبوه، جاز أن تعمله عمل الفعل لما لم تكن العشرة عشرة بأعيانهم. وقد قيل: إن التابعين جاز أن يوصفوا بغير في نحو هذا لِقَصْرِ الوصف على شيء بعينه، فإذا قصر على شيء بعينه زال الشيع عنه واختص.

والتابعون ضربان: ذو إربة وغير ذي إربة، وليس ثالث، وإذا كان كذلك جاز لاختصاصه أن يجري وصفاً على المعرفة، وعلى هذا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وكذلك: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الْقُرْبَرِ﴾ [النساء: ٩٥] لأن المسلمين وغيرهم لا يخلون من أن يكونوا أصحاء أو زمنى، فإذا وصفوا بأحد القسمين زال الشيع فساغ الوصف به لذلك.

ومن نصب ﴿غَيْرَ﴾ احتمل ضربين:

أحدهما: أن تكون استثناء التقدير: لا يبدین زینتهن للتابعين إلا إذا الإربة منهم، فإنهن لا يبدین زینتهن لمن كان منهم ذا إربة.

والآخر: أن يكون حالاً، المعنى: الذين يتبعونهن عاجزين عنهن وذو الحال: ما في التابعين من الذكر.

كلهم قرأ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] و﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و﴿أَيُّهُ الْفَقْلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] بفتح الهاء غير ابن عامر، فإنه قرأ: ﴿أَيُّهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة الأحرف.

وكلهم يقف ﴿أَيُّهُ﴾ بالهاء في الثلاثة، إلا أبا عمرو والكسائي فإنهما وقفا: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف على الثلاثة الأحرف. قال أحمد: ولا ينبغي أن يُتعمد الوقف عليها لأن الألف سقطت في الوصل لسكونها وسكون اللام. أخبرني محمد بن يحيى الوراق قال: حدثني محمد بن سعدان عن الكسائي أنه كان يقف: ﴿أَيُّهَا﴾ بالألف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

قال أبو علي: الوقف على ﴿أَيْهَا﴾ من قوله: ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ ونحوه بالألف، لأنها إنَّما كانت سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة، كما قال أحمد، فإذا وقفت عليه زال التقاء الساكنين؛ فظهرت الألف، كما أنك لو وقفت على: ﴿مُحْيِي﴾ من قوله: ﴿غَيْرَ مُحْيِي الصَّيِّدِ﴾ [المائدة: ١] لرجعت الياء المحذوفة لسكونها، وسكون اللام، وإذا كان حذف الألف من ها التي للتنبية من ﴿يَتَأَيَّهَ﴾ تحذف لهذا، فلا وجه لحذفها للوقف. ألا ترى أنَّ من حذف الياء من الفواصل، والقوافي نحو: ﴿وَأَيَّلَ إِذَا يَسَّرَ﴾ [الفجر: ٤].

وبعض القوم يَخْلُقُ نَمَّ لَا يَفْرٍ (١)

لم يحذف الألف من قوله: ﴿وَأَيَّلَ إِذَا يَتَشَى﴾ [الليل: ١] ولا من نحو قوله:

داينت أروى والديون تُفْضَى (٢)

وقد حذف الألف من بعض القوافي للضرورة والحاجة إلى إقامة القافية، فإن جعلت الحذف من ﴿ها﴾ من يَأَيُّها على هذا الوجه لم يسغ؛ لأنه لا حاجة هنا ولا ضرورة، ومما يُضَعَّفُ ذلك أنَّ الألف في حرف، والحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة، فأما ضَمُّ ابن عامر الهاء من ﴿يا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ فلا يَتَجَهَّ؛ لأنَّ آخر الاسم هو الياء الثانية من أي، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة لجاز أن يضم الميم من ﴿اللهم﴾؛ لأنه آخر الكلمة.

ووجه الإشكال في ذلك، والشبهة؛ أنه وجد هذا الحرف قد صار في بعض المواضع التي يدخل فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: مررت بهذا الرجل، ولام هذه المرأة، وليست يا وغيرها من الحروف التي يَنْبَهُ بها كذلك، فلمَّا وجدها في أوائل المبهمه كذلك وفي الفعل في قول أهل الحجاز: هَلُمَّ، جعله في الآخر أيضاً بمنزلة شيء من نفس الكلمة، كما كان في الأوَّل كذلك، واستجاز حذف الألف اللاحق

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) شطر بيت بعده:

فمطلت بعضاً، وأذت بعضاً وهي ترى ذا حاجة مؤتصفاً  
الرجز لرؤية في ديوانه ص ٧٩، ولسان العرب ١١٥/٧ (أضض)، ١٦٨/١٣ (دين)، والأغاني ٢٠/  
٣١١، والخصائص ٩٦/٢، وسمط اللآلي ص ٢٣١، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٥/٢، وشرح شواهد  
الشافية ص ٢٣٣، والمقاصد النحوية ١٣٩/٣، وتهذيب اللغة ٩٨/١٢، ١٨٥/١٤، وتاج العروس  
٢٣٣/١٨ (أضض)، ٦٤/١٩ (معض)، (دين)، (روى)، وكتاب العين ٢٨٨/١، ٤٣٤/٧، ومجمل  
اللغة ١٤٨/١، ومقاييس اللغة ١٥/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧، ٩٠٤، ورفص المباني  
ص ٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢، ٥١٣، ٥١٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢،  
وشرح المفصل ٢٥/١، ٣٣/٩، والكتاب ٢١٠/٤، ومجمل اللغة ٣٠٥/٢، ومقاييس اللغة ٣٢٠/٢،  
والمخصص ٣٠٠/١٢، ١٥٥/١٧، وديوان الأدب ٢٣٤/٤.

للحرف لَمَّا رآه قد حذف في قولهم هَلَمْ؛ فأجرى عليه الإعراب لَمَّا كان كالشيء الذي من نفس الكلمة .

فإن قلت: فإنه قد حرك الياء التي قبلها بالضم في: يا أيُّه الرجل، فإنه يجوز أن يقول: إن ذلك في هذا الموضع كحركات الإتياع نحو امرؤ وامرئ، ونحو ذلك، فهذا لعله وجهُ شُبُهَتِهِ، وينبغي أن لا يُقرأ بذلك ولا يؤخذ به .

ومما يقوِّي الشُّبُهَةَ أَنَّ ﴿ها﴾ هذه قد لحقت في الآخر كما لحق في الأوَّل، ألا ترى أنَّهم قد قالوا فيما أنشده أبو زيد:

تَبُّكَ الحَوْضَ عَلاهَا وَنَهَلَى وَدُونَ ذِيَادِهَا عَطَنٌ مَنِيمٌ<sup>(١)</sup>  
 إنَّها للتنبية، لأنَّ عَلَى ونهلى: حالان، فلمَّا كانت إذا لحقت أولاً بمنزلة شيءٍ من نفس الكلمة، كذلك قَدَّرها إذا لحقت آخرًا.

قال أحمد وروى أبو عمَر الدوري عن الكسائي ﴿كِمَشْكُورٌ﴾ [النور: ٣٥] بكسر الكاف الثانية، لم يروها غيره .

الإمالة في قوله: ﴿كِمَشْكُورٌ﴾ غير ممتنعة؛ لأنَّ الألف فيها لا تخلو من أن تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، وعن أيهما كان الانقلاب لم تمتنع إمالة الألف؛ لأنَّها إذا تُنِيَتْ انقلبت ياءً، قال:

كَأَنَّمَا حَوَّأُبُهَا لِمَنْ رَقَبَ بِمِذْعَيْيْنِ نُقْبَةَ مَنِ الْجَرَبِ  
 فَمِذْعًا مِثْلَ مِشْكَأٍ وَقَوْلُهُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] صفة للمشكاة، لأنَّها جملة فيها ذكر يعود إلى الموصوف، والمصباح يرتفع بالظرف، وكذلك قالوا في قوله: ﴿فِي بِيوتِ أذنَ اللَّهِ أَن تُرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦] إنَّ قوله: ﴿فِي بِيوتِ﴾ تقديره: كمشكاة فيها مصباح في بيوتِ أذن الله، ففي قوله: ﴿فِي بِيوتِ﴾ ضمير مرفوع يعود إلى الموصوف؛ لأنَّ الظرف في الصفة مثله في الصلَّة، وقوله: ﴿أذنَ اللَّهِ أَن تُرْفَعَ﴾ صفة للبيوت، والعائد منه إلى البيوت الذكر الذي في قوله: ﴿تُرْفَعُ﴾ ومعنى ترفع: تُبنى كقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهيمُ أَلْفَواجِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧].

(١) البيت من الوافر، وهو لعاهان بن كعب في لسان العرب ١١/٤٦٧ (علل)، ٦٨٠ (نهل) وتاج العروس (علل)، (نهل)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/٥٩٧ (نوم)، ومقاييس اللغة ١/١٨٦، الثهل: أول الشرب، تقول: أنهلت الإبل وهو أول سقيها، ونهلت هي إذا شربت في أول الورد، نهلت الإبل نهلاً وإبل نواهل ونهال ونهَلٌ ونهول ونهولة ونهَلَى. يقال: إبل نهلى وعَلَى للتي تشرب النهل والعلل. ويريد بالبيت أي ينام صاحبها إذا حصلت إبله في مكان أمين، وأراد ونهلاها فاجتزأ من ذلك بإضافة علاها، وأراد ودون موضع زيادها فحذف المضاف. قال ابن سيده: وإنما قلنا هذا لأنَّ الزياد الذي هو العَرَض لا يمنع منه العطن، إذ العطن جوهر، والجواهر لا تحول دون الأعراض. (لسان العرب ١١/٦٨٠ مادة: نهل).

ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] بضم الدال وكسر الراء مشددة الياء من غير همز، أبو عمرو والكسائي: ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ مهموز بكسر الدال - أبو بكر عن عاصم: ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ مهموز بضم الدال وكذلك حمزة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قرأ ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ احتمل قوله أمرين أحدهما: أن يكون نسبة إلى الدرّ، وذلك لفرط ضيائه ونوره، كما أنّ الدرّ كذلك، ويجوز أن يكون فُعَيْلاً من الدرّ، فحفّف الهمزة، فانقلبت ياء كما تنقلب من النسيء والنبيء، ونحوه إذا خفّفت ياء.

ومن قرأ: ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ كان فُعَيْلاً من الدرّ مثل السكير والفيسيق والمعنى: أنّ الخفاء يدفع عنه لتألّثه في ظهوره، فلم يخفّ كما خفي نحو السُّها<sup>(٢)</sup>، وما لم يضيء من الكواكب.

قال أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابياً يقول إلاّ ﴿كأنه كوكبٌ دريٌّ﴾ بكسر الدال، قال الأصمعي: فقلت: أفيهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، قال: أخذوه من درّاتِ النجوم تدرّاً إذا اندفعت، وهذا فعيل منه، ومن قرأ: ﴿دُرِّيَّةٌ﴾ كان فُعَيْلاً من الدرّ الذي هو الدفع، وإن خففت الهمزة من هذا قلت: ﴿دُرِّيٌّ﴾ وقد حكى سيويه عن أبي الخطاب: كوكبٌ دريٌّ في الصفات، ومن الأسماء المُرِّيْق: العصفر<sup>(٣)</sup> ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم: العُلْيَة، ألا تراه من علا؛ فهو فُعَيْلٌ منه، ومنه السُرِّيَّة الأولى أن تكون فُعَيْلة؛ وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون من السّرّ أو السّراة أو السرو أو السرور، فالأشبه أن تكون فُعَيْلة من السّرّ، ولأنّ صاحبها إذا أراد استيلاها لم يمتنها، ولم يتذلها لما يتذل له من لا يراد للاستيلا، ولا يكون فُعَيْلة من السّراة؛ لأنّ السراة: الظهْر، وهي لا تُؤْتى من ذلك المأْتى، ومن رأى ذلك جاز عنده أن تكون عنده فُعَيْلة من السّراة، ولا تكون فُعَيْلة من السّرّ؛ لأنّ السّرّ لا يتّجه فيها، إلاّ أن يريد: أنّ المولى قد يُسرّها عن حذّته، ويجوز إن أخذتها من السرور؛ لأنّ صاحبها يُسرُّ بها من حيث كانت نفساً عن الحرّة أمران: أحدهما أن تكون فُعَيْلة من السرور، والآخر أن تكون فُعَيْلة من السّرّ، فأبدل من لام فُعَيْلة للتضعيف حرف اللين، وأدغم ياء فُعَيْلة فيها فصار سُرِّيَّةً.

ابن كثير وأبو عمرو بالتاء مفتوحة ونصب الدال من ﴿تَوَقَّدَ﴾ [النور: ٣٥]، نافع

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) السُّها: نجم خفيّ الضوء ملاصق للنجم الأوسط من الذيل في بنات نعش الكبرى.

(٣) المُرِّيْق: حبّ العصفر، وفي التهذيب: شحم العصفر، وبعضهم يقول هي عربية محضة، وبعض يقول ليست بعربية. قال ابن سيده: المُرِّيْق حبّ العصفر، قال: وقال سيويه حكاه أبو الخطاب عن العرب قال أبو العباس: هو أعجمي وقد غلط أبو العباس لأن سيويه يحكيه عن العرب فكيف يكون عجمياً؟ (لسان العرب ١٠/٣٤٢ مادة: مرق).

وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿يُوقَدُ﴾ مضمومة الباء مفتوحة القاف مضمومة الدال، حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ﴿تُوقَدُ﴾ بضم التاء والدال. وروى أبان عن عاصم ﴿يُوقَدُ﴾ مثل نافع. القطعي عند عبيد عن هارون عن أبي عمرو عن عاصم بن بهدلة، وأهل الكوفة ﴿تُوقَدُ﴾ برفع الدال، مشددة، مفتوحة الواو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ومعنى ﴿تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ﴾، أي: من زيت شجرة، فحذف المضاف، يدلُّك على ذلك: ﴿يَكَادُرُ زَيْتَهَا يَصِيءُ﴾ [النور: ٣٥] قول ابن كثير وأبي عمرو ﴿تُوقَدُ﴾ على أن فاعل توقد: المصباح، وهو البين؛ لأنَّ المصباح هو الذي يتوقد قال: سَمَوْتُ إِلَيْهَا وَالنُّجُومُ كَأَنَّهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقْفَالٍ<sup>(٢)</sup>

ومن قال: ﴿يُوقَدُ﴾ كان كمن قرأ: ﴿تُوقَدُ﴾ في أنه جعل فاعل الفعل المصباح، كما جعل فاعله المصباح في ﴿تُوقَدُ﴾. ومن قرأ ﴿تُوقَدُ﴾ كان فاعله الزجاجه، والمعنى على مصباح الزجاجه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فقال: ﴿تُوقَدُ﴾ فحمل الكلام على لفظ الزجاجه، أو يريد بالزجاجه القنديل، فيقول: ﴿تُوقَدُ﴾ على لفظ الزجاجه، وإن كان يريد القنديل، ومن قال: ﴿تُوقَدُ﴾ برفع الدال وتشديد القاف وفتحها، فإنه يحمل الكلام على الزجاجه، والمعنى: تتوقد وحذف التاء الثانية.

حدثنا الكندي قال: حدثنا المؤمل قال: حدثنا إسماعيل عن أبي رجاء قال: سألت الحسن عن قوله: ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] إلى قوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] قال: مثل هذا القرآن في القلب كمشكاة: ككوة فيها مصباح، ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾.

اختلفوا في فتح الباء وكسرها من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ [النور: ٣٦] فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بفتح الباء، وقرأ الباكون: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وكذلك حفص عن عاصم أيضاً.

حدثني أحمد بن أبي خيثمة وإدريس بن عبد الكريم جميعاً عن خلف عن الضحاك بن ميمون عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء، وروى بكار عن أبان عن عاصم ﴿يُسَبِّحُ﴾ بكسر الباء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ففتح الباء فعلى أنه أقام الجارَّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٣٢٨/١، والدرر ١٣/٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٤٦/١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٧.

والمجرور مقام الفاعل، ثم فُسِّر: مَنْ يَسْبِحُ؟ فقال: ﴿يَجَالُّ﴾ أي يَسْبِحُ له فيها رجال، فرفع رجالاً بهذا المضمرة الذي دلَّ عليه قوله: ﴿يَسْبِحُ﴾، لأنه إذا قال ﴿يَسْبِحُ﴾ دلَّ على فاعل التسيب، ومثل هذا قول الشاعر:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ<sup>(١)</sup>

لَمَّا قَالَ: لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، دَلَّ عَلَى فاعل البكاء، فكَأَنَّهُ قِيلَ: مِنْ يَبْكِيهِ؟ فَقِيلَ: ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ، وَالْوَجْهَ يُسْبِحُ، كَمَا قرأه الجمهور، فيكون فاعل يَسْبِحُ رجالُ الموصوفون بقوله: ﴿لَا لِيُهِمَّ بَحْرَةٌ﴾ [النور: ٣٧].

حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥] بألف، وقرأ الباقون: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

حجّة من قال: ﴿خَالِقُ﴾ قوله: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ومن قال: ﴿خَلَقَ﴾ فلأنه فعل ذلك فيما مضى، وحجّته قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: ١٩] وقوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

قال: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ [النور: ٥٥] كُتِبَ في سورة الكهف.

حفص عن عاصم ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ مشددة وكذلك في ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ مشددة وتُخَفَّفُ في التحريم ونون والكهف. وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ مشددة، وخَفَّفُوا التي في الكهف والتحريم، ونون، وقد ذكر في سورة الكهف. ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر في النور مخففة، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ﴾ وكذا كلُّ شيء في القرآن خفيف<sup>(٣)</sup>.

(١) صدر بيت. عجزه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ٣٠٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ وشرح المفصل ٨٠/١، والكتاب ٢٨٨/١، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ٣٠٣/١، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيويه ١١٠/١، ولنهشل أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ وخزانة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح) والمحتسب ٢٣٠/١، ومغني اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، ومعجم الهوامع ١٦٠/١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

قال أبو علي قد مرَّ القول فيه فيما تقدّم في سورة الكهف.

ابن كثير وحمزة والكسائي ونافع في رواية ورش وابن سَعْدَان عن إسحاق المسيبي عن نافع: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقِي﴾ [النور: ٥٢] موصولة بياء. وقال قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقَهُ فَأُولَئِكَ﴾ بكسر الهاء لا يبلغ بها الياء. وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ جزماً. حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء بغير ياء مختلّسة الكسرة. وروى أبو عُمارة عن حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقُهُ فَأُولَئِكَ﴾ مكسورة القاف ساكنة الهاء، وكذلك روى أبو عُمارة عن حمزة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قول من قال: ﴿وَيَتَّقِي﴾ موصولة بياء، هو الوجه، لأنَّ الهاء ما قبلها، متحرك وحكمها إذا تحرك ما قبلها أن تتبعها الياء في الوصل. وما رواه قالون عن نافع: ﴿وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ﴾ لا يبلغ فيها الياء، وجهه: أن الحركة ليست تلزم ما قبل الهاء، ألا ترى أن الفعل إذا رفع دخلته الياء، وإذا دخلت الياء اختير حذف الياء بعد الهاء في الوصل مثل: ﴿عَلَيْهِ﴾ فلمَّا كان الحرف المحذوف لا يلزم حذفه صار كأنَّه في اللَّفْظ، كما أنَّ الحرف لمَّا لم يلزم حذفه في قوله:

وَكَحَلِّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ<sup>(٢)</sup>

صار كأنَّه في اللَّفْظ؛ فلم يهزم الواو، فكذلك لم يثبت في الآية الياء بعد الهاء. وقول أبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿وَيَتَّقُهُ﴾ جزماً، فإن قول من تقدم أبين من هذا. ووجهه أنَّ ما يتبع هذه الهاء من الواو والياء زائدة فزُدَّ إلى الأصل، وحذف ما يلحقه من الزيادة، ويقوِّي ذلك أن سيبويه يحكي أنه سمع من يقول: هذه أمَّة الله، في الوصل والوقف، وهذه الهاء التي في هذه قد أجروها مجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذف في هذه فكذلك يجوز الحذف في هذه الهاء التي للضمير. وزعم أبو الحسن: أن:

لَهُ أَرْقَانِ<sup>(٣)</sup>

ونحوه لغة يجرونها في الوصل مجراها في الوقف، فيحذفون منها كما حذفوا في الوقف، وحملها سيبويه على الضرورة، وعلى أنه أجرى الوصل مجرى الوقف. وأمَّا ما رواه حفص عن عاصم: ﴿وَيَتَّقِي﴾ فإنَّ وجهه أن ﴿تَقِي﴾ من ﴿يَتَّقِي﴾ مثل: كَتِفِ، فكما يسكَّن نحو: كَتِفِ، كذلك سكن القاف من ﴿تَقِي﴾ وعلى هذا قول الشاعر:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٢) رجز مرَّ سابقاً.

(٣) جزء من بيت ليعلى الأحوال مرَّ سابقاً.

لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ<sup>(١)</sup>

ومثله :

فَبَاتَ مُنْتَظِباً وَمَا تَكَرَّدَسَا<sup>(٢)</sup>

فلما أسكن ما قبل الهاء لهذا التشبيه، حَرَّكَ الهاء بالكسر، كما حَرَّكَ الدَّال بالفتح في : «لَمْ يَلِدْهُ» .

قال : قرأ ابن كثير فيما قرأت على قبيل : ﴿سَحَابٌ﴾ [النور : ٤٠] منونة ﴿ظُلُمَاتٍ﴾ مكسورة التاء ينونهما جميعاً .

وقال ابنُ أبي بزة : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ مضافاً .

وقرأ الباقون : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ رفع جميعاً منون<sup>(٣)</sup> .

قوله : ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ﴾ [النور : ٤٠] معناه أو كذي ظُلُمَاتٍ، ويدلُّ على حذف المضاف قوله : ﴿إِذَا أُخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾ [النور : ٤٠]، فالضمير الذي أضيف إليه ﴿يَدُهُ﴾ يعود إلى المضاف المحذوف، ومعنى ذي ظُلُمَاتٍ، أَنَّهُ فِي ظُلُمَاتٍ . ومثل حذف المضاف هنا حذفه في قوله : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة : ١٩] فتقديره أو كذوي صَيِّبٍ من السماء، أو أصحاب صَيِّبٍ، فحذف المضاف، كما حذف من قوله : ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾، ومعنى : ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ : ظلمة البحر وظلمة الموج، وظلمة الموج الذي فوق الموج، وقوله تعالى : ﴿فَتَأْدَى فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ظلمة البحر وظلمة بطن الحوت، ويجوز أن يكون الالتقام كان في ليل فهذه ظلمات . وقوله : ﴿خَلَقْنَا بَعْدَ خَلْقِ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثِ﴾ [الزمر : ٦]؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلْمَةٌ الرَّحِمِ، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة . فمن قرأ : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور : ٤٠] فرفع الظلمات، كان خيراً لمبتدأ محذوف تقديره : هذه ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، ومن قال : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ جاز أن يجعله تكريراً وبدلاً من الظلمات الأولى، ومن قال : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ بإضافة السحاب إلى الظلمات، فالظلمات : هي الظلمات التي تقدّم ذكرها، وأضاف السحاب إلى الظلمات، لاستقلال السحاب وارتفاعه في وقت كون هذه الظلمات، كما تقول : سحاب رحمة، وسحاب مطر، إذا ارتفع في الوقت الذي تكون فيه الرحمة والمطر .

قال ورش عن نافع : لا يهزم ﴿يُولَّفُ﴾ [النور : ٤٣] . وقالون يهزم، وكذلك الباقون .

(١) جزء من بيت مرّ سابقاً .

(٢) رجز مرّ سابقاً .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨ .



إذا كان من: أَلْفَتْ بين الشيتين، إذا جمعت، فالأصل في الكلمة الهمز؛ فتقول: يؤلف، إذا حَقَّقَتْ، وإذا حَفَّفَتْ، أبدلت منها الواو كما أبدلتها في قولهم: التَّؤَدَةُ حين قلت: التَّؤَدَةُ. وفي: جُوْنٍ حيث قلت: جُوْنٌ. فالتَّحْقِيقُ والتَّخْفِيفُ حَسَنَانِ، ولا يختلف النحويون في قلب هذه الهمزة واواً إذا خففت.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ﴾ [النور: ٥٥]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿كَمَا اسْتَخْلِفَ﴾ بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿اسْتَخْلَفَ﴾ بفتح التاء واللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الوجه ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن اسم الله تعالى قد تقدّم ذكره، وأن الضمير في ﴿لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥] يعود إلى الاسم؟ فكذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾، ألا ترى أن المعنى: ليستخلفنهم استخلاقاً كاستخلافه الذين من قبله؟

وجه ﴿استخلف﴾ أنه يُراد به ما أريد باستخلف.

قال: وقرأ حمزة وحفص وابن عامر: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ﴾ [النور: ٥٧] بالياء وفتح السين. وقرأ الباقر ﴿لَا تَحْسِبَنَّ﴾ بالتاء، وفتح عاصم وابن عامر وحمزة السين وكسرها الباقر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يَحْسِبَنَّ﴾ بالياء جاز أن يكون فاعل الحسبان أحد شيئين: إما أن يكون قد تَصَمَّنَ ضميراً للنبي ﷺ، كأنه: لا يحسبَنَّ النبي ﷺ الذين كفروا معجزين، فالذين في موضع نصب بأنه المفعول الثاني، ويجوز أن يكون فاعل الحسبان: الذين كفروا، ويكون (المفعول الأول محذوفاً تقديره: لا يحسبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سبقوا، ومن قرأ ﴿لَا تَحْسِبَنَّ﴾ ففاعل الفعل المخاطب ومفعولاه ما بعد يَحْسِبَنَّ، وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَحَسَبَ يَحْسِبُ لغتان.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النور: ٥٨]. فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ نصباً.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ رفعاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من رفع فقال: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ كان خبر ابتداء محذوف لما قال: ﴿الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨] وفُصِّلَ الثلاث بقوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٨.

﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨]، فصار كأنه قال: هذه ثلاث عورات، فأجمل بعد التفصيل. ومن قال: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ﴾ جعله بدلاً من قوله ﴿تِلْكَ مَرَّتَيْنِ﴾. فإن قلت: إن قوله: ﴿تِلْكَ مَرَّتَيْنِ﴾ زمان بدلالة أنه فُسر بزمان وقوله: ﴿مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ... وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ وليس العورات بزمان فكيف يصح البديل منه، وليس هي هي. قيل: يكون ذلك على أن يُضمَر الأوقات، كأنه قال: أوقات ثلاث عورات، فلما حذف المضاف إليه بإعراب المضاف فعلى هذا يوجه.

قال: ولم يُخْتَلَف في إسكان الواو من ﴿عَوْرَاتٍ﴾.

قال أبو علي واحد العورات: عورة، وحكم ما كان على فَعْلَةٍ من الأسماء أن تُحَرِّكَ العينُ منه في فَعَلَاتٍ نحو: صحيفةٍ وصَحَفَاتٍ، وجفنةٍ، وجَفَنَاتٍ، إلّا أنّ التحريك فيما كان العين منه ياءً، أو واواً كرهه عامة العرب، لأنّ العين بالتحريك، تصير على صورة ما يلزمه الانقلاب من كونه متحركاً بين متحركين؛ فكرهوا ذلك وعدلوا عنه إلى الإسكان، فقالوا: عوراتٌ، وجوزاتٌ وبَيَضَاتٌ، ومثل هذا في اطراد التحريك في الصحيح وكراهيته في المعتل قولهم في حنيفة: حنفي، وفي جديلة وربيعة: جدلي وربيعي، فإذا أضافوا إلى مثل طَوِيلَةٍ وحويزةٍ، قالوا: طويلي، وحويزي، كراهة طَوِلي وحوَزي لأنّه يصير على ما يجب فيه القلب، وكذلك قالوا في شديدة شديدي، ورفضوا شديدي الذي آثروا نحوه في رباعي كراهة التقاء التضعيف.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الفرقان

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٨].  
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالياء.  
وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نَأْكُلُ مِنْهَا﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لَوْ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ يعني النبي ﷺ، كأنهم أنكروا أن يكون رسول الله لما رآه بشراً مثلهم يأكل كما يأكلون فقالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، فيبين منّا باقتران المَلَكِ به، وكونه معه نذيراً من جملتنا، فكذلك اقترحوا عليه إلقاء كنز إليه، أو كون جنة يختصُّ بما يأكل منها، حتى يتبين في مأكله أيضاً منهم كما يبين باقتران المَلَكِ به وإلقاء الكنز إليه، وعلى هذا قالوا: ﴿وَلَيْنَ أَطْعَمَهُ بَشَرًا مِثْلَكَ إِذْ أَنْكَرُوا إِذَا لَخِيسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثًّا وَحَدًّا نَنْبَعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، وقد قال في ذلك سواهم من الكفار فقالوا فيما حكى الله تعالى عنهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦] فأنكروا أن يكون لمن ساواهم في البشرية حال ليست لهم، وقد احتجَّ الله سبحانه عليهم في ذلك، بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَجُلًا يُوْحَىٰ إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]. ومن قال: نأكلُ فكأنه أراد أنه يكون له بذلك مزية علينا في الفضل بأكلنا من جنته.

اختلفوا في رفع اللام وجزمها من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر: ﴿وَجَعَلَ لَكَ﴾ برفع اللام.

الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

عن عاصم: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ بجزم اللام<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: من جزم ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عطفه على موضع جَعَلَ لأنَّ موضع جعل جزمٌ بأنَّه جزاء الشرط، فإذا جزم ﴿يَجْعَلُ﴾ حملة على ذلك، وإذا كانوا قد جزموا ما لم يله فعلٌ لأنَّه في موضع جزم، كقراءة من قرأ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لُمٍ وَيَدْرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وكقول الشاعر:

أَتَى سَلَكْتَ فَإِنِّي لَكَ كَاشِحٌ وَعَلَى انْتِقَاصِكَ فِي الْحَيَاةِ وَأَزْدِدِ<sup>(٢)</sup>  
وكلُّ ذلك ليس بأفعال، وإنما هو في موضع الأفعال، فالفعل أولى أن يُحمل عليه من حيث كان الفعل بالفعل أشبه منه بغير الفعل، وحكم المعطوف أن يكون مناسباً للمعطوف عليه، ومشابهاً له. ومن رفع فقال: ﴿وَيَجْعَلُ لَكَ﴾ قطعه ممَّا قبله واستأنف، والجزء في هذا النحو موضع استئناف، ألا ترى أنَّ الجمل التي من الابتداء والخبر تقع فيه. كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لُمٍ﴾ [الأعراف: ١٨٦]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفُوا وَتَوْتُواهَا الْفَقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فَيَقُولُ﴾ [الفرقان: ١٧]، فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ فَيَقُولُ﴾ بالياء جميعاً. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ بالنون، ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء. قال أبو بكر: ليس عندي عن أبي بكر عن عاصم في قوله ﴿فَيَقُولُ﴾ شيء، وقال بعض أصحابه: روى الأعشى عن أبي بكر: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالياء وروى عباس، وعبيد بن عقيل عن هارون عن أبي عمرو وعبيد عن أبي عمرو وأبو زيد والخفاف عن أبي عمرو ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ مثل ابن كثير بالياء، وقرأ ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ بالنون جميعاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قرأ بالياء: قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَى رَيْكَ وَعَدَا﴾ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ... فَيَقُولُ﴾ [الفرقان: ١٧]، ويقوي ذلك قوله: ﴿عِبَادِي﴾. ومن قرأ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ ﴿فَيَقُولُ﴾ فإنه على أنه أفرد بعد أن جمع، كما أفرد بعد الجمع في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... أَنْ لَا تَخْذُوا مِن دُونِي﴾ [الإسراء: ٢]. وقراءة ابن عامر: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ فَنَقُولُ﴾ حسن لإجرائه المعطوف مجرى المعطوف عليه في لفظ الجمع، وقد قال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جميعاً، ثم نقول لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جميعاً ثم نقول لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ﴾ [الكهف: ٤٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

عبيد عن أبي عمرو: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفرقان: ١٣] خفيف مثل ابن كثير، والباقون يشددون الياء من ﴿ضَيِّقًا﴾ غير ابن كثير.

قال أبو علي: ﴿ضَيِّقًا﴾ تقديره فيعل، وليس بمصدر، لأنه قد جرى وصفاً على المكان، ومن خَفَّفَ، فكثف اللين والهين، والتخفيف في هذا النحو كثير، وما كان من هذا النحو من الواو نحو: سيد وميت فالحذف فيه في القياس أشيع؛ لأن العين تَعْلُ فيه بالحذف، كما أعل بالقلب إلى الياء، والحذف في الياء أيضاً كثير، لأن الياء قد تجري مجرى الواو في نحو: اتَّسَرَ، جعلوه بمنزلة اتَّعَدَ.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] بالتاء جميعاً. ابن سعدان عن محمد بن يحيى عن أبي بكر عن عاصم ﴿يَقُولُونَ﴾ بالياء. الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ بالتاء، ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بالياء. وقال لي قنبل عن ابن أبي بزة عن ابن كثير بالياء جميعاً، ﴿يقولون، فما يستطيعون﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] أي: كذبوكم بقولهم، وقولهم هو نحو ما قالوه من قولهم: ﴿وَقَالَ شُرَكَاءُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِنَّا نَتَّبِعُونَ﴾ [يونس: ٢٨]، وقوله: ﴿فَالْقَوْلُ إِلَيْهِمُ أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨٦]، وكذلك الملائكة كذبوهم في قولهم في ما ادَّعَوْا من عبادتهم لهم في قوله: ﴿وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]. ففي قولهم: ﴿أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ﴾ دلالة على أنهم لم يعبدوهم؛ لأنهم لو عبدوهم ورضوا بذلك لم يكن الله ولياً لهم. وقوله: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [سبأ: ٤٢] مثل قوله: ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [الفرقان: ١٩] أي: لا يملكون أن يدفعوا العذاب عنهم وينصروهم من بأس الله.

فالمعنى في من قرأ بالتاء: فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بما كنتم تعبدون بقولهم: فما تستطيعون أنتم أيها المتخذون الشركاء من دونه صرفاً ولا نصراً، أي: لا تستطيعون صرفاً لعذاب الله ولا نصراً منه لأنفسكم، ومن قرأ: ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ كان على الشركاء، أي: فما يستطيع الشركاء صرفاً ولا نصراً لكم، وليس بالحسن أن تجعل ﴿يَسْتَطِيعُونَ﴾ للمتخذين الشركاء على الانصراف من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن قبله خطاباً، وبعده خطاباً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ نُرْقِهُ﴾ [الفرقان: ١٩].

ومن قرأ بالتاء ﴿تَقُولُونَ﴾: فالمعنى: كَذَّبْتُمْ في قولكم: إِنَّهُمْ شُرَكَاءُ وَإِنَّهُمْ

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

آلهة وذلك في قولهم، ﴿بَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص: ٦٣].  
 وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ﴾ [الفرقان: ٢٥] مشددة الشين، وقرأ  
 الباقون خفيفة الشين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المعنى: تشقق السماء وعليها غمام، وقال: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾  
 [الانشقاق: ١]، ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وجاء في  
 التفسير فيما زعموا أنه تشقق سماء سماء، ومعنى: ونزل الملائكة إلى الأرض كما  
 قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. ويجوز في تشقق أمران: أحدهما أن  
 يُراد به الآتي، والآخر أن يكون حكاية حال تكون، كما أن قوله: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ  
 كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢] كذلك، وكما أن قوله: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف:  
 ١٨]، في أنه حكاية حالٍ قد مضت، فكذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ﴾  
 [القصص: ١٥]، وتقدير تشقق: تشقق، فأدغم التاء في الشين، لأن الصوت بالشين  
 يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فيها كما  
 أدغم في الضاد لما كانت كذلك، وكما يدغم بعضهن في بعض.

ومن قال: ﴿تَشْقُقُ﴾ بتخفيف الشين حذف التاء التي أدغمها من قال: ﴿تَشْقُقُ﴾.  
 قال أبو الحسن: الخفيفة أكثر في الكلام نحو: تَذَكَّرُ أُمَّةَ اللَّهِ، لأنهم أرادوا الخفة،  
 فكان الحذف أخفَّ عليهم من الإدغام.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿وَنُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٥] نصباً ﴿تَنْزِيلًا﴾ منوناً  
 منصوباً وقرأ الباقون: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ بنون لم يسَم فاعله ﴿الْمَلَكُ﴾ رفعا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: التنزيل: مصدر نَزَّلَ، فكما أن في بعض الحروف: ﴿وَأُنزِلَ  
 الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾، لأنَّ أُنزِلَ مثل نَزَّلَ، كذلك قال ابن كثير: ﴿وَنُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾  
 وفي التنزيل: ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ تَنْبِيلًا﴾ [المزمل: ٨]، فجاء المصدر على فَعَّلَ، ولو كان على  
 تَبَتَّلَ لكان تَبْتَلًا، وقال:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواء الحِضْبِ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٣) بعده:

بين قَتَادِ رَدَهَةِ وَشَثْبِ

الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٦، ولسان العرب ٣٢١/١ (حضب)، والدرر ٥٩/٣، وشرح أبيات سيويه  
 ٢٩١/١، وشرح المفصل ١١٢/١، والكتاب ٨٢/٤، وتهذيب اللغة ٢٢٠/٤، وتاج العروس ٢٨٩/٢  
 (حضب)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٨/١٥ (طوى)، وهمع الهوامع ١٨٧/١، والمخصص ٨/

حيث كان تَطَوَّيْتُ وَاَنْطَوَّيْتُ يَتَقَارِبَانِ حُمِلَ مصدرُ ذَا عَلَى مصدرِ ذَا. فأما: ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ نصباً، فالمعنى في ﴿نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ و﴿وَنُزِّلَ الْمَلَكُتُكُمُ﴾ واحدٌ. ومن قال: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَكُتُكُمُ﴾ فبني الفعل للمفعول، فمن الدلالة عليه قوله: ﴿نُزِّلَ الْمَلَكُتُكُمُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤] فـ﴿نُزِّلَ﴾ مطاوعٌ ﴿نَزَلَ﴾ تقول: نَزَلْتُهُ فَتَنَزَّلَ.

قال: كلُّهم قرأ: ﴿يَلَيْتَنِي آتَخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧] ساكنة الياء غير أبي عمرو، فإنه قرأ: ﴿يَا لَيْتَنِي آتَخَذْتُ﴾ بفتح الياء، وكذلك قال أبو حُلَيْدٍ عن نافع.

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها جميعاً حسنان، فالأصل التحريك، لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة، فلذلك أسكن من أسكن.

قال: روى عبيد عن أبي عمرو: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾ [الفرقان: ٢٨] بفتح التاء، وكذلك روى البيهقي عن ابن كثير مثله، وأمال حمزة والكسائي الألف التي بعد التاء من ﴿يَوَيْلَتِي﴾، فمالت التاء بميل الألف. والباقون لا يميلون.

وقال بعض أصحاب أبي بكر: روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾ و﴿يَا أَسْفَا﴾ [يوسف: ٨٤] مُمَالَتِينَ قال: وأبو عبد الرحمن ثبت فيما يرويه عن أبيه قال أبو علي: الإمالة وتَرْكُهَا حسنان، ولو قيل: إن ترك الإمالة أحسن لكان قولاً، وذلك أن أصل هذه الألف الياء، وكان حكمها ﴿يَا وَيْلَتِي وَيَا حَسْرَتِي﴾ فأبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء الألف، فإنما أبدل الألف كراهة الياء، وفراراً منها، فإذا أمال كان عائداً إلى ما كان تركه وأخذاً بما رفضه، ألا ترى أن الإمالة إنما هي تقريب الألف من الياء وانتحاء بها نحوها، والإمالة إنما تكون في الألف بأن تنحو بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فتميل الألف لذلك نحو الياء، وذلك نحو عابدٍ وعمادٍ، فإذا كان قبل الألف هاءً مفتوحةً فمن العرب من يميل الحرف الذي قبل الهاء، وذلك لأن الهاء لما كانت خفيفة لم يُعْتَدَ بها، كما لم يُعْتَدَ بها في نحو: رُدَّهَا، ففتحتها الجميع فيما يرويه من يُسَكِّنُ إليه، لأنه لخفاء الهاء كأنه قال رُدَّأ، وذلك قولهم: «يريد أن ينزعها»، «ويريد أن يضربها» فيميل قبل الألف فتحتي الحرفين لخفاء الهاء.

قال: وقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرو: ﴿إِنْ قَوْمِي آتَخَذُوا﴾ [الفرقان: ٣٠] محرّكة الياء، ابن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي آتَخَذُوا﴾ بفتح الياء، وقرأت علي قبيل عن القوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿قَوْمِي آتَخَذُوا﴾ بسكون الياء، وقال لي قبيل:

= الحَضْبُ وَالْحَضْبُ جميعاً: صوت القوس، والجمع أحضاب. والحَضْبُ وَالْحَضْبُ: ضرب من الحيات.

وقيل: هو الذكر الضخم منها، وهو الوتر (اللسان ١/٣٢١ حذب).

كان البزّي ينصب الياء، فقال لي القوّاس: انظر في مصحف أبي الإخريط كيف هي في نقطها؟ فنظرت فإذا هو قد كان نقطها بالفتح ومحاها.

وقال عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿إِنَّ قَوْمِي أَخَذُوا﴾ بسكون الياء. وقال محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير بالإسكان أيضاً في قوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي أَخَذُوا﴾. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ قَوْمِي أَخَذُوا﴾ بإسكان الياء. قال أبو علي: الإسكان والتحريك في قياس العربية والاستعمال حسنان.

عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿نُشْرًا﴾ و﴿نُشْرًا﴾ [الفرقان: ٤٨] بالثقل والتخفيف عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالياء ساكنة الشين والباء مضمومة. وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير ﴿نُشْرًا﴾ بضم النون والشين - وقرأ حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾ بفتح النون وسكون الشين.

﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ نُشْرًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فَنُشْرًا جمعُ رِيحٍ نُشُورٍ، فالتخفيف في نُشْرٍ، على قول من قال في كُتِبَ: كُتِبَ، والثقل على قول من جاء به على الأصل، ولم يخفّف، ومعنى النشور: التي تحيا، مِنْ نَشَرَ المَيْتَ. كأنّها تثير الغيم فيمطرُ فتجيءُ به البلادُ الميتة، ويدلُّ على وصفها بالحياة قول المرّار:

وَهَبَّتْ لَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ وَأُخِيَيْتْ لَهُ رَيْدَةٌ يُخِيِي المِيَاءَ نَسِيْمُهَا<sup>(١)</sup>

وقول عاصم: ﴿بُشْرًا﴾ بالياء كأنّها جمعُ رِيحٍ ﴿بُشُورٍ﴾ أي تبشّر بالغيث في قوله: ﴿الرِّيحُ مُبَشِّرَتٍ﴾ أي: مبشراتٍ بالغيث المحيي البلاد، وبُشْرًا قد مرّ. وقول حمزة والكسائي: ﴿نُشْرًا﴾ نُشْرًا: مصدرٌ واقع موقع الحال، تقديره: يرسل الرّيح حياة، أي: تحيا بها البلاد الميتة.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا بَيْنَهُم لِيذْكُرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠] خفيفة ساكنة الذال، وقرأ الباقون: ﴿لِيذْكُرُوا﴾ مشددة الذال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿لِيذْكُرُوا﴾ أي: ليتفكروا في قدرة الله تعالى، وموضع نعمته عليهم: بما أحيا به بلادهم من الغيث. وقول حمزة: يذكر في معنى يتذكر وقد جاء ﴿إِنَّمَا نَذِكْرُ فَنَ شَاءَ ذِكْرُ﴾ [عبس: ١١، ١٢] وهما بمعنى، إلا أنّ التفعّل في التذكر والنظر أكثر، ويدلُّ على أنّهما بمعنى قوله تعالى: ﴿حُدُوا مَا آتَيْتُكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣] وزعموا أنّ في حرف عبد الله: ﴿وَتَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾.

واختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿لِيَأْتَاُمُرْنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]. فقرأ حمزة

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.



والكسائي: ﴿لَمَّا يَأْمُرُنَا﴾ بالياء وقرأ الباقون: تأمرنا بالتاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] كأنهم تلقوا أمر النبي ﷺ بالرّد، وزادهم أمره عليه السلام إياهم بالسجود نفوراً عما أمروا به في ذلك. ومن قرأ بالياء فالمعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له على وجه الإنكار منهم لذلك، ولا يكون على: أنسجد لما يأمرنا الرحمن بالسجود له؛ لأنهم أنكروا الرحمن تعالى بقولهم: وما الرحمن؟ فإنما المعنى: أنسجد لما يأمرنا محمد ﷺ بالسجود له.

اختلفوا في كسر السين وإثبات الألف وضمها وإسقاط الألف من قوله تعالى: ﴿سِرْجًا﴾ [الفرقان: ٦١] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾ بضم السين وضم الراء وإسقاط الألف. وقرأ الباقون: ﴿سِرْجًا﴾ بكسر السين وإثبات الألف<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة قوله: ﴿سِرْجًا﴾ والإفراد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا وَقَمَرًا﴾ [الفرقان: ٦١] وحجة حمزة والكسائي: ﴿سُرْجًا﴾، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [الملك: ٥] فشبهت الكواكب بالمصابيح، كما شبهت المصابيح بالكواكب في قوله تعالى: ﴿الزَّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وإنما المعنى: مصباح الزجاجه كأنه كوكب دري، وكذلك قول الشاعر:

سموت إليها والنجوم كأنها مصابيح زهبان تشبُّ لِقُفَالِ<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: كيف يجوز أن تكون المصابيح زينة مع قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيْطَانِ﴾ [الملك: ٥] فالقول: إنها إذا جعلت رجوماً لهم لم تزل فتزول زينتها بزوالها، ولكن يجوز أن ينفصل منها نور يكون رجماً للشياطين كما ينفصل من السرج، وسائر ذوات الأنوار ما لا يزول بانفضاله منها صورتها كما لا تزول صورة ما ذكرنا.

وقرأ حمزة وحده: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ﴾ [الفرقان: ٦٢] خفيفة الذال مضمومة الكاف، وقرأ الباقون: ﴿يَذْكَرَ﴾ مشددة الذال<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: المعنى في قراءة حمزة: أن ﴿يَذْكَرَ﴾: يتذكر، وقد تقدّم ذكر ذلك.

اختلفوا في ضم الياء وكسر التاء وفتح الياء وضم التاء من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَفْتَرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَمْ يَفْتَرُوا﴾ مفتوحة الياء

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

مكسورة التاء. وقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿يَقْتَرُوا﴾ بفتح الياء وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر: ﴿يُقْتَرُوا﴾: بضم الياء وكسر التاء، روى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بضم الياء وكسر التاء مثله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: أقتَر يُقتَر، خلاف أيسر، وفي التنزيل ﴿عَلَى الْوَيْبِ قَدَرٌ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦] وقال الشاعر:

لكم مسجد الله المزورانِ والحَصَا لكم قبضُهُ من بينِ أثري وأفترا<sup>(٢)</sup>

تقديره: من بين رجل أثري ورجل أقتَر؛ فأقام الصفة مقام الموصوف. وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ الْإِنْفَاقِ﴾ [التوبة: ١٠١] فيجوز أن يكون على قبيل مردوا على النفاق مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] فأما قَتَرَ يَقْتَر وَيُقْتَر فمثل: فَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وعكف يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ، وحشر يحشُرُ ويحشِرُ، فمعنى لم يُسرفوا: لم يخرجوا من إنفاقهم من السطةِ والاقتصاد، ومنه:

وقد وَسَطْتُ مَالَكَا<sup>(٣)</sup>

من التوسط بين الشئيين ولم يَقْتَرُوا: لم يمسكوا ولم ينقصوا عن الاقتصاد كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

فأما من ضَمَّ فقال: ﴿لَمْ يَقْتَرُوا﴾ فكأنه أراد: لم يفتقرُوا في إنفاقهم؛ لأن المسرف مشفٍ على الافتقار لسرفه في إنفاقه. فأما من قال: ﴿لَمْ يَقْتَرُوا﴾ أو ﴿وَلَمْ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكعيت بن زيد في ديوانه ١٩٢/١، ولسان العرب ٢٠٥/٣ (سجد)، ٦٨/٧ (قبض)، ١١١/١٤ (قرا)، والمقاصد النحوية ٨٤/٤، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٩٧، والإنصاف ٧٢١/٢، وشرح الأشموني ٤٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٨، ولسان العرب ٧١/٥ (قتر). المسجدان: مسجد مكة ومسجد المدينة، شرفهما الله عز وجل. القَبْضُ: العدد، وقوله: من بين أثري وأفترا يريد من بين رجل أثري ورجل أقتَر أي لكم العدد الكثير من جميع الناس، المثري منهم والمُقتَر (اللسان ٢٠٥/٣ سجد).

(٣) قطعة من بيت من الرجز تمامه:

إنِّي وَسَطْتُ مَالَكَا وَحَنَظَلَا

وبعد:

ضَيَّابَهَا وَالْعَدَدَ الْمَحْجَلَا

الرجز لغيلان بن حرث في مجالس ثعلب ص ٣٠٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٣٨/١ (صيب)، وتاج العروس ٢٢٤/٣ (صيب)، وأساس البلاغة (وسط)، وديوان الأدب ٢٥٢/٣. وسط الشيء: صار بأوسطه. قال الجوهري: أراد وحنظلة، فلما وقف جعل الهاء ألفاً لأنه ليس بينهما إلا الههة وقد ذهب عند الوقف فأشبهت الألف (اللسان ٤٢٩/ مادة: وسط).

يَقْرُؤًا ﴿ فمعناه: لم يُضَيِّقُوا في الإنفاق فَيُقَصِّرُوا عن التوسط، فمن كان في هذا الظرف فهو مذموم، كما أنَّ من جاوز الاقتصاد كان كذلك، ويبين هذا قوله: ﴿وَكَانَ بَيْنَكَ ذَلِكَ قَوْمًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أي كان إنفاقهم بين ذلك لا إسرافاً يدخلُ به في حدِّ التبذير، ولا تضييقاً يصير به في حدِّ المانع لما يجب.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيُخْلَدُ﴾ [الفرقان: ٦٩] فقراً ابن كثير: ﴿يُضَعَفُ وَيُخْلَدُ فِيهِ﴾ جزماً و﴿يُضَعَفُ﴾ مشددة العين بغير ألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر بالرفع فيهما: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾. و﴿يُخْلَدُ﴾ غير أن ابن عامر قرأ بغير ألفٍ وشدَّد العين وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيُخْلَدُ﴾ جزماً مثل أبي عمرو. وقرأ حفص عن عاصم: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ يصل الهاء بياءٍ وكذلك ابن كثير. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يُضَعَفُ لَهُ﴾ و﴿يُخْلَدُ﴾ [الفرقان: ٦٩] جزماً، والياء من يَخْلُدُ مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو و﴿يُخْلَدُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وهو غلط<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿يُضَعَفُ لَهُ﴾ و﴿يُخْلَدُ﴾ جعل قوله ﴿يُضَعَفُ﴾، بدلاً من الفعل الذي هو جزاء الشرط، وهو قوله: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] وذلك أن تضعيف العذاب لقي جزاء الآثام في المعنى، فلما كان إيَّاه أبدياً منه، كما أنَّ البيعة لما كان ضرباً من الأخذ أبدل الأخذ منها في قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا  
ومثل ذلك في البدل من جزاء الشرط قوله:

إِنْ يَجِبُ تُؤَاوِئُوا أَوْ يَغْدُرُوا أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَخْفَلُوا<sup>(٢)</sup>  
يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِينَ مِنْ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا<sup>(٣)</sup>

فغدوهم مرجلين في المعنى، تركٌ للاحتفال، فهذا مثل إبدال ﴿يُضَعَفُ﴾ من ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾. وقد أبدل من الشرط كما أبدل من جزائه وذلك قوله:

مَتَى تَأْتِيْنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٢٩.

(٢) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٤٦/٦.

إِنْ يَبْخُلُوا أَوْ يَجِبِنُوا أَوْ يَغْدُرُوا لَا يَخْفَلُوا

(٣) البيتان من مجزوء الكامل، وهما لبعض بني أسد في خزانة الأدب ٩١/٩، والكتاب ٨٧/٣، ولسان

العرب ٦/٢٦٥ (برقش)، وبلا نسبة في الإنصاف ٥٨٤/٢، والبيان والتبيين ٣/٣٣٣، وديوان المعاني

١/١٨٢، وذيل الأمالي ص ٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص ٥١٥، وشرح المفصل ١/٣٦، وكتاب الصناعتين ص ٦٠١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩٠/٩-٩٩، والدرر ٦/٦٩، وشرح أبيات =

فأبدل تلمم من تأتنا، لأنّ الإلمام إتيانٌ في المعنى. ومثل حذف جزاء الذي هو مضافٌ في المعنى في قوله: ﴿يَلْقُ أَثَامًا﴾ أي جزاء أثم قوله تعالى: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] المعنى: على جزاء ما كسبوا. وقال أبو عبيدة: يلق أثمًا، أي: عقوبة، وأنشد لمسافع العبسي:

جزى الله ابن عروة حيث أمسى عقوقاً والعقوق له أثم<sup>(١)</sup>  
قال: وابن عروة: رجل من بني ليث كان دلاً عليهم ملكاً من غسان فأغار عليهم.

قال أبو علي: ويمكن أن يكون من هذا قول بشر:

فكان مقامنا ندعو عليهم بأطح ذي المجاز له أثم<sup>(٢)</sup>

وحكي عن أبي عمرو الشيباني: لقي أثم ذلك، أي: جزاءه. ومن رفع فقال: ﴿يَضَاعِفُ وَيُخْلِدُ﴾ لم يُبَدَلْ ولكنّه قطعهُ ممّا قبله واستأنف. وأمّا ﴿يَضَعَفُ﴾ و﴿يَضَعَفُ﴾ فهما في المعنى سواء كما قال سيبويه، ويقال: خلد في المكان يخلد إذا عَطَنَ به وأقام. وحكى أبو زيد: أخلد به، وما حكاه عن حسين الجعفي عن أبي عمرو: ﴿وَيُخْلِدُ﴾ بضم الياء وفتح اللام وأنه غلط، فإنه يشبه أن يكون غلظه من طريق الرواية، وأمّا من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى خلد هو، وأخلده الله، ويكون يُخْلِدُ مثل يُكْرِمُ ويُعْطَى في أنه مبني من أفعال، ويكون قد عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله إلا أنّ الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجوز أن تنسب إلى الذي تروى عنه.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص وابن عامر: ﴿مِنَ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤] جماعاً وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ واحدة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الذرية تكون واحدة وتكون جمعاً فالدليل على كونها للواحد قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا كقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا بَرِيًّا﴾ [مريم: ٥، ٦] فأما جواز كونها للجمع فقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا

= سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣، ورسف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأسموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠ وشرح المفصل ٢٠/١٠، والكتاب ٨٦/٣، ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)، والمقتضب ٦٣/٢، وهمع الهوامع ١٢٨/٢.

(١) البيت من الوافر، وهو لشافع الليثي في لسان العرب ٦/١٢ (أثم)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٦١/١٥ أي عقوبة مجازاة العقوق، وهي قطعة الرحم.

(٢) البيت من الوافر، وهو لبشر في ديوانه ص ٢٠٦، ولسان العرب ٦/١٢ (أثم)، وتهذيب اللغة ١٦٠/١٥.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعْفًا ﴿٩﴾ [النساء: ٩] فمن أفرّد فقال: ﴿مِنْ أَرْوَجِنَا وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [الفرقان: ٧٤] فَإِنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْجَمْعَ فَاسْتغْنَى عَنْ جَمْعِهِ لَمَّا كَانَ جَمْعًا، وَمِنْ جَمْعٍ فَكَمَا تَجْمَعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ: قَوْمٍ وَأَقْوَامٍ، وَنَقَرٍ وَأَنْفَارٍ، وَرَهْطٍ وَأَرَاهِطٍ. وَقَدْ جَمَعُوا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَالْوَاوِ وَالنُّونِ الْجَمْعَ الْمَكْسِرَةَ كَقَوْلِهِمُ الْجُرْزَاتِ وَالطَّرْقَاتِ وَالكَلاِبَاتِ، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ»<sup>(١)</sup> وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

جَذَبَ الصَّرَارِيِّينَ بِالْكُرُورِ<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا الصَّرَارِيُّ جَمْعُ صُرَاءٍ. وَهُوَ مَفْرُودٌ نَحْوُ: حُسَّانٍ؛ فَكَسَّرَهُ كَكَلَّابٍ وَكَلَّابِيبٍ، لِأَنَّ الصِّفَةَ تُشَبَّهُ فِي التَّكْسِيرِ بِالْأَسْمَاءِ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصُّرَاءَ وَاحِدٌ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِيدُنُ<sup>(٣)</sup> زَيْرٍ وَصُرَاءٍ لِفَسْوَتِهِ بُخَّازُ<sup>(٤)</sup>

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿وَيَلْقَوْنَ فِيهَا﴾ [الفرقان: ٧٥] في ضمّ الياء وفتح اللّام وتشديد القاف، وسكون اللّام، وتخفيف القاف. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مضمومة الياء مفتوحة اللام مشددة القاف.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مفتوحة الياء ساكنة اللّام خفيفة القاف.

وروى أبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾ مثل حمزة. وقال حفص عنه: ﴿يَلْقَوْنَ﴾ مشددة مثل أبي عمرو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: حجّة من قال: ﴿وَيَلْقَوْنَ﴾، قوله تعالى: ﴿وَلَقَنَّهُمْ نَصْرَةَ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] فعلى «لَقَاهُمْ» «يَلْقَوْنَ».

(١) أخرجه النسائي (إمامة ٤٠)، وابن ماجه (إقامة ١٤٢)، وأحمد بن حنبل ٤/٤١٢.

(٢) قبله:

لأباً بثانويه عن الخُوور

الرجز للعجاج في ديوانه ١/٣٥٠، ولسان العرب ١/٥٢٠ (صحب)، ٤/٤٥٤ (صرر)، ٥/١٣٦ (كرر)، وإصلاح المنطق ص ١٢٩، وجمهرة اللغة ص ١٢٦، والتنبيه والإيضاح ٢/١٤٧، وتاج العروس ١٢/٣٠٩ (صرر)، ١٤/٢٩ (كرر)، وتهذيب اللغة ٩/٤٤٢، وخزانة الأدب ١/١٦٦، ١٦٨، وبلا نسبة في المخصص ٨/٧٩، ٩/١٧١، ١٠/٢٥، ٢٨، ١٤/١١٨، ولسان العرب ١٣/٤٥٩ (بمن) ١٤/٤٦٠ (صرى).

الصَّرَارِيُّ: المَلَّاحُ، وَالْجَمْعُ صَرَارِيُونَ وَلَا يُكْسَرُ. الْكُرُورُ: جَمْعُ الْكَرِّ: حَبْلُ شِرَاعِ السَّفِينَةِ.

(٣) فِي الْمَعْجَمِ الْمَفْصَلِ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ٣/١٨٣: وَحَلِيفٌ.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٨٨ (طبعة الصاوي)، ولسان العرب ٤/٤٧ (بخر)،

٤٥٤ (صرر)، والتنبيه والإيضاح ٢/١٤٧، وتاج العروس ١٠/١٣٥ (بخر) ١٢/١٣٠ (صرر).

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

وحجّة من خفف قوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ولقي: فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، فإذا نقل بتضعيف العين تعدى إلى مفعولين فقوله: ﴿نَحِيَّةً﴾ المفعول الثاني من قولك لقيتُ زيداً تحيةً، فلما بنيت الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل، فبقي الفعل متعدياً إلى مفعول واحد.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الشعراء

اختلفوا في إدغام النون من سين عند الميم وبيانها وكسر الطاء وفتحها. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿طَسَمَ﴾ بفتح الطاء وإدغام النون، وروى خارجه عن نافع: ﴿طِسَمَ﴾ بكسر الطاء، وإدغام النون. وقال خلف عن إسحاق المسيبي عن نافع: الطاء غير مكسورة ولا مفتوحة هو إلى الفتح أقرب.

وقال الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع يبين النون في ﴿طَسَمَ﴾ مثل حمزة. وقال محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع: الطاء مفتوحة وقال ورش وقالون عن نافع: الطاء مفتوحة وَسَطًا من ذلك، وقال: يعقوب عن نافع وأبو جعفر ﴿طَسَمَ﴾ يُقْطَعَانِ كل حرفٍ على حده، ويأتي اختلافهم في يس ونون في موضعه إن شاء الله. قال أحمد: والذي قاله الكسائي عن إسماعيل عن نافع: يوجب رواية يعقوب بن جعفر عن أبي جعفر ونافع بيان النون من ﴿طَسَمَ﴾. وروى حفص عن عاصم: ﴿طَسَمَ﴾ فتحاً ولم يظهر النون في ﴿طَسَمَ﴾ غير حمزة وما روى الكسائي عن إسماعيل. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿طَسَمَ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تبين النون من ﴿طَسَمَ﴾ على قراءة حمزة، ورواية الكسائي عن نافع هو الوجه؛ لأن حروف التهجي في تقدير الانفصال والانقطاع مما بعدها، فإذا كان كذلك وجب تبين النون، لأنها إنما تخفى إذا اتصلت بحرفٍ من حروف الفم، فإذا لم يتصل بها لم يكن شيءٌ يوجب إخفاءها. ووجه إخفائها مع هذه الحروف أن حمزة الوصل قد وصلت، ولم تقطع، وهمزة الوصل إنما تذهب في الدرَج، فكما سقطت همزة الوصل، وهي لا تسقط إلا في الدرَج مع هذه الحروف في ﴿ألف لام ميم اللّه﴾ كذلك لا تبين النون ويقدر فيها الاتصال مما قبلها ولا يقدر فيها الانفصال.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

وكلهم قرأ: ﴿مِنْ عُمْرِكَ﴾ [الشعراء: ١٨] مثقّلة، وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عن أبي عمرو: ﴿عُمْرِكَ﴾ خفيفة، قال هارون: وكان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً، يعني التثقيل. وروى عبيد بن عقال عنه مثقلاً.

قال ابن مقبل:

يا حُرّاً أَمْسَيْتُ شَخْصاً<sup>(١)</sup> قَدْ وَهَى بَصْرِي وَالتَّاتُ<sup>(٢)</sup> مَا دُونَ يَوْمِ البَغْثِ مِنْ عُمْرِي<sup>(٣)</sup>  
وأُشْدُّ أَبُو زَيْدٍ:

إِنْ يَمْضِ عَنَّا فَقَدْ تَوَى عُمْرَا

اختلفوا في ﴿تَلَقَّفُ﴾ [الشعراء: ٤٥] في تشديد التاء وتخفيفها.

فقرأ عاصم في رواية حفص: ﴿تَلَقَّفُ﴾ بتاء خفيفة. وروى البزي وابن فليح عن ابن كثير ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ بتشديد التاء، وروى قبل عن النبال: ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَلَقَّفُ﴾ خفيفة التاء مشددة القاف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: قد ذكرنا هذا النحو فيما تقدّم، ورواية قبل عن ابن كثير ﴿فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ﴾ هو الوجه. ومن شدد التاء من قوله ﴿تَلَقَّفُ﴾ وهو يريد تَلَقَّفُ لزمه إذا ابتداء على هذه القراءة أن يجتلب همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين.

قال أحمد: قد ذكرنا اختلافهم في قوله: ﴿أَمْتُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩] في سورة الأعراف [١٢٣].

قال: وروى حفص عن عاصم ﴿إِنْ مَعِيَ رَبِّي﴾ [الشعراء: ٦٢] بنصب الياء من معي وكل ما في القرآن من قوله: ﴿مَعِيَ﴾ فَإِنَّ عَاصِماً فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ يَحْرُكُ الْيَاءَ فِيهِ.

وروى حفص عن عاصم وورش عن نافع ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٨] بتحريك الياء ولم يحركها غيرهما<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي كل واحد من التحريك والإسكان حسن.

(١) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٠/٣: شيخاً.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٠/٣: وأفتيت.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٧٢، ولسان العرب ٦٩/٢ (فوت) وتهذيب اللغة ١٤/٣٣١، وتاج العروس ٣٤/٥ (فوت).

الافتيات: الفراغ.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.



اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جلّ وعزّ: ﴿حَدِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿حَدِرُونَ﴾ بغير ألف. وقرأ الباكون: ﴿حَدِرُونَ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: رجلٌ حدِرٌ وحاذِرٌ، قال ابن أحمر:

إِنِّي حَوَالِيٍّ وَأَتِي حَدِرٌ هَلْ يُنْسَأُنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>  
قال: حوالِيٌّ ذو حيلةٍ وأنشد العباسُ بن مرداس<sup>(٣)</sup>:

وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ صَنِيعِ<sup>(٤)</sup>  
قال أبو علي: يقال: حَدِرَ يَحَدِرُ حَدِرًا واسم الفاعل حَدِرٌ. فأما حاذِرٌ فإنه يراد به أنه يفعل الحذرَ فيما يستقبل كقولك: بعيرك صائِدٌ غَدًا، وكذلك قوله:

وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي

كأنه يريد مُتَحَدِرٌ عند اللقاء.

قال: قرأ ابن كثير ونافع ﴿أَنْ أَسْرَى﴾ [الشعراء: ٥٢] من سَرَيْتُ، وقرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ أَسْرَى﴾ من أسْرَيْتُ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: حَجَّةُ القَطْعِ قوله: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وحجَّةُ الوصلِ قوله:

سَرَى بَعْدَمَا عَارَ الثُّرَيَّا وَبَعْدَمَا كَانَ الثُّرَيَّا حَلَّةَ الغُورِ مُنْخَلُ<sup>(٦)</sup>  
وهو كثير في الشعر.

قال: قرأ حمزة: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الجَمْعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١] بكسر الراءِ وَيَمُدُّ ثم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٢) البيت لابن أحمر، ويقال للمرار بن منقذ العدوي في لسان العرب ١٨٦/١١ (حول) يقال: رجل حوالِيٌّ للجدِّ الرأي ذي الحيلة. وفي اللسان رواية البيت:

أَوْ تَنْسَأُنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ إِنِّي حَوَالِيٍّ وَإِنِّي حَدِرٌ

(٣) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي (توفي نحو ١٨ هـ = نحو ٦٣٩ م) من مضر، أبو الهيثم شاعر فارس، من سادات قومه. أمه الخنساء الشاعرة. أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم. ويُدعى فارس العبيد، وهو فرسه. وكان بدويًا قحاً. مات في خلافة عمر. الأعلام ٢٦٧/٣، وشرح شواهد المغني ٤٤، وتهذيب التهذيب ١٣٠/٥، والإصابة ٤٥٠٢، وابن سعد ١٥/٤، وسمط اللاكبي ٣٢، وخزانة الأدب ٧٣/١، والشعر والشعراء ١٠١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس في لسان العرب ٢٦٠/١١ (ذيل)، وليس في ديوانه.

ذِيَالٌ: طويل الذيل. والذِيَالُ من الخيل: المتبختر في مشيه واستنانه كأنه يسحب ذيل ذنبه.

(٥) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٦) مرٌّ سابقاً.

يهمز، وكذلك روى هبيرة عن حفص عن عاصم. وروى أبو بكر. عن عاصم مفتوحاً ممدوداً. أبو عمارة عن حفص عن عاصم ﴿تراءى﴾ مفتوحاً مثل أبي بكر. وكان حمزة يقف ﴿تراءى﴾ يمدُّ مدَّة بعد الراء ويكسر الراء، وروى نُصَيْرٌ عن الكسائي، ﴿تراءى﴾ مثل تَرَاعَى إذا أراد أن يقف. الباقون: ﴿تراءى﴾ يفتحون الراء وبعدها ألف وهمزة الألف مفتوحة في وزن تراءى<sup>(١)</sup>.

وقال بعض أصحاب أحمد بن موسى قوله: وهمزة الألف، يعني الهمزة التي بعدها الألف من تفاعل. وهو عين الفعل.

قال أبو علي: وجه إمالة الفتحة التي على الراء أنَّ قياسه: أن يكون في الوقف تراءى مثل تراءى فأمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة التي أميلت فتحتها، لتميل الألف نحو الياء كما قالوا: راءٍ فأمالوا فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة. ومن قال: راءٍ فلم يمل الفتحة كما لم يمل لإمالة الألف في رأيتُ عماداً لم يمل هذه الفتحة لإمالة فتحة الهمزة فيقول: ﴿تراءى﴾ قال: ومن لم يمل البتة قال: ﴿تراءى﴾. قال أحمد: وكان حمزة يقف تِراءً يمدُّ مدَّة بعد الراء، ويكسر الراء فقوله: يمدُّ مدَّة بعد الراء يدلُّ على أنه يقول: تِراءى فيثبت بعد الراء مدَّة، وهذه المدَّة ينبغي أن تكون ألف تفاعل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المنقلبة عن اللام على هذا محذوفة وحذفها لا يستقيم، وليس هذا في قول الباقيين إنَّما قولهم على الإمالة: ﴿تراءى﴾، والإمالة من أجل الإمالة: ﴿تِراءى﴾، أو بغير إمالة البتة: ﴿تِراءى﴾، ومن زعم أنَّ إمالة فتحة الراء التي هي فاء تفاعل من رأيت لا يجوز، فقد غلط، لأنَّ إمالته جائزة من الوجه الذي تقدَّم ذكره. فإن قلت: فإذا وصل فقال: ﴿تِراءى الجمعان﴾ هلاً لم تجز إمالة الفتحة التي على الراء لأنَّه إذا كان إمالته لإمالة فتحة الهمزة وما يوجب إمالة الهمزة فقد سقط وهو الألف المنقلبة عن الياء التي سقطت لالتقاء الساكنين، فإذا سقطت لم يجز إمالة فتحة الهمزة، وإذا لم يجز إمالة فتحة الهمزة وجب أن لا يجوز إمالة فتحة الراء. قيل: إن إمالة فتحة الراء من ﴿تِراءى﴾ جائزة في الوصل مع سقوط الألف من تفاعل لالتقاء الساكنين، وهو عندهم في حكم الثبات، يدلُّك على ذلك قولهم:

ولا ذاكَرَ اللَّءَ إِلاَّ قَلِيلاً<sup>(٢)</sup>

فنصب مع سقوط التنوين لالتقاء الساكنين كما ينصب إذا ثبت وكذلك يميل فتحة الراء مع سقوط الألف لالتقاء الساكنين، كما كان يميلها إذا ثبتت، ولم تسقط، وقد حكى أبو الحسن ذلك، فزعم أنه قد قرئ ﴿فِي أَلْقَلِّطِ الْهَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] فأمال فتحة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٢) مرَّ سابقاً.

اللام مع سقوط الألف كما يميلها مع ثباتها، فكذلك يميل فتحة الهمزة من ﴿تَرَءَا﴾ إذا أدرج فقال: ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]. ونظير ذلك أيضاً في كلامهم قولهم: شهِدَ. ألا ترى أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ لِكَسْرَةِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ الْهَاءُ. ثم حذفت الكسرة التي على العين، ولم تذهب كسرة الفاء من شهد. ونظيره أيضاً قولهم: صَعَقِي. فهذا أشدُّ لَأَنَّهُ أَقَرَّ الْكَسْرَةَ فِي الْفَاءِ مَعَ فَتْحَةِ الْعَيْنِ، وَالْأَوَّلُ كَانَتْ الْكَسْرَةُ الْمَحذُوفَةَ مِنْهُ فِي اللَّفْظِ فِي تَقْدِيرِ الْإِثْبَاتِ، كَمَا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِهِ فِي: رَضِي، وَعُزِّي، وَلَقَضَوِ الرَّجُلُ.

وزعم بعض البغداديين في احتجاج الحذف لهذه الألف في ﴿تَرَاءَى﴾، في وقف حمزة، أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى لُغَةِ حَكَاهَا الْكَسَائِي وَالْفَرَّاءِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ حَكَّوْا: أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: اسْقِنِي مَا يَا هَذَا.

قال أبو الحسن: ولا يجوز تراء من حيث جاز: اسقني ما يا هذا، وذلك أَنَّ الَّذِي يَقُولُ هَذَا إِنَّمَا أَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ الْأَلْفَ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا أَبْدَلَهَا مِنْهَا فِي قَوْلِهِ:

لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ<sup>(١)</sup>

وكما أبدل الآخر منها ألفاً في الباء فيما حدثنا محمد بن السري عن بعض اليزيديين وأنشدنا عنه:

عَلَى أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَطَأْ بِنَاءَ مَخْرَمٍ<sup>(٢)</sup>

فحذف الهمزة لما أسكنها، فانقلبت ألفاً لالتقاء الساكنة، وكذلك حذف الهمزة من ماء، لما قلبها ألفاً لالتقاء الساكنين، فإذا وقف على ماء في قوله: اسقني شربة ما يا هذا، لزمه أن يقول: ما، فيبدل من التنوين الألف فيصير (ما) وكذلك لو حذف الهمزة من ﴿تَرَاءَى﴾ كما حذفها من شربة ما يا هذا، للزمه أن يقول: ﴿تَرَاءَى﴾ ولا يمدُّ كَمَا لَا يَمْدُ (ما) إذا وقف عليه على هذه اللغة، وليس الرواية عن حمزة ﴿ترا﴾ إِنَّمَا الرَّوَايَةُ عَنْهُ أَنَّهُ يَمْدُ مَدَّةَ بَعْدِ الرَّاءِ مِنْ ﴿تَرَاءَى﴾، فِينبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَدَّةُ أَلْفًا وَهَمْزَةً، أَمَّا الْأَلْفُ فَأَلْفُ تَفَاعُلٍ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ الْأَلْفِ فَهُوَ الْهَمْزَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، إِمَّا بَيْنَ بَيْنٍ، وَإِمَّا مَخْفُفَةً، وَعَلَى أَيِّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ وَجِبَ أَنْ يُسَكَّنَ فِي الْوَقْفِ، كَمَا تَسْكُنُ سَائِرَ الْحُرُوفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ:

يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ جِذَارِ الْإِلْقَاءِ بَتَّلَعَاتِ كَرُؤُوسِ<sup>(٣)</sup> الصِّصَاءِ<sup>(٤)</sup>

(١) مرَّ سابقاً. (٢) مرَّ سابقاً.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤/٩: كجدوع.

(٤) الرجز لغيلان الربيعي في لسان العرب ٣٦/٨ (تلع)، والخصائص ٢٨٠/١، وتاج العروس ٤٠١/٢٠ (تلع)، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٥٥/١٥ (لعا)، وجمهرة اللغة ص ٢٤٢، ٨٦٦، ١٢٣٤، إنما أراد =

فهذا على أنَّ الضرب مفعولان، ومنه قول الآخر:

رِدِّي رِدِّي وَرَدَّ قَطَاةٌ صَمَاءٌ كُذِرِيَّةٌ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ<sup>(١)</sup>  
وأما ما رواه نُصَيْرُ عَنِ الْكَسَائِيِّ فِي الْوَقْفِ تَرَايِي مِثْلَ تَرَاعِي، فَحَسَنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ  
الْوَقْفَ مَوْضِعَ تَبَيُّنٍ فِيهِ الْحُرُوفُ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهَا.

وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع، فصارت  
لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يُعْتَمَدُ لَهُ عَلَى مَوْضِعٍ، فَبَيَّنَّا بِأَنَّ نَحَا بِهَا نَحْوَ الْيَاءِ وَقَرَّبَهَا  
مِنْهَا. وَبِذَلِكَ عَلَى حَسَنِ هَذَا أَنَّ قَوْمًا يَبْدُلُونَ مِنْهَا الْيَاءَ الْمَحْضَةَ فِي الْوَقْفِ، فَيَقُولُونَ  
أَفْعَيْ، وَحُبْلَيْ، وَآخَرُونَ يَبْدُلُونَ مِنْهَا الْهَمْزَةَ، فَيَقُولُونَ: هَذِهِ حُبْلَاءُ، وَرَأَيْتَ رَجُلًا فَكَذَلِكَ  
نَحَا بِالْأَلْفِ بِإِمَالَتِهَا نَحْوَ الْيَاءِ لِيَكُونَ أَبْيَنَ لَهَا، وَلَمْ يُؤْمَلِ الرَّاءُ مِنْ «تَرَاءِ» لِأَنَّ الْإِمَالََةَ إِنَّمَا  
هِيَ عِنْدَهُ مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ، وَالْوَقْفُ غَيْرُ لَازِمٍ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ لَمْ يَرِ أَنَّ يَعْتَدُّ بِهِ.

اختلفوا في فتح الخاء وضمها من قوله جل وعز: ﴿إِلَّا خَلَقَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]  
فقرا ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿خَلَقَ الْأَوَّلِينَ﴾، بفتح الخاء وتسكين  
اللام، وقرأ الباقون: بضم الخاء واللام<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: خُلِقَ الْأَوَّلِينَ: أَي: عَادَتْهُمْ، وَخَلَقَ الْأَوَّلِينَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ  
اِخْتِلَاقَهُمْ وَكَذِبُهُمْ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخَلَقُ﴾ [ص: ٧]، وَفِيهِ «وَتَخَلَّقُونَ إِفْكَاً»  
[العنكبوت: ١٧] أَي تَخْتَلِقُونَهُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَلَقْنَا كَخَلَقَكُمْ، نَمُوْتُ كَمَا  
مَاتُوا، وَلَا تُبْعَثُ، فَخَلَقَ عَلَى هَذَا: مُصَدَّرٌ، إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ  
لِلْمَفْعُولِ، أَي: خَلَقْنَا كَمَا خَلَقُوا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُضَافاً إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ،  
وَلَا يَقْدَرُ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله جل وعز: ﴿قَرِهَيْنِ﴾ [الشعراء: ١٤٩].  
فقرا ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿قَرِهَيْنِ﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿قَرِهَيْنِ﴾ بِأَلْفٍ<sup>(٣)</sup>.  
أبو عبيدة ﴿قَرِهَيْنِ﴾ أَي: مَرِحَيْنِ، قَالَ: وَيُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى: ﴿قَرِهَيْنِ﴾ وَأُنْشِدُ:  
لَا أَسْتَكِينُ إِذَا مَا أَزَمَةً أَرَمْتُ وَلَنْ تَرَانِي لِخَيْرِ قَارَةِ اللَّبِّبِ<sup>(٤)</sup>

= أنهم يتمسكون بخيزران السفينة خشية أن تلقى في البحر، ولقاء الشيء وألقاه إليه وبه. ويعني  
بالتلعات هنا سكاكات السفن؛ وقوله: كجدوع الصيصاء أي أن قلوب هذه السفينة طويلة حتى كأنها  
جدوع الصيصاء وهو ضرب من التمر نخله طوال.

(١) الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (ورد).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠.

(٤) رواية الشطر الثاني في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٣٨٤:

قال: وقوم يقولون: فارهين أي: حاذقين.

قال أبو علي: ليس فارهين كحاذرين، في أن فارهين يكون لما يأتي في الأمر العام، وليس للحال؛ لأنهم قد قالوا: فارةً وفُرْهَةً، فدل جمعهم له مثل صاحب وصُخْبَةٍ أن فاعِلٌ يستعمل للحال، والآتي، والماضي، وليس الحاذر كذلك، لأن الحاذر لما يأتي بدلالة أن الفعل حَذِرَ يَحْذِرُ، وقد قال: ﴿فَلْيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، فإذا كان الفعل على هذا فاسم الفاعل حاذرٌ، وفاعلٌ للمستقبل كقولك: بعيرُك صائِدٌ غداً.

اختلفوا في قوله جَلَّ وعزَّ: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ [الشعراء: ١٧٦] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿لَيْكَةِ﴾ هاهنا، وفي «صاد» [١٣]: بغير همز، والهاء مفتوحة بلا ألف.

وقرأ الباقون: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ بالهمز فيهما والألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قد قلنا في هذا الحرف فيما تقدّم من هذا الكتاب. ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة، وأنه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي - زعموا - في هذه السورة، وسورة صادٍ بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحّة ما اختار من قولهم: ﴿لَيْكَةِ﴾، وذلك لأنه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، وقول من قال: لَحْمَرٌ، كما كتبوا ﴿الْحَبَّءَ﴾ على ذلك، فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا، ثبت أن ما اختاره من ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يدل عليه خطّ المصحف، ولا يصحّ ذلك لأمر آخر، وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل، فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه: ﴿أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾ فكذلك لم تكتب في خط. ومثله في أنه كتب مرة على اللفظ، وأخرى على غيره كتابتهم. ﴿سَنَعُ الزَّيْنَةَ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو، لما لم تثبت في الخط، وكتب في ﴿يَدْعُو الْإِنْسَانَ بِالْشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١] بالواو فإذا جاز هذا فيه، علمت أن الاختيار مدخولٌ ويدلّ على ضعف الاختيار أن سائر القرآن غير هذين الموضعين عليه. ويدلّ على فساد ذلك أيضاً همز من همز فقال: ﴿الْأَيْكَةِ﴾، فإذا بينت هذا، علمت أن ﴿لَيْكَةِ﴾ على تخفيف الهمزة، وأن فتح ﴿لَيْكَةِ﴾ لا يصحّ في العربية، لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة، فهو على قياس من قال: مررت بلحمر، فاعلم.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فقرأ ابن كثير ونافع

ولا ترانبي إلا فارة السلب

البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أساس البلاغة ص ٣٤٠ (فره)، والمخصص ١١٦/٣.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٠، ١٣١.

وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾ خفيف، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ رفع. وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿نَزَّلَ بِهِ﴾ مشددة الزاي، ﴿الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ قوله: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وقوله: ﴿تُنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ [النحل: ٢]، فتنزل مطاوع نَزَّلَ، فهو مثل مطاوع: نَزَلَ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ فدخلت التاء للمطاوعة. فصار: ﴿تُنزَّلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ﴾ والرُّوح في التنزيل قد جاء يراد به القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] إلى قوله: ﴿مِنْ عِبَادِنَا﴾ وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النحل: ١٠٢]. ومن أسند الفعل إلى الرُّوح فقال: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ﴾ فلائذ ينزل بأمر الله جلَّ وعزَّ فمعناه معنى الثقيلة.

وكلهم قرأ: ﴿أَوَّلَ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ [الشعراء: ١٩٧] نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء ﴿آيَةٌ﴾ بالرفع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه قول ابن عامر: ﴿تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾ أَنَّ ﴿تَكُنْ﴾ ليس للآية، ولكن تضمُرُ في ﴿تَكُنْ﴾ القصة أو الحديث، لأن ما يقع تفسيراً للقصة والحديث من الجمل، إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير على شريطة التفسير، كقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦] فكذلك ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَوُا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] لما كان فيه مؤنث، جاز أن يُؤنثَ ﴿تَكُنْ﴾ فآية مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ علماء بني إسرائيل لما كان فيه مؤنث جاز أن تؤنث ﴿تَكُنْ﴾ ولا يمتنع أن لا يضمم القصة ولكن يرتفع ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ بقوله: ﴿تَكُنْ﴾ وإن كان في تكن علامة تأنيث، لأنَّ ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ في المعنى هو الآية، فيحمل الكلام على المعنى، كما حُمِلَ على المعنى في قوله سبحانه: ﴿قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنت لما كان المراد بالأمثال: الحسنات، وكذلك قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ لَرَوْكَ كُنْ فَنَنْهَمُ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣].

قرأ نافع وابن عامر: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧] بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في سائر مصاحفهم<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: الوجهان حسان.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

وقرأ نافع وحده: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] ساكنة التاء، وقرأ  
الباقون: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ مشددة التاء، مفتوحة مكسورة الباء.  
قال أبو علي: الوجهان حسنان تبعتُ القومَ أتبعُهُم وأتبعْتُهُم أتبعُهُم، وهو مثل:  
حَفَرْتُهُ وَاخْتَفَرْتُهُ وشَوَيْتُهُ وَاشْتَوَيْتُهُ، وقد تقدّم ذكر ذلك.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة سليمان صلى الله عليه

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جلّ وعزّ: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧].

فقرأ عاصم وحزمة والكسائي ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ منوناً غير مضاف.

وقرأ الباقر: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾ مضاف غير منون<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿بِشَهَابٍ قَبَسٍ﴾: الشهاب: النار، والقبس ما أفتبست، وأنشد لأبي زيد:

فِي كَفِّهِ صَعْدَةٌ مَثْقَفَةٌ فِيهَا سِنَانٌ كَشَعْلَةِ الْقَبَسِ<sup>(٢)</sup>

غيره: كل أبيض ذي نور فهو شهاب، ولا أدري أقاله رواية أم استدللاً ويجوز أن يكون القبس صفة، ويجوز أن يكون اسماً غير صفة، فأما جواز كونه وصفاً فلأنهم يقولون: قَبَسَتْهُ أَقْبِسُهُ قَبَسًا، والقَبَسُ: الشيء المقبوس، وقالوا: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْبًا، فيجوز في قولهم: حَلْبًا، أن يكون مصدرًا كقولهم: بَدَأَ لَهُ يَبْدُو بَدَأً، ويجوز أن يكون الحلب المحلوب، وفي التنزيل: ﴿شِهَابٌ مُنَابِقٌ﴾ [الصافات: ١٠]، فيجوز أن يكون الشهاب النار، لأن النار قد وصفت بالثقوب قال:

أذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَانَتْهُ بَعْلِيَاءَ نَارًا أَوْقَدَتْ بِثُقُوبٍ<sup>(٣)</sup>

فتقدير قوله: أوقدت بثقوب، أوقدت مثقبة، والجار والمجرور في موضع حال.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) رواية البيت في الأغاني:

تَخَالَ فِي كَفِّهِ مَثْقَفَةٌ تَلْمَعُ فِيهَا كَشَعْلَةُ الْقَبَسِ

البيت في الأغاني ١٢/١٦٠. ثقف الرمح: وقومه وسواه.

(٣) يروى «نار» وليس «نار».

البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥ وفيه «لثقوب» مكان «بثقوب» والحيوان ٥/

٦٠١، وبلا نسبة في لسان العرب ٨/٩٩ (ذيع)، وتهذيب اللغة ٣/١٤٨، وتاج العروس ٢١/٢٢ (ذيع).

أذاعوا به أي أظهروه ونادوا به في الناس.



فَأَمَّا قَوْلَ الشَّاعِرِ يَرَوِي لِلْأَفْوَهِ:

كشِهَابِ الْقَدْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ فَارِسٌ فِي كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَارٌ  
فِيَّاهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَ الْمَزْرَاقَ<sup>(١)</sup> الَّذِي يَرْمِيهِ الْفَارِسُ لَتَلَأْتُهُ، وَضِيَاءَهُ وَبَرِيْقَهُ  
نَارًا قَالَ أَوْسُ:

فَانْقَضَ كَالدَّرِيِّ يَثْبَعُهُ لَهَبٌ يَثُورُ تَخَالُهُ طُنْبًا<sup>(٢)</sup>  
فَاللَّهَبُ هُنَا كَالشَّهَابِ فِي الْبَيْتِ الْآخِرِ، فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ: قَبَسَ صَفَةً، فَلْأَحْسَنُ أَنْ  
يَجْرِي عَلَى الشَّهَابِ كَمَا جَرَى عَلَى الْمَوْصُوفِ فِي قَوْلِهِ:

كَأَنَّهُ ضَرَمَ بِالْكَفِّ مَقْبُوسٌ<sup>(٣)</sup>

فَكَانَ مَقْبُوسٌ صِفَةً لِلضَّرَمِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْقَبْسُ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِشِهَابِ قَبَسٍ﴾؛ وَإِنْ  
كَانَ مُصَدَّرًا غَيْرَ صِفَةٍ حَسَنَتْ فِيهِ الْإِضَافَةُ بِشِهَابِ قَبَسٍ وَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ، أَلَا  
تَرَى أَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا يُضَافُ إِلَى صِفَتِهِ قَالَ الشَّاعِرُ:

فِي حَيْثُ خَالَطَتِ الْخُزَامَى عَزْفَجَا يَأْتِيكَ قَابِسٌ أَهْلِيهِ لَمْ يُثْبَسِ<sup>(٤)</sup>  
وَاقْرَبِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلَ الطَّرْمَاحِ:

كَظَهَرَ الْأَلَى لَوْ تَبْتَغِي رِيَّةً بِهَا لَعَيَّتْ نَهَارًا<sup>(٥)</sup> فِي بَطُونِ الشَّوْاجِنِ<sup>(٦)</sup>

(١) المِزْرَاقُ: الرُّمْحُ الْقَصِيرُ (ج) مَزْرَاقٌ.

(٢) فِي الْمَعْجَمِ الْمَفْصَلِ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ١/١٣٤، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ ١/٧٣: نَقَعَ يَثُوبُ.  
الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِأَوْسِ بْنِ حَجْرٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ٣، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١/٧٣ (دِرْأً)، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ  
١٥٨/١٤، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ١/٢٢٤ (دِرْأً).

الدَّرِيُّ: الْكَوْكَبُ الْمُتَقَضُّ يُدْرَأُ عَلَى الشَّيْطَانِ. قَوْلُهُ: تَخَالَه طُنْبًا: يَرِيدُ تَخَالَه فُسْطَاطًا مُضْرُوبًا.

(٣) عَجَزَ بَيْتٌ. صَدْرُهُ:

وَقَدْ أَلَاخَ سُهَيْلٌ بَعْدَمَا هَجَعُوا

الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْمَتَلَمِّسِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٨٣، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٢/٥٨٦ (لُوح)، ١٢/٣٥٥ (ضَرْمٌ)،  
وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ ص ٤١٦ (لُوح)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ ٧/١٠٢ (لُوح)، وَبِلَانِ نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ١١/٢٢.

الضَّرَمُ: لَهَبُ النَّارِ. وَالضَّرَمُ: شِدَّةُ الْعَدُوِّ.

(٤) الْخُزَامَى: جِنْسُ نَبَاتٍ مِنَ الْفَصِيلَةِ الشَّفَوِيَّةِ، لَهُ زَهْرٌ طَيِّبٌ الرِّيْحِ.

الْعَرْفَجُ: شَجَرٌ صَغِيرٌ سَرِيعُ الْإِشْتِعَالِ (ج) عَرَافِجُ: الْوَاحِدَةُ عَرْفَجَةٌ.

(٥) فِي الْمَعْجَمِ الْمَفْصَلِ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ٨/٢١٤: لَعْنَتْ وَشَقَّتْ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلطَّرْمَاحِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٤٨٩، وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١٣/٢٣٣ (شَجْنٌ)، ١٤/٣٥٠

(رُوي)، ١٥/٢٣٨ (لَأَى)، ١٥/٣٨٩ (وَرَى)، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ١١/٣٦٧، ١٤/٢٧١، وَتَاجُ الْعُرُوسِ

(شَجْنٌ)، (لَأَى)، (وَرَى)، وَبِلَانِ نِسْبَةٍ فِي الْمَخْصَصِ ٨/٣٩.

أَيُّ هَذِهِ الصَّحْرَاءِ كَظَهَرَ بَقْرَةً وَحْشِيَّةً لَيْسَ فِيهَا أَكْمَةٌ وَلَا وَهْدَةٌ.

وقال:

خُلِفْتُ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مَشْكَسًا مَن شَاءَ مِنْ شَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسًا<sup>(١)</sup>

وقال أبو عثمان عن أبي زيد يقال: أقبستهُ العِلمَ وقبستهُ النار، وقول الشاعر:

يَأْتِيكَ قَابِسُ أَهْلِهِ

يدلُّ على ما حكاه أبو زيد من قبستهُ النار، واسم الفاعل للحال، ولكنه نوى به

الانفصال، وأحد المفعولين محذوف كأنه أهل هذا المكان النار. فأما قوله:

وَعِيدُ أَبِي قَابُوسَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ<sup>(٢)</sup>

وقوله:

فمُلِّكْ أَبِي قَابُوسَ أَضْحَى وَقَدْ نَجَزَ<sup>(٣)</sup>

فليس قابوس فاعولاً من القبس، كما أن جالوت وطالوت ليسا بفعلوت من الطول والجلول، ولو كان كذلك لانصرف، ألا ترى أنَّ حاطوماً وجاروفاً، ونحو ذلك ينصرف في المعرفة في امتناع ما ذكرنا من الصرف ما يعلم به أنه أعجمي، فلما انضمت العجمة إلى التعريف، لم ينصرف، وكذلك إبليس، ليس من أبليس، وإنما هذه الأشياء اتفاقاً ألفاظ بين اللغتين. وأما قوله:

(١) البيت في لسان العرب ١١٢/٦ مادة (شكس) وهو بلا نسبة.

الشكس والمشكس: السعي الخلق وقيل: هو السعي الخلق في المبايعه وغيرها.

(٢) صدر بيت. عجزه:

أتاني ودوني راكس فالضواجع

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢، ولسان العرب ١٠١/٦ (ركس)، ٢٢١/٨

(ضجع)، والتنبيه والإيضاح ٢٧٨/٢، وديوان الأدب ١٥٨/٢، وتاج العروس ١٣١/١٦ (ركس) ٢١/

٤٠٢ (ضجع)، ومعجم البلدان ٤٥٤/٣ (الضجوع)، ٤٦٤ (الضواجع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة

٣٩٠/٣، ومجمل اللغة ٣٠٥/٣.

راكس: اسم واد، وقوله: في غير كنهه أي لم أكن فعلت ما يوجب غضبه عليّ فجاء وعيده في غير

حقيقة أي على غير ذنب أذنبته. والضواجع: جمع ضاجعة، وهو منحني الوادي ومنعطفه.

(٣) عجز بيت. صدره:

وكننت ربيعاً لليتامي وعصمة

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩٤، ولسان العرب ٤١٤/٥ (نجز)، والتنبيه

والإيضاح ٢٥٢/٢، وتهذيب اللغة ٦٢٥/١٠، وأساس البلاغة ص ٤٤٧ (نجز) وتاج العروس ١٥/

٤٤٣ (نجز)، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٣٦/٢، والمخصص ٥٩/١٥، ٧/١٧ تجز ونجز الشيء:

فني وذهب فهو ناجز. أبو قابوس: كنية للنعمان بن المنذر، يقول: كنت لليتامي في إحسانك إليهم

بمنزلة الربيع الذي به عيش الناس. والعصمة: ما يعتصم به الإنسان من الهلاك، وذكره الجوهري بكسر

الجيم، والأكثر على قول أبي عبيد، ومعنى البيت أي انقضى وقت الضحى لأنه مات في ذلك الوقت.

(لسان العرب ٤١٤/٥ (نجز)).

فَإِنْ يَفْقِدِزْ عَلَيْنِكَ أَبُو قُبَيْسٍ<sup>(١)</sup>

فإنما انصرف من حيث حُقِرَ تحقير الترخيم ولم ينصرف في الشعر للضرورة من حيث انصرف نوح ولو طُ مَكْبَرِينَ ومصغَّرِينَ، يعني أنه تحقير قبس، وَقَبَسُ شَيْءٍ ينصرف. وقال أبو الحسن: ﴿بِشِهَابِ قَبَسٍ﴾ الإضافة أكثر وأجوز في القراءة، كما تقول: دارُ أَجْرٍ، وسوارُ ذَهَبٍ، قال: ولو قلت: سوارُ ذَهَبٍ، ودارُ أَجْرٍ، كان عربياً قال: إلا أن الأكثر في كلام العرب الإضافة. قال أبو علي: فأبو الحسن جعل القبس فيه غير وصف، ألا ترى أنه جعله بمنزلة الأجر والذهب، وليس واحد منهما صفة.

هيرة عن حفص عن عاصم ﴿هُدَىٰ وَيُشْرَىٰ﴾ [النمل: ٢] بكسر الراء، والمعروف عن حفص عن عاصم الفتح، وكسر أبو بكر راء ﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [النمل: ١٠] والهمزة وفتحهما حفص عن عاصم، وفتح أبو عمرو الراء وكسر الهمزة في كل القرآن، والكسائي مثل عاصم في رواية أبي بكر يكسرها وحمزة مثله، ابن عامر يفتح، وكذلك ابن كثير ونافع.

قال أبو علي: قد تقدّم ذكر وجه إمالة الفتحين منهما في غير موضع.

اختلفوا في فتح الياء من قوله سبحانه: ﴿مَالِكٌ لَّا يَرَىٰ الْهُدُودَ﴾ [النمل: ٢٠] ﴿وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢]، وسكونهما.

فقرأ ابن كثير وعاصم والكسائي: ﴿مَالِكٌ لَّا يَرَىٰ الْهُدُودَ﴾ ﴿وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ بفتح الياء فيهما، وقرأ نافع وأبو عمرو ﴿مَالِكٌ لَّا يَرَىٰ الْهُدُودَ﴾ ساكنة الياء ههنا، وقرأ ﴿وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ﴾ بفتح الياء في يس، وقرأ ابن عامر وحمزة الحرفين جميعاً ساكنة ياءهما.

قال أبو علي: كلا الوجهين من الإسكان والفتح حسن.

عباس عن أبي عمرو ﴿عَلَىٰ وَاوَاتَمَّلِي﴾ [النمل: ١٨] يميل الواو، والباقون: ﴿وَاوَاتَمَّلِي﴾ مفخماً.

قال أبو علي: الإمالة في ﴿وَاوٍ﴾ حسنة من أجل الكسرة، والألف اللازمة بعدها فهما يجلبان الإمالة، إذا كان كل واحدٍ منهما منفرداً، فإذا اجتمعا كان أجدر لهما. ومن لم يُمَل، فلأن ترك الإمالة شائع، ولغة كثير من العرب. والوادي من ودي، إذا سال، واللام منه ياء، ولا يجوز أن يكون واواً، إلا أنه اسم كالكاهل والغارب، وليس بوصف، وقالوا: أمئى يُمْنِي، وفي التنزيل: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَتَّئِنُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨]، وأمئدى،

(١) صدر بيت. عجزه:

يَحْطُ بِكَ الْمَعِيشَةُ فِي هَوَانٍ

البيت للناطقة الذيباني في لسان العرب ١٦٨/٦ مادة: قبس. وفيه:

أبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي اللخمي ملك العرب، وجعله الناطقة أبا قبيس للضرورة فصغره تصغير الترخيم. وإنما صغره وهو يريد تعظيمه.

وقالوا: كلُّ فحلٍ يمضي. وقالوا: ودَى الرجل، من الوَدْي، ولم أعلم أودى في هذا المعنى، وأنشدنا محمد بن السري:

كَأَنَّ عِرْقَ أَيُّرِهِ إِذَا وَدَى حَبْلُ عَجُوزٍ صَفَرَتْ خَمْسَ قُوى<sup>(١)</sup>

وقالوا: في جمع وادٍ أودية، وفي التنزيل: ﴿فَسَأَلَتْ أَودِيَهُ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] أي بقدر مياهها، فحذف المضاف، وقالوا: سال الوادي، وجرى النهر، إذا سال مياهها، ولم أعلم فاعلاً جمع على أفعله كهذا الحرف، ويشبه أن يكون لاشتراك فعيل وفاعل في كثير من المواضع، نحو عليم وعالم، وولي ووال، فكما جُمِعَ فعيل على أفعله، شَبِهَ هذا الحرف بفاعل.

وممَّا يَقْرُبُ ذلك قولهم: شريف وأشراف، ویتيم وأيتام، وأبيل<sup>(٢)</sup> وآبال، كما قالوا: صاحب وأصحاب، وطائر وأطيّار، فكأنه لما اتفقا في البناء، ووقع كل واحد منهما موقع الآخر، اتفقا في الجمع، كما اتَّفَقَ فاعل وفُعْلُ الذي هو المصدر في الجمع. قال:

فَنُوَارُهُ مِيلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ<sup>(٣)</sup>

فالنُّوَارُ: جمع نور، وليس كحُصَّانٍ وُضْرَاءٍ، ألا ترى أنه وصفه بالجمع في قوله: فَنُوَارُهُ مِيلٌ، لَمَّا اتَّفَقَ فاعلٌ وفُعْلٌ في الصِّفَةِ نحو قوله تعالى: ﴿أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠]، اتفقا في التفسير فُجْمِعَ على فُعَالٍ، كما جُمِعَ فاعلٌ عليه.

قال: وقرأ ابن كثير وحده: ﴿أَوْ لِيَأْتِيَنَّيْ﴾ [النمل: ٢١] بنونين، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الباقون على الإدغام، وكذلك في مصاحفهم<sup>(٤)</sup>.

قال بعض أصحاب أحمد بن موسى في قوله: وقرأ الباقون على الإدغام، غلط في الترجمة، إنمَّا يريد أَنَّهُمْ قرؤوا بنون واحدة مشددة، وحذفوا الثانية التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونات وهو: ﴿لِيَأْتِيَنَّيْ﴾.

قال عبيد عن أبي عمرو: ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨] ساكنة النون وهو غلط. قال: وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾ مشددة النون، وكذلك قرأ الباقون: ﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) الأبيل: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل الراهب الرئيس، وقيل: صاحب الناقوس. والأبيل: العصا (لسان العرب ٦/١١ أبل).

(٣) عجز بيت. صدره:

بمستأسد القرى ان حوتلعه

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المخصص ٢١٩/١٠.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

قال أبو علي: قوله: وهو غلط، يريد أنه غلط من طريق الرواية، إلا أنه لا يتَّجه في العربية، ووجه النون الخفيفة والشديدة هاهنا حسنان، ووجه الشديدة في ﴿لَا يَحْمِلَنَّكُمْ﴾ أن الفاعلين كثرة، فنقلت العين للدلالة على الكثرة.

قال: قرأ عاصمٌ وحده ﴿فَمَكَتْ﴾ بفتح الكاف، وقرأ الباقون: ﴿فَمَكَّتْ﴾ [النمل: ٢٢] بضم الكاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه ﴿مَكَّتْ﴾ أنهم قالوا: مَكَّتْ يَمَكْتُ، كما قالوا: قَعَدَ يَقْعُدُ، وَمَكَّتْ كَطَرَفَ.

قال أبو علي وأظن سيبويه قد حكاهما، ومما يقوي: ﴿مَكَّتْ﴾ بالفتح قوله: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ مَكِّيُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وفيه: ﴿مَكِّيِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣]؛ فماكئين: يدل على مَكَّتْ، ألا ترى أنك لا تكاد تجد فاعلاً من فَعُلْ؛ إنما يكون مكان الفاعل فيه: فَعِيلٌ نحو: ظريفٍ وشريفٍ وكريمٍ.

فإن قلت: إن فاعلاً من ﴿مَكَّتْ﴾ في الآيتين، يراد بهما الآتي، فهو مثل: بعيرك صائتٌ غداً، فهو قول. فإن قلت: إنه حكاية الحال التي يصيرون إليها، فهو قول: ويؤكد ذلك قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَاهُونَ﴾ [يس: ٥٥]. ألا ترى أنه جاء على أصله لما أريد حكاية الحال، ولم يجئ على حد: بعيرك صائتٌ غداً. قال أبو حسن: مَكَّتْ أَكْثَرُهُمَا.

اختلفوا في إجراء ﴿سَيِّئًا﴾ [النمل: ٢٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ غير مجرأة، هذه رواية البزي، وقرأت على قنبل عن النبال ﴿مِنْ سَبَأٍ بَنِيَّ يَقِينٍ﴾ ساكنة الهمزة، وكذلك في قوله: ﴿لِسَبَأٍ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥] وكذلك روى الحسن بن محمد بن عبد الله بن أبي يزيد عن شبل عن ابن كثير، وقال: هو وهم وأخبرني قنبل عن ابن أبي بزّة: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو، وهذا هو الصواب. وكذلك ﴿لِسَبَأٍ﴾ وقرأ الباقون: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾ مجرأة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قال سيبويه: ثمودٌ وسبأ، مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، فكثرتين سواء، يريد أن هذه الأسماء منها ما جاء على أنه اسم للحيين نحو: مَعْدٍ وقُرَيْشٍ وثَقِيفٍ، ومنه ما يغلب عليه أن يكون اسم قبيلة كقولهم: تغلبت بنتٌ وائلٍ، وتميم بنتٌ مرٍّ.

ومنه ما يستوي فيه الأمران جميعاً، كثمود وسبأ، قال أبو الحسن في ﴿سَيِّئًا﴾: إن شئت صرفته؛ فجعلته اسم أبيهم أو اسم الحي، وإن شئت لم تصرف، وجعلته اسم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

القبيلة، قال: والصرّف أعجب إليّ، لأنّه قد عرفْتُ أنّه اسمُ أبيهم، وإن كان اسم الأب يصير كالقبيلة إلا أنّي أحمله على الأصل. انتهى كلام أبي الحسن. وقال غيره: هو اسم رجل، واليمانية كلّها تنسب إليه، يقولون: سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقال أبو إسحاق: من قال: إن سبأ اسم رجل فقد غلط لأنّ سبأ مدينة بقرب مأرب من اليمن بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام كذلك قيل، انتهى كلامه.

قال: كُلُّهُمْ شَدَّدَ اللَّامَ من قوله سبحانه: ﴿أَلَّا سَجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] غير الكسائي فإنّه خَفَّفَهَا، ولم يجعل فيها ﴿أَنْ﴾ ووقف ﴿أَلَيَا﴾ ثم ابتداء ﴿اسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من شَدَّدَ ﴿أَلَّا سَجُدُوا﴾ فتقديرها: فصَدَّهُم عن السَّبِيل لثلاً يسجدوا، ويجوز أن يعلق ﴿أَنْ﴾ بزَيْن، كأنه زَيْنَ لهم الشيطان أعمالهم، لثلاً يسجدوا، واللام في الوجهِين داخلَةٌ على مفعولٍ له، وهذا هو الوجه لتحرّي القصة على سننها، ولا يُفْضَلُ بين بعضها وبعض بما ليس منها، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع، لأنّه يجري مجرى الاعتراض، وما يُسَدِّدُ القِصَّةَ، وكأنّه لما قيل: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤]، فدَلَّ هذا الكلام على أنّهم لا يسجدون لله تعالى، ولا يتديّنون بدين، قال: ألا يا قوم أو يا مُسلمون اسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض، خلافاً عليهم، وحمداً لله، ومكان ما هداهم لتوحيده، فلم يكونوا مثلهم في الطغيان والكفر. ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر، أنّه موضع يحتاج فيه إلى استعطف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أنّ النداء موضع يحتاج فيه إلى استعطف المنادى له من إخبارٍ أو أمرٍ أو نهي، ونحو ذلك مما يخاطبُ به، وإذا كان كذلك فقد يجوز أن لا يريد منادى في نحو قوله: ﴿أَلَّا سَجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] كما يريد المنادى في قوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ<sup>(٢)</sup>

وكذلك ما حكى عن أبي عمرو من قوله: يا ويلّ له، ويؤكد ذلك قولهم: هَلُمَّ، وبنائهم ها التي للتنبيه مع لَمْ، وجعلها مع الفِعْلِ كشيء واحد، وإجماع الناس على فتح آخر الكلمة في اللغتين، فكما لا يجوز أن يراد ها هنا مأمور لبناء الكلمة على

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤٨، والإنصاف ١/١١٨، والجنى الداني ص ٣٥٦، وجواهر الأدب ص ٢٩٠، وخزانة الأدب ١١/١٩٧، والدرر ٣/٢٥، ٥/١١٨، وورصف المباني ص ٤٠٣، وشرح أبيات سيويه ٢/٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦، وشرح المفصل ٢/٢٤، ٤٠، والكتاب ٢/٢١٩، واللامات ص ٣٧، ومغني اللبيب ٢/٣٧٣، والمقاصد النحوية ٤/٢٦١، وجمع الهوامع ١/١٧٤، ٢/٧٠.

الفتح، وإن فُكَّ إحداهما من الأخرى، بل لا يسوغ إرادة المنادى، لمكان بنائهما معاً، وجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ كذلك يجوز لك أن لا تريد مأموراً في قوله: ﴿أَلَا يَا سَاجِدُوا﴾. ويجوز أن يُراد بعد يا مأمورون، فحذفوا، كما حذفوا من قوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كَلَّمِهِمْ

فكما أن ﴿يَا﴾ هنا لا تكون إلا لغير اللعنة، كذلك يجوز أن يكون المأمورون مرادين فحذفوا من اللفظ، وقد جاء هذا في مواضع من الشعر، فمن ذلك ما أنشده أبو زيد:

وقالت ألا يا اسمع نِعِظْكَ بِخُطْبَةٍ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَانطَقِي وَأَصِيبِي (١)

ومما يؤكد قول من قال: ألا مثقلة، أنها لو كانت مخففة ما كانت في ﴿سَاجِدُوا﴾ ياء لأنها اسجدوا، ففي ثبات الياء في يسجدوا في المصحف دلالة على التشديد، وأن المعنى: أن لا يسجدوا؛ فانتصب الفعل بأن وثبتت ياء المضارعة في الفعل.

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ في الياء والتاء. [النمل: ٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص والكسائي بالتاء فيهما.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالياء فيهما (٢).

قال أبو علي: من قرأ بالياء، فلأن الكلام على الغيبة: فزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَلَا يسجدوا، وهو يعلم الغيب وما يخفون وما يعلنون. وقرأ الكسائي فيهما بالتاء لأن الكلام قد دخله خطاب على قراءته: اسجدوا لله الذي يعلم ما تُسْرُونَ وما تُعْلِنُونَ.

ومن قرأ: ﴿أَنْ لَا يَسْجُدُوا﴾، فالكلام على الغيبة، ويجوز أن يكون على الخطاب للمؤمنين والكافرين الذين جرى ذكرهم، على لفظة الغيبة، فأخبر الجميع بأنه سبحانه يعلم ما يخفون وما يعلنون، ورواية أبي بكر عن عاصم بالياء فيهما أشبه بقراءة ﴿أَلَا سَاجِدُوا﴾ بالياء فيهما، لأنه غيبة مع غيبة.

اختلفوا في وصل الهاء بياء في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَأَلْقَاهُ فِيهِمُ﴾ [النمل: ٢٨]

وإسكانها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿فَأَلْقَاهُ فِيهِمُ﴾ موصولة بياء في رواية الحلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر، وقال: ابن ذكوان بكسر الهاء، واختلف

(١) يُروى «سميماً» بدل «سمعنا».

البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٣٥، ونوادير أبي زيد ص ٢٢، وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٠٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣١.

عن نافع فقال ابن جَمَّاز والمسيبي والقاضي عن قالون: ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ مكسورة الهاء من غير ياء.

وقال ورش: في الوصل ياء بعد الهاء، وكذلك قال إسماعيل بن جعفر وكذلك قال الحلواني عن قالون.

واختلف عن أبي عمرو؛ فروى عنه اليزيدي: ﴿فَأَلْقَةٍ﴾ ساكنة، وروى عنه عبد الوارث وشجاع، ﴿فَأَلْقِهِي﴾ موصولة بياء في الوصل. وقال عباس: سألته فقراً: ﴿فَأَلْقَةٍ﴾ جزماً وقال: إن شئت: ﴿فَأَلْقِهِي﴾ وكان اختياره فألقيه مشددة، وقرأ عاصم في الروایتين جميعاً جزماً وحمزة مثله<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وصل الهاء بياء في ﴿أَلْقِه﴾ ونحوه أقيسُ وأشبهه، وتَرَكَ وَضَلَه بالياء إنما يجري في الشعر، كقوله:

مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَّرَا<sup>(٢)</sup>

وكذلك رواية من روى عن أبي عمرو: ﴿فَأَلْقِهِي إِلَيْهِمْ﴾ موصولة بياء، أقيس من رواية من روى: ﴿فَأَلْقِه﴾ بسكون الهاء. وزعم أبو الحسن أن نحو: ﴿أَلْقِه﴾ ونحو قوله:

مَشْتَاقَانِ لَهٗ أَرْقَانِ<sup>(٣)</sup>

لغة، ولم يخك ذلك سيبويه، وحمل قوله: «له أرقان» على الضرورة ولم يخك اللغة التي حكاها أبو الحسن في موضع علمت.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿أَتَمِدُّونِي بِمَالٍ﴾ [النمل: ٣٦]. فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿أَتَمِدُّونِي﴾ بنونين وياء في الوصل. حدثنا ابن واصل قال: حدثنا ابن سعدان عن المسيبي عن نافع: ﴿أَتَمِدُّونِي﴾ خفيفة النون وهي بنون واحدة وياء في الوصل والوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم والكسائي: ﴿أَتَمِدُّونِنِ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف. وقرأ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) عجز بيت. صدره:

أَوْ مَعْبَرُ الظُّهْرِ يُنْبِي عَن وِلِيِّتِهِ

البيت من البسيط، وهو لرجل من باهلة في شرح أبيات سيبويه ٤٢٢/١، والكتاب ٣٠/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٣٣/٤ (عبر)، والمخصص ٧٦/٧، وأساس البلاغة (نبو)، وتاج العروس ٥٠٦/١٢ (عبر)، والإنصاف ٥١٦/٢، وخزانة الأدب ٢٦٩/٥، والمقتضب ٣٨/١، والمقرب ٢٠٤/٢.

جمل مُعَبَّر: كثير الوبر كأن وبره وُقِر عليه وإن لم يقولوا أعبرته.

(٣) مرَّ سابقاً.



حمزة: ﴿أَتَمِدُونِي بِمَالٍ﴾ بنون واحدة مشددة ووقف على الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي في: أتمدوني بمال: أبو زيد: أمددت الرجل بالمال والرجال إمداداً.

قال أبو علي: وفي التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ رَبِّينَ﴾ [المؤمنون: ٥٥]،

وفي غير المال والبنين، مدّ على فعل، قال: ﴿وَيَسُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]

و﴿يَمِدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال: ﴿وَمَذَلَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ مَذًّا﴾ [مريم: ٧٩]

فأما قوله: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ هو: ﴿أَتَمِدُونِي﴾. فادغم الأولى في الثانية، ومن لم يحذف

الياء في الوصل، فلأنه ليس بفاصلة ولا يشبه الفاصلة، لأنه ليس بكلام تام، فالنون

الأولى علامة الرفع، والثانية التي تصحب ضمير المتكلم المنصوب.

وقرأ نافع: ﴿أَتَمِدُونِي﴾ خفيفة النون.

قال أبو علي: التشديد حسن، ووجه التخفيف أنه يحذف الثانية، ولا يحذف

الأولى لأن حذف الأولى لحن، والثانية قد حذفت في مواضع من الكلام والشعر،

نحو: قدي<sup>(٢)</sup> وإني، ومن بين فقال: ﴿أَيَمِدُونِي﴾ فجمع بين المثليين ولم يدغم، فلأن

الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تجري في الكلام ولا يلزق بها الثانية نحو: أتمدون

زيداً، وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

اختلفوا في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] في فتح الياء، وإثباتها

وجزمها.

فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿فَمَا آتَانِيَّ اللَّهُ﴾

بكسر النون من غير ياء.

وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم في رواية حفص: ﴿فَمَا آتَانِيَّ اللَّهُ﴾ بفتح الياء.

وكلهم فتح التاء غير الكسائي، فإنه أمالها من: ﴿آتاني﴾. وأمال حمزة ﴿أَنَا إِلَيْكَ بِهِ﴾

[النمل: ٣٩، ٤٠]. أشمّ الهمزة شيئاً من الكسر، ولم يملها غيره.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿فَمَا آتَانِيَّ اللَّهُ﴾ بسكون الياء لزمه إذا أدرج أن يحذفها

لالتقاء الساكنين: الياء ولام المعرفة، ومن فتحها على أصل ما يجب لهذه الياء من

الفتحة ثبتت له ولم يحذف، لأنه لم يلتق ساكن مع ساكن فيلزم حذفها.

فأما إمالة الكسائي الألف من ﴿آتاني﴾ فحسن، لأن هذه الياء ثابتة في تصرف هذا

الفعل، فيحسب لزومها تحسن الإمالة.

وأما إمالة حمزة ﴿أَنَا إِلَيْكَ﴾ فإنما هي من أجل لزوم الكسرة في: ﴿آتي﴾، فإذا لزم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) إشارة إلى رجز مرّ سابقاً.

الكسرة جازت الإمالة، فأمال الفتحة التي على همزة المضارعة، لتميل الألف التي في آتي نحو الياء، وإمالة الكسائي فتحة التاء من ﴿آتاني﴾ أحسن من إمالة حمزة، لأن ﴿آتي﴾ مثال ماض، والهمزة في ﴿آتيك﴾ همزة المضارعة، فإمالتها لا تحسن، ألا ترى أنه لو كانت الياء التي للمضارعة في الفعل، لم تجز الإمالة، وإذا لم تجز الإمالة في حرف من حروف المضارعة، كان ما بقي من الحروف على حكمه، ألا ترى أنهم قالوا: يَعدُّ، فأتبعوا سائر الحروف الياء، وكذلك أكرِمَ ولم يميلوا الفتحة في ﴿أيحسب﴾ كما أمالوها في قولهم في عمَرَ، ولأنَّ الياء لو كانت من مكان التاء، لم تحسن إمالتها، فكذلك لا تحسن إمالة الهمزة من قوله: ﴿أنا آتيك به﴾ [النمل: ٣٩، ٤٠].

قال: همَزَ ابن كثيرٍ وحده: ﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤] في رواية أبي الإخريط، ولم يهمز غيره ﴿على سُوقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿بالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣].

قال أبو بكر: ولم يهمز ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ولا وجه له. وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز: حدثنا مضر بن محمد قال: حدثنا ابن أبي بزة قال: كان وهب بن واضح يهمز ﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾، و﴿عَلَى سُوقِهِ﴾ و﴿بالسُّوقِ﴾، قال ابن أبي بزة، أنا لا أهمز من هذا شيئاً، وكذلك ابن فليح لا يهمز من هذا شيئاً.

وقرأ الباقون: ﴿سَاقِيهَا﴾ غير مهموز، ولم يهمز أحد: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أما الهمز في ﴿سَاقِيهَا﴾، و﴿وسَاقٍ﴾، فلا وجه له، وأما ﴿على سُوقِهِ﴾ و﴿بالسُّوقِ﴾ فهُمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة، قد جاء في كلامهم وإن لم يكن بالفاشي.

فأمَّا رواية ذلك، فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن خَبَرَهُ قال: كان أبو حيَّة النميري<sup>(٢)</sup> يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة، وينشد:

لحب المؤقدين إليّ مؤسى<sup>(٣)</sup>

ووجهه من القياس أنه يقدر الضمة، كأنها على الواو، إذ لا حائل بينها وبين

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) أبو حيَّة النميري (توفي نحو ١٨٣هـ = نحو ٨٠٠م) الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، أبو حية، شاعر مجيد فصيح راجز، من أهل البصرة. من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. مدح خلفاء عصره فيهما. وقيل في وصفه: كان أهوج (به لونة) جباناً بخيلاً كذاباً. وكان له سيف ليس بينه وبين الخشب فرق، يسميه «لعاب المنية». قيل: مات في آخر خلافة المنصور (سنة ١٥٨هـ) وقال البغدادي: توفي سنة بضع وثمانين ومئة.

الأعلام ١٠٣/٨، ١٠٤، ورغبة الأمل ١٢٩/١ - ١٣١، ٢٣١ والأغاني طبعة الساسي ٦١/١٥، وسمط

اللاكي ٩٧، والأمدى ١٠٣، وخزانة البغدادي ١٥٤/٣ ثم ٢٨٣/٤ - ٢٨٥، والشعر والشعراء ٢٩٩.

(٣) صدر بيت مرَّ سابقاً.

الواو، ونظير ذلك قولهم: امرأة مقلات، فيميلون الألف، كأنه قَدَّرَ الكسرة، لَمَّا لم يكن بينها وبين القاف حاجزٌ على القاف، فكما أنه لو قال: قِلاتٌ وقِباتٌ وِضِفافٌ، ونحو ذلك، لجازت الإمالة فيه، كذلك استجازوها في مِقلاتٍ لِمَا أعلمتُك، وأن لا يؤخذ بذلك في التلاوة أحسن.

وأما ما يروى عن ابن كثير من همز ﴿سَأَقِيهَا﴾، فوجه الشبه فيه أن من قال: سُوقٌ، في جمع ساقٍ، فكان مثل: لابةٍ ولُوبٍ، ودار ودُورٍ. وكان ﴿سُوقٌ﴾ كحولٍ وحُؤولٍ، وجاز الهمز في الجمع على القولين. فأما سُوقٌ فَعَلَى:

لَحَبُ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى

و﴿سُوقٌ﴾ لتحركها بالضَّمِّ، وهذه الهمزة جرت مجرى ثائرٍ، لأنَّ بعضهم قال: أدوَّرٌ، ثم قلب، فقال: أدَّر، ولم يَرُدَّ الواو التي هي عين، ولكن جعلها كآخرِ وأدَمَ، فلَمَّا استمر في الجمع الهمز في هذين الوجهين، فقالوا: ﴿أُسُوقٌ﴾ أيضاً، فجاز همزها قال:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتَ أَثُوباً<sup>(١)</sup>

استجاز ذلك أيضاً في سَاقٍ، كما أن أدَّكَرَ ومدَّكَرَ لما استمر فيه بدلُ الذالِ، قالوا: الدَّكَرُ، وكذلك قولهم: اتقى وتَقِيَّةً، وكأنه لما رأى الهمز في الجمع في هذه المواضع، أجرى الواحد على قياس الجمع، وأكد ذلك أن الهمزة في هذه المواضع من الجمع، جرت مجرى الهمزة من نفس الكلمة فيما ذكرت لك.

اختلفوا في التاء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿لَنَبِيَّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ﴾

[النمل: ٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصمٌ بالنون جميعاً، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً<sup>(٢)</sup>.

(١) بعده:

رِباطه واليمينُ المُنشُبا

ويروى «حالٍ» بدل «دهرٍ».

الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح ٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٠/٢، ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٦، وله أول لمعروف بن عبد الرحمن في شرح التصريح ٣٠١/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٤، وبلانسة في أساس البلاغة ص ٤٥٦ (نشب)، وكتاب الجيم ٢٧٣، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣، والكتاب ٥٨٨/٣، ولسان العرب ٦٠٢/٢ (ملح)، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩، والمقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ٢/١٩٩، والممتع في التصريف ٣٣٦/١، والمنصف ٢٨٤/١، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ثوب).

الثوب: اللباس، واحد الأثواب، والثياب والجمع أثُوبٌ، وبعض العرب يهمزه فيقول: أثُوبٌ لاستئصال الضمة على الواو، والهمزة أقوى على احتمالها منها. (اللسان ٢٤٥/١ ثوب).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قال أبو علي: قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾ فعل لا يخلو من أن يُراد به مثال الماضي، أو مثال الآتي الذي يراد به الأمر، ألا ترى أنك تقول: تقاسموا أمس، إذا أردت الماضي، وتقاسموا غداً، إذا أردت به الأمر، فمن قال: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ فأراد الأمر وجعل ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ جواباً لتقاسموا؛ لأن هذه الألفاظ التي تكون من ألفاظ القسم تُتلقى بما تُتلقى به الأيمانُ كقوله سبحانه: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ﴾ [فاطر: ٤٢] ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل: ٣٨]، فكَذَلِكَ: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ﴾، فمن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ تلقاه باللام والنون الثقيلة، وأدخل المتكلمون أنفسهم مع المقسمين، كما دخلوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]. ومن قال: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ أراد ليقسم بعضهم لبعض لنبيئته، فتقاسموا على هذا: أمر، كما كان فيمن قال: لنبيئته، أمراً.

ومن قال: ﴿لَيُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء، فتقاسموا على هذا مثال ماضٍ، ولا يجوز مع هذا إلا بالياء، لأن مثال الماضي للغيبة، كما أن ﴿لَيُبَيِّتَنَّهُ﴾ بالياء كذلك، ولا يجوز التاء ولا النون في قوله ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ و﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ مع مثال الماضي. لأن الماضي للغيبة، و﴿لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾ للخطاب.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ أَهْلِهِ﴾ [النمل: ٤٩] بفتح الميم واللام، وروى عنه حفص بفتح الميم وكسر اللام، وقرأ الباقون: ﴿مَهْلِكٌ﴾ بضم الميم وفتح اللام.

قال أبو علي: يقال: هَلَكَ يَهْلِكُ، والمصدر منه مَهْلِكٌ، كما أن المصدر من ضرب يضرب مضرباً، بفتح الراء، واسم المكان: المهلك، بكسر اللام، فقول عاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَهْلِكٌ﴾ أي هلاك أهله، وقد حُكي أنه يقال: هلكني، بمعنى: أهلكني. وذلك لغة تميم، فيما زعموا، فيجوز في المهلك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمعنى أهلته، مصدراً مضافاً إلى الفاعل، كما تقول: هلاك أهله.

وأما رواية حفص عنه، فيحتمل ضربين: يجوز أن يكون: مهلك اسم المكان، فيكون المعنى: ما شهدنا موضع هلاكهم ومكانه، فيكون المَهْلِكُ: كالمجلس، في أنه يراد به موضع الجلوس، ويجوز أن يريد بالمهلك، المصدر، لأنه قد جاء المصدر من فَعَلَ يَفْعُلُ، على مفعِل، قال: ﴿إِنِّي مَرْجِعُكُمْ﴾ [العنكبوت: ٨]، قال: ﴿رَسَّوْا نَكَعِي الْمَجِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والأول أكثر.

فأما من قرأ: ﴿مَهْلِكٌ﴾ فيحتمل ضربين، يجوز أن يكون إهلاك أهله: أي: لم يشهد إهلاك أهله، ويجوز أن يكون الموضع أي: لم يشهد موضع الإهلاك.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١].

فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَا﴾ بفتح الألف، وقرأ الباقون: ﴿إِنَّا﴾ بكسر الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال سبحانه: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١]. مَنْ كَسَرَ ﴿إِنَّا﴾ جاز أن تكون ﴿كَانَتْ﴾ المفتقرة إلى الخبر، وجاز ﴿أَنْ﴾ تكون التي بمعنى وَقَعَ، فإذا جعلته على وقع كان قوله: ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حالٍ تقديره: على أي حالٍ وقع عاقبة مكرهم. أي أحسنأ وقع عاقبة مكرهم، أم سيئأ؟ ويكون في: كيف ضمير من ذي الحال، كما أنّك إذا قلت في الدار حدث الأمر، فجعلته في موضع الحال كان كذلك، وحُكْمُ «كيف» أن يكون متعلقاً بمحذوف، كما أنّك إذا قلت في الدار وقع زيد، تقديره: وقع زيد مستقراً في هذه الحال، فإن جعلته ظرفاً للفعل تعلق بكان الذي بمعنى الحدوث.

وقوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فيمن كَسَرَ استئناف، وهو تفسير للعاقبة، كما أنّ قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد، فكذلك قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ تفسير.

ومن قرأ: ﴿أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ جاز أن يكون ﴿كَانَتْ﴾ على ضربيها، فإذا حملتها على وقع كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع حالٍ، وجاز في قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أمران، أحدهما: أن يكون بدلاً من قوله: عاقبة مكرهم، وجاز أن يكون محمولاً على مبتدأ مضمّر، كأنه: هو ﴿أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أو ذاك أنّا دَمَرْنَاهُمْ، فإذا حملتها على المقتضية للخبر جاز في قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاهُمْ﴾ أيضاً أمران: أن يكون بدلاً من اسم ﴿كَانَتْ﴾ الذي هو ﴿العاقبة﴾، فإذا حملته على ذلك كان ﴿كَيْفَ﴾ في موضع خبر كان.

والآخر: أن يكون خبر ﴿كَانَتْ﴾، ويكون موضعه نصباً، بأنّه خبر كأنه: كان عاقبة مكرهم تدميرهم، ويكون كيف في موضع حال، ويجوز أن يكون العامل في كيف أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون ﴿كَانَتْ﴾ لأنّه فعل كما كان العامل في الظرف في قوله سبحانه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] كان. ألا ترى أنّه لا يجوز أن يتصل قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾ بواحد من المصدرين، إلا أن تجعله صفة لَعَجَبٍ، فتقدمه، فيصير في موضع حالٍ، والعامل فيه على هذا أيضاً كان. ويجوز أن يكون العامل فيه ما في الكلام من الدلالة على الفعل، لأنّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قوله: ﴿إِنَّا دَمَرْنَاَهُمْ﴾ بمنزلة تدميرنا، وتدميرنا يدلّ على ﴿دَمَرْنَاَهُمْ﴾ فيصير العامل فيه هذا المعنى الذي دلّ عليه ما في الكلام من معنى الفعل. وزعموا أن في حرف أبيّ: ﴿أَنَّ دَمَرْنَاَهُمْ وَقَوْمَهُمْ﴾ [النمل: ٥١] فهذا يقوي الفتح في ﴿أَنَّا﴾.

ابن كثير: ﴿أَيْتَكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ [النمل: ٥٥] بهمزة واحدة غير ممدودة، وبعدها ياء ساكنة، وكذلك روى ورش عن نافع، وقد ذكرته في الأعراف وغيرها، وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي: ﴿أَيْتَكُمْ﴾ بهمزتين. وقرأ نافع وأبو عمرو في غير قراءة ورش ﴿أَيْتَكُمْ﴾ بهمزة واحدة ممدودة.

قال أبو علي: أبو عمرو يريد ﴿أَيْنَكُمْ﴾ ثم يلين الهمزة الأخيرة فتصير بين بين، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم.

قال: وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ [النمل: ٥٧] خفيفة. وقرأ الباقون: ﴿قَدَرْنَاَهَا﴾ مشددة وكذلك روى حفص عن عاصم بالتشديد. وقد ذكرنا فيما تقدم أنّ قَدَرْنَا في معنى قَدَرْنَا. ويدلّ على ذلك قوله: ومُفْرِهَةٌ عَنَسٍ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا<sup>(١)</sup> ومثله للأعشى:

يَهْمَاءٌ طَامِسَةٌ رَفَعَتْ لِعَرْضِهَا طَرْفِي لِأَقْدِرَ بَيْنَهَا أَمِيَالَهَا<sup>(٢)</sup>  
قالوا: معناه لأَقْدَرُ.

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]. فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، وروى عبيد عن أبي عمرو بالتاء. وروى هشام بن عمار عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء<sup>(٣)</sup>.

(١) صدر بيت. عجزه:

فخَرَّتْ كَمَا تَتَابِعُ الرِّيحَ بِالْقَفْلِ

البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص ٩٢، ولسان العرب ٣٨/٨ (تبع)، ٥٦١/١١، ٥٦٢ (قفل)، ٥٢٢/١٣ (فره)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٦، ١١٦٠، والمخصص ٢٠٠/١٠، وتاج العروس ٤٠٦/٢٠ (تبع)، (قفل)، (فره)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤٥/٣، ١٦٠/٩ يذكر عقره ناقة وأنها كاست فخَرَّتْ على رأسها. قال الأزهري: يقال: أتايحت الريح بورق الشجر إذا ذهب به، وأصله تتابعت به، والقفل: ما يبس من الشجر. ناقة مفرّهة: تلد الفرّهة.

(٢) اليهماء: مفازة لا ماء فيها ولا يُسمع فيها صوت. وقال عُمارة: الفلاة التي لا ماء فيها ولا عَلم فيها ولا يُهتدى لطرقتها. (لسان العرب ٦٤٨/١٢ مادة: يهم).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قال أبو علي: ﴿قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، أي ما يذكر هؤلاء المشركون الذين يجعلون مع الله آلهة أخرى، أو إلهًا آخر، ووجه الخطاب والتاء، أنَّ الخطاب مصروف إليهم دون المسلمين، كأنه: قل لهم يا محمد: ﴿قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢].

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ﴾ [النمل: ٦٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ خفيفة بغير ألف، وقرأ الباقون: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ بالألف ممدودة. روى المفضل عن عاصم: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ مثل أبي عمرو غير أحمد، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصمٍ ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ على افتعل<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعلم قد يصل بالجار كقوله: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُ آلهةٌ بَرَاءُ﴾ [العلق: ١٤] وقولهم: عِلْمِي يزيد يوم الجمعة، ويمكن أن يكون منه قول ابن مقبل:

وعلمي بأَسْدَامِ المِياهِ<sup>(٢)</sup> . . . .

ومعنى أَدْرَاكَ: بلغ ولحق، تقول: فلان أدرك الجيش إذا لحق بهم وقد تقول: هذا ما أدركه علمي أي: بلغه، فالمعنى: أنهم لم يدركوا علم الآخرة، أي لم يعلموا حدوثها وكونها، ودلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] أي: بل هم من علمها، وإذا كان كذلك، كان معنى قوله سبحانه في الآخرة معنى الباء، أي: لم يدركوا علمها، ولم ينظروا في حقيقتها، فيدركوها ولهذا قرأ من قرأ: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ﴾ كأنه أراد لم يدركوه، كما تقول: اجْتَنَنِي أَمْسِ أي: لم تجيء. والمعنى: لم يدرك علمهم بحدوث الآخرة، بل هم في شكٍ من حدوثها، بل هم عن علمها عمون.

والعَمِي عن علم الشيء أبعد منه من الشاك فيه، لأنَّ الشكَّ قد يعرض عن ضربٍ من النظر، والعَمِي عن الشيء الذي لم يدرك منه شيئاً.

أمَّا من قال: ﴿إِدْرَاكَ﴾ فإنه أراد: تدارك، فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها، وكونها من حَيِّزِها، فلَمَّا سكنت التاء للإدغام اجْتَلَبَتْ لها همزة الوصل كما اجْتَلَبَتْ في نحو اذَانٌ وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا آدَرَاكُورُ فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، كأن معناه: تَلَاخَقُوا قال:

تداركثما الأحلافَ قد ثلَّ عرشها<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) جزء من بيت مرَّ سابقاً.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وما رواه الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿بَلْ أَدْرَكَ﴾ فَمَعْنَاهُ افْتَعَلَ، مَنْ أَدْرَكَتْ، وَافْتَعَلَ، وَتَفَاعَلَ: قَدْ يَجِيئَانِ بِمَعْنَى، يُعْنَى بِأَحَدِهِمَا مَا يُعْنَى بِالْآخَرِ، وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ قَوْلُهُمْ: اَزْدَوْجُوا، وَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَلَى صُورَةٍ يَجِبُ فِيهَا الْإِنْقِلَابُ، وَلَكِنَّهُ صَحَّ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا، وَتَفَاعَلُوا يَلْزِمُ تَصْحِيحَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهِ لِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ، فَصَارَ تَصْحِيحُ هَذَا كَتَصْحِيحِ: عَوْرَ، وَحَوَّلَ، لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى تَفَاعَلَ، وَتَفَاعَلَ قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَادْرَكَ وَادْرَكَ بِمَعْنَى، كَمَا أَنَّ عَوْرَ وَاعْوَارًا بِمَعْنَى، وَلَوْ قَرِئَ: حَتَّى إِذَا أَدْرَكُوا فِيهَا، وَادْرَكُوا لَكَانَ مِثْلَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَوْلَا دِرَاكُ الشَّدِّ قَاظَتْ حَلِيلِيَّتِي<sup>(١)</sup>

أي: لولا متابعتي للعدو والنجاء، لأسروني. فِدْرَاكُ مُصَدَّرٌ لِدَارَكِ، كَمَا أَنَّ الْقِتَالَ مُصَدَّرٌ لِقَاتِلِ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَيْدَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَيْتًا﴾ [النمل: ٦٧] بهمزة، غير أن ابن كثير لا يَمُدُّ، وأبو عمرو يَمُدُّ، وكان أبو عمرو يأتي بألف بعد الهمزة، ثم ياءً، وكان ابن كثير لا يأتي بألف بعدها ياءً، تقول: ﴿أَيْدَا، أَيْتًا﴾، وقرأ عاصم وحمزة: ﴿إَيْدَا﴾ بهمزتين، ﴿أَيْتًا﴾ بهمزتين، وقرأ نافع: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ مكسورة الألف، ﴿أَيْتًا﴾ ممدودة، وقرأ ابن عامر والكسائي: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ بهمزتين، ﴿إَيْتًا﴾ لمخرجون، بنونين وكسر الألف من غير استفهام.

قال أبو علي: قد ذكرنا ألفاظ ذلك ومعانيه فيما تقدم.

قال: وقرأ ابن كثير: في ﴿ضَيْقٍ﴾ بكسر الضاد. [النمل: ٧٠]. خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وكذلك روى أبو عبيدة عن إسماعيل عنه وهو غلط، وقرأ الباقون ﴿ضَيْقٍ﴾ بفتح الضاد.

قال أبو علي: لا يكون الضيقُ مثلَ هَيْنٍ وَلَيْنٍ، لِأَنَّكَ إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى ذَلِكَ، أَقَمْتَ الصِّفَةَ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ، مَا أَصَبَتْ عَنْهُ مَدْوَحَةٌ، فَيَحْمَلُ ضَيْقٌ وَضَيْقٌ عَلَى أَنْهُمَا لَغْتَانِ.

= البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٩، ولسان العرب ٣١٤/٦ (عرش) ٩/٥٤ (حلف)، ٩١/١١ (ثلل)، وجمهرة اللغة ص ٨٤، وكتاب العين ٢٤٩/١، ومقاييس اللغة ١/٣٦٩، ٢٦٥/٤، وأساس البلاغة (عرش)، والمخصص ٨/٦، وتاج العروس ٢٥٢/١٧ (عرش)، ١٥٩/٢٣ (حلف)، (ثلل)، وديوان الأدب ١/١١٤.

ثُلُّ عَرَشُهُ: هُدْمٌ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ قَوَامِ أَمْرِهِ، وَقِيلَ: وَهِيَ أَمْرُهُ وَذَهَبَ عَرَّه.

الأحلاف: أسد وغظفان لأنهم تحالفوا على التناصر.

(١) عجز بيت. وهو من الطويل.

يقال: قَيْظُوا واقْتَاطُوا: أقاموا زمن قَيْظِهِمْ (اللسان ٤٥٦/٧ قَيْظ).



قال: قرأ ابن كثير: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ [النمل: ٨٠] رفعا، وفي الروم [الآية: ٥٢] مثله، وقرأ الباقون: ﴿شَمِعٌ﴾ بالتاء، ﴿الصَّمَّ﴾ نصبا في الموضعين.  
عباس عن أبي عمرو: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ مثل ابن كثير<sup>(١)</sup>.

حجة من قرأ: ﴿شَمِعٌ﴾ أنه أشبه بما قبله، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠] فأُسند الفعل إلى المخاطبين، فكذلك يُسند إليهم في قوله: ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ ويؤكد ذلك قوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ فيكون المعنى: إنك لا تسمعهم كما لم يسمعهم الله. والمعنى: أنهم لفرط إغراضهم عما يُدعون إليه من التوحيد والدين، كالميت الذي لا سبيل إلى إسماعه وإعلامه شيئا، وكالصم الذين لا يسمعون ولا يُسمعون. ومن قرأ: ﴿لَا يَسْمَعُ الصَّمَّ﴾ فالمعنى أنهم لا ينقادون للحق لعنادهم، وفرط ذهابهم عنه، كما لا يسمع الأصم ما يقال له.

ومن قرأ: لَا تَسْمَعُ فالمعنى: إنك إذا أسمعتهم لم يسمعوا، فالمعنى فيه يؤول إلى أن الصم لا تسمع.

قال: قرأ حمزة وحده: ﴿تَهْدِي﴾ [النمل: ٨١] بالتاء ﴿الْعُمَى﴾ نصبا، وفي الروم [٥٣] مثله، وقرأ الباقون: ﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ مضافا في السورتين. قال أبو بكر: وكتب: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾ في هذه السورة بياء على الوقف، وكتب التي في الروم بغير ياء على الوصل، وقال خلف: كان الكسائي يقف عليهما جميعا بالياء.

حدثنا بذلك محمد بن يحيى الكسائي عن خلف، قال خلف: سمعت الكسائي يقول: من قرأ: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾ بالتاء، وقف عليهما جميعا بالياء.

قال بعض أصحاب أحمد، يعني الكسائي: إن حمزة يقف: ﴿تَهْدِي﴾، كما يصل بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة حمزة قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ [يونس: ٤٣] والمعنى على تقدير: إنك لا تهديهم لشدة عنادهم، وفرط إغراضهم، وإذا كان كذلك كان المعنى: إنك لا تهدي العُمَى.

فأما أنت من قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعُمَى﴾ فعلى قول أهل الحجاز، وهي لغة التنزيل يرتفع بما، وتهدي في موضع نصب بأنه الخبر، وعلى قول بني تميم: يرتفع بمضمر يفسره الظاهر الذي هو: ﴿تَهْدِي﴾ تقديره إذا أظهرت ذلك المضمرة ما تهدي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

تهدي، لأنك إذا أظهرت الفعل المضمر اتصل به الضمير، ولم ينفصل كما ينفصل إذا لم تُظهر.

وكذلك لو أظهرت ما ارتفع عليه أنت: فانظر؛ اتصل الضمير فصار: انظر انظر. ومن قرأ: ﴿بِهَادِي أَلْمَي﴾ مضافاً في السورتين، فاسم الفاعل للحال، أو للآتي وإذا كان كذلك. كانت الإضافة في نيّة الانفصال، فأما كتابة: ﴿بِهَادِي أَلْمَي﴾ في هذه السورة بالياء، فإن في الوقف على هادٍ ووادٍ، وواقٍ، ونحوه لغتين: إحداهما وهي الأكثر: أن يقف بغير ياء؛ فيقول: ﴿بِهَادٍ﴾ بالسكون، وذلك أنه كان في الوصل متحركاً بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة، كما تحذفها من سائر المتحركات في الوقف.

وقوم يقفون بالياء فيقولون: بهادي وواقٍ، وذلك أنه كان حذف الياء من هادي لالتقائهما مع التنوين، وهما ساكنان، فلماً وقف حذف التنوين في الوقف، فلماً حذف التنوين عادت الياء التي كانت حذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين فيقول: هادي وواقٍ. ونحوه حكى سيويه اللغتين، فعلى هذا حذف الياء في موضع وإثباتها في آخر، على أن تكون كتبت على اللغتين، أو يكون أريد ﴿بِهَادِي﴾ الإضافة، فلم ينون، فإذا لم ينون لم يلزم أن يحذف الياء، كما يحذف إذا نون لسكونها، وسكون الياء، أو يكون: أريد به تهدي تفعل، ولم يرذ به اسم الفاعل، وإذا أريد: تفعل ثبت الياء في الوصل والوقف، ولعل حمزة في قراءته ﴿تَهْدِي﴾. اعتبر ذلك إن كان مكتوباً في الخط بغير ألف، وزعموا أن: ﴿تَهْدِي﴾ قراءة الأعمش.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿تَكَلَّمْتُمْ أَنَا النَّاسَ﴾ [النمل: ٨٢] فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ فتحاً وقرأ الباقون: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ كسراً<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: وجه الفتح: تكلمهم بأنّ الناس. وفي قراءة أبي زعموا: ﴿تَكَلَّمْتُمْ﴾ ورؤي عن قتادة: أنه في بعض الحروف: ﴿تَحَدَّثْتُمْ﴾، وهذا يدل على أنّ ﴿تَكَلَّمْتُمْ﴾ من الكلام الذي هو نطق، وليس من الكلام الذي هو الجراح. ومن كسر فقال: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾، فالمعنى: تكلمهم تقول لهم: إنّ الناس، وإضمار القول في الكلام كثير، وحسن هذا لأنّ الكلام قول، فكأنّ القول قد ظهر. قال: قرأ حمزة وحفص عن عاصم: ﴿وَكُلُّ أُنثَى﴾ [النمل: ٨٧] مفتوحة التاء، وقرأ الباقون: ﴿وَكُلُّ أُنثَى﴾ ممدودة مضمومة التاء، أبو بكر عن عاصم مثله<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

قال أبو علي: من قرأ: ﴿آتَوْهُ﴾ كان: فعلوا من الإتيان، وحجته قوله ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا قَالَ بَلَيْتَ﴾ [الزخرف: ٣٨]، فكذلك: ﴿آتَوْهُ﴾ فعلوا من الإتيان، وحمل على معنى كل، دون لفظه، ولو حُمِلَ على لفظ كل لكان حسناً، كما قال سبحانه: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

ومن قرأ: ﴿وَكُلُّ آتَوْهُ﴾ فحجته قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥] فكما أنّ ﴿آتِيهِ﴾ فاعله حُمِلَ على لفظ ﴿كُلُّ﴾ كذلك آتَوْهُ: فاعلوه، فاتوه: محمول على معنى كل، وقوله: ﴿آتِيهِ﴾: ﴿وَإِنْ كُلُّ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ محمول ذلك كله على لفظ كل دون معناه.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ بالياء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: بالتاء.

وروى أبو عبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط.

وحدثني عبيد الله بن علي الهاشمي عن نصر بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصم

بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿يفعلون﴾ بالياء: أنّ ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله:

﴿وَكُلُّ آتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

وحجة التاء أنّه خطابٌ للكافة، وقد يدخل الغيب في الخطاب، ولا يدخل

الخطاب في الغيبة.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ [النمل: ٨٩]

مضافاً، واختلف عن نافع في الميم، فروى ابن جَمَازٍ وقاتلون وأبو بكر بن أبي أويس،

والمسيبي، وورش عنه: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ غيرُ منون بفتح الميم.

وروى عنه إسماعيل بن جعفر: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ بكسر الميم.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ﴾ بفتح الميم والتنوين، لا يجوز مع

التنوين إلا فتح الميم، فإذا لم تُنَوَّنْ فزعاً جاز فيه الفتح والكسر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يجوز فيمن نَوَّنْ قوله سبحانه: ﴿مِنْ فَرَعٍ﴾ في انتصاب يوم ثلاثة

أضرب:

أحدها: أن يكون منتصباً بالمصدر؛ كأنه: وهم من أن يفزعوا يومِيذٍ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

والآخر: أن يكون صفة لفزع لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف: كأنه من فزع يحدث يومئذ.

والثالث: أن يتعلق باسم الفاعل كأنه: آمنون يومئذ من فزع.

ويجوز إذا نون فزعا أن يُعني به: فزعا واحداً، ويجوز أن يعني به كثرة؛ لأنه مصدر، والمصادر تدل على الكثرة، وإن كانت مفردة الألفاظ كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وكذلك إذا أضيف، فقيل: ﴿من فزع يومئذ﴾، أو ﴿يومئذ﴾ أن يُعنى به مفرداً، ويجوز أن يُعنى به كثرة.

فأمّا القول في إعراب يوم، وبنائه إذا أضيف إلى ﴿إذ﴾ فقد ذكر فيما تقدّم.

قال: قرأ نافع وعاصم في رواية حفص وابن عامر: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء [النمل: ٩٣].

وفي كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَغْمَلُونَ﴾ بالياء، ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان، عن ابن عامر ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي حجّة الياء أنه وعيد للمشركين، وحجّة التاء أنه على: قُلْ لَهُمْ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة القصص

قال سبحانه: ﴿طَسَمَ﴾ وقد ذُكِرَتْ .

اختلفوا في النون والياء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَيُرَىٰ فِرْعَوْنُ وَهَامَنُ وَكُودُ هَمًّا﴾ [القصص: ٦] ورفع الأسماء ونصبها. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَيُرَىٰ فِرْعَوْنُ﴾ بالياء ورفع الأسماء بعده.

وقرأ الباقون بالنون: ﴿وَيُرَىٰ﴾ ونصب الأسماء بعده<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة ﴿نُرى﴾ أنَّ ما قبله للمتكلم، فينبغي أن يكون ما بعده أيضاً، كذلك، ليكون الكلام على وجه واحد، لأنَّ فرعون يُرى ذلك. وحجة ﴿يُرَى﴾ أنَّ فرعون وحزبه يرون ذلك، ويُعلم أنَّهم يرونه إذا أروه. وهي فيما زعموا قراءة الأعمش.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] في فتح الحاء وضمها. فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَحَزَنًا﴾ بضم الحاء، وقرأ الباقون ﴿وَحَزَنًا﴾ بفتحيتين<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: الحزْنُ والحزْنُ: لغتان مثل: العُجْمُ والعَجْمُ، والعُرْبُ والعَرَبُ، وهما مطَّردان في هذا النحو.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿حَتَّىٰ يُصَدِّرَ الرِّجَاءَ﴾ [القصص: ٢٣] في فتح الياء وضمها.

فقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿حَتَّىٰ يُصَدِّرَ﴾ بنصب الياء ورفع الدال من صَدَرَتْ. وقرأ الباقون: ﴿حتىٰ يُصَدِّرَ﴾ برفع الياء وكسر الدال من أَصْدَرْتُ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

قال أبو علي: ﴿حَتَّى يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾: حَتَّى يرجعوا من سَقِيهِمْ، وفي التنزيل: ﴿يَوْمَئِذٍ يُصَدِّرُ النَّاسَ أَشْنَاءًا﴾ [الزلزلة: ٦]، فمن قرأ: ﴿حَتَّى يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾ أراد: حَتَّى يُصَدِّرُوا مواشيهم من وِردِهِمْ، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير في التنزيل وفي سائر الكلام، قال سبحانه: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف: ٢]، فحذف أحد المفعولين اللذين ثبتا في قوله سبحانه: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾ [فصلت: ١٣] والمفعول المحذوف إنما هو لتنذر الناس، أو المبعوث إليهم، وقال الشاعر:

لَا يَغْدِلَنَّ أَتَاوِيُونَ تَضْرِبُهُمْ نَكْبَاءً صِرًّا بِأَصْحَابِ الْمُحَلَّاتِ<sup>(١)</sup>  
أَي أَحْدَا.

اختلفوا في ضمّ الجيم وكسرها وفتحها من قوله تعالى: ﴿جَدْوَفٌ﴾ [القصص: ٢٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: ﴿أَوْ جِدْوَةٌ﴾ بكسر الجيم.

وقرأ عاصم وحده: ﴿جَدْوَفٌ﴾ بفتح الجيم، وقرأ حمزة بضمّ الجيم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذه لغات في الكلمة، قال أبو عبيدة: الجِدْوَةٌ مثل الجِدْمَةِ وهي: القطعة الغليظة من الخشب ليس فيها لهب، قال ابن مقبل:

بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا جَزْلَ الْجِدَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعْرِ<sup>(٣)</sup>  
وذكر أبو عبيدة المكسورة منها.

اختلفوا في فتح الرّاء وضمّها من قوله عزّ وجلّ: ﴿الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ بفتح الرّاء والهاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي وابن عامر: ﴿الرَّهْبِ﴾ مضمومة الرّاء ساكنة الهاء، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿الرَّهْبِ﴾ بفتح الرّاء والهاء،

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٩١، ولسان العرب ٢٨٦/٤ (دعر) ١٣٩/١٤ (جدنا)، وتهذيب اللغة ٢/٢٠٣، ١١/١٦٧، ومقاييس اللغة ٢/٢٨٣، والمخصص ١١/٢٣، ١٥/١٥٦، وتاج العروس ١١/٢٩٤ (دعر)، (جزل) وفيه «دعر» مكان «دعر»، (جدو) وأساس البلاغة (جدو)، والكمال ص ٦٨٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/١٠٠.

الدّعر: ما احترق من حطب أو غيره فطفئ قبل أن يشتدّ احتراقه، الواحدة دعرة. وقال شمر: العود النخر الذي إذا وضع على النار لم يستوقد ودخن فهو دعر. (اللسان ٢٨٦/٤ دعر).

الجِدَاءُ: أصول الشجر العظام العادية التي بلي أعلاها وبقي أسفلها. واحدة جداء. (اللسان ١٣٩/١٤).

الخَوَار: الضعيف الذي لا بقاء له على الشدة. (اللسان ٤/٢٦٢ خور).

وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: ﴿مِنَ الرَّهْبِ﴾ مفتوحة الراء ساكنة الهاء وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة، جناحا الرجل يدها، والرَّهْبُ: الرَّهْبَةُ، وهو الخوف.

قال: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] لَمَّا جَاءَ ﴿فَرَجَّ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، و﴿لَا تَخَفْ بَمَوْتِ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥] وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ [الشعراء: ١٢]، وقال: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]. وقال: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْفَنَى﴾ [طه: ٤٥]، وقال: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّؤَسَّبًا﴾ [طه: ٦٧] وقال: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخَنَّنْ﴾ [طه: ٧٧]، فأضاف عليه السلام الخوف في هذه المواضع إلى نفسه، أو نزل منزلة من أضافه إلى نفسه، قيل له: ﴿أَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٣٢] فَأَمِيرٌ بِالْعَزْمِ عَلَى مَا أُرِيدُ لَهُ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَخُضَّ عَلَى الْجَدِّ فِيهِ، لثَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ الْخَوْفُ وَالرَّهْبَةُ الَّذِي قَدْ تَغَشَّاهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَأَنْ لَا يَسْتَشْعِرَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مَانِعًا لَهُ مِمَّا أَمَرَ بِالْمُضَاءِ فِيهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا﴾ [القصص: ٣٥]، فكما أَنَّ الشد ههنا ليس بخلاف الحل، كذلك الضم في قوله: ﴿وَأَضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ ليس يراد به الضم المزيل للفرجة، والخاصة<sup>(٢)</sup> بين الشيتين، وكذلك قول الشاعر:

أشدُّ حيازيمك للموت فإن الموت لا قبيك<sup>(٣)</sup>  
ليس يريد به الشد الذي هو الربط والضم، وإنما يريد: تأهب له، واستعدد للقاء به، حتى لا تهاب لقاؤه، ولا تجزع من وقوعه. فتكون بحسن الاستعداد له، كمن قيل فيه: حبيبٌ جاء على فاقة، كما يروى أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام قال للحسن<sup>(٤)</sup>: إِنَّ أَبَاكَ لَا يَبَالِي أَوْقَعَ عَلَى الْمَوْتِ، أَوْ وَقَعَ الْمَوْتُ عَلَيْهِ. وقالوا: في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) قيل في لسان العرب ٢٥/٧ (خصص): بعضهم يجعل الخصاص للواسع والضيق حتى قالوا لخروق المصفاة والمنخل خصاص. وخصاص المنخل والباب والبرقع وغيره: خلله، واحدته خصاصة. وكذلك كل خلل وخرق يكون في السحاب، ويُجمع خصاصات.

(٣) البيت من مجزوء الهزج، وهو للإمام علي في ديوانه ص ١٤٠، ولسان العرب ١٢/١٣٢ (حزم)، وتاج العروس (حزم)، وبلا نسبة في المخصص ٥/٢، وأساس البلاغة (حزم)، وانظر المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص ١٤٠.

الحيازيم: جمع الحيزوم، وهو الصدر، وقيل: وسطه، وهذا الكلام كناية عن التشمّر للأمر والاستعداد له.

(٤) انظر ترجمته في الأعلام ٢/١٩٩، ٢٠٠، وتهذيب التهذيب ٢/٢٩٥، والإصابة ١/٣٢٨، وتهذيب ابن عساكر ٤/١٩٩.

رأي فلان فسَخُ<sup>(١)</sup> وفكَّ<sup>(٢)</sup>، فهذا خلاف الشَّدِّ والضَّمِّ.

ووصفوا الرأي والهمة بالاجتماع، وألا يكون منتشرأ في نحو قوله:

جِمَى ذات أهوالٍ تَخَطَّيْتُ حَوْلَهُ بِأَضْمَعٍ مِنْ هَمِّي جِيَاضَ الْمَتَالِفِ<sup>(٣)</sup>  
وقد جاء ذكر اليمين في مواضع يُراد بها: جملةُ ذي اليد. من ذلك قولهم: لَبَيْكَ  
وخيبرٌ بين يديك، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]،  
وقالوا: يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوكَ نَفَخَ<sup>(٤)</sup>. فهذا يقال عند تفرُّع الجملة، قال:

فزارياً أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ<sup>(٥)</sup>

فنسب الخيانة إلى اليد، وهي للجملة، وعلى هذا نسب الآخر الإغلال إلى الإصبع فجعلها بمنزلة اليد فقال:

.....وَلَمْ يَكُنْ لِلْعَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِلُّ الإِصْبَعِ<sup>(٦)</sup>

- (١) الفسخ: الضعيف الذي يفسخ عند الشدة وقيل: فيه فسح وفسخة إذا كان ضعيف العقل والبدن. (لسان العرب ٤٥/٣ مادة: فسح).
- (٢) يقال: في فلان فكَّة أي استرخاء في رأيه. والفكَّة أيضاً: الحُمق مع استرخاء. (لسان العرب ٤٧٦/١٠ مادة: فكك).
- (٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٣٢، وبلا نسبة في المخصص ٥/٢ يقال: عزمَةٌ صمعاء أي ماضية. الأهوال: (ج) الهول: الفزع.
- (٤) «يداك أوكتا وفوك نفخ» قال المفضل: أصله أن رجلاً كان في جزيرة من جزائر البحر، فأراد أن يعبر على زق نفخ فيه فلم يحسن إحكامه، حتى إذا توسط البحر خرجت منه الريح فغرق فلما غشيه الموت استغاث برجل، فقال له: يداك أوكتا وفوك نفخ، يضرب لمن يجني على نفسه الحين (مجمع الأمثال ٤١٤/٢).
- (٥) عجز بيت. صدره:

لأطعمت العراق ورافديه

البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٩/١، والحيوان ١٩٧/٥، والدرر ١٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، وسمط اللاكي ص ٨٦٢، والشعر والشعراء ٩٤/١، ولسان العرب ١٨٣/٣ (رغد)، ٤٨٣ (حذذ)، وبلا نسبة في الحيوان ٥١٠/٦، وهمع الهوامع ٥٠/١.

الرافدان: دجلة والفرات، وهنا الشاعر يعاتب يزيد بن عبد الملك في تقديم أبي المثنى عمر بن هبيرة الفزاري على العراق ويهجو. يصفه بالفلول وسرعة اليد، وقوله: أَحَدٌ يَدِ الْقَمِيصِ أراد أَحَدَ يَدِ فَأَصَافَ إِلَى الْقَمِيصِ لِحَاجَتِهِ وَأَرَادَ خَفَةَ يَدِهِ فِي السَّرْقَةِ. قال ابن بري: الفزاري المهجور في البيت عمر بن هبيرة، وقد قيل في الأحذ: أن الأحذ المقطوع، يريد أنه قصير اليد على نيل المعالي فجعله كالأحذ الذي لا شعر لذنبه ولا يحب لمن هذه صفته أن يولى العراق. (لسان العرب ١٨٣/٣ و٤٨٣)

(٦) تمام البيت:

حَدَّثَتْ نَفْسِكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْعَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِلُّ الإِصْبَعِ

البيت من الكامل، وهو للكلامي في لسان العرب ١٤٤/١٣ (خون)، وتاج العروس ٣١٦/٢١ (صبع)، (خون)، والكامل ص ٤٦٣، وبلا نسبة في لسان العرب ١٩٣/٨ (صبع)، ٥٠٠/١١ (غليل)، وتهذيب =



وقال أبو عبيدة: جناحا الرجل: يدها، وقد ذكر أن غيره قال في قوله: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ [القصص: ٣٢]: إِنَّهُ الْعَضُدُ.

وقول أبي عبيدة: أَيْبُنْ عُنْدَنَا، ويدل على قول من قال: إِنَّهُ الْعَضُدُ، أن العضد قد قام مقام الجملة في قوله تعالى: ﴿سَنَسُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]؛ واليد في هذا المعنى أكثر وأوسع، وقد جاء الاسم المفرد يراد به التثنية، وأنشد أبو الحسن: يداك يد إحداهما الجود كُله وراحثك الأخرى طعان تغايره المعنى: يداك يدان، بدلالة قوله: إحداهما، ولأنك إن جعلت يداً مفرداً بقيت لا يتعلق بها شيء.

ومن وقوع التثنية بلفظ الإفراد ما أنشده أبو الحسن: وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ شَقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ<sup>(١)</sup> فيجوز على هذا القياس في قوله: ﴿وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أن يراد بالإفراد التثنية، كما أريد بالتثنية الإفراد في قوله:

فَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا بَنَ عَقَانَ أَنْزَجِرْ<sup>(٢)</sup> . . .

ومن الناس من يحمل قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَلْيَا فِي جَهَمٍ كُلِّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤] عليه.

اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَلْيَا نِكَ﴾ [القصص: ٣٢]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلْيَا نِكَ﴾ مشددة النون.

= اللغة ٥٢/٢، وجمهرة اللغة ص ٣٤٧، وإصلاح المنطق ص ٢٦٦، وتاج العروس (غلل)، فلان مُفَلَّ الإصبع إذا كان خائناً.

(١) يُرَوَى «حَذْرَةٌ» بدل «حذرة». البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٦، ولسان العرب ١٥/٤ (أخر)، ٤٩ (بدر)، ١٧٣ (حدر)، والتنبيه والإيضاح ٧٧/٢، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٠٠، والمخصص ٥/٢، ١٨٥/١٦، وديوان الأدب ١٣٨/١، وتاج العروس ٣٧/١٠ (أخر)، ١٤٣/١٠ (بدر)، ٥٥٧/١٠ (حدر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢٠٨/١. عين حذرة أي مكتنزة ضلبة. والبدر: التي تبدر بالنظر، ويقال: هي التامة كالبدر ومعنى شَقَّتْ من أُخْرٍ: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وإن تدعاني أحم عرضاً مُمْتَعَا

البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع العكلي في لسان العرب ٣٢٠/٥ (جزز)، والتنبيه والإيضاح ٢٣٩/٢، وتاج العروس ٦٠/١٥ (جزز)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٣٩، والمخصص ٥/٢. أي إن تركتmani حميت عرضي ممن يؤذيني، وإن زجرتmani انزجرت وصبرت هذا يدل على أنه يخاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه.

علي بن نصر عن أبي عمرو: يخفف ويثقل، وروى نصر بن علي عن أبيه عن شبل عن ابن كثير: ﴿فَدَانِيكَ﴾ خفيفة النون بياء. وقرأ الباقون: ﴿فَدَانِكَ﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه ما روي من قوله تعالى: ﴿فَدَانِيكَ﴾ أنه أُبدلَ من النون الثانية الياء كراهية التضعيف، وحكى أحمد بن يحيى: لا وَرَيْكَ ما أفعل، يريد: لا وَرَيْكَ، وأنشد أبو زيد:

فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَأَهُ حَتَّى يَفَارِقَا<sup>(٢)</sup>  
يريد: لا أمله، فأبدل من التضعيف الألف، كما أبدل منه الأوّل الياء، وقيل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ آهْلِهِ يَمْتَطِي﴾ [القيامة: ٣٣]، أي يتمطط من المُطْطِيَاءِ ويجوز أن يكون: يتمطى يتكفى في مشيته، فيجري فيها مطأه، وهو الظهر، فيكون يتفعل: من المطا ولا يكون على القلب، ووجه التثقيل، قد مرّ فيما تقدّم.

قرأ نافع وحده: ﴿رِدَاً﴾ [القصص: ٣٤] غير مهموز منون، وهَمْزُهُ كَلْهَمٌ غير نافع فإنه لم يهمزه، وفتح الدال وأسكنها الباقون<sup>(٣)</sup>.

أبو عبيدة: الرذء: المُعِين، يقال: أزدأته بشيء على عدوه، وعلى ضيعته أي: أعتته.

قال أبو علي: أما قول نافع: فإنه خَفَّفَ الهمزة، وكذلك حكم الهمزة إذا خَفَّفَتْ وكان قبلها ساكن أن تُحَذَفَ، وتُلْقَى حركتها على الساكن الذي قبلها، وهكذا قرأ أهل التخفيف ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٥]، فمن أثر منهم التخفيف قال كما قال نافع، وقد جاء في بعض القوافي في الردء: الرذء، ذلك على أنه خَفَّفَ الهمزة، وألقى حركتها على ساكن قبلها، ثم وقف بعد التخفيف على الحرف فثقل كما يثقل هذا فَرَجٌ، وهذا خالدٌ، فيضعف الحرف للوقف، ثم يطلق كما أطلق نحو:

سبَسْبَا<sup>(٤)</sup> . . . والقَصْبَا<sup>(٥)</sup>

وحكى أبو الحسن: ﴿رِدَاً﴾ وحمله على أنه فِعْلٌ من ﴿رُدِدْتُ﴾ أي يَرُدُّ عَنِّي.

اختلفوا في ضمّ القاف وإسكانها من قوله جلّ وعزّ: ﴿يُصَدِّقُونَ﴾ [القصص: ٣٤]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٣.

(٤) جزء من رجز لرؤية مرّ سابقاً.

(٥) جزء من رجز لرؤية مرّ سابقاً.

فقرأ عاصمٌ وحمزة ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ بضم القاف. وقرأ الباقون ﴿يُصَدِّقُنِي﴾، ساكنة القاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه الرفع في ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ أنه صفة للتكثرة، وتقديره: رداءً مصداقاً، وسأل ربه إرساله بهذا الوصف، ومن جزم كان على معنى الجزاء؛ إن أرسلته صدقني، وهو جيد في المعنى، لأنه إذا أرسله معه صدقه.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿قَالَ مُوسَى﴾ [القصص: ٣٧] بغير واو، وكذلك في مصاحف أهل مكة. وقرأ الباقون: ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ بالواو، وكذلك في مصاحفهم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قد مضى القول في نحو هذا قبل.

اختلفوا في الياء والتاء، من قوله جلَّ وعزَّ:

﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧].

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَمَنْ يَكُونُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

الياء والتاء في هذا النحو حسنان وقد مضى ذلك.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: ﴿أَنَّهُمْ إِنِّي لَأَنبَأُ بِرَجْعَتِهِمْ﴾ [القصص:

٣٩] برفع الياء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: حجة الفتح قوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وحجة

الضَّم: ﴿وَلَمَّا رُودَتْ إِلَى رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٣٦] وقوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]

وقوله: ﴿فَأَرْجِعْنَا عَمَلَهُمْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] في الألف

وإسقاطها، فقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ ليس قبل الحاء ألف، وقرأ

الباقون: ﴿ساحران﴾ بألف قبل الحاء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿ساحران﴾ أنه قال: ﴿تَظَاهَرَا﴾، والمظاهرة:

المعاونة، وفي التنزيل: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، والمعاونة إنما تكون في

الحقيقة للساحرين لا للسحرين.

ووجه من قال: ﴿سِحْرَانِ﴾ أنه نسب المعاونة إلى السحرين على الاتساع، كأن

المعنى: كلُّ سحرٍ منهما يقوي الآخر. لأنهما تشابها واتفقا ونحو ذلك.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

وممّا يقوِّي ذلك قوله سبحانه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا﴾ [القصص: ٤٩] على الكتابين اللذين قالوا فيهما سحران.  
ومن قال: ﴿ساحران﴾ قال: المعنى هو أهدى من كتابيهما، فحذف المضاف، وزعموا أن ﴿سِحْرَانِ﴾ قراءة الأعمش.  
اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿تُجَبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾ [القصص: ٥٧].

فقرأ نافع وحده: ﴿تُجَبِّي إِلَيْهِ﴾ بالتاء، وقرأ الباقرن بالياء<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: تأنيث ثمراتٍ تأنيث جمع، وليس بتأنيث حقيقي، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعظ، والموعظة والصوت، والصيحة إذا ذكَّرت كان حسناً، وكذلك إذا أنثت.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿أَفْلاً يَغْقِلُونَ﴾ و﴿تَمَقِّلُونَ﴾ بالتاء والياء [القصص: ٦٠] وقرأ الباقرن<sup>(٢)</sup>: بالتاء.

قال أبو علي: حجّة التاء قوله: ﴿وَمَا أوتيتُ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﴿أَفْلاً تَمَقِّلُونَ﴾ [القصص: ٦٠] ليكون الكلام وجهاً واحداً.  
والياء: أفلاً يَغْقِلُونَ يا محمَّد.

قال: وقرأ عاصم في رواية حفص: ﴿لُخْصِفَ بِنَا﴾ نصباً [القصص: ٨٢] وكذلك روى علي بن نصر عن أبان عن عاصم مثله، وقرأ الباقرن، وأبو بكر عن عاصم ﴿لُخْصِفَ بِنَا﴾ بضم الخاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي من قال: ﴿لُخْصِفَ﴾ بفتح الخاء فلتقدم ذكر الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ومن قال: ﴿لُخْصِفَ بِنَا﴾ فبنى الفعل للمفعول، فإنه يؤوّل إلى الخسف في المعنى.

قال: قرأ ابن كثير: ﴿بِضِيَاءٍ﴾ [القصص: ٧١] بهمزتين، كذا قرأت علي قنبل، وهو غلط.

وروى ابن فليح والبرزقي عن ابن كثير بغير همز، وهو الصواب.  
وقد ذكرنا القول فيما تقدّم فيه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالياء، وقرأ حمزة والكسائي ﴿تَرَوْا﴾ بالتاء، واختلف عن عاصم، فروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالتاء، وروى في النحل [٤٨] بالياء. وروى الكسائي والأعشى عن أبي بكر وحفص عن عاصم بالياء - حدثني موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين عن أبي بكر عن عاصم مثله بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة الياء أن الذي قبلها غيبة، ﴿وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّنْ قَبْلِكُمْ أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ [العنكبوت: ١٨، ١٩]، وحجة التاء: قل لهم: ﴿أَوَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ﴾.

ولا ينه المسلمون علي علم الابتداء والبعث والإعادة بعد الموت، لأنهم قد علموا ذلك وَتَيَقَّنُوهُ، ولا يدلُّ قوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: ٢٠] على اختيار التاء، لأنَّ ذكر الأمم التي كذبت وكفرت قد تقدَّم، فحمل الكلام عليه، والخطاب جاء بعد ذلك.

اختلفوا في المد والقصر من قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿النَّشْأَةَ﴾ ممدودة في كلِّ القرآن، وقرأ الباقون بالقصر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: نَشَأْتُ أَنْشَأُ نَشْأً، وَنَشَأَتِ السَّحَابَةُ نَشَاءً، ولم يذكر النشأة وهو في

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٤.

القياس كالرأفة والرأفة، والكأبة، والكأبة، وحكى أبو عبيدة ﴿الْشَّاءُ﴾ ولم يذكر الممدود، ونشأ هو الفعل الذي لا يتعدى، وإذا عَدَيْتُهُ نقلته بالهمزة، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّتِكُمْ قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] ﴿وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ [الأنبياء: ١١] والقياس: أن يجوز النقل بتضعيف العين.

اختلفوا في الإضافة والتنوين من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالرفع والإضافة، وروى أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ جميعاً، وروى علي بن نصر عن أبي عمرو ﴿مَوَدَّةٌ﴾ مضافاً، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾، المفضل عن عاصم: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ مثل أبي عمرو.

الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَوَدَّةٌ﴾ رفع منون ﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصياً.  
وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بنصب ﴿مَوَدَّةٌ﴾ مع الإضافة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يجوز فيمن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أن يجعل (ما) اسم (إن)، ويضم له ذِكْرًا يعود إلى (ما) كما جاء قوله: ﴿وَأَتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرًا﴾ [هود: ٩٢]. فيكون التقدير: إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا، مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ، فيصير ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ خبر إن وتجعل المودة: ما اتخذوا على الاتساع، أو تحذف المضاف تقديره: إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ أَوْثَانًا ذُوو مَوَدَّةٍ بَيْنَكُمْ، فيكون دخول ﴿أَنَّ﴾ على (ما) لأنه بمنزلة الذي كقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضْمِرُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَيَتَّبِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥] لَعَوْدِ الذِّكْرِ، ويجوز أن يُضمَر هو، ويجعل ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ خبراً عنه، والجملة في موضع خبر إن.

ومن قرأ: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ و﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ بالنصب، جعل (ما) مع (إن) كافة، ولم يُعَدَّ إليها ذِكْرًا كما أعاد في الوجه الأول، ولكن جعل الأوثان منتصبَةً بِاتَّخَذْتُمْ، وعده أبو عمرو إلى مفعول واحد، كقوله سبحانه: ﴿فَلِأَنَّا أَخَذْتُمُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: ٨٠]، والمعنى: إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا آلِهَةً، فحذف، كما أَنَّ قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، معناه: اتخذوا العجل إلهاً، فحذف. وانتصب ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ على أنه مفعول له، أي اتخذتم الأوثان للمودة و﴿بَيْنَكُمْ﴾ نصبٌ على الظرف، والعامل فيه المودة.

ومن قال: ﴿مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ﴾ أضاف المودة إلى البين، واتَّسَع في أن جعل الظرف

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

اسماً لَمَّا أَضَافَ إِلَيْهِ، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومثله في الشعر:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِيْنَهُ صَلَاءَةً وَزَسٍ وَسَطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا<sup>(١)</sup>  
ومن قال: ﴿مَوْدَّةً بَيْنَكُمْ﴾ جاز في قوله: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ إذا نَوَّتْ ﴿مَوْدَّةً﴾ ضربان: أحدهما: أن يجعله ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً متعلقاً بالمصدر، والآخر أن يجعله صفة له، فإذا جعلته ظرفاً للمصدر لم يمتنع أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أيضاً متعلقاً بالمصدر، لأنَّ الطرفين أحدهما من المكان، والآخر من الزمان، وإنما الذي يمتنع أن تعلق به طرفين من المكان أو طرفين من الزمان، فأما إذا اختلفا، فسائق، فقوله سبحانه ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [العنكبوت: ٢٥] ظرف زمان، لأنَّ المعنى: في وقت الحياة الدنيا؛ ولا ذكر في واحد من الطرفين، كما أنك إذا قلت: لقيتُ زيدا اليوم في السوق، كان كذلك، وإذا جعلت الظرف الأوَّل صفة للنكرة كان متعلقاً بمحذوف، وصار فيه ذكر يعود إلى الموصوف.

وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في موضع حال، والعامل فيه الظرف الذي هو صفة للنكرة، وفيه ذكرٌ يعود إلى ذي الحال، وذو الحال: هو الضمير الذي في الظرف يعود إلى الموصوف الذي هو ﴿مَوْدَّةً﴾، وهو هي في المعنى.

فإن قلت: هل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن يكون حالا في المودَّة مع أنه قد وُصف بقوله بَيْنَكُمْ.

قيل: لا يمتنع ذلك، لأنك إذا وصفته فمعنى الفعل قائم فيه، والظرف متعلق بمعنى الفعل، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف المفعول به، فأما الحال والظرف، فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به، وإن كان قد وصف.

وقد جاء في الشعر ما لا يعمل عمل الفعل إذا وصف عاملاً في المفعول به، فإذا جاز عمله في المفعول به فلا نظر في جواز عمله فيما ذكرنا من الظرف والحال، فمن ذلك قوله:

إِذَا فَاقَدُ حَظْبَاءُ فَرْحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيْطِ الْمُبَايِنِ<sup>(٢)</sup>

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) يُروى «المُزَابِل» بدل «المُبَايِن».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٤١، ولسان العرب ٣/ ٣٣٧ (فقد) (وفيه «المباين» مكان «المزابيل»).

والتحقير في ذلك بمنزلة الوصف، لو قلت: هذا ضَوَيْرِبٌ زيداً، لَقَبِحَ كما يَقْبِحُ ذلك في الصفة، ولم يجيء ذلك في حال السعة والاختيار.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتَاتُونَ آلَافِحَةً﴾ [العنكبوت: ٢٨]، ﴿أَيْتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. وكان ابن كثير يستفهم بغير مد، يلفظ بياء بعد الألف، ورُوي عن نافع المد، ورُوي عنه مثل قراءة ابن كثير. وكان ابن عامر يهمز همزتين في ﴿أَيْتَكُمْ﴾، وقال ابن ذكوان عنه بهمزتين والاستفهام، فكأنَّ قراءته: ﴿أَيْتَكُمْ﴾ يمد بين الهمزتين، وإنما قلت ذلك، لأنَّ أبا العباس أحمد بن محمد بن بكر أخبرني عن هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر: ﴿إِذَا﴾ في وزن: عاعِذا.

حفص عن عاصم في الأوّل مثل نافع الثاني بهمزتين.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالاستفهام فيهما غير أنَّ أبا عمرو لا يهمز همزتين، وهؤلاء يهمزون همزتين. قد تقدم ذكر القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لَنْجِنَهُ﴾ [العنكبوت: ٣٢] مشددة، و﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] ساكنة النون خفيفة.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديد الحرفين، وقرأ حمزة والكسائي بتخفيف الحرفين.

أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿لَنْجِنَهُ﴾ ساكنة النون الثانية<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة من قال: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ بالتخفيف.

قوله سبحانه: ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

وحجة من ثقل قوله: ﴿وَبَيِّنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨]، يقال: نجا زيداً، قال:

نجا سالمَ والروحُ منه بِشِدْقِهِ<sup>(٢)</sup>

ونجيتُهُ، وأنجيتُهُ مثل: فَرَحْتُهُ وأفرحتُهُ، ويقوي التشديد قوله تعالى: ﴿إِلَّا آءَالُ لُوطٍ

بَجَنَّتْهُمْ سِجْرًا﴾ [القمر: ٣٤]، وفي قصة لوط في موضع آخر ﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾.

وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤] بالتشديد، وقرأ الباقون:

﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ﴾ بإسكان النون.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) صدر بيت مرَّ سابقاً.



الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ﴿إِنَّا مُنَزَّلُونَ﴾ مشدداً، وكذلك رَوَى الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ .

قال أبو علي: قال سبحانه: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فإذا عَدَيْتَهُ نقلته بالهمزة أو بتضعيف العين، كما أنَّ نَجَا زَيْدًا، كذلك، تقول: نَجَّيْتُهُ، وَأَنْجَيْتُهُ، قال: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦] ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩]، وأكثر ما في القرآن من التنزيل دلالة على تقدم تضعيف العين.

وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢] بالتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء.

الأعشى عن أبي بكر والكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: ﴿مَا تَدْعُونَ﴾ بالتاء، حفص عن عاصم: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي حجة الياء: أن الذي تقدمه غيبة ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ... لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢] والتاء على: قُلْ لَهُمْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ﴾، لا يكون إلا على هذا، لأنَّ المسلمين لا يخاطبون بذلك، و(ما) استفهام موضعه نصب بتدعون، ولا يجوز أن تكون نصباً بـ يعلم، ولكن صار الجملة التي هي موضع نصب بـ يعلم، والتقدير: إنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ: أَوْثَقًا تدعون من دونه أو غيره؟ أي: لا يخفى ذلك عليه؛ فيؤاخذكم على كفركم، ويعاقبكم عليه.

ولا يكون: يعلم بمعنى يعرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، لأنَّ ذلك لا يُلْعَى، وما لا يُلْعَى، لا يُعْلَقُ، ويبعد ذلك دخول من في الكلام، وهي إنما تدخل في نحو قولك: هل من طعام؟ وهل من رجل؟ ولا تدخل في الإيجاب، وهذا قول الخليل، وكذلك قال: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، المعنى: فسوف يعلمون: المسلمون تكون له عاقبة الدار أم الكافر؟ وكل ما كان من هذا، فهكذا القول فيه، وهو قياس قول الخليل.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّنَا﴾ [العنكبوت: ٥٠].

فقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ﴿آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ جماعة. علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿آيَةً﴾ واحدة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿آية﴾ على التوحيد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة الأفراد قوله: ﴿فَلْيَأْتِنَا بِنَايَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوْلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧] وحجة الجمع أن في حرف أبي زعموا: ﴿لَوْلَا يَأْتِنَا بِنَايَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [طه: ١٣٣] ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وقد تقع ﴿آية﴾ على لفظ الواحد ويراد بها كثرة، كما جاء: ﴿وَحَمَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وليس في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩] دلالة على ترجيح من قرأ: ﴿آيَاتُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، لأنهم لما اقترحوا ﴿آية﴾ قيل لهم: الآيات عند الله، والمعنى: الآية التي اقترحوها، وآيات أخر لم يقترحوها، فقد ثبت مما تلوناه أنهم اقترحوا آية.

اختلفوا في الياء والنون من قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ دُوقُوا﴾ [العنكبوت: ٥٥]. فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر ﴿ونقول﴾ بالنون، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿ويقول﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول ذوقوا أي: يقول الموكَّل بعدابهم: ذوقوا، كقوله: ﴿وَالْمَلَكُ بَاسِطًا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، أي: يقولون لهم: أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ، ومن قال: ﴿ونقول﴾؛ فلأن ذلك لما كان بأمره سبحانه، جاز أن يُنسَب إليه، وجوازه على هذا المعنى، لأن الله سبحانه: ﴿لَا يَكْلِمُهُمْ﴾ ومعنى: ﴿دُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: جزاءه، وقيل: ﴿دُوقُوا﴾ لوصول ذلك إلى المعذب كوصول الذوق إلى الذائق.

قال:

دَوْنِكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاخْسُ وَدُقْ

ويجوز في ﴿وَيَقُولُ دُوقُوا﴾، أن يكون القول للموكَّلين بالعذاب دون المعذبين كقوله جلّ وعز: ﴿وَنَقُولُ دُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨١] ونحو ذلك من الآي.

اختلفوا في سكون الياء وتحريكها من قوله سبحانه: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾، وفي الزمّر: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرَفُوا﴾ [٥٣] بنصب الياء فيهما، وفي الزخرف: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

[٦٨]، ويأتي في موضعه إن شاء الله، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿يَا عِبَادِي﴾ بوقف الياء في الحرفين.

ابن عامر وحده: ﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ بفتح الياء وأسكنها الباقون.

قال أبو علي: التحريك والإسكان في هذه الياءات حسنان.

قرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧] بالياء، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أما ﴿يُرْجَعُونَ﴾، فلأن الذي قبله على لفظ الغيبة، وهو قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا يَرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وجاء على لفظ الجمع لأن كلاً جمع في المعنى، وإن كان مفرداً في اللفظ.

و﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨] في الباء والثاء، فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ﴾ بالثاء، وقرأ الباقون: ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: بَوَّأْنَا فلاناً منزلاً تَبَوَّأْنَا، فما حكى أبو زيد. حجة لمن قرأ ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦] فيجوز أن تكون اللام زائدة كزيادتها في ﴿رَدِفْ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] ويجوز أن يكون ﴿بَوَّأْنَا﴾ لدعاء إبراهيم وهو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ . . . فَأَجْمَلْ أَعْدَةَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ويكون المفعول محذوفاً على هذا، كأنه: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا بِالدَّعَاءِ إِبْرَاهِيمَ نَاسًا مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، كقوله تعالى: ﴿بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبُوءًا صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، وقال: ﴿نَتَّبِعُكَ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا﴾ [الزمر: ٧٤] فعلى هذا قوله سبحانه: ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فأما من قرأ: ﴿لِنُبَوِّئَهُمْ﴾ فقد قال: ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فَتَأْهِلْ مَدِينًا﴾ [القصص: ٤٥] ففسره أبو عبيدة: وما كنت مقيماً نازلاً فيهم، قال: والثوي: الضيف، وأنشد للعجاج:

فبات حيث يدخل الثوي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقال الأعشى:

أَثَوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوِّدًا<sup>(١)</sup>

وقال حسان:

ثوى في قریش بضَعِ عَشْرَةَ حَجَّةٍ

فكان هذا كقوله: أقام فيهم ونزل فيهم، فإذا تعدى بحرف جرٍّ، أو زيدت عليه الهمزة وجب أن يتعدى إلى المفعول الثاني، وليس في الآية حرف جرٍّ. قال أبو الحسن: قرأ الأعشى: «لَثَوَيْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرْفًا» قال: ولا يعجبني، لأنك لا تقول: أثويته الدار.

قال أبو علي: هذا الذي رآه أبو الحسن يدلُّ على أن ثوى ليس بمتعدٍّ، وكذلك تفسير أبي عبيدة: أنه النازل فيهم، ووجهه أنه كان في الأصل: لَثَوَيْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غُرْفٍ؛ كما تقول: لَنَزَلْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي غُرْفٍ، وحذف الجار كما حذف من قوله:

أمرتُكَ الخَيْرَ فافعل ما أمرتُ به<sup>(٢)</sup>

ويقول ذلك إن العُرفَ وإن كانت أماكن مختصة، فقد أجريت المختصة من هذه الظروف مجرى غير المختصة نحو قوله:

كما عَسَلَ الطريقَ الشعَلِبُ<sup>(٣)</sup>

(١) صدر بيت. عجزه:

فمضت وأخلف من قتيلة موعدا

البيت من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٧، ولسان العرب ٩٤/٩ (خلف)، ١٢٥/١٤، ١٢٦، (ثوا)، وجمهرة اللغة ص ٦١٥، ومقاييس اللغة ١/٣٩٣، ومجمل اللغة ٢/٢١٣، وديوان الأدب ٤/١٠٩، وتهذيب ١٥/١٦٧، وتاج العروس ٢٣/٢٧١ (خلف)، (ثوى)، وبلا نسبة في المخصص ١٣/٢٦٢. قال شمر: أثوى عن غير استفهام وإنما يريد الخبر، قال: ورواه ابن الأعرابي أثوى على الاستفهام، قال أبو منصور: والروايتان تدلان على أن ثوى وأثوى معناهما أقام (لسان العرب ١٤/١٢٦ مادة: ثوا).

(٢) صدر بيت. عجزه:

فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ

البيت من البسيط، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/١٢٤، والدرر ٥/١٨٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧، والكتاب ١/٣٧، ومغني اللبيب ص ٣١٥، ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٢٦، وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١، ولأعشى طرود في المؤلف والمختلف ص ١٧، وهو لأحد الأربعة السابقين، أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب ١/٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيويه ١/٢٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٦/٤، ٢٥١/٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٧٧، وشرح المفصل ٨/٥٠، وكتاب اللامات ص ١٣٩، والمحاسب ١/٥١، ٢٧٢، والمقتضب ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١.

(٣) تمام البيت:

لَدُنْ بِهِزَ الكَفِّ يَعَسَلُ مِتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعَلِبُ =

ونحو: ذهبُ الشام، عند سيبويه، ويقوي الوجه الأوّل، قوله سبحانه: ﴿نَتَّبِعُكَ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤].

اختلفوا في كسر اللام وإسكانها من قوله تعالى: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ [العنكبوت: ٦٦]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ بجزم اللام، وقرأ أبو عمرو وعاصم وابن عامر بكسر اللام، ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ أبو زيد عن أبي عمرو ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ ساكنة اللام. واختلف عن نافع، فروى المسيبي، وقالون وإسماعيل بن أبي أويس، ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ على الوعيد، وكذلك أبو بكر بن أبي أويس ساكنة اللام.

وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ على معنى كي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ كَسَرَ اللَّامَ وجعلها الجازة، كانت متعلقة بالإشراك، كأنَّ المعنى: يشركون ليكفروا، أي لا عائدة لهم في الإشراك إلا للكفر، فليس يردُّ عليهم الشرك نفعاً، إلا التمتع بما يستمتعون به في العاجلة من غير نصيب في الآخرة. ومَنْ قرأ: ﴿وَلِيَتَمَنَّوْا﴾ أراد الأمر على معنى التهديد والوعيد، كقوله: ﴿وَأَسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، و﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ونحو ذلك من الأوامر التي في معناها، ويدلُّ على جواز الأمر هاهنا، قوله في الأخرى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آٰنٰنٰهُمْ فَمَتَّعُوْا فَسَوْفَ يَكْفُرُوْنَ﴾ [النحل: ٥٥ والروم: ٣٤].

والإسكان في لام الأمر سائغٌ نحو: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

= البيت من الكامل: وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخلص الشواهد ص ٥٠٣، وخزانة الأدب ٣/ ٨٣، ٨٦، والدرر ٣/ ٨٦، وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٥، وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥، والكتاب ٣٦/١، ٢١٤، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط)، ٤٤٦/١١ (عسل)، والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢، ونوادير أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ١٧٩/٢، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢، والخصائص ٣/ ٣١٩، وشرح الأسموني ١٩٧/١، ومغني اللبيب ص ١١، وجمع الهوامع ٢٠٠/١. عسل الذئب والثعلب يعسل عسلاً وعسلاناً: مضى مُسرِعاً واضطرب في عَدْوِهِ وهَزَّ رَأْسَهُ. (١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الروم

اختلفوا في قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ [الروم: ١٠] في الرفع والنصب.

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ رفعا، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ﴾ نصبا، وروى الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم ﴿عَاقِبَةَ﴾ رفعا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَأُوا الشَّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] مَنْ نَصَبَ ﴿عَاقِبَةَ﴾ جعله خبر كان ونصبه متقدما، كما قال: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فأما اسمها على هذه القراءة، فيجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما: ﴿الشَّوْأَى﴾ التقدير: ثم كان الشَّوْأَى عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَأُوا، ويكون في قوله: ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ مفعولا له، تقديره: ثُمَّ كَانَ الشَّوْأَى عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْأَأُوا لِأَنْ كَذَّبُوا، ولا يجوز أن تكون ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ متعلقا بقوله: ﴿أَسْأَأُوا﴾ على هذا، لأنك تفصل بين الصلة والموصول، ألا ترى أن: ﴿أَسْأَأُوا﴾ في صلة الذين، و﴿الشَّوْأَى﴾ الخبر، فلو جعلت ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾ في صلة ﴿أَسْأَأُوا﴾ لفصلت بين الصلة والموصول بخبر كان. والشيء الآخر الذي يجوز أن يكون اسم كان إذا نصبت العاقبة أن كَذَّبُوا، المعنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أَسْأَأُوا، ويكون ﴿الشَّوْأَى﴾ على هذا مصدرا لأَسْأَأُوا، لأنَّ فَعَلَى من أبنية المصادر، كالرُّجْمَى، والشورى، والبشرى، وكذلك تكون الشَّوْأَى مصدرا.

ومما يدلُّ أنَّ السَّوْءَ والشَّوْأَى بمعنى ما أنشده أبو عمر:

أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سَوْءًا بِفَعْلِهِمْ أم كيف يجزونني الشَّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) يُرَوَّى «سَيًّا» بدل «سَوْءًا».

وَمَنْ رَفَعَ الْعَاقِبَةَ فَقَالَ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ جاز أن يكون الخبر شيئين: ﴿السُّوَاءِ﴾ و﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾، كما جاز فيمن نصب العاقبة أن يكون كل واحد منهما الاسم، ومعنى الذين أسأؤوا: الذين أشركوا. التقدير: ثم كان عاقبة المسيء التكذيب بآيات الله، أي لم يظفر من شركه وكفره بشيء إلا بالتكذيب، بآيات الله، فإذا جعلت «أن كذبوا» نفس الخبر، جعلت ﴿السُّوَاءِ﴾ في موضع نصب، بأنه مصدر، وقد يجوز أن تكون السوأي صفة لموصوف محذوف كأنه: الخُلَّةُ السوأي، أو الخُلَالُ السُّوأي.

حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿لَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: ٢٢] مكسورة اللام جمع عالم، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بفتح اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: خصَّ العالمين على رواية حفص، وإن كانت الآية لكافة الناس عالمهم وجاهلهم، لأنَّ العالمَ لما تدبَّر، فاستدلَّ بما شاهد على ما لم يستدلَّ عليه غيره، صار كأنه ليس بآية لغير العالم، لذهابه عنها وتركه الاعتبار بها. ومن قال: ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ فلأنَّ ذلك في الحقيقة دلالةٌ وموضعٌ اعتبار، وإن ترك تاركون لغفلتهم ولجهلهم التدبَّر لها والاستدلال منها.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فقرأ أبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿ثم إليه يرجعون﴾ بالياء [الروم: ١١] وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء. عباس عن أبي عمرو: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي حجة الياء أن المتقدم ذكره غيبة ﴿يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [الروم: ١١] والخلق هم المخلوقون في المعنى، وجاء قوله ﴿يُعِيدُهُ﴾ على لفظ الخلق، وقوله: ﴿يُرْجَعُونَ﴾ على المعنى، ولم يرجع على لفظ الواحد كما كان يعيده كذلك. ووجه التاء أنه صار الكلام من الغيبة إلى الخطاب، ونظيره: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ١٩] بفتح التاء.

= البيت من البسيط، وهو لأفنون بن صريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤، وتاج العروس ٢٧٦/١ (سوا)، والبيان والتبيين ٩/١، والخزانة ١١/١٤٧، وبلا نسة في لسان العرب ٩٧/١ (سوا): فإنه أراد سيئاً، مخفف كهين من هين، وأراد من الحُسنى فوضع الحَسَن مكانه لأنه لم يمكنه أكثر من ذلك. وسوّات عليه فعله وما صنع تسوئةً وتسويئاً إذا عبثه عليه. وقلت له: أسأت.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٥.

وقرأ الباقون: ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ بضم التاء.

قال أبو علي حجّة تخرجون: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧ والمعارج: ٤٣].  
وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وحجّة تُخرجون: ﴿مَنْ وَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] وقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ  
الْمَوْتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] وقوله: ﴿وَالِيَهُ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١].

عباس عن أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ يُفْصَلُ الْآيَاتِ﴾ [الروم: ٣٢] بالياء، وقرأ الباقون  
بالنون.

قال أبو علي: وجه الياء ما تقدّم من لفظ الغيبة من قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ  
أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، ووجه النون ما تقدّم من قوله سبحانه: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].  
﴿كَذَلِكَ نُفْصَلُ الْآيَاتِ﴾.

وذكر بعض أصحاب أحمد أنّ المشهور من قراءة أبي عمرو ﴿كَذَلِكَ نُفْصَلُ﴾  
وهو الوجه لأنّ قوله: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ متأخر عن قوله: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

قال: كلهم قرأ: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً﴾ [الروم: ٣٩] ممدوداً غير ابن كثير فإنه  
قرأ: ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ قصراً. ولم يختلفوا في مدّ ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩]<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: معنى ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً﴾: ما آتيتم من هدية أهديتموها لتعوضوا  
ما هو أكثر منها وتكافؤوا أزيد منها فلا يربو عند الله، لأنكم قصدتم إلى زيادة العوض،  
ولم تبتغوا في ذلك وجه الله. ومثّل هذا في المعنى قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرِينَ﴾  
[المدثر: ٦] فَمَنْ مَدَّ آتَيْتُمْ، فلأن المعنى: أعطيتم من قوله: ﴿فَاتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾  
[آل عمران: ١٤٨] أي: أعطاهم. وأما قصر ابن كثير فإنه يؤوّل في المعنى إلى قول مَنْ  
مَدَّ؛ إِلَّا أَنْ ﴿آتَيْتُمْ﴾ على لفظ: جئتم، كما تقول: جئت زيدا، فكأنه ما جئتم من رباً،  
ومجيئهم لذلك إنّما هو على وجه الإعطاء له، كما تقول: آتيتُ الخطأ، وآتيتُ  
الصواب، وآتيت قبيحاً، وقال الشاعر:

آتيتُ الَّذِي يَأْتِي السَّفِيهَ لِغَرَّتِي إِلَىٰ أَنْ عَلَا وَخَطُّ مِنَ الشَّيْبِ مَفْرَقِي<sup>(٢)</sup>  
فإتيائه الذي يأتي السفية إنّما هو فعلٌ منه له، قال: ولم يختلفوا في مدّ ﴿وَمَا  
آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الروم: ٣٩] فهذا كقوله: ﴿وَإِنِّي لَأَنْبِيَاءُ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وإن كان

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٤٢٤/٧ (وخط)، وتاج العروس ١٦٤/٢٠ (الوخط):  
هو فشو الشيب في الرأس. وقد وخطه الشيب وخطاً ووخطه بمعنى واحد أي خالطه.



لو قال: أتيَتْ الزكاةَ لجاز أن يعني به فعلتها، ولكن الذي جاء منه في التنزيل. وسائر الكلام: الإيتاء.

قال: وكلُّهم قرأ: ﴿لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩] غيرُ نافع، فإنه قرأ ﴿لِيَرْبُوا﴾ بالتاء، ساكنة الواو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: فاعل ليربو، الربا المذكور في قوله: ﴿وما آتيتُم من رِبا﴾ وقدر المضاف وحذف كأنه اجتلابُ أموال الناس، واجتذابها ونحو ذلك، وكأنه سُمي هذا المدفوع على وجه اجتلاب الزيادة رباً لما كان الغرض فيه الاستزادة على ما أعطى، فسُمي باسم الزيادة، والربا: هو الزيادة، وبذلك سُمي المُحرَّم المُتَوَعَّد عليه فاعله رباً لزيادة ما يأخذ على ما أعطى، والمدفوع ليس في الحقيقة رباً، إنما المُحرَّم الزيادة التي يأخذها زائداً على ما أعطى فسُمي الجميع رباً، وكذلك ما أعطاه الواهب والمُهدي لاستجلاب الزيادة سُمي رباً لمكان الزيادة المقصودة في المكافأة، فوجه ﴿لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ ليربو ما آتيتُم فلا يربو عند الله؛ لأنه لم يقصد به وجه البرِّ والقربة، إنما قصد به اجتلاب الزيادة، ولو قصد به وجه الله لكان كقوله: ﴿وما آتيتُم من زكاةٍ تُريدونَ وجهَ الله فأولئك هم المضعفون﴾ [الروم: ٣٩] أي صرتم ذوي أضعافٍ من الثواب على ما أتوا من الزكاة تُعطون بالحسنة عشرة كما قال تعالى: ﴿من جاءَ بالحسنةَ فله عشرُ أمثالها﴾ [الأعام: ١٦٠] وقول نافع ﴿لِيَرْبُوا﴾ أي لتصيروا ذوي زيادة فيما آتيتُم من أموال الناس؛ أي: تستدعونها وتجتلبونها، وكأنه من أربى أي: صار ذا زيادة، مثل: أقطف، وأجرب.

قال: كلُّهم قرأ: ﴿وَيَجْعَلُهُمْ كِسْفًا﴾ [الروم: ٤٨] مفتوحة السين غير ابن عامر فإنه قرأ: ﴿كِسْفًا﴾ ساكنة السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الكِسْفُ القِطْعُ، الواحدة كِسْفَةٌ، مثل: سِدْرَةٌ وسِدْرٌ، ومن قرأ ﴿كِسْفًا﴾ أمكن أن يجعله مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، فيكون معنى القراءتين واحداً وقوله بعد: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ جَانِبِهِ﴾ [الروم: ٤٨] يجوز أن يعود الضمير إلى الكِسْفِ فَذَكَرَ، كما جاء ﴿مَنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠] ويجوز أن يعود إلى السحاب. ومن قال: ﴿كِسْفًا﴾ رجع الضمير إلى السحاب على قوله لا غير.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿إِلَى آثَارِ﴾ على واحدة. وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ جماعة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

قال أبو علي: الإفراد في ﴿أثر﴾ لأنه مضاف إلى مفرد، وجاز الجمع لأن رحمة الله، يجوز أن يراد به الكثرة كما قال سبحانه: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ [النحل: ١٨] فأما قوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ٥٠] فيجوز أن يكون فاعله الأثر، ويجوز أن يكون فاعله: الضمير الذي يعود إلى اسم الله، وأن يكون الفاعل: الذكر العائد إلى اسم الله تعالى أولى، لقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧] و﴿لِنُحْيِي بِهِ بَدَّةً مَيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩] ونحو هذا من الآي.

ومن ردّ الذكر الذي في ﴿يُحْيِي﴾ إلى الأثر لزمه إذا قال: ﴿إلى آثار رحمة الله﴾ أن يقول: ﴿تحيي﴾ بالتاء، إذا جعل الفعل للآثار.

قال: كلهم قرأ: ﴿وَلَا تَسْمِعُ الصَّمَّةَ﴾ [الروم: ٥٢]، نصباً غير ابن كثير فإنه قرأ: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّةَ﴾ رفعا، عباس عن أبي عمرو مثل ابن كثير.

قال أبو علي: هذا مثل ضربه الله للكافر، والمعنى: كما أنك لا تسمع الميت بعد استماعه وامتناع ذلك منه، كذلك لا تسمع الكفار، والمعنى: أنه لا ينتفع بما يسمعه لأنه لا يعيه، ولا يعمل به، ويبعد عنه، فإذا كان كذلك فعنى: ولا تسمع ولا يسمع يتقاربان، لأن المعنى: إنك لا تسمع الكافر ما تأتيه من حكمة وموعظة كما لا تسمع الأصم المدبر عنك، إلا أن لا تسمع أحسن ليكون مشاكلا لما قبله في إسناد الفعل إليك أيها المخاطب، وحكم المعطوف أن يكون مشاكلا لما عطف عليه.

اختلفوا في ضم الضاد وفتحها من قوله جلّ وعزّ: ﴿الله الذي خلقكم من ضغيف﴾ [الروم: ٥٤] فقرأ عاصم وحمزة ﴿مِنْ ضَغِفٍ﴾ بفتح الضاد فيهنّ كلهنّ. وقرأ الباقر: ﴿مِنْ ضَغِفٍ﴾ في كلهنّ بضم الضاد، وقرأ حفص عن نفسه ﴿ضَغِفٍ﴾ بضم الضاد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هما لغتان ومثله: الفقر والفقر، وروي عن ابن عمر أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿مِنْ ضَغِفٍ﴾، فقال: ﴿مِنْ ضَغِفٍ﴾. والمعنى: خلقكم من ضغيف أي من ماء ذي ضغيف كما قال: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُنْفَعُ﴾ [الروم: ٥٧]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا تَنْفَعُ﴾ بالتاء ههنا، وفي المؤمن [٥٢] أيضاً. وقرأ نافع وابن عامر: ههنا بالتاء وفي المؤمن بالياء.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالياء فيهما<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

قال أبو علي: التأنيث حسنٌ لأنَّ المعذرة اسمٌ مؤنث. فأما التذكير فلأنَّ التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله، والفصل يُحسِّنُ التذكير، وقد قال فيما لم يقع فيه الفصل ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فإذا انضمَّ الفصلُ إلى أنَّ التأنيث ليس بحقيقي قوي التذكير.

قرأ ابن كثير وحده: ﴿لِنُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] بالنون، وكذلك قرأت على قبل ولم يتابعه أحدٌ في هذه الرواية.

عبيدٌ بن عقيل ومحمد بن صالح والبرزبي عن شبل عن ابن كثير: ﴿لِنُذِيقَهُمْ﴾ بالياء. وكذلك قال الخزاعي عن ابن فليح ورأيتُه لا يعرفُ النون. وقرأ الباقون: ﴿لِنُذِيقَهُمْ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الجار يتعلق بقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] المعنى ظهر الجذب في البرِّ والبحر، والبحر: الريف. وقال بعض المفسرين: هذا قبل أن يبعث النبي ﷺ.

امتَلَأَتِ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَضَلَالَةً، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ رَاجِعُونَ، وَالْقَحْطُ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِبَنِيٍّ وَمِنْ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالشَّرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] وقوله: ﴿لِنُذِيقَهُمْ﴾، فيه ضمير اسم الله، وهو في المعنى مثلُ ﴿لِنُذِيقَهُمْ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ اخْتِلَافِهِمْ فِي سُورَةِ لِقْمَانَ

اختلفوا في النّصب والرفع من قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٣].

فقرأ حمزة وحده: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ رفعاً، وقرأ الباقون: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه النّصب، أنّه انتصب عن الاسم المبهم، وهو من كلام واحد، والرفع على إضمار المبتدأ وهو: هو هُدًى وَرَحْمَةً.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦] فقرأ

حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من رفع ﴿يَتَّخِذَهَا﴾ جعله عطفاً على الفعل الأوّل من: يشتري،

ويَتَّخِذُ، ومن نصب عَطَفَهُ على ﴿لِيُضِلَّ﴾ ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾، فأما الضمير في قوله:

﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ فقول: إنه يجوز أن يكون للحديث؛ لأنه بمعنى الأحاديث، وقيل: إنه

يجوز أن يكون للسبيل، والسبيل يؤنث، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف:

١٠٨]، وقيل: إنه يجوز أن يكون الضمير في قوله: ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ يعود إلى آيات الله.

وقد جرى ذكرها في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٢] والفعالان المرفوع

والمنصوب جميعاً في الصّلة.

حدّثنا أحمد بن محمد البصري، قال: حدّثنا المؤمّل قال: حدّثنا إسماعيل عن

ليث عن مجاهد ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦] قال: سماع الغناء.

وقرأ ابن كثير ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] بوقف الياء، و﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾

مكسورة الياء، و﴿يَبْنِي أَقْرَبَ الصَّكْوَةِ﴾ [لقمان: ١٧] بنصب الياء هذه رواية ابن أبي بزة.

وأما قبل فأقرّني الأولى والثالثة بوقف الياء وكسر الياء في الوسطى.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

وروى حفص عن عاصم الثلاثة بفتح الياء فيهنّ. أبو بكر عن عاصم بكسر الياء في الثالثة، وكذلك قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامرٍ وحمزة والكسائي. المفضل عن عاصم: ﴿يَبْنِي﴾ نصب في الثلاثة المواضع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال ﴿يا بني﴾ فأسكن في الوصل فإنه يجوز أن يكون على قول من قال: يا غلام أقبل فلماً وقف قال يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا يجيء في الشعر كقول عمران:

قد كنتُ عندك حَولاً لا يُروُّعني فيه روائعُ من إنسٍ ولا جانٍ<sup>(٢)</sup>

فإنما حُفِّفَ جانٍ للقافية ثم وصل بحرف الإطلاق، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا لا نعلمه جاء في الكلام، ومن قال: ﴿يا بُنَيَّ إِنَّهَا﴾ [لقمان: ١٦] فهو على قولك: يا غلام أقبل، وهذا حسن لأنَّ المستحسن في هذه الياء أن تحذف من المنادى لوقوعها موقع التنوين، وكونها بمنزلة، والتنوين يُحذف في النداء فكذلك هذه الياء تحذف فيه.

ومن قال: ﴿يَبْنِي﴾ ففتح الياء، فإنه على قولك يا بُنَيَّا فابدل من ياء الإضافة ألفاً، ومن الكسرة فتحةً وعلى هذا حمل أبو عثمان قول من قال: ﴿يا أبتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم: ٤٢] ويرى إبدال الألف من الياء مطرداً في هذه الياءات وقد تقدم ذكر ذلك فيما سلف من هذا الكتاب.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ بغير ألف. وقرأ الباقون: ﴿تُصَاعِرْ﴾ بألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يشبه أن يكون: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾، ﴿وَلَا تُصَاعِرْ﴾ بمعنى كما قال سيبويه في: ضَعَّفَ وَضَاعَفَ. وقال أبو الحسن: لا تصاعر: لغة أهل الحجاز، ولا تصعّر: لغة بني تميم. والمعنى فيه: لا تتكبر على الناس ولا تعرض عنهم تكبراً عليهم. قال أبو عبيدة: وأصل هذا من الصعير الذي يأخذ الإبل في رؤوسها وأعناقها.

قال أبو علي: فكأنه يقول لا تعرض عنهم، ولا تزور كازورار الذي به هذا الداء الذي يكون منه في عنقه، ويُعرضُ بوجهه، ومثل ذلك قوله:

يُهدِي إليَّ حياةً ثانيَ الجيد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

وقرأ نافع وحده: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [لقمان: ١٦] رفعا، ونصب الباقون اللام.

قال أبو علي: مَنْ نصب فقال: ﴿إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ فاسمٌ كان ينبغي أن تكون: المظلمة، المعنى: إِنْ تَكُ المظلمةُ أو السيئةُ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ أتى الله بها، وأثاب عليها، أو عاقب، إِنْ لم يكن قد كفر، أو أحبط. وَمَنْ قال: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ؛ فَأَلْحَقَ علامة التأنيث الفعل، والفاعلُ مثقال المذكر، فلأنَّ المِثْقَالَ هو السيئةُ أو الحسنَةُ فَأَنْتَ على المعنى كما قال: ﴿فَلَمْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فَأَنْتَ وَإِنْ كان الأمثالُ مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّهُ يراد به الحسناتُ، فحمل على المعنى، فكذلك المِثْقَالَ. فَإِنْ قلتَ: فما وجهُ قوله سبحانه: ﴿فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ﴾ [لقمان: ١٦]؟

وإذا كانت في صخرة فلا يخلو من أن تكون في الأرض، وإذا حصل بكونه في صخرة كائنة في الأرض أغنى: «أو في الأرض» عن قوله: «فتكن في صخرة». قيل: إِنْ هذا النحو من التأكيد والتكرير لا ينكر، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] ثم قال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [العلق: ٢] فكذلك وُصِفَتِ المظلمةُ بكونها في صخرة أخفى لها، وأغمض لمكانها فيه تأكيدٌ وتثبيتٌ أن هذه المظالم لا تخفى عليه سبحانه، ولن يدع أن يثيب أو يعاقب عليها.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ﴾ [لقمان: ٢٠].

فقرأ نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ﴿نِعْمَةً﴾ جماعة، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿نِعْمَةً﴾ واحدة.

علي بن نصر وعبيد بن عقييل عن أبي عمرو: ﴿نِعْمَةً﴾ واحدة، ﴿وَنِعْمَةً﴾ جماعة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: النعمُ: جمع نعمة، مثل سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ. فالنعم الكثير، ونعم الله تعالى كثيرة، والمفرد أيضاً يدلُّ على الكثرة قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوها﴾ [النحل: ١٨] فهذا يدلُّ على أنه يُراد به الكثرة. فأما قوله: ﴿ظَهْرَهُ وَبَاطِنُهُ﴾، فلا ترجيح فيه لإحدى القراءتين على الأخرى، ألا ترى أن النِعْمَ توصف بالظاهرة والباطنة؛ كما توصف النعمة بذلك، وقد جاء في التنزيل: (الكتاب، والكتب) يراد بالواحد الكثرة؛ كما يراد بالجمع.

اختلفوا في رفع الرء ونصبها من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُمُ﴾ [لقمان: ٢٧].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي: ﴿وَالْبَحْرُ﴾ رفعاً. وقرأ أبو عمروٌ وحده ﴿وَالْبَحْرُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو زيدٌ أمددت القومَ بمالٍ ورجالٍ إمداداً، وأمددتُ القائدَ بجندٍ، ونهرٌ كذا يمدُّ نهرٌ كذا. قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]. وَقَلَّ مَاءٌ رَكِيَّتًا فَمَدَّتْهَا رَكِيَّةٌ أُخْرَى تَمُدُّهَا<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عبيدة: هذا مختصرٌ سبيله كسبيل لو كُتِبَ كتابُ الله بهذه الأقلامِ والبحر ما نفذَ كلامُ الله.

قال أبو علي: المرادُ بذلك والله أعلم: ما في المُقَدَّرِ دون ما خرج منه إلى الوجود، وقال قتادة: يقول: لو كان شجرُ الأرض أقلاماً، ومع البحرُ سبعةُ أبْحُرٍ؛ إذا لانكسرت الأقلامُ، ونفذَ ماءُ البحرِ قبل أن تنفذَ عجائبُ الله وحكمته وخلقه وعلمه. فأما انتصابُ البحرِ من قوله سبحانه: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فلائنه معطوفٌ على اسمِ إنَّ وهو ﴿ما في الأرض﴾ فد(ما) اسمُ إنٍ وأقلامٌ خبرها التقدير: لو أن شجرَ الأرض أقلامٌ، والبحرُ يمدُّه من بعده سبعةُ أبْحُرٍ، إذا عطفت البحرُ على اسمِ إنَّ فنصبته كان خيره يمدُّه، والراجعُ إلى البحرِ الضميرُ المنصوبُ المتصلُ بيمدُّه. ومن رفع فقال: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ استأنف كأنه قال: والبحرُ هذه حاله فيما قال سيويهِ، وإذا نصبت البحرَ أو رفعتَه فالمعنى: فكتب ما في تقديرِ الله لنفذَ ذلك قبلَ نفاذِ المقدور، ونحو هذا من الجملِ قد تحذفُ لدلالة الكلامِ عليها، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَاانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] والمعنى: فضربَ فانفلق، ومثله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذِيَّةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، والمعنى: فحلقَ فعليه فديةً، ومثله: ﴿أَذْهَبَ بِكِنْيَتِي هَكَذَا فَأَلْقَتْهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]. ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ﴾ [النمل: ٢٩] والمعنى: فذهبَ فألقى الكتابَ فقرأته المرأةُ أو قرئَ عليها فقالت: يا أيُّها الملأ، ومثل ذلك فيما يحذفُ لدلالة الفحوى عليه في غير موضع. وقال بعضُ أهلِ النظر: ليس هذا على الكلامِ ولكن المرادُ أن وجهَ الحكمةِ وتأملٌ عجيبُ الصَّنعةِ وإتقانها لا ينفد، وليس المرادُ الكلامَ.

عبَّاسٌ عن أبي عمروٍ ﴿كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩] بالياء لم يأت بها غيره.

قال أبو علي: الأبين في هذا: التاء ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾، فيجازي مُحسِنكم بإحسانه، ومسيئكم بإساءاته.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٦.

(٢) يقال: وادي كذا يمدُّ في نهر كذا أي يزيد فيه، ويقال منه: قلَّ ماء ركيئتًا فمدَّتْها ركيةٌ أُخرى فهي تمدُّها مذاً. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ أي يزيد فيه ماء من خلفه تجره إليه وتكثره. (لسان العرب ٣/٣٩٧ مادة: مدد).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة السجدة

اختلفوا في تحريك اللام وسكونها من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: ﴿خَلَقَهُ﴾ ساكنة اللام. وقرأ الباقر: ﴿خَلَقَهُ﴾ بتحريك اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿خَلَقَهُ﴾ منتصب على أنه مصدرٌ دلَّ عليه ما تقدّم من قوله سبحانه: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [السجدة: ٧] فأما الضمير الذي أضيف خَلَقَ إليه فلا يخلو من أن يكون ضمير اسم الله تعالى، أو يكون كنايةً عن المفعول، فالذي يدلُّ عليه نظائره أنَّ الضمير لاسم الله؛ لأنه مصدرٌ لم يُسند الفعلُ المنتصبُ عنه إلى فاعلٍ ظاهر. وما كان من هذا النحو أضيف المصدر فيه إلى الفاعل نحو ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] و﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٢] و﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فكما أضيفت هذه المصادر إلى الفاعل؛ فكذلك يكون ﴿خَلَقَهُ﴾ مضافاً إلى ضمير الفاعل لأنَّ قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، يدلُّ على خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ. فإن قلت: كيف يدلُّ قوله: أحسن كلِّ شيءٍ على: خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ، وقد تُجَعَلُ أشياءٌ حسنةً ممَّا لم يخلقها؟ قيل: هذا كما قال: ﴿خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فأطلق اللفظ عاماً، فكما جاء هذا على لفظ العموم، كذلك يدلُّ قوله: ﴿أحسن كلِّ شيءٍ﴾ على: خلق كلِّ شيءٍ، وانتصب ﴿خَلَقَهُ﴾ عمّا في هذا اللفظ من الدلالة على خلق.

وروي أن عكرمة<sup>(٢)</sup> سئل عن قوله تعالى: ﴿الذي أحسن كلِّ شيءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] فقال: أما إنَّ أسْتَ القرد ليست بحسنة، ولكئنه أبرم خَلَقَهَا، أي: أتقن. وما تقدّم ذكره من انتصاب ﴿خَلَقَهُ﴾ على المصدر الذي دلَّ فعلٌ متقدّم مذهبُ سيويه.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ٤/٢٤٤.



ويجوز في قوله: ﴿أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧] أن يجعل ﴿خَلَقَهُ﴾ بدلاً من كل، فيصير التقدير: الذي أحسن خلق كل شيء.

ومن قال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ كان خلقه وصفاً للنكرة المتقدمة، وموضع الجملة يحتمل وجهين: إن جعلت الجملة صفة لكل شيء كانت في موضع نصب، وإن جعلتها وصفاً لشيء كانت في موضع جر، ومثل وصف النكرة بالجملة هنا قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فقوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ وصف لكتاب وموضع الجملة رفع، والدليل على ذلك رفع ﴿مَبَارَكٌ﴾ بعده فيعلم بارتفاع المفرد أن الجملة قبله في موضع رفع.

قال: قرأ ابن عامر ﴿إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ مكسورة الهمزة ﴿إِنَّا﴾ بهمزتين والاستفهام، وقد بين قبل هذا.

قال أبو علي: موضع إذا نصب بما دل عليه قوله: ﴿إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠] وكأن هذا الكلام يدل على: تعاد والتقدير: تعاد إذا ضللنا في الأرض، وقد تقدم ذكر ذلك.

أبو عبيدة: ضللنا في الأرض: همدنا في الأرض، وقال غيره: صرنا تراباً، فلم يتبين شيء من خلقنا.

قرأ حمزة وحده: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ [السجدة: ١٧] ساكنة الياء، وقرأ الباقون: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الذي يقوي بناء الفعل للمفعول به قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] فأبهم ذلك كما أبهم قوله: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ [السجدة: ١٧]، ولم يسند إلى الفعل بعينه، ولو كان ﴿أَخْفَى﴾ كما قرأ حمزة وهي قراءة الأعمش لكان: أعطيتهم جنات المأوى، فيوافق أعطي أخفي في ذكر فاعل الفعل، ويقوي ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [السجدة: ٢٠] فكما أن الفعل في ذلك مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه، فكذلك ينبغي أن يكون ما يعطف عليه من قوله تعالى: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾. ويقوي قراءة حمزة ﴿أَخْفَى﴾ أن ﴿أَخْفَى﴾ إنما هو مثل قوله: ﴿لَا يَبْنَا كُلَّ نَفْسٍ﴾ [السجدة: ١٣] وقوله: ﴿حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣] ويتصل بالحرف قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [السجدة: ١٦] فهذا كله يقوي ﴿أَخْفَى﴾ لأن قوله: ﴿آتَيْنَا﴾ و﴿رَزَقْنَا﴾ في المعنى مثل لفظ المفرد، فأما ما في قوله: ﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ فالأبين فيه أن يكون استفهاماً، وهو عندي قياس قول الخليل، فمن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾ كان ما عنده مرتفعاً بالابتداء، والذكر الذي في ﴿أَخْفَى﴾ يعود عليه، والجملة التي هي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

﴿مَا أَخْفَى لَهُمْ﴾ في موضع نصب. و﴿تَعَلَّمَ﴾ هو الذي يتعدى إلى مفعولين، كما أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢] كذلك. ومن قال: ﴿أَخْفَى لَهُمْ﴾، فإنَّ (ما) في موضع نصب، بأخفي. والجملة في موضع نصب بتعلم، كما كان في القول الآخر كذلك، ومثل ذلك قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ [هود: ٩٣] وما أشبه ذلك. يحمل فيه العلم على التعدّي إلى مفعولين و(ما) للاستفهام.

اختلفوا في فتح اللام وكسرها من قوله تعالى: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ مكسورة اللام خفيفة. وقرأ الباقون ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام وتشديد الميم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أمّا مَنْ قرأ ﴿لَمَّا﴾ فإنه جعله كالمجازاة إلا أن الفعل المتقدم أغنى عن الجواب، كما أنك إذا قلت: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجيئك، فاستغنيت عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء فكذلك المعنى ههنا: لما صبروا جعلناهم أئمة ومن قال: لِمَا صبروا، علّق الجار بجعلنا، التقدير: جعلنا منهم أئمة لصبرهم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الأحزاب

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢] فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ بالياء، وقرأ الباكون: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ على: ﴿لَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ﴾ [الأحزاب: ١] إنه بما يعملون. والتاء على الخطاب، ويدخل فيه الغيب.

اختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤] فقرأ ابن كثير ونافع: ﴿اللاء﴾ ليس بعد الهمزة ياءً كذلك، وقرأت على قبيل. وأخبرني إسحاق الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿اللاء﴾ يكسُرُ ولا يثبت ياءً مخففةً بغير همز، ولا مدَّ في كلِّ القرآن، وكذلك أبو عمرو، وحدثني محمد بن مضر عن ابن أبي بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو. قال ابن مخلد: عن ابن أبي بزة اللائي مشددةً مكسورةٌ وهو غلطٌ. وقال في الطلاق: ﴿وَالَّتِي يَسِّنُّ﴾ [الطلاق: ٤] مثقلةً، ﴿وَالَّتِي لَرَّ يَحْضَنُّ﴾ [الطلاق: ٤] مثلها. وروى ورشٌ عن نافع مثل قراءة أبي عمرو. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿الَّتِي﴾ بياء بعد الهمزة، وكذلك اختلافهم في اللائي ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، وفي الطلاق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: اللائي: وزنه فاعلٌ مثل شائي فالقياس أن تثبت الياء فيه كما تثبت في الشائي، والنائي ونحوه. وقد حذفوا الياء من فاعل في حروفٍ من ذلك قولهم: ما باليتُ به بالة<sup>(٣)</sup>، ومنه حانئةٌ، فكَذَلِكَ إِذَا حَذَفْتَ مِنَ اللَّائِي يَصِيرُ ﴿اللاء﴾ فَإِنْ خَفَّفْتَ الهمزة فالقياس

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٣) انظر لسان العرب ١٤/٨٣، ٨٤، ٨٥ مادة: بلا.

أن تُجَعَلَ بين بين. وقد حكى سيبويه: حذف الياء من اللائي، فقال: مَنْ قال في ﴿اللاء﴾ قال ﴿لاء﴾ لأنه يصير بمنزلة باب، صار حرفُ الإعرابِ العينُ، يريدُ: عينُ الفعلِ التي هي همزةُ من اللائي. فأما قبلَ الحذفِ من اللائي فإنَّ اللَّائِيَّ واللَّائِيَّ قالَ فيهما: إنهما بمنزلة شاري وضاري، ومَنْ رَدَّ الفاءَ في «يضع» اسمَ رجلٍ إذا صَغُرَ، فقال: «يُوضِعُ» رَدَّ اللَّامَ هنا أيضاً، فقال: لُوَيْعٌ، ومَنْ لم يَرُدَّ قال: لُوَيْعٌ مثل: لُوَيْعٌ، فإن خَفَّفَتِ الهمزةُ قلت: لُوَيْعٌ، وزنه من الفعل: فُوَيْعٌ. ومن أمثلة التحقير: فُعَيْلٌ. وقال بعض أصحاب أحمد: يعني أن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: اللَّائِيَّ يريدُ اللَّاءِ بهمزةٍ ليس بعدها ياءٌ ثم يخفّف الهمزة فتصير ياءً ساكنةً، وزعم أنه كذلك ضبط، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو علي: ومثل هذا البديل من الهمز لا يقدم عليه إلا بسمع.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿تَظَهَّرُونَ﴾ بفتح التاء والثقل. وفي المجادلة [٢] مثله غير أن تلك بالياء. وقرأ عاصم: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بالفاء، مضمومة التاء خفيفة، وقرأ حمزة والكسائي: ههنا ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفيفة الظاء بفتح التاء وألفٍ بعد الظاء، وفي المجادلة بياء مشددة الظاء ﴿يَظَاهَرُونَ﴾، وقرأهما ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ﴿يَظَهَّرُونَ﴾ معناه: يتظهرون، فأدغم التاء في الظاء، وتقديره: يتفعّلون من الظهر، وفي المجادلة مثله، غير أن تلك بالياء، والذين يَظَهَّرُونَ تقديره: يتظهرون، فأدغم التاء في الظاء. وقول عاصم: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بألفٍ مضمومة التاء خفيفة فهذا من ظاهر من أمراته. ويقوي ذلك قولهم في مصدر ظاهر: اظهار، ولا يمتنع أن يقال: ظاهر لقولهم: اظهار في مصدره وإن كان الظهار قد جاء في نحو قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] وفي قوله: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْمُدُونِ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أي: تتعاونون، فلا يمتنع أن يستعمل في قولهم ظاهر من أمراته كالأشياء التي تتفق ألفاظها وتختلف معانيها، وكل ذلك من الظهار. وقول حمزة والكسائي ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ خفيفة الظاء، معناها: تتظاهرون، فحذفوا تاء تفاعلون التي أدغمها غيرهما.

وقولهما في المجادلة: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ أدغما في المجادلة التاء التي حذفها من تظاهرون، والمعنى واحد.

وقول ابن عامر بتشديد الظاء مع الألف ﴿تَظَاهَرُونَ﴾، مثل قول حمزة والكسائي في المجادلة، إنما هو يتظاهرون.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّيِّلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص والكسائي بألف إذا وقفوا عليهنَّ وبطرحها في الوصل.

وقال هبيرة: عن حفص عن عاصم وصل أو وقف بألف. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بألف فيهنَّ في الوصل والوقف. وقرأ أبو عمرو بغير ألف في الوصل والوقف هذه رواية اليزيدي وعبد الوارث وروى عباس عن أبي عمرو بألف فيهنَّ في الوصل والوقف. وروى علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿السَّيِّلَا﴾ يقف عندها بألف. أبو زيد عن أبي عمرو: ﴿الظُّنُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾. و﴿السَّيِّلَا﴾، يقف ولا يصل ووقفه بألف. عبيد عن هارون عن أبي عمرو يقف عندها ﴿الرَّسُولَا﴾. وحدثني الجمال عن الحلواني عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو بألف فيهنَّ وصل أو قطع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: وجه قول من أثبت في الوصل الألف أنها في المصحف كذلك، وهي رأسُ آية. ورؤوس الآي تُشَبَّه بالفواصل من حيث كانت مقاطع؛ كما كانت القوافي مقاطع؛ فكما شبَّه ﴿أَكْرَمَنْ﴾ [الفجر: ١٥] و﴿أَهَانَنْ﴾ [الفجر: ١٦] بالقوافي. في حذف الياء منهنَّ نحو:

مِنْ خَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ

و:

إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَّ<sup>(٢)</sup>

كذلك يُشَبَّه هذا في إثبات الألف بالقوافي. فأما في الوصل، فلا ينون، ويحمل على لغة من لم ينون ذلك إذا وصل في الشعر لأنَّ من لم ينون أكثر. وقال أبو الحسن: وهي لغة أهل الحجاز، فكذلك، ﴿فَأَضَلُّونَا السَّيِّلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]. فأما من طرح الألف في الوصل كابن كثير والكسائي، فإنهم ذهبوا إلى أنَّ ذلك في القوافي، وليس رؤوس الآي بقوافٍ، فتحذف في الوقف كما، تحذف في غيرها، ممَّا يثبت في الوقف نحو التشديد الذي يلحق الحرف الموقوف عليه، وهذا إذا ثبت في الخطِّ فينبغي أن لا يحذف، كما لا تحذف هاء الوقف من ﴿حِسَابِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٠] و﴿كَنِينِيَّة﴾ [الحاقة: ١٩] وأن يجري مجرى الموقوف عليه، ولا يوصل، وكذلك الهاء التي تلحق في الوقف، فهو وجه، فإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فيما حكاه أبو الحسن، لأنه زعم أن هذه اللُّغة أكثر، فثبت ذلك في الفواصل، كما يثبت في القوافي حسن.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧.

(٢) مرًا سابقاً.

قال: قرأ أبو عمرو وحده ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩] بالياء .  
وقرأ الباقر بالتاء، أبو زيد عن أبي عمرو بالياء والتاء، وعبيد عن أبي عمرو مثله .

قال أبو علي: حجة التاء: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: ٩]  
فالوجه فيما عُطِفَ عليه الخطاب؛ كما أنَّ الذي عُطِفَ عليه كذلك، والياء على معنى  
فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا، وكان الله بما يعملون، أي يعمل الجنود، أو يعمل  
الأحزاب من تألبهم عليكم أيها المسلمون .

حفص عن عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٣] مضمومة الميم . الباقر: ﴿لَا  
مَقَامَ لَكُمْ﴾ مفتوحة الميم<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: المَقَام: يحتمل أمرين، يجوز: لا موضع إقامة لكم، وهذا أشبه؛  
لأنه في معنى مَنْ فتح فقال: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ أي: ليس لكم موضع تقومون فيه، ومن  
ذلك قول الشاعر:

فَأَيُّ مَآ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا<sup>(٢)</sup>

ودخلتها التاء كما دخلت على المنزلة . والمقامة موضع ثواء ولَبِث . ويحتمل قول  
عاصم: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ لا إقامة لكم فأما المَقَام: فاسم الموضع، قال: ﴿مَقَامُ  
إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥]: مُصَلَاةٌ، وقيل للمجلس والمشهد: مَقَامٌ وَمَقَامَةٌ .

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنزَلَهَا﴾ [الأحزاب: ١٤] في المد  
والقصر، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿لَأَنزَلَهَا﴾ قصيرة، وروى ابن فليح عن أصحابه  
عن ابن كثير: ﴿لَأَنزَلَهَا﴾ ممدودة، وكذلك قرأ عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي:  
﴿لَأَنزَلَهَا﴾ ممدودة<sup>(٣)</sup> .

قال أبو علي: أمَّا مَنْ قصر فلأنك تقول: أَتَيْتُ الشَّيْءَ: إذا فعلته . تقول: أَتَيْتُ  
الخير، وتركت الشر، أي: فعلت الخير، ومعنى: ﴿ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ﴾: سئلوا فعل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧ .

(٢) يُرَوَّى «فسيق» بدل «فقيد» .

البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨، وخزانة الأدب ٣٦٧/٤، ٣٦٨ وذيل  
أمالي القالي ص ٦٠، وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢، وشرح ديوان زهير ص ١١٣، وشرح المفصل ٢/  
١٣١، والكتاب ٤٠٢/٢، ولسان العرب ٥٠٦/١٢ (قوم)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا) .

المقام والمقامة: المجلس . قيل في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا): هذا بمنزلة قول الرجل الكاذب مني  
ومنك فعل الله به، وقال غيره: إنما يريد أنك شر ولكنه دعا عليه بلفظ هو أحسن من التصريح كما قال  
الله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٧ .

الفتنة لأتوها، أي: لفعلوها. ومَنْ قرأ: ﴿لَاتُوهَا﴾ بالمدّ فالمعنى: ثم سئلوا فعل الفتنة لأعطوها، أي: لم يمتنعوا منها، ومما يُحَسِّنُ المدَّ قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ سِئِلُوا الْفِتْنَةَ﴾، فالإعطاء مع السؤال حسنٌ، والمعنى: لو قيل لهم: كونوا على المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك.

اختلفوا في ضمّ الألف وكسرها من قوله تعالى: ﴿أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقرأ عاصم: ﴿أَسْوَةٌ﴾ بضمّ الألف حيث وقعت، وقرأ الباقون: ﴿إِسْوَةٌ﴾ بكسر الألف حيث وقعت<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أسوة وإسوة لغتان، ومعناها قِدْوَةٌ. اختلفوا في قوله جَلٌّ وعَزٌّ: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] فقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿نُضَعِّفُ﴾ بالثَّوْنِ ﴿العَذَابُ﴾ نصباً. وقرأ أبو عمرو: ﴿يُضَعِّفُ﴾ بالياء ﴿الْعَذَابُ﴾ رفعاً. وقرأ نافع وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿يُضَعِّفُ﴾ بِالْفِ لَهَا ﴿الْعَذَابُ﴾ رفعاً، على ما لم يُسَمِّ فاعله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ضَاعَفَ وَضَعَّفَ، بمعنى فيما حكاه سيبويه. وقال أبو الحسن: الخفيفة لغة أهل الحجاز، والثقيلة لغة بني تميم، ومَنْ قال: ﴿نُضَعِّفُ﴾ فالفعل مسندٌ إلى ضمير اسم الله تعالى، ومَنْ قال: ﴿يُضَعِّفُ﴾ فلم يسمِّ الفاعل أسند الفعل إلى العذاب، ومعنى ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ﴾ أَنَّهَا لِمَا تَشَاهِدُ مِنَ الزُّوْجِرِ، وما يردُّعُ عن مُوَاقَعَةِ الذُّنُوبِ يَنْبَغِي أَنْ تَمْتَنِعَ أَكْثَرَ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَنْ لَا يَشَاهِدُ ذَلِكَ وَلَا يَحْضُرُهُ، وقال: ﴿يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ فعاد الضمير على معنى (مَنْ) دون لفظ (مَنْ)، ولو عاد على لفظ (مَنْ) لَذَكِّرَ. ومثل يضاعف لها العذاب ضعفين، فزيد في العذاب ضعف كما زيد في الثواب ضعف في قوله تعالى: ﴿نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فكما ضوعف الأجر كذلك ضوعف العذاب.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ وَتَعَمَلْ مَلِيحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا﴾ [الأحزاب: ٣١]. فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر ﴿يَفْتَنُ﴾ بالياء، ﴿وَتَعَمَلْ﴾ بالياء، ﴿نُؤْتِيهَا﴾ بالنون. وقرأ حزمة والكسائي كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس في: ﴿يَفْتَنُ﴾ أنه بالياء وكذلك ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أمَّا مَنْ قرأ: ﴿يَفْتَنُ﴾ بالياء، فلأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير ﴿مَنْ﴾ ولم يبيِّن فاعل الفعل بعد، فلمَّا ذكر ما دلَّ على أنَّ الفعل لمؤنثٍ حُمِلَ على المعنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

فَأَنْتَ، وذلك كقوله: ﴿مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفي أخرى: ﴿يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وأما من قرأ كل ذلك بالياء، فإنه حمل على اللفظ دون المعنى، واللفظ ﴿مَنْ﴾ وهو مذكر، ومما يقوي قول مَنْ حمل على المعنى فَأَنْتَ، اتفاق حمزة والكسائي معهم في قولهم: ﴿تَوَنَّهًا﴾ فحملا على المعنى، فكذلك قوله: ﴿وَتَعْمَلُ﴾ كان ينبغي على هذا القياس أن يحملا على المعنى، وإنما لم يختلف الناس في ﴿يَقْنُتُ﴾ و﴿يَأْتِ﴾؛ لأنه إنما جرى ذكر ﴿مَنْ﴾، ولم يجزِ ذكر ما يدل على التانيث فيحمل الكلام على المعنى.

اختلفوا في فتح القاف وكسرها من قوله سبحانه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فقرأ عاصم ونافع: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بالفتح، وقرأ الباقون: ﴿وَقَرْنَ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قَالَ: ﴿قِرْنَ﴾ بكسر القاف احتمل أمرين: أحدهما أن يكون من التوقر في بيوتكن، وأن لا يخرجن منها. وقِرْنَ مثل عِدْنَ، وَزِنْنَ، ونحو ذلك، ممَّا تُحَدِّثُ منه الفاء، وهي واوٌ، فيبقى من الكلمة عَلَنٌ. ويحتمل أن يكون من قَرَّ في مكانه يَقَرُّ، فإذا أمر من هذا قال: اقرر فيبدل من العين الياء كراهية التضعيف كما أبدل من قيراط ودينار، فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تلقى الحركة على الفاء، فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: ﴿قِرْنَ﴾ لأنَّ حركة الراء كانت كسرة في يَقَرُّ، ألا ترى أنَّ القاف متحركة بها؟ فأما مَنْ فَتَحَ ﴿قِرْنَ﴾ فَإِنَّ مَنْ لَمْ يُجِزْ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ أَقَرُّ، وَإِنَّمَا يَقُولُ فِي الْمَكَانِ قَرَرْتُ أَقَرُّ وَقَرَزْتُ بِهِ عَيْنًا أَقَرُّ، وَلَا يَجُوزُ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ، أَقَرُّ، فَإِنَّ فَتْحَ الْفَاءِ عِنْدَهُ لَا يَجُوزُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَرَكَ الْقَافَ بِالْفَتْحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْقَى عَلَيْهَا الْفَتْحَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَتْحَ إِذَا لَمْ تَجُزْ فِي قَوْلِهِمْ: أَنَا أَقَرُّ فِي الْمَكَانِ، لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكَلِمَةِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَلْقَى عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمَنْ جَازَ عِنْدَهُ قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ جَازَ عَلَى قَوْلِهِ: قَرْنَ كَمَا جَازَ قِرْنَ، حَيْثُ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ أَقَرُّ. وَأَبُو عَثْمَانَ يَزْعُمُ أَنَّ قَرَرْتُ فِي الْمَكَانِ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ؛ فَيَجُوزُ الْفَتْحُ فِي الْقَافِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ إِذَا ثَبَّتَتْ، وَالْوَجْهُ فِي الْقِرَاءَةِ الْكُسْرُ ﴿وَقِرْنَ﴾؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ وَجْهَيْنِ لَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِهِ مِنْهُمَا، وَهُمَا مِنَ الْقَرَارِ، وَالْوَقَارِ، وَفَتْحُ الْقَافِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْخِلَافِ. قَالَ أَبُو عَثْمَانَ يُقَالُ: قَرَزْتُ بِهِ عَيْنًا وَأَنَا أَقَرُّ بِهِ عَيْنًا قَالَ: وَلَا يُقَالُ: قَرَزْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ: وَيُقَالُ: قَرَزْتُ فِي الْمَكَانِ فَأَنَا أَقَرُّ فِيهِ، وَيَأْمُرُهُ فَيَقُولُ: قَرَّ فِي مَكَانِكَ. انْتَهَتْ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.



اختلفوا في التاء والياء من قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿أَنْ تَكُونَ﴾ بالتاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: التأنيث والتذكير: حسنان، وقد مضى نحو ذلك وهذه الآية تدل على أن ما في قوله: ﴿وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] يقوي قول من قال: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ لهم بالياء. ألا ترى أنه لم تثبت علامة التأنيث في كان؟

اختلفوا في فتح التاء وكسرها من قوله جل وعز: ﴿وَحَاتِرَ النَّيِّبِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فقرأ عاصم وحده: ﴿وَحَاتِرَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقون بالكسر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من كسر قال: لأنه ختمهم، فهو خاتمهم.

وزعموا أن الحسن قال: خاتم: هو الذي ختم به.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿تَمَّسُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] بألف، وقرأ الباقون ﴿تَمَّسُوهُنَّ﴾ بغير ألف والتاء مفتوحة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: وجه من قال: ﴿تَمَّسُوهُنَّ﴾ بغير ألف: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشْرًا﴾ [مريم: ٢٠] وقال: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِلَهُنَّ قَبْلَهُمْ وَلَا جِآنُهُنَّ﴾ [الرحمن: ٧٤] وما كان من هذا النحو جاء على فَعَلٍ دون فاعِلٍ، وقد حكى أبو عبيدة أن اللّمس: الجماع، فيمكن أن يكون ذلك مصدر فاعل وإذا جاء ذلك في اللّمس أمكن أن يكون المسّ مثله، وقد تقدّم القول في ذلك فيما سلف من الكتاب.

قال: وقرأ ابن أبي بزة عن ابن كثير ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ خفيفة الدال وروى القواس عنه ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ مشددة. وقال لي قنبل: كان ابن أبي بزة قد أوهم في ﴿تَعْتَدُونَهَا﴾ فكان يخففها فقال لي القواس: صر إلى أبي الحسن فقل له ما هذه القراءة التي قرأتها لا نعرفها فصرت إليه فقال: قد رجعت عنها. قال قد كان غلط أيضاً في ثلاثة مواضع هذا أحدها، وهو قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِمَنِيَّةٍ﴾ [إبراهيم: ١٧] خفيفة ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ٤].

تَعْتَدُونَهَا: تفتعلون من العدة ولا وجه للتخفيف في نحو تَشْتَدُونَهَا تَزْتَدُونَهَا من الشد والرد، وليس كل المضاعف يبدل من حروف التضعيف فيه، وإنما يبدل فيما سُمِعَ، وإن شئت قلت: قد جاء في التنزيل في هذا النحو الأمران قال سبحانه: ﴿فَلْيَمْدِلْ لِيْلَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال: ﴿فَهِيَ تُمَلِّ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٣) ذكر في البقرة.

وأشدد أبو زيد:

وَلَا أَمَلَاءَ حَتَّى يُفَارِقَا<sup>(١)</sup>

وإن شئت جعلته افتعل من عدوث الشيء إذا جاوزته، أي: ما لكم عليهن من وقتِ عِدَّةٍ تلزمكم أن تجاوزوا عدده، فلا تنكحوا أختها ولا أربعا سواها حتى تنقضي العِدَّة.

وقال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وفي رواية أبي بكر ﴿تُزجىء﴾ [الأحزاب: ٥١] مهموزاً، وقرأ عاصم في رواية حفص ونافع وحمزة والكسائي بغير همز<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قد جاء في هذا الحرف الهمز وغيره، وكذلك ﴿أرجئة﴾ [الأعراف: ١١ والشعراء: ٣٦] و﴿أزجه﴾ و﴿آخرُونَ مرجؤون﴾ [التوبة: ١٠٦] ومُرَجُونَ.

فإذا جاء فيه الهمز وغير الهمز كانت القراءة بكل واحد من الأمرين حسنة.

قال: وكلهم قرأ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] بالياء، غير أبي عمرو فإنه قرأ: ﴿يَحِلُّ﴾ بالتاء. وروى القطعي عن محبوب عن أبي عمرو: ﴿لَا يَحِلُّ﴾ بالياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: التاء والياء جميعاً حسنان، لأنَّ النساء تأنيته ليس بحقيقي، إنما هو تأنيث الجمع، نحو الجمال والجدوع فالتذكير حسن، والتأنيث حسن.

قال: وكلهم فتح النون من قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] غير حمزة والكسائي فإنهما أمالا النون فيها<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: من لم يُجمل فلأنَّ الكثير من الناس لا يميلون هذه الألفات، ومن أمال فلأنَّ الألف منقلبة عن الياء. يدلُّ على ذلك أنهم قالوا في المصدر: إنِّي، وإنَّا، مثل: حِسِي وحِسَاء، وإذا صحَّ انقلاب الألف عن الياء، لم يكن في إمالته إشكالٌ عند من أمال. والأني<sup>(٥)</sup>: هو إدراك الشيء وبلوغه ما يراد أن يبلغه، ومنه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحديد: ١٦] وقالوا للمتثبت في الأمور: متأن، ومن ذلك قولهم لِمَا يُرْتَفَقُ به: إناء، وفي جمعه: آنية، مثل إزارٍ وأزره.

(١) مرَّ سابقاً.

(٢) ذكر في براءة.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٥) أنى الشيء يأتي أنياً وإنى وآنى، وهو أنى: حان وأدرك، وخص بعضهم به النبات (لسان العرب ٤٨/١٤ مادة: أنى).

قال: كلُّهم قرأ ﴿سَادَتَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] على التوحيد غير ابن عامر فإنه قرأ ﴿سَادَاتِنَا﴾ جماعة سادة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: سادة جمع سيّد وهو فعلة مثل كتّبة وفجّرة، أنشدنا علي بن سليمان:

سَلِيلُ قُرُومٍ سَادَةٌ ثُمَّ قَادَةٌ يَبْدُونَ أَهْلَ الْجَمْعِ يَوْمَ الْمُحْصَبِ<sup>(٢)</sup>  
 ووجه الجمع بالألف والياء أنهم قد قالوا الجُرُزَاتِ والطَّرْقَاتِ والمُعْنَاتِ فِي مُعْنِ  
 جَمْعٍ مَعِينٍ، فكذلك يجوز في هذا الجمع ساداتٌ وقال الأعشى:

جُنْدُكَ التَّالِدُ الطَّرِيفُ مِنَ السَّادَاتِ أَهْلُ الْقِيَابِ وَالْأَكَالِ<sup>(٣)</sup>  
 قال أبو الحسن: لا يكادون يقولون: ساداتٌ. قال وهي عريضة، وزعموا أنّ  
 الحسن قرأ ﴿أَطَعْنَا سَادَاتِنَا﴾.

اختلفوا في الباء والياء من قوله جلّ وعزّ: ﴿لَمْنَا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٨] فقرأ ابن  
 كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لَعْنَا كَثِيرًا﴾ بالياء، وقرأ عاصم وابن عامر:  
 ﴿كَبِيرًا﴾ بالياء كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر،  
 ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام بن  
 عمار عن ابن عامر بالياء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الكَبْرُ مثل العِظَمِ، والكَبْرُ وصفٌ لِلْعَيْنِ بِالْكَبْرِ، كالعِظَمِ، والكثرة  
 أشبه بالمعنى، لأنَّهم يُلْعَنُونَ مرّةً، وقد جاء: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة:  
 ١٥٩] فالكثرة أشبه بالمرار المتكررة من الكَبْرِ.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

(٢) المُحْصَبُ: موضع رمي الجمار بمئى، وقيل: هو الشعب الذي مخرجه إلى الأبطح بين مكة ومئى، يُنَامُ فيه ساعة من الليل، ثم يُخْرَجُ إلى مكة، سُمِّيَا بذلك للحصى الذي فيها. (لسان العرب ٣١٩/١ مادة: حصب)

(٣) يُرَوَى «العتيق» بدل «الطريف».

البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه ص ٦١، ولسان العرب ٢١/١١ (أكل)، وتاج العروس (أكل)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/١٢٢.

آكال الجند: أطماعهم.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٨.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة سبأ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿عَلِيْرَ الْغَيْبِ﴾ [٣] كسراً، وقرأ نافع وابن عامر: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ﴾ رفعاً. وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر: ﴿عَلِيْرَ الْغَيْبِ﴾ كسراً. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَلَامُ الْغَيْبِ﴾ بالكسر وبلام قبل الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الجر في ﴿عَلِيْرَ﴾ على إتباعه المجرور ﴿عَلِيْرَ الْغَيْبِ﴾. وأما الرفع؛ فيجوز أن يكون ﴿عَالَمُ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو عالم الغيب ويجوز في من رفع أن يكون ابتداءً وخبره ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾، وعلامة الغيب في إتباعه ما قبله. مثل: عالم الغيب، وعلامة أبلغ وقد قال: ﴿يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، وقال: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩ و ١١٦].

وحجة ﴿عَلِيْرَ الْغَيْبِ﴾ قوله: ﴿عَلِيْرَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التغابن: ١٨] و﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

قال: قرأ الكسائي وحده ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [سبأ: ٣] بكسر الزاي. وقرأ الباقون: ﴿يَعْزُبُ﴾ بضم الزاي<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يَعْزُبُ وَيَعْزُبُ لعتان، ومثله يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، وَيَعْكِفُ وَيَعْكِفُ، وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ. وهو كثير.

قال قرأ عاصم في رواية حفص ﴿مَنْ رَجَزِ أَلِيْرُ﴾ [سبأ: ٥] رفعاً، وفي الجاثية [١١] مثله.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

وكذلك قرأ ابن كثير فيهما، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿رَجَزِ أَلِيمٌ﴾ كسراً فيهما<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الرجز: العذاب، بدلالة قوله سبحانه. ﴿لَيْنَ كَشَفَتْ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقال: ﴿فَأَرْزَأْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩] وإذا كان الرجز العذاب، جاز أن يوصف بأليم، كما أن نفس العذاب قد جاز أن يوصف به في نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧]، ومثل هذا في أن الصفة تجري على المضاف مرة، وعلى المضاف إليه أخرى، قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] فالجزء على حملة على اللوح، والرفع على حملة على القرآن، وإذا كان القرآن في لوح، وكان اللوح محفوظاً، فالقرآن محفوظ أيضاً، وكذلك ﴿ثِيَابٌ سُندُسٌ خُضِرٌ﴾ و﴿خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]. فالرفع على أن يتبع الثياب، والجزء على أن يتبع السندس، وإذا كان الثياب سندساً والسندس خضراً فالثياب كذلك، ولفظ سندس وإن كان مفرداً فهو في المعنى جنس وكثرة، فلذلك جاز أن يوصف بخضير. فكذلك قوله سبحانه: ﴿مِن رَّجَزِ أَلِيمٍ﴾ [سبأ: ٥] والجزء في أليم أبين؛ لأنه إذا كان عذاباً من عذاب أليم، كان العذاب الأول أليماً، وإذا أجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذاب أليم من عذاب فالأول أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله سبحانه: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطَ عَلَيْهِمْ﴾ [سبأ: ٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو: ﴿نُخَسِّفُ﴾ ﴿أَوْ نُسْقِطُ﴾ بالنون، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يَنْخَسِّفُ﴾ ﴿أَوْ يُنْسِقِطُ﴾ بالياء، وأدغم الكسائي وحده الفاء في الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة النون قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ﴾ [سبأ: ١٠] فالنون أشبه ﴿بَاتِينَا﴾، وحجة الياء قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ﴾ [سبأ: ٨] فالياء، على الحمل على اسم الله. فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في ﴿نُخَسِّفُ بِهِمْ﴾ فإن إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت بها إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء، حتى جاء مثل: الحَدَثِ، والحَدَفِ، والمغافير، والمغائير<sup>(٣)</sup> فتعاقبا على الحرف للمقاربة التي بينهما،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) المغائير: لغة في المغافير، والمغثور: لغة في المغفور. وأغثر الرمث وأغفر إذا سال منه صمغ حلو، ويقال له المغثور والمغثر، وجمعه المغائير والمغافير، يؤكل وربما سال لثاه على الثرى مثل الدبس، وله =

فلما اتّصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنه لما اتّصل بما ذكرناه صار بمنزلة حرفٍ من ذلك الموضع، فكما أنّ ذلك الحرف الذي اتّصل الفاء به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء. ومما بيّن ذلك أنّ الضاد لما استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللّام، وانحدرت من مخرج اللّام حتّى اتّصل الصوتُ بها بمخرج الطّاء والذّال والثّاء أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لما استطالت واتّصل صوتها بموضع ما ذكرنا أدغم ما ذكرنا من الحروف فيها، فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الذي اتّصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف في الضاد، كما يدغم فيما هو من مخرجها، فكذلك الفاء، لما اتّصل صوتها بمخرج الثّاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع، فكما كانت الضاد كذلك فأدغمت فيها الطّاء والذّال والثّاء، وذلك نحو: اضبط ضُرْمَةً وانعت ضُرْمَةً، وانقذ ضُرْمَةً، ولم يجز أن تدغم الضاد في هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت، فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها المتّصل بحرفٍ من حروف الفم ومثل إدغامهم الطّاء والذّال والثّاء في الضاد، إدغامهم الطّاء والذّال والثّاء فيها أيضاً، وهي أخرج من الفم، والحروف الأخرُ أدخلُ فيه، ومثل الضاد في إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستة فيها، كما أدغمت في الضاد، فهذه الحروف أدغمت في الضاد والشين، ولم تدغم الضاد والشين فيها، فكذلك الفاء لا تدغم في الباء، وإن كانت الباء قد أدغمت فيها في نحو: اذهب في ذلك.

وكذلك أدغمت الطّاء والذّال والثّاء والظّاء والذّال والثّاء في الضاد والشين والزّاي، ولم يدغم شيءٌ منهنّ في الحروف الستة؛ لما فيهنّ من زيادة الصّفير الذي ليس في الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها على صوت الباء. وكذلك الباء أدغمت في الميم نحو اضحَبْ مطراً، ولم تدغم هي في الباء نحو: اضمم بكرة؛ لما فيها من زيادة الغنة التي ليست في الباء.

وكذلك الرّاء لم تدغم في اللّام نحو: اختر ليلةً، وإن كانت اللّام أدغمت في الرّاء نحو: اشغل رَجَبَةً؛ فما كان من الحروف يُدْهَبُ الإدغام منه زيادة صوتٍ فيه من نحو ما ذكرنا، لم يجز إدغامه في مقاربه العاري من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل عن عاصم ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرَّيْحَ﴾ [سبأ: ١٢] رفعاً، وفي رواية حفص ﴿الرَّيْحَ﴾ نصباً؛ وكذلك قرأ الباقون: ﴿الرَّيْحَ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

= ريح كريبية، وقال يعقوب: هو شيء ينضحه الثمام والرمت والغرظ والمُثْر حلو كالعسل، واحدها معثور ومعثار ومعثر. (لسان العرب ٨/٥ مادة: غثر).

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

قال أبو علي: وجهُ النَّصْبِ أَنَّ الرِّيحَ حَمَلَتْ عَلَى التَّسْخِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [ص: ٣٦] فَمَا حَمَلَتْ فِي هَذَا عَلَى التَّسْخِيرِ، كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَحْمَلَ هُنَا عَلَيْهِ. وَمِمَّا يَقْوَى النَّصْبُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَسَلِمْنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] وَالنَّصْبُ يَحْمَلُ عَلَى سَخَّرْنَا، وَوَجْهُ الرَّفْعِ: أَنَّ الرِّيحَ إِذَا سَخَّرَتْ لِسَلِيمَانَ، جَازَ أَنْ يُقَالَ: لَهُ الرِّيحُ، عَلَى مَعْنَى: تَسْخِيرِ الرِّيحِ، فَالرَّفْعُ عَلَى هَذَا يُؤْوِلُ إِلَى مَعْنَى النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَقْدَّرَ فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿كَالْجَوَابِي﴾ [سبأ: ١٣] بِيَاءٍ فِي الْوَصْلِ وَوَقَفَ ابْنُ كَثِيرٍ بِيَاءٍ، أَبُو عَمْرٍو: بِغَيْرِ يَاءٍ. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: بِغَيْرِ يَاءٍ فِي وَصْلِ وَلَا وَقَفَ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: الْجَوَابِيُّ: جَمْعُ جَابِيَةٍ، وَهُوَ الْحَوْضُ. وَالْقِيَاسُ أَنْ تَثْبِتَ الْيَاءَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَوَقَّفَ ابْنُ كَثِيرٍ بِالْيَاءِ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَصْلُ، وَالْقِيَاسُ وَقَفَ أَبِي عَمْرٍو بِغَيْرِ يَاءٍ لِأَنَّهَا فَاصِلَةٌ أَوْ مَشَبَّهَةٌ بِالْفَاصِلَةِ مِنْ حَيْثُ تَمَّ الْكَلَامُ، وَمَنْ حَذَفَ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ؛ فَلَأَنَّ هَذَا النُّحُوْقَ قَدْ يَحْذَفُ كَثِيرًا، وَيُقَالُ: جَبَا الْمَاءُ إِذَا اجْتَمَعَ وَقَالَ الشَّاعِرُ:

نَفَى الدَّمَّ عَنِ آلِ الْمُحَلَّقِ جَفْنَةً<sup>(١)</sup> كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ<sup>(٢)</sup>  
اِخْتَلَفُوا فِي هَمْزٍ ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ: ١٤] وَتَرَكَ الْهَمْزَ.

فَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ غَيْرَ مَهْمُوزٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ مَهْمُوزًا مَفْتُوحَ الْهَمْزَةِ<sup>(٣)</sup>.

أَبُو عُبَيْدَةَ: هِيَ الْعَصَا الَّتِي يُنْسَأُ بِهَا الْغَنَمُ، وَأَصْلُهَا مِنْ نَسَأَتْ تَنْسَأُ بِهَا الْغَنَمُ أَيُّ: تَسَوَّقَهَا، وَأَنْشُدْ لَطْرَفَةَ<sup>(٤)</sup>:

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٧٥/٥، وفي اللسان ٦٤/١٠:

تَرُوخٌ عَلَى آلِ الْمُحَلَّقِ جَفْنَةً

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥، ولسان العرب ٦٤/١٠، (حلق)، ٣١٤، (فهق)، ١٢٩/١٤ (جبي)، وتهذيب اللغة ٤٠٤/٥، ومقاييس اللغة ٥٠٣/١، ٤٥٦، ومجمل اللغة ٦٧/٤، وتاج العروس (فهق)، (جبي)، وبلا نسبة في المخصص ٥٠/١٠.

المحلق: اسم رجل من ولد بكر بن كلاب من بني عامر ممدوح الأعشى، قال ابن سيده: المحلق اسم رجل سمي بذلك لأن فرسه عضته في وجهه فتركت به أثراً على شكل الحلقة، وإياه عنى الأعشى بقوله: الفهق: الامتلاء. الجابية: الحوض الذي يُجَبَى فِيهِ الْمَاءُ لِلإِبِلِ، وَقِيلَ: الْحَوْضُ الضَّخْمُ. وَخَصَّ الْعِرَاقِيُّ لَجْهَلَهُ بِالْمِيَاهِ لِأَنَّهُ حَضْرِيٌّ، فإِذَا وَجَدَهَا مَلَأَ جَابِيَتَهُ وَأَعَدَّهَا وَلَمْ يَدِرْ مَتَى يَجِدُ الْمِيَاهِ، وَأَمَّا الْبَدَوِيُّ فَهُوَ عَالِمٌ بِالْمِيَاهِ فَهُوَ لَا يَبَالِي أَنْ لَا يُعَدَّهَا؛ وَيُرْوَى: كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ، وَهُوَ الْمَاءُ الْجَارِي، وَالْجَمْعُ الْجَوَابِيُّ.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) هو لطفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي (نحو ٨٦ - ٦٠ ق. هـ = نحو ٥٣٨ - ٥٦٤ م) أبو =

وعنيس كالأواح الإران نَسَأَتْهَا<sup>(١)</sup> على لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ بُرْجِدٍ<sup>(٢)</sup>  
 أي: سقتها، والقياسُ في همزِ مِئْسَاءٍ إِذَا حُقِّقَتِ الهمزة منها أن تُجْعَلَ بين بين،  
 إِلا أَنَّهُمْ حَقَّقُوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها. وقال سيويه: تقول:  
 مِئْسِيئَةً في تحقير مِئْسَاءٍ؛ لأنَّها من نَسَأَتْ، فلم يُجْعَلَ البَدَلُ فيها لازماً كَيَاءِ عِيدٍ، حيث  
 قالوا في تكسيره أعيادٌ، ويدلُّ على أَنَّهُ ليس ببدلٍ لازم قولهم في تكسيرها: مناسيءُ،  
 فيما حكاه سيويه.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥].

فقرأ الكسائي وحده: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ بغير ألف مكسورة الكاف. وقرأ عاصم في  
 رواية حفص وحمزة: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ مفتوحة الكاف. وقرأ الباقون: ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾  
 بألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال ﴿مَسَاكِينِهِمْ﴾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لأنَّ لكلِّ ساكن  
 مسكناً فجمع، والمساكينُ: جمع مسكينٍ؛ الذي هو اسمٌ للموضع من سكن يسكن.  
 ومَنْ قال: ﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ فيشبهه أن يكون جعل المسكن مصدراً، وحذف المضاف،  
 والتقدير: في مواضع سكناهم، فلَمَّا جعل المسكن كالمسكنى والسكون أفرده، كما تُفْرَدُ  
 المصادِرُ، وهذا أشبه من أن تحمله على نحو:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ<sup>(٤)</sup>

= عمرو. شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد. واتصل  
 بالملك عمرو بن هند فعمله في ندماه. ثم أرسله بكتاب إلى المكعب (عامله على البحرين وعمان)  
 يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفه هجاه بها، فقتله المكعب، شاباً في «هَجْر». أشهر شعره  
 معلقته. وُجِّعَ المحفوظ من شعره في «ديوان» صغير، ترجم إلى الفرنسية وكان هجاءً، غير فاحش  
 القول. تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره.  
 الأعلام ٢٢٥/٣، وشرح شواهد المغني ٢٧٢، والزوزني ٢٨، والشعر والشعراء ٤٩، وسمط اللآلي  
 ٣١٩، ومعاهد التنصيص ٣٦٤/١، وخزانة البغدادي ٤١٤/١ - ٤١٧.

(١) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٦٦/٢، وفي اللسان ١٧٣/١:

أَمَوْنَ كَالسَّوَّاحِ الْإِرَانَ نَصَأَتْهَا

(٢) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٢، ولسان العرب ١٧٣/١ (نصاً) ١٥/١٣  
 (أرن)، وكتاب العين ٢٧٨/٨، وجمهرة اللغة ص ١٠٦٩، وتاج العروس ٤٦٩/١ (نصاً) (أرن)، وبلا  
 نسبة في كتاب العين ٢٠٥/٦، ١٦١/٧.

نصاً الدابة والبعر ينصؤها نصاً إذا زجرها. ونصاً الشيء نصاً، بالهمز: رفعه، لغة في نصبت الإران:  
 تابوت الموتى، وقيل: تابوت خشب.

البُرْجِدُ: كساءٌ غليظ من صوف أحمر مخطط. ضخم يصلح للخباء وغيره (ج) براجد.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) جزء من بيت مرّ سابقاً.



و: ..... جِلْدُ الْجَوَامِيسِ (١)

وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] أي: مواضع قعود، ألا ترى أن لكل واحد من المتقين موضع قعود، فهذا التأويل أشبه من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلا في شعر. فأما قول الكسائي: فِي مَسْكِنِهِمْ فالأشبه فيه الفتح، لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ عَلَى الْمَفْعَلِ، فإن لم تُرِدِ الْمَكَانَ. ولكن المصدر، فالمصدر أيضاً في هذا الحد على الْمَفْعَلِ مثل الْمَحْشَرِ ونحوه، وقد يشد عن القياس المطرد نحو هذا، كما جاء الْمَسْجِدُ وسيبويه يحمله على أنه اسم البيت، وليس المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ، فإن أراد ذاك فتح، وكذلك الْمَطْلِعُ من طَلَعَ يَطْلَعُ، وَالْمَطْلَعُ على القياس، إلا أن أبا الحسن يقول: إِنَّ الْمَسْكَنَ إِذَا كَسَرْتَهُ لُغَةٌ كَثِيرَةٌ، قال: وهي لُغَةُ النَّاسِ الْيَوْمِ. قال: وَأَمَّا الْمَسْكَنُ مَفْتُوحَةٌ فَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. قال وهي اليوم قليلة.

اختلفوا في إضافة ﴿أَكْلٍ حَمِطٍ﴾ [سبأ: ١٦] والتونين.

فقرأ أبو عمرو وحده: ﴿ذَوَاتِ أَكْلٍ حَمِطٍ﴾ مضافاً. وثقل الأكل ونون الباكون. عباس عن أبي عمرو ﴿ذَوَاتِي أَكْلٍ حَمِطٍ﴾ مضافاً خفيفاً، وخفف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقل الباكون إلا ما روى عباس عن أبي عمرو (٢).

أبو عبيدة: الخمط: كل شجرة مرة ذات شوك، والأكل: الجناء، كل ما اجتني. قال أبو علي: ما ذهب إليه أبو عمرو في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسن، وذلك أن الأكل إذا كان الجناء فإن جنا كل شجرة منه، والدليل على أن الأكل: الجناء، كما قال أبو عبيدة، قوله سبحانه: ﴿تَوَاتَى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥] وقد جاء الجناء مضافاً إلى الشجرة في قوله:

موشحة بالطرّتين دنا لها جناً أيكة يَضْفُو عليها قصارها (٣)

فكما أضاف الجناء إلى الشجرة التي هي الأيكة كذلك أضاف أبو عمرو الأكل الذي هو الجناء إلى الخمط، وغير الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة، وذلك لأن الخمط إنما هو اسم شجرة، وليس بوصف، وإذا لم يكن وصفاً. لم يجز على ما قبله، كما يجري الوصف على الموصوف. والبدل ليس بالسَّهْلُ أيضاً، لأنه ليس هو هو، ولا بعضه لأن الجناء من الشجرة، وليس الشجرة من الجناء؛ فيكون إجراؤه عليه على وجه

(١) جزء من بيت لجرير مر سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) مر سابقاً.

عطف البيان، كأنّه بيّن أنّ الجنا لهذا الشجر، ومنه، وكأنّ الذي حسّن ذلك أنّهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصّفة. قال الشاعر:

عَقَارٌ كَمَا نِيءِ لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ وَلَا خَلَّةٌ يَكْوِي الشُّرُوبَ شَهَابُهَا<sup>(١)</sup>  
قال أبو الحسن: الأحسن في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل:  
دارُ أجْرٍ، وثوبُ خزٍ. قال: و﴿أَكْلِي خَمَطًا﴾ قراءة كثيرة وليست بالجيدة في العربية.  
ابن عامر: ﴿حتى إذا فَرَّعَ عن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] مفتوحة الفاء والزاي،  
الباقون: ﴿فُرِّعَ﴾ مضمومة الفاء مكسورة الزاي<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: فُرِّعَ عن قلوبهم: نُفِّسَ عنها. وقال أبو الحسن: المعنى فيما ذكروا:  
جليّ. وقال غيره: الذين فُرِّعَ عن قلوبهم هنا: الملائكة.  
قال أبو علي: فُرِّعَ وفُرِّعَ: معناه أزيل الفُرْعُ عنها، وقد جاء مثل هذا في أفعلٍ  
أيضاً قالوا: أشكاه إذا أزال عنه ما يشكوه منه، وأنشد أبو زيد:

تَمَدَّ بِالْأَغْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا  
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا  
غمر حَوَايَا قَلِّ مَا نَجْفِيهَا<sup>(٣)</sup>

فكما أن أشكيت: أزلت الشكوى. كذلك فُرِّعَ وفُرِّعَ: أزال الفُرْعَ. وما روي من  
قراءة الحسن: ﴿فُرِّعَ عن قُلُوبِهِمْ﴾ كالرّاجع إلى هذا المعنى، لأنّ التقدير كأنّه: فُرِّعَتْ من  
الفُرْعَ، قال قتادة: فُرِّعَ عن قلوبهم: أي جُلِّيَ عن قلوبهم، قال: يوحى الله إلى جبريل

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤٥، ولسان العرب ١٧٩/١ (نيا)، ٢٩٦/٧ (خمت)، ٢١١/١١ (خلل)، والمخصص ٨/١١، وجمهرة اللغة ص ١٠٨، والمعاني الكبير ص ٤٣٩، وتاج العروس ١/٤٧٥ (نوا)، ٢٧١/١٩ (خلل).

لحم نيء؛ لم تمسه نار. شهابها: نازها وحدتها. الخمطة: الخمر التي أخذت ريحاً، وقيل: التي أخذت شيئاً من الريح كريح النبق والتفاح. ويقال: خمطت الخمر، وقيل: الخمطة الحامضة مع ريح ويروى: فجاء بها صفراء ليست، يقول: هي في لون ماء اللحم النيء، وليست كالخمطة التي لم تدرك بعد، ولا كالخلة التي جاوزت القدر حتى كادت تصير خلاً. الخلة: الخمر الحامضة.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٤٨/١٤ (جفا) (وفيه «مسّ حوايانا فلم نجفيها» مكان «عمر حوايا قلّ ما نجفيها»)، ٤٤٠ (شكا) (وفيه «تشيها» مكان «تلويها» و«مسّ حوايا قلما نجفيها» مكان «عمر حوايا قلّ ما نجفيها»)، وإصلاح المنطق ص ٢٣٨، وخزانة الأدب ٣١٦/١١، والخصائص ٧٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٨/١، وتهذيب اللغة ١٠/٢٩٧، والمخصص ١٢/٢٩٨، ١٣/٢٦٣، وأساس البلاغة (جفو)، (شكو)، وتاج العروس (جفا).

قال الرجز يصف إبلاً قد أتعبها السير، فهي تلوي أعناقها تارة وتمدّها أخرى وتشتكي إلينا فلا تُشْكِيها، وشكواها ما غلبها من سوء الحال والهزال فيقوم مقام كلامها.

فَيَعْرِفُ الْمَلَائِكَةَ، وَيَفْزَعُ مَنْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ، فَإِذَا جَلَا عَنْ قُلُوبِهِمْ وَعَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَمْرِ السَّاعَةِ ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٢٣] قال أبو علي: التقدير: قالوا: قال الحق فَمَنْ قرأ ﴿فَزَعٌ﴾ فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم الله سبحانه، وَمَنْ قرأ: ﴿فَزَعٌ﴾ فبني الفعل للمفعول به كان الجار والمجرور في موضع رفع، والفعل في المعنى لله تعالى.

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] في الياء والنون، فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ﴾ بالنون: ﴿الْكُفُورُ﴾ بالنصب. حفص عن عاصم مثل قراءة حمزة وأدغم الكسائي اللام من هل في النون وحده، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يُجَازَىٰ﴾ بالياء ﴿الْكُفُورُ﴾ رفع<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حجة نجازي قوله سبحانه: ﴿جَزَيْنَهُمْ﴾ وهي قراءة الأعمش فيما زعموا، وَمَنْ قال: ﴿يُجَازَىٰ﴾ فالمجازي: الله عز وجل وإن بني الفعل للمفعول به وهذا مثل قوله: ﴿حَقٌّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فَزَعٌ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾. وأمّا قوله: ﴿وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾، والكفور وغيره يجزي على هذا فعله وإنما خص الكفور بهذا، لأن المؤمن قد يكفر عنه ذنوبه بطاعته؛ فلا يجازى على ذنوبه التي تكفر، والكافر عمله يحبط فلا يكفر عن سيئاته؛ كما يكفر عن سيئات المؤمن.

قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وقال: ﴿وَأَمَّا مَا نُنزِّلُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢] وقال: ﴿إِنَّ الْأَخْسَنَاتِ بِذُنُوبِهِنَّ الْأَسْسَنَاتِ﴾ [هود: ١١٤] وقال: ﴿وَنَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٦] وقال في الكفار: ﴿أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ١] وقال: ﴿أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا إِشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلَهُمْ كَرَابٍ بِقِيَعَةٍ﴾ [النور: ٣٩] فالكافر يجازى بكل سوء يعمله، وليس كالمؤمن الذي يكفر عن بعض سيئاته بأعماله الصالحة. وأمّا إدغام الكسائي اللام في النون، فجائز. حكاة سيبويه وذلك: هتري من هل نرى، فيدغم اللام في النون، قال سيبويه: والبيان أحسن، قال: لأنه قد امتنع أن يدغم في التون ما أدغمت فيه سوى اللام. قال: فكانتهم يستوحشون من الإدغام.

اختلفوا في قوله سبحانه: ﴿رَبَّنَا بَعْدُ﴾ [سبأ: ١٩] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿بَعْدُ﴾ مشددة العين، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿بَعْدُ﴾، واختلف عن ابن عامر حدثني أحمد بن محمد بن بكر قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا أيوب بن تميم

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

وسويد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> بإسناده عن ابن عامر **﴿بَعْدُ﴾**. ابن ذكوان عنه **﴿بَعْدُ﴾**<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ذكر سيبويه: فاعلٌ وفعلٌ قد يجيئان لمعنى كقولهم: ضاعف وضعف، فيجوز أن يكون باعدٌ وبعُد من ذلك. وكذلك خلافه قاربٌ وقربٌ، واللفظان جميعاً على معنى الطلب والدعاء. والمعنى في الوجهين على أنهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخصب وكفاية الكدح في المعيشة، وهؤلاء ممن دخل في جملة قوله سبحانه: **﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهُمْ﴾** [القصص: ٥٨] والبطر فيما قال بعض الناس: كراهة الشيء من غير أن يُستحقَّ أن يُكرهه. وسؤالهم ما سألوا قريب من سؤال قوم موسى. **﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾** [البقرة: ٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله سبحانه: **﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ﴾** [سبأ: ٢٠] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: **﴿صَدَقَ﴾** خفيفة، وقرأ عاصم وحمزة الكسائي: **﴿صَدَّقَ﴾** مشددة<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: معنى التخفيف: أنه صدق ظنه الذي ظنه بهم من متابعتهم إياه إذا غواهم؛ وذلك نحو قوله سبحانه: **﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْدَرَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [الأعراف: ١٠] **﴿وَأَغْوَيْتَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾** [الحجر: ٣٩] فهذا ظنه الذي صدقوه، لأنه لم يقل ذلك عن بقرن، فظنه على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، صدق عليهم إبليس في ظنه، ولا يكون متعدياً بصدق إلى المفعول به، وقد يقال: صاب الظن، وأخطأ الظن، ويدل على ذلك:

لألعمي الذي يظنُّ لك الظنُّ - نَ كَانَ قَد رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(٤)</sup>  
فهذا يدل على إضافة الظن، وقال الشاعر في تعديته إياه إلى المفعول به:

إِنْ كَانَ ظَنُّي صَادِقِي

(١) هو سويد بن عبد العزيز بن النمير، السلمى مولاهم الدمشقي، قاضي بعلبك، أصله واسطي، نزل حمص، لئن الحديث، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وله ست وثمانون. (تقريب التهذيب ٣٤٠/١).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٣٩.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ١/٣٢٤ (حظرب) ٨/٣٢٧ (لمع)، وتهذيب اللغة ٢/٤٢٤، وديوان الأدب ١/٢٧٣، وكتاب الجيم ٣/٢١٤، والكامل ص ١٤٠٠، وذيل أمالي القالي ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١/١٢٨، ولأوس أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس ٢٢/١٦٨ (لمع)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٥/٢١٢.

الألمعي: الداهي الذي يتظنن الأمور فلا يُخطئ وقيل: هو الذكي المتوقد الحديد اللسان والقلب وقيل الخفيف الظريف.

ووجه مَنْ قال: ﴿صَدَقَ﴾ بالتشديد أنه نصب على أنه مفعول به، وعدى ﴿صَدَقَ﴾ إليه قال:

فإن لَمْ أَصْدُقْ ظَنُّكُمْ بِتَيَقُّنٍ فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالَ مِنِّي الرَّوَاعِدُ  
اختلفوا في ضمّ الألف وفتحها من قوله سبحانه: ﴿إِلَّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]  
فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿أُذِنَ لَهُ﴾ بفتح الألف، وقرأ عاصم في رواية  
الكسائي عن أبي بكر عنه، وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿أُذِنَ لَهُ﴾ بضم الألف.  
وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالفتح وكذلك روى حفص  
عن عاصم بالفتح<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: حجة مَنْ قال: ﴿أُذِنَ﴾ فبني الفعل للفاعل أنه أسنده إلى ضمير  
اسم الله تعالى، وقال: ﴿إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبا: ٣٨] وقال: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ  
يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُرِضُ﴾ [النجم: ٢٦]. ومَنْ قال: ﴿أُذِنَ﴾ يبني الفعل للمفعول به، فهو  
يريد: ذا المعنى، كما أن قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾، و﴿فَزَعٌ﴾، و﴿وَهَلْ يُجَارِئُ إِلَّا  
الْكَفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] واحِدٌ في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَةِ﴾ [سبأ: ٣٧] واحدة، وقرأ الباقون:  
﴿الْغُرَفَاتِ﴾ جماعة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة حمزة في إفراده الغرفة قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ يُجْرَبُونَ  
الْفُرْقَةَ يَمَا صَكَّرُوا﴾ [الفرقان: ٧٥] فكما أن الغرفة يُراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله:  
﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَةِ آمَنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] يراد بها الكثرة واسم الجنس.

وحجة الجمع قوله: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَنْفَرُوا رَهْمَ لَمْ عُرِفْ مِنْ قَوْعِهَا عُرْفٌ مَبِينَةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]  
وقوله: ﴿لَبِئْسَ نَتِجَتُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عُرْفًا﴾ [العنكبوت: ٥٨] فكما أن عرفاً جمع، كذلك الغرفات  
ينبغي أن يكون جمعاً. فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل واسم الجنس للكثير  
واستغراق الجميع فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾  
[الأحزاب: ٣٥] وقول حسان:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّةُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٣) جزء من بيت تمامه:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّةُ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسِيفَانَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَا

البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١، وأسرار العربية ص ٣٥٦، وخزانة الأدب  
= ١٠٦/٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، وشرح الأشموني ٦٧١/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١، وشرح =

فهذا لا يريد إلا الكثرة، لأنّ ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا في همز «التناوش» [سبأ: ٥٢] وترك همزه.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص: «التناوش» غير مهموز، وكذلك روى حسين الجعفي والأعشى والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بغير همز. المفضل عن عاصم: مهموز، وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالهمز<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله تعالى: «وَأَتَى لَهُمُ التَّنَاطُوشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ» كأنهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: «لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا» [الأنعام: ١٥٨] فكأن المعنى: كيف يتناولونه من بُعد وهم لم يتناولوه من قرب في حين الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟ والتناوش: تناول من نُشِتَ تَنُوشٌ، قال:

وهي تنوش الحوض نوشاً من علا<sup>(٢)</sup>

وقال:

تَنُوشُ الْبَرِيرِ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا<sup>(٣)</sup>

= المفصل ١٠/٥، والكتاب ٥٧٨/٣، ولسان العرب ١٣٦/١٤ (جدا)، والمحتسب ١٨٧/١، والمقاصد النحوية ٥٢٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٥/١، والخصائص ٢٠٦/٢، والمقتضب ١٨٨/٢. (١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠. (٢) بعده:

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

ويُروى «باتت» بدل «وهي».

الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب ٨٤/١٥ (علا)، ولغيلان بن حريث في خزنة الأدب ٩/٤٣٧، ٤٣٨، ولسان العرب ٦/٣٦٢ (نوش)، والتنبيه والإيضاح ٣٢٧/٢، وتاج العروس ١٧/٤٣١ (نوش)، وديوان الأدب ٤/٢٢، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣، وأسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٨/١٢٤، وإصلاح المنطق ص ٤٣٢، وخزنة الأدب ١٠/١٦٥، ووصف المباني ص ٣٧١، وشرح المفصل ٤/٧٣، ٨٩، والكتاب ٣/٤٥٣، ومجالس ثعلب ٢/٦٥٦، والمنصف ١/١٢٤، وتهذيب اللغة ١١/٤١٧، وأساس البلاغة (جوز)، ومقاييس اللغة ٤/١١٧، والمخصص ١٤/٦٣، وتاج العروس (علا)، (فلا).

الضمير في قوله: فهي للإبل. وتناول الحوض: تناول ملاء. وقوله: من علا أي من فوق، يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق، وذلك النوش الذي تناوله هو الذي يُعِينُهَا على قطع الفلوات. والأجواز جمع جوز وهو الوسط، أي تناول ماء الحوض من فوق وتشرب شرباً كثيراً وتقطع بذلك الشرب فلوات فلا تحتاج إلى ماء آخر. (اللسان ٦/٣٦٢ (نوش)).

(٣) عجز بيت. صدره:

فما أمُ خَشَفَ بِالْعَلَايَةِ شَادِنِ

ويُروى «طاب» بدل «نال».

فَمَنْ لَمْ يَهْمَزْ جَعَلَهُ فَاعِلًا مِنَ النَّوْشِ الَّذِي هُوَ التَّنَاوُلُ، وَمَنْ هَمَزَ احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ تَنْوُشٍ، إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ مِنَ الْوَاوِ الْهَمْزَةَ لِانْضِمَامِهَا مِثْلُ أَقْتَتْ، وَأَذْوِرَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّاشِ وَهُوَ الطَّلْبُ، وَالْهَمْزَةُ مِنْهُ عَيْنٌ قَالَ رُوَيْبَةُ:

أَقْحَمَنِي جَارُ أَبِي الْخَامُوشِ  
إِلَيْكَ نَاشُ الْقَدْرِ السُّوُوشِ<sup>(١)</sup>

فسره أبو عبيدة بطلبِ القدر، وحكى أبو الحسن أيضاً عن يونس قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [سبأ: ٤٠] بالياء فيهما. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالنون فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حجة الياء أن قبله: ﴿قُلْ إِنْ رِئِي يَبْسُطُ﴾ [سبأ: ٣٩] ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [سبأ: ٤٠]. ووجه النون أنه انتقال من لفظ الأفراد إلى الجمع، كما أن قوله سبحانه: ﴿أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً﴾ [الإسراء: ٢] انتقال من الجمع إلى الأفراد، والجمع ما تقدم من قوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى﴾ [الإسراء: ٢].

عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [سبأ: ٢٢] بكسر اللام.

قال أبو علي: قد مضى القول في ذلك فيما تقدم.

= البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧١، ولسان العرب ٦/٣٦٢ (نوش)، ١٥/٩٢ (علا)، وتاج العروس ١٧/٤٣١ (نوش)، وبلا نسبة في المخصص ١١/٤٥، ناشت الظبية الأراك: تناولته. العلاية: موضع. قال ابن جني: الياء في العلاية بدل عن واو، وذلك أنا لا نعرف في الكلام تصريف ع ل ي، إنما هو ع ل و، فكأنه في الأصل علاوة، إلا أنه غيّر إلى الياء من حيث كان علماً، والأعلام مما يكثر فيها التغيير والخلاف كموهب وحيوة ومخبّب، وقد قالوا: الشكاية، فهذه نظير العلاية، إلا أن هذا ليس بعلم. (اللسان ١٥/٩٢ (علا)).

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٧٧، ٧٨، والمخصص ١٣/٥١، ولسان العرب ٦/٣٠٠ (خمش) أبو الخاموش: رجل معروف بقال.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الملائكة

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ خفضاً: [٣].  
وقرأ الباقر: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ رفعا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ قال (غير) جعله صفة على اللفظ، وذلك حسن لإتباعه الجرَّ الجرِّ، فأما الخبرُ على قولهما فيجوز أن يكون: ﴿يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] ويرزقكم في موضع رفع على أنه الخبر.

وَمَنْ قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] احتمل الرفع غير وجه؛ يجوز أن يكون خبرَ المبتدأ، وارتفاع غير بأنه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمّر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون غير استثناء، والخبر مضمّر كأنه: هل من خالق إلا الله. والخبر مضمّر قبل، كقولك: ما خالق إلا الله، وموضع الجار والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثيرٌ نحو: هل من رجل؟ ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] فقلوه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ يدلُّ على جواز الاستثناء في «غير» من قوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] والخبر مضمّر كما كان مضمراً في قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿كَذَلِكَ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦]، فقرأ أبو عمرو، وكذلك ﴿يُجْزَى﴾ بالياء ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ رفع.  
وقرأ الباقر: ﴿يُجْزَى﴾ بالنون ﴿كُلُّ كَفُورٍ﴾ نصباً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه النون قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرُكُمْ﴾ [فاطر: ٣٧] و﴿يُجْزَى﴾ في المعنى مثل نُجْزِي، ومثله: ﴿فَرَعٌ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فَرَعٌ﴾، و﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.



و﴿نُجَازِي﴾، ومن حَجَّةٍ يُجْزَى قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقرأ أبو عمرو وحده ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] برفع الياء، وقرأ الباقر: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء، وروى عباس عن مطرف الشَّقْرِي عن معروف بن مشكان<sup>(١)</sup> عن ابن كثير: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] مثل أبي عمرو. وقرأت على قنبل: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ بفتح الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ﴾ نكرة ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ و﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ صفة لها؛ لأنها جملة، والنكرات توصف بالجمَل، فمن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك في الصفة كما يفعله في الصلة. وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنت رجلٌ تضربه؟ ولم يجز ذلك على أن تضربه صفة لرجل ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكن على أن تجعل كل واحد من رجل وتضرب خبراً، مثل: حُلُوٌ حامضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفةً، وإذا لم يكن صفةً لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع من الصفة، فأما ارتفاع ﴿جَنَاتٍ﴾ فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل، كأنه قيل: ما ذلك الفضل؟ فقيل: جناتٌ؛ أي: جزء جنات أو دخول جنات، ويجوز أن تجعل الجنات بدلاً من الفضل كأنه: ذلك هو جنات عدن؛ أي: دخول جنات عدن.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ [فاطر: ٣٣] نصباً، وكان عاصم في رواية أبي بكر يهزم الواو الثانية، ولا يهزم الأولى.

المعلى عن أبي بكر عن عاصم: يهزم الأولى ولا يهزم الثانية ضد رواية يحيى عن أبي بكر، حفص عن عاصم يهزمهما.

المفضل عن عاصم: ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ حفصٌ، ويهزمهما.

وكلهم قرأ: ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ بالجر غير نافع وعاصم في رواية أبي بكر.

قال أبو علي: ﴿مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤُا﴾ [فاطر: ٣٣] نصب لؤلؤاً على الموضع؛ لأنه إذا قال: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [فاطر: ٣٣] كان بمنزلة يحلون فيها أساور، وقيل: إن أكثر التفسير على الجر: أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ، وقد قدمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله سبحانه: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ يَنِينٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمره ﴿عَلَىٰ يَنِينٍ﴾ واحدة، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن

(١) معروف بن مُشكان المكي باني الكعبة، أبو الوليد، صدوق مقرئ، مشهور، من السابعة مات سنة خمس وستين، وله خمس وستون سنة. (تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٤).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

عاصم والكسائي: ﴿بَيْنَاتٍ﴾ جماعة؛ حفص عن عاصم ﴿بَيْنَتٍ﴾ واحدة، المفضل عن عاصم ﴿على بَيْنَاتٍ﴾ جماعة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي وجه الإفراد: أن يجعل ما في الكتاب، أو ما يأتي به النبي ﷺ بيئنة على لفظ الإفراد، وإن كانت عدة أشياء، كما قال: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيَّ يَنْتَوِي مِنْ رَبِّي﴾ [هود: ٢٨ - ٨٨] و﴿قَدْ جَاءَ نَعْمَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣ - ٨٥].

فأما قوله سبحانه: ﴿جَاءَهُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ فإنما هو على قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءَهُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فلأن مع كل واحد من الأنبياء بيئنة، فإذا جمَعوا جمَعَت البيئنة لجمعهم. وقال سبحانه: ﴿حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [البينة: ١]، [٢] وزعموا أن في مصحف عبد الله بالهاء، فهذا دليل على الإفراد، والجمع في البيئات على أن في الكتاب ضروباً من البيئنة؛ فجمع كذلك.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ... وَلَا﴾ [فاطر: ٤٣] ساكنة الهمزة، ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣] مرفوعة الهمزة. وقرأ الباقون بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: التقدير في قوله عز وجل: ﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٣] استكبروا استكباراً في الأرض ومكر السَّيِّئِ. أي: مكروا المكر السَّيِّئِ فأضيف المصدر إلى صفة المصدر، المعنى: ومكروا المكر السَّيِّئِ، ألا ترى أنه قد جاء بعد ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣] فكما أن السَّيِّئِ صفةٌ للمصدر، كذلك الذي قبل. تقديره: ومكروا المكر السَّيِّئِ. وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [النحل: ٤٥] تقديره: الذين مكروا المكرات السيئات. إلا أنك إذا أضفت إلى السَّيِّئِ قَدَرَتِ الصِّفَةُ وصفاً لشيء غير المكر، كما أن من قال: دار الآخرة، وجانب الغربي، قدره كذلك، فحذف المصدر من قوله: المكرات السيئات، وأقام صفة مقامه، فوَقَعَتِ الإِضَافَةُ إِلَيْهِ، كما كانت تقع على موصوفه الذي هو المصدر. فأما قراءة حمزة: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾ وإسكانه الهمزة في الإدراج، فإن ذلك يكون على إجرائها في الوصل مُجْرَاهَا فِي الْوَقْفِ، فهو مثل:

سَبَسَبًا<sup>(٣)</sup>، وَعَيْهَل<sup>(٤)</sup>، وَالْقَصَبَا<sup>(٥)</sup>، وَجَدْبَيَا<sup>(٦)</sup>.

وهو في الشعر كثير. ومما يقوِّي ذلك: أن قومًا قالوا في الوقف: أفعي وأفعو،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٠.

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) مرّ سابقاً.

(٥) مرّ سابقاً.

(٦) مرّ سابقاً.

فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفعو يا هذا، فكذلك عمِلَ حمزةٌ بالهمزة في هذا الموضع لأنها كالألف في أنها حرف علة، كما أن الألف كذلك. ويقوي مقاربتها الألف أن قوماً يبدلون منها الهمزة في الوقف فيقولون: رأيت رجلاً ورأيت حُبلاً. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعل ﴿يحيى ولا﴾ من قوله: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾ بمنزلة إبل، ثم أسكن الحرف الثاني كما أسكن من إبل لتوالي الكسرتين إحداهما ياءً قبلها ياءً فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خففت العربُ نحو ذلك بالحذف من نحو: أسيدِي وبالقلب في نحو رحوي، ونزل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب؛ كما فعلوا في قولهم:

فاليومَ أشربَ غيرَ مُستخِيبٍ<sup>(١)</sup>

وقد بدأ هُنكَ من المِثْزَرِ<sup>(٢)</sup>

ولا تَغْرِفُكُمُ العَرَبُ<sup>(٣)</sup>

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدَّ وِفْرٌ، وعضٌ. فادغم كما أدغم يَعِضُ، ويفرٌ لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها، وهي حركة التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخففة، وحركة النونين فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعرب، وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بمواضعها معلومٌ، كما كان معلوماً في المعتل، والإسكان للوقف. فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول: إنه لحنٌ، ألا ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنه لحنٌ للزمه أن يقول: إن قول من قال: إفعو في الوصل لحنٌ، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنشور، لم يكن لحناً، وإذا لم يكن لحناً لم يكن لقادح بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلصٌ من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج ويقال: سَيِّئٌ مثلُ سَيِّدٍ، ويخفف كما يخفف. قال أبو زيد: سؤته أسوؤه مساءةً، وقال أبو عبيدة: ﴿يَحْيَى الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ لا (يذل) إلا بأهله.

(١) صدر بيت مرّ سابقاً.

(٢) عجز بيت مرّ سابقاً.

(٣) جزء من بيت لجرير مرّ سابقاً.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة يسّ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصم: ﴿يسّ﴾ [١] و﴿نونٌ﴾ [القلم: ١] نونهما ظاهرة.

الخلواني عن هشام بن عمار عن ابن عامر: لا يبيّن النون. الأعشى عن أبي بكر عن عاصم: يبيّن النون. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: لا يبيّن النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: يبيّن النون، والكسائي لا يبيّن النون.

وكان حمزة والكسائي: يُميلان الياء في ﴿يسّ﴾ غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح أقرب من الكسائي في ﴿يسّ﴾ وقياس قول أبي بكر عن عاصم ﴿يسّ﴾ بالإمالة.

وكان ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص وأبو عمرو وابن عامر يقرؤون ﴿يسّ﴾ مفتوحة الياء، نافع قراءته وسط من ذلك. وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحة شيئاً. وقال محمد بن إسحاق وابن جَمَاز: الياء مفتوحة والنون مُبَيَّنَةٌ في السُّورتين جميعاً. وقال يعقوب بن جعفر عن نافع: النون فيهما غير مُبَيَّنَةٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من بين النون في ﴿يسّ﴾ فإنّما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّنُ، فإنّما بيّنه لأنّ هذه الحروف مبيّنة على الوقف، وممّا يدلُّك على ذلك استجازتهم فيها الجمع بين ساكنين، كما يجتمعان في الكلم التي يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها التبيين، فكما جاز فيها الجمع بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما الوقف؛ كذلك استجيز معها تبيين النون في الدّرج، لأنّ التّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين في الوقف؛ كذلك جاز التبيين في هذه الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.

وأما قول من لم يبيّن فلائنه، وإن كان في تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: ﴿اللهَ اللهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]. ألا ترى أنّهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟ فلا يكون التقدير

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

فيها الوقف عليها. وكذلك قالوا واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل، فكذاك لم يبين النون مَنْ لم يبين؛ لأنها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزة الوصل، فإذا صار في تقدير الوصل، وجب أن لا تبين معها النون، كما لم تبين مع سائر الكَلِم التي ليست بحروف هجاء، وأمّا القول في انتحاء فتحة الياء من يس نحو الكسرة فقد مضى القول فيه. وممّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة أنّهم قالوا: يا زيد. في النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وإن كان قولهم (يا) حرف على حرفين، والحروف التي على حرفين لا يُمال منها شيء نحو لا، وما. فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فأَنْ يُميلوا الاسم الذي هو (يا) من يس أجدُر. ألا ترى أنّ هذه الحروف أسماء لما يلفظ به؟

ومن لم يُمل فلأنّ كثيراً من الناس لا يميلون.

اختلفوا في الرّفْع والنصب من قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ٥] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى [بن آدم] عن أبي بكر: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ رفعا، حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي: ﴿تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ﴾ نصبا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ رفع فعلى: هو تنزيل العزيز، أو على: تنزيل العزيز الرحيم هذا، والنصب على نَزَلَ تنزيل العزيز.

اختلفوا في ضمّ السّين وفتحها من قوله تعالى: ﴿سَدًّا﴾ [يس: ٩] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿سَدًّا وَمَنْ خَلْفَهُمْ سَدًّا﴾ مفتوحة السين.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿سَدًّا﴾ و﴿سَدًّا﴾ مضمومتي السين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: قال أبو الحسن الضّمّ أكثر القراءتين واللّغتين، وحكي عن بعض المفسرين ما كان من الخلق، فهو سدٌّ بالضمّ، وما كان من البناء مفتوح، وقال غيره: السدُّ بالضمّ في كلِّ ما صنع الله والعباد، وهما سواء، وقال العجاج:

سيل الجراد السدّ يزتاذ الخضر<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٣) قبله:

ليلاً تغشى وغراً وقد خافوا الوعر  
ليلاً يغشى صعبه وما اختصر  
ويروى «سبل» مكان «سيل».

الرجز للعجاج في ديوانه ١/٨٠، ٨١، والتنبيه والإيضاح ٢/٢٧، وبلا نسبة في لسان العرب ٣/٢٠٨ (سدد)، وجمهرة اللغة ص ١١١.

السدّ: القطعة من الجراد تسدّ الأفق.

يريد: زعموا قطعة من الجراد سدَّ بطيرانه الأفق.

قال أبو علي: فقوله: السدُّ، يجوز أن يجعله صفةً كالحلْوِ والمُرِّ، ويجوز أن يكون يريد: ذي السدِّ، أي: يسدُّ الأفق كما يسدُّ السدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السدُّ مصدرًا جاز أن تصفه به. والمصدرُ فيما زعم بعض أهل اللغة السدُّ سدده سدًّا، وقال بعضهم: السدُّ: فعلُ الإنسان وخَلَقَهُ المسدودُ: السدُّ، وقيل في تفسيره قولان: أحدهما: أن جماعة أرادوا بالنبي ﷺ سوءاً، فحال الله بينهم وبينه، فَجُعِلُوا بمنزلة من هذه حاله، والآخر: أن الله سبحانه وصف ضلالتهم؛ فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ غُمَّةً﴾ [يس: ٨] فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق، كما قيل في اليهود: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤] ويقوي هذا الوجه قوله سبحانه: ﴿وَسَوْءَ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَلَّ لَمُ تَنْذِرَهُمْ﴾ [يس: ١٠].

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿فَعَزَّزْنَا بِتَالِكِ﴾ [يس: ١٤].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عن عاصم ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ خفيفةً.

وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾ مشددة الزاي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قال بعضهم: عَزَّزْنَا: قَوَيْنَا وكَثَّرْنَا. وأما عَزَّزْنَا: فغلبنا من قوله: ﴿وَعَزَّزْنَا فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] وقال جرير:

أَعَزُّكَ بِالْحِجَازِ وَإِنْ تَسَهَّلَ بِغُورِ الْأَرْضِ تُنْتَهَبُ انْتِهَابًا<sup>(٢)</sup>

المفضل عن عاصم: ﴿أَيْنُ دُكْرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] بهمزة بعدها ياء والكاف مشددة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ﴿أَيْنُ﴾ بهمزتين وقرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير بهمزة بعدها ياء، وكان أبو عمرو يمدُّ، وابن كثير لا يمدُّ، واختلف عن نافع وقد بين.

قال أبو الحسن: معناه حيث دُكْرْتُمْ، قال: وفي بعض الحروف: ﴿وَلَا يَفْلِحُ السَّاحِرُ أَيْنُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]. ومن قال: ﴿أَنَّ دُكْرْتُمْ﴾ فإنما هي إن التي للجزاء دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى: إن تَشَاءُ مَثْمٌ؛ لأنَّ ﴿تَطِيرْنَا بِكُمْ﴾ معناه: تَشَاءُ مِنَّا بكم، فكأنهم قالوا: أين دُكْرْتُمْ تَشَاءُ مَثْمٌ! فحذف الجواب لتقدم ما يدلُّ عليه، وأصل تطيرنا: تفعلنا، من الطائر عند العرب الذي به يتشاءمون، ويتيمنون، وقد تقدّم ذكر ذلك. وقد قرأ من غير السبعة ﴿أَنَّ دُكْرْتُمْ﴾ بفتح أن، والمعنى: لأنَّ دُكْرْتُمْ تَشَاءُ مَثْمٌ، وأما الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مرَّ ذكرها في مواضع.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٦٣.

الغور: المنخفض من الأرض.

اختلفوا في نصب الرءاء ورفعها من قوله سبحانه: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ﴾ [يس: ٣٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ رفعاً. وقرأ الباقون: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الرفع على قوله: وآية لهم القمر قدرناه منازل، مثل قوله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: ٣٧] وكأن التقدير: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قدرناه منازل، فهو على هذا أشبه بالجمل التي قبلها، والقول في ﴿آيَةٌ﴾ أنها ترتفع بالابتداء، ولهم صفة للنكرة، والخبر مضمرة تقديره: وآية لهم في المشاهدة أو في الوجود، وقوله: ﴿أَيْلٌ نَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلُ﴾: تفسير للآية، كما أن قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسير للوعد و﴿لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفسير للوصية، ومن نصب فقد حمله سيبويه على: زيداً ضرته، قال: وهو عربي، ويجوز في نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على ﴿نَسَلَخَ﴾ الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازه سيبويه من قولهم: زيد ضرته وعمرو أكرمه وعمراً أكرمه على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي ﴿تَجْرِي﴾ من قوله سبحانه: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨] ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ﴾ [يس: ٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله عز وجل: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ بغير هاء، وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء<sup>(٢)</sup>.

القول إن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَسَلَّمَ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ﴾ و﴿إِنَّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فكل على إرادة الهاء وحذفها.

وقد جاء الإثبات في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكذلك قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] وموضع (ما) على هذا جرُّ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدّر (ما) نافية فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم، ويقوي ذلك: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُوثُونَ أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الَّذِينَ نَزَعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣، ٦٤] ومن قدر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتض الهاء الرجعة إلى الموصول.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء والخاء غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر، وقرأ نافع: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء مشددة الصاد، ورشٌ ﴿يَخْصِمُونَ﴾: بفتح الياء والخاء مشددة الصاد، وقرأ حمزة: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ ساكنة الخاء خفيفة الصاد. حدّثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال: حدّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ بكسر الياء والخاء و﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] بكسر الياء والهاء<sup>(١)</sup>.

مَنْ قرأ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدٌّ، وفِرٌّ، وَعَصٌّ، فألقوا حركة العين على الساكن.

ومَنْ قال ﴿يَخْصِمُونَ﴾ حذف الحركة، إلا أنه لم يلقها على الساكن كما ألقاها الأول، وجعله بمنزلة قولهم: ﴿لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا﴾ [الجن: ٨] حذف الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلما لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان، فحرّك الحرف الذي قبل المدغم.

ومَنْ قال: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم.

ومَنْ زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال، فأما مَنْ قرأ ﴿يَخْصِمُونَ﴾ فتقديره: يخصم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصِمُونَ مُجَادِلُهُمْ عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى يَخْصِمُونَ: يغلبون في الخصام خصومهم. فأما ﴿يَخْصِمُونَ﴾ فعلى قول مَنْ قال: أنت يَخْصِمُ تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرّك الخاء لالتقاء الساكنين، لأنه لم يلقِ الحركة المفتوحة على الفاء، وكسّر الياء التي للمضارعة ليتبعها كسرة الخاء، كما قالوا: أجوءك، وأنبؤوك، وهو مُتَحَدِّرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: ﴿مُرْدَفِين﴾ [الأنفال: ٩]، فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضمّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَنْ قال: ردٌّ فحذف الحركة ولم يلقها على ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، فإن قلت: إن الهاء لا تكسر كما تكسر الحروف الأخر التي للمضارعة، ألا ترى أن مَنْ قال يَغْلَمُ لم يقل يَغْلَمُ؛ قيل: إن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.



هذه الياء قد كُسِرَتْ في مواضع: فمن ذلك أن سيبويه حكى هو يثبي فكسر الياء، وقالوا: هو ييجل. فصيروها من قولهم يوجل للياء فكذلك قولهم ﴿يَخْصَمُونَ﴾ وعلى هذا قوله:

تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَأَمَّ أَلْفٌ<sup>(١)</sup>

فهذا من الحركات التي للإتباع.

قال: قرأ حمزة والكسائي ﴿فِي ظَلَلٍ﴾ [يس: ٥٦] وقرأ الباقون ﴿فِي ظِلَلٍ﴾ بكسر الظاء<sup>(٢)</sup>.

أما الظلل فجمع ظلّة، كغرفة وغرف، وقزبة وقرب، وجورة وجور، وفي التنزيل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْفَكَاكِرِ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وأما ﴿ظِلَلٍ﴾ فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون جمع ظلّة، كعلبة وعلاب، وجفرة وجفار، وبرمة وبرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يكون ﴿ظلالاً﴾ جمع ظلّل، وفي التنزيل: ﴿يَتَفَقَّأُ ظِلَالَهُ عَنِ اليمينِ وَالشَّمَائِلِ﴾ [النحل: ٤٨] وقال:

تَتَّبَعُ أَفْيَاءَ الظُّلَالِ عَشِيَّةً عَلَى طَرِقٍ كَأَنَّهُنَّ سُبُوبٌ<sup>(٣)</sup>  
عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ [يس: ٦١] بكسر النون، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿وَأَنْ اعْبُدُونِي﴾ بضم النون. وكلهم قرأ بالياء وكذلك هي في كلِّ المصاحف.

قال أبو علي: الضم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأما إثبات الياء، فإنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر.

اختلفوا في التخفيف والتثقيب من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿جِيلاً كَثِيراً﴾ [يس: ٦٢] فقرأ

(١) قبله:

أقبلت من عند زياد كالخرف تخطُّ رجلاي بخطِّ مختلف

الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٩٩/١، والخصائص ٢٩٧/٣، ولسان العرب ٦٩٨/١ (كتب) ٧/٢٨٨ (خطط)، ٦٢/٩ (خرف)، والدرر ١١٣/٥، وسر صناعة الإعراب ص ٦٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦، وشرح شواهد المغني ٧٩٠/٢، ومغني اللبيب ٣٧٠/١، وتاج العروس ١٠٠/٤ (كتب)، ٢٥٥/١٩ (خطط)، ١٩٤/٢٣ (خرف)، (تلل)، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٢٣، والكتاب ٢٦٦/٣، والمقتضب ٢٣٧/١، ٣٥٧/٣، والمخصص ٤/١٣، ٩٥/١٤، ٥٣/١٧، ٥٤ كتيه: خطه.

(٢) انظر تلخيص عبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٣) مرَّ سابقاً.

ابن كثير وحمزة والكسائي: ﴿جُبَلًا﴾ مضمومة الجيم، والباء، مخففة اللام، وقرأ أبو عمرو وابن عامر: ﴿جُبِلًا﴾ بضم الجيم وتسكين الباء، وقرأ نافع وعاصم ﴿جِبِلًا﴾ بكسر الجيم، والباء، مشددة اللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيدة: ﴿أَصَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ مثقل وبعضهم لا يثقل، ويضم الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم من يضم الأول والثاني. ولا يثقل، قال: ومعناه: الخلق والجماعة. وقال التّوّزي: يقال جُبِلًا وجُبِلًا وجِبِلًا وجِبِلًا. وحكى غير التّوّزي: جِبِلًا، وقال هو جمع جِبِلَّة.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عز وجل: ﴿تَنَكُّسُهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] فقرأ حمزة: ﴿تُنَكِّسُهُ﴾ مشدداً، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مشدداً، وكذلك روى عنه حفص أيضاً، وكذلك قال أبو الربيع الزهراني عن حفص، وأبو حفص عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدداً. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخففة. علي بن نصر عن أبان عن عاصم: ﴿تَنَكُّسُهُ﴾ خفيف<sup>(٢)</sup>.

قال قتادة: تَنَكُّسُهُ فِي الْخَلْقِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا، يعني الهرم.

غيره، معناه: من أطلنا عمره نَكَسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرمًا، قال أبو الحسن: تَنَكُّسُهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: تَنَكُّسُهُ فِي الْخَلْقِ، قال أبو الحسن: ولا يكادون يقولون نَكَسْتُهُ إِلَّا لَمَّا يَقْلِبُ فِيَجْعَلُ رَأْسَهُ أَسْفَلَ. قال غير أبي الحسن أنكروا أبو عمرو ﴿تُنَكِّسُهُ﴾.

قرأ نافع وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل عنه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨] بالتاء وقرأ الباقون: بالياء ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الياء على: قُلْ لَهُمْ: أفلا يعقلون. والتاء لقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠] ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ﴾ [يس: ٤١] فقرأ نافع وابن عامر: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعاً، وقرأ الباقون: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة<sup>(٤)</sup>.

الذُّرِّيَّةُ: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً﴾ [آل عمران: ٣٨] فهذا بمنزلة ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]. والجماعة

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤١.

يدلّ عليها قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضَعَفَاءُ﴾ [النساء: ٩] فمن جمع فكما جمع أسماء الجمع، ومن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: ﴿لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ [يس: ٦٧] جمعاً جماعةً، وحدّثني موسى بن إسحاق قال حدّثنا هارون بن حاتم قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم ﴿مَكَاتِهِمْ﴾ واحدة، المفضل مثله. حفص عن عاصم واحدة أيضاً، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً ﴿مَكَاتِهِمْ﴾.

من أفرد فلائته مصدرٌ، والمصادر تفرد في موضع الجمع لأنه يُراد به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس، ومن جمع فلائهم قد جمعوا من المصادر شيئاً نحو: الخلوم، والألباب.

قرأ نافع: ﴿لِعُنْدِرٍ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠] بالتاء وقرأ الباقون: ﴿لِئِنْدِرٍ﴾ بالياء<sup>(١)</sup>.

وجه التاء أنه خطاب النبي ﷺ، ومن قال: ﴿يُنْدِرٍ﴾، أراد القرآن، ومعنى من كان حياً: من المؤمنين؛ لأنّ الكفار أموات، كما قال: ﴿أَمَوْتُ غَيْرُ أَخِيَاءٍ﴾ [النحل: ٢١]، وقال: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

قرأ ابن عامر والكسائي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] نصباً، وقرأ الباقون: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.

أمّا الكسائي فإنه يحمل نصب ﴿فَيَكُونُ﴾ على ما قبله من «أن» ولا يَنْصِبُ «فَيَكُونُ» إذا لم يكن قبله «أن» فيحمل عليها.

وأمّا ابن عامر؛ فإنه ينصب «فَيَكُونُ» كان قبلها «أن» أو لم يكن وقد ذكرنا قوله فيما تقدّم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) في البقرة.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الصافات

قرأ أبو عمرو إذا أدغم، وحمزة على كل حال: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [١، ٢، ٣] ﴿وَالذَّرِيئَاتِ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: ١]، وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالْمَدِينَاتِ صَبْحًا﴾ [العاديات: ١] مدغماً، ﴿والمغيرات صباحاً﴾ [العاديات: ٢]، ﴿فالتاليات ذكراً﴾ [الصافات: ٣]، ﴿والتسبيحات سبباً فالتسبيحات سبباً﴾ [النازعات: ٣، ٤]، مدغماً.

عبّاس عن أبي عمرو لا يدغم شيئاً من ذلك، و﴿فالتليقات ذكراً﴾ [المرسلات: ٥] ﴿والتسبيحات سبباً فالتسبيحات سبباً﴾ [النازعات: ٣، ٤].

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي بإظهار التاء في ذلك كله<sup>(١)</sup>.  
قتادة: الصافات صفاً: الملائكة صفوف في السماء، والزاجرات زجراً: ما زجر الله عنه في آي القرآن، والتاليات ذكراً: ما يتلى من آي القرآن.

أبو عبيدة: كل شيء في السماء والأرض مما لم يضم فترنيه فهو صاف، والتالي: القارئ.  
قال أبو علي: إدغام التاء في الصاد حسن لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلتين هما: الإطباق<sup>(٢)</sup>، والصفير، وحسن أن يدغم الأنقص في الأزيد، ولا يجوز أن يدغم الأزيد صوتاً في الأنقص، ألا ترى أن الطاء والذال، والتاء والظاء، والذال والتاء يدغمن في الصاد والسين والزاي، ولا تدغم الصاد وأختها فيهنّ لزيادة الصاد وأختها عليهنّ في الصفير؟ وكذلك يدغم اللام في الزاء، ولا تدغم الزاء في اللام لزيادة التكرير في الزاء، فقد علمت - فيما ذكر - حسن إدغام التاء في الصاد، وإدغام التاء في الزاي في قوله: ﴿فالتجيرات زجراً﴾ حسن. لأنّ التاء مهموسة، والزاي مجهورة، وفيها زيادة

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) الإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، ولولا الإطباق لصارت الطاء ذالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الصاد من الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الصاد إذا عدم الإطباق البتة. (لسان العرب ١٠/٢١٠ مادة: طبق).

صغير، كما كان في الصَّاد، وكذلك حسن إدغام التاء في الذال في قوله: ﴿والتاليات ذكراً﴾، ﴿والذاريات ذرواً﴾، لاتفاقهما في أنهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، فأما إدغام التاء في الضاد من قوله: ﴿والعاديات صبيحاً﴾، فإنَّ التاء أقربُ إلى الذال والزَّاي منها إلى الضاد. لأنَّ الذال والزَّاي والصَّاد من حروف طرف اللُّسان، وأصول الثنايا، والضَّاد أبعد منهِنَّ لأنَّها من وسط اللُّسان.

ولكن حمل حُسن الإدغام التاء فيها، لأنَّ الصَّاد تفسَّى الصوت بها، وأتسع واستطال حتى أتصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللُّسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللُّسان، وأصول الثنايا إلاَّ حروف الصَّفير، فإنَّها لم تدغم في الصاد، ولم تدغم الصَّاد في شيء من هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت فُكْرَة إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف؛ لما فيها من التَّفْسِي والاستطالة، حتى أتصلت بأصول الثنايا مع أنَّها من وسط اللُّسان.

قال: وسمعنهم ينشدون:

ثَارَ فَضَّجَتْ ضَجَّةً رَكَائِبُهُ<sup>(١)</sup>

فأما الإدغام في السَّابحات سبجاً، والسَّابقات سبجاً، فحسن لمقاربة الحروف، وأما مَنْ قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها، فذلك لاختلاف المخارج، وإنَّ المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا لتباين المخارج، وانتفاء الرفع، ألا ترى أنَّهم بينوا نحو أفعَل؟ وإن كان من كلمة واحدة، لما لم تلزم التاء - هذه - البناء، فما كان من كلمتين منفصلتين أجدد بالبيان.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصفّات: ٦] فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفضٌ منوَّنة ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بكسر الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ﴿بِزِينَةٍ﴾ خفضٌ ﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بفتح الباء.

وقرأ الباقر: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ مضافاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ جعل الكواكبَ بدلاً من الزينة؛ لأنَّها هي، كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيد.

(١) روايته في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٨٨/٩:

ثَارَ فَضَّجَتْ ضَجَّةً رَكَائِبُهُ

الرجز للقناني في شرح أبيات سيويه ٤١٧/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٤/٤٦٥، والمقرب ١٢/٢، والمنتع في التصريف ٦٩١/٢، ٧٠٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

ومن قال: ﴿بزينة الكواكب﴾، أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زينة الكواكب فيها، ومثل ذلك قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] ومثله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئاً.

فأما قوله: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠، ١١] فيجوز أن يكون الرسول بدلاً من الذكر، كما كان الكواكب بدلاً من الزينة، والمعنى ذا ذكر رسولاً، ويجوز أن يكون كقوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] فأما قوله: ﴿أَوْ تَجَمَّلَ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥، ٢٦] فإن كان الكفات مصدراً لكفت، كما أن الكتاب مصدرٌ لكتب، فقد انتصب «أحياء» به، والمعنى: نكفت أحياء، كما أن قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَتِيمًا﴾، تقديره: أو أن تُطعم مسكيناً، وقد قيل: إن الكفات جمع الكافته، فأحياء على هذا منتصب بالجمع كقوله:

... أنهم في قومهم عُفِرَ ذَنبُهُمْ (١) ...

ومن قال: ﴿بزينة الكواكب﴾ أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: ﴿مِن دُعَاءِ الْحَرِيرِ﴾ [فصلت: ٤٩] و﴿سؤال نَعَجْتِكَ﴾ [ص: ٢٤] ولو جاء إطعام يتيم في يوم ذي مسغبة جاز في القياس، والمعنى: بأن زينة الكواكب فيها.

اختلفوا في التّشديد والتّخفيف من قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات: ٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ مشددة.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ خفيفة (٢).

قال أبو علي: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ إنّما هو: لا يتسمعون، فأدغم التاء في السّين، وقد تقدّم حسن إدغام التاء في السّين، وقد يتسمع، ولا يسمع، فإذا نفى التسمع عنهم فقد نفى سمعه من جهة التسمع، ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ. ويقال: سمعت الشيء واستمعته كما تقول: حفرته واحفرته، وشويته واشتويته. وقد قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(١) تمام البيت:

ثم زادوا أنهم في قومهم عُفِرَ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، والدرر ٢٧٤/٥ وشرح أبيات سيويه ٦٨/١، وشرح التصريح ٦٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٠، وبلا نسبة في أمالي الحاجب ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦، وهمع الهوامع ٩٧/٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] فتعدى الفعل مرّةً بإلى، ومرّةً باللام، كقوله: ﴿وَهَدَيْتَهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧] و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وقال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] وقال: ﴿بِأَنَّ رَبُّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] فتعدى الفعل مرّةً بإلى، ومرّةً باللام، ولا فصل بين فعلت وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التعدّي.

ومن حُجّة من قرأ ﴿يَسْمَعُونَ﴾ قوله: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعزُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢] والسَّمع: مصدرٌ يسمع.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢]، في ضمّ التاء وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي ﴿بل عجبث﴾، بضمّ التاء.

وقرأ الباقون ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بنصب التاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبت من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبت من نزول الوحي عليك وهم يسخرون. والضمُّ فيما زعموا قراءة عليّ، وعبد الله، وابن عباس، وروي عن شريح<sup>(٢)</sup> إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب، وقد احتج بعضهم للضمِّ بقوله: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وليس في هذا دلالة على أن الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم.

والمعنى: في الضمِّ أن إنكار البعث والتشرُّع مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبيّن ذلك عند من استدلّ: عَجِبْتُ عندكم، ومما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله.

كما أن قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] معناه: أن هؤلاء ممّن تقولون أنتم فيه هذا النحو، وكذلك قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] عند من لم يجعل اللَّفْظَ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و﴿وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥] وقوله: ﴿أَلَمْ نَلِّمَهُمْ بِتَدَكُّرٍ أَوْ يَخْتَوْنَ﴾ [طه: ٤٤] ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان، لأنّ العجب فينا إنّما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتفٍ عن القديم سبحانه.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. في فتح الزّاي

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام ١٦١/٣، ١٦٢.

وكسرهما، فقراً ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ﴿يُنزَفُونَ﴾ ههنا بفتح الزاي، وفي الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا ﴿يُنزَفُونَ﴾ بنصب الزاي، وفي الواقعة: ﴿يُنزَفُونَ﴾ بكسر الزاي.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُنزَفُونَ﴾ بكسر الزاي في الموضعين<sup>(١)</sup>.

يقال: أنزف الرجل على معنيين: أحدهما: أنه يراد به: سَكَرَ.

وأنشد أبو عبيدة وغيره:

لعمري لئن أنزفتم أو صحوتم يدلك على إرادة سكرتم. والآخر: أنزف: إذا نفذ شرابه، ومعنى أنزف صار ذا إنفاذٍ لشرابه، كما أنّ الأول معناه النفاذ من عقله، فقول حمزة والكسائي ﴿يُنزَفُونَ﴾، يجوز أن يراد به: ولا يسكرون عن شربها، ويجوز أن يراد: لا ينفذ ذلك عندهم كما ينفذ شرابُ أهل الدنيا، فإذا كان معنى ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] لا تغتال عقولهم، حمل قول حمزة والكسائي: ﴿لَا يُنزَفُونَ﴾ في الصافات على: لا ينفذ شرابهم، لأنك إن حملته على أنهم لا يسكرون صرت كأنك كررت يسكرون مرتين، وإن حملت ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ على لا تغتال صحتهم ولا يصيبهم عنها العلل التي تحدث عن شربها كما ترى أنّ عاصماً ذهب إليه، حملت يُنزَفُونَ في ﴿وَالصَّفَاتِ﴾ على أنهم لا يسكرون، ويقال للسكران منزوف. وفي الواقعة قال: ﴿يُنزَفُونَ﴾ أي: لا ينفذ شرابهم؛ لأنه قد تقدّم أنهم لا يصيبهم فيها الصداغ، فقوله: ﴿لَا يَصُدَّعُونَ عَنْهَا﴾ [الواقعة: ١٩] كتأويل قوله في الصافات: لا تغتال من صحتهم، فيصرف ﴿لَا يُنزَفُونَ﴾ في الصافات إلى أنه لا ينفذ شرابهم.

وأما من قرأ: ﴿وَلَا يُنزَفُونَ﴾ في الموضعين؛ فإنه أراد: لا يسكرون، وهو مثل لا يُضربُونَ وليس يُفعلون من أفعال، ألا ترى أنّ أنزف الذي معناه سكر وأنزف الذي يراد به نفذ شرابه لا يتعدى واحدٍ منهما إلى المفعول به، وإذا لم يتعد إلى المفعول به لم يجز أن يبني له، فإذا لم يجز ذلك علمت أن ينزفون من نزف وهو منزوف إذا سكر.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٠١/٣ رواية الشطر الثاني:

لبئس الذي ما أنتم آل أبجرا

البيت من الطويل، وهو للأبيرد في لسان العرب ٣٢٧/٩ (نزف)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٢١، وخزانة الأدب ٣٨٨/٩، والدرر ٢١٥/٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٩٣، والمحاسب ٣٠٨/٢. أبجر: هو أبجر بن جابر العجلي وكان نصرانياً.



قال: وكلهم قرأ: ﴿مُطَّلِعُونَ فَاطَّلَعٌ﴾ [الصافات: ٥٤، ٥٥] إلا أن ابن حبان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين الجعفي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ. فَاطَّلِعْ﴾ الألف مضمومة، والطاء ساكنة، واللام مكسورة، والعين مفتوحة.

قال أبو علي: من قال: هل أنتم مُطَّلِعُونَ، فالمعنى: هل أنتم مُشْرِفُونَ لتنظروا، فاطَّلَع فرأى قرينه في سواء الجحيم. قال أبو الحسن: مُطَّلِعُونَ مثقلة أكثر في كلام العرب، وقال: وأطَّلَعْتُ - افتعلتُ - أكثر من أَطَّلَعْتُ، قال: وهما عربيَّتان.

قال أبو علي: المعنى في ﴿هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ﴾: هل أنتم مُطَّلِعِي فَاطَّلِعَ. تقديره: أفعِلْ، تقول: طلع زيدٌ، وأطلعه غيره.

اختلفوا في قوله: ﴿يَزِفُونَ﴾ [الصافات: ٩٤] فقرأ حمزة وحده ﴿يُزِفُونَ﴾، برفع الياء وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله.

وقرأها الباقون: ﴿يَزِفُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقال: زَفَّتِ الإبل تزِفٌ: إذا أسرعت، وقال الهذلي:

وَزَفَّتِ الشُّوْلُ مِنْ بَزْدِ العَشِيِّ كَمَا زَفَّ النَّعَامُ إِلَى حَفَانِهِ الرُّوحُ<sup>(٢)</sup>

الحفان: صغار النعام. والرُّوح: جمع روائح، وهي التي بين رجليها فرجةٌ.

وقول حمزة: ﴿يُزِفُونَ﴾ يحملون غيرهم على الزيف، قال الأصمعي: أزفت الإبل: إذا حملتها على أن تزف، وهو سرعة الخطو، ومفاربة المشي، والمفعول محذوف على قراءته، كأنهم حملوا ظهورهم على الإسراع والجد في المشي.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله عز وجل: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ [الصافات: ١٠٢].

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تُرِي﴾ بضمّ التاء وكسر الراء.

وقرأ الباقون ﴿مَاذَا تَرَى﴾ بفتح التاء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: من فتح التاء فقال: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ كان مفعول ترى أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب بأنّه

مفعول ترى.

والآخر: (ذا) بمنزلة ﴿الذي﴾ فيكون مفعول ترى، والهاء محذوفة من الصلة،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢١، والمخصص ١١٥/٧، ٥٥/٨، وتاج العروس ٤١١/٦ (روح)، ولسان العرب ٤٦٦/٢ (روح) (في فهارس اللسان «الروح» مكان «الروح» وهذا خطأ)، وبلا نسبة في لسان العرب ٥٢/٩ (حفف) وتهذيب اللغة ٥/٤.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

وتكون ترى على هذا التي معناها: الرأى، وليس إدراك الحاجة كما تقول: فلان يرى رأي أبي حنيفة، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] فلا يخلو أراك من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي رأيت، تريد رؤية البصر، أو رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، أو رأيت التي بمعنى: الرأي الذي هو الاعتقاد والمذهب. فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناها: أبصرتُ يعني لأن الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يدور بالبصر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، ولا يجوز أن يكون من رأيت التي تتعدى إلى مفعولين، لأنه كان يلزم بالنقل بالهمزة أن يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، وفي تعديه إلى مفعولين، أحدهما الكاف التي للخطاب، والآخر المفعول المقدر حذفه من الصلة تقديره: بما أراكه الله، ولا مفعول ثالثاً في الكلام؛ دلالة على أنه من رأيت التي معناها الاعتقاد والرأي، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، فإذا نقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين كما جاء في قوله: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] فإذا جعلت قوله: (ذا) من قوله ﴿مَاذَا تَرَى﴾ بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فيصير (ما) في موضع ابتداءً ابتداءً، و﴿الذي﴾ في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقىت إليك؟ هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟ فهذا وجه قول من قال: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ بفتح التاء، وقوله ﴿يَتَأْتِي أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصفات: ١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر الله عز وجل.

فأما قول حمزة والكسائي: ﴿مَاذَا تُرِي﴾، فإنه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد؛ فيكونان في موضع نصب، والمعنى: أجلاً<sup>(١)</sup> تُرِي على ما تُحْمَلُ عليه أم خَوْراً<sup>(٢)</sup>؟. ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ و(ذا) بمنزلة الذي ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء وأريته الشيء إلا أنه من باب أعطيت فيجوز أن يقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، كما أن أعطيت كذلك، ولو ذكرت المفعول كان أريت زيدا جلاً، ولو قرأ قارئ: ﴿مَاذَا تُرِي﴾ لم يجز لأن (تري) يتعدى إلى مفعولين، وليس هنا إلا مفعول واحد، والمفعول الواحد إما أن يكون (ماذا) بمجموعه، وإما أن يكون (الهاء) التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت (ذا) بمنزلة (الذي)، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني فيكون ذلك كقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] ألا ترى أن التقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم، أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في

(١) الجَلْدُ: الصبر والصلابة والشدة والقوة.

(٢) الخَوْرُ: الضعف.

الصلة إياه فهو قول، ويكون مثل هذه الآية، وكذلك إن قدرت (ما) و(ذا) بمنزلة اسم واحد صار (ماذا) في موضع نصب بكونه مفعولاً لثري، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، كأنه: ماذا ثري كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك، وأرى بمنزلة زعمت وظننت ونحوه، ألا ترى أنه ذكره في هذا الباب؟ وذلك أنه منقول من أريتُ زيدا عمراً خيّر الناس، فإذا بنيت للمفعول أقت المفعول الأول مقام الفاعل؛ فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت، وخلصت ونحوهما.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿وإنَّ النِّياسَ﴾ [الصافات: ١٢٣] بغير همزة.

وقرأ الباقون: بالهمز.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿سَلَّمٌ عَلَيَّ إِيَّاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠].

وقرأ الباقون: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِيَّاسِينَ﴾ مكسورة الألف ساكنة اللام<sup>(١)</sup>.

قول ابن عامر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من ﴿إِيَّاسٍ﴾ حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله: ﴿إِنَّهَا لَحَدَى الْكَبِيرِ﴾ [المدثر: ٣٥]. ألا ترى أن ياء ﴿إِيَّاسٍ﴾ بمنزلة ﴿لِحَدَى﴾ والمنفصل قد يُنزل المتصل في كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللام للتعريف كقوله: ﴿وَأَلْسَعُ﴾ [الأنعام:

٨٦، ص: ٤٨].

وأما قول من أثبت الهمزة مكسورةً فيقويه قول من قال: ﴿سَلَّمٌ عَلَيَّ إِيَّاسِينَ﴾، فهذا يدل على أن الهمزة ثابتة في إِيَّاسٍ ثبوتها في قوله: ﴿وإنَّ إِيَّاسِينَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] وفي بعض الحروف. ﴿سَلَامٌ عَلَى إِيَّاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] ويقوي ثبات الهمزة في إِيَّاسٍ أن هذا ليس بموضع تحذف فيه الهمزة، إنما هو موضع تجعل فيه بين بين في التخفيف، كما يخفف: سَيْمٌ، وَيَيْسٌ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وأما قراءة نافع وابن عامر: ﴿سَلَّمٌ عَلَيَّ إِيَّاسِينَ﴾ فحجتهما أنهم زعموا أنها في المصحف مفصولة من ياسين، ولو كانت الألف واللام التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفصل، ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على (إل) الذي تصغيره أهيل، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

وأما من قرأ ﴿سَلَامٌ عَلَى إِيَّاسِينَ﴾ فهو جمعٌ، معنى واحده الإضافة بالياء. مثل: تميمي وبكري، والقول فيه إنه لا يخلو من أن يراد بهذا الجمع الذي على حد: مسلمٌ ومسلمون، وزيدٌ وزيدون، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن البين أنه لا يجوز أن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣، والتيسير للداني ص ١٨٧.

يكون على حد: مسلمٌ ومسلمون لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إلياس، وإنما إلياس اسم نبيهم، وإذا لم يكن على هذا عَلِمَ أَنَّهُ على معنى إرادة النسب بالياء، إلا أن الياءين حذفتا في جمع الاسم على التصحيح، كما حذف ياء النسب والتكسير، وذلك نحو: المَسَامِعَةِ، والمَهَالِيَةِ، والمَنَازِرَةِ، فإنما هذا على أن كل واحد منهم مَسْمَعِيٌّ ومُهَلَّبِيٌّ فحذف في التكسير الياءات كما حذف في التصحيح. ومما يدل على ذلك قولهم: فارسي وفُرسٌ، وليس الفُرس جمع فارس، إنما هو جمع فارسي، حذف منه ياء النسب ثم جمع الاسم بعد على حد: باذِلٍ، ولذلك جمع على حد الصفة، وليس اسم الآحاد المجموعة فارسٌ، ولكنه فارسي، قال:

طَافَتْ بِهِ الْفُرسُ حَتَّى بَدَأَ نَاهِضَهَا<sup>(١)</sup>

ومما يدل على أن جمع التصحيح على تقدير إرادة النصب به في المعنى وإن حذف الحرف في اللفظ قولهم: الأعجمون. ألا ترى أنه ليس يخلو من أن يكون المجموع: أعجمٌ أو أعجمي؟ فلا يجوز أن يكون المجموع بالياء والنون الأعجم؛ لأن هذا الضرب من الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء، لا يقال في الأحمر الأحمرون، فإذا لم يجز ذلك علم أنه إنما جمع على الأعجمي، وإذا قامت الدلالة من هذا على أن المجموع لا يكون الأعجم علمت أنه الأعجمي، وعلى هذا قالوا: النميرون والهيبريات، إنما هو الهُبرِيَّات، ويدل أيضاً على أن المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة، فحذفنا منه قولهم: مُقْتَوُونَ. ألا ترى أنه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يجمع هذا الجمع؟ ولا عتلت الواو التي هي لام من: القِتْوَةِ، وانقلبت كما انقلبت في نحو هذا ممَّا جاء على مفعل فثبات الواو في هذا دلالة على أن إرادة الياء التي للإضافة كما كان الجمع في الأعجمين دلالة على إرادة النسب، فمن ثم جاز: الأعجمون، وجاز: مقتوون، والتكسير في هذا النحو كالتصحيح، وكذلك قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] تقديره إرادة ياء النسب، كما أن الأعجمون كذلك، والتقدير: إلياسيين، فحذف كما حذف من سائر هذه الكَلِم التي يُراد بها الصفة، ومما يثبت ذلك قوله: ﴿وَإِنَّ إِدْرِيسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣] ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرِاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، فكما جاء إدراسين، والمراد به

(١) صدر بيت. عجزه:

عَمَّ لِقْحَنٌ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٩، ولسان العرب ٥٨/٤ (بسر) وفيه («العجم حتى ند» بدل «الفرس حتى بد»).

بسر النخلة وابتسرها: لقحها قبل أو ان التلقح. أبو عبيدة: إذا همّت الفرس بالفحل وأرادت أن تستودق فأول وداقها المباشرة. (لسان العرب ٥٨/٤ (بسر)).

إِدْرَاسِينَ كَذَلِكَ الْمَرَادُ بِالْإِيَّاسِينَ، فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَالَ: إِدْرَاسِينَ، وَإِنَّمَا الْوَاحِدُ إِدْرِيسٌ، وَالْمَجْمُوعُ إِدْرِيسِينَ فِي الْمَعْنَى لَيْسَ بِإِدْرَاسٍ وَلَا إِدْرَاسِيٍّ؟ فَإِنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِإِبْرَاهِيمَ، وَإِبْرَاهَامَ، اخْتِلَافَ لُغَةٍ فِي الْأَسْمَاءِ، وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

قَدْزَنِي مِنْ نَضْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي<sup>(١)</sup>

وَأَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْيِهِ، وَكَذَلِكَ إِدْرَاسِينَ مَنْ كَانَ مِنْ شِيعَتِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ، وَالْمَعْنَى يَدُلُّكَ عَلَى إِرَادَةِ يَاءِ النِّسْبِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِيَّاسٌ وَإِيَّاسِينَ كَقَوْلِهِ: مِيكَالٌ وَمِيكَائِيلُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مِيكَالَ وَمِيكَائِيلَ لُغَتَانِ فِي اسْمِ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَفْرُوداً وَالْآخَرُ جَمْعاً كِإِدْرِيسٍ، وَإِدْرَاسِينَ وَإِيَّاسِينَ، وَزَعَمُوا أَنَّ إِيَّاسِينَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكَوْفَةِ.

اختلفوا في النصب والرفع من قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الصافات: ١٢٦].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ نصياً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ رفعاً<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ: (الله) بالنصب أن يكون الكلام فيه من وجه واحد وهو يدل على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تَعْبُدُونَ مَا لَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ، وَتَذَرُونَ عِبَادَةَ أَحْسَنِ الْخَالِقِينَ.

ومن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأوّل، والمعنى: الله ربكم وربُّ آبائكم الأولين، أي: خالقكم ورازقكم فهو الذي تحقُّ له العبادة دون من لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن أحد شيئاً.

قال: كلُّهم قرأ: ﴿لَكَذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ [الصافات: ١٥٢، ١٥٣] مهموزاً.

واختلف عن نافع فروى المُسَيَّبِيُّ وَقَالُونَ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: ﴿لَكَذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ مهموز، وروى ابن جَمَازٍ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ نَافِعٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ ﴿لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ غير مهموز ولا ممدود ورأيت من أصحاب ورش من يرويه: ﴿لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى﴾ غير مهموز ممدود مثل رواية إسماعيل. أخبرني بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش فإذا ابتدأت في قراءة نافع في رواية إسماعيل وابن جَمَازٍ فَبِالْكَسْرِ.

الوجه الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوي ذلك قوله: ﴿أَوْ اتَّخَذَ

(١) مرّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

﴿مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَلَدًا لِّأَبِيهِ إِذًا﴾ [النجم: ٢١، ٢٢] فكما أنّ هذه المواضع كلّها استفهام كذلك قوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ وغير الاستفهام ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنّه على وجه الخبر، كأنّه: اصطفى البنات فيما يقولون، كقوله: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] أي عند نفسك وفيما كنت تقول، وتذهب إليه ومثله قوله: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] أي فيما يقول هو ومن يتبعه، ويجوز أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا اصطفى البنات، فحذف: قالوا، وقوله بعد: ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذب. ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصطفى البنات﴾ بدلاً من قوله: ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥٢]، لأنّ ولادة البنات واتخاذهنّ اصطفاءً لهنّ، فيصير ﴿اصطفى﴾ بدلاً من المثال الماضي، كما أنّ قوله: ﴿يُضْعَفُ لَهُ الْكُذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٩] بدل من قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، ويجوز أن يكون ﴿اصطفى﴾ في رواية من كسر الهمزة عن نافع: تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم: ﴿وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، كما أن ﴿لَمْ مَغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: ٩] تفسيرٌ للوعد ويجوز أن يكون قوله: ﴿اصطفى﴾ متعلقاً بالقول على أنه أريد حرف العطف فلم يذكر، واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأولى عن حرف العطف، كقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْبَهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه لالتباس الثانية بالأولى.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة صَاد

اختلفوا في ضمّ الفاء وفتحها من قوله عزّ وجلّ: ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ [١٥].  
فقرأ حمزة والكسائي ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بضم الفاء.  
وقرأ الباقون ﴿مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء<sup>(١)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ بفتح الفاء: ما لها من راحة ومن قال: فَوَاقٍ جعله فَوَاقٍ الناقة: ما بين الحلبتين، قال: وقال قوم: هما واحدٌ وهو بمنزلة: جُمَامِ المَكْوَكِ وجَمَامِهِ<sup>(٢)</sup>، وقَصَاصُ الشعر وقَصَاصُهُ.

وذكر محمد بن السّري أن أحمد بن يحيى قال: الفَوَاقُ: الرُّجُوعُ.

قال: يقال: استفق ناقتك، قال: ويقال: فَوَّقَ فَصِيلَهُ<sup>(٣)</sup> إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال: ظلَّ يَتَفَوَّقُ المَخْضَ، وقال عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَجِدَّةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ قال: من رجوع، وأفادت الناقة: إذا رجع اللبن في ضرعها، وأفاق الرجل من المرض؛ منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا الباب قول الأعشى:

حَتَّى إِذَا فَيْقَةً فِي ضُرْعِهَا اجْتَمَعَتْ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) أبو العباس في الفصيح: عنده جَمَامِ القَدْحِ وجَمَامِ المَكْوَكِ، بالرفع، دقيقاً. الجوهري: جَمَامِ المَكْوَكِ وجَمَامِهِ وجَمَامُهُ، بالتحريك، وهو ما علا رأسه فوق طفافه. (لسان العرب ١٢/١٠٧).

المَكْوَكِ: طاسٌ يُشْرَبُ به، وفي المحكم: طاس يشرب فيه أعلاه ضيق ووسطه واسع والمَكْوَكِ: مكيال معروف لأهل العراق، والجمع مكاكيك ومكاكي. (لسان العرب ١٠/٤٩١).

(٣) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه (ج) فُصْلَانٌ وفِصَالٌ، وهي فصيلة.

(٤) صدر بيت. عجزه:

جاءت لترفع شقّ النفس لو رضعاً

فالفيقة من الواو، وإنما انقلبت ياءً للكسر، وكالكينئة والحينة: وهما من الكون والحدون.

قرأ عاصم في رواية الكسائي وحسين عن أبي بكر ﴿لِتَدْبُرُوا﴾ [ص: ٢٩] بالتاء الخفيفة الدال، وروى يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿لِتَدْبُرُوا﴾ بالياء مشددة، وكذلك قال حفص عن عاصم بالياء، وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر ﴿لِتَدْبُرُوا﴾ بالتاء وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو علي: ما روي عن عاصم من قراءته ﴿لِتَدْبُرُوا﴾ أصله تتدبروا تتفعلوا من التدبر، والنظر، فحذف التاء الثانية التي هي تاء التفعّل والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيها النبي والمسلمون، ومن قال: ﴿لِتَدْبُرُوا أَيَّتِي﴾، أراد: ليتدبر المسلمون، فيتقرر عندهم صححتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ [ص: ٢٣] مفتوحة الياء، الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَلِي نَعْجَةٌ﴾ الياء ساكنة.

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها حسنان جميعاً.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، بهمز الواو وقال البيهقي بغير همز، قال البيهقي: وسمعت أبا الإخريط هنا يهملها ويهمل ﴿سَاقِيهَا﴾ قال: وأنا لا أهمل شيئاً من هذا، وقال علي بن نصر عن أبي عمرو: سمعت ابن كثير يقرأ: ﴿بِالسُّوقِ﴾ بواو بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمرو، وكذا في أصله.

قال: ورواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب من قبَل أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها والأولى لا وجه لها.

قال أبو علي: ساقٌ وسوقٌ مثلُ لابة ولُوب وقارة وقور، وبدنة وبُذن وخَشَبَة وخُشْب، وأما الهمز في السوق فغيره أحسن وأكثر، وللهمز فيه وجهٌ في القياس والسمع، فأما السَّماعُ فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن كان يقول: إنَّ أبا حَيَّةَ النميري يهمل الواو التي قبلها ضمة وينشد:

لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى<sup>(١)</sup>

= البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٥، ولسان العرب ٣١٨/١٠ (فوق)، وجمهرة اللغة ص ٩٦٧، ومقاييس اللغة ٤/٤٦١، وديوان الأدب ٣/٣٢٩، والمخصص ٧/٣٧.  
الفَيْقَةُ: اسم اللبّن الذي يجتمع بين الحلبتين، صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها. وجمعها فَيْقٌ وأفواق مثل شبر وأشبار، ثم أفويق.  
(١) مرّ سابقاً.



وعلى هذا يجوز همز: سَوْقٍ.

فأما وجه القياس، فإنَّ هذه الهمزة لمَّا لم يكن بينها وبين الضمَّة حاجزٌ صارت كأنَّها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضمِّ، ومثل هذا قولهم:

... مِثْلُ مِثْلَاتٍ<sup>(١)</sup> ...

لمَّا لم يكن بين الكسرة والقاف حاجزٌ صارت الكسرة كأنَّها على القاف فجازت إمالة الألف من مِثْلَاتٍ، كما جازت إمالتها في صِفافٍ وِقِصافٍ وغلابٍ، وخبثٍ، وكذلك مِثْلَاتٍ صارت القاف كأنَّها متحركة بالكسر، فبذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمَّة في السوق، كأنَّها على العين، فلذلك جاز إبدالها همزةً، فأما ساق فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أنَّ لها جمعين قد جاز في كل واحد منهما الهمز جوازاً حسناً، وهو أسْوَقٌ وسَوْوَقٌ، وجاز في السَوْقِ أيضاً، فظنَّ أنَّ الهمز لما جاز في كل واحد من جمع الكلمة ظنَّ أنَّها من أصلها.

وأما ما رواه أبو عمرو عن ابن كثير: بالسَّووقِ فجائزٌ كثيرٌ، وذلك أنَّ الواو إذا كانت عيناً مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء نحو: أُجُوهُ، وأَقْتَّتْ ومن تمكَّنِ الهمز في ذلك أنَّهم همزوا: أدوَّرٌ، ثم قلبوا فقالوا: أَدَّرٌ، فلم يعيدوا الواو التي هي عينٌ، وجعلوه بمنزلة: قائل، وقُوَيْئِل.

قال: وقرأ أبو عمرو في رواية عليِّ بن نَضْرٍ والخفَّاف عنه: ﴿أَنَّمَا فَتَنَاهُ﴾ [ص: ٢٤] يعني الملكين، يريد: صَمَدًا له.

وقرأ الباقون وجميع الرواة عن أبي عمرو: ﴿أَنَّمَا فَتَنَتْهُ﴾ مشددة النون.

روي عن أبي عمرو: ﴿وَوَظَّنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَاهُ﴾ يعني: الملكين، أي: علم داود أنَّهما امتحناه، وفسر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم.

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿بِنُصْبٍ﴾ [ص: ٤١] بضم النون والصاد.

(١) كلمة من بيت تمامه:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصِّقْرِ مِثْلَاتُ نَزْوُرٍ  
البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٥٩، ولسان العرب ١١٩/٢ (بغث)، والتنبيه والإيضاح ١٨٠/١، وجمهرة اللغة ص ٢٦٠، ٧١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٩/٣ وفيه «قال أبو رياش: هذا الشعر لمعاوية بن مالك معوِّد الحكماء»، ولكثير عزة في ملحقات ديوانه ص ٥٣٠، وتاج العروس ٤٢/٥ (قلت)، ٢٠٧/١٤ (نزر)، وكتاب العين ١٢٨/٥، ٣٦٠/٧، ولسان العرب ٧٢/٢ (قلت)، ٢٠٣/٥ (نزر)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤١٩/٥ والمخصص ١٤٤/٨. امرأة نزور: قليلة الولد. والنزور: المرأة القليلة الولد. وقد يُستعمل ذلك في الطير.

هيرة عن حفص **﴿بُئِضِبِ﴾** مفتوحة. عاصم بضم النون، والمعروف عن حفص عن عاصم: **﴿بُئِضِبِ﴾** مضمومة النون ساكنة الصاد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم **﴿بُئِضِبِ﴾** بضم النون وتسكين الصاد.

أبو عبيدة: **بُئِضِبُ**: أي بلاء وشر، وأنشد لبشر بن أبي خازم:

تَعَنَّكَ نُضِبٌ مِنْ أُمَيْمَةَ مُنْصِبٌ<sup>(١)</sup>

وقال النابغة:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ<sup>(٢)</sup>

قال: وتقول العرب: أنصبني: أي عذبني، وبرح بي، وبعضهم يقول: نصبني، قال: والنَّضِبُ: إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحدُ أنصابِ الحرم، وكلُّ شيء نصبته وجعلته علماً، ولأنصبتك نصب العود، ويقال: نَصَبَ بغيره ليلته نصباً، قال أبو الحسن: النَّضِبُ الإعياء، لا يمسننا فيها نصبٌ، ولا أذى<sup>(٣)</sup>، قال: وأرى: نَصَبٌ، ونُضِبٌ، لغتين، مثل البُخْلِ والبَحْلِ، في معنى الوجع.

غيره: نَضِبٌ ونَصَبٌ واحدٌ، وهو ما أصابه من مرض وإعياء، مثل: الحُزْنِ والحَزْنِ.

وقرأ نافع وحده: **﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الدَارِ﴾** [ص: ٤٦] مضافاً.

= البُعَاثُ: طائر أغبر أصفر من الرخم بطيء الطيران. و- من الطير: ما لا يصيد ولا يُرْغَبُ في صيده لأنه لا يؤكل. واحده بغائة (ج) بغثان.  
المِقْلَاطُ: التي لا يعيش لها ولد، وقد أقلتت، وقيل: هي التي تلد واحداً، ثم لا تلد بعد ذلك وكذلك الناقة، قال اللحياني: وكذلك كل أنثى إذا لم يبق لها ولد ويقوي ذلك قول كثير أو غيره حيث استعمله في الطير، كأنه أشعر أنه يُستعمل في كل شيء (اللسان ٧٢/٢ قلت)).  
(١) صدر بيت. عجزه:

كذي الشوق لما يسله وسيذهب

البيت من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧، وكتاب العين ١٣٥/٧، والتنبيه والإيضاح ١٤١/١.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وليل أقاسيه بطيء الكواكب

البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٠، والأزهية ص ٢٣٧، وخزانة الأدب ٣٢١/٢، ٣٢٥، ٣٧٣/٣، ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٢٢/١١، والدرر ٥٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٥/١ والكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٣/٣، وكتاب اللامات ص ١٠٢، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب)، ٦/٦ (أسس)، وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢، وشرح الأشموني ٤٦٩/٢، ووصف المباني ص ١٦١، وشرح المفصل ١٠٧/٢. النصب: التعب.

(٣) هنا إشارة إلى سورة فاطر الآية ٣٥.

وقرأ الباقون ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ منونة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ احتمل أمرين أحدهما: أن يكون بدلاً من الخالصة تقديره: إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِذِكْرَى الدَّارِ، ويجوز أن يُقَدَّرَ في قوله: ﴿ذِكْرَى﴾ التنوين؛ فيكون ﴿الدَّارُ﴾ في موضع نصبٍ تقديره: بأن يذكرُوا الدَّارِ، أي يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهدون في الدنيا. ويجوز أن لا يقدر البدل، ولكن يكون: الخالصة مصدرًا، فيكون مثل ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] فيكون المعنى: بخالصة تذكير الدار. ويقوي هذا الوجه ما روي من قراءة الأعمش: ﴿بِخَالِصَتِهِمْ ذِكْرَى الدَّارِ﴾، فهذا يقوي النَّصْبَ، ويقوي ذلك أن مَنْ نصب خالصةً أعملها في الدار، كأنه: بأن أخلصوا تذكير الدار، فإذا نَوَّنت خالصةً احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأن خَلَصْتُ لَهُمْ ذِكْرَى الدَّارِ، فيكون ذكري الدار، في موضع رفع بأنه فاعل. والآخر: أن يقدر المصدرُ الذي هو خالصةٌ: من الإخلاص، فحذفت الزيادة، كما حذفت من نحو:

دَلَّوْا الدَّالِيَّ<sup>(٢)</sup>

ونحوه، فيكون المعنى: بإخلاصِ ذكري فيكون ﴿ذِكْرَى﴾ في موضع نصبٍ كانتصاب الاسم في عَمَرَكَ اللهُ، والدار يجوز أن يعنى بها الدنيا، ويجوز أن يعنى بها الآخرة، فالذي يدل على أنه يجوز أن يراد بها الدنيا قوله عزَّ وجلَّ في الحكاية عن إبراهيم: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٠] فاللسان هو القول الحسن والثناء عليه، وليس اللسان هنا الجارحة، يدل على ذلك ما أنشده أبو زيد:

ندمتُ على لسانِ كان مني فليت بأنه في جوف عكم<sup>(٣)</sup>  
فالكلام لا يكون على العضو، إنما يكون على كلام يقوله مرَّةً، ويمسك عنه أخرى، وكذلك قول الآخر:

إنني أتاني لساناً لا أسرُّ به من علواً كذبٌ ولا سخر<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) رجز مرَّ سابقاً.

(٣) مرَّ سابقاً.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦، والأصمعيات ص ٨٨ وأمالى المرتضى ٢٠/٢، وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩، وخزانة الأدب ٥١١/٦، وسمط اللآلي ص ٧٥ وشرح المفصل ٩٠/٤، ولسان العرب ٣٥٢/٤ (سخر)، ٣٨٥/١٣، ٣٨٦ (لسن) وفيه رواية البيت:

إنني أتتني لساناً لا أسرُّ بها من علواً لعجبٍ منها ولا سخر

وقوله: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ، سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩] و﴿سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩] و﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٣٠] و﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ إِذِ ابْتَلَىٰ صُلَيْمَانَ بِمَا ارْتَدَىٰ فِي الْغَنِيِّ﴾ [النمل: ٥٩] فالمعنى: أبقينا عليهم الشئ الجميل في الدنيا، فالدار في هذا التقدير ظرف، والقياس أن يتعدى الفعل والمصدر إليه بالحرف، ولكنه على: ذهب الشام عند سيبويه.

و:

### كما عسل الطريقَ الشعلب<sup>(١)</sup>

فأما جواز كون الدار الآخرة في قوله: ﴿أَخْلَصْتَهُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ مفعولاً بها فيكون ذلك بإخلاصهم ذكرى الدار، ويكون ذكرهم لها وجل قلوبهم منها، من حسابها كما قال: ﴿وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٥] وقال: ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩] فالدار على هذا مفعول بها، وليست كالوجه الآخر المتقدم.

فأما من أضاف فقال: ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِ الدَّارِ﴾ فَإِنَّ الْخَالِصَةَ تَكُونُ عَلَى ضَرْبٍ: تكون للذكر، وغير الذكر، فإذا أضيف إلى ذكرى، اختصت الخالصة بهذه الإضافة؛ فتكون الإضافة إلى المفعول به، كأنه بإخلاصهم ذكرى الدار، أي: أخلصوا ذكرها، والخوف منها لله، ويكون على إضافة المصدر الذي هو الخالصة إلى الفاعل، تقديره: بأن أخلصت لهم ذكرى الدار، والدار على هذا يحتمل الوجهين اللذين تقدما من كونها الآخرة والدنيا، فأما قوله: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلذِّكْرِ﴾ [الأنعام: ١٣٩] فيجوز في خالصة وجهان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفاً، وكلا الوجهين يحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوص، ويجوز أن يكون الصفة، وأنت على المعنى؛ لأنه كثيرة. والمراد به: الأجنة، والمضامين، فيكون التأييد على هذا.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [ص: ٤٨] فقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَاللَّيْسَعَ﴾ بلامين، وقرأ الباقون: ﴿وَالْيَسَعَ﴾ بلام واحدة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: نرى أن الكسائي إنما قال: ﴿اللَّيْسَعَ﴾ ليجعله اسماً على صورة الصفات، فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه. فيكون كالحارث والعباس والقاسم

= والمؤتلف والمختلف ص ١٤، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١/١٩١، ٤/١٥٦، ولسان العرب ١٥/٨٣ (علا). اللسان هنا الرسالة والمقالة. من علو أي أتاني خبر من أعلى.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) تقدم ذكر ﴿اليسع﴾ في الأنعام.

ونحو ذلك، ألا ترى أن فيعلاً مثل ضيغم، وحيدر كثير في الصفات، وليس في الأسماء المنقولة التي في أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام مثل: يشكر، وتغلب ويزيد، وتدمر، فكذلك ما أعرب من الأعجمي؛ لأنه لا يدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك على أن يكون حمل ما لا نظير له، ألا ترى أنه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلام مثل: الحارث والعباس؟ ووجه قراءة من قرأ: ﴿اليسع﴾ أن الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه الزيادة، كما حكى أبو الحسن: الخمسة العشر درهماً، وقد قال بعضهم: في ﴿إِيَّاسٍ﴾ أنه اسم علم. وقرأ ابن عامر: ﴿وَإِنَّ إِيَّاسَ لَبَنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٣]، فعلى هذا أيضاً يكون اليسع، وقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي:

ولقد جئيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر<sup>(١)</sup>  
وأنشدوا أيضاً:

يا ليت أم العمر كانت صاحبي مكان من أنشأ على الركائب<sup>(٢)</sup>  
وأنشد أبو عثمان:

باعد أم العمر من أسيرها<sup>(٣)</sup>

وبنات أوبر: ضرب من الكمأة معرفة ينتصب الخبر عنه، كما أن ابن فقرة<sup>(٤)</sup> وابن بريح<sup>(٥)</sup> كذلك؛ فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنما ينصرف إلى الزيادة، وعليها يتجه فكذلك تكون التي في ﴿اليسع﴾، ولو قال قائل: إن هذا أوجه مما ترى أن الكسائي قصده من جعله إياه كالضيغم والحيدر، وليس هو كذلك، إنما هو اسم علم أعجمي، كإدريس وإسماعيل ونحوهما، من الأعلام، ويشبه أن يكون الألف واللام إنما هو لخفة في التعريب، ألا ترى أنه ليس في هذه الأسماء العجمية التي هي أعلام ما فيه الألف واللام التي تكون للتعريف في الأسماء العربية، وقد قدمنا القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وحده: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [ص: ٤٥]، واحداً. وقرأ الباقون: ﴿عَبْدَنَا﴾ جماعة<sup>(٦)</sup>.

وجه إفراده قوله: ﴿عَبْدَنَا﴾ أنه اختصه بالإضافة على وجه التكرمة له،

(١) مر سابقاً. (٢) مر سابقاً.

(٣) صدر بيت مر سابقاً.

(٤) ابن فقرة: ضرب من الحيات خبيث إلى الصفر ما هو لا يسلم من لدغها، مشتق من ذلك وقيل: هو بكر الأفعى، وهو نحو من الشبرينزو ثم يقع. وقيل غير ذلك. (لسان العرب ٧٣/٥ (فقر)).

(٥) ابن بريح، وأم بريح: اسم للغراب معرفة سمي بذلك لصوته، وهن بنات. بريح (لسان العرب ٤١٢/٢ مادة: برح).

(٦) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣

والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل في مكة بيت الله، وكما اختصَّ بالخلَّة في قوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومن قرأ: ﴿عِبْدَنَا﴾ فلأنَّ غير إبراهيم من الأنبياء قد أجري عليه هذا الوصف فجاء في عيسى ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩] وفي أيوب: ﴿يَعْمُ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، وفي نوح: ﴿إِنَّهُمْ كَانَتْ عَبْدًا شُكْرًا﴾ [الإسراء: ٣].

ومن قال: عبادنا، جعل ما بعده بدلاً من العباد، ومن قال: عبدنا، جعل إبراهيم بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا تُوعَدُونَ﴾ [ص: ٥٣] في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ بالياء ههنا، واختلفا في سورة قاف [٣٢].

فقرأ ابن كثير: بالياء، وقرأ أبو عمرو: بالتاء.

وقرأ الباقر بالتاء في السورتين<sup>(١)</sup>.

التاء على: قل للمتقين هذا ما توعدون، والياء ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَتَابٍ﴾ [ص: ٤٩].

﴿هَذَا مَا يُوعَدُونَ﴾ [ص: ٥٣]، والتاء أعمُّ لأنَّه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط الخطاب.

فأما ما في سورة قاف، فنحو هذا: ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [ق: ٣١] ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [ق: ٣٢] أيها المتقون على الرجوع من الغيبة إلى الخطاب أو على: قل لهم هذا ما توعدون، والياء على إخبار النبي بما وعدوا، كأنَّه هذا ما يوعدون أيها النبيء.

اختلفوا في قوله: ﴿وَعَسَاقٍ﴾ [ص: ٥٧] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن

عاصم: ﴿وَعَسَاقٍ﴾ مشدداً.

وفي ﴿عَمَّ بَسَّاءُونَ﴾ [النبأ: ١] مثله.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَعَسَاقٍ﴾ بالتخفيف في الموضعين<sup>(٢)</sup>:

أما العَسَاقُ: فلا يخلو من أن يكون اسماً، أو وصفاً، فيبعد أن يكون اسماً؛ لأنَّ

الأسماء لم تجئ على هذا الوزن إلا قليلاً، وذلك الكلاء<sup>(٣)</sup>، والقَدَّافُ<sup>(٤)</sup>، والجَبَّانُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٣) الكلاء: مرفأ السفن، وهو عند سيبويه فعَّالٌ، مثل جبار، لأنه يكلا السفن من الريح وعند أحمد بن يحيى: فعلاء، لأنَّ الريح تكلُّ فيه، فلا ينخرق، وقول سيبويه مريجح، ومما يرجحه أن أبا حاتم ذكر أن الكلاء مذكر لا يؤنثه أحد من العرب... (للتوسع انظر لسان العرب ١/١٤٦ مادة: الكلاء).

(٤) القَدَّافُ: جمع هو الذي يُرمى به الشيء فيبَعُدُ، والقَدَّافُ: المنجنيق وهو الميزان. (لسان العرب ٩/ ٢٧٧ مادة: قذف).

(٥) الجَبَّانُ: الصحراء، وتسمى بها المقابر لأنها تكون في الصحراء تسمية للشيء بموضعه.

وقد ذكر في الكلاء التأنيث، ولم نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسماً كان صفةً، وإذا كان صفةً فقد أقيم مقام الموصوف، وأن لا تقام الصفة مقام الموصوف أحسن. إلا أن يكون صفة قد غلب نحو: العبد، والأبطح، والأبرق.

والقراءة بالتخفيف أحسن من حيث كان فيه الخروج من الأمرين اللذين وصفناهما في غساقٍ بالثقل، وهما قلة البناء، وإقامة الصفة مقام الموصوف.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: «وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ» [ص: ٥٨] جماعة. وقرأ الباقر «وَأَخْرُ» واحداً، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل (١) قال: حدثنا أبي قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا حمّال بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ «وَأَخْرُ» مضمومة الألف.

وحدثنا ابن حبان عن أبي هاشم عن سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابن كثير: «وَأَخْرُ بِالضَّمِّ» (٢).

قال أبو علي: قوله: «وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ»، روي عن ابن مسعود وقتادة أنهما قالوا: الزمهير (٣)، فتفسيرهما يقوي قراءة من قرأ: «وَأَخْرُ» بالتوحيد، كأنه: ويعذب به آخر؛ لأنّ الزمهير واحدٌ، ويجوز على تفسيرهما الجمع، وأخْرُ على أن يجعل أجناساً يزيدُ بردُ بعضه على بعض على حسب استحقاق المعذبين، ورتبهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جملان، وتمران، ونحو ذلك من الجموع التي تجمع وتثنى إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي. ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن يجعل كلّ جزء منه وإن اختلف زمهيراً، فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقه، وبغير ذو عثانين (٤)، ومُعْغِرِبانَاتٍ (٥). ونحو ذلك، ويجوز أن يجعل أَخْرُ على الجمع لما

= والجبان: ما استوى من الأرض في ارتفاع، ويكون كريم المنبت. (لسان العرب ١٣/٨٥ مادة: جبن).  
(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (٢١٣ - ٢٩٠هـ = ٨٢٨ - ٩٠٣م) أبو عبد الرحمن، حافظ للحديث، من أهل بغداد. له «الزوائد» على كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند» زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث و«مسند أهل البيت» و«الثلاثيات».  
الأعلام ٤/٦٥، وتهذيب ٥/١٤١، والمستطرفة ١٦، والطبقات لابن أبي يعلى ١/١٨٠، والتيمورية ٢/٢٣٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٣.

(٣) الزمهير: شدة البرد.

(٤) العثنون: شعيرات عند مذبح البعير والتيس. وقيل: شعيرات طوال تحت حنك البعير. يقال: بعير ذو

عثانين، كما قالوا لمفرق الرأس مفارق. (لسان العرب ١٣/٢٧٦ مادة: عثن).

(٥) غربت الشمس تغرب غروباً ومُعْغِرِباناً: غابت في المغرب، وكذلك غَرَبَ النجم، وغَرَبَ ومُعْغِرِبان

تقدّم من قوله: حميمٌ، وغساقٌ، وزمهيراً الذي هو نهاية البرد بإزاء الجميع، فيجوز الجمع لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع، فمن قرأ: ﴿وَأَخْرُ﴾ على الجمع كان ﴿أَخْرُ﴾ مبتدأ وقوله: ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ في موضع وظيفه، ومعنى من شكله: قال أبو عبيدة: من ضربه، قال: ويقال: ما أنت من شكلي أي من ضربتي.

﴿أَزْوَاجٌ﴾ خبر المبتدأ؛ لأنه جمع كالمبتدأ، وقد وصفت النكرة فحسن الابتداء بها. فإن قلت: فهلاً كان من شكلها لترجع إلى الآخر، وهلاً دل ذلك على أن آخر أجود من آخر قيل: يجوز أن يكون الضمير المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذكر من المفرد صفة فتفرد، فيكون المعنى من شكل ما ذكرنا، ويجوز أن يعود إلى قوله: حميمٌ فأفرد بذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذي في الظرف، ومن أفرد فقال: وآخر من شكله أزواج، فأخر يرتفع بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، ولا ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به، وإن لم تجعل آخر مبتدأ في هذا الوجه خاصة، وقلت لأنه يكون ابتداءً بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال: ﴿هَذَا﴾ [ص: ٥٧] دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وغساقاً، فحمل المعطوف على المعنى؛ فجعل لهم المدلول عليه خبراً آخر، فهو قولٌ، وكأن التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواج، فيكون ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾ في موضع الصفة، ويكون ارتفاع ﴿أَزْوَاجٍ﴾ به، وقول سيبويه وأبي الحسن: ولا يجوز أن يجعل قوله: من شكله أزواج في قول من قرأ وأخر على الجمع وصفاً، وتضمير الخبر كما فعلت ذلك في قول من وحّد، لأن الصفة لا يرجع منها ذكر إلى الموصوف، ألا ترى أن أزواج إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين فتجعل الصفة بلا ذكر يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون صفة.

ومعنى أزواج: أشياء مقترنات، يبين ذلك قوله: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ أَوْ يَزْوَاجَهُمْ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠] أي يهب الإناث مفردة من الذكور، والذكور مفردة من الإناث، أو يقرن بين الإناث والذكور، للموهوبة له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة، وكذلك قوله: ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣] وقال: ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّبَيْنِ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان: ١٣].

= الشمس: حيث تغرب. ولقيته مغرب الشمس ومغيربانها ومغيرباناتها أي عند غروبها وقولهم: لقيته مغيربان الشمس، صفوه على غير مكبره، كأنهم صفروا مغرباناً؛ والجمع مغيرباناث. (لسان العرب ٦٣٨/١ مادة: غرب).



وقيل: في قول من قرأ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَنْسَأَ الْقَرَيْنُ﴾ [الزخرف: ٣٨] إنه الكافر، وقربنه، ومنه: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] أي جمع بينها وبين أشكالها، وقربت في الجئة أو النار، فكذلك: ﴿وَأَخْرُ مِنْ سُكُلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ أي قرن للمعذبين، وجمع لهم بين الحميم والعساق والزمهير، وقرن بعض ذلك إلى بعض، وأما امتناع أَخْرُ من الصَّرف في النكرة فللعدل والوصف، فمعنى ذلك العدل فيه، أن هذا النحو لا يوصف به إلا بالألف واللام نحو: الأصغر والأكبر، والصغرى والصُّغرى، والأصاغر، لا يستعمل شيء من ذلك إلا بالألف واللام، واستعملت ﴿أَخْرُ﴾ بلا ألف ولام، فصار بذلك معدولة عن الألف واللام، فإن قلت: فإذا كانت معدولة عن الألف واللام، فهلا لم يجز أن يوصف بها النكرة؟ لأنَّ المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام! ألا ترى أن سَحْر<sup>(١)</sup> لما كان معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثبت فيه، وكذلك ﴿أَمْسِ﴾ - في قول من لم يصرف، ولم يبين الاسم - معدول عن الألف واللام فصار بذلك بمنزلة ما ثبت فيه الألف واللام، فالقول إن ما ذكرته في العدل في سحر وأمس كما ذكرت، وهكذا كان القياس في أَخْرُ أن لا يوصف بها النكرة، ولكن ذلك إنما جاز لأنك قد تجد العدل عمًا هو مقدَّر في التقرير، وإن لم يخرج إلى اللفظ، ألا ترى أنهم عدلوا جَمَعَ وكَتَعَ عن جَمَعَ غير مستعمل في اللفظ، ولم يمنعمهم إن لم يستعمل ذلك في اللفظ من أن يوقعوا العدل عنه، فكذلك ﴿أَخْرُ﴾ يقدر فيه أنه قد عدل عن الألف واللام في المعنى والتقدير حملاً على أخواتها، وإن لم يكن في اللفظ ألف ولام عدل ذلك عنه، كما كان ذلك في جَمَعَ، فلما لم يكن ذلك خارجاً إلى اللفظ لم يمتنع أن يوصف به النكرة في نحو: ﴿فِعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥] ولم يجب، وإن لم يعتد بذلك في التعريف، ووصف النكرة بها أن لا يعتد به في العدل، لأنَّ العدل قد صحَّ عمًا لم يخرج إلى اللفظ، فأما الاعتداد به في التعريف، فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل، لأنك لا تجد الألف، واللام تُعرَّف في موضع مقدرة غير خارجة إلى اللفظ، بل ذلك لا يُعرَّف، ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أمرُ بالرجلِ مثلك، أنه في تقدير الألف واللام وكذلك: في خيرٍ منك، ونحوه، ولم يتعرَّف مع ذلك عند العرب كما وجدت العدل معتداً به فيما لم يخرج إلى اللفظ، فصارت الألف واللام في ﴿أَخْرَى﴾ في أنه معتد به من وجه، وغير معتد به من آخر أعني أنه معتد به في العدل ولم يعتد به في التعريف بمنزلة اللام في: لا أبأ لك، فإنها معتد بها من وجهٍ وغير معتد بها من وجهٍ آخر.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ [ص ٦٢، ٦٣] موصولة.

وقرأ الباقون: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ اتَّخَذْنَهُمْ﴾ بقطع الألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي في إلحاق همزة الاستفهام: قوله: ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] بعضُ البعد؛ لأنهم قد علموا أنهم اتخذوهم سُخْرِيًّا، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سُخْرِيًّا وهم قد علموا ذلك؟ يدلُّ على علمهم به أنه أخبر عنهم بذلك. في قوله: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠] فالجملة التي هي اتخذناهم صفة للنكرة. فأما قوله: ﴿حَتَّىٰ أَنْسَوَكُمُ ذِكْرِي﴾. فليس في أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسوهم في الحقيقة ذكر الله سبحانه، ولكنهم لما اتخذوهم سُخْرِيًّا فاشتغلوا بذلك عن الصَّلاح والإخبار أسند الإنساء إلى صالح عباد الله المظلومين، كما أسند الإضلال إلى الأصنام لما اشتغلوا بعبادتهم عن عبادة الله.

فأما وجه قول مَنْ فتح الهمزة فقال: ﴿اتَّخَذْنَهُمْ سُخْرِيًّا﴾ فإنه يكون على التقرير وعودت بأم لأنها على لفظ الاستفهام، كما عودت الهمزة بأم في نحو قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وإن لم يكن استفهاماً في المعنى، وكذلك قولهم: ما أبالي أزيدَ قام أم عمرو، فلما جرى على حرف الاستفهام جعل بمنزلة، كما جعل بمنزلة في قولهم: ما أبالي أزيداً ضربت أمَ عمراً، فإن قلت: فما الجملة المعادلة لقوله: ﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ في قول مَنْ كسر الهمزة في قوله من ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا﴾، فالقول فيه إن الجملة المعادلة لأم محذوفة، المعنى: أمفقودون هم أم زاعت عنهم الأبصار، وكذلك قوله: ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [النمل: ٢٠] لأنَّ معنى: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] أخبروني عن الهدهد، أحاضر هو أم كان من الغائبين، وهذا قول أبي الحسن، ويجوز عندي في قوله: ﴿قُلْ تَمَنَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ أَمْ مِنْ هُوَ قَانِتٌ آتَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٨، ٩] أن تكون المعادلة لأم قد حذفت تقديرها: أفأصحاب النار خيرٌ أم مَنْ هو قانت؟ ومَنْ كان على هذه الصفة والصفات الأخر التي تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنة، فصار المعنى: أصحاب النار خيرٌ أم أصحاب الجنة؟ وعلى هذا التبيكيت، ومثل هذا في المعنى قوله: ﴿أَمْنَ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [فصلت: ٤٠] ومَنْ قرأ: ﴿أَمْنَ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] بالتخفيف فيشبه أن يكون فعل ذلك لما لم يجد ما يعادل أم، ولم يُحمل على الحذف كالأولى الأولى التي حملت على حذف الجملة المعادلة، والتقدير: أمن هو قانت، وكان بصفة كيت وكيت<sup>(٢)</sup>، كَمَنْ لا يفعل ذلك؟ ومثل ذلك

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) كَيْتٌ وَكَيْتٌ: يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبْرِ. يُقَالُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ؛ أَي: كَذَا وَكَذَا وَلَا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَكْرَرَتَيْنِ بِالْعَطْفِ أَوْ بَدُونِهِ.

في الحذف قوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣] والمعنى: وأمة على خلاف ذلك، ودل على المحذوف قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فكما حذف الجملة الأولى التي دخلت عليها الهمزة في الآي التي تقدّم ذكرها، كذلك حذف الجملة الأولى التي دخلت عليها (أم) وذلك قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

قال: وأمال الراء أبو عمرو وابن عامر والكسائي من ﴿الْأَشْرَارِ﴾، وقرأ نافع بإشمام الراء الأولى: الإضجاع، وكذلك حمزة يشم، وفتحها ابن كثير وعاصم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إمالة الراء التي قبل الألف ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ حسنة في نحو ﴿مِنَ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] و﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و﴿دَارُ الْفَكَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] وذلك أن الراء المكسورة لما غلبت المستعلي في نحو طارِدٍ وغازِمٍ وصادِرٍ فجازت الإمالة مع المستعلي كان أن تكون في الراء أجدَر، لأن الراء لا استعلاء فيها، وإنما هي بمنزلة الياء واللام، ومن ثم كان الألتع بالراء ربما جعلها ياء، ومما غلبت فيه الراء المكسورة المستعلي قوله:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ<sup>(٢)</sup>  
وأما من فتح فلم يمل فلأن الكثير لا يميل الألف مع الراء المكسورة، ولا مع غيرها.

قال: قرأ ابن عامر وأبو عمرو وابن كثير وعاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] كسراً. المفضل عن عاصم: ﴿سُخْرِيًّا﴾ بالضم.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: ﴿سُخْرِيًّا﴾ ضم<sup>(٣)</sup>.  
حكى عن أبي عمرو قال: ما كان من قبل العبودية فسُخْرِيٌّ مضموم، وما كان من قبل السُخْرِ فسُخْرِيٌّ مكسور السين، وقد تقدّم ذكر هذا الحرف قبل.

قال: حدّثني الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿بَيْدِيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾ [ص: ٧٥] موصولة على الواجب، حدّثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة ﴿بَيْدِيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾، كأنها موصولة، وهي على الاستفهام يعني بقوله: وهي على الاستفهام أن الهمزة مخففة بين بين، قال غير أحمد: المعروف عن ابن كثير ﴿أَسْتَكْبَرْتُ﴾ بقطع الألف على التقرير.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

وجه قول مَنْ وصل الهمزة، وقال: ﴿بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتُ﴾ أنه لم يجعل أم المعادلة للهمزة، ولكن جاء باستكبرت على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بأم منقطعة كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْنَا﴾ [الأحقاف: ٨] على وجه التقرير لذلك منهم، والتوبيخ لهم.

ومن حجة مَنْ وصل أنه لو عادل ﴿أَمْ﴾ بالهمزة لكان المعنى كأنه يكون استكبرت: أم استكبرت، ألا ترى أن قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] استكباراً بذلك على ذلك قوله: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] وفي موضع آخر: ﴿وَأَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٣٩].

ووجه قول مَنْ قطع الهمزة إن الاستكبار كأنه أذهب في باب الطغيان من قوله: ﴿عَلَا﴾ فجاز معادلة أم، بالهمزة. وقال الشاعر:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَغْتَرِبُهُمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ<sup>(١)</sup>  
فَمَنْ كَانَ دَرَجًا لِلْسُّيُولِ كَانَ نَصَبًا لِلْمَنِيَّةِ، وقد عادلها بقوله: نَصَبٌ لِلْمَنِيَّةِ.  
اختلفوا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وابن عامر والكسائي: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾ بالفتح. المفضل عن عاصم: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾، مثل أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ نصب الحق الأول كان منصوباً بفعل مضمر يدلُّ انتصاب الحق عليه، وذلك الفعل هو ما ظهر في قوله: ﴿وَيُحْيِي اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢] وقوله: ﴿لِيُحْيِيَ الْحَقَّ وَيَبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] وهذا هو الوجه.

ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب للحق ما ينصب القسم من نحو قوله: الله لأفعلن، فيكون التقدير: الْحَقُّ لِأَمْلَانِ، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ فإن اعترض هذه الجملة التي هي: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأن ذلك مما يؤكد القصة ويشددها، قال الشاعر:

(١) البيت من الوافر، وهو لابن هرمة في ديوانه ص ١٨١، والأزمة والأمكنة ٣٠٧/١، وخزانة الأدب ١/٤٢٤، وشرح أبيات سيويه ١/٢٨٤، والكتاب ١/٤١٥، ٤١٦، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/٢٦٧ (درج).

درج السيل ومدرجه: مُنحدره وطريقه في معاطف الأودية.  
(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ - آيَةٌ لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مَنِيْلٍ<sup>(١)</sup>  
 فاعترض بما ترى بين المفعول الأول والثاني. وقد يجوز أن يكون الحق الثاني الأول  
 وكثر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ على إرادة القسم.  
 قال سيبويه: سألته يعني الخليل عن: لأفعلن، إذا جاءت مُبتدأة؟ فقال: هو على  
 إرادة قسم، أو نيّة قسم.

ومن رفع فقال: الحق والحق أقول كان الحق محتملاً لوجهين: أحدهما: أن  
 يكون حَبْرَ مبتدأ محذوف تقديره: أنا الحق، ويدل على ذلك قوله: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ  
 مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢] فكما جاز وصفه سبحانه بالحق كذلك يجوز أن يكون خبراً  
 في قوله: أنا الحق.

والوجه الآخر: أن يكون الحق مبتدأ وخبره محذوف، وتقدير الخبر: متي، فكأنه  
 قال: الحق متي، كما قال: ﴿الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].  
 قال: وقرأ ابن كثير: ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨] بلا مدّ.

قوله بلا مدّ: يعني أنه لا يدخل بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقّق الأولى ويجعل  
 الثانية بين بين، مثل: لؤم.

وكذلك أبو عمرو في رواية أصحاب اليزيدي عنه غير مهموز: ﴿أُونزَل﴾  
 ﴿أُولقي﴾، وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو: ﴿أُونزَل﴾ ﴿أُولقي﴾، بهمزة  
 مطوّلة.

قوله: بهمزة مطوّلة يعني: أنه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى  
 المضمومة ألفاً ثم يلين همزة ﴿أُونزَل﴾ ليمدّ الألف التي بينهما.

وروى أبو قرة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع ﴿أَنْزَل﴾  
 ممدود الألف و﴿أَلقي﴾ [القمر: ٢٥].

قال أبو علي: هذه الأقوال قد مضى ذكرها فيما تقدّم.  
 حفص عن عاصم: ﴿مَا كَانَ لِي مِن جِلْمٍ﴾ [ص: ٦٩] منصوبة الياء.

(١) البيت من الطويل، وهو لابن الدمينه في ديوانه ص ٨٦، ولكثرة عزة في الدرر ٢٢٧/٢ (وفيه «مثيل»  
 ولعله خطأ طباعياً)، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٨٢٠/٢، ولسان العرب  
 ٥٣/١٤ (أوا)، ومغني اللبيب ٣٩٤/٢، وتهذيب اللغة ٦٥١/١٥، وهمع الهوامع ١٤٧/١، وتاج  
 العروس (أوا).

إنه أراد أَوْنْتُ لِنَفْسِي آيَةٌ أي رحمتها ورققت لها، وهو اعتراض. وقوله: ولا كفران لله، وقال غيره: لا  
 كفران لله، قال أي غير مُقلّق من الفزع، أراد لا أكفر الله آيَةً لِنَفْسِي، نصبه لأنه مفعول له. (لسان العرب  
 ٥٣/١٤ (أوا)).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الزمر

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾ [٧] موصولةً بواوٍ.  
وقرأ ابن عامرٍ: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾، من غير إشباع.

وقرأ نافعٌ مثله في رواية ورشٍ ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع وقالون في  
رواية أحمد بن صالح وابن أبي مهران أخبرني عن الحلواني عن قالون. وكذلك قال  
يعقوب بن جعفر عن نافع.

وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل وابن جَمَّاز روى أيضاً عن نافع:  
﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾، وكذلك قال خلف عن المسيبي، وقال ابن سعدان عن إسحاق عن  
نافع مشبع أيضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ بإسكان الهاء.  
وقال خلف عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُ الضَّمَّ، وكذلك  
روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم يُشْمُ الضَّمَّ.

وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُها الرفع مثل حمزة.  
وقال حمزة عن الأعمش: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ساكنة الهاء وفي رواية سُلَيْم عنه مثل  
نافع: يَضُمُّ من غير إشباع أيضاً.

وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو يشبع  
﴿يرضهوه لَكُمْ﴾.

وفي رواية أبي شعيب السُّوسي وأبي عمر الدوري عن اليزيدي: ﴿يرضه لَكُمْ﴾  
جزمَ الهاء مثل . ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَتُضَلُّهُ﴾ [النساء: ١١٥].

وقال أبو عبيدة عن شجاع<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يُشْمُها الضَّمَّ، ولا  
يشبع، وكذلك قرأ أصحاب شجاع<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ترجمته في الأعلام ٣/ ١٥٧ - ١٥٨

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدم.

ووجه قول مَنْ قال: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾، فألحق الواو أنَّ ما قبل الهاء متحرك، فصار للحركة بمنزلة ضَرْبِهِ، وَهَذَا لَهُ، فكما أنَّ هذا مشبع عند الجميع، كذلك يكون قوله: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾.

ووجه قول مَنْ قال: ﴿يَرْضَهُ﴾ فحرك الهاء ولم يلحق الواو أنَّ الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها لأنَّ الكلمة إذا نصبت أو رفعت عادت الألف فصارت الألف في حكم الثبات، وإذا ثبتت الألف كان الأحسن أن لا تلحق الواو، كقوله: ﴿فَأَلْفَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء: ٤٥] ﴿حَذُوهُ فَنَلُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠] وذلك أنَّ الهاء خفية، فلو ألحقتها الواو وقبلها ألف أشبه الجمع بين الساكنين. وأما مَنْ أسكن وقال: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ فَإِنَّ أبا الحسن يزعم أن ذلك لغة، وعلى هذا قوله:

وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَابَانِ<sup>(١)</sup>

فعلى هذه اللغة يُحْمَل، ولا يحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف.

قال: قرأ عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ [الزمر: ٩] مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير ونافع وحزمة ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ خفيفة الميم<sup>(٢)</sup>.

مَنْ قال: ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ احتمل قراءته ضربين: أحدهما أن تكون الجملة التي عادت أم قد حذفت، المعنى: أَلْجَاهِدُ الْكَافِرَ بِرَبِّهِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ، و﴿مَنْ﴾ موصولة، وليست باستفهام، المعنى: أَلْجَاهِدُ الْكَافِرَ خَيْرٌ أَمْ الَّذِي هُوَ قَانِتٌ، ودل على الجملة المحذوفة المعادلة لأم ما جاء بعده من قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمُنُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] ودل عليها أيضاً ما قبل من قوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨] ومثل حذف هذه الجملة المعادلة لأم للدلالة عليها من الفحوى قوله: ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كَمَا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ سَخِرًا مِمَّا رَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣] فالمعنى: أمفقودون هم أم زاغت عنهم الأبصار، ومثله قوله: ﴿فَقَالَ مَا لَكَ لَأَ أَرَى الْأَهْدَهُدَاءَ كَمَا كَانَ مِنَ الْفَسَائِدِ﴾ [النمل: ٢٠] وقد تقدم ذكر ذلك، فأما مَنْ خفف وقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ فالمعنى: أمَّنْ هُوَ قَانِتٌ كَمَنْ هُوَ بخلاف هذا الوصف؟ ولا وجه للنداء ههنا، لأنَّ هذا موضع معادلة فيلس النداء ممَّا يقع في هذا الموضع، إنَّما يقع في نحو هذا الموضع الجمل التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك، ويدل على

(١) عجز بيت مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

المحذوف هنا قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] لأنّ التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى: أمن هو قانت كمن جعل الله أندادا ليضلّ عن سبيله.

وقال أبو الحسن في قراءة من قرأ: ﴿أمن هو قانت﴾ بالتخفيف، ذا ضعيف؛ لأنّ الاستفهام إنّما يبدأ ما بعده ولا يحمل على ما قبل الاستفهام. وذا الكلام ليس قبله شيء يحمل عليه إلاّ في المعنى.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] بنصب الياء في رواية أبي عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه، وقال عباس سألت أبا عمرو فقراً: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ بنصب الياء، وقال عبيد عن أبي عمرو إن كانت رأس آية وقفت، وإن لم تكن رأس آية قلت: ﴿عبادي. الَّذِينَ﴾، فقراءته القطع.

القطعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكة: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي. الَّذِينَ﴾ بنصب الياء.

وقرأت على قبل عن الثبالي عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿عباد الَّذِينَ﴾ بكسر الذال من غير ياء.

وقرأ الباقر: ﴿عباد الَّذِينَ﴾ بغير ياء.

التسكين في الياء حسن، والتحريك فيها أيضاً حسن.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَرَجُلًا سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩] بالفتح.

وقرأ الباقر: ﴿سَلَمًا﴾، وروى أبان عن عاصم: ﴿سَالِمًا﴾ مثل أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: حدثت عن الحسيني: قال: حدثنا أحمد بن المفضل، قال: حدثنا أسباط<sup>(٢)</sup> عن السدي في قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩] قال: هذا مثل لأوثانهم.

وقال قتادة: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾، قال: هذا المشرك تنازعتة الشياطين فقرنّه بعضهم ببعض، و﴿رجلاً سَلَمًا لرجل﴾، قال: هو المؤمن، أخلص الدعوة لله والعبادة، وقال أبو عبيدة: ﴿مُتَشَكِّسُونَ﴾: مجازها من الرجل الشكس، وسالمًا وسَلَمًا لرجل أي: صلح.

(١) انظر تلخيص عبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) هو أسباط بن نصر الهمداني الكوفي (توفي ١٧٠هـ = ٧٨٦م) أبو يوسف، مفسر، من رجال الحديث.

خرّج له البخاري في تاريخه، ومسلم والأربعة. وتوقف الإمام أحمد في الرواية عنه.

الأعلام ١/ ٢٩٢، وتهذيب التهذيب ١/ ٢١١، وشذرات الذهب ١/ ٢٧٩.



وزعموا أن أبا عمرو فسرّ سالمًا: خالصًا له، وأنشد غير أبي عبيدة:

أَكْوِي الْأَسْرَيْنِ وَأَخْسَمُ النِّسَا خُلِقْتَ شِكْسًا لِلْأَعَادِي مُشْكِسًا<sup>(١)</sup>  
مَنْ شَاءَ مِنْ حَرِّ الْجَحِيمِ اسْتَقْبَسَا

قوله: رجلاً فيه شركاء؛ تقديره: في إتباعه أو في شيعته، ويقوي قراءة من قرأ: ﴿سَالِمًا لِرَجُلٍ﴾ قوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُشْكِسُونَ﴾، فكما أن الشريك عبارة عن العين، وليس باسم حدث، كذلك الذي بإزائه ينبغي أن يكون فاعلاً، ولا يكون اسم حدث، ومن قال: ﴿سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ أو ﴿سِلْمًا﴾ فهما مصدران وليسا بوصفين: كحسن، وبطل وبفض<sup>(٢)</sup>، ونضو، ولكنه مصدر لِسَلِمَ سَلَمًا، وسِلْمًا، ونظيره في أنه على فِعْلٍ وفَعَلٍ: السُّبَّةُ والشُّبَّةُ، وقالوا: رِيحٌ رِيحًا وَرَبْحًا، وكذلك سَلِمَ سِلْمًا وَسَلَمًا وَسَلَامَةً، حكى السلامة أحمد بن يحيى، والمعنى فيمن قال سَلَمًا ذَا سَلَمٍ، فيكون التقدير: ضرب الله مثلاً رجلاً له شركاء ورجلاً ذَا سَلَمٍ، قال أبو الحسن: سَلَمٌ مِنَ الْإِسْتِسْلَامِ، وقال غيره: السَلَمُ خلاف المحارب.

قال أبو علي: ويدلُّ على أنَّ سَلَمٌ وسِلْمٌ مصدران قول الشاعر:

أَنَا بِلْ إِنْ نِي سَلَمٌ لَأَهْلِكَ فَاقْبَلِي سَلَمِي<sup>(٣)</sup>  
فهذا يدلُّ على أنه حَدَثٌ مثل: اقبلي عذري، واقبلي قولي، ونحو ذلك ممَّا يكون عبارة عن حدث.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] جماعاً.  
وقرأ الباقون: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ واحد<sup>(٤)</sup>.

حجَّة من قال (عَبْدَهُ) فأفرد قوله: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ٣٦]، فكأن المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوفونك، ويقوي الإفراد قوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِبِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. ومن قال: ﴿بِكَافٍ عِبَادَهُ﴾ فالمعنى: أليس بكافٍ عباده الأنبياء قبل، كما كفى إبراهيم النَّارَ، ونوحاً الغرقَ، ويونس ما دُفِعَ إليه، وهو سبحانه كافيك كما كفى هؤلاء الرسل قبلك.

قال: وقرأ أبو عمرو وحده: ﴿كَاشِفَاتِ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: ٣٨] و﴿مُمْسِكَاتِ

(١) مرّ سابقاً.

(٢) النَّقْضُ: البعير الذي أنضاه السفر، وكذلك الناقة، والنقض: المهزول من الإبل والخيول. (لسان العرب ٢٤٣/٧ مادة: نقض).

(٣) مرّ سابقاً.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

رَحْمَتَهُ ﴿ [الزمر: ٣٨] منوناً. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمرو.  
والباقون: ﴿كَشِفْتُ ضَرْوَهُ﴾ و﴿مُتَسَكِّتٌ رَحْمَتِي﴾ مضاف<sup>(١)</sup>.

وجهُ النصب أنه ممّا لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال، فالوجهُ فيه النصبُ قال:

يا عينِ بَكِّي حُنَيْفًا رَأْسَ حَيْهِمِ الكاسرينَ القَنَافِي عَوْرَةَ الدُّبْرِ<sup>(٢)</sup>  
ووجه الجرُّ أنه لما حذف التنوين، وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة  
التنوين، والمعنى على التنوين، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿عَبْرَ حُجِيِّ الصَّيْدِ﴾ [المائدة:  
١] وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ٢٤] وقوله: ﴿عَارِضٌ مُّطْرًا﴾  
[الأحقاف: ٢٤] فأما قوله: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذَرَائِعِهِ﴾ [الكهف: ١٨] فأعمل ونصب به  
وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيدا أمس؛ فلأن المعنى على  
حكاية الحال الماضية، كما أن قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]  
على تقرير حكاية الحال الآتية.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عَلَيْهَا المَوْتُ﴾ [الزمر: ٤٢] بضم القاف  
والياء مفتوحة والموت رفع.

وقرأ الباقر: ﴿قَضَى﴾ بفتح القاف، ﴿المَوْتُ﴾ نصبا<sup>(٣)</sup>.

حجّة بناء الفعل للفاعل قوله: ﴿وَيُرْسِلُ الأَخْرَجَى﴾ [الزمر: ٤٢] فكما أن هذا الفعل  
مبني للفاعل؛ كذلك حكم الذي عطف عليه، ومن بنى الفعل للمفعول به فهو في  
المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل، والأول أبين.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ [الزمر: ٦١]  
جماعةً.

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ واحداً<sup>(٤)</sup>.

حجّة الأفراد أن المفازة والفوز واحدٌ، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع  
أن المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والأفراد: ﴿عَلَى مَكَاتِكُمْ﴾  
[الأنعام: ١٣٥] و﴿مَكَانَاتِكُمْ﴾.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٨٢، وشرح أبيات سيويه ٢١٤/١، والكتاب ١/١٨٤، ولسان العرب ٤/٢٦٩ (دبر). الدبر: الظهر.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْعَبْدِ﴾ [الزمر: ٦٤] فقرأ نافع وابن عامر: ﴿تَأْمُرُونَ أَعْبُدَ﴾ خفيفة، غير أن نافعاً فتح الياء ولم يفتحها ابن عامر. قال أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب وفي حفظي ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنونين، وقال هشام عن ابن عامر بنونين.

غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر ﴿تَأْمُرُونِي﴾ بنون واحدة خفيفة مثل نافع.

وقرأ ابن كثير: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ مشددة النون مفتوحة الياء، وقرأ الباقون: ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ﴾ ساكنة الياء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ بِالْعَبْدِ﴾ (غَيْر) فيه ينتصب على وجهين: أحدهما: أَعْبُدُ غير الله فيما تأمروني.

والوجه الآخر: أن ينتصب بتأمروني، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله، فلما حُذِفَ ﴿أَنْ﴾ ارتفع ﴿أَعْبُدَ﴾ فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب (غير) بأَعْبُدُ على هذا، لأنه في تقدير الصلة، فلا يعمل فيما تقدّم عليه، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله؟! فموضع (أَعْبُد) وأن المضمرة نصب على تقدير البدل من (غير) كأنه: أعبادة غير الله تأمروني؟! إلا أن الجار حُذِفَ كما حُذِفَ من قوله:

أمرتك الخـيـر<sup>(٢)</sup>

وصار التقدير بعد الحذف: أغير الله تأمروني عبادته، فأضمر المفعول الثاني للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾ بدل من (غير)، ومثل هذا في البدل قوله: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] أي ما أنساني ذكره إلا الشيطان. ومثله في حذف حرف الجر منه ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢] التقدير: ما تؤمر به فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير، فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذفت من قوله: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَمْطَقْنَا﴾ [النمل: ٥٩] أي اصطفاهم، والدليل على أن المحذوفة من اللفظ مرادة في المعنى: أن أبا عمر حكى عن ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من ينشد:

ألا أيهاذا الزاجري أخضر الوعى<sup>(٣)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٤، والتيسير للداني ص ١٩٠.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) صدر بيت. عجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي

البيت من الطويل، وهو لطفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢، والإنصاف ٢/٥٦٠، وخزانة الأدب ١/١١٩، =

بالنصب. فأما ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾، فالقياس: تأمروني، وتدغم فيصير: تأمروني، فجاز الإدغام، وإسكان النون المدغمة لأن قبلها حرف لين، وهو الواو في تأمروني، فمن خفف النون وقال ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾ فإنه ينبغي أن يكون حذف النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوب المتكلم، لأنها قد حذفت في مواضع، نحو: فليتنى وإني، وكأني، وقدي، في نحو قوله:

قَدِنِي مِنْ نَضْرِ الْخَبِيبِينَ قَدِي<sup>(١)</sup>

وإنما قدر من المحذوف الثانية لأن التكرير والتثقيب به وقع، ولأن حذف الأولى لحن لأنها دلالة الرفع، وعلى ذلك يُحمل قول الشاعر:

لَا أَبَاكَ تَخَوَّفِينِي<sup>(٢)</sup>

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذف المفعول الأوّل وهو يريده، فإذا كسر فقال تأمروني حذف النون المصاحبة للضمير. وفتح الياء من ﴿تَأْمُرُونِي﴾ وإسكانها جميعاً سائغ حسن.

وقرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو: ﴿فَتُحَّتْ﴾ [الزمر: ٧١] ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣] مشدّتين. وعاصم وحزمة والكسائي: يخفقون<sup>(٣)</sup>.

حجّة التشديد: قوله: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مُفْنَعَةً لَمَّ الْأُيُوبُ﴾ [ص: ٥٠] والاتفاق عليه وهذا التشديد يختص بالكثرة، ووجه التخفيف: أنّ التخفيف يصلح للقليل والكثير.

= ٥٧٩/٨، والدرر ٧٤/١، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢، والكتاب ٩٩/٣، ١٠٠، ولسان العرب ٣٢/١٣ (أنن)، ٢٧٢/١٤ (ذنا)، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤، والمقتضب ٨٥/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، ٥٨٠، ٥٨٥، والدرر ٣٣/٣، ٩٤/٩، ووصف المباني ص ١١٣، وشرح شذور الذهب ص ١٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧، وشرح المفصل ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، ومجالس نعلب ص ٣٨٣، ومغني اللبيب ٣٨٣/٢، ٦٤١، وجمع الهوامع ١٧/٢.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) جزء من بيت مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة المؤمن

اختلفوا في الحاء من ﴿حاميم﴾ [١]. فقرأ ابن كثير، بفتح الحاء. واختلف عن أبي عمرو فأخبرني أحمد بن زهير<sup>(١)</sup> عن القسبي عن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿حَم﴾ جزماً مفتوحة الحاء قليلاً، وكذلك أخبرني ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ الحاء بين الكسر والفتح، وأخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَر عن عبد الوارث عن أبي عمرو مثله، وأخبرني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء، وقال عباس بن الفضل، وهارون الأعمور عن أبي عمرو: ﴿حَم﴾ جزماً لم يذكر غير ذلك. وأخبرني محمد بن يحيى عن محمد عن اليزيدي عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء. وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء. حدثنا إبراهيم بن علي العمري قال: حدثنا عبد الغفار عن عباس عن أبي عمرو ﴿حَم﴾ بكسر الحاء شكلاً لا ترجمة.

واختلف عن نافع فأخبرني محمد بن الفرغ عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع: ﴿حَم﴾ بفتح الحاء. وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع. وأخبرني الأشناني عن أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع ﴿حَم﴾ لا مفتوحة ولا مكسورة وسطاً بين ذلك. وقال خارجة ومُصعب عن نافع ﴿حَم﴾ بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن عاصم أيضاً؛ فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه لم يكسر من الهجاء شيئاً إلا ﴿طِه﴾ [طه: ١] وحدها. وكان يفتح ﴿حَم﴾ ويفخمها، وقال محمد بن

(١) هو أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي ثم البغدادي (١٨٥ - ٢٧٩هـ = ٨٠١ - ٨٩٢) أبو بكر، مؤرخ، من حفاظ الحديث، كان ثقة، راوية للأدب، بصيراً بأيام الناس، له مذهب ونسب إلى القول بالقدر. مولده ووفاته ببغداد. من تصانيفه «التاريخ الكبير».

الأعلام ١/١٢٨، وتذكرة الحفاظ ٢/١٥٦، والنجوم الزاهرة ٣/٨٣، وتاريخ بغداد ٤/١٦٢.

(٢) هو محمد بن أبان البلخي (توفي ٢٤٤هـ = ٨٥٨م) أبو بكر، من حفاظ الحديث. كان مستملي «وكيع». له تصانيف في الحديث. توفي ببلخ.

الأعلام ٥/٢٩٣، وتذكرة الحفاظ ٢/٧٤.

المنذر عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من حاميم، وأخبرنا النرسي وأبو بكر قال: حدثنا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه كان يكسر الحاء من ﴿حم﴾ وقال حفص عن عاصم أنه قرأ ﴿حم﴾ مفخمةً.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي ﴿حم﴾ بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قد بينا وجوه هذه الأقوال فيما تقدم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [المؤمن: ٢٠].

فقرأ نافع وابن عامر ﴿والذين تدعون﴾ بالتاء.

وقرأ الباقر: ﴿يَدْعُونَ﴾ بالياء وكلهم فتح الياء<sup>(٢)</sup>.

ووجه الياء من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ أي يدعو الكفار من آلهتهم من دون الله

تعالى.

والتاء علي: قل لهم: والذين تدعون.

قال: وكلهم فتح الياء، أي لم يضمها أحد منهم؛ فيقولوا: والذين يدعون من

دونه، ولو قرئ ذلك لكان المعنى في يدعون: يُسْمُونَ؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا

فيكم؟ أي ما تسمون؟ فكانَّ المعنى: والذين يُسْمُونَ آلهة لا يقضون بشيء. قال:

أهوى<sup>(٣)</sup> لها مشقصاً حشراً فشبرقها وكنت أدعو قذاها الأثمد القردا<sup>(٤)</sup>

أدعو: أي كنت أسمى.

قال: واختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [المؤمن: ١٥]

و﴿التنادي﴾ [المؤمن: ٣٢]. فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبي بكر بن أبي

أويس عن نافع: ﴿التلاقي﴾ يثبت الياء في الوصل وكذلك قال ورش وقالون: ﴿يوم

التنادي﴾ بياء، وقال عن أبي بكر بن أبي أويس بغير ياء في وصل ولا وقف ﴿التنادي﴾،

وقال إبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافع: بغير ياء ﴿التلاقي﴾، وقال

أبو قره عن نافع: ﴿التنادي﴾ بمد الياء.

ابن كثير: ﴿يوم التنادي﴾، ﴿والتلاقي﴾، يثبت الياء وصل أو وقف، وكذلك:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٨٧/٢: أهدى.

(٤) البيت من البسيط، وهو لابن أحمز الباهلي في ديوانه ص ٤٩، ولسان العرب ٢٦١/١٤ (دعا) ٣٧١/١٥

(هوا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٤، والمخصص ٩٨/٩، وتهذيب اللغة ١٢٤/٣، والمذكر والمؤنث

للأنباري ص ٢٥٨.

أراد أهوى لها بمشقص فحذف الحرف وأوصل.

﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] و﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] يصلون بالتثوين، ويقفون بالياء.

وقال ابن جماز وإسماعيل والمسيبي وأبو خليلد بغير ياءٍ في وصل ولا وقف، ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾.

وقرأ عاصمٌ وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿التَّنَادِ﴾. بغير ياء. وعباس عن أبي عمرو: و﴿يوم التنادي﴾ ثبتت الياء.

قال أبو علي: المعنى أي: أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي، وعذاب يوم التنادي، فإذا كان كذلك كان انتصاب يوم انتصاب المفعول به لا انتصاب الظرف لأن إعرابه إعراب المضاف المحذوف، وقيل في ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ أنه يوم ينادي أهل الجنة أهل النار، وأهل النار أهل الجنة، فينادي أهل الجنة ﴿أَنْ فَدَّوْجِدْنَا مَا وَعَدْنَا رَبَّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤] وينادي أهل النار أهل الجنة: ﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٠] وقد قرئ ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بالتشديد من نداء البعير إذا فرَّ هارباً على وجهه، ويدل على هذا قوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤] وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أن يخفف ويطلق كقول عمران:

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا لَا تُرْوَعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَلَا جَانٍ<sup>(١)</sup>

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياء، وقد قيل في يوم التلاقي، أنه يوم يلتقي أهل السماء وأهل الأرض، ويوم يلتقي فيه الظالم والمظلوم، فأما إثبات الياء وحذفها، فإنه إذا كان فاصلة حسن الحذف كما حسن في القافية من نحو:

وَبَغِضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ، ثُمَّ لَا يَفِرُّ<sup>(٢)</sup>

في الوصل والوقف. وما كان كلاماً تاماً، ولم يكن فاصلةً، فإنه يشبه بها، وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة، والآخر ياء، والإثبات حسن كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأما اسمُ الفاعل إذا لم يكن فيه ألفٌ ولا مٌ نحو: ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] و﴿مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] فإذا وقفت على شيء من هذا منه أسكنته، والوقوف فيه على الياء لغةٌ حكاها سيبويه، وقد ذكرناها وذكرنا وجهها فيما تقدم.

قال قرأ نافع وابن عامر: ﴿حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦] جماعةً.

وقرأ الباقون: ﴿كَلِمَةً﴾ واحدةً.

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردةً على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني فيها عن

الجمع كما تقول: غَمَّنِي قيامكم وعودكم، وقال: ﴿لَا نَدْعُوا الْيَوْمَ سُورًا وَجِدًا وَأَدْعُوا سُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤] وقال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] وأفرد الصوت، مع الإضافة إلى الكثرة، وكذلك الكلمة.

وقد قالوا: قُسَّ في كلمته، يريدون في خطبته، ومن جمع فلاناً هذه الأشياء، وإن كانت تدلُّ على الكثرة قد تجمع إذا اختلفت أجناسه، قال: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ [التحریم: ١٢] ﴿وَإِذْ أَسْنَأَىٰ إِبْرَاهِيمَ رُبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالكلمات في قوله: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾ والله أعلم، يراد بها: شرائعها، لأن كتبه قد ذُكِرَتْ.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً﴾ [غافر: ٢١] بالكاف وكذلك في مصاحفهم.

وقرأ الباقر: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾، وكذلك في مصاحفهم<sup>(١)</sup>.

من قرأ: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ فأتى بلفظ الغيبة فلاناً ما قبله من قوله: ﴿أَوْلَمْ يَسِيرُوا فَيَنْظُرُوا﴾ [غافر: ٢١] من قبلهم، على لفظ الغيبة، فكذلك يكون قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ على الغيبة؛ ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة. فهذا البين.

وأما من قال: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ بعدما ذكرناه من ألفاظ الغيبة فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقولك: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وحسن الخطاب هنا، لأنه خطاب فيما أرى لأهل مكة، فحسن الخطاب بحضورهم، فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: ﴿مَكَنَّهَمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ﴾ [الأنعام: ٦] ومثل قوله: ﴿أَوْلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]

وهذه كلها على لفظ الغيبة ففيها ترجيح لمن قرأ هذه التي في المؤمن على لفظ الغيبة دون الخطاب.

وعباسٌ عن أبي عمرو: ﴿أَمَرْتِ إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤] ساكنة الياء، وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو بفتح الياء.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَأَنْ يُظْهِرَ﴾ [غافر: ٢٦] بغير ألف.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ﴾ [غافر: ٢٦] بألف قبل الواو<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.



قوله بألف يريد به: الهمزة التي في أو.

قال أبو علي: مَنْ قرأ ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾، فالمعنى: أخاف هذا الضربَ منه، كما تقول: كل خبزاً أو تمرأ، أي: هذا الضرب، ومَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾، فالمعنى: إني أخاف هذين الأمرين منه، ومَنْ قال: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ﴾، فالأمران يخافان منه، كما أنه إذا قال: أكلت خبزاً أو تمرأ، أو أكلت خبزاً وتمرأ، جاز أن يكون قد أكلهما جميعاً، كأنه قال في أو؛ أكلت هذا الضرب من الطعام.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُظْهَرَ﴾ [غافر: ٢٦] وفي رفع ﴿الْفَسَادُ﴾ [غافر: ٢٦] ونصبه.

فقرأ نافع وأبو عمرو: و﴿يُظْهَرَ﴾ بضم الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً.  
وقرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿يُظْهَرَ﴾ منصوبة الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً.  
وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ رفعاً.

حفص عن عاصم ﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾ برفع الياء ﴿فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.  
حجة مَنْ قال: ﴿يُظْهَرَ﴾ أنه أشبه بما قبله، لأنَّ قبله: ﴿يُبَدِّلُ﴾ [غافر: ٢٦] فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره، فكذلك ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ليكون مثل ﴿يُبَدِّلُ﴾، فيكون الكلام من وجه واحد، ومَنْ قال: ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾ فإنه أراد أنه إذا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفساد بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر في الأرض الفساد بمكان.

قال: حدَّثني الخزاز قال حدَّثنا محمد بن يحيى القطعي<sup>(٢)</sup> عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾ [غافر: ٢٨] ساكنة الجيم.

وقرأ الباقون: ﴿رَجُلٌ﴾.

رَجُلٌ وَرَجُلٌ وَسَبْعٌ وَسَبْعٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ التَّحْقِيقُ عَلَى هَذَا النُّحُوِّ مُسْتَمِرٌّ كَثِيرٌ.  
اختلفوا في إدغام الدَّالِ من ﴿عُدَّتْ﴾ [غافر: ٢٧] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر ﴿عُدَّتْ﴾ مُبَيَّنَّةً الدَّالِ، وفي الدخان [آية: ٢٠] مثله.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع كذلك. ﴿عُدَّتْ﴾ غير مدغمة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٢) هو محمد بن يحيى بن أبي حزم، القطعي، البصري، صدوق، من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين. (تقريب التهذيب ٢/٢١٧).

وقال ابن جَمَازٍ وإسماعيل عن نافع ﴿عُدْتُ﴾ مدغمةً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي مدغماً.

الإدغام حسن لتقارب هذه الحروف، وأنها كلها من اللسان وأصول الشنايا، والبيان حسنٌ لاختلاف حيز هذه الحروف، ألا ترى أن الدال ليست من حيز التاء، وإنما الدال والتاء والظاء من حيز والذال والطاء من حيز؟ فحسن البيان لذلك. قال سيويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: أخذت فيئين.

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿على كل قلب متكبر﴾ [غافر: ٣٥] ينون قلب.

وقرأ الباقون: ﴿على كل قلب متكبر﴾ مضاف<sup>(١)</sup>.

وجه قول أبي عمرو إنه جعل التكبر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبراً، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب كما أضاف الصعر إلى الخد، في قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨] فكما يكون بتصعر الخد متكبراً؛ كذلك يكون التكبر في القلب متكبر الجملة. ومما يقوي ذلك أن الكبير قد أضيف إلى القلب في قوله: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦] فالكبر في القلب، كالصعر في الخد، والثني في الجيد في قوله:

«... ثَانِي الْجِيْدِ»

وكذلك كإضافة الخضوع إلى أعناق فيمن جعل الأعناق جمع عنق الذي هو العضو. فكما أن هذه الأمور إذا أضيفت إلى هذه الأعضاء، ووصفت بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص؛ كذلك التكبر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله: ﴿قَوْلِيْلَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] فأما من أضاف فقال: ﴿على كل قلب متكبر﴾، فلا يخلو من أن يقدر الكلام على ظاهره، أو يقدر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يطبع على كل قلب متكبر، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبر، وليس المراد أنه يطبع على كل قلبه فيعم الجميع بالطبع، إنما المعنى أنه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب، كالتختم عليه، فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره، وأنه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك، يطبع الله على كل قلب، كل متكبر، فيكون المعنى: يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، من كل متكبر، ويؤكّد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا: ﴿على قلب كل متكبر﴾، وإظهار ﴿كل﴾ في حرفه يدل على أنه في حرف العامة أيضاً مراداً وحسن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

﴿كُلٌّ﴾ لتقدّم ذكرها، كما جاء ذلك في قوله:

أَكَلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً . وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>  
وفي قولهم: ما كُلُّ سُدَّاءِ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ<sup>(٢)</sup>. فحذف ﴿كُلٌّ﴾ لتقدّم  
ذكرها وكذلك في الآية.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: ﴿فَأَطْلِعُ﴾ [غافر: ٣٧] نصباً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم ﴿فَأَطْلِعُ﴾ رفعا<sup>(٣)</sup>.

من رفع فقال: لعلّي أبلغ فأطّلع كان المعنى: لعلّي أبلغ ولعلّي أطلع، ومثل هذه  
القراءة قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكُّ أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ [عبس: ٣، ٤] أي لعله يتزكّى، ولعله يتذكر. وليس  
بجواب، ولكن المعنى أبلغ فأطّلع. ومن نصب جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجب،  
كالأمر، والنهي، ونحوهما ممّا لا يكون إيجاباً، والمعنى: إنّي إذا بلغت أطلعت، ومثله: ألا  
تقع الماء فتسبخ، أي ألا تقع، وألا تسبخ، وإذا نصب كان المعنى: إنك إذا وقعت سبخت.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧] بضم الصاد.

وقرأ الباقون: ﴿وَصَدَّ﴾ بفتح الصاد<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت من المتقارب، هو لأبي ذؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالي ابن الحاجب  
١٣٤/١، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٥٩٢/٩، ٤٨١/١٠، والدرر ٣٩/٥، وشرح التصريح ٥٦/٢، وشرح  
شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٠، وشرح  
المفصل ٢٦/٣، والكتاب ٦٦/١، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٣، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه  
ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٩/٨، والإنصاف ٤٧٣/٢، وأوضح المسالك ١٦٩/٣،  
وخزانة الأدب ٤١٧/٤، ١٨٠/٧، ووصف المباني ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٣٢٥/٢، وشرح ابن  
عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٧٩/٣، ١٤٢، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، والمحتسب ٢٨١/١، ومغني  
الليبي ٢٩٠/١، والمقرب ٢٣٧/١، وهمع الهوامع ٥٢/٢، والشاهد فيه قوله: «ونارٍ» حيث حذف  
المضاف «كُلٌّ» وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف  
معطوف على مماثل له، وهو قوله: «كُلٌّ امرئ».

(٢) مثل عربي «ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرة» وحديثه أنه كانت هند بنت عوف بن عامر بن نزار  
ابن بجيلة تحت ذهل بن ثعلبة بن عكابة، فولدت له عامراً وشيبان، ثم هلك عنها ذهل، فتزوجها بعده  
مالك بن بكر بن سعد بن ضبة، فولدت له ذهل بن مالك؛ فكان عامر وشيبان مع أمهما في بني ضبة،  
فلما هلك مالك بن بكر انصرفا إلى قومهما، وكان لهما مال عند عمهما قيس بن ثعلبة، فوجداه قد  
أتواه، فوثب عامر بن ذهل فجعل يخنقه، فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متاوه، فذهب قوله  
مثلاً، ثم قال: ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرة، يعني أنه وإن أشبه أباه خلقتاً فلم يشبهه خلقتاً،  
فذهب قوله مثلاً. يضرب في موضع التهمة. (مجمع الأمثال للميداني ٢٨١/٢ - ٢٨٢).

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥، والتيسير للداني ص ١٩١.

مَنْ قَرَأَ: ﴿وَصَدَّعِنِ السَّبِيلَ﴾ بضم الصاد فلائنَّ ما قبله فعلٌ مبني للمفعول، فَجُعِلَ ما عَطَفَ عليه مثله، والذي قبله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ﴾ [غافر: ٣٧].

وَمَنْ قَالَ: وَصَدَّ فبني الفعل للفاعل؛ فلائنَّ فرعون قد تقدَّم ذكره، وهو الصادُّ عن السبيل، ومن صدَّه عن السبيل المستقيم والإيمان، وعيَّده مَنْ آمَن على إيمانهم في قوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤، الشعراء: ٤٩] ونحو ذلك ممَّا أَوْعَدَهُمْ لِيُؤْمِنُوا، والمُزَيَّن له سوء عمله، والصادُّ له هم طُغاةُ أصحابه والشيطان. كما بيَّن ذلك في الآية الأخرى في قوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ﴾ [النمل: ٢٤] وممَّا يَقْوِي بناء الفعل للفاعل: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [محمد: ١] و﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ﴾ [الفتح: ٢٥] وكذلك ﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ ينبغي أن يكون الفعل مبنياً منه للفاعل مثل الآي الأخرى.

قال: وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ، وَصَدَّ عَنِ الدِّينِ وَقَالَ: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَّقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] فيجوز أن يكون يصدُّون هم عنك ويجوز أن يكون يصدُّون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك فصَدَّ وَصَدَّدْتَهُ، مثلُ رَجَع وَرَجَعْتَهُ، ونحوه.

قال: وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ﴿السَّاعَةَ أَذْخُلُوا﴾ [غافر: ٤٦] موصولة. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَحَمِزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ: ﴿أَدْخُلُوا﴾ بفتح الألف وكسر الخاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: القول: مرادٌ في الوجهين جميعاً، كأنه يقال: أَدْخَلُوهُمْ، ويقال: اذْخُلُوا، فَمَنْ قَالَ: ﴿أَدْخُلُوا﴾ كَانَ ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعولاً بهم، و﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ مفعول ثانٍ، والتقدير إرادة حرف الجر ثم حُذِفَ، كما أنك إذا قلت دخل زيد الدار كان معناه: في الدار. كما أن خلافة الذي هو خرج كذلك في التعدي. وكذلك قوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وَمَنْ قَالَ: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦] كَانَ انْتِصَابَ ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ عَلَى النِّدَاءِ، وَمَعْنَى ﴿أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾، أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ بِهِ، وَهُوَ فِي الْاِخْتِصَاصِ مِثْلُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَحُذِفَ الْجَارُ فَانْتِصَبَ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَحِجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿أَدْخُلُوا﴾ قَوْلُهُ: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠] و﴿أَدْخُلُوهَا يَسْلَبِيهِمْ عَائِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] ﴿أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٧٦] وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ.

وَحِجَّةٌ مَنْ قَالَ: ﴿أَدْخُلُوا﴾ أَنَّهُمْ أَمَرَ بِهِمْ فَأَدْخَلُوا. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٠]

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥.

بضم الياء . وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عطار عن أبي بكر عن عاصم . ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بضم الياء ، وفي رواية خلف وأحمد بن عمر الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم : ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء . حفص عن عاصم يفتح الياء : ﴿يَدْخُلُونَ﴾ وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : ﴿يَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(١)</sup> .

من حَجَّةٍ مَنْ ضَمَّ الياء قوله : ﴿أَنْ تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ﴾ [الأعراف : ٤٣] فإذا أورثوها أدخلوها .

وحجَّةٌ مَنْ قرأ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ ﴿ادْخُلِي فِي عِبَادِي وادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر : ٢٩] فعلى هذا يدخلون .

اختلفوا في فتح الياء من قوله عز وجل : ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر : ٦٠] وضمها .

فقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر ، وأبو عمرو في رواية عباس بن الفضل : ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ مرتفعة الياء .

وقرأ الباقر وحفص عن عاصم وأبو عمرو في غير رواية عباس : ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ بفتح الياء<sup>(٢)</sup> .

يدلُّ على ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ قوله : ﴿ادْخُلُوا سَلَامًا آمِينَ﴾ [الحجر : ٤٦] ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل : ٢٩] فعلى هذا يكون : ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ .

فأما مَنْ قال : ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ فهو من ادْخُلُوا ، ألا ترى أنَّ الفعل مبني للمفعول ، وقد تعدَّى إلى مفعول واحد ، فهذا يدلُّ على أنَّه إذا بني للفاعل تعدَّى إلى مفعولين ، فهذا على ﴿ادْخُلُوا أَلْفِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر : ٤٦] .

ابن كثير وأبو عمرو : ﴿يَوْمَ لَا تَنْفَعُ﴾ [غافر : ٥٢] بالتاء .  
وقرأ الباقر : ﴿يَنْفَعُ﴾ بالياء .

الوجهان حسنان لأنَّ المعذرة والاعتذار بمعنى ، كما أنَّ الوعظ والموعظة كذلك .  
قرأ عاصم وحمزة والكسائي : ﴿قَلِيلًا مَا تَنْذَرُونَ﴾ [غافر : ٥٨] بتاءين ، والباقر بالياء<sup>(٣)</sup> .

التاء على : ﴿قل لهم قليلاً ما تنذرون﴾ ، والياء على : أنَّ الكفار قليلاً ما يتذكرون ، أي : يقلُّ نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه ممَّا دعوا إليه .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٥ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦ .

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦ .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة السجدة<sup>(١)</sup>

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ [١٦] الحاء موقوفة. والباقون: ﴿مَّحْسَاتٍ﴾ مكسورة الحاء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: النَّحْسُ كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فمما جاء فيه اسماً مصدراً قوله: ﴿فِي يَوْمٍ نَّحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩] فالإضافة إليه تدلُّ على أنه اسمٌ، وليس بوصف، لو كان وصفاً لم يضاف إليه لأنَّ الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسرون في ﴿مَّحْسَاتٍ﴾ قولين؛ أحدهما: الشديد البارد، والآخر: أنها المشؤومة عليهم، فتقدير قوله: ﴿فِي يَوْمٍ نَّحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾: في يوم شؤم، وقالوا: يومُ نَحْسٍ ويومُ نَحْسٍ، فمن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله: ﴿يَوْمٍ نَّحْسٍ﴾، ومن أجرأه على الأوَّل: احتمال أمرين: يجوز أن يكون جعله مثل فَنَسْلٍ ورذُلٍ، ويجوز أن يكون وُصِفَ بالمصدر مثل رَجُلٍ عدلٍ. والنَّحْسُ: البارد، أنشد عن الأصمعي:

كَأَنَّ سُلَاقَةَ عَرَضَتْ لِنَّحْسٍ يُحِيلُ شَفِيفُهَا الْمَاءَ الزَّلَالَا<sup>(٣)</sup>  
أي: البارد.

فمن قال: ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحْسَاتٍ﴾ أمكن أن يكون جعله كصَغَبَاتٍ. فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين؛ أسكنها لأنَّه صفةٌ مثل غيلان، وصَغَبَاتٍ، وخذلات<sup>(٤)</sup>. ويجوز أن يكون جمع المصدر، وتَرَكَه على

(١) وتسمى سورة فضلت.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٣) يُرْوَى «مُدَامَةً» بدل «سُلَاقَةَ».

البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٦، ولسان العرب ٢٢٧/٦ (نحس)، وتهذيب اللغة ٣١٩/٤، وتاج العروس ٥٤١/١٦ (نحس)، والمخصص ٦١/٩.

النحس: شدة البارد، وفسره الأصمعي فقال: لنحس أي وُضِعَتْ في رِيحٍ فَبَرَدَتْ، وشفيفها: بَردها، ومعنى يُحِيلُ: يَصُبُّ. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء.

(٤) الخَذَلَةُ من النساء: الغليظة الساق المستديرتها وجمعها خدال. (اللسان ٢٠١/١١ (خدل)).

الحكاية في الجمع، كما قالوا: دَوْرَةٌ، وَعَدْلَةٌ، قال أبو الحسن: لم أسمع في النحس إلا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو ذَا مُسْكِنًا أُسْكِنَ في الجمع، لأنها صفة.

وقال أبو عبيدة: نَحِسَاتٍ: ذوات نحوس.

فيمكن أن يكون من كسر العين جعله صفة من باب فَرِقَ وَنَزِقَ، وجمع على ذلك إلا أَنَا لم نعلم منه فعلاً كما علمنا من فرق، ولكن جعلوه صفةً كما أن مَنْ أُسْكِنَ فقال: ﴿نَحِسَاتٍ﴾ أمكن أن يكون جعله كَصَفَاتٍ.

فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون ﴿نَحِسَاتٍ﴾ فيمن كسر العين، وَقِعِلٌ من أبنية الصفاتِ إلا إذا لم تعلم منه فعلاً، وإن استدلت بخلافه الذي هو سَعِيدٌ، فقلت كما أن سعد على فَعِلٌ، وجاء في التنزيل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾ [هود: ١٠٨] فكذلك النحس في القياس، وإن لم يسمع منه نَحِسٌ يَنْحَسُ، كما سُمِعَ سَعِيدٌ يَسْعُدُ، فكأنه استعمل على تقدير ذلك، كما أن فقيراً وشديداً استعملوا على تقدير فَعِلٌ وإن لم يستعمل فَعُرٌ ولا شَدُدٌ، فاستغني عنه بافتقر واشتدُّ، وكذلك يكون نَحِسٌ في قول مَنْ قال نَحِسَاتٍ.

نافع وحده: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ﴾ [فصلت: ١٩] مع النون ﴿أعداء الله﴾ بفتح الألف مع المدِّ.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ﴾ رفع<sup>(١)</sup>.

حجّة مَنْ قال نحشُرُ: إنه معطوفٌ على قوله: ﴿وَيَجْعَلْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] وكذلك المعطوف عليه، يحسن أن يكون وَقْفُهُ في لفظ الجميع. ويقويه قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَقْدًا﴾ [مريم: ٨٥] ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ وَقُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

وحجّة مَنْ قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ أن قوله: ﴿وَيَجْعَلْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كلامٌ قد تَمَّ، فلما تَمَّ الكلام استأنفوا، ولم يحملوا على ﴿نَجَّيْنَا﴾، وقد قال: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْرَجْنَاهُمْ﴾ [الصافات: ٢٢] فقالوا: يُحْشَرُ، واختاروه على الثون في ﴿نحشُرُ﴾ لأن الحاشرين لهم هم المأمورون بقوله: ﴿أَحْشَرُوا﴾؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: ﴿وَيَجْعَلْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وكلا الأمرين حسن، ويقوي قول مَنْ قال: ﴿يُحْشَرُ﴾ فبني الفعل للمفعول به، أنه قد عطف عليه وهو قوله: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [النمل: ١٧].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿مِن تَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧] جماعةً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿ثَمَرَةٍ﴾ واحدة<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ إذا أفرد يدلُّ على الكثرة، فإذا كان كذلك استغني به عن

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

الجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فاطر: ١١] فكما أفرد ﴿أُنْثَى﴾ كذلك ينبغي أن يكون ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ مفردة.

وحجة من جمع أن الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنه ليس يراد بها ثمرة دون ثمرة؟ إنما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجميع حسناً، وإن كان الأفراد قد يدل عليه، وليس الثمرة بواحد، كما أن قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ ليس بواحد، إنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ وفي حرف أبي: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾.

وقوله: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ مثل قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: ٢٧] ولو كان من أكمامها: من أكمامهن، ومختلفاً ألوانهن كان حسناً.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿أَعْجَمِي﴾ [فصلت: ٤٤]: ممدود.

عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿أَعْجَمِي﴾: بهمزتين<sup>(١)</sup>. قال أبو علي: الأعجم الذي لا يفصح؛ من العرب كان أو من العجم، ألا ترى أنهم قالوا: زياد الأعجم، لأنه كانت في لسانه، وكان عربياً، وقالوا: «صلاة النهار عجماء»<sup>(٢)</sup>، أي تخفى فيها القراءة ولا تُبَيَّنُ، «والعجماء جبار»<sup>(٣)</sup> لأنها لا تبين عن أنفسها، كما يُبَيَّنُ ذوو التعبير.

قال أبو يوسف: هي المُثْفَلَتَةُ؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد، ويجمع الأعجم على عُجْمٍ، أنشد أبو زيد:

يَقُولُ الْحَنَّا وَأَبْعَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحَمَارِ الْيُجَدِّعُ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) أخرجه القرطبي في (التفسير ٣٦٨/٥)، والفتني في (تذكرة الموضوعات ٣٨)، وعلي القاري في (الأسرار المرفوعة ٢٣٤، ٢٣٥)، والسيوطي الحلبي في (الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة ١٠٢)، والعجلوني في (كشف الخفاء ٣٧/٢).

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في (المسند ٢/٢٢٨، ٢٧٤، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٨٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٩)، والطبري في (المعجم الكبير ١٠/١٠٧)، وابن خزيمة في (الصحيح ٢٣٢٦)، والهيتمي في (مجمع الزوائد ٣/٧٨) وعبد الرزاق في (المصنف ٧٣، ١٨٣)، وابن عبد البر في (التمهيد ٧/٢٥)، وابن حجر في (فتح الباري ١٢/٩٣) والساعاتي في (بدائع المنن ١٣٦٠)، والطبري في (المعجم الصغير ١/١٢٠)، والمتقي الهندي في (كنز العمال ٣٩٨٧٤، ٣٩٨٧٥)، والقرطبي في (التفسير ١١/٣١٥)، وابن عساكر في (تهذيب تاريخ دمشق ٣/٢٠٧)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٥/٥٤، ١١/١٨٣)، وأبو نعيم في (تاريخ أصفهان ١/١٢٨).

(٤) مرّ سابقاً.



فالعجمُ جمع أعجم والمعنى: وأبغض صوت العجم صوتُ الحمار، لأنَّ المضاف في أفعال بعضُ المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعجم. فإذا لم يسغ حملُ هذا الكلام على ظاهره علمت أن التقدير فيه ما وصفنا، وتسمي العرب من لم يبيِّن كلامه من أي صنف كان من الناس أعجم، ومن ثمَّ قال أبو الأحرر:

سَلُومَ لَوْ أَضْبَحْتَ وَسَطَ الْأَعْجَمِ  
بِالرُّومِ أَوْ بِالْتَّرِكِ أَوْ بِالذِّيلِمِ<sup>(١)</sup>

فقال: لو كنت وسط الأعجم، ولم يقل: العجم لأنه جعل كلَّ من لم يبيِّن كلامه أعجم، وكأنَّه قال: لو كنت وسط القبيل الأعجم. والعجمُ خلاف العرب، ويقال: العُجمُ والعَجْمُ كما يقال: العُربُ والعَرَبُ، والعجمي خلاف العربي، وهو منسوبٌ إلى العجم كما أنَّ العربي منسوبٌ إلى العرب، وإنَّما قول الأعجمي في الآية بالعربي، وخلاف العربي العجمي، لأنَّ الأعجمي في أنه لا يبين مثل العجمي عندهم، فمن حيث اجتماعهما في أنَّهما لا يبيِّنان قول به العربي في قوله: ﴿أعجمي وعربي﴾ وينبغي أن يكون الأعجمي الياء فيه للنسب، تنسب إلى الأعجم الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعجمي، وإن كانا يختلفان في النسبة، فيكون الأعجمي عربياً، ويجوز أن يقال: رجلٌ أعجميٌّ فيراد به ما يراد بالأعجم بغير ياء النسب، كما يقال: أحمرٌ وأحمري، ودوَّارٌ. و: دَوَّارِي<sup>(٢)</sup>.

(١) بعده:

إِذَا لَزُرْنَاكَ وَلَوْ بَسُلْمِ

الرجز لأبي الأحرر الحماني في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٤٠، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط)، وتاج العروس ١٧٦/٢٠ (وسط)، والمختصص ١٢١/٢، ١٠٢/١٦، وبلا نسبة في تاج العروس (عجم)، ولسان العرب ٣٨٥/١٢ (عجم)، وفيه رواية الشطر الثاني: في الروم أو فارس، أو في الديلم.

(٢) كلمة من رجز تمامه:

أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَالِدَهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٠/١، وجمهرة اللغة ص ١١٥١، وخرزاة الأدب ٢٧٤/١١، ٢٧٥، والدرر ٧٤/٣، وشرح أبيات سيبويه: ١٥٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧، وشرح شواهد المغني ٤١/١، ٧٢٢/٢، والكتاب ٣٣٨/١، ولسان العرب ٩٣/٥ (قسر)، ١١٧ (قنسر) والمحتسب ٣١٠/١، ومغني اللبيب ١٨/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٥٤٠، والخصائص ١٠٤/٣، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢، وشرح المفصل ١٢٣/١، ١٠٤/٣، ومغني اللبيب ٦٨١/٢، والمقتضب ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، والمقرب ١٦٢/١، ٥٤/٢، والمنصف ٢/١٧٩، وهمع الهوامع ١٩٢/١، ١٩٨/٢.

وفيه شاهدان: أولهما مجيء الاستفهام التوبيخي للمخاطب، وثانيهما قوله: دَوَّارِيٌّ بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

وقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] مما جمع على إرادة ياء النسب فيه، مثل النميرون والهيرات، ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون، ألا ترى أنك لا تقول في الأحمر إذا كان صفةً أحمر ون؟ فإنما جاز الأعجمون لما ذكرنا.

فأما الأعاجم فينبغي أن يكون تكسير أعجمي، كما كان المسامعة تكسير مسمعي، وقد استعمل هذا الوصف استعمال الأسماء، من ذلك قوله:

لأعجمٍ طمطمٍ (١)

وقوله:

وسسط الأعجم (٢)

فيجوز لذلك أن يكون من باب الأجازع، والأباطح، وهذه الآية في المعنى كقوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨]، [١٩٩]، فقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبًا لَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [فصلت: ٤٤] كأنهم كانوا يقولون: لم تفضل آياته، ولم تبيّن لأنه أعجمي، فأما قوله: ﴿أعجمي وعربي﴾، فالمعنى: المنزل عليه أعجمي وعربي، يرتفع كل واحد منهما بأنه خبر مبتدأ محذوف، وقوله: ﴿أعجمي وعربي﴾ على وجه الإنكار منهم لذلك، كقوله في الأخرى: ﴿مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٩].

ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر ﴿أعجمي﴾ على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بين بين.

وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿أعجمي﴾ بهمزيين (٣).

وهذا على أصلهم في الهمزتين إذا التقتا، وتخفيفهم لهما.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: ﴿أرنا اللذين﴾ [فصلت:

٢٩] ساكنة الراء.

(١) جزء من بيت تمامه:

تأوي له حزق النعمام، كما أوثق لُصَّ يمانيةً لأعجمٍ طمطمٍ

البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ٢٠٠، ولسان العرب ٤٧/١١ (حزق)، ٣٧١/١٢

(طمطم)، وتهذيب اللغة ٢٠٧/١٣، ومجمل اللغة ٥٧/٢، وجمهرة اللغة ص ٢١٣، ٨٩٤، ومقاييس

اللغة ٥٣/٢، وتاج العروس ١٢٠/١٨ (قلص)، ١٦١/٢٥ (حزق)، (طمطم)، وبلا نسبة في

المختصص ١٢٠/٢، ١٢٢، ولسان العرب ٨١/٧ (قلص).

رجل طمطم: أي في لسانه عجمة لا يفصح. الحزق: الجماعة من الناس والطيور وغيرها.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

حفص عن عاصم ﴿أَرِنَا﴾ مُثَقَّلٌ، وقال هشام بن عمار عن ابن عامر: ﴿أَرِنَا  
اللَّذِينَ﴾ خطأ، إنَّما هو ﴿أَرِنَا﴾ بكسر الراء.

وقرأ أبو عمرو بإشمام الراء الكسر.

أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿أَرِنَا﴾ ساكنة الراء.

وقرأ نافع وحزمة والكسائي ﴿أَرِنَا﴾ مثقل<sup>(١)</sup>.

روي عن بعض المفسرين في قوله: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت:

٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه، فَمَنْ قرأ ﴿أَرِنَا﴾ حذف الياء التي هي لام  
الفعل للوقف، وتحركت الراء لحركة الهمزة المحذوفة التي أقيت على الراء.

ووجه ﴿أَرِنَا﴾ أنه على لفظ كَتِفٍ، وضجك، فخفف الحركة، كما يخفف كَتِفٌ،

فيقال كَتِفٌ. ومثل ذلك قولهم:

أَرَاكَ مُنْتَفِخًا<sup>(٢)</sup>

وأرنا فهو أفعلنا من رأيت التي يراد بها رؤية العين، يدلُّ على ذلك أنه قد تعدَّى  
إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذي كان يتعدَّى رأيت إليه، وزاد الآخر للنقل  
بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدِّي إلى مفعولين لتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، ولم يجز  
الاقتصار على مفعولين.

ابن عامر: ﴿وَنَآءًا بِجَانِبِهِ﴾ [فصلت: ٥١] مفتوحة النون ممدودة، والهمزة بعد الألف،

هذه رواية ابن ذكوان. وقال الحلواني عن هشام بن عمار ﴿ونأى﴾ مثل أبي عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ونأى﴾ في وزن نَعَا.

وقرأ حمزة والكسائي في رواية خلف عن سليم: ﴿ونأى﴾ مكسورة النون والهمزة

وفي رواية أبي عمرو وغيره: ﴿نأى﴾ بفتح النون، وإمالة الهمزة، وقرأ الكسائي بإمالة  
الهمزة والنون.

وروي اليزيدي ﴿ونأى﴾ وزن نَعَا وعبد الوارث عن أبي عمرو ونأى بفتح النون

وإمالة الهمزة.

عباس عن أبي عمرو ﴿ونأى﴾ في وزن نَعَا<sup>(٣)</sup>.

قراءة ابن عامر: ﴿وَنَآءًا﴾ مقلوبٌ من نَأَى؛ لأنه من نَأَيْتُ؛ فقدم اللام إلى موضع

العين، فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب. قال الشاعر:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

(٢) رجز للعجاج مرَّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٦.

- أقول وقد ناءت بها عُزْبَةُ النَّوَى نَوَى خيتعور لا تشيط ديارك<sup>(١)</sup>  
وقد جاء القلب في هذا النحو قال:  
وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائل من أجلك هذا هامة اليوم أو غد<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر:  
تَقَرَّبَ يَخْبُو ضَوْؤُهُ وشِعَاعُهُ وَمَصَّحَ حَتَّى يُسْتَرَاءَ فلا يُرى<sup>(٣)</sup>  
وهو يُسْتَفْعَلُ من رأيت، قال:

وقد شاءنا القوم السراع فأوعبوا<sup>(٤)</sup>

وأما قول حمزة في رواية خلف عن سليم: ﴿ونأى﴾ بكسر النون والهمزة فهذا على أنه كسر الهمزة، لأن الهمزة عين، كما يقال ﴿رأى﴾ مثل شهد أو يكون أمال فتحة الراء، وأتبعها بإمالة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمزة، إنما أميل فتحها؛ فكذاك تكون الراء، وفي رواية أبي عمر الدوري ﴿نأى﴾ بفتح النون وإمالة الهمزة. وأما قراءة الكسائي بإمالة الهمزة والنون، فهو على أنه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وروى اليزيدي: ﴿نأى﴾ في وزن نعا، ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿نأى﴾ بفتح النون وإمالة الألف، فهذا جعله بمنزلة ﴿نعا﴾ و﴿رئى﴾ فيمن أمال.

- (١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ١٧٨/١ (نأى)، ٢٣٠/٤ (ختعر)، ٣٠٠/١٥ (نأى) ناء الرجل، مثل ناع، كئأى، مقلوب منه: إذا بعد، أو لغة فيه.  
نوى خيتعور: وهي التي لا تستقيم، ويجوز أن تكون الداهية، وأن تكون الكاذبة، وأن تكون التي لا تبقى.
- (٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥، ولسان العرب ١٢/٦٢٤ (هوم)، ٣٠٤/١٤ (رأى)، والكتاب ٣/٤٦٧.  
راء لغة في رأى، والاسم الرّيء. ورياه ترقية: فسح عنه من خناقه ورايا فلاناً: اتقاه هذا هامة اليوم أو غد، أي يموت اليوم أو غداً.
- (٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٣٠٤/١٤ (رأى).  
يُستَرَاءُ: يُسْتَفْعَلُ من رأيت.
- (٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٤/٤١٨ (شأى) حكاه يعقوب: شاءني الشيء يشوؤني ويشيئني: شاقني، مقلوب من شاني. أراد: شأنًا، والدليل على أنه مقلوب أن لا مصدر له.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الشورى

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣] فقرأ ابن كثير وحده: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ مفتوحة الحاء. وقرأ الباقر: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ بكسر الحاء<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ فبنى الفعل للمفعول به احتمال أمرين: زعموا أن في التفسير أن هذه السورة قد أوحى إلى الأنبياء قبل، فعلى هذا يجوز أن يكون يوحى إليك السورة كما أوحى إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ويجوز في قوله: ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] أن يكون تبييناً للفاعل كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٧] كأنه قيل: من يسبح؟ فقال: يسبح رجال، ومثله:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) صدر بيت. عجزه:

وَمُخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ٣٠٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤، وشرح المفصل ٨٠/١، والكتاب ٢٨٨/١، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ٣٠٣/١، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار أو للمهلhel في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢، ٢٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٣٩/٨، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦، والكتاب ٣٦٦/١، ٣٩٨، ولسان العرب ٥٣٦/٢ (طوح)، والمحتسب ٢٣٠/١، ومغني اللبيب ص ٦٢٠، والمقتضب ٢٨٢/٣، وهمع الهوامع ١٦٠/١. الشاهد فيه حذف عامل الفاعل لقريته، والتقدير: يبكيك ضارع. و«ضارع» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع، ثم حذف الفعل و«يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزم بلام الأمر.

ومما يقوي بناء الفعل للمفعول به: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥] وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [هود: ٣٦] وفي أخرى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ صَبِّحْ الْمَلَائِكَةَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. وأما من قرأ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣] على بناء الفعل للفاعل، فإنَّ اسم الله يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

اختلفوا في قوله عز وجل: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: ٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وحزمة والكسائي: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ بالتاء ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بياء وتاء، وكذلك حفص عن عاصم إلا هبيرة؛ فإنه روى عنه ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بالنون مثل أبي عمرو.

وقرأ نافع والكسائي ﴿يكاد﴾ بالياء، ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بياء وتاء.

وقرأ أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ﴿تَكَادُ﴾ بالتاء، ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾ بالنون<sup>(١)</sup>.

يقال: فطرته فانفطر، وانفطر مطاوع فطر. وفي التنزيل: ﴿الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وأما يتفطر فمطاوع فطرته فتفطر، ويقوي ذلك ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّ﴾ [الفرقان: ٢٥]، فشقق مثل: تَفَطَّرَ، والمعنى والله أعلم: استعظام ما افتروه من ادعاء الولد، ودليل ذلك قوله في الأخرى: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١]، وقال قتادة: يتفطر من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَلْشًا مُمْتَصِدًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١] وبنحو هذا مما يراد به تعظيم الأمر.

فأما قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١] و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فليس كهذا المعنى، ولكن علم من أعلام الساعة، وكل واحد من القراءة يكاد وتكاد حسن.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص وحزمة والكسائي (بالتاء).

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>.

حجة الياء: قبله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾، أي: ما يفعل عباده.

وحجة التاء: أن التاء تعم المخاطبين والغيب فتفعلون تقع على الجميع، فهو في العموم مثل عباده.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

وقرأ الباقون: ﴿فِيمَا﴾<sup>(١)</sup>.

القول في ذلك إن ما أصاب من قوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة (ما)، ويجوز أن يكون شرطاً في موضع جزم، فمن قدره شرطاً لم يُجْزَ حذف الفاء فيه على قول سيبويه، وقد تأول أبو الحسن، بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط، وقال بعض البغداديين: حذف الفاء من الجواب جائز، واستدل على ذلك بقوله: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]. وإذا كان صلة فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين، أما إذا أثبت الفاء ففي إثباتها دليل على أن الأمر الثاني وجب بالأول، وذلك نحو قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فثبت الفاء يدل على أن وجوب الأجر إنما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] فإذا لم يذكر الفاء جاز أن يكون الثاني وجب للأول، وجاز أن يكون لغيره، والأولى إذا كان جزء غير جازم أن تثبت الفاء كقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وهذا قريب في المعنى من قوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ يَمَّا كَسَبَتْ آيَاتِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الروم: ٤١] أي جزء بعض ذلك، وليس ما للحسنة والسيئة المذكورتين هنا المكتسبتين، وإنما يُراد بهما الشدة والرخاء، كما قال: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] وكقوله: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسَبِّحْهُنَّ وَسُبِّحْهُنَّ وَأَنْتَ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [التوبة: ٥٠] فهذا كما حكى عنهم من قولهم: ﴿وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي﴾ [الشورى: ٣٢] بياء في الوصل، ووقف ابن كثير: بياء، ونافع وأبو عمرو: بغير ياء.

وقرأ الباقون: بغير ياء في وصل ولا وقف.

القياس: ﴿الجواري﴾ في الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف فلائ حذف هذه الياءات، وإن كانت لأمأ، قد كثر في كلامهم؛ فصار كالقياس المستمر، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا في رفع الميم ونصبها من قوله: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الشورى: ٣٥].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ برفع الميم.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

ومن قرأ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون﴾ بالرفع، استأنف لأنه موضع استئناف من حيث جاء من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وأمّا من نصب: فلأنّ قبله شرطاً وجزاء، وكلّ واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط: إن تأتيني وتعطيني أكرمك. فتنصب تعطيني، وتقديره: إن يكن منك إتيان وإعطاء أكرمك، فالنصب بعد الشرط إذا عطف عليه بالفاء أمثل من النصب بالفاء بعد جواب الشرط فأمّا قوله:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجَلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتْهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلِقُ<sup>(٢)</sup>  
والنصب فيه حسنٌ لمكان النفي. فأمّا العطف على الشرط نحو: إن تأتيني وتكرميني فأكرمك، فالذي يختار سبويه في العطف على جزاء الشرط الجزم فيختار ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون﴾ إذا لم يقطعه من الأوّل فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيه بقول القائل:

وَأَلْحَقْ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا<sup>(٣)</sup>

قال: إلا أن ما ينصب في العطف على جزاء الشرط أمثل من ذلك، لأنه ليس يوقع فعلاً إلا بأن يكون من غيره فعلٌ فصار بمنزلة الهواجس، وزعم سبويه أن بعضهم قرأ: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِدِ اللَّهِ فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وأنشد للأعشى في نصب ما عطف بالفاء على الجزاء<sup>(٤)</sup>:

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ أَهْلِهِ لَا يَزَلُ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا  
وَتَدْفُنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسِيئُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا  
فهذا حجة لمن قرأ: ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يجادلون فِي آيَاتِنَا﴾ بالنصب.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن زهير في شرح أبيات سبويه ١١٣/٢، ولكعب بن زهير في الكتاب ٣/٨٩، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥٠ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٠، والمقتضب ٢/٢٣، ٦٧.

(٣) عجز بيت. صدره:

سَأْتِرُكَ مِنْزَلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في خزنة الأدب ٥٢٢/٨، والدرر ١/٣٤٠، ٧٩/٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٠، وبلا نسبة في الدرر ٥/١٣٠، والرد على النحاة ص ١٢٥، ووصف المباني ص ٣٧٩، وشرح الأشموني ٣/٥٦٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩، وشرح المفصل ٧/٥٥، والكتاب ٣٩، ٩٢، والمحتسب ١/١٩٧، ومغني اللبيب ١/١٧٥، والمقتضب ٢/٢٤، والمقرب ١/٢٦٣.

(٤) يُرَوَى «قومه» بدل «أهله».



اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [الشورى: ٣٧].  
 فقرأ حمزة والكسائي: ﴿كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ واحداً بغير ألف، وفي النجم مثله.  
 وقرأ الباقون: ﴿كَبِيرَ﴾ بالألف فيهما<sup>(١)</sup>.

حجة الجمع قوله: ﴿إِنْ تَجْتَبُوا كَبِيرًا تَنْهَوْنَ عَنْهُ تَكْفِيرَ﴾ [النساء: ٣١] فهذه  
 يراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفر باجتنابها السيئات التي هي الصغائر.

ويقوي الجمع أن المراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعة في قوله: ﴿كَبِيرًا مَا  
 تَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، وإذا أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى على الأفراد، وإنما  
 المعنى على الجمع والكثرة، ومن قال: ﴿كَبِيرٌ﴾ فأفرد، فإنه يجوز أن يريد بها الجمع،  
 وإن جاز أن يكون واحداً في اللفظ، وقد جاءت الأحاد في الإضافة، يراد بها الجمع  
 كقوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وفي الحديث: «منعت  
 العراق دزهمها وقفيزها»<sup>(٢)</sup>.

اختلفوا في رفع اللام وإسكان الياء من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾  
 [الشورى: ٥١].

فقرأ نافع وابن عامر: ﴿أَوْ يَرْسُلُ﴾ برفع اللام ﴿فيوحي﴾ ساكنة الياء.

وقال ابن ذكوان في حفطي عن أيوب: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ نصب جميعاً.

وقرأ الباقون: ﴿أَوْ يُرْسِلَ فيوحي﴾ نصب جميعاً<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ﴿مَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ  
 يُرْسِلَ﴾ [الشورى: ٥١] لا يخلو قوله: ﴿يَرْسُلُ﴾ فيمن نصب من أن يكون محمولاً  
 على ﴿أَنْ﴾ في قوله: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون  
 محمولاً على ﴿أَنْ﴾، لأنك إن حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلمه، أو  
 أن يرسل رسولا، ولم يخل قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ من أن يكون المراد فيه: أو يرسله  
 رسولا، أو يكون، أو يرسل إليه رسولا، ولا يصح واحداً من التقديرين، ألا ترى أنك

= البيتان من الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، ولسان العرب ٤٥٤/١ (زيب)، ٦٩٧ (كيب)،  
 وجمهرة اللغة ص ١٧٧، وحماسة البحري ص ١٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٢، والكتاب ٣/  
 ٩٢، والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٤٨١، وتاج العروس ٣١/٣ (ذيب)، وبلا نسبة في البلغة ص ٨٠،  
 والمقتضب ٢٢/٢.

كيب: اسم جبل بمكة.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) أخرجه مسلم (فتن ٣٣، ٦٧)، وأبو داود (إمارة ٢٩)، وأحمد بن حنبل ٢/٢٦٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

إِنْ قَدَّرْتَ العطف على ﴿أَنْ﴾ هذه المظهرَة في قوله: أَنْ يكلِّمه الله، كان المعنى: ما كان لبشر أَنْ يرسله رسولاً، أو يرسل إليه رسولاً، والتقديران جميعاً فاسدان، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أرسل رسولاً، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل، فإذا لم يخلُ من هذين التقديرين، ولم يصحَّ واحدٌ منهما، علمت أن المعنى ليس عليه، والتقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتقدير الصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أين يحمل ﴿رُسِلَ﴾ فيمن نصب على ﴿أَنْ﴾ أخرى غير هذه، وهي التي دلَّ عليه قوله: ﴿وَحَيًّا﴾ لأنَّ ﴿أَنْ يُوْحِي﴾ والوحي قد يكونان بمعنى، فلما كان كذلك حملت ﴿رُسِلَ﴾ من قوله: ﴿أَوْ رُسِلَ رُسُولًا﴾ على ﴿أَنْ﴾ هذه التي دلَّ الوحي عليها، فصار التقدير: ما كان لبشر أَنْ يكلِّمه الله إلا أَنْ يُوْحِي وحياً، أو يرسل رسولاً فيوْحِي، ويجوز في قوله: ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ أمران: أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر أن يكون حالاً، فإن قدرته استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن، لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قول الأعشى:

ولا قائلًا إلا هو المُتَعَيِّبَا<sup>(١)</sup>

على فعل آخر، وإنما لم يستجيزوا ذلك، لأنَّ حرف الاستثناء في معنى حرف النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى قام القوم لا زيداً؟ فكما لا يعمل ما في قبل حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده، إذ كان بمعنى النفي، وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها نحو: ما أنا الخبز إلا آكل، كما لم يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، فإذا كان كذلك لم يتصل الجارُّ بما قبل إلا، ويمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] في صلة وحي الذي هو بمعنى ﴿أَنْ يُوْحِي﴾ فإذا كان كذلك لم يجوز أن يحمل الجارُّ الذي هو من في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ على أن يرسل، لأنَّه يفصل بين الصلة والموصول بما ليس منها، ألا ترى أن المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة، فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما، فإذا لم يجز حمله على يكلِّم في قوله: ﴿مَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٥١] ولم يكن بدُّ من أن يعلِّق الجارُّ بشيء، ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه، أضمرت يكلم وجعلت الجارُّ في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي

(١) عجز بيت. صدره:

وليست مُجِيرًا إن أتى الحيَّ خائفٌ

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٦٣، ولسان العرب ١/٦٣٣ (عيب)، وتاج العروس ٤٥٠/٣ (عيب). أي ولا قائلًا القول المعيب إلا هو.

حِجَابٍ متعلقاً بفعل مراد في الصلّة محذوف منها للدلالة عليه، وقد تحذف من الصلّة أشياء للدلالة عليها، ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدّر صلة لأنّ الموصولة بيوحي، فيكون التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه إلا أن يُوحى إليه، أو يكلمه من وراء حجاب، فحذف يكلم من الصلّة لأنّ ذكره قد جرى، وإن كان خارجاً عن الصلّة فحسّن ذلك حذفه من الصلّة وسوّغهُ، ألا ترى أنّ ما قبل حرف الاستفهام مثل ما قبل الصلّة في أنّه لا يعمل في الصلّة كما لا يعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيز الاستفهام؟ وقد جاء ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١] والمعنى: الآن آمنت وقد عصيت قبل، فلما كان ذكر الفعل قد جرى في الكلام أضمر، وقال: ﴿ءَأَلْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعِجُونَ﴾ [يونس: ٥١] المعنى: الآن آنتم به فلما جرى ذكر آنتم به قبل استعجبي بجرى ذكره قبل عن ذكره في حيز الاستفهام؛ وصار كالمذكور في اللفظ، ألا ترى أنّ الاسم الواحد لا يستقل به الاستفهام؟ ولا يجوز أن يُقدّر عطف ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُمْ عَلَىٰ﴾ على الفعل الخارج من الصلّة يفصل بين الصلّة والموصول بالأجنبي منهما، كما فصل ذلك في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] ثم قال: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِدْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فعطف بأو على ما في الصلّة بعدما فصل بين الصلّة والموصول بقوله: ﴿فَأِنَّهُ رِجْسٌ﴾ لأنّ قوله: ﴿فَأِنَّهُ رِجْسٌ﴾ من الاعتراض الذي يُسدّد ما في الصلّة، ويوضحه؛ فصار لذلك بمنزلة الصفة لما في الصلّة من التبيين والتخصيص، ومثل هذا في الفصل في الصلّة قوله ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧] ففصل بقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وعطف قوله: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذَلَّةٌ﴾ على الصلّة مع هذا الفصل من حيث كان قوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ يسدّد ما في الصلّة. وأمّا من رفع فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ فجعل يرسل حالاً، فإنّ الجارّ في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ متعلق بمحذوف، ويكون في الظرف ذكر من ذي الحال، ويكون قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ على هذا التقدير: مصدرأ وقع موقع الحال، كقولك: جئتكَ ركضاً، وأتيتك عدواً، ويكون في أنّه مع ما انجرّ به في موضع الحال كقوله: ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٤٦] بعد قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي النَّهْدِ وَكَهَلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فكما أن «من» هنا في موضع الحال كذلك في قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] ومعنى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ فيمن قدر الكلام استثناءً منقطعاً أو حالاً: يكلمهم غير مجاهر لهم بكلامه، يريد أنّ كلامه كلامه يُسمع ويحدث من حيث لا يرى، كما يرى سائر المتكلمين، إذ ليس ثمّ حجاب يفصل موضعاً من موضع فيدل ذلك على تحديد المحجوب. ومن رفع ﴿يُرْسِلُ﴾، كان يرسل في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إيّاهم، كما تقول: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، فإن قلت: فهل يجوز في قول من نصب فقال: ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ أن يكون في موضع حال، وقد

انتصب الفعل بأن المضمرة وأن لا تكونُ حالاً؛ قيل: قد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقرر الجار، وتريده وإن كان محذوفاً من اللفظ، ألا ترى أن أبا الحسن قد قال في قوله: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفُوتٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ﴿وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] أن المعنى: وما لكم في أن لا تأكلوا، وأنه في موضع حال، كما أن قوله: ﴿فَمَا لَكُمْ مِنَ الذِّكْرِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] حال فكذاك فقد كان يجوز في قول من نصب ﴿أَرْبُؤَيْلًا﴾ أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجار مع أن.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الزخرف

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عز وجل: ﴿صَفْحًا أَنْ كُتِبَ﴾ [الزخرف: ٥] فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿صَفْحًا أَنْ كُتِبَ﴾ نصباً.

وقرأ حمزة ونافع والكسائي ﴿إِنْ كُتِبَ﴾<sup>(١)</sup> كسراً.

مَنْ قَالَ: ﴿أَنْ كُتِبَ﴾ فالمعنى: لأن كُتِبَ، فأما صفحاً فانتصابه من باب: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] لأنَّ قوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: ٥] يدلُّ على: أنصفُحْ عنكم صفحاً؟ وكان قولهم: صفحت عنه أي: أعرضتُ، ووليته صفحة العنق، والمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم والعقوبة لكم، لأنَّ كُتِبَ قوماً مسرفين؟ وهذا يقرب من قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] والكسر على أنه جزاء استغني عن جوابه بما تقدّمه مثل: أنت ظالم إن فعلت، كأنه: إن كُتِبَ قوماً مسرفين نضرب.

اختلفوا في ضم الياء والتشديد وفتحها والتخفيف من قوله عز وجل: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَلِيَّةِ﴾ [الزخرف: ١٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: ﴿يَنْشَأُ﴾ برفع الياء والتشديد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم ﴿يَنْشَأُ﴾ بفتح الياء والتخفيف<sup>(٢)</sup>.

يقال: نشأت السحابة، ونشأ الغلام، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تعدى إلى مفعول، وعامته بالهمزة، كقوله: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢] ﴿فَرَأَى نُشَأَهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ﴿وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا﴾ [الأنبياء: ١١] ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١] والأكثر في هذه الأفعال التي تتعدى إذا أريد تعديته أن يُنقل بالهمزة، ويتضعف العين نحو: فرح، وفرحت، وأفرحت، وغرم وغرمت، وأغرمت، وقد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

جاء منه شيء بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لقيت خيراً، ولقانيه زيداً، ولا تقول: ألقانيه زيداً، وإنما تقول: لِقَانِيهِ، وعلى هذا قوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِيهَا كَيْفَ جَاءَنَا وَمَنْ لَنَا مِنْ آيَاتِهِ الْفُرْقَانُ: ٧٥﴾ ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ فَصَارَتْ سُرْبًا﴾ [الإنسان: ١١] ولم نعلم من هذا المعنى: أَلْقَيْتَهُ عمراً، وإنما يقال: لَقَيْتَهُ عمراً، فأما قولهم: أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض، فليس بمنقول مَنْ لُقِيَ بعض متاعك على بعضه، ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً، وإنما تعدى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك: أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض، فأَلْقَيْتُ بمنزلة أسقطت، وليس بمنقول من لقي بالدلالة التي ذكرنا، فيجوز أن يكون نشأ من ذلك، لأننا لم نعلم مُنشئاً، كما جاء: بلغ وأبلغ، ونجى وأنجى، فإذا كان كذلك، فالأوجه إنما هو: ﴿أَوْ مَنْ يُنشأُ فِي الْحَلِيَةِ﴾ فيكون أفعَل من أفعَلت.

ومَنْ قال: ﴿يُنشأُ﴾ فهو في القياس مثل فرح وأفرح، وعَرم وأعَرم، وإن عَزَّ وجود ذلك في الاستعمال وموضع «مَنْ» نُصِبَ على تقدير: اتخذوا له من يُنشأ في الحلية، على وجه التقريع لهم بما افتروه كما قال: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] فنسبوا إلى القديم سبحانه ما يكرهونه، ومَنْ لا يكاد يقوم بحجته أو يستوفيهما.

اختلفوا في الباء والنون من قوله عَزَّ وجلَّ: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩]. فقرا ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالنون. وقرأ الباقون: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ بالباء<sup>(١)</sup>.

حجة مَنْ قال: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾، قول: ﴿وَمَنْ عِنْدُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: ١٩] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وحجة مَنْ قال: ﴿عِنْدُ﴾ قوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] فقد جاء التنزيل بالأميرين جميعاً، وفي قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] وهذا من القرب في المنزلة والرفعة في الدرجة، وليس من قرب المسافة وفي قوله: ﴿عِنْدَ الرَّحْمَنِ﴾ دلالة على تكذيبهم في أنهم بنات، كما قال: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ [الصافات: ١٥٠].

وقرأ نافع وحده: ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف: ١٩] بضم الألف مع فتحة الهمزة من أشهدوا. المفضل عن عاصم مثل نافع، وروى خلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع ﴿أَشْهَدُوا﴾ ممدودة من أشهدت.

والباقون لا يمدون ﴿أَشْهَدُوا﴾ من شهدت<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

قوله: بضمّ الألف مع فتحة الهمزة يعني أنّ الفعل ﴿أشهدوا﴾ على أفعلوا بضمّ الهمزة وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحة ثم يخفف الهمزة الثانية من غير أن يُدخَلَ بينهما ألفاً كما يفعله أبو عمرو، والذي رواه المسيبي مثل ذلك، إلاّ أنّه يُدخِل بينهما ألفاً.

قال أبو علي: إنّ قولهم شهدت فعل استعمل على ضربين: أحدهما يُراد به: حضرت، والآخر: العلم، فالذي معناه الحضور يتعدّى إلى مفعول، يدلّ على ذلك قوله:

لَوْ شَهِدَ عَادًا فِي زَمَانِ عَادٍ<sup>(١)</sup>

وقوله:

وَيَوْمَ شَهِدْتَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا<sup>(٢)</sup>

فتقدير هذا شهدنا فيه سُلَيْمًا، ومن ذلك قوله:

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتَيْبَةَ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَائِيلُ أَمَامَهَا<sup>(٣)</sup>

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: شهدنا المعركة، أو شهدنا من تجمّع لقتالنا. ومنه قوله:

فَقَدْ شَهِدْتَ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَضْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ<sup>(٤)</sup>

فهذا الضرب المتعدّي إلى مفعول واحد، إذا نقل بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، تقول: شهد زيد المعركة وأشهدته إياها، ومن ذلك: ﴿مَا أَشْهَدْتَهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ﴾

(١) صدر بيت. عجزه:

لَا بَتْرَها مَبَارَكِ الْجِلَادِ  
الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٥٠٤/٢، والكتاب ٢٥١/٣، والمخصص ٤٢/١٧.

(٢) صدر بيت. عجزه:

قَلِيلِ سَوِيّ الطَّعْنِ السَّهَالِ نَوَافِلُهُ

البيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر في الدرر ٩٦/٣، وشرح المفصل ٤٦/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/١، وخزانة الأدب ١٨١/٧، ٢٠٢/٨، ١٧٤/١، ولسان العرب ١٤٤/١٤ (جزى)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٣ والمقرب ١٤٧/١، وهمع الهوامع ٢٠٣/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٧١، وخزانة الأدب ٤١٥/١، ولسان العرب ١١٤/٤ (جير).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٣١/٢، والأشباه والنظائر ١٨٣/٥، ولسان العرب ١٢/٥٩ (بهم)، وبلا نسبة في المقتضب ٩٠/٤.

إنما أراد الأباهم غير أنه حذف لأنّ القصيدة ليست مُردفة، وهي قصيدة معروفة.

[الكهف: ٥١] فلما نُقِلَ شهد بالهمز صار الفاعل مفعولاً أولاً، والتقدير: ما أشهدتهم فعلي، والفعل في أنه مفعول ثانٍ، وإن كان غير عين، مثل زيد ونحوه من أسماء الأعيان المختصة. وقالوا: امرأة مُشْهَدٌ، إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج في بعث من غزو وغيره، وامرأة مُغِيَّبٌ: إذا لم يشهد زوجها.

فكأن المعنى: ذات غيبة لوليها، وذات شهادة، والشهادة خلاف الغيبة قال: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] فهذا في المعنى مثل قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥] و﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]. وأما شهدت الذي بمعنى علمت فيستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون قَسَمًا، والآخر: أن يكون غير قَسَمٍ، فاستعمالهم له قَسَمًا، كاستعمالهم: عَلِمَ اللهُ وَيَعْلَمُ اللهُ، قَسَمِينَ فتقول: علمَ اللهُ لأفعلن، فتلقاه بما تتلقى به الأقسام، وأنشد سيويه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي    إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا<sup>(١)</sup>

وحدثنا أبو الحسن عبيد الله بن الحسن أن محمداً قال: إن زفر كان يذهب إلى أنه إذا قال: أشهد بالله كان يمينا، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله لم يره قسماً. أبو الحسن وقال محمداً: أشهد غير موصولة بقوله بالله مثل أشهد موصولة بقولك بالله في أنه يمين، قال: واستشهد محمداً على ذلك بقوله: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ أَخَذُوا أَيْمَنَهُمْ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ١، ٢] فجعله يمينا، ولم يوصل بقوله بالله. وأما شهدت الذي يراد به علمت ولا يراد به العلم فهو ضرب من العلم مخصوص بكل شهادة علم وليس كل علم شهادة، ومما يدل على اختصاصه بالعلم بأنه لو قال عند الحاكم: اعلم أن لزيد على عمرو عشرة؛ لم يحكم به حتى يقول: أشهد، فالشهادة مثل التيقن في أنه ضرب من العلم مخصوص، فليس كل علم تيقناً، وإن كان كل تيقن علماً، وكأن التيقن هو العلم الذي قد عرض لعالمه إشكال فيه. يبين ذلك قوله في قصة إبراهيم: ﴿وَلْيَكُونَ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] ويبين ذلك قول رؤبة:

يَا دَارَ عَفْرَاءٍ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

أَمَا جَزَاءُ الْعَالِمِ الْمُسْتَيْقِنِ

(١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ - ١٦١، والدرر ٢/٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، والكتاب ٣/١١٠، والمقاصد النحوية ٢/٤٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦١، وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغني اللبيب ٢/٤٠١، ٤٠٧، وجمع الهوامع ١/١٥٤.



عِنْدَكَ إِلَّا حَاجَةٌ التَّفَكَّنِ<sup>(١)</sup>

فوصف العالم بالمستيقن .

وقالوا: فلو لم تكن في المستيقن زيادة معنى لم يكن في الوصف الأول، ولم يحسن هذا الكلام، وكان غير مفيد. وهذا كقول زهير:

فَلأَيًّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمِ<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ قَالَ:

فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّعِهَا

أي: عرفتها بعد إشكال أمرها، والتباسها عليّ، وعلى هذا قول الآخر:

حَيُّوا الدِّيَارَ وَحَيُّوا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِدْتُ أَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ إِثْكَارِ

وكأن معنى: أشهد أيها الحاكم على كذا وكذا، أي أعلمه علماً يحضرنى. وقد تدلّل لي، فلا أتوقف عنه ولا أثبت فيه لوضوحه عندي، وتبينه، وليس كذلك سبيل المعلومات كلها، ألا ترى أنّ منها ما يحتاج إلى توقف فيه، واستدلال عليه، وتنزيل له، ويدلّ على أنّ هذه الشهادة يُراد بها المعنى الزائد على العلم أنّه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً ممّا ذكرنا، أو مقترناً بما وصفنا من المعاني، فالذي يدلّ على أنّه المقترن بالمعاني التي ذكرنا قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١].

فلو كان معنى «شهد» العلم خالياً من هذه المعاني لكان المعنى: وما علمنا إلا بما علمنا، وإلا من علم بالحقّ وهم يعلمون، فإذا لم يتّجه حملُه على هذا علِمَ أنّ معناه ما ذكرنا. وشهد في هذا الوجه يتعدى بحرف جرّ، فتارة يكون (الباء) وأخرى يكون (على)، فمما يتعدى بعلى قوله: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١] وقوله: ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾ [فصلت: ٢٠] و﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤] ﴿شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَعَرَّضْنَا لِنُفُوسِنَا الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠] ومن التعدي بالباء قوله: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١] و﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾ [الزخرف: ٨٦] وقوله: ﴿أربع شهاداتٍ بالله﴾ [النور: ٦] فإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفعال المتعدية إذا نقلت بالهمزة، قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] فأما قوله: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور، كأنهم وُبِّخُوا على أن قالوا ما لم يحضروا ممّا حكمه أن يعلم

(٢) مرّ سابقاً.

(١) مرّ سابقاً.

بالمشاهدة. ومن قال: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ فالمعنى: أحضروا ذلك، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما بني للمفعول به نقص فتعدى الفعل إلى مفعول واحد، ويقوي هذه القراءة قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١] فتعدى إلى مفعولين لما بني الفعل للفاعل. فأما قوله: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ [هود: ٥٤] فعلى إعمال الثاني، كما أن قوله: ﴿آتُونِي أفرغ عليه قطراً﴾ [الكهف: ٩٦] كذلك، والتقدير: إني أشهد الله إني بريء. واشهدوا أنني بريء، فحذف المفعول الأول على: ضربت وضربني زيد، وهذا منقول من شهد بكذا، إلا أن حرف الجر يُحذف مع أن وأن، فأما الباء في قوله: أشهد بالله فهي متعلقة بهذا الظاهر، كما أن قوله: أحلف بالله، وأقسم بالله، يتعلق الجار فيه بهذا الظاهر. فإن قلت: فلم لا يكون الجار فيه معلقاً بمحذوف كأنه قال: أشهد بقوة الله، فيكون الجار فيه كالذي في قوله: حضرت بسلاحي، وشهدت بقوتي، فإن ما تقدم أولى من هذا، ألا ترى أنك تقول: أشهد وأشهد بالله كما تقول: أحلف وأحلف بالله، وأقسم وأقسم بالله؟ فكما أنك في هذا تعلق الجار بالظاهر كذلك في أشهد تعلقه به. وقال: ﴿وَرَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [القصص: ٧٥] ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ٤١] وقال: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فشهداء جمع شهيد، كفقهاء وفقهاء، وظريف وظرفاء، فأما قوله: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨] فيجوز أن يكون الأَشْهَاد جمع شاهد مثل: صاحب وأصحاب. وطائر وأطيوار، وأظنه قول سيبويه، ويجوز أن يكون أشهاد جمع شهيد، كيتيم وأيتام، وشريف وأشراف وأبيل<sup>(١)</sup> وأبال، وهذا كأنه أرجح؛ لأن ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على فعيل.

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] بضمّ الرّاء وفتح

التاء.

الباقون: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بضمّ التاء وفتح الرّاء<sup>(٢)</sup>.

حجّة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله: ﴿إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ نَتَشَرُّونَ﴾ [الروم: ٢٠] فتنتشرون مثل تخرجون، ألا ترى أن انتشر مطاوع نَشَرْتُهُ، كما أن خرج مطاوع أخرجته؟. وحجّة ﴿تَخْرُجُونَ﴾ قوله: ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥] وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا هَذَا﴾ [يس: ٥٢].

(١) الأبيّل: رئيس النصارى، وقيل: هو الراهب، وقيل: الراهب الرئيس، وقيل: صاحب الناقوس. (لسان العرب ٦/١١ مادة: أبل).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿قَلَّ أَوْلُو جِثَّتِكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] بِالْفِ وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿قَل﴾ بغير ألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: فاعل قال: النذير، المعنى: وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مُترفوها إننا وجدنا آباءنا على أمة، فقال لهم النذير: أَوْلُو جِثَّتِكُمْ بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم؟ ويجوز فيمن قال: قل، أن يكون حكاية ما أوجي إلى النذير، كأنه: أوحينا إليه فقلنا له قل لهم: أَوْلُو جِثَّتِكُمْ بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عز وجل: ﴿سَقْفًا﴾ [الزخرف: ٣٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿سَقْفًا﴾، على التوحيد.

وقرأ الباقون: ﴿سُقْفًا﴾ بضم السين والقاف على الجميع<sup>(٢)</sup>.

السُقْفُ: جمع سَقْفٍ قال: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، والجمع سُقْفٌ، مثل: رَهْنٍ وَرُهْنٌ، وَيُخَفَّفُ فيقال: رَهْنٌ، ومثله في الصفة: فَرَسٌ وَرُزْدٌ<sup>(٣)</sup>، وَخَيْلٌ وَرُزْدٌ؛ كذلك كَثٌ<sup>(٤)</sup> وَكُثٌّ، وَسَهْمٌ وَحَشْرٌ<sup>(٥)</sup>، وَسِهَامٌ وَحَشْرٌ، وَفُعْلٌ في الجمع يخفَّف نحو أَسَدٍ وَأَسْدٍ. قال:

كَأَنَّ مُحَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَزُجُ يُنَازِلُهُ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ<sup>(٦)</sup>  
وسقف واحد يدل على الجمع، ألا ترى أنه قد عَلِمَ بقوله: ﴿لبيوتهم﴾ أن لكل

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٧.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) فرس وُزْدٌ: هو بين الكمية والأشقر. ابن سيده: الوُزْد لون أحمر يضرب إلى صُفرة حسنة في كل شيء؛ فرس وُزْدٌ، والجمع وُزْدٌ وورادٌ والأثنى وردة. (لسان العرب ٤٥٦/٣ مادة: ورد).

(٤) الكُثُّ: نعتٌ كثيث اللحية. ومصدره: الكُثُوثة. (لسان العرب ١٧٩/٢ مادة: كث).

(٥) سهم حَشْرٌ: مستوي قُدِّ الریش وقيل: مُلَزَقٌ جيد القُدِّ، وكذلك الریش. (لسان العرب ١٩٢/٤ مادة: حشر).

(٦) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣١١/١:

كَأَنَّ مُجَرَّبًا مِنْ أَسَدٍ تَزُجُ أَرَى ذَوِ كِنْدَةَ لِنَابِيهِ قَبِيبٌ

البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٠، ولسان العرب ٣٠٤/١

(حرب)، ٦٥٧ (قبب)، ٢١٨/٢ (ترج)، وأساس البلاغة ص ٣٥٢ (قبيب)، وتاج العروس ٢٥٤/٢

(حرب)، ٥٠٦/٣ (قبب)، ٤٣٧/٥ (ترج).

تَزُجٌ: موضع يُنسب إليه الأسد. وقيل: مأسدة بناحية الغور.

قَبُّ الأَسَدِ والفحل يَقْبُ قَبًا وَقَبِيًّا إذا سمعت قعقعة أنيابه.

بيت سقفاً. وروي عن مجاهد أنه قال: كل شيء من السماء فهو سَقْفٌ، وكل شيء من البيوت فهو سُقْفٌ بضميتين، ويشبه أن يكون اعتبر في السُقْفِ قوله: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

قال: وقرأ عاصم وحمره: ﴿لَمَّا مَتَّعْ﴾ [الزخرف: ٣٥] مشددة.  
وقرأ الباقون: ﴿لَمَّا﴾ خفيف<sup>(١)</sup>.

من شدد كانت ﴿إِنْ﴾ عنده بمعنى ﴿مَا﴾ النافية كالتي في قوله: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]؛ فكذلك المعنى في الآية: ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا، و﴿لَمَّا﴾ في معنى ﴿إِلَّا﴾، وقد حكى سيبويه: نشدتك الله لَمَّا فَعَلْتِ، وحمله على إلا، وهذه الآية تدل على فساد قول من قال: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] أَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّهُ هُوَ إِلَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ. وزعموا أَنَّ فِي حَرْفِ أَبِي: ﴿وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾، فهذا يدل على أَنَّ ﴿لَمَّا﴾ بِمَعْنَى ﴿إِلَّا﴾ وَأَنَّ ﴿إِنْ﴾ بِمَعْنَى ﴿مَا﴾، وَحُكِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ وَجْهَ التَّثْقِيلِ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا مُثْقَلَةٌ، وَجَعَلَهَا فِي مَعْنَى إِلَّا، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّخْفِيفَ الْوَجْهَ، قَالَ: لِأَنَّ لَمَّا فِي مَعْنَى إِلَّا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَلَا يَكَادُ يُتَكَلَّمُ بِهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ ﴿لَمَّا﴾ بِالتَّخْفِيفِ، فَإِنَّ ﴿إِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ الْمَخْفُفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ فِيهَا الَّتِي تَدْخُلُ لِتَفْصَلَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ فِي قَوْلِهِ:

هبلتك أمك إن قتلت لفارساً<sup>(٢)</sup>

وكقوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وَمَنْ نَصَبَ بِهَا مَخْفُفَةً

(١) تقدم في يس.

(٢) صدر بيت. عجزه:

حلث عليك عقوبة المتعمد

ويروى «لمسلماً» بدل «لفارساً».

البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠، ٣٧٤، ٣٧٦ - ٣٧٨، والدرر ١٩٤/٢، وشرح التصريح ٢٣١/١، وشرح شواهد المغني ٧١/١، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣، وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩، والإنصاف ٦٤١/٢ وأوضح المسالك ٣٦٨/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى الداني ص ٢٠٨، ووصف المباني ص ١٠٩ وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢، ٥٥٠، وشرح الأشموني ١٤٥/١، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦، وشرح المفصل ٧١/٨، ٢٧/٩، واللامات ص ١١٦، ومجالس نعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢/٢٥٥، ومعني اللبيب ٢٤/١، والمقرب ١/١١٢، والمنصف ٣/١٢٧ وجمع الهوامع: ١/١٤٢.

الشاهد فيه قوله: «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ، وهو «قتلت» وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

فقال: إن زيدا لمنطلق، استغنى عن هذه اللام، لأن النافية لا ينتصب بعدها الاسم، فإذا لم يقع بعدها انتصاب اسم لم يقع اللبس، و﴿مَا﴾ فيه زائدة، المعنى: وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا، ولم تعمل ﴿إِنْ﴾ عمل الفعل لَمَا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصب بها مخففة، والقياس أن لا تعمل إذا خففت يدلُّك على ذلك دخولها على الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَنْفِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦] ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ﴾ [الزخرف: ٣٨].  
فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾  
لاثنين.

وقرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿جَاءَنَا﴾ واحد<sup>(١)</sup>.  
حجة الإفراد: قوله: قال: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الزخرف: ٣٨] فهو واحد،  
وحجة التثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لِّمُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَمْ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]  
فقوله: ﴿جاءانا﴾ على التثنية هو الكافر وقرينه هذا.

وهكذا روي عن عكرمة قال: الكافر وقرينه، وليس يدلُّ قوله: ﴿يَلَيْتَ بَيْنِي  
وَبَيْنَكَ﴾ أنَّ قرينه ليس معه، بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.  
قال وكُلُهُمْ قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [الزخرف: ٥٣] إلا عاصمًا في رواية حفص، فإنه  
قرأ: ﴿أسورة﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسوارٌ من قوم أساورة، وهو إسوارُ المرأة، وسوار  
المرأة وأسورةٌ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَان<sup>(٣)</sup>، يكونان في يديها.  
قال أبو علي: فرواية حفص: أسورةٌ هو جمع سوار، جمعه على أسورة، مثل:  
سقاءٍ وأسقية. وإزارٍ وأزرّة، وخوانٍ وأخونة.

ومن قرأ ﴿أسورة﴾ جعله جمع إسوارٍ الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع:  
أساورة، فالحق الهاء في الجمع على أنَّ الهاء عوضٌ من الياء التي ينبغي أن تلحق في  
جمع إسوارٍ على حدٍّ: إعصارٌ وأعاصيرٌ فإن شئت قلت: أساورة، وإن شئت قلت:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) القُلْبُ من الأسورة: ما كان قلداً واحداً. ويقولون: سوارٌ قُلْبٌ، وقيل: سوارُ المرأة والقُلْبُ: الحية البيضاء، على التشبيه بالقُلْب من الأسورة. (لسان العرب ١/ ٦٨٨ مادة: قلب).

أساويرُ. ويجوز في أساورة أن يكون جمع أسورة مثل أسقية وأساق، ولحقت علامة التانيث كما لحقت في قشعم<sup>(١)</sup> وقشاعمة، فأما أساورة في جمع إسوار، فالهاء فيه على حدّ ما يلحق المعربات نحو: طيالسّة، وزنادقة، وقد لحقت هذه الهاء المُعَرَّبَة نحو: صياقلة وقشعم وقشاعمة، والإسوازُ معربٌ وهو الفارس.

اختلفوا في ضمّ السّين واللام من قوله عزّ وجلّ: ﴿سَلَفًا﴾ [الزخرف: ٥٦] وفتحهما.

فقرأ حمزة والكسائي: ﴿سَلَفًا﴾ بضمّ السّين واللام.

وقرأ الباقر: ﴿سَلَفًا﴾ بفتحهما<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: سَلَفًا بضمّ السّين واللام جاز أن يجعله جمعاً لسَلَفٍ، فيكون مثل أسدٍ وأسد، ووثنٍ ووثن، وقالوا: أثنٌ، ومثلاً لحقته تاء التانيث من هذا: خَشْبَةٌ وخُشْبٌ، وبدنةٌ وبُدْنٌ. ومن قال: ﴿سَلَفًا﴾ بفتح السّين واللام؛ فلأنّ فعلاً قد جاء في حروفٍ يراد بها الكثرة، وكأنّه اسم من أسماء الجمع، كقولهم: خادمٌ وخَدَمٌ، وطالبٌ وطَلَبٌ، وحارسٌ وحَرَسٌ، وحكى أحمد بن يحيى: رائجٌ وزَوْجٌ؛ فلذلك جاء في موضع الجمع في قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا﴾ [الزخرف: ٥٦] وكذلك المثل واحدٌ يراد به الجمع، فمن ثمّ عطف على سلفٍ في قوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا﴾ ويدلُّك على وقوعه على أكثر من واحد قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا... وَمَنْ رَزَقْنَاهُ﴾ [النحل: ٧٥] فأوقع لفظ الأفراد على التثنية، وكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثل في قوله: ﴿وَذَلِكَ الْأَمْتَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [العنكبوت: ٤٣ والحشر: ٢١] فمثل في هذا كالمثل في أنّه جُمِعَ مرةً وأفرد أخرى، في قوله: ﴿إِنَّا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا فَمَا نُخَالِفُ﴾ [النساء: ١٤٠] وجمع في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُ لَكُمْ مِنْكُمْ﴾ [محمد: ٣٨] وكذلك أفرد في موضع التثنية فيما أنشده سيبويه:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلٍ<sup>(٣)</sup>

ويشئى أيضاً في قوله:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٤)</sup>

(١) القَشَعْمُ: المُسْنُ من الرجال والنسور. و: الأسد (ج) قشاعم.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) بعده: سَقِيَانٍ مَمشُوقَانِ مَكْنُوزَا العَصَلِ

الرجز للحدلمي في شرح أبيات سيبويه ١٠/٢، ويلا نسبة في الكتاب ١٧/٢، ولسان العرب ٤٦٨/١ (سقب)، ٤٠٢/٥ (كنز)، وتاج العروس ٦٢/٣ (سقب)، ٣٠٧/١٥ (كنز) إن زيدا وجُعلاً، ههنا، رجلان. وقوله: سَقِيَانٍ إنما أراد هنا مثل سَقِيَيْنِ في قوة الغناء. وذلك لأنّ الرجلين لا يكونان سَقِيَيْنِ، لأنّ نوعاً لا يستحيل إلى نوع. (اللسان ٤٦٨/١ سقب).

(٤) عجز بيت. صدره: من يفعل الحسنات الله يشكرها

البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ وله أو لعبد =

وإذا كانت الجموع الصَّحيحة قد كُسِّرَتْ في نحو: حِمَالٌ<sup>(١)</sup> وَحَمَائِلُ، وَأَسْقِيَةٌ وَأَسَاقٍ، فأن يجوز تكسير نحو سَلَفٍ على سُلْفٍ أجدُرُ.

اختلفوا في ضَمِّ الصَّادِ وكسرها من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَصْدُوكَ﴾ [الزخرف:

.[٥٧]

فقرأ نافع وابن عامر والكسائي: ﴿يَصْدُوكَ﴾ بضمِّ الصَّادِ.

وقرأ الباقون ﴿يَصْدُونُ﴾ بكسر الصَّادِ<sup>(٢)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ﴾ يَضِجُونَ، ومن ضمَّها: فمجازها يعدلون.

وقال غيره يَصِدُونُ وَيَصْدُونُ والكسر أكثر، قال: ومعناها جميعاً: يَضِجُونَ،

وقال أبو الحسن: يَصِدُونُ وَيَصْدُونُ، مثل: يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، وقال بعض المفسرين:

يضحكون.

قال أبو علي: المعنى: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ

جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال المشركون: ﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أي:

إِنْ كَانَتْ أَلِهَتُنَا حَصَبَ جَهَنَّمَ لِأَنَّهَا اتَّخَذَتْ آلِهَةً وَعَبَدت فَعِيسَى فِي حَكْمِهِمْ كَذَلِكَ،

فَقَالَ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ [الزخرف: ٥٧] فِي هَذَا الَّذِي قَالُوهُ ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ

يَصِدُونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] أَي: يَضِجُونَ لَمَّا اتَّوَا بِهِ عِنْدَهُمْ فِي تَسْوِيَتِهِمْ بَيْنَ عِيسَى

عَلَيْهِ السَّلَامِ، وَبَيْنَ أَلِهَتِهِمْ، وَمَا ضَرَبُوهُ إِلَّا إِرَادَةَ الْمَجَادَلَةِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ الْمُرَادَ

بِحَصَبِ جَهَنَّمَ مَا اتَّخَذُوهُ مِنَ الْمَوَاتِ، وَيُقَالُ: صَدَّ عَنْ كَذَا فَيُوصَلُ بَعْنُ، كَمَا قَالَ:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ<sup>(٣)</sup>

= الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢، ولسان العرب ٤٧/١١ (بجل)، والمقتضب ٧٢/٢، ومغني اللبيب ٥٦/١، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، ونوادر أبي زيد ص ٣١، ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٤/٢١٠، وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١، والخصائص ٢٨١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وشرح المفصل ٢/٩، ٣، والكتاب ١١٤/٣، والمحتسب ١/١٩٣، والمقرب ٢٧٦/١، والمنصف ١١٨/٣، وهمع الهوامع ٦٠/٢ وَيُرْوَى «سيان» مكان «مثلان».

الشاهد فيه قوله: «من يفعل الحسنات الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط والتقدير: فالله يشكرها، وهذا الحذف للضرورة الشعرية، وأجازه بعضهم إذا علم.

(١) الحمال: جمع الحمل: ما يُحْمَلُ فِي الْبَطْنِ مِنَ الْأَوْلَادِ فِي جَمِيعِ الْحَيَوَانَ (لسان العرب ١١٧٦/١ مادة: حمل).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٣) صدر بيت مر سابقاً.

و: صددتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عمرو<sup>(١)</sup>  
 ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ﴾ [النساء: ٦١]، ﴿وَصُدِّعَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]، فَمَنْ ذهب  
 فِي يَصِدُّونَ إِلَى مَعْنَى يَعْدِلُونَ كَانَ الْمَعْنَى إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ أَي: مِنْ أَجْلِ الْمِثْلِ يَصُدُّونَ،  
 وَلَمْ يُوَصَّلْ يَصِدُّ بَعْنُ وَمَنْ قَالَ فِي يَصِدُّونَ يَضْجُونَ جَعَلَ ﴿مِنْ﴾ مُتَّصِلَةً بِبِضْجٍ؛ كَمَا  
 تَقُولُ: ضَجَّ مِنْ كَذَا.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ وحده: ﴿يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] بِضَمِّ الْهَاءِ.  
 وقرأ الباقون: ﴿يَا أَيُّهَا﴾ بِفَتْحِ الْهَاءِ، وَكَانَ أَبُو عَمْرِو وَالْكَسَائِيُّ يَقِفَانِ بِالْأَلْفِ وَلَمْ  
 يَحْفَظْ عَنْ غَيْرِهِمَا وَقَفَ.

قد تقدّم القول في ذلك، وفي ذكر شبهة ابن عامر.  
 قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]  
 بِكَسْرِ الْأَلْفِ.

وقرأ الباقون: ﴿أَنْتُمْ﴾ بِفَتْحِ الْأَلْفِ.  
 قال أبو علي: قراءة ابن عامر: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾  
 [الزخرف: ٣٩] فاعل ينفعكم فيه الاشتراك كما أنه في قول من فتح أن كذلك،  
 المعنى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم وفي هذا حرمان التأسّي، وهي نعمة يسلبها الله  
 من أهل النار ليكون أشدّ لعذابهم، ألا ترى أن التأسّي قد يخفف عن المتأسّي كثيراً من  
 حزن كما جاء:

.....ولكن أعزّي النفس عنه بالتأسّي<sup>(٢)</sup>

ولكنّه أضمر الفاعل هنا لما يقع عليه من الدلالة بعد، وجاز له إضمار الفاعل  
 لدلالة الحال عليه، كقولهم: إذا كان غداً فأتني، فأضمر الفاعل، فكذلك أضمره  
 لدلالة في قوله: ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾، وحال التلاوة دالةً عليه ومبيّنة له، ويجوز فيه  
 وجه آخر، وهو: أن يكون فاعل ينفع التبرؤ كأنه: ولن ينفعكم اليوم تبرؤ بعضكم من  
 بعض، وأظن أن بعض المفسرين قد قاله، ودل على التبرؤ ما في الكلام من الدلالة  
 عليه، وذلك أن قوله: ﴿يَنْبَيْتَ بَيْتِي وَيَبْنِي بَيْتَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، يدل على  
 التبرؤ، فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله: ﴿فَرَادَهُمْ يُبْنِي﴾ [آل عمران: ١٧٣]

(١) صدر بيت مرّ سابقاً.

(٢) تمام البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦٩/٤:

وما يبكون مثل أخي ولكن أسلّي النفس عنه بالتأسّي  
 البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المخصص ٢٢/١٦.



ونحوه في أن ما تقدّم من الكلام يدلّ عليه، ومن فتح ﴿أَنَّ﴾ على هذا القول وجب أن يكون في موضع نصب؛ لأنّ الفعل إذا اشتغل بما تحمّله من الضمير الذي هو الذكّر، في المعنى، وجب أن يكون ﴿أَنْتُمْ﴾ في موضع نصب، فأما ﴿اليوم﴾ في قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ﴾ فمتعلق بالرفع، ولا يجوز إذا تعلّق به ظرف من الزّمان أن يتعلّق به آخر منه، ولا يصحّ بدلٌ ﴿إِذْ﴾ من ﴿اليوم﴾، ولكنّ الظرف الذي هو ﴿إِذْ﴾ يتعلّق بالمعنى كأنه: لن ينفعكم اليوم اشتراككم أمس، ولا يتعلّق بالاشتراك، لأنّ الموصول لا تتقدّم عليه صلته، ولكنّه نحو قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ لِمَجْرِمٍ﴾ [الفرقان: ٢٢].  
ألا ترى أنّ ما بعد ﴿لَا﴾ هذه لا يعمل فيما قبلها، كما أنّ ما بعد ﴿أَنَّ﴾ لا يعمل فيما قبلها؟ وكذلك المصدر، ولكنّ المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم، فـ﴿إِذَا﴾ في كلتا القراءتين يتعلّق بهذا المعنى، ولا يتعلّق بالرفع.

اختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف:

٦٨].

فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿يا عباد﴾ بغير ياء.

وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يا عبادي﴾ بإثبات الياء. وكلّهم أسكنها غير عاصم في رواية أبي بكر؛ فإنّه نصبها ﴿يَعْبَادِ لَا حَوْفَ﴾ [الزخرف: ٦٨].

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنّه وقف ﴿يا عبادي﴾ بياء، وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: الوقف بغير ياء.

قال أبو علي: حذف الياء في ﴿يا عبادي﴾ أحسن؛ لأنّه في موضع تنوين، ألا ترى أنّها قد عاقبتة؟ فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد كذلك تحذف الياء لكونه على حرف، كما أنّ التنوين كذلك، ولأنّه لا ينفصل من المضاف، كما لا ينفصل التنوين من المنون؛ فصار في المعاقبة كالتنوين وحرف الندبة، وكعلامة الضمير والثون في نحو: هُمُ الضّاربيوه، والآخذه.

ووجه من أثبت الياء في المنادى، أنّه علامة ضمير كالهاء في غلاميه، والكاف في غلامك، فكما لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذف الياء، والأوّل أكثر في استعمالهم.

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف:

٧١] بإثبات هاء بعد الياء.

وقرأ الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿تشتهي﴾ بغير هاء<sup>(١)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

قال أبو علي: حذف الهاء من الصلّة في الحسن كإثباتها، إلا أنّ الحذف يرجح على الإثبات بأنّ عامّة هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف، فمن ذلك قوله: ﴿أَهْدَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] ﴿وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩] و﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ويقوي الحذف من جهة القياس أنّه اسم قد طال؛ والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من اشهباب، واحميرار، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، فكما ألزموا الحذف لهذا ولباب احميرار في أكثر الأمر، كذلك يحسن أن تحذف الهاء من الصلّة، وقد جاءت مثبتة في قوله: ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿وإليه يرجعون﴾ [الزخرف: ٨٥] في الياء والتاء.

فقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وإليه تُرْجَعُونَ﴾ بالتاء مضمومة.  
وقرأ الباقر بالياء مضمومة<sup>(١)</sup>.

حجّة الياء أنّ قبله غيبة، وهو قوله: ﴿فَذَرَهُمْ يَتَوَسَّوْا وَيَلْعَبُوا﴾ [الزخرف: ٨٣] والمعارض: [٤٢].

وجه التاء على: ﴿قل لهم﴾ و﴿إليه ترجعون﴾، أو أريد به مع الغيبة مخاطبون، فَجَعَلْتُ الخطاب على الغيبة، فيكون الغيب مُرَادِينَ مع غيرهم.

اختلفوا في قوله: ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٨] في فتح اللام وكسرها.

فقرأ عاصم وحمزة: ﴿وَقِيلَهُ يَكْرَبُ﴾ [الزخرف: ٨٨] بكسر اللام. المفضل عن عاصم: ﴿وَقِيلَهُ﴾ منصوبة اللام.  
الباقر: ﴿قِيلَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه الجرّ في قوله: ﴿وَقِيلَهُ﴾، على قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]، أي: يعلم الساعة، ويصدقّ بها، ويعلم قِيلَهُ، ومعنى يعلم قِيلَهُ، أي: يعلم أنّ الدعاء مندوبٌ إليه بنحو قوله: ﴿أَدْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] و﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥].

فأمّا نصبُ ﴿قِيلَهُ﴾ فعلى الحمل على موضع: ﴿وعنده علم الساعة﴾ لأنّ الساعة مفعول بها، وليست بظرف، فالمصدر مضافٌ إلى المفعول به، ومثل ذلك قوله:

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا  
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

يُخْسِنُ بَيْنَ الْأَضْلِ وَالْقِيَانَا<sup>(١)</sup>

فكما أن القيان والليان محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول به؛ كذلك قوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ لما كان معناه: يعلم الساعة، حملت ﴿قِيلَهُ﴾ على ذلك. ويجوز أن تحمله على: يقول قيله، فيدلُّ انتصابُ المصدر على فعله، وكذلك قول كعب:

يَسْعَى الْوَشَاءَ حَنَانِيهَا وَقِيلَهُمْ<sup>(٢)</sup> إِنَّكَ يَا ابْنَ أَبِي سُلَيْمَى لَمَقْتُولُ<sup>(٣)</sup>  
 ووجه ثالث: أن يُحمل على قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠] ﴿وقيله﴾ [الزخرف: ٨٨].

وقرأ ناسٌ من غير السبعة: ﴿وقيله يا رب﴾ بالرفع، ويحتمل ضربين: أحدهما: أن تجعل الخبر: وقيله قيل يا رب، فيُحذف، والآخر: أن تجعل الخبر قيله يا رب مَسْمُوعٌ وَمُقَبَّلٌ، فيا رب منصوبُ الموضع بقيله المذكور، وعلى القول الآخر بقيله المضمر، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذف بعض الموصول، ويبقى بعضه؛ لأنَّ حَذْفَ القولِ قد أضمر حتى صار بمنزلة المذكور. وقد يحتمل بيتُ كعبِ الرفع على الوجهين اللذين ذكرناهما فيمن رفع ﴿قيله﴾ في الآية.

قال قرأ نافعٌ وحده: ﴿وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام بالتاء.  
 وقرأ الباقون بالياء.

وقال الخفَّاف: عن أبي عمرو: الياء والتاء عندي سواء<sup>(٤)</sup>.

وجه الياء أن يحمل على الغيبة التي هي: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩].

ووجه التاء على الخطاب على ﴿قُلْ﴾ المظهر في الكلام: قل لهم سوف تعلمون، وكلاهما قريب المتناول كما خبر أبو عمرو فيه.

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، والكتاب ١/١٩١، ١٩٢، ولزياد العنبري في شرح التصريح ٢/٦٥، وشرح المفصل ٦/٦٥، وله أو لرؤية في الدرر ٦/١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣١٥، وخزانة الأدب ٥/١٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١٨، وشرح المفصل ٦/٦٩، ومغني اللبيب ٢/٤٧٦، وهمع الهوامع ٢/١٤٥.

(٢) رواية الشطر الأول في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦/٢٩٤:

يسعى الوشاة جنابيهما وقولهم

(٣) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٩، وأساس البلاغة (جنب).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

قال: وقرأ أبو عمرو وابن كثير: ﴿وَقَالُوا أَلَهْتُمَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨] ممدودة، - استفهام - في تقدير ثلاث أَلْفَاتٍ، وقال عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿أَلَهْتُمَا﴾ بهمزيين بعد الثانية أَلْفٌ.

وقال أحمد بن صالح عن قالون عن نافع: ءألهتنا بهمزة واحدة بعدها مدّة في تقدير همزة بعدها أَلْفَانِ.

وكذلك قرأت علي ابن عبدوس عن أبي عمرو عن إسماعيل عن نافع.

وقال أحمد بن صالح: وأراني سمعتُ أبا بكر بن أبي أويس يقول كما قال قالون، وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال الخبر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله استفهامٌ في تقدير ثلاث أَلْفَاتٍ ترجمةٌ فيها تَجَوُّزٌ، وتحقيقها أن الهمزة المبدوء بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة أَفْعَلَةٍ من الهة بين بين، وبعد هذه الهمزة التي هي همزة أَفْعَلَةٍ الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزةٌ من إلهٍ قلبت أَلْفًا لاجتماع الهمزتين اللَّتَيْنِ الأولى منهما مفتوحةٌ، فهي مثل آدم، والكوفيون وابن عامر خَفَقُوا الهمزتين جميعاً على ما يروونه من تحقيق الهمزتين. وما ذكره أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزة واحدة وبعدها مدّة، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة أَفْعَلَةٍ يجعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة.

وقوله في تقدير همزة بعدها أَلْفَانِ، معناه أن همزة الاستفهام التي في قوله: ﴿أَلَهْتُمَا﴾ جَعَلَ الهمزة التي بعدها بين بين، فصار كالألف للتخفيف الذي دخلها، وكونها بين الألف والهمزة، والألف الثانية هي أَلْفٌ في الحقيقة، فأما التي قبلها فهمزة بين بين.

وما ذَكَرَهُ عن ورش أنه كان يقرؤها بغير استفهام، فإنَّ المعنى على الاستفهام، ألا ترى أنَّ المعنى: أَيْهَمَا خَيْرٌ؟ ولعلَّه حذف الهمزة لاجتماع المثليين ودلالة أم عليها، كما حذفها عمرانٌ في قوله:

وَأَضْبَحْتُ فِيهِ آمِنًا لَا كَمَغْشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِّيعَةَ أَوْ مُضَرَ<sup>(٢)</sup>  
أم الحيِّ قحطانٍ ...

فهذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقد قيل في قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَنْهَى عَلَيَّ﴾ [الشعراء:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا نسبة في

الخصائص ٢/٢٨١، والمحتسب ١/٥٠، ومغني اللبيب ٢/٥٦٩، ٦٧٠.

[٢٢] أن المراد به الاستفهام، والوجه إثبات الهمزة وترك حذفها ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفة قول الكميت:

وَلَا لَعِبًا مِّنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(١)</sup>

معناه علي: أو ذو الشيب يلعب؟ علي وجه التقرير، أن ذلك لا ينبغي.

(١) عجز بيت . صدره:

طربيتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ

البيت من الطويل، وهو للكميت في جواهر الأدب ص ٣٩، وخزانة الأدب ٤/٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١٢٣/١١، والدرر ٣/٨١، وشرح شواهد المغني ص ٣٤، والمحتسب ١/٥٠، ٢/٢٠٥، ومغني اللبيب ص ١٤ والمقاصد النحوية ٣/١١٢، وبلا نسبة في الدرر ٥/١١٢، وهمع الهوامع ٢/٦٩.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الدخان

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ههنا ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ [٧] برفع الباء .  
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي ههنا: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ بكسر الباء .  
وفي المزمّل: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [٩] بكسر الباء .  
وفي عم يتساءلون: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [٣٧] كسراً، ووافقهم ابن عامر على هذين  
الحرفين في المزمّل، وفي عم يتساءلون .

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ذلك كله بالرفع .  
وقرأ عاصم في رواية حفص في المزمّل: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ رفعاً، وفي  
الدخان، وعم يتساءلون: بالخفض<sup>(١)</sup> .

رفع الباء من ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ على القطع من الأول؛ لأن ما بعده قد تمّ فانقطع  
الكلام بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٦] .

والرفع فيه على أحد أمرين: إمّا أن يكون خبر مبتدأ محذوف لما قال: ﴿رَحْمَةً مِّنْ  
رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الدخان: ٦] قال: هو ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ فحذف المبتدأ، أو  
يكون: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾ مبتدأ وخبره الجملة التي عاد الذكر منها إليه، وهو قوله:  
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ويقوي هذا قوله: ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ومن قرأ: ﴿رَبِّ  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جعله بدلاً من ﴿رَبِّكَ﴾ المتقدم ذكره .

قال أبو الحسن: الرفع أجود وبه نقرأ .  
وما في المزمّل: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [المزمّل: ٨، ٩] فقد تمّ  
الكلام بقوله: ﴿وتبتل إليه تبتيلاً﴾، وانقطع، فالاستئناف فيه أحسن كما كان في قوله:  
﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ في الدخان، ومن لم يستأنف أبدله من ﴿رَبِّكَ﴾ من قوله:  
﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ - ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ كما أبدل في الدخان، فإذا قطعه من قوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩ .

﴿وَأَذْكُرُ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ فرغ ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ كان على الوجهين اللذين ذكراهما في الآية التي في الدخان، وما في عم يتساءلون، فقوله: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاً حِسَابًا﴾ [النبا: ٣٦] فمن استأنف أيضاً جاز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وجاز أن يكون: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿الرَّحْمَنُ﴾، ومن أبدل فقال: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ كان الرحمن على قوله مبتدأ وما بعده خبره.

اختلفوا في كسر التاء وضمها من قوله عز وجل: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ [الدخان: ٤٧] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿حُذُوهُ فَاعْتَلَوْهُ﴾ بضم التاء. عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ و﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر والضم جميعاً، لم يذكر عبيد الباقيين بشيء. وعن عبيد عن هارون عن أبي عمرو: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ كسراً. وقرأ الباقون: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾ بالكسر<sup>(١)</sup>.

قيل في قوله: فاعتلوه: قودوه بعنف، ويعتل ويعتل مثل يعكف ويعكف ويحشر ويحشر، ويفسق ويفسق، ونحو ذلك من الكلم التي يجيء فيه يفعل ويفعل جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عز وجل: ﴿يَغْلِي﴾ [الدخان: ٤٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص: ﴿يَغْلِي﴾ بالياء. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء<sup>(٢)</sup>.

من قال: ﴿تَغْلِي﴾ بالتاء حملة على الشجرة، كأن الشجرة تغلي في البطون، ومن قال: ﴿يَغْلِي﴾، جعله على الطعام لأن الطعام هو الشجرة في المعنى. ألا ترى أنه خبر الشجرة؟ والخبر في المعنى إذا كان مفرداً هو الابتداء، ولا يجعل على المهل؛ إنما ذكر للتشبيه في الدوب.

فأمّا قوله: ﴿أَلَمْ يَكْ نَظْفَةً مِّن مَّيِّ ثُمْنِي﴾ [القيامة: ٣٧] فالتاء فيه كالياء؛ لأن كل واحد منهما هو الآخر، قال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

وقرأ الباقون: ﴿إِنَّكَ﴾ بكسر الألف<sup>(٣)</sup>.

من كسر ﴿أَنَّ﴾ فعلى ما كان يقوله، فالمعنى: إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ فِي زَعْمِكَ، وفيما تقوله، فأجري ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذكر به، ومثل هذا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي شركائي فيما يفترون ويدعون، وأخبرنا بعض الرواة أن زهرة اليمين قال في جرير: أبلغ كليباً وأبلغ عنك شاعرها أنبي الأغر وأني زهرة اليمين<sup>(١)</sup> وأجابه جرير:

أَلَمْ تَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يَا زُهْرَةَ الْيَمَنِ<sup>(٢)</sup>  
أي: زهرة اليمين فيما تقول، وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا أعز الوادي وأمنعهم، فعلى ما يقول جاء التنزيل بتكذيبه، فأما قول الكسائي: ﴿ذُقْ أَنْكَ﴾ بفتح الهمزة فالمعنى: ذق بأنك، والناس على الأول.

قرأ نافع وابن عامر ﴿فِي مَقَامِ أَمِينٍ﴾ [الدخان: ٥١] بضم الميم.

وقرأ الباقون: ﴿فِي مَقَامٍ﴾ بفتح الميم<sup>(٣)</sup>.

من فتح الميم من ﴿مَقَامٍ﴾ أراد به المجلس والمشهد، كما قال: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] ووصفه بالأمن، يقوي أنه يُراد به المكان، ووصف بالأمن كما يوصف بالخوف.

وأما مَنْ ضَمَّ فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْمَكَانَ مِنْ أَقَامَ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مَعْنَى الْقَرَاءَتَيْنِ وَاحِدًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهُ مُصَدَّرًا وَيَقْدَرُ الْمُضَافَ مُحذُوفًا فِي مَوْضِعِ إِقَامَةِ أَمِينٍ.

(١) مرّ سابقاً.

(٢) مرّ سابقاً.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الجاثية

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ﴾ [٤] رفعا،  
﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٌ﴾ [٥] رفعا.

وقرأ حمزة والكسائي: كسرا فيهما<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ﴾ جاز الرفع في قوله: ﴿ءَايَاتٌ﴾ من وجهين:  
أحدهما: العطف على موضع ﴿إِنَّ﴾ وما عملت فيه؛ لأن موضعها رفع بالابتداء، فيحمل  
الرفع فيه على الموضع، والآخر: أن يكون مُستأنفاً، ويكون الكلام جملة معطوفة على  
جملة؛ فيكون قوله: ﴿ءَايَاتٌ﴾ على هذا مرتفعا بالظرف في قول من رأى الرفع بالظرف، أو  
بالابتداء في قول من لم ير الرفع بالظرف، فهذا وجه قول من رفع ﴿ءَايَاتٌ﴾ في الموضعين.

قال أبو الحسن: ﴿من دَابَّةٍ ءَايَاتٌ﴾ قراءة الناس الرفع، وهو أجود، وبها نقرأ،  
لأنه قد صار على كلام آخر. نحو: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَفِي الْبَيْتِ غَيْرُهُ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا  
تعطف الكلام كله على الكلام كله.

قال: وقد قرئ بالنصب وهو عَرَبِيٌّ، انتهت الحكاية عنه.

فأما قوله: ﴿وَاتَخْلِفِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ  
الرِّيحِ ءَايَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥] فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَإِنَّ فِيهِ عَطْفًا  
عَلَى عَامِلِينَ: أَحَدَ الْعَامِلِينَ: الْجَارُ الَّذِي هُوَ ﴿فِي﴾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾  
[الجاثية: ٤] وَالْعَامِلَ الْآخَرَ: إِنْ نَصَبْتَ إِنَّ، وَإِنْ رَفَعْتَ، فَالْعَامِلُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعَ  
فِي: الْإِبْتِدَاءُ أَوْ الظَّرْفُ.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٍ﴾ [الجاثية:  
٤] ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٍ﴾ [الجاثية: ٥] فعلى أنه لم يُحْمَلْ عَلَى مَوْضِعِ إِنَّ كَمَا  
حمله من رفع آياتٍ في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حُمِلَ عَلَى لَفْظِ إِنَّ دُونَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

موضعها فحمل ﴿آيات﴾ في الموضوعين على نصب إن في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣] فَإِنَّ قُلْتَ إِنَّهُ يَغْرِضُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلِينَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ﴾ [الجاثية: ٥] وسيبويه وكثير من النحويين لا يُجيزونه، قيل يجوز أن يقدر في قوله: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ﴾، وَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً مِنَ اللَّفْظِ فِي حَكْمِ الْمُثَبِّتِ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنْ ذَكَرَهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُهَا لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ قَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ فَلَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَارِ فِي هَذَيْنِ قَدَّرَ فِيهِ الْإِثْبَاتَ فِي اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ مَحذُوفاً مِنْهُ كَمَا قَدَّرَ سِيبُويهِ فِي قَوْلِهِ:

أَكَلَّ امْرِيَّ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>  
 إِنَّ ﴿كَلَّ﴾ فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، وَاسْتَغْنَى عَنْ إِظْهَارِهِ بِتَقَدُّمِ ذَكَرِهِ، وَكَذَلِكَ فَعَلْتَ الْعَرَبُ فِي الْجَارِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يُجِيزُوا: مِنْ تَضَرَّبَ أَمْرٌ، وَلَوْ قُلْتَ: بِمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ، كَانَ جَائِزاً؟ وَعَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا: عَلَى مَنْ تَنْتَزِلُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ، فَحَذَفُوا الْجَارَ، وَحَسَنَ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ الْجَارِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ، وَأَبِيكَ، يِعْتَمَلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ<sup>(٢)</sup>  
 لَمَّا ذَكَرَ ﴿عَلَى﴾ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي قَوْلِ سِيبُويهِ حَسَنَ حَذْفِ الْجَارِ مِنَ الصَّلَةِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكَرْهُ لَمْ يَجِزْ، وَكَذَلِكَ مَا حَكَاهُ يُونُسُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ، فَطَالِحٌ، لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْجَارِ حَسَنَ ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَذْكَرِ الْجَارُ لَمْ يَكُنْ هَذَا، وَمِمَّا يُوَكِّدُ قَوْلَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيِّ، وَأَنَّ ﴿آيَاتٍ﴾ مَحْمُولَةٌ عَلَى إِنَّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ. ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبِثُّ مِنْ دَابَّةٍ لآيَاتٍ﴾ وَكَذَلِكَ الْمَوْضِعَانِ الْآخِرَانِ. فَدُخُولُ اللَّامَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى ﴿إِنَّ﴾، وَإِذَا كَانَ مَحْمُولاً عَلَيْهَا حَسَنَ النَّصْبِ عَلَى مَا قَرَأَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيُّ، وَصَارَ كُلُّ مَوْضِعٍ مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّ ﴿إِنَّ﴾

(١) مرّ سابقاً.

(٢) بعده:

### فيكتسي من بعدها ويكتحل

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٧٥/١١ (عمل)، والأشياء والنظائر ٢٩٢/١، والجنى الداني ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٠/١٤٦، والخصائص ٢/٣٠٥، والدرر ٤/١٠٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وشرح التصريح ٢/١٥، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩، والكتاب ٣/٨١، والمحتسب ١/٢٨١، وجمع الهوامع ٢/٢٢، وكتاب العين ٢/١٥٣، ومقاييس اللغة ٤/١٤٥، وديوان الأدب ٢/٤١٦ وأساس البلاغة (عمل)، (وجد)، وتاج العروس (عمل)، (علا).  
 اعتمل الرجل: عمل بنفسه. وأراد من يتكل عليه، فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه؟ (اللسان ٤٧٥/١١ عمل).

مذكورة فيه، بدلالة دخول اللام؛ لأن هذه اللام إنما تدخل على خبر إن، أو على اسمها، ومما يجوز أن يتأول على ما ذكرنا في قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ قول الفرزدق:

وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنَّبَنِيهِ حَرَ النَّارِ مَا يَتَّحَرَّفُ

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين على الفعل والباء، وإن قدرت أن الياء ملفوظ بها لتقدم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عامل واحد. وهو الفعل دون الجار، وكذلك قول الآخر:

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَئِبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةِ شَرًّا<sup>(١)</sup>

إن قدرت الجار في حكم المذكور بها بدلالة المتقدم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ كذلك وقد يخرج قوله:

﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾ و﴿آيات﴾ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجه آخر، وهو أن تقدّر قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ معطوفاً على ﴿في﴾ المتقدم

ذكرها، ويجعل آيات متكررة كزرتها لما تراخى الكلام وطال، قال بعض شيوخنا في قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَأَنْتَ لَهُمُ﴾ [التوبة: ٦٣] إن ﴿أَنْ لَهُ﴾ هي الأولى كررت، وكما جاء ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] لما تراخى عن قوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] وهذا النحو من كلامهم ضيق.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عز وجل ﴿وَأَيُّكُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص والأعشى عن أبي بكر وأبو عمرو ﴿يؤمنون﴾ بالياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿تؤمنون﴾ بالتاء، وكذلك يحيى عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضاً<sup>(٢)</sup>.

حجة من قرأ بالياء أن قبله غيبة، وهو قوله: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْتُونَ﴾ [الجاثية: ٤]، ومن حجته أنه قال: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْزِلُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٦] مخاطبة للنبي ﷺ، فلا يكون في خطابه: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦] فإن قلت: إن في أول الكلام خطاباً، وهو قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابِّكُمْ﴾ [الجاثية: ٤] قيل: والغيبة التي ذكرنا أقرب إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولى أن يحمل عليه، والتاء على: ﴿تَنْزِلُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ فقل لهم: بأي حديث بعد ذلك تؤمنون.

(١) البيت من رجز لأبي النجم في الشعر والشعراء ص ٤٠٣.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

قال: قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿لِنَجْزِي قَوْمًا﴾ بالنون [الجاثية: ١٤].

وقرأ الباقر بالباء<sup>(١)</sup>.

حجة الباء: أن ذكر الله عز وجل قد تقدم في قوله: ﴿لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤] فيكون فاعل يجزي، ومن قرأه بالنون، فالنون في معنى الباء، وإن كانت الباء أشد مطابقة لما في اللفظ.

ابن كثير وعاصم في رواية حفص: ﴿مَنْ يَجْزِي أَلِيمٌ﴾ [الجاثية: ١١] رفع.

الباقر وأبو بكر عن عاصم: ﴿أَلِيمٌ﴾ خفض<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الرجز: العذاب، بدلالة قوله: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٥٩] وقوله: ﴿لَئِن كَشَفْنَا عَنْكَ الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤] وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بِلِقَاؤِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٥] وفي موضع آخر: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ﴾ [الزخرف: ٥٠] فمعنى قول من جرَّ فقال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ أَلِيمٍ﴾: لهم عذاب من عذاب أليم، فإذا كان عذابهم من عذاب أليم. كان عذابهم أيضاً أليماً وقوله: ﴿مِن رِّجْزٍ﴾ على صفة العذاب؛ لأنه نكرة فيكون فيه ذكر منه، ومن قال: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ أَلِيمٍ﴾ فرفع أليماً، كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب، وليس فائدته كذلك فالقول في ذلك أمران:

أحدهما: أن الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما أن الحال قد تجيء كذلك، وذلك نحو ما روي من أنه في بعض الحروف: نعجة أنثى، وقوله: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَجِدَّةً﴾ [الحاقة: ١٣] وقوله: ﴿وَمِنْمَا أَلْأَثَلَةُ الْأَخْرَىٰ﴾ [النجم: ٢٠] وقولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر، قال:

وأبي الذي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِضَهَابٍ هَامِدَةً كَأَمْسِ الدَّابِرِ<sup>(٣)</sup>

والآخر: أن يُحْمَل على الذي بمعنى الرُّجْس الذي هو النجاسة على البديل للمقاربة، ومعنى النجاسة فيه قوله: ﴿وَسَقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِغُهُ﴾

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) ذكر في سبأ.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٥٣٣/١ (صهب)، ٢٧٠/٤ (دبر)، ١٠/٦ (أمس)، وجمهرة اللغة ص ٢٩٦، والمخصص ٣٤/١٤، وتاج العروس ٢٢٢/٣ (صهب)، ٢٦٩/١١ (دبر)، وأساس البلاغة (دبر).

ضُهَابٌ: موضع جعلوه اسماً للبقعة، وبين البصرة والبحرين عين تُعرف بعين الأصبه أمسى الدابر: الذاهب.

[إبراهيم: ١٦، ١٧] فكأنَّ المعنى: لهم عذابٌ من تجرُّعِ رجسٍ، أو شربِ رجسٍ؛ فيكون ﴿مِنْ﴾ تبييناً للعذابِ مِمَّ هو.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله: ﴿سَوَاءٌ تَحِيَّهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] فقرأ الكسائي وحمزة وحفص عن عاصم: ﴿سَوَاءٌ﴾ نصباً. الباقون وأبو بكر عن عاصم ﴿سَوَاءٌ محياهم﴾<sup>(١)</sup> رفع.

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب ﴿سواء﴾ إذا نصبه على أن يجريه على ما قبله على حدِّ قوله: مررتُ برجلٍ هاربٍ أبوه، وبرجلٍ خارجاً أخوه، لأنَّه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّه به من حَسَنٍ، وشديدٍ ونحو ذلك، إنَّما هو مصدر فلا ينبغي أن يُجرى على ما قبله، كما يُجرى اسمُ الفاعل وما شُبِّه به، لتعريفه من المعاني التي أعمل لها فاعلاً وما شُبِّه به عَمَلُ الفعل، ومَنْ قال: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، وبسرجٍ خَزٍ<sup>(٢)</sup> صَفَّتُهُ، وبرجلٍ مائةٍ إيَّلهُ، استجاز أن يجري ﴿سواء﴾ أيضاً على ما قبله، كما أجرى الضربَ الأوَّل، فأما مَنْ قال: ﴿أَنْ يَجْعَلَهُمُ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ﴾ [الجاثية: ٢١] فنصب، فإنَّ انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن تجعل المحيا والممات بدلاً من الضمير المنصوب في ﴿نجعلهم﴾؛ فيصير التَّقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواء، فينتصبُ سواءٌ على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لنجعل، ويكون انتصاب سواءٍ على هذا القول حسناً، لأنَّه لم يرفع مظهرًا، ويجوز أيضاً أن تجعل ﴿محياهم ومماتهم﴾ ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضاً. ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شئتين أحدهما: ما في سواءٍ من معنى الفعل، كأنَّه يستوي في المحيا والممات، والآخر: أن يكون العاملُ الفعل، ولم نعلم الكوفيين الذين نصبوا سواءً نصبوا الممات، فإذا لم ينصبوه كان النصبُ في ﴿سواء﴾ على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب على أنَّه حال، أو على أنَّه المفعول الثاني لنجعل، وعلى أيِّ الوجهين حملته، فقد أعملته عمل الفعل، فرفعت به المظهر، فإنَّ جعلته حالاً أمكن أن تكون الحال من الضمير في ﴿نجعلهم﴾ ويكون المفعول الثاني قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإذا جَعَلتَ قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ المفعول الثاني أمكن أن يكون ﴿سواء﴾ منتصباً على الحال ممَّا في قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير المرفوع في قوله: كَالَّذِينَ آمَنُوا، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب في ﴿نجعلهم﴾؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين، ويجوز أن لا

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) صَفَّةُ الرَّحْلِ والسرج: التي تضم العرقوتين والبدايين من أعلاهما وأسفلهما، والجمع صُفَفٌ على القياس (لسان العرب ١٩٥/٩ مادة: صفف).

تجعل قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾ المفعول الثاني، ولكن تجعل المفعول الثاني قوله: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾، فيكون جملةً في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني لنجعل، ويجوز فيمن قال: مررت برجل مائة إبله، فأعمل المائة عمل الفعل أن ينصب ﴿سواء﴾ على هذا الوجه أيضاً ويرتفع به المحيا، كما جاز أن يرتفع إذا قدرت الجملة في موضع الحال، والحال في الجملة التي هي ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ تكون من ﴿تجعل﴾ وتكون ممّا في قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾ من معنى الفعل، وقد قيل في الضمير في قوله: ﴿محياهم ومماتهم﴾ قولان:

أحدهما: أنه ضمير الكفار دون الذين آمنوا، وقيل: إنه ضمير للقبيلين المؤمن والكافر، فمن جعل الضمير للكفار دون المؤمنين كان ﴿سواء﴾ على هذا القول مرتفعاً بأنه خبر ابتداءٍ مقدّم تقديره: محياهم ومماتهم سواء، أي: محياهم محيا سوءٍ، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصب على هذا في سواءٍ، لأنه إثباتٌ في الإخبار بأن محياهم ومماتهم يستويان في الذم والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: إن الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب سواء على المفعول الثاني من ﴿تجعل﴾ فيمن استجاز أن يعمل في الظاهر؛ لأنه ملتبس بالقبيلين جميعاً، وليس في الوجه الأوّل كذلك، لأنه للكفار دون المؤمنين، فلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفار دونهم، ولا يجوز أن ينتصب سواء وإن كان الضمير في نجعلهم للكفار خاصة، وفي محياهم ومماتهم كذلك، لأنه يلزم أن يكون داخلاً في الحساب وليس المعنى كذلك إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفار ومماتهم، فإن قلت: كيف يدخل في الحساب وهو في صلة ﴿أن نجعلهم﴾؟ قيل: إنه يدخل في الحساب، وإن كان في صلة أن نجعل كما دخل في النفي قوله: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فكما دخل أن ينزل في النفي بدلالة دخول من في قوله: ﴿من خير من ربكم﴾ وإن كان النفي لاحقاً ليودّ، كذلك يدخل سواء إذا نصبت في الحساب؛ لأنه في صلة أن الذي وقع عليه الحساب، كما دخل قوله: ﴿من خير من ربكم﴾ في النفي؛ لأنه مفعول النفي؛ فكذلك سواء مفعول ﴿نجعل﴾ الذي وقع عليه الحساب، وليس المراد إدخاله في الحساب إنما المراد الإثبات والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السوء، والذم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلا الرفع، ويكون على هذا الوجه قوله: ﴿كالذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ في موضع الحال من قوله: ﴿كالذين آمنوا﴾، لأنه لا يلتبس بهم، ألا ترى أن الضمير على هذا القول للكفار خاصة دون المؤمنين؟ قال سيبويه: وما كان من النكرة رفعاً غير صفة فهو في المعرفة كذلك، وتلا الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل

الفعل إذا جرى على النكرة نحو مررتُ برجلٍ سواءً أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنه لا يعمل عمل الفعل في الظاهر، وهذا يدلُّ على أنه جعل قوله: سواءً محياهم ومماتهم، ملتبساً لما قبله إلا أنه لم يُجره عليه من حيث لم يُشبهه اسم الفاعل ولا ما شُبه به.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿عَشْوَةٌ﴾ [الجاثية: ٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقون: ﴿عِشَاوَةٌ﴾ بألف<sup>(١)</sup>.

و﴿عَشْوَةٌ﴾ قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكى فيها: عَشْوَةٌ، وَعِشْوَةٌ، وَعُشْوَةٌ، وحكى أبو الحسن: ﴿عِشَاوَةٌ﴾ بضمِّ الغين.

وقراءة الجمهور: ﴿عِشَاوَةٌ﴾ بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] بفتح الياء وضمِّ

الراء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ بضمِّ الياء وفتح الراء<sup>(٢)</sup>.

حجّة من فتح قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ النَّارِ وَمَا لَهُمْ بِخُرُوجِهَا مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] وفي أخرى: ﴿عَلَيْهِمْ وَمَا لَهُمْ بِخُرُوجِهَا مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]. وحجّة من ضمِّ الياء: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] ويقويه قوله: ﴿وَلَا لَهُمْ يُسْعَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥] فكما أن الفعل فيه مبني للمفعول؛ فكذلك المعطوف عليه ليكون وجهاً واحداً.

قرأ حمزة وحده: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢] نصباً.

وقرأ الباقون: ﴿وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الرفع الذي هو قراءة الجمهور في الساعة من وجهين:

أحدهما: أن تقطعه من الأوّل، فتعطفُ جملةً.

والآخر: أن يكون المعطوف محمولاً على موضع إن وما عملتُ فيه، وموضعهما

رفع.

ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر إلا أن هذا يحسن إذا أكّد نحو: ﴿إِنَّهُ يَرْزُقُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْزُقُهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] فإذا لم يؤكّد لم تُحمَل عليه القراءة.

وأما قوله: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦، ٧]؛ فإنّ قوله: ﴿وَهُوَ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

(٢) ذكر في الأعراف.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٤٩.

بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى ﴿هو﴾ يرتفع ﴿هو﴾ فيه بالابتداء وليس هو من باب: استوى زيد وعمرو، إذا أردت استويا، ولو كان منه لكان استوى هو وهو، وكان قوله: ﴿بِالْأَفْقِ﴾ ظرفاً للاستواء، وليس كذلك، ولكنه استوى الذي يقتصر فيه على فاعل واحد كقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [القصص: ١٤] و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فقوله: ﴿بِالْأَفْقِ﴾ تأويلنا في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تبيّن أنه لا دلالة لمن احتجّ بهذه الآية على جواز عطف الظاهر المرفوع على المضمّر المرفوع من غير أن يُؤكّد، ولكن يجيء في الشعر كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرَتُهُادَى كَنِعَاجِ الْمَلَاتِ تَعَسَّفْنَ رَمَلًا<sup>(١)</sup>

ومن نصب فقال: ﴿وَالسَّاعَةَ﴾ حمله على لفظ ﴿إِنَّ﴾ مثل: إن زيدا منطلق وعمراً قائم، وموضع قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ رفع بأنه في موضع خبر إن، وقد عاد الذكر إلى الاسم فكأنه قال: والساعة حق لأن قوله: لا ريبَ فيها في معنى حق.

قال أبو الحسن: الرفع أجود في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف، أو صفة أن يرفع، قال: وقد قرئت نصبا وهي عربية، ويقوي ما ذهب إليه أبو الحسن قوله: ﴿إِنَّكَ الْأَرْضُ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨] والعاque لم تقرأ فيما علمت إلا مرفوعة.

(١) يُروى «الفلا» بدل «الملا».

البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، والمقاصد النحوية ١٦١/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١، والكتاب ٣٧٩/٢.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الأحقاف

اختلفوا في قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ و﴿حُسْنًا﴾ [١٥].

فقرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿إِحْسَانًا﴾ بألف.  
وقرأ الباقون: ﴿حُسْنًا﴾ بغير ألف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الباء في قوله: ﴿بِوَالِدَيْهِ﴾ يجوز أن يتعلق ﴿بِوَصِيئِنَا﴾، بدلالة قوله: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَمَلِ فَلْيُحْسِنِ الْعَمَلَ﴾ [الأنعام: ١٥١] ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدل على ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولا يجوز أن تتعلق بالباء في الآية بالإحسان لتقدمها على الموصول، ولكن يجوز أن تعلقها بمضمرة يفسره الإحسان، كما جاز ذلك في الفعل في نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] ومثل ذلك:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا<sup>(٢)</sup>

في قول من لم يعلقه بالجزاء، ألا ترى أن الجزاء يتعلق بالباء في نحو قوله: ﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١] ولكن في قول من علقه بمضمرة يبينه. (أن أجلدا) والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح، فمن قال: إحساناً كان انتصابه على المصدر، وذلك أن معنى قوله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾: أمرناه بالإحسان، أي: ليأتي الإحسان إليهما دون الإساءة، ولا يجوز أن يكون انتصابه بوصيئنا، لأنَّ

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) قبله: رَبِّيئْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٨١، وخزانة الأدب ٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، والدرر ١/٢٩٢، ٥٠/٢، والمحتسب ٢/٣١٠، وبلا نسبة في تاج العروس ٨/٣٥٩ (عدد)، ٩/١٨٠ (معد)، وأساس البلاغة (معد)، والأشباه والنظائر ٨/١٤٢، والدرر ٤/٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٦ وشرح المفصل ٩/١٥١، واللامات ص ٥٩، والمنصف ١/١٢٩، وجمع الهوامع ١/٨٨، ١١٢، ٣/٢ ولسان العرب ٣/٢٨٧ (عدد)، ٤٠٤، ٤٠٧ (معد)، وتهذيب اللغة ٢/٢٦٠، وجمهرة اللغة ص ٦٦٥، والمخصص ١٤/١٧٥. تمعد الرجل أي تزيتا بزيتهم، أو انتسب إليهم أو تصبر على عيش معد. وتمعد: غلظ وسمن.

وَصَيَّنَا قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولِيهِ الَّذِينَ أَحَدُهُمَا مَنْصُوبٌ، وَالْآخِرُ الْمَتَعَلِقُ بِالْيَاءِ وَحِجَّتُهُ قَوْلُهُ فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَبِأُولَئِكَ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ١٥١].

وَمَنْ قَالَ: ﴿بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ فَمَعْنَاهُ: لِيَأْتِ فِي أَمْرِهِمَا أَمْرًا ذَا حَسَنِ، أَيْ: لِيَأْتِ الْحَسَنَ فِي أَمْرِهِمَا دُونَ الْقَبْحِ، وَحِجَّتُهُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ [العنكبوت: ٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿يُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأحقاف: ١٢].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل، وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالياء.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالتاء. وأخبرني إسحاق بن أحمد الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: ﴿لِيُنذِرَ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup>.

حجة التاء: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَحْشُرْهَا﴾ [النازعات: ٤٥] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] و﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥] و﴿لِيُنذِرَ بِهِ وَذِكْرًا﴾ [الأعراف: ٢].

وحجة الياء قوله: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وقد تقدم ذكر الكتاب، فأسند الإنذار إلى الكتاب، كما أسنده إلى الرسول عليه السلام.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿كُرْهَا﴾ و﴿كُرْهَا﴾ [الأحقاف: ١٥] نصباً. وقرأ الباقون: ﴿كُرْهَا﴾ بضم الكاف في الحرفين<sup>(٢)</sup>.

الكُرْهُ: كَأَنَّهُ الْمَصْدَرُ، وَالْكُرْهُ: الْأَسْمُ، كَأَنَّهُ الشَّيْءُ الْمَكْرُوهُ، وَقَالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] فهذا بِالضَّمِّ، وَقَالَ: ﴿أَنْ تَرْتَوْا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ [النساء: ١٩] فهذا فِي مَوْضِعِ حَالٍ، وَلَمْ يَقْرَأْ - زَعَمُوا - بِغَيْرِ الْفَتْحِ، فَعَلَى هَذَا مَا كَانَ مَصْدَرًا أَوْ فِي مَوْضِعِ حَالِ الْفَتْحِ فِيهِ أَحْسَنُ، وَمَا كَانَ اسْمًا نَحْوَ: ذَهَبَ بِهِ عَلَى كُرْهِ، كَانَ الضَّمُّ فِيهِ أَحْسَنُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمَا لَغَتَانِ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَعَلَهُمَا مِثْلَ الشَّرْبِ وَالشَّرْبِ، وَالضُّعْفِ وَالضُّعْفِ، وَالْفُقْرِ وَالْفُقْرِ، وَمِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ: الدَّفُّ وَالِدَّفُّ، وَالشَّهْدُ وَالشَّهْدُ.

اختلفوا في الياء والنون من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا وَيَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الأحقاف: ١٦] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمرو وابن عامر: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ و﴿يَتَجَاوَزُ﴾ بالياء جميعاً.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿تَقْبَلُ﴾ و﴿تَجَاوَزُ﴾ بالنون جميعاً، حفص عن عاصم بالنون مثل حمزة فيهما<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾: أن الفعل وإن كان مبنياً للمفعول، فمعلوم أنه لله عز وجل، كما جاء في الأخرى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] و﴿تَقْبَلُ دُعَائِي﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو هذا الفعل الذي هو لله سبحانه، ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول في العلم بالفاعل كبنائه للفاعل، كقوله: ﴿إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] والفعل معلوم أنه لله سبحانه وإن بُني للمفعول، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] فَيَغْفِرُ وَيَغْفِرُ فِي هَذَا يُفْهِمُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُفْهِمُ مِنَ الْآخِرِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ: ﴿فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقْبَلْ مِنَ الْآخِرِ﴾ [المائدة: ٢٧] ثم جاء ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧] وكذلك: ﴿يَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٦].

وحجة من قال: ﴿تَقْبَلُ﴾ و﴿تَجَاوَزُ﴾ بالنون أي قد تقدم الكلام: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الأحقاف: ١٥] وكلاهما حسن، ألا ترى أنه قد قال: ﴿فَتَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُقْبَلْ مِنَ الْآخِرِ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.

وقرأ نافع وحفص عن عاصم: ﴿أَفِي لَكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧] خفض منون.

ابن كثير وابن عامر ﴿أَف لَكُمَا﴾ نصب غير منون.  
أبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿أَف لَكُمَا﴾ خفض غير منون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ نَوَّنَ فَقَالَ: ﴿أَفِي﴾ جعله نكرةً مثل: غاقٍ وصيه، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا التنوين في الصوت دليل التنكير، ومن لم ينون جعله معرفة، كأنه في المعنى: الصوت الذي يعرف، وكل واحد من الكسر والفتح، إنما هو لالتقاء الساكنين، فأما التنوين فدليل التنكير، وحذفه دليل التعريف، وقد تقدم ذكر ذلك.

اختلفوا في الثون والياء من قوله عز وجل: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحقاف: ١٩] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ بالياء.  
وقرأ الباقون: ﴿وَلِيُوَفِّيَهُمْ﴾ بالنون<sup>(٣)</sup>.

حجة الياء أنه قد تقدم: ﴿وَهُمَا يَسْتَفِينَانِ اللَّهَ﴾ [الأحقاف: ١٧] والنون في معنى

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) ذكر في سبحان.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

الياء، ومثله قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] ثم جاء: ﴿لِيُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿فَأَضْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ورفع النون من قوله: ﴿مَسَاكِنَهُمْ﴾ ونصبها.

فقرأ حمزة وعاصم: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ برفع النون والياء.

وقرأ الباقون: ﴿لَا تَرَى﴾ بالتاء ﴿إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ بنصب النون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ حسن، وهو أحسن من إلحاق علامة التانيث الفعل، من أجل جمع المساكن، وذلك أنهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا؛ ما قام إلا هند، ولم يقولوا: ما قامت، لما كان المعنى ما قام أحد حملوا على هذا المعنى، فإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل، فالتانيث فيه لم يجيء إلا في شدوذٍ وضرورة فيما حكاه الأخفش، فمن ذلك قوله:

بَرَى السُّخْرُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا      فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِغُ<sup>(٢)</sup>  
وقال:

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهَمَّ فَمَا بَقِيَتْ      إِلَّا التَّحِيزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ<sup>(٢)</sup>  
فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدِيرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] فأدخل الباء لما كان في معنى: أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ، ومثل ذلك في الحمل على المعنى:

بَادَتْ وَعَبَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَى      إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ<sup>(٢)</sup>  
ثم قال:

ومشججٌ أما سِوَاءُ قَدَالِهِ<sup>(٢)</sup>

لما كان: «غير آيهنَّ مع البلى إلا رواكد» معناه: بها رواكد، حمل مشجج على ذلك، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ﴾ [الصفوات: ٤٥] ثم قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] لما كان يطاف عليهم بكذا معناه لهم فيها كذا، وقالوا: إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلا زيد، فأدخل أحداً في الواجب لما كان معنى الكلام التفيي، ومثله قبل دخول إن قوله:

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) الأبيات مرت سابقاً.

إذن أحدٌ لم تنطق الشفتان<sup>(١)</sup>

فإنما دخل إن على أحد ودخولها يدل على أنه رفعه بالابتداء دون الفعل الذي يفسره «لم تنطق» وهذا الضرب كثير، وإنما ينكره من لا بصر له بهذا اللسان.

ومن قرأ: ﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾ كان الفعل لك أيها المخاطب، والمساكل مفعولٌ بها، وترى في القراءتين جميعاً من رؤية العين، المعنى: لا تشاهد شيئاً إلا مساكنهم كأنها قد زالت عما كانت عليه من كثرة الناس بها، وما يتبعهم مما يقتنونه.

قال: وقرأ ابن كثير: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] بهمزة مطولة.

وقرأ ابن عامر: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهمزتين.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٌ وحمزةٌ والكسائي: ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ على الخبر<sup>(٢)</sup>.

قول أحمد: بهمزة مطولة، المعنى بهمزتين: الأولى محققة، والثانية مخففة بين

بين.

وجه الاستفهام أنه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾

[الأحقاف: ٣٤] وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وحجة

الخبر أن الاستفهام تقرير فهو مثل الخبر، ألا ترى أن التقرير لا يُجاب بالفاء، كما

يُجابُ بها إذا لم يكن تقريراً؟ فكأنهم يُؤَيِّخُونَ بهذا الذي يُخَيِّرُونَ به، ويبكِّتون.

والمعنى في القراءتين: يقال لهم هذا فحذف القول كما حذف في نحو قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ

أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

(١) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٥٠/٨:

ولو سُئِلْتُ عَنِّي التَّوَارُ وَقَوْمُهَا      إذن لم توار الناجذ الشفتان

البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٣٠/٢، ولسان العرب ٥٧٠/١ (ظرب)، ٥٩٨/٢

(مضح)، والتنبيه والإيضاح ١١٣/١. النواجذ: الضواحك.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة محمد ﷺ

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٤] بضم القاف وكسر التاء وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ بالألف<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: ﴿الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ أعم من ﴿قُتِلُوا﴾ ألا ترى أن الذي قاتل ولم يقتل لم يضلَّ عَمَلُهُ، كما أن الذي قتل كذلك؟ فإذا كان ﴿قاتلوا﴾ يشتمل القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثواب في قتاله، كما حصل للمقتول كان لعمومه أولى، ومن قال: ﴿قُتِلُوا﴾ حصر ذلك على المقتولين، فله أن يقول إنَّ المقتول لا يقتل حتى يكون منه مقاتلة في أكثر الأمر، وإن كان كذلك فقد جعل في ﴿قتلوا﴾ ما في ﴿قاتلوا﴾.

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ أَسْنٍ﴾ [محمد: ١٥] مقصور على وزن فَعِلٍ، وفي كتابهم مفتوحة الألف لم يذكروا مداً ولا غيره<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو زيد: يقال: أَسَنَ المَاءُ يَأْسِنُ أَسْنًا إذا تغير، وأَسَنَ الرجل يَأْسِنُ أَسْنًا، إذا غَشِيَ عليه من ريح خبيثة، وربما مات منها. وأنشد:

التاركُ القِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيلُ فِي الرَّمْحِ مَيْلَ المَائِحِ الأَسْنِ<sup>(٣)</sup>  
وقال أبو عبيدة: الأَسْنُ: المتغيَّرُ الرِّيحِ.

حجَّة ابن كثير في قراءته: ﴿ءَأْسِنِ﴾ على فَعِلٍ أن اسم الفاعل من فَعِلَ يَفْعَلُ على فَعِلٍ. وقد ثبت ذلك مع كثرته وفُشُوهُ مِمَّا حكاها أبو زيد. ومن حجَّته: أنَّهم زعموا أنه

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٠.

(٣) رواية البيت في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٢٠/٨.

يُغَادِرُ القِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ يَمِيدُ فِي الرَّمْحِ مِيدَ المَائِحِ الأَسْنِ  
البيت من البسيط، وهو لزهير في ديوانه ص ١٢١، ولسان العرب ١٧/١٣ (أسن)، وتهذيب اللغة ١٣/٨٤، وجمهرة اللغة ص ١٠٩١، وكتاب العين ٣٠٧/٧، وتاج العروس (أسن).

كما كان في المصحف أو بعض المصاحف ﴿من ماءٍ غيرِ يَسِينِ﴾ بالياء . وهذا إنَّما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير: مِير، وَذِيْبٍ في المتصل .

وقال أبو الحسن: أَسَنَّ لَغَةً، وفَعَلَ إنَّما هي للحال التي يكون عليها .

فأمَّا مَنْ قال: ﴿غَيْرِ أَسِينِ﴾ على فاعل، فإنَّما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما

يستقبل، فهو من باب: بعيرك صَائِدٌ غَدًا .

قال: قرأ ابن كثير وحده: ﴿مَاذَا قَالَ أُنْفًا﴾ [محمد: ١٦] قَصْرًا فيما أخبرني به

مُضَر بن محمد عن البَرَزِيِّ . وقرأتُ على قنبلٍ أيضاً ممدودًا .

وكذلك قرأ الباقون: ﴿أُنْفًا﴾ ممدودة أيضاً .

قال أبو زيد: اتنتفت الكلام اثتنافاً وابتدأته ابتداءً وهما واحد . وأنشد أبو زيد:

وَجَدْنَا آلَ مُرَّةٍ حِينَ خِفْنَا      جَرِيرَتَنَا هُمُ الْأُنْفُ الْكِرَامَا  
وَيَسْرُحُ جَارُهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمْسَى      كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنَفًا حَرَامَا

قال السكري: الأُنْفُ الذين يأنفون من احتمال الضَّيْم، فقال أبو علي: فإذا كان

كذا فقد جمع فَعِلًا على فُعُلٍ؛ لِأَنَّ وَاحِدَ أُنْفٍ أُنْفٌ، بدلالة قول الشاعر:

وَحَمَّالُ الْمِئِينِ إِذَا أَلَمَّتْ      بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ<sup>(١)</sup>

فشبهه الصُّفَّةُ بالاسم، فكسرها تكسيره، وقد قالوا في جمع نُمْرِ: نُمْرٌ، أنشد

سيبويه:

فِيهِ عَيَائِلُ أُسُودٌ وَنُمْرٌ<sup>(٢)</sup>

وليس الأُنْفُ والأُنْفُ في البيتين ممَّا في الآية في شيءٍ لِأَنَّ مَا فِي الشَّعْر: مِنْ

الأُنْفَةِ . وَمَا فِي الْآيَةِ: مِنْ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَمْ يُسْمَعْ أُنْفٌ فِي مَعْنَى إِبْتِدَاءٍ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ

يُوجِبُهُ، وَقَدْ يَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى مَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنَ الْفِعْلِ نَحْو: فَفَقِيرٌ جَاءَ عَلَى فُقْرٍ،

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧، ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث)، وتاج العروس ٢٠٧/٥ (حدث)، وتهذيب اللغة ٤/٤٠٥، والمخصص ٨٢/١٦.

(٢) الرجز لحكيم بن معبته في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢، ولسان العرب ٥/٢٣٤ (نمر) والمقاصد النحوية ٤/٥٨٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣١٦، ٣٧٦، وشرح التصريح ٢/٣١٠، ٣٧٠، وشرح

شافية ابن الحاجب ٣/١٣٢، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦، وشرح

المفصل ٥/١٨، ١٠/٩٢، والكتاب ٣/٥٧٤، ولسان العرب ١١/٤٨٩ (عيد)، والمقتضب ٢/٢٠٣،

والممتع في التصريف ١/٣٤٤.

وفي البيت شاهدان أولهما قوله: «نُمر»، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه: أولها أنه «فُعُلٌ» وثانيها أن أصله

«نُمرور» على «فُعول» ثم اقتطع بحذف الواو، وثالثها أن أصله «نُمر» ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى

ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله. وثانيهما قوله: «عيايل» حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها مفصولة من

آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع.

والمستعملُ: افتقر، وكذلك شديد المستعملُ: اشتد، فكذاك قوله: أنفأ، المستعملُ  
اتتنف، فأما قوله:

كَأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْتِنِفًا حَرَامًا<sup>(١)</sup>

فالمعنى: كأن عليه حُرْمَةٌ شَهْرٌ مُؤْتِنِفٌ حَرَامٌ، فحذف وأقام الصِّفَةَ مقام  
الموصوف، فالتقدير: إن جارهم لِعِزْمِهِمْ ومنعتهم لا يهاج ولا يضام، فهو كأنه في حرمة  
شهر حرام، وكانوا لا يهيجون أحداً في الشهر الحرام، ومن ثم سُمِّي رَجَبٌ: مُنْصِلَ  
الأسْتَةِ، والشهر الأصمُّ، أي: لا يسمع فيه قعقة السِّلَاح، فأما قوله:

وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ<sup>(٢)</sup>

فإنه يريد: أنهم يؤثرون ضيفهم بأفضل الطعام وجيده، فيطعمونه أوله لا البقايا،  
وما أتى على نُقَاوته<sup>(٣)</sup>، فهذا جُمِعَ على أَنْفٍ، مثل بازِلٍ وبُزْلٍ وقَاتِلٍ وقُتْلٍ، فإذا كان  
كذلك قَوَّى قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَاذَا قَالَ أَنْفًا﴾.

وأما ما روي عن ابن كثير من قوله: ﴿أَنْفًا﴾، فيجوز أن يكون توهمه مثل حاذِرٍ  
وحَذِرٍ، وفاكِهِ وفكِهِ والوجهُ الروايةُ الأخرى ﴿أَنْفًا﴾ بالمدِّ كما قرأه عامتهم.

قال: وقرأ أبو عمرو: ﴿وَأَمَلِي لَهُمْ﴾ بضم الألف، وكسر اللام وفتح الياء.

والباقون: ﴿وَأَمَلِي﴾ بفتح الألف واللام<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: انتظرتُه ملياً من الدَّهرِ، أي: متسعاً منه، فهو صفةٌ استعمل  
استعمالَ الأسماءِ، وقالوا: تمليت حبيباً، أي: عشت معه مُلاوَةً ومَلاوَةً من الدَّهرِ، قال  
التَّوْزِي: مُلاوَةٌ ومِلاوَةٌ ومَلاوَةٌ، والملا: المتسع من الأرض قال:

أَلَا غَنِّيَانِي وَارْقَعَا الصَّوْتِ بِالْمَلَا<sup>(٥)</sup>

(١) مرّ سابقاً.

(٢) عجز بيت. صدره:

ويحرم سرّ جارتهم عليهم

البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٢٠٢، ولسان العرب ١٣/٩ (أنف)، وأساس البلاغة  
(أنف)، وتاج العروس ٦/١٢ (سرر)، ١٨/٢٢ (قصع)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٨٦ أنف كل  
شيء: طرفه وأوله.

(٣) التُّقَاوَةُ: أفضل ما انتقيت من الشيء. وقيل: نُقَاوَةُ الشيء: خياره، وكذلك التُّقَايَةُ، بالضم فيهما كأنه بني  
على ضده، وهو التُّقَايَةُ، لأن فعالة تأتي كثيراً فيما يسقط من فضلة الشيء. وجمع التُّقَاوَةُ نُقَاً ونُقَاءً،  
وجمع التُّقَايَةُ نُقَايَا ونُقَاءً. (لسان العرب ٣٣٨/١٥، ٣٣٩ مادة: نقا).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٥) صدر بيت، عجزه:

فإنّ الملا عندي يزيد المدى بعدا



وقال آخر:

وَأَنْضُو الْمَلَأَ بِالشَّاحِبِ الْمُتَشَلِّشِلِ<sup>(١)</sup>

وقالوا: الْمَلَوَانِ: يريدون بها تكرُّر اللَّيْلِ والنَّهَارِ، وكثرة تردُّدِهِمَا، وطول مدتهما، قال:

نَهَارٌ وَلَيْلٌ دَائِمٌ مَلَوَاهُمَا عَلَى كُلِّ حَالِ الْمَرْءِ يَخْتَلِفَانِ<sup>(٢)</sup>  
فلو كان اللَّيْلُ والنَّهَارُ لم يضافا إلى ضميرهما من حيث لا يضاف الشيء إلى نفسه، ولكن كأنه يراد تكرُّر الدَّهْرِ والسَّاعَةِ بهما.

والمَلَاءَةُ، الهمزة فيها منقلبة عن حرف لين بدلالة سقوطها في التَّحْقِيرِ، رويها في تحقيرها مُلَيَّتَيْنِ، ولو كانت الهمزة لاماً لم تسقط، ويشبه أن تكون لزيادة عرضها على عرض الشَّفَةِ، والضمير في ﴿أَمْلي﴾ لاسم الله عزَّ وجلَّ، كما قال في أخرى: ﴿وَأَمْلي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣] و﴿أَتَمَّأَمْلي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] و﴿إِنَّمَا تَمَّلي لَهُمْ إِبْرَادًا وَإِنَّمَا﴾ [آل عمران: ١٧٨].

فأما قراءة أبي عمرو: ﴿وَأَمْلي لَهُمْ﴾ فبناء الفعل للمفعول به حسنٌ في هذا الموضع للعلم بأنَّه لا يُؤَخَّرُ أَحَدٌ مدةً أَحَدٍ، ولا يُوسِعُ له فيها إلاَّ اللهُ سبحانه.

قال أبو الحسن: هي حسنةٌ في المعنى، وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:  
فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِبُهُ حَتَّى يَمَلَّنِي بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلاهُ حَتَّى يُفَارِقَا<sup>(٣)</sup>  
من هذا الباب، ولكن لا أملاه: لا أمَّله، فأبدل من التضعيف حرف العلة كما أبدل في قوله: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّنَهَا﴾ [الشمس: ١٠] ونحو ذلك، ممَّا يكثر، وكذلك

= البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩٢/١٥ (ملا)، وتهذيب اللغة ٤٠٥/١٥ وتاج العروس (ملا).  
(١) عجز بيت. صدره:

ولكنني أزوِي من الخمرِ هامتي

البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه ص ١٧٩، ولسان العرب ٤٨٥/١ (شحب)، ٣٤٠/١١ (سلل) وفيه «المتسلسل» مكان «المتشلسل» وكذلك الرواية في التهذيب، ٣٦٢ (شلل) ٣٣٠/١٥ (نضا)، ٢٩١ (ملا)، وتاج العروس ١٠٣/٣ (شحب)، وتاج العروس (شلل، نضا، ملا) وديوان الأدب ٧٦/٤، وتهذيب اللغة ٢٩٥/١٢، وبلا نسبة في المخصص ١١٣/١٥، ١٣٣/١٥ المتشلسل: الذي تخذد لحمه وقل، والشاحب هنا السيف، يتغير لونه بما يبس عليه من الدم فالمتشلسل، على هذا، هو الذي يتشلسل بالدم. وأنضو: أنزع وأكشف.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٢٩١/١٥ (ملا)، والمخصص ١٣٣/١٥، وتاج العروس (ملا).

(٣) مرَّ سابقاً.

قوله: ﴿فَهِيَ تَمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] هو بدلٌ من التضعيف، وفي موضع آخر: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُجِلَّ هُوَ فَلْيَمْدِدْ إِلَيْهِ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مليء، إنما هو على تخفيف الهمزة، والهمزة الأصل، قالوا: ملؤ الرجل ملاءة إذا أيسر، ومن هذا اللفظ: ملأت الإناء ملاءة، ومنه أيضاً: رجل مملوء: للمزكوم، وبه ملاءة.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: ﴿وَاللَّهُ يَغْلَمُ أَسْرَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفص: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ [محمد: ٢٦] بكسر الألف.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: أسرارهم، بفتح الألف<sup>(١)</sup>.

حجة من قال: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ أنه لما كان مصدراً أفرد، ولم يجمع، ويقوي الأفراد قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] فكما أفرد السر ولم يجمع، كذلك قال: ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ والدليل على الإسرار قوله: ﴿يَعْلَمُوا مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣] ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومن قال: ﴿أَسْرَارَهُمْ﴾ بفتح الهمزة، جعله جمع سر كقولهم: عدل وأعدال، وكأنه جمع لاختلاف ضروب السر، وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء سرهم في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنه يتناول جميع ضروبه؛ فأفرد مرة وجمع أخرى، وقد جمع في غير هذا وأفرد كقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] والغيب الذي يؤمنون به ضروب: كالبعث والنشور، وإتيان الساعة، فأوقع الغيب على هذه الأشياء وغيرها، وجمع أيضاً في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [التوبة: ٧٨]، فكذلك السر أفرد في موضع، وجمع في آخر.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿وَلْيَبْلُغَنَّكُمْ حَتَّى يَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ... وَيَبْلُغُ﴾ [محمد: ٣١] ثلاثهن بالياء.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم ثلاثهن بالنون<sup>(٢)</sup>.

وجه قراءة عاصم أن قبله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٠] واسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع، فحمل على الأقرب، ووجه الثون في ﴿وَلْيَبْلُغَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١] أن قبله: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ﴾ [محمد: ٣٠] فإما أن يكون جعل قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ كالاعتراض وحمل الكلام على ﴿وَلَوْ نَشَاءُ﴾ أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الأفراد فيكون كقوله: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكَتَّابَ﴾ [الإسراء: ٢] بعد

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

قوله: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْ اَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١].

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم:

﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾ [محمد: ٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة بكسر السين ﴿السَّلَامِ﴾<sup>(١)</sup>.

السَّلَام والاستسلام والسَّلْم: مَنْ أسلم، كالعطاء من أعطى، والثبات من أثبت.

قال: ﴿أَدْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَأَقْتَةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٨] ويجوز أن يكون السَّلْم في الإسلام يراد

به الصلح على أن يكون معنى أسلم: صار ذا سلم وخرج من أن يكون حرباً

للمسلمين، وفيه لغتان: السَّلْم والسَّلْم، وقال أبو إسحاق: والسَّلْم أيضاً والسَّلْم الذي

هو الصلح يذكرو ويؤثث، فمن التأنيث قوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهُمْ﴾ [الأنفال:

٦١]. وقال الشاعر:

فَإِنَّ السَّلَامَ زَائِدَةٌ نَوَالًا وَإِنَّ نَوَى الْمُحَارِبِ لَا تَوْوُبُ<sup>(٢)</sup>

وقالوا: سالمته مسالمة، ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال فَعَلَ. قال:

تَبِينُ ضَلَاةَ الْحَرْبِ مِثًا وَمِثُهُمْ إِذَا مَا التَّقِينَا وَالْمُسَالِمُ بَادِنُ<sup>(٣)</sup>

المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم ولا تتركوا قتالهم حتى يُسَلِّمُوا لأنكم

الأغْلُونَ، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى المواعدة.

علي بن نصر عن أبي عمرو: ﴿هَاتِنْتُمْ﴾ [محمد: ٣٨] مقطوعة ممدودة، وقد

ذكر ذلك في آل عمران [٦٦]، وهذا خلاف قراءة أبي عمرو.

وقد ذكرنا ذلك في سورة آل عمران.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لرجل من دوس في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٠.

(٣) مر سابقاً.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الفتح

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَزِّزُوهُ وَيُوقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩] أربعتهن بالياء<sup>(١)</sup>.

حجة الياء أنه لا يقال: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. وهو الرسول فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء ﴿لِيُؤْمِنُوا﴾.

ومن قرأ بالتاء فعلى قوله: قُلْ لَهُمْ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٨]... ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الفتح: ٩].

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ [٦] بضم السين. الباقون: ﴿السُّوءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: من قال: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ ففتح، فالمعنى عليهم دائرة السُّوءِ، كما ظنوا ظنَّ السُّوءِ، وفي أخرى: ﴿وظننتم ظنَّ السُّوءِ﴾ [الفتح: ١٢] وظنُّهم ظنَّ السُّوءِ هو ظنُّهم: ﴿أَنْ لَنْ يَغْلِبَ الرَّسُولَ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢] فالتقدير: عليهم دائرة السُّوءِ كما ظنوا ظنَّ السُّوءِ. ومن قال: ﴿دَائِرَةُ السُّوءِ﴾ فلأنهم ظنوا ظنَّ السُّوءِ بالمسلمين، وأرادوه بهم، فقبل عليهم دائرة السُّوءِ الذي أرادوه بالمسلمين، وتمنَّوه لهم، وكان الفتح أشدَّ مطابقة في اللفظ وإن كان المعنيان متقاربين. قال: وقال أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تسويئاً إذا عبتَّ عليه رأيه وعمله، فهذا يمكن أن يتأول من كلِّ واحدة من الكلمتين وقد تقدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا في الياء والثون من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَيَسْئُرُهُمْ آجْرًا﴾ [الفتح: ١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿سَيَسْئُرُهُمْ﴾ بالنون وروى أبان عن عاصم بالنون. عبيد عن هارون عن أبي عمرو بالنون، وعبيد عن أبي عمرو بالياء. وقرأ عاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي بالياء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

حجّة الياء تقدّم قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ﴾ [الفتح: ١٠] على تقدّم ذكر الغيبة.

وزعموا أنّ في حرف عبد الله: ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ اللَّهُ﴾ فهذا يقوّي الياء فيكون الكلام بالياء من وجه واحد، والنون على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثير. حفص عن عاصم: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] بضمّ الهاء.

الباقون: ﴿عليه الله﴾، قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم. قد تقدّم القول في ذلك.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿ضُرّاً﴾ [الفتح: ١١] بضمّ الضاد. وقرأ الباقر: ﴿ضَرّاً﴾ نصباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الضرُّ بالفتح خلاف النّفع، وفي التنزيل: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا فَنَعاً﴾ [المائدة: ٧٦]، والضُّرُّ: سوء الحال، وفي التنزيل: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّ﴾ [الأنبياء: ٨٤] هذا الأبين في هذا الحرف. ويجوز أن يكون لغتين معنى: كالْفَقْر والْفُقْر، والضَّعْف والضُّعْف.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥] بكسر اللام. وقرأ الباقر: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: وجه من قرأ: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ أنهم قيل لهم: ﴿لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقْبَلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] والأخص بالمفيد، وبما كان حديثاً، الكلام؛ فقال: ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾؛ لذلك فالمعنى: أنّ هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾، فصدهم بتدليل كلام الله الذي ذكرنا.

ومن قرأ: ﴿كَلِمَ اللَّهِ﴾، فإنّ الكلم قد يقع على ما يقع عليه الكلام، وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخص، ألا ترى أنّه قال: ﴿وَكَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وإنّما هو والله أعلم: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَىٰ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٥]، وما بعده ممّا يتصل بهذه القصّة.

وقرأ نافع وابن عامر: ﴿نُدْخِلُهُ جَنَاتٍ﴾ [الفتح: ١٧] و﴿نَعَذِّبُهُ﴾ بالنون جميعاً. وقرأ الباقر بالياء<sup>(٣)</sup>.

وجه الياء: تقدّم الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

قرأ أبو عمرو وحده: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح: ٢٤] بالياء .  
والباقون: بالتاء<sup>(١)</sup>.

وجه قول أبي عمرو: وكان الله بما عمل الكفار من كفرهم وصدّهم عن المسجد الحرام، ومنعهم لكم من دخوله بصيراً فيجازي عليه.

ووجه التاء: أنّ الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ [الفتح: ٢٤] فالخطاب لتقدّم هذا الخطاب.

قال: قرأ ابن كثير وابن عامر: ﴿شَطَاءٌ﴾ [الفتح: ٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة .  
وقرأ الباقر: ﴿سَطَاءٌ﴾ ساكنة الطاء، وكلّهم يقرأ: بهمزة مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو زيد: أشطأت الشجرة بغصونها إذا أخرجت غصونها. أبو عبيدة: أخرج شطأه: فراخه.

ويقال: أشطأ الزرع فهو مشطىءٌ مُفْرِخٌ<sup>(٣)</sup>، قول ابن كثير وابن عامر: شَطَاءه، بفتح الطاء، يشبه أن يكون لغة في الشطء. كالشَّمع والشَّمع، والتَّهَر والتَّهَر، ومن حذف الهمزة في ﴿سَطَاءٌ﴾ حذفها وألقى حركتها على الطاء. ومن قال: الكمأة والمرأة قال: ﴿شَطَاءٌ﴾.

قال: قرأ ابن عامر: ﴿فَأَزْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] على فَعَلَهُ مقصور بالهمزة .  
الباقون: ﴿فَأَزْرَهُ﴾ على فَاعَلَهُ<sup>(٤)</sup>.

أبو عبيدة: فأزره، ساواه، صار مثل الأم.

قال أبو علي: وفاعل آزر: الشطء، أي: آزر الشطء الزرع، فصار في طوله قال:  
بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُّ نَبْثَهَا مَضْمٌ رِجَالٍ<sup>(٥)</sup> غَانِمِينَ وَخِيَبٍ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٣) الشطء: فَرْخُ الزرع والنخل. وقيل: هو ورق الزرع، وفي التنزيل: ﴿كزِرِ أخرج شطأه﴾ أي طرفه، وجمعه شطوء. (لسان العرب ١/١٠٠ مادة: شطا).

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥١.

(٥) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٤٩٦: مَجْرٌ جِيوش.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٥، ولسان العرب ٤/١٨ (أزر) ٢٠٦/١٤ (حنا)، وأساس البلاغة ص ٢٧٢ (ضمم)، وتاج العروس ١٠/٤٦ (أزر)، (حنا) وبلا نسبة في لسان العرب ٤/١٢٩ (جرر)، وتهذيب اللغة ١٠/٤٧٦، ١٣/٢٤٧، وتاج العروس ١٠/٤١١ (جرر آزر الشيء الشيء: ساواه واحذاه، أي ساوى نبتها الضال، وهو السدر البري، أراد: فأزره الله تعالى فسأوى الفِراخ الطوال فاستوى طولها).

المعاني: معاطف الأودية، الواحدة محنية.

أي: ساوى نبتة الضَّالِّ فصار في قامته؛ لأنَّه لا يرعاه أحدٌ.  
 ويجوز أن يكون فاعل آزر: الزرع، أي: آزر الزرعُ شطأه، ومن الناس من يفسر  
 آزره: أعانه وقوّاه، فعلى هذا يكون: آزر الزرعُ الشطأ، قال أبو الحسن: آزره: أفعلُّه  
 وأفعلُّ فيه هو الأشبه ليكون قول ابن عامر آزره: فعله؛ فيكون فيه لغتان: فعل وأفعل،  
 لأنَّهما كثيراً ما يتعاقبان على الكلمة، كما قالوا: أَلَّتْهُ وَأَلَّتْهُ يُؤَلِّتُهُ<sup>(١)</sup>، فيما حكاه التوزي،  
 وكذلك: آزره وأزره.

قال قرأ ابن كثير: ﴿على سَوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] مهموز.

الباقون: بلا همز.

أبو عبيدة: الساق: حاملة الشجرة.

وهمز سَوْقِهِ يجوز على حَدِّ قول مَنْ قال:

لَحَبُّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى<sup>(٢)</sup>

وإذا كان الساق حامل الشجرة فاستعماله في الزرع اتساع واستعارة كقوله:

عَلَى الْبَكْرِ يَمْرِيهِ بِسَاقٍ وَحَافِرٍ<sup>(٣)</sup>

وقال:

لَا حَمَلَتْ مِنْكَ كُرَاعٌ حَافِرَا

والكراع: لذي الظلف دون ذي الحافر.

(١) الأَلْتُ: الحَلْفُ. وَأَلَّتْهُ يَمِينِ أَلْتَا: شَدَّ عَلَيْهِ. وَأَلَّتْ عَلَيْهِ: طَلَبَ مِنْهُ حَلْفًا أَوْ شَهَادَةً يَقُومُ لَهُ بِهَا. (لسان  
 العرب ٤/٢ مادة: أَلَّتْ).

(٢) مرَّ سابقاً.

(٣) عجز بيت. صدره:

فَمَا رَقَدَ الْوَلَدَانِ حَتَّى رَأَيْتَهُ

البيت من الطويل، وهو لجبيها الأسدي في لسان العرب ٢٠٦/٤ (حفر)، والتنبيه والإيضاح ١١٠/٢؛  
 وتاج العروس ٦٨/١١ (حفر)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١٣، والمخصص ١٣٤/٦.  
 الحافر: واحد حوافر الدابة وقد استعاره الشاعر في القدم. حيث وصف ضيفاً طارِقاً أسرع إليه يمره:  
 يستخرج ما عنده من الجزِي.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الحجرات

قرأ ابن عامر وحده: ﴿وَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] بالثاء جماعة؛ كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر. وروى هشام بن عمار عن سويد بن عبد العزيز وأيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن عامر أنه قرأ: ﴿أَخْوَيْنُكُمْ﴾ مثل الناس.

وقرأ الباقون: ﴿بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾ على اثنين.

الأخ من النسب، والأخ الصديق. قال:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعِ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سِلَاحٍ<sup>(١)</sup>  
وقالوا لَمَنْ عَانِي شَيْئًا: هو أخوه، قال:

أخا الحرب لبأساً لديها جلالها<sup>(٢)</sup>

وقال:

.....كأئنه أخو فجرة عالى به الجذع صالِبُهُ

(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ١٧١/٢٠، ١٧٣، وخزانة الأدب ٦٥/٣، ٦٧، والدرر ١١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/١، وشرح التصريح ١٩٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤، ولمسكين أو لابن هرمة في فضل المقال ص ٢٦٩، ولقيس بن عاصم في حماسة البحثري ص ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٩/٤، وتخليص الشواهد ص ٦٢، والخصائص ٤٨٠/٢، والدرر ٤٤/٦، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨، وشرح قطر الندى ص ١٣٤، والكتاب ٢٥٦/١.

(٢) صدر بيت. عجزه: وليس بولاج الخوالمف أعقلا

البيت من الطويل، وهو للقلّاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨، والدرر ٢٧٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١، وشرح التصريح ٦٨/٢، وشرح المفصل ٧٩/٦، ٨٠، والكتاب ١١١/١، ولسان العرب ٨٣/١١ (ثعلب)، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٤، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣، والمقتضب ١١٣/٢، وهمع الهوامع ٩٦/٢.



وأشد أبو زيد:

أخو الذئبِ يَعْوِي والغرابِ وَمَنْ يَكُنْ شَرِيكِيهِ تَطْمَعُ نَفْسُهُ كُلَّ مَطْمَعٍ<sup>(١)</sup>  
وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النسب إخوة وآخاء، وفي التنزيل: ﴿إِن كَانَ

لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، وقال الشاعر:

وَجَدْتُمْ أَحَاكُمُ دَوْنَنَا إِذْ نَسَبْتُمْ وَأَيُّ بَنِي الْآخَاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهُ<sup>(٢)</sup>

وقال في الذي ليس من النسب: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] وقال:

﴿فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وإذا كان هذا فقول الجمهور: ﴿أخويكم﴾ أبين

من قول ابن عامر؛ لأن المراد النسب، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض،

ألا ترى أن قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ لا يراد به النسب؛ إنما هو أخوة الدين، فإن قلت:

فلم لا يكون قول ابن عامر: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ أرجح من قول من قال: ﴿أخويكم﴾،

لأن المراد هنا الجمع وليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضع الجمع الكثير، نحو:

الأقدام، والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا؟

قيل: إن التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: «لا يدين

بها لك»، ليس يريد نفى قوتين اثنتين، إنما يريد الكثرة؛ كذلك قولهم: لبيك، وقولهم:

نعم الرجلان زيد، وكذلك قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] يريد: بل نعمته،

وليس هذه النعم بنعمتين اثنتين، إنما يراد نعم الدنيا، ونعم الآخرة، فكذلك يكون

قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَانِكُمْ﴾ يراد به الطائفتان، والفريقان ونحوهما، مما يكون

كثرة، وإن كان اللفظ لفظ التثنية، كما أن لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية، والمراد به الكثرة

والعموم. وقال:

فَاغْمِذْ لِمَا تَغْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ<sup>(٣)</sup>

وروي أن الحسن قرأ: ﴿بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ﴾ و﴿بَيْنَ أَخْوَانِكُمْ﴾، و﴿بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ﴾،

وقد جاء الإخوان في جمع الأخ من النسب وهو قوله: ﴿أَوْ بِيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ

أَخْوَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المحاسب ١٨٠/٢.

(٢) يُروى «بنيكم» بدل «أحاكم».

البيت من الطويل، وهو لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠١/١، ولبعض بني المهلب في الخصائص

٣٣٨/١ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٥٠، ولسان العرب ٢٠/١٤ (أخا).

(٣) البيت من الكامل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب ٤٢٢/١٥ (يدي)، وتاج العروس

(يدي)، ولعلي بن الغدير الغنوي في لسان العرب ٩١/١٥ (علا) (وفيه «علي بن عدي» وهذا تحريف)

وتاج العروس (علا)، ولسويد بن الصامت في أساس البلاغة (علو).

قال: قرأ أبو عمرو وحده: ﴿لَا يَأْتِنَكُمْ﴾ مهموز، وقرأ الباقون: ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾<sup>(١)</sup> [الحجرات: ١٤].

قال أبو زيد: أَلَتَهُ السُّلْطَانُ حَقَّهُ يَأْتِيهِ أَلْتًا مِثْلُ: ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ضَرْبًا: إِذَا نَقَصَهُ، قَالَ: وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: لَا تَ يَلِيْتُ لَيْتًا، وَقَالَ: لَيْتُ الرَّجُلُ أَلِيَّتُهُ لَيْتًا، إِذَا عَمِيَتْ عَلَيْهِ الْخَيْرَ فَأَخْبِرْتَهُ بِغَيْرِ مَا سَأَلَكَ عَنْهُ.

وقال أبو عبيدة: ﴿لَا يَأْتِنَكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾: لَا يَنْقُصُكُمْ، مِنْ أَلْتٍ يَأْتِي، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: لَا تَ يَلِيْتُ. قَالَ رُوَيْبَةُ:

وَلَيْلَةٌ ذَاتِ هَوَىٰ <sup>(٢)</sup> سَرِيْتُ وَلَمْ يَلِيْتْنِي عَنْ هَوَاهَا <sup>(٣)</sup> لَيْتٌ <sup>(٤)</sup>  
قال: وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: أَلَاتِي عَنْ حَقِّي، وَأَلَاتِي عَنْ حَاجَتِي، إِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا.

وقال التوزي: بعضهم يقول في النقصان: أَلَتْ يُولَتْ إِيْلَاتًا.

حجّة أبي عمرو في قراءته: ﴿لَا يَأْتِنَكُمْ﴾: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ﴾، فألتناهم مضارعه يَأْتِنُكُمْ.

ومن قرأ: ﴿لَا يَلْتِكُمْ﴾ جعله من لَاتَ يَلِيْتُ، وقد حكاه أبو عبيدة وأبو زيد جميعاً.

وحجّة من قال: ﴿لَا يَلْتِكُمْ﴾ أنهم زعموا أنه ليس في الكتاب ألفٌ ولو كانت منه. كتبت بالألف كما يكتب في: يأمر، ويأبق، ونحوه في المعنى، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وقوله: ﴿فَلَا تَنْظُمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبانٍ ﴿وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَغْمَلُونَ﴾ [الحجرات: ١٨] بالياء.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٥/٩: دَجِي.

(٣) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٥/٩، سُراها.

(٤) بعده:

وَلَمْ تَضْرُنِي حِنَّةً وَبَيْتُ

الرجز لأبي محمد الفقعسي في لسان العرب ١٣١/١٣ (حنن)، وتاج العروس (حنن)، ولرؤية في إصلاح المنطق ص ١٣٦، والمحتسب ٢/٢٩٠، والمخصص ١٤/٢٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب ٢/٨٨ (ليت)، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٦، وتهذيب اللغة ١٤/٣٢٠، وتاج العروس ٥/٨٤ (ليت)، ومقاييس اللغة ٥/٢٣٣، ومجمل اللغة ٢/٢٦، ٤/٢٥٨، وأساس البلاغة (ليت).

لانه عن وجهه يليته ويلوته لياً أي حبسه عن وجهه وصرفه، وقيل: معنى هذا لم يلتني عن سُراها أن أتندم فأقول ليني ما سريتها، وقيل: معناه لم يصرفتني عن سُراها صارف إن لم يلتني لانت، فوضع المصدر موضع الاسم. (لسان العرب ٢/٨٨ (ليت)).

وقرأ الباقر بالتاء<sup>(١)</sup>.

وجه التاء أن قبله خطاباً، وهو قوله: ﴿لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ﴾ [الحجرات: ١٧] فالتاء لهذا الخطاب.

ووجه الياء أن قبله غيبة، وهو قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١٥]... ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْلَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٨] بالياء.

قال: شدّد نافع وحده: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾. وخففها الباقر<sup>(٢)</sup>.

فالميت والميت بمعنى، كما أن سيّداً وسيّداً، وطيباً وطيباً كذلك، وكما أن هاراً وهائراً بمعنى، كذلك التشديد في ميت في المعنى كالتخفيف، وممّا يدلّ على ذلك قول الشاعر:

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتِ إِئِمَّا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخِيَاءِ<sup>(٣)</sup>  
فأوقع المخففة والمشددة على شيء واحد، وكذلك قوله:  
ومنهل فيه الغراب مَيْتٌ<sup>(٤)</sup>

لو شدّد لجاز.

فأما الفاء في قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢] فعطف على المعنى، كأنه لما قيل لهم: ﴿أَيُّبُ أَمْدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ قالوا: لا، ف قيل لهم لما قالوا لا: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، أي: كرهتم أكل لحمه ميتاً، فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فكذلك فاكروها غيبته.

وقوله: ﴿وَالْقَوْلُ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٢] معطوف على هذا الفعل المقدّر، ولا يكون قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ بمعنى فاكروهه واتقوا الله: لأنّ لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كلّ موضع؛ ولأنّ قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في تاج العروس ١٠١/٥ (موت)، ولسان العرب ٩١/٢.

(موت)، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤٣/١٤، وتاج العروس (حيي)، والتنبيه والإيضاح ١٧٣/١.

(٤) الرجز لأبي محمد الفقعسي في تاج العروس (أجن)، ولسان العرب ٨/١٣ (أجن)، وبلا نسبة في لسان

العرب ٢٧١/٩ (عفف).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة (ق)

قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿يَوْمَ يَقُولُ لِحَبَّئِمَّ﴾ [ق: ٣٠] بالياء .  
وقرأ الباقر: بالنون وكذلك روى حفص عن عاصم بالنون<sup>(١)</sup> .  
حجّة ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ بالنون، قوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكَ بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، والنون في المعنى مثل، أقول فهو أشبه بما قبله، والياء على: ﴿يَوْمَ يَقُولُ اللَّهُ﴾ .

اختلفوا في قوله: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠] في فتح الألف وكسرها .  
فقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ بكسر الألف .  
وقرأ الباقر: ﴿وَأَدْبَارَ﴾ بفتح الألف<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: إدبار مصدر، والمصدر تُجعل ظرفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها: كقولهم: جئتكم مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، تريد في ذلك كله وقت كذا؛ فحذفت، وكذلك يقدر في قوله: وقت إدبار السجود، إلا أن المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل، فهذا أدخل في باب الظروف من قول من فتح، وكأنه أمر بالتسبيح بعد الفراغ من الصلاة، وقد قيل: إنّه يُراد به الركعتان اللتان بعد المغرب، ومن قال: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ جعله جمع دُبرٍ أو دُبرٍ، مثل: قُفل وأقفال، وطُنبٍ وأطناب، وقد استعمل ذلك ظرفاً نحو: جئتكم في دبر الصلاة، وفي أدبار الصلوات، وعلى دُبر الشهر الحرام، وقال أوس بن حجر:

عَلَى دُبرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بِأَرْضِنَا وَمَا حَوْلَهَا جَذْبٌ سِئُونَ تَلَمَّعُ<sup>(٣)</sup>

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ينادي المنادي﴾ [ق: ٤١] بياء في الوصل، ووقف ابن كثير بياء، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء .

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢ .

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢ .

(٣) مرّ سابقاً .

ووقف الباقون بغير ياء وكذلك وصلوا.

أما إثبات الياء في الوصل، فلأن هذه الياءات أكثر الأمر، إنما تحذف من الفواصل، وما شُبه بها من الكلام التام، ومن وقف بالياء فلأنه كلام غير تام، وإنما الحذف في أكثر الأمر من الكلام التام تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمرو بغير ياء لأن الوقف موضع تغيير، ألا ترى أنه يبدل من التاء فيه الهاء في نحو: تَمْرَةٌ، ويبدل من التنوين الألف، ويضعفُ فيه الحرف نحو: هذا فَرَجٌ، ويحذف فيه الحرف في القوافي فغيره بالحذف، كما غيرت بهذه الأشياء.

وأما من حذف في الوصل والوقف فقد ذكرنا القول في الحذف في الوقف، فأما من حذف في الوصل فقد قيل: إنه في الكتاب لا ياء فيه.

وقال ابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿يَوْمَ تَشَقُّقٌ﴾ [ق: ٤٤] مشددة الشين.

وقرأ الباقون: ﴿تَشَقُّقٌ﴾ خفيفة<sup>(١)</sup>.

من قال: ﴿تَشَقُّقٌ﴾ أدغم التاء في الشين، ومن قال: ﴿تَشَقُّقٌ﴾ مخففاً حذف التاء

التي أدغمها من ثقل.

الْقَطْعِي عن عبيد عن أبي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [ق: ٣٦] خفيفة القاف.

وروى غيره عن أبي عمرو: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ مشددة وكذلك قرأ الباقون.

قال أبو عبيدة: نَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ، طافوا وتباعدوا وأنشد لامرئ القيس:

وقد نَقَّبْتُ فِي الْأَقَاقِ حَتَّى<sup>(٢)</sup> رَضِيْتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ<sup>(٣)</sup>

والتشديد في نقبوا يختص بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

(١) ذكر في الفرقان.

(٢) في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/٣٨١: السلامة.

(٣) البيت من الوافر، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٣، ولسان العرب ١/٧٦٩ (نقب) وجمهرة الأمثال

١/٤٨٤، والعقد الفريد ٣/١٢٦، والفاخر ص ٢٦٠، وكتاب الأمثال ص ٢٤٩، وكتاب الأمثال لمجهول

ص ٦٥، والمستقصى ٢/١٠٠، ومجمع الأمثال ١/٢٩٥، وتهذيب اللغة ٩/١٩٧، وتاج العروس ٤/

٣٠٠ (نقب).

نقبا: طوفوا وفتشوا. ويريد ضربت في البلاد، أقبلت وأدبرت.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر اختلافهم في سورة الذاريات

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿لَحَقُّ مِثْلُ مَا﴾ [٢٣] برفع اللام. وقرأ الباقون: ﴿لَحَقُّ مِثْلُ مَا﴾ بنصب اللام، وكذلك حفص بنصب اللام أيضاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: مَنْ رَفَعَ مِثْلًا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَحَقُّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ جَعَلَ مِثْلًا وَصْفًا لِحَقٍّ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِثْلٌ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَةٍ لِلنِّكْرَةِ؛ لِأَنَّ مِثْلًا لَا يَخْتَصُّ بِالِإِضَافَةِ لِكثْرَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَقَعُ التَّمَاثُلُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلِينَ، فَلَمَّا لَمْ تَخْصُهِ الْإِضَافَةُ، وَلَمْ يَزُلْ عَنْهُ الْإِبْهَامُ وَالشِّيَاعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ بَقِيَ عَلَى تَنْكِيرِهِ. وَقَالُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِالِإِضَافَةِ إِلَى ﴿أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ بِمَنْزِلَةِ نَطْقِكُمْ، وَ﴿مَا﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ زَائِدَةٌ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَا تَكُونُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ أَنْ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَأَنْوَاعًا بَيْنَنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١] فَإِنَّ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿مِثْلُ مَا﴾ لَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فِعْلَ مَعَهَا فَتَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ مِثْلَ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَأَنْوَاعًا بَيْنَنَا يَجْحَدُونَ﴾ مُوَصُولَةٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ كَانُوا، وَمَوْضِعُهَا جَرٌّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا جَرَّهُ الْكَافُ؛ التَّقْدِيرُ: كُنْسِيَانُ لِقَاءِ يَوْمِهِمْ، أَي: نَسَاهُ نَسِيَانًا كُنْسِيَانُ يَوْمِهِمْ هَذَا، وَكُونُهُمْ جَاحِدِينَ بِآيَاتِنَا، وَمِثْلُ زِيَادَةِ ﴿مَا﴾ هَهُنَا زِيَادَتُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَمَّا خَطَّيْتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥] وَنَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿فِيمَا رَحِمْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وَ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً﴾ [المؤمنون: ٤٠] وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ نَسَبَ فَقَالَ: ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمْ﴾ فَتَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَضْرَابٍ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا أُضِفَ مِثْلٌ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْكُمْ﴾ بِنَاءِ كَمَا بُنِيَ يَوْمِيذٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ خِزْيٍ يَوْمِيذٍ﴾ [هود: ٦٦] وَ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ [المعارج: ١١] وَقَوْلِهِ:

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا<sup>(٢)</sup>

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) صدر بيت مر سابقاً.

وقوله:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبِ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ<sup>(١)</sup>

فغير في موضع رفع بأنه فاعل يمنع، وإنما بنيت هذه الأشياء المبهمة نحو: مثل، ويوم، وحين، وغير إذا أضيفت إلى المبني لأنها تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير، والجزاء والاستفهام، تقول: هذا غلامٌ زيد، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقول: غلامٌ من تضرَّب؟ فيكون استفهاماً كما تقول: صاحبٌ من تضرَّب أضرَّب، فيكون جزاءً، فمَنْ بَنَى هذه المُبْهَمَةَ إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا: جاءني صاحبٌ خمسةَ عشر، ولا غلامٌ هذا؛ لأنَّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص بالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنية، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في مثل قول سيبويه.

والقول الثاني أن تجعل ﴿ما﴾ مع مثل بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وتبنيه على الفتح وإن كانت ﴿ما﴾ زائدة وهذا قول أبي عثمان، وأنشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر:

وَتَدَاعَى مَنُخِرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ<sup>(٢)</sup>

فذهب إلى أنَّ ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ جُعِلَاً بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وينبغي أن يكون أثمر صفةً لمثل ما، لأنه لا يخلو من أن يكون صفةً له، أو يكون ﴿مثل ما﴾ مضافاً إلى الفعل؛ فلا يجوز فيه الإضافة؛ لأننا لم نعلم مثلاً أضيف إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم يجز الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكر، فيقدَّر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكرُ العائد من الصفة إلى الموصوف، وقد يجوز أن لا يقدر ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ كشيءٍ واحدٍ، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التقدير: مثل شيءٍ أثمره حُمَاضُ الْجَبَلِ، فيبنى مثل على الفتح لإضافتها إلى ﴿ما﴾ وهي غير متمكن، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حجةً على كون ﴿مثل﴾ مع ﴿ما﴾ بمنزلة شيءٍ واحدٍ، ويجوز أن لا تكون له فيه حجةً من وجهٍ آخر، وهو أن يجعل ﴿ما﴾ والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض، فيكون في ذلك كقوله:

(٢) مرٌ سابقاً.

(١) صدر بيت مرٌ سابقاً.

﴿وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١] وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ويقول ابن مقبل:

سَلِ الدَّارَ مِنْ جَنْبِي حَبْرَ فَوَاهِبٍ إِلَى مَا رَأَى هَضْبَ الْقَلِيبِ الْمُضَيِّحِ<sup>(١)</sup>  
كأنه قال: إلي رؤية هضب القليب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكن يدلّ على جواز بناء مثل مع ﴿ما﴾ وكونه مع ﴿ما﴾ بمنزلة شيء واحد قول حميد بن ثور<sup>(٢)</sup>:

أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقَيْتُ وَهَيْمًا. وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَذْرِ مَا هُنَّ وَوَيْحًا  
وَأَسْمَاءَ مَا أَسْمَاءَ لَيْلَةَ أَذْلَجَتْ إِلَيَّ وَأَضْحَابِي بَأْيٍ وَأَيْنَمًا<sup>(٣)</sup>

وقوله: ﴿ويحما﴾ في موضع نصب بأنّه مصدرٌ، فلولا أنّه بني مع ﴿ما﴾ لم يكن يمتنع النصب الذي يجب بكونه مصدرًا، ويلحقه الثنوين فلمّا لم يُنصب علمت أنّ الرفع

(١) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٢٢، وتهذيب اللغة ٣٢٣/١٥ (وفيه «حبير فواحف» مكان «حبر فواهب» و«المصبيح» مكان «المضبيح» وكل ذلك تحريف)، والحيوان ٢/٢٥٣، ٧/٢٠٠، ومعجم ما استعجم ص ٤١٩، ١٢٣٥، ومعجم البلدان ٢/٢١٢ (حبر)، ٥/٣٥٦ (واهب)، وتاج العروس ٤/٣٦٩ (وهب)، ولسان العرب ١٤/٣٠٠ (رأي). حبر: جبلان في ديار سُلَيْم. واهب: اسم جبل لبني سُلَيْم.

(٢) هو حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري (توفي نحو ٣٠هـ = نحو ٦٥٠م) أبو المثنى شاعر مخضرم عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حينئذ مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي ﷺ ومات في خلافة عثمان وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان، وعده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين، وفي شعره ما كان يُتغنى به. له «ديوان شعر».

الأعلام ٢/٢٨٣، وشرح شواهد المغني ٧٣، والإصابة ت ١٨٣٠، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦، والأغاني طبعة دار الكتب ٤/٣٥٦، وسمط اللاّلي ٣٧٦، والجمحي ٤٩٥.

(٣) البيتان من الطويل، والأول منهما لحميد الأرقط في لسان العرب ١٥/٣٧٥ (هيا)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ٧، ولسان العرب ٢/٦٣٨ (ويح)، ٤/١١١ (ثور)، وتاج العروس ٧/٢٢١ (ويح) وبلا نسبة في كتاب العين ٣/٣١٩.

والثاني منهما لحميد بن ثور في ديوانه ص ٧ (الحاشية)، ولسان العرب ١٣/٤٤ (أين)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩، والخصائص ١/١٣٠، ٢/١٨٠، ١٨٢، ولسان العرب ١٣/٤٢١ (منن) ١٤/٥٦ (أيا).

ويح: كلمة تقال رحمةً، وكذلك ويحما. الليث: وَيْحٌ يقال: إنه رحمة لمن تنزل به بليّة، وربما جعل مع ما كلمة واحدة وقيل: ويحما، وَيْحٌ: كلمة ترحم وتوَجِّع، وقد يقال بمعنى المدح والعجب، وهي منصوبة على المصدر، وقد ترفع وتضاف ولا تضاف. (اللسان ٢/٦٣٨ (ويح)).

قيل في اللسان ١٣/٤٢١: فجعل أياً اسماً للجهة، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.



إنَّما حصل فيه للبناء مع ﴿ما﴾، وممَّا يدلُّ على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيى:

أثُورَ ما أَصِيدُكُمْ أمْ تُورَينِ  
أمْ تَيْكُمُ الجَمَاءَ ذاتِ القَرْنَيْنِ<sup>(١)</sup>

فلولا أنَّ ﴿ثور﴾ مع ﴿ما﴾ جعلاً شيئاً واحداً، وبني ثور على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه، ومثل ما أنشده أحمد بن يحيى:

تَسْمَعُ لِالجِنِّ بِهِ زِنزِيرَ ما<sup>(٢)</sup>

فزيزيز: فعليلٌ مثل: شمليل وكزويد<sup>(٣)</sup> وإنما بني مع ﴿ما﴾ على الفتح فلم يلحقه التنوين، فأما قول أحمد بن يحيى:

وأضحَّابي بأَيِّ وأيِّمًا<sup>(٤)</sup>

فإنه أخرج ﴿أين﴾ من أن تكون استفهاماً، كما أخرجوه عن ذلك بقولهم: مررتُ برجلٍ أيما رجلٍ. وكقوله:

والدَّهْرُ أَيِّمًا حَالِ دَهَارِيرِ<sup>(٥)</sup>

كأنه قال: والدَّهْرُ دهاريرٌ كلُّ حالٍ؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدماً عليه، كقولهم: أكلُّ يومٍ لك ثوبٌ، وجعل أيِّ كناية عن بلدةٍ أو بقعةٍ، مثل فلانٍ في الكناية عن الأناسي؛ فلم يُصَرَّفْ للتأنيث والتعريف.

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٤٠، والخصائص ٢/١٨٠، ووصف المباني ص ٣٣٦، ولسان العرب ٤/١١١ (ثور)، ١٣/٣٣٣ (قرن)، وتهذيب اللغة ٩/٩٠.

(٢) مرٌّ سابقاً.

(٣) ناقه شيملة، وشمال وشملاَل وشمليل: خفيفة سريعة مُسَمَّرة، وقد شملل شمللة إذا أسرع (لسان العرب ١١/٣٧١ مادة: شمل).

الكرديد: ما يبقى في أسفل الجُلَّةِ من جانبيها من التمر، والجمع الكراديد. (لسان العرب ٣/٣٧٩: كرد).

(٤) مرٌّ قريباً.

(٥) عجز بيت. صدره:

حتى كأن لم يكن إلا تذكُّرُه

البيت من البسيط، وهو لحريث بن جبلة العذري في شرح أبيات سيبويه ١/٣٦٠، وله أو لعشير بن لبيد العذري في لسان العرب ٤/٢٩٤ (دهر)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٩، وجمهرة اللغة ص ٦٤١، والخصائص ٢/١٧١، وسمط اللآلي ص ٨٠٠، والكتاب ١/٢٤٠، ومجالس ثعلب ١/٢٦٦، والمخصص ٩/٦٢.

قوله: كأن لم يكن إلا تذكره، يكن تامة وإلا تذكره فاعل بها، واسم كأن مضمّر تقديره كأنه لم يكن إلا تذكره، والهاء في تذكره عائدة على الهاء المقدره، والدهر مبتدأ ودهارير خبره، وأيضا حال ظرف من الزمان والعامل فيه ما في دهارير من معنى الشدة. وقولهم: دهر دهارير أي شديد.

فأما قوله: وأينما فالقول فيه: إنه أخرجه من الاستفهام أيضاً كما أخرج منه في المواضع التي أريئتك، وبناءه مع ﴿ما﴾ على الفتح، وموضعه جرّاً بالعطف على الجرّ الذي في موضع قوله: بأيّ.

وأما القول الثالث في قوله: ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ فهو أن ينتصب على الحال من النكرة وهو قول أبي عمر الجزمي، وذو الحال الذكر المرفوع في قوله: ﴿لحق﴾، والعامل في الحال هو ﴿الحق﴾، لأنه من المصادر التي وُصِفَ بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو ﴿حق﴾ في قوله: ﴿إنه لحق﴾، وإلى هذا ذهب أبو عمرو ولم نعلم عنه أنه جعله حالاً من الذكر الذي في حق، وهذا لا اختلاف في جوازه، وقد حمل أبو الحسن قوله: ﴿فيها يقرؤ كل أمرٍ حكيمٍ أمرًا من عندنا﴾ [الدخان: ٤، ٥] على الحال، وذو الحال: قوله: ﴿كل أمرٍ حكيمٍ﴾ وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب في مثل ما، والخلاف فيه.

قال: قرأ الكسائي وحده: ﴿فأخذتهم الصعقة﴾ [الذاريات: ٤٤] بغير ألف.

الباقون: ﴿الصاعقة﴾<sup>(١)</sup> بألف.

روى محمد بن السري عن أحمد بن يحيى عن أبي زيد: الصاعقة: التي تقع من السماء، والصاعقة التي تصقع الرؤوس. قال أحمد: وقال الأصمعي: الصاعقة والصاعقة سواء، قال: وأنشد الأصمعي:

يَخْكُونُ بِالْمَضْعُوقَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقُّقَ الْبَرْقِ عَنِ الصَّوَاغِعِ<sup>(٢)</sup>

وأما قول الكسائي: ﴿الصعقة﴾، فقد روي عن عمر وعثمان فيما زعموا، وقيل إن الصعقة مثل الزجزة، هو الصوت الذي يكون عن الصاعقة وقال بعض الرجاز:

لَا حَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهُ<sup>(٣)</sup>

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله عز وجل: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ﴾ [الذاريات: ٤٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ فتحاً.

وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَقَوْمِ نُوحٍ﴾ كسراً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠١/٨ (صقع)، وتاج العروس ٣٤١/٢١ (صقع)، وجمهرة اللغة ص ٨٨٦، ١٢٥٤.

(٣) يُرَوَى «تدلى» بدل «تداني».

الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٩٨/١٠ (صقع).

الصعقة: الصوت الذي يكون عن الصاعقة.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

قال أبو علي: مَنْ جَرَّ فَقَالَ: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ حملة على قوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [الذاريات: ٣٨] وفي ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾.

وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ عطف على أحد شيئين: إمَّا أن يكون على قوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ﴾ [الذاريات: ٣٧] وفي موسى، أو على قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠] وفي موسى، أي: في إرسال موسى آيات بيّنة وحجج واضحة، وفي قوم نوح آية.

ومَنْ نصب، فقال: ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾، جاز في نصبه أيضاً أمران؛ كلاهما على حملٍ على المعنى.

فأحدهما: من الحمل على المعنى أنّ قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّاعِقَةَ﴾ يدلُّ على: ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾، فكأنه قال: أهلكتناهم وأهلكنا قوم نوح.

والآخر: أن قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُرَدِهِمْ فِي الْيَمِّ﴾ [الذاريات: ٤٠] ألا ترى أنّ هذا الكلام يدلُّ على أغرقناهم، فكأنه قال: فَعَرَقْنَاهُمْ، وأغرقنا قوم نوح.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر اختلافهم في سورة الطور

قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ [٢١] بالتاء ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة بهم ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة أيضاً.

وقرأ نافع ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ واحدة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعاً خارجة عن نافع فيهما مثل حمزة.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بالتاء ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ برفع التاء جماعاً ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعاً أيضاً.

وقرأ أبو عمرو: ﴿وَاتَّبَعْنَا هُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعاً ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ جماعاً أيضاً<sup>(١)</sup>.  
الذُرِّيَّةُ: اسم يقع على الصغير والكبير، فمما أريد به الصغير قوله: ﴿قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨] ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ... اللَّهُ يَشْرِكُ بِيَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٩].

وأما وقوعه على الكبار البالغين، فقوله: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ﴾ [الأنعام: ٨٤] فإن حملت الذُرِّيَّةُ في الآية على الصغار كان قوله: ﴿بِإِيمَانٍ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين، أي: اتبعتهم بإيمان من الآباء ذُرِّيَّتَهُمْ، ألحقنا الذُرِّيَّةَ بهم في أحكام الإسلام، فجعلناهم في حكمهم في أنهم يرثون ويورثون، ويذفن موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم إلا فيما كان موضوعاً عن الصغير لصغره. وإن جعلت الذُرِّيَّةُ للكبار كان قوله ﴿بِإِيمَانٍ﴾ حالاً من الفاعلين الذين هم ذريتهم، أي: ألحقنا بهم ذريتهم في أحكام الدنيا والثواب في الآخرة، ﴿وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾ أي: من جزاء عملهم من شيء كما قال: ﴿فَلَا نُظَلِّمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وكما قال: ﴿وَإِنَّمَا تُؤْقِنُكُمْ بُحْرَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ﴿وَمَنْ يَخْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ فَلَا يَخَافْ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾ [طه: ١١٢] فمن قرأ: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وأفرد؛ فلأن الذُرِّيَّةَ تقع على الكثرة؛ فاستغنى بذلك عن جمعه،

(١) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

وكذلك القول في قوله: ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في أنه أفردته وألحق التاء في ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ لتأنيث الاسم.

وقول نافع: وجهه أنه جمع وأفرد؛ لأن كل واحد منهما جائز، ألا ترى أن الذريرة قد تكون جميعاً؟ فإذا جمعه فلأن الجموع قد تجمع نحو: أقوامٍ وطرقاتٍ.

وقول ابن عامر: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ... ألحقنا بهم ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أنه جمع الموضوعين؛ لأن الجموع تجمع نحو: الطرق والجزرات وفي الحديث: «صواحيبات يوسف»<sup>(١)</sup>.

وقول أبي عمرو: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة، ﴿بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ جماعة، الفعل فيه للمتكلمين، وتبعت يتعدى إلى مفعول، فإذا ثقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين، فالمفعول الأول الهاء والميم، والمفعول الثاني: ذرياتهم وكذلك ذُرِّيَّتَهُمْ مفعول ألحقنا.

قرأ ابن كثير: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ﴾ [الطور: ٢١] بكسر اللام غير ممدودة الألف.

وقرأ الباقون: ﴿آتَيْنَاهُمْ﴾ مفتوحة الألف واللام غير ممدودة أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدم حكاية اللغات في هذا الحرف. ويشبه أن يكون فعلنا لغة، وقد قالوا: نَقِمَ يَنْقُمُ، ونَقَمَ يَنْقُمُ فيشبه أن يكون: أَلَتَ مثله، ومثل نحوه من حروف جاءت على فَعِلَ وفَعَلْ، وقد حكي ذلك عن يحيى ومكانه مكانه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْيِيذٌ﴾ [الطور: ٢٣] نصباً.

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿فِيهَا﴾ من قوله: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْيِيذٌ﴾ على قول أبي الحسن في موضع رفع من حيث كان خبر إن في موضع رفع، وفي قول سيبويه في موضع رفع بأنه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، استغثت عن ذكر خبر الثاني لدلالة الأول، ومن رفع فقال: ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْيِيذٌ﴾ ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون ﴿لَا﴾ كليس أو يكون لعنٌ مرتفعاً بالابتداء؛ فيكون ﴿فِيهَا﴾ في كل واحد من التقديرين يصح أن يكون خبراً عن الاسمين، فأما قول الشاعر:

(١) أخرجه النسائي (إمامة ٤٠)، وابن ماجه (إقامة ١٤٢)، وأحمد بن حنبل في المسند ٤/٤١٢، ٦/٩٦، ١٠٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٠، والبخاري (أنبياء ١٩)، والترمذي (مناقب ١٦) والموطأ (سفر ٨٣)، والدارمي (مقدمة ١٤).

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٢.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها<sup>(١)</sup>

فلا يكون فيها خبراً عنهما؛ لأنَّ العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه، وعاملا الاسمين مختلفان، فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى ذلك: لا لغوٌ: أنهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل عقولهم لم يلغوا، ولم يكن منهم ما يؤثم، كما يكون في الدنيا.

قال: قرأ نافعٌ والكسائي: ﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ﴾ [الطور: ٢٨] بفتح الألف.

وقرأ الباقر: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ بكسر الألف، وقال ابن جَمَّاز عن نافع: ندعوه إِنَّهُ كسراً<sup>(٢)</sup>.

من قرأ: ﴿ندعوه أَنَّهُ﴾ فالمعنى لآئِه هو البَرُّ الرَّحِيمُ، أي: فلرحمته يجيب من دعاه؛ فلذلك ندعوه.

ومن كسر الهمزة قطع الكلام ممَّا قبله، واستأنفه.

قال: قرأ عاصم وابن عامر ﴿يُضَعِّقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] مرفوعةً الياء.

وقرأ الباقر: ﴿يُصَعِّقُونَ﴾ بفتح<sup>(٣)</sup> الياء.

يقال: صَعِقَ الرجلُ يَصَعَقُ، وفي التنزيل: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨]. ومضارع صَعِقَ يَصَعِقُونَ.

وحُجَّةٌ من فتح الياء في ﴿يُصَعِّقُونَ﴾ قوله: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ فأما من قرأ ﴿يُصَعِّقُونَ﴾ فإنه على نقل الفعل بالهمزة صَعِقُوا هم، وأصعقهم غيرهم، فيصعقون من باب يكرمون لمكان النقل بالهمزة، وليس مثل يُضَرِّبُونَ.

وحكى أبو الحسن: صَعِقَ، فعلى هذا يجوز: مصعوقٌ، ويجوز أن يكون يُصَعِّقُونَ، مثل يُضَرِّبُونَ، وقال غيره: هو مثلُ سَعِدَ وسُعِدَ.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ في رواية الحُلوانِي عن هشام بن عمار وابن كثير والكسائي في رواية القُرَّاءِ: ﴿المُسَيِّطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] قال هشام: كتابها بالصاد ونقرؤها بالسین<sup>(٤)</sup>.

أبو عبيدة: ﴿أَمِ هم المُسَيِّطِرُونَ﴾ الأربابُ، قال: يقال: تَسَيَّطَرْتُ عليَّ: اتَّخَذْتَنِي حَوْلًا.

(١) صدر بيت مرَّ سابقاً.

(٢) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

(٣) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

(٤) انظر تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع ص ١٥٣.

وقد جاء على هذا المثل فيما رواه محمد بن السري عن أبي عبيدة: مُبَيِّطَرٌ  
وَمُسَيِّطَرٌ وَمُهَيِّمَنٌ وَمُبَيِّقَرٌ، قال: والبيقرة مَشِيَّةٌ فيها تقاربٌ.

قال أبو علي: ليس هذا البناء بناء تحقير، ولكن الياء فيه مثل الواو في حوقل،  
فكما تقول: مُحَوِّقِلٌ كذلك تقول: مبيطَرٌ لإلحاقهما جميعاً بِمُدْخَرِجٍ وَمُسْرَهْفٍ<sup>(١)</sup>.

تم الجزء الثالث، ويليه الجزء الرابع  
وأوله: ذكر اختلافهم في سورة النجم

(١) المسرهف: الحسن الغذاء (اللسان ٩/١٥١ مادة: سرهف).





## فهرس المحتويات

---

الجزء الثالث  
من  
الحجة للقراءات السبع



## فهرس المحتويات

٣٣	..... الآيتان: ١٩ و ٢٠	سورة الرعد	
٣٤	..... الآية: ٢٧	٣	..... الآيتان: ٣ و ٤
٣٦	..... الآيات: ٣٢ و ٣٣ و ٣٧	٦	..... الآية: ٥
٣٧	..... الآيتان: ٤٠ و ٤٨	٨	..... الآية: ١٦
٤٢	..... الآية: ٦٦	٩	..... الآية: ١٧
٤٣	..... الآية: ٨٠	١٠	..... الآية: ٣٣
٤٤	..... الآيات: ٩٦ و ١٠٣ و ١١٠	١١	..... الآية: ٣٩
٤٥	..... الآية: ١٢٧	١٢	..... الآية: ٤٢

### ذكر اختلافهم في سورة بني إسرائيل

٤٨	..... الآية: ٢
٤٩	..... الآية: ٧
٥٠	..... الآية: ١٣
٥٥	..... الآية: ٢٣
٥٧	..... الآية: ٣١
٥٨	..... الآية: ٣٣
٥٩	..... الآية: ٣٥
٦٠	..... الآية: ٣٨
٦١	..... الآية: ٤١
٦٢	..... الآيات: ٤٢ و ٤٣ و ٤٤
٦٣	..... الآية: ٤٩
٦٥	..... الآيتان: ٦٨ و ٦٩
٦٦	..... الآية: ٧٢
٦٧	..... الآية: ٧٦

### سورة إبراهيم

١٤	..... الآيتان: ١ و ٢
١٥	..... الآية: ١٩
١٦	..... الآية: ٢٢
١٧	..... الآيتان: ٤٢ و ٤٦
١٩	..... الآية: ٤٠

### ذكر اختلافهم في

### سورة الحجر

٢٠	..... الآية: ٢
٢٤	..... الآية: ٨
٢٦	..... الآية: ٥٤
٢٧	..... الآيتان: ٥٦ و ٥٩

### ذكر اختلافهم في

### سورة النحل

٣١	..... الآية: ٢
----	----------------

١١٠	..... الآية: ١٠٩	٦٨	..... الآية: ٨٣
	ذكر اختلافهم في	٦٩	..... الآية: ٩٠
	سورة مريم	٧٠	..... الآية: ٩٢
١١١	..... الآيتان: ١ و ٢	٧١	..... الآية: ٩٣
١١٢	..... الآية: ٥	٧٢	..... الآية: ١٠٢
١١٥	..... الآيتان: ٦ و ٨		ذكر اختلافهم في
١١٧	..... الآية: ٩		سورة الكهف
١١٨	..... الآيات: ١٩ و ٢٣ و ٢٤	٧٣	..... الآية: ٢
١١٩	..... الآية: ٢٥	٧٧	..... الآيتان: ١٦ و ١٧
١٢٢	..... الآيات: ٣٤ و ٥١ و ٣٦	٧٩	..... الآية: ١٨
١٢٣	..... الآية: ٦٧	٨٠	..... الآية: ١٩
١٢٤	..... الآية: ٧٣	٨١	..... الآية: ٢٥
١٢٧	..... الآية: ٧٤	٨٣	..... الآية: ٢٨
١٢٨	..... الآية: ٧٧	٨٤	..... الآيتان: ٢٤ و ٢٦
١٣٠	..... الآية: ٩٠	٨٦	..... الآية: ٣٨
	ذكر اختلافهم في	٨٨	..... الآيتان: ٤٣ و ٤٤
	سورة طه	٩٠	..... الآيتان: ٤٧ و ٥٢
١٣٣	..... الآيات: ١ و ١١ و ١٢	٩١	..... الآية: ٥٥
١٣٥	..... الآية: ١٣	٩٢	..... الآية: ٦٦
١٣٧	..... الآيتان: ٥٣ و ٥٨	٩٤	..... الآيتان: ٧٠ و ٧١
١٤١	..... الآية: ٦١	٩٥	..... الآية: ٧٤
١٤٢	..... الآية: ٦٣	٩٦	..... الآية: ٧٦
١٤٣	..... الآية: ٦٤	٩٧	..... الآية: ٧٧
١٤٥	..... الآية: ٦٩	٩٨	..... الآية: ٨١
١٤٨	..... الآية: ٧٧	٩٩	..... الآية: ٨٥
١٤٩	..... الآيتان: ٨٠ و ٨١	١٠١	..... الآية: ٨٦
١٥١	..... الآية: ٨٧	١٠٢	..... الآيتان: ٨٨ و ٩٣
١٥٣	..... الآيتان: ٩٣ و ٩٤	١٠٣	..... الآية: ٩٤
١٥٤	..... الآيتان: ٩٧ و ١٠٢	١٠٦	..... الآية: ٩٦
		١٠٩	..... الآية: ٩٨

١٨٥ .....	الآيات: ٨٥ و ٨٧ و ٨٩	١٥٥ .....	الآية: ١١٩
١٨٦ .....	الآيتان: ٩٢ و ١٠٦	١٥٦ .....	الآيتان: ١٣٠ و ١٣٣
١٨٧ .....	الآية: ١١٠	ذكر اختلافهم في سورة الأنبياء	
١٨٩ .....	الآيات: ١١٢ و ١١٣ و ١١٤	١٥٧ .....	الآية: ٤
١٩٠ .....	الآية: ١١٥	١٥٨ .....	الآيتان: ٣٠ و ٣٥
ذكر اختلافهم في سورة النور		١٥٩ .....	الآيتان: ٥٨ و ٦٧
١٩١ .....	الآيتان: ١ و ٦	١٦١ .....	الآية: ٩٥
١٩٤ .....	الآيتان: ٧ و ٩	١٦٢ .....	الآية: ١٠٤
١٩٦ .....	الآيتان: ٢٤ و ٣١	١٦٣ .....	الآية: ١١٢
٢٠٠ .....	الآية: ٣٥	ذكر اختلافهم في سورة الحج	
٢٠١ .....	الآية: ٣٦	١٦٤ .....	الآية: ٢
٢٠٢ .....	الآية: ٣٧	١٦٥ .....	الآية: ٢٣
٢٠٥ .....	الآيتان: ٥٥ و ٥٨	١٦٦ .....	الآيتان: ١٥ و ٢٩
ذكر اختلافهم في سورة الفرقان		١٧١ .....	الآيتان: ٣٤ و ٦٧
٢٠٧ .....	الآيتان: ٨ و ١٠	١٧٢ .....	الآيتان: ٣٩ و ٤٠
٢٠٨ .....	الآية: ١٧	١٧٤ .....	الآيات: ٤٥ و ٤٧ و ٥١
٢٠٩ .....	الآية: ١٩	١٧٥ .....	الآية: ٦٢
٢١٠ .....	الآية: ٢٥	ذكر اختلافهم في سورة المؤمنون	
٢١١ .....	الآيات: ٢٧ و ٢٨ و ٣٠	١٧٧ .....	الآيتان: ٩ و ١٤
٢١٢ .....	الآيات: ٤٨ و ٥٠ و ٦٠	١٧٨ .....	الآية: ٢٠
٢١٣ .....	الآية: ٦٢	١٨٠ .....	الآية: ٢١
٢١٥ .....	الآية: ٦٩	١٨١ .....	الآية: ٢٩
٢١٧ .....	الآية: ٧٥	١٨٢ .....	الآية: ٤٤
ذكر اختلافهم في سورة الشعراء		١٨٣ .....	الآيتان: ٥٠ و ٥٢
٢١٩ .....	الآية: ١	١٨٤ .....	الآيتان: ٦٧ و ٧٢

٢٥٤ .....	الآية: ٣٤	٢٢٠	الآيات: ١٨ و ٤٥ و ٤٩ و ٦٢ و ١١٨
٢٥٥ .....	الآية: ٣٧	٢٢١	الآيات: ٥٦ و ٥٢ و ٦١
٢٥٦ .....	الآيات: ٥٧ و ٦٠ و ٨٢ و ٧١	٢٢٤	الآيات: ١٣٧ و ١٤٩
<b>ذكر اختلافهم في سورة العنكبوت</b>		٢٢٥	الآيات: ١٧٦ و ١٩٣
٢٥٧ .....	الآيات: ١٩ و ٢٠	٢٢٦	الآيات: ١٩٧ و ٢١٧
٢٥٨ .....	الآية: ٢٥	٢٢٧	الآية: ٢٢٤
٢٦٠ .....	الآيات: ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٣٤	<b>ذكر اختلافهم في سورة سليمان</b>	
٢٦١ .....	الآيات: ٤٢ و ٥٠	٢٢٨	الآية: ٧
٢٦٢ .....	الآيات: ٥٥ و ٥٦	٢٣١	الآية: ٢٠
٢٦٣ .....	الآية: ٥٨	٢٣٢	الآيات: ٢١ و ١٨
٢٦٥ .....	الآية: ٦٦	٢٣٣	الآية: ٢٢
<b>ذكر اختلافهم في سورة الروم</b>		٢٣٤	الآية: ٢٥
٢٦٦ .....	الآية: ١٠	٢٣٥	الآية: ٢٨
٢٦٧ .....	الآيات: ١١ و ١٩ و ٢٢	٢٣٦	الآية: ٣٦
٢٦٨ .....	الآيات: ٣٢ و ٣٩	٢٣٨	الآية: ٤٤
٢٦٩ .....	الآيات: ٤٨ و ٥٠	٢٣٩	الآية: ٤٩
٢٧٠ .....	الآيات: ٥٢ و ٥٧	٢٤١	الآية: ٥١
٢٧١ .....	الآية: ٤١	٢٤٢	الآيات: ٥٧ و ٦٢
<b>ذكر اختلافهم في سورة لقمان</b>		٢٤٣	الآية: ٦٦
٢٧٢ .....	الآيات: ٣ و ٦ و ١٣	٢٤٤	الآيات: ٦٧ و ٧٠
٢٧٣ .....	الآيات: ١٦ و ١٨	٢٤٥	الآيات: ٨٠ و ٨١
٢٧٤ .....	الآيات: ٢٠ و ٢٧	٢٤٦	الآيات: ٨٢ و ٨٧
<b>ذكر اختلافهم في سورة السجدة</b>		٢٤٧	الآيات: ٨٨ و ٨٩
٢٧٦ .....	الآية: ٧	<b>ذكر اختلافهم في سورة القصص</b>	
		٢٤٩	الآيات: ١ و ٦ و ٨ و ٢٣
		٢٥٠	الآيات: ٢٩ و ٣٢

٣٠١	..... الآيات: ٣٣ و ٤٠	٢٧٧	..... الآيات: ١٧ و ١٩
٣٠٢	..... الآية: ٤٣	٢٧٨	..... الآية: ٢٤

ذكر اختلافهم في  
سورة يس

٣٠٤	..... الآية: ١
٣٠٥	..... الآيات: ٥ و ٩
٣٠٦	..... الآيات: ١٤ و ١٩
٣٠٧	..... الآيات: ٣٩ و ٣٥
٣٠٨	..... الآية: ٤٩
٣٠٩	..... الآيات: ٥٦ و ٦١ و ٦٢
٣١٠	..... الآيات: ٦٨ و ٦٠ و ٤١
٣١١	..... الآيات: ٦٧ و ٧٠ و ٨٢

ذكر اختلافهم في  
سورة الصافات

٣١٢	..... الآيات: ١ و ٢ و ٣
٣١٣	..... الآية: ٦
٣١٤	..... الآية: ٨
٣١٥	..... الآيات: ١٢ و ٤٧
٣١٧	..... الآيات: ٥٤ و ٥٥ و ٩٤ و ١٠٢
٣١٩	..... الآيات: ١٢٣ و ١٣٠
٣٢١	..... الآيات: ١٢٦ و ١٥٢ و ١٥٣

ذكر اختلافهم في  
سورة ص

٣٢٣	..... الآية: ١٥
٣٢٤	..... الآيات: ٢٩ و ٢٣ و ٣٣
٣٢٥	..... الآيات: ٢٤ و ٤١
٣٢٦	..... الآية: ٤٦
٣٢٨	..... الآية: ٤٨
٣٢٩	..... الآية: ٤٥

ذكر اختلافهم في  
سورة الأحزاب

٢٧٩	..... الآيات: ١ و ٤
٢٨١	..... الآيات: ١٠ و ٦٦ و ٦٧
٢٨٢	..... الآيات: ٩ و ١٣ و ١٤
٢٨٣	..... الآيات: ٢١، ٣٠، ٣١
٢٨٤	..... الآية: ٣٣
٢٨٥	..... الآيات: ٣٦ و ٤٩
٢٨٦	..... الآيات: ٥١ و ٥٣
٢٨٧	..... الآيات: ٦٧ و ٦٨

ذكر اختلافهم في  
سورة سبأ

٢٨٨	..... الآيات: ٣ و ٥
٢٨٩	..... الآيات: ٩ و ١٠
٢٩٠	..... الآية: ١٢
٢٩١	..... الآيات: ١٣ و ١٤
٢٩٢	..... الآية: ١٥
٢٩٣	..... الآية: ١٦
٢٩٤	..... الآية: ٢٣
٢٩٥	..... الآيات: ١٧ و ١٩
٢٩٦	..... الآية: ٢٠
٢٩٧	..... الآيات: ٢٣ و ٣٧
٢٩٨	..... الآية: ٥٢
٢٩٩	..... الآيات: ٤٠ و ٣٩ و ٢٢

ذكر اختلافهم في  
سورة الملائكة

٣٠٠	..... الآيات: ٣ و ٣٦ و ٣٧
-----	---------------------------

٣٥٨	..... الآية: ٢٩	٣٣٠	..... الآية: ٥٣ و ٤٩
	ذكر اختلافهم في	٣٣١	..... الآية: ٥٨
	سورة الشورى	٣٣٣	..... الآيتان: ٦٢ و ٦٣
٣٦١	..... الآية: ٣	٣٣٦	..... الآيتان: ٧٥ و ٨٤
٣٦٢	..... الآيات: ٥ و ٢٥ و ٣٠	٣٣٧	..... الآية: ٦٩
٣٦٣	..... الآيتان: ٣٢ و ٣٥		ذكر اختلافهم في
٣٦٥	..... الآيتان: ٣٧ و ٥١		سورة الزمر
	ذكر اختلافهم في	٣٣٨	..... الآية: ٧
	سورة الزخرف	٣٤٠	..... الآيات: ٩ و ١٧ و ١٨ و ٢٩
٣٦٩	..... الآيتان: ٥ و ١٨	٣٤١	..... الآيتان: ٣٦ و ٣٨
٣٧٠	..... الآية: ١٩	٣٤٢	..... الآيتان: ٤٢ و ٦١
٣٧٤	..... الآية: ١١	٣٤٣	..... الآية: ٦٤
٣٧٥	..... الآية: ٢٤	٣٤٤	..... الآية: ٧١
٣٧٦	..... الآية: ٣٥		ذكر اختلافهم في
٣٧٧	..... الآيات: ٣٨ و ٣٦ و ٥٣		سورة المؤمن
٣٧٨	..... الآية: ٥٦	٣٤٥	..... الآية: ١
٣٧٩	..... الآية: ٥٧	٣٤٦	..... الآيتان: ٢٠ و ١٥
٣٨٠	..... الآيتان: ٤٩ و ٣٩	٣٤٧	..... الآية: ٦
٣٨١	..... الآيتان: ٦٨ و ٧١	٣٤٨	..... الآيات: ٢١ و ٤٤ و ٢٦
٣٨٢	..... الآيات: ٨٥ و ٨٣ و ٨٨	٣٤٩	..... الآية: ٢٧
٣٨٣	..... الآيتان: ٨٠ و ٨٩	٣٥٠	..... الآية: ٣٥
	ذكر اختلافهم في	٣٥١	..... الآية: ٣٧
	سورة الدخان	٣٥٢	..... الآيتان: ٤٦ و ٤٠
٣٨٦	..... الآيتان: ٧ و ٦	٣٥٣	..... الآيات: ٦٠ و ٥٢ و ٥٨
٣٨٧	..... الآيات: ٤٧ و ٤٥ و ٤٩		ذكر اختلافهم في
٣٨٨	..... الآية: ٥١		سورة السجدة
	ذكر اختلافهم في	٣٥٤	..... الآية: ١٦
	سورة الجاثية	٣٥٥	..... الآيات: ١٩ و ١٨ و ٤٧
٣٨٩	..... الآيتان: ٤ و ٥	٣٥٦	..... الآية: ٤٤



٤١٠ .....	الآيات: ٢٩ و ٢٤	٣٩١ .....	الآية: ٦
	ذكر اختلافهم في	٣٩٢ .....	الآيات: ١٤ و ١١
	سورة الحجرات	٣٩٣ .....	الآية: ٢١
٤١٢ .....	الآية: ١٠	٣٩٤ .....	الآيات: ٢٣ و ٣٥ و ٣٢
٤١٤ .....	الآيات: ١٤ و ١٨		ذكر اختلافهم في
٤١٥ .....	الآيات: ١٧ و ١٥ و ١٢		سورة الأحقاف
	ذكر اختلافهم في	٣٩٧ .....	الآية: ١٥
	سورة ق	٣٩٨ .....	الآيات: ١٢ و ١٥ و ١٦
٤١٦ .....	الآيات: ٣٠ و ٢٨ و ٤٠ و ٤١	٣٩٩ .....	الآيات: ١٧ و ١٩
٤١٧ .....	الآيات: ٤٤ و ٣٦	٤٠٠ .....	الآية: ٢٥
	ذكر اختلافهم في	٤٠١ .....	الآيات: ٢٠ و ٣٤
	سورة الذاريات		ذكر اختلافهم في
٤١٨ .....	الآية: ٢٣		سورة محمد ﷺ
٤٢٢ .....	الآيات: ٤٤ و ٤٦	٤٠٢ .....	الآيات: ٤ و ١٥
٤٢٣ .....	الآيات: ٣٨ و ٤٠	٤٠٣ .....	الآية: ١٦
	ذكر اختلافهم في	٤٠٦ .....	الآيات: ٢٦ و ٣٠ و ٣١
	سورة الطور	٤٠٧ .....	الآيات: ٣٥ و ٣٨
٤٢٤ .....	الآية: ٢١		ذكر اختلافهم في
٤٢٥ .....	الآية: ٢٣		سورة الفتح
٤٢٦ .....	الآيات: ٣٨ و ٤٥ و ٣٧	٤٠٨ .....	الآيات: ٩ و ٨ و ١٢ و ١٠
		٤٠٩ .....	الآيات: ١١ و ١٥ و ١٧